



المجلة الجنائية القومية

بصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- معايير القبض .
- الهروب من مؤسسات الأحداث .
- طريقة مقترحة للكشف عن الجرائم .
- نحو دراسات الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية .
- الفضائل الدموية وقضايا تنازع البنية .
- المنشأ النفسي للجريمة .
- خطأ الحكم الجنائي في تحديد المبالغ المختلطة .
- دور القاضي في تطبيق العقوبة .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

الاسناذ أمين فتح الله ، دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، الاستاذ حسين عوض بريقى
اللواء عباس قطب الغايش ، دكتور على المفتى ، الاستاذ على نور الدين ، الاستاذ
عبد المنعم المخرى ، الاستاذ محمد أحمد مظلوم ، الاستاذ محمد فتحى ،
الاستاذ محمد أبو زهرة ، دكتور مختار حمزة ، اللواء يوسف بهادر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

د. محمد ابراهيم زيد — السيد يس

مساعد التحرير :

محمد نور فرحات — سلوى بكر — زين العابدين مبارك

سكرتير التحرير :

بلد النشر : الناشر ، الطبعة مكتبة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .

ونثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤهلانه العلمية
وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى
عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة . وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت
من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

نمن العدد
عشرون قرشا



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

المجلة الجنائية المصرية

محتويات العدد

بحوث ودراسات :

صفحة

- ١ — معايير القبض
د. حسن صادق المرصفلوى ، د. محمد ابراهيم زيد ٣
- ٢ — الهروب من مؤسسات الأحداث
صلاح عبد المتعال ، على جلى ٤١

مقالات :

- ٣ — طريقة مقترحة للكشف عن الجرائم في مرحلة الاستدلال
د. زين العابدين سليم ٦٧
- ٤ — نحو دراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة
الإجرامية السيد يس ٨٣
- ٥ — الفصائل الدموية وقضايا تنازع البنوة
سمير أحمد الليثى ٩٥
- ٦ — المنشأ النفسى للجريمة
ترجمة وعرض عبد الحليم محمود ١٠٩

آراء :

- ٧ — على هامش كيمياء السموم
د. زكريا فؤاد أحمد ١٢٧

احكام :

- ٨ — خطأ الحكم الجنائى في تحديد المبالغ المختلصة
د. ادوار غالى الذهبى ١٣٣

مؤتمرات :

- ٩ — توصيات المؤتمر الدولى العاشر لقانون العقوبات . ١٤٣

مقالات باللغات الأجنبية :

- ١٠ — دور القاضى في تطبيق العقوبة
على نور الدين ، أحمد فتحى مرسى ١٦٦

بحوث ودراسات

معايير القبض

دراسة ميدانية

د. حسن صادق المرصفاوى

أستاذ قانون العقوبات — جامعة الاسكندرية

د. محمد ابراهيم زيد

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

تعد المراحل السابقة على الحكم من أخطر المراحل المرتبطة بالدعوى ، وتعد أحد صور الازمة الحديثة التى تجابهها هذه الأخيرة ، والمشكلة الأساسية هى تحديد المعايير التى بمقتضاها يتم القبض بواسطة الشرطة أو سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو القاضى . ولن نتعرض هنا للتحليل الفقهى الذى أفرد له قسما خاصا هو القسم الأول ولكن يهدف هذا القسم الى الكشف عن السمات الأساسية لعملية القبض باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية (★) .

أولا : خطة الدراسة الميدانية

تتضمن على الغرض من الدراسة — مجال الدراسة وخطواتها — الصعوبات التى قابلت الدراسة .

الفرض من الدراسة :

تكونت هيئة البحث برئاسة الدكتور حسن المرصفاوى أستاذ قانون العقوبات بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية وعضوية الدكتور اللواء نيازى حقاتة « مدير أمن القاهرة » ، والدكتور محمد ابراهيم زيد « الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية » ، الأستاذ عادل قورة « وكيل النيابة » ، الأستاذ محمد نور فرحات « باحث بالمركز » . وكانت الهيئة قد رأت أن تتضمن الدراسة الميدانية على الجوانب التالية :

(★) تعد هذه الدراسة رقم « ٢ » فى مشروع قواعد الحد الأدنى للمدالة الجنائية الملحق بوحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز ، وقام الدكتور حسن صادق المرصفاوى بصياغة تقرير الدراسة المقارنة ، وقام بتحليل الجداول الإحصائية وكتابة تقرير الدراسة الميدانية د. محمد ابراهيم زيد .

(١) دراسة من واقع سجلات القسم ، ويتم فيها تصنيف حالات القبض حسب مبرراتها وكيفية حصر المتهمين المقبوض عليهم لحساب اقسام اخرى .

(ب) دراسة من واقع سجلات النيابة لتصوير عملية القبض ومآلها والتصرف في المقبوض عليهم .

(ج) اجراء مقابلة مع بعض الاشخاص المحجوزين او المقبوض عليهم .
وقد رأت الهيئة أن النقاط التي تدخل في الإطار العام للدراسة الميدانية يمكن حصرها فيما يلي :

١ - اجراءات القبض وحبس الاشخاص المشبوهين او المتهمين في جريمة .

٢ - حقوق المقبوض عليهم .

٣ - الوسائل والأجهزة التي تكون في متناول المقبوض عليهم في حالة انتهاك حقوقهم الانسانية .

٤ - الحبس في المجالات التي لا ترتبط بتواءم قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية .

٥ - اجراءات القبض في حالات الضرورة وفي الظروف الاستثنائية .

وعلى هذا الاساس يكون الهدف من هذه النقاط هو الحصول على البيانات التالية :

(١) بيانات خاصة بعملية صدور الاذن بالقبض من السلطة القضائية .

(ب) حالات القبض بدون أن يكون هناك اذن بالقبض من السلطة القضائية .

(ج) مدى حق الشرطة في القيام بعملية الاستيقاف وسؤال المشتبه في امرهم .

(د) مدى حق الشرطة في القبض بعملية القبض بدون ادلة من السلطة القضائية .

(هـ) القيود التي توضع على حق الاستيقاف والسؤال للمشتبه في امرهم .

(و) ماهية الضمانات التي توجد في حالة اساءة استخدام السلطة من جانب الشرطة لهذه الحقوق .

(ز) ماهية الواجبات التي تقع على عاتق الشرطة خلال العمليات السابقة .

ولهذا كانت الاستفسارات الواجب التنقيب عنها هي :

(أ) هل كانت عملية القبض مؤسسية على معلومات ؟

(ب) هل هناك مصادر أخرى للمعلومات تم على أساسها تقدير من قام بالقبض ؟

(ج) هل أجرى رجل الشرطة أو الضبطية القضائية ملاحظة موضوعية للمتهم أو المشتبه في أمره قبل ارتكابه للجريمة أو خلال ارتكابه لها ؟

(د) هل كانت عملية القبض بناءا على تحليل لدليل مادي ؟

(هـ) هل كان القبض بناءا على معلومات وصلت من مصادر أخرى تعمل في مجال العدالة الجنائية ؟

(ز) هل كان القبض على أساس السوابق الاجرامية للمتهم أو المشتبه في أمره ؟

(ح) هل كان القبض على أساس الوضع تحت الرقابة المباشرة ؟

مجال الدراسة :

ناقشت هيئة البحث ما تم في شأن وسائل جمع البيانات ، ورات أن تكون على النحو التالي :

أولا : حصر الحالات التي ورد ذكرها في دفتر الحجز والقضايا بقسم الشرطة .

ثانيا : صياغة استمارة تملأ بياناتها رأسا من دفتر الحجز والقضايا .

ثالثا : تتبع الحالة بعد ذلك امام النيابة العامة .

رابعا : صياغة استمارة مبسطة لاستطلاع رأي رجال الشرطة والنيابة العامة .

ولقد قامت الهيئة بصياغة استمارتين ، احدهما لجمع البيانات الخاصة بالقبض ، والاخرى لاستطلاع رأي رجال الشرطة ، وراعت أن تكون كل منهما مبسطة على قدر الامكان حتى يمكن الحصول على المادة بسرعة . وقد تم اختيار مجال الدراسة على النحو التالي :

١ — اختيار اكبر عشر محافظات مختارة على أساس متوسط

مجموع الجنايات والجنح الحقيقية منسوبا الى عدد السكان في الاعوام من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ .

٢ — وفي داخل المحافظات التى تحتوى على بنادر ومراكز تكون شرطة بندر عاصمة المحافظة ومركز شرطة عاصمة المحافظة هما وحدتا البحث فى داخل المحافظة .

٣ — اما فى المحافظات الاخرى التى لا توجد بها مراكز كالقاهرة والاسكندرية ومحافظات السواحل ، فتكون وجهتا البحث هما اكبر قسمين للشرطة بناء على اساس متوسط عدد الجرائم والجنح الحقيقية منسوبا الى عدد السكان فى الاعوام من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ .

وقد عملت هيئة البحث على ان يكون اختيار العينة بهذه الطريقة التحكيمية ، وان تراعى الاسس الاتية :

١ — حجم الجريمة داخل المحافظة مع ملاحظة الاقتصار على الجنايات والجنح ، ذلك لان المخالفات لا يتصور فيها القبض .

٢ — عدم الاقتصار على حجم الجريمة فى سنة واحدة بل الاعتماد على متوسط سنوات اربع على الاقل ، حتى يمكن تجنب العوامل الطارئة التى قد ترفع هذا الرقم او تهبط به من عام لآخر .

٣ — ان يكون اساس اختيار العينة ليس عدد الجرائم فقط بل نسب عدد الجرائم الى عدد السكان .

٤ — وقد رؤى فى داخل المحافظات ضرورة تمثيل المناطق الحضرية والمناطق الريفية .

٥ — اما بالنسبة للمحافظات الحضرية فقط فقد رأت الهيئة انه لامناس من الرجوع الى المعيار السابق على المحافظات لتطبيقه على اقسام المحافظة .

خطوات الدراسة :

تم اختيار عينة البحث وفقا للاسس السابقة وذلك بالرجوع الى الاحصاء القضائى التى تصدره وزارة العدل .

وبذلك تم الاتفاق على ان تكون المحافظات التالية هى مجال الدراسة:

- ١ — محافظة القليوبية .
- ٢ — محافظة الاسكندرية .
- ٣ — محافظة الغربية .
- ٤ — محافظة كفر الشيخ .
- ٥ — محافظة قنا .
- ٦ — محافظة الدقهلية .
- ٧ — محافظة دمياط .
- ٨ — محافظة الجيزة .
- ٩ — محافظة اسيوط .
- ١٠ — محافظة القاهرة .

وقد تم الاتفاق مع ادارة التخطيط الاجتماعى بوزارة الشؤون الاجتماعية على ندب بعض الباحثين الاجتماعيين على ملء استمارتى الدراسة الميدانية على أن يكون هؤلاء من المقيمين فى هذه المحافظات . وقد تم شرح بنود الاستمارتين للباحثين الاجتماعيين ، والهدف من كل سؤال ، واتفق على أن يتم تطبيق استمارة استطلاع الراى على جميع مأمورى الضبط ووكلاء النيابة العامة العاملين بالمركز أو البندر دون اشتراط قيامهم بالقبض أو بتحقيق الواقعة .

وكانت الهيئة العامة للبحث قد اتفقت على أن يتم حصر حالات الحجز والقبض فى هذه المحافظات فى الفترة بين أول مارس ١٩٦٦ حتى آخر ديسمبر ١٩٦٧ ، الا أن بعض الصعاب الفنية والعملية قد أدت الى أن يكون المجال الزمنى للدراسة الميدانية من أول سبتمبر ١٩٦٧ الى آخر ديسمبر ١٩٦٧ (١) .

وقد طلب من الباحثين الاجتماعيين أن يملأ كل منهم ٥٠ استمارة (٢) ، وبذلك كان المفروض أن يكون حجم العينة ١٠٠٠ استمارة بالنسبة للمحافظات العشرة . ولكن لصعوبات عملية تم الحصول على ٩٣١ استمارة فقط موزعة على النحو التالى :

(١) اذا أردنا تحليل تاريخ وقوع القبض ، نجد أن العينة قد سجلت النتائج التالية :

شهر سبتمبر	٥١ حالة
شهر أكتوبر	٦٢١ حالة
شهر نوفمبر	٨١ حالة
شهر ديسمبر	٦٤ حالة
المجموع	٨١٧ حالة

(٢) المراد هنا ، استمارة رقم ١ .

١ — محافظة الدقهلية	١٠٠ استمارة
٢ — محافظة الجيزة	١٠٠ استمارة
٣ — محافظة دمياط	٩٨ استمارة
٤ — محافظة الغربية	١٠٠ استمارة
٥ — محافظة قنا	٩٨ استمارة
٦ — محافظة الاسكندرية	١٠٠ استمارة
٧ — محافظة اسيوط	٧٣ استمارة
٨ — محافظة المنصورة	١٠٠ استمارة
٩ — محافظة كفر الشيخ	٦٢ استمارة
١٠ — محافظة القاهرة	١٠٠ استمارة

ولقد ظهر من هذه الاستثمارات ان بعضها قد ملئ بالنسبة لوقت قبض تمت في فترة سابقة على المدة الزمنية التي نظرت للبحث (سبتمبر — ديسمبر ١٩٦٧) ولذلك رؤى استبعاد هذه الاستثمارات والاقتصار على تلك التي ملئت في الفترة الزمنية السابقة الذكر . وعلى هذا أصبح عدد افراد العينة ٨١٧ حالة بالنسبة للاستثمار الاولى .

وقد قام الدكتور حسن صادق المرصفاوى والدكتور محمد ابراهيم زيد بتدريب الباحثين الاجتماعيين على الاستبيان خلال اجتماعات ثلاثة ، وقاموا بتطبيق الاستثمار للتدريب عليها .

وقد عهد الى الاستاذ محمد نورفرحات الباحث بالمركز بالاشراف الميدانى على السادة الباحثين الاجتماعيين ، كما قام سيادته باختيار المحافظات تبعا للأسس السابق ذكرها .

وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبيان على الحالات السابق ذكرها شرع فى العمليات الاحصائية بعد مراجعة بيانات الاستثمار ، وعهد بهذه العملية الى الاستاذ عطية سويلم الاخصائى المنتدب بالمركز للعمليات الاحصائية . وقد تم الاتفاق على ان يقوم الدكتور محمد ابراهيم زيد بتحليل الجداول الاحصائية وصياغة تقرير الدراسة الميدانية ، وان يقوم الدكتور حسن صادق المرصفاوى بصاغة تقرير الدراسة النظرية المقارنة وصياغة نتائج البحث .

ثانيا : سمات عينة الدراسة الميدانية

استهدفت هيئة البحث من القسم الاول من الاستبيان — والذي جاء تحت عنوان « بيانات شخصية » — الحصول على البيانات الاولى الخاصة بعينة الدراسة . وتستخلص هذه البيانات من البنود الخاصة بالتوزيع حسب النوع — السن — محل الاقامة — الجنسية — المهنة — الحالة المدنية — الديانة .

١ — توزيع المقبوض عليهم بحسب النوع :

تبين من الدراسة الميدانية أن العينة البالغ عددها ٨١٧ حالة تنقسم إلى ٧٣٥ حالة (بنسبة ٨٨,٢ ٪) من الذكور ، ٨٢ حالة (بنسبة ١١,٨ ٪) من الإناث .

٢ — توزيع المقبوض عليهم بحسب السن :

يبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
٠,٨	٧	من ١٥ — ١٧
٣,٤	٢٨	أقل من ١٥ سنة
١٢,٣	٩٢	من ١٧ — ٢١
٥٩,٨	٤٩٤	من ٢١ — ٤٠
٢٣,٦	١٩٥	٤٠ فأكثر
٠,٨	١	غير مبين

يلاحظ أولاً أن التصنيف الذي اتبعناه بصفة عامة في شأن السن يتفق مع التقسيم القانوني للمسئولية الجنائية سواء بالنسبة للأحداث أم البالغين . فمن المعروف أن المشرع المصري يقسم المسئولية بالنسبة للأحداث من ٧ — ١٢ ، ١٢ — ١٥ ، ١٥ — ١٧ ، ٢١ فأكثر (١) . ولقد آثرنا أن تكون الفئة الأخيرة (٢١ فأكثر) مقسمة إلى قسمين لأغراض التحليل ، ويتضح من الجدول السابق أن غالبية المقبوض عليهم ينطوون تحت فئة العمر من ٢١ — ٤٠ (٩٤ ، ٥٩,٧ ٪) وبينهم من تتراوح أعمارهم بين ٤٠ فأكثر (١٩٥ ، ٢٣,٦ ٪) وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي سبق القيام بها (٢) .

ويلاحظ أن هاتين الفئتين الأخيرتين تحتلان جناح الأحداث ، وذلك إذا ما ضمت إليهم فئة العمر أقل من ١٥ سنة (٧ ، ٨ ٪) .

(١) أنظر الجدول رقم (١) من الدراسة الميدانية لبحث الحبس الاحتياطي : المجلة الجنائية القومية — المجلد التاسع — العدد الثالث — نوفمبر ١٩٦٦ ، صفحة ٤١٧ .
(٢) أنظر المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر — الكتاب الأول من قانون العقوبات في الجمهورية العربية المتحدة .

٣ — توزيع المقبوض عليهم بحسب محل الإقامة :

يبين الجدول رقم (٢) توزيع عينة البحث حسب محل الإقامة :

النسبة المئوية	العدد	محل الإقامة
١٠ر٢	٨٤	القاهرة
١٣ر٥	١٠٣	الاسكندرية
٠ر٢	١	بورسعيد
٠ر٢	١	البحيرة
١٠ر٤	٨٦	الدقهلية
٠ر٤	٣	الشرقية
١٠ر٤	٨٦	الغربية
٤ر٨	٤٠	كفر الشيخ
١١ر٥	٩٥	القليوبية
٠ر٦	٥	المنوفية
٥ر٣	٤٤	دمياط
١١ر٦	٩٦	الجيزة
٨ر٦	٧١	السيوط
٠ر٢	١	سوهاج
١١ر٨	٩٨	قنا
٠ر٤	٣	غير مبين
١٠٠ر٠	٨١٧	المجموع

يتبين من هذا الجدول أن أعلى أفراد العينة التي قبض عليهم كانت محل إقامتهم في الاسكندرية (١٠٣ ، ١٣ر٥ ٪) ، يلي ذلك أولئك الذين توجد محل إقامتهم في قنا (٩٨ ، ١١ر٨ ٪) وتكاد تتعادل كل من محافظتى القليوبية والجيزة مع محافظة قنا بالنسبة لحل الإقامة لمن قبض عليهم من أفراد العينة (١١ر٥ ٪ ، ١١ر٦ ٪ على التوالى) .

وتلى ذلك في المرتبة مجموعة محافظات القاهرة والدقهلية والغربية (١٠ر٢ ٪ ، ١٠ر٤ ٪ ، ١٠ر٤ ٪ في المائة على التوالى) .

ومن الجدير بالذكر أن محافظات بورسعيد والبحيرة وسوهاج كانت محل الإقامة أقل عدد ممن قبض عليهم ، إذا سجلت كل منها حالة واحدة بنسبة ٠ر٢ ٪ .

وستبدو أهمية هذا التحليل عند المقارنة بين محل إقامة المقبوض عليهم وبين مكان القبض ، هذا الأخير الذى تم اختياره تحكيميا من هيئة البحث .

٤ — توزيع المقبوض عليهم بحسب الجنسية :

من المنطقي أن تكون الاغلبية الساحقة من المقبوض عليهم من رعايا ج.ع.م تمشيا مع طبيعة الامور . وقد ظهر من الدراسة الميدانية أن نسبة المقبوض عليهم من المصريين قد بلغت ٩٩.٦٪ (٨١٤ حالة) ولم يكن هناك من الاجانب سوى حالات ثلاثة (نسبة ٠.٤٪) وهذه النتيجة تتطابق بصورة غير عادية مع نتائج التحليل الاحصائي لبحث الحبس الاحتياطي (مصرى ٩٩.٦٪ — اجنبى ٠.٤٪) (١) .

٥ — توزيع المقبوض عليهم بحسب المهنة :

اتبع في تصنيف المهن الحد الاول من التصنيف الدولى المعترف به مع التصرف وذلك عن طريق ادماج المهن ذات الطبيعة الواحدة في مجموعة واحدة وبذلك حصلنا على المجموعات للمهن على النحو الوارد فى الجدول رقم (٣) التالى :

النسبة المئوية	العدد	المهنة
١٤.٦	١٢١	عمال فنيون
٧.٠	٥٨	عمال غير فنيون
١٩.٧	١٥٥	تجار وباعة
٢٤.٥	٢٠٣	فلاحون ومزارعون
٦.٠	٤٥	موظفون عموميون
١.١	١٠	عسكريون
١.٥	١٣	طلبة
٧.٨	٦٥	عمال غير محددة حرفهم
٢.٤	٢٠	مهن أخرى
١٥.٤	١٢٧	ليس لهم مهن
١٠٠	٨١٧	المجموع

يتبين من هذا الجدول أن اكبر عدد وأعلى نسبة بين عينة المقبوض عليهم كانت من الفلاحين والمزارعين (٢٠.٣ ، ٢٤.٥ ٪) تليهم التجار والباعة

(١) انظر المرجع السابق صفحة ٤٠٧ .

(١٥٥ ، ١٩٧ ٪) وقد جاء في المرتبة الثالثة مجموعة من ليس لهم مهن التي سجلت ١٢٧ حالة بنسبة ١٥٤ ٪ إلى ذلك العمال الفنيون (١٢١ ، ١٤٦ ٪) .

وهذه النتيجة الأخيرة الخاصة بالعمال الفنيين والتي وردت في المرتبة الرابعة تتناقض مع تلك التي وردت في الدراسات السابقة حيث كان للعمال الفنيين عادة المركز الأول في التحليلات الإحصائية . وقد تكون لهذه الظاهرة معنى إذا ما ربطت بارتفاع الوعي الاجتماعي لدى هذه الطائفة الأمر الذي لم يتحقق بعد بالنسبة لطوائف الفلاحين والمزارعين والتجار والباعة .

ويلاحظ كذلك من الجدول السابق أن نسبة العمال الفنيين تكاد تكون ضعف العمال غير الفنيين الذين قبض عليهم إذ سجلت الأولى ١٢١ حالة بنسبة ١٤٦ ٪ والثانية ٥٨ حالة بنسبة ٧ ٪ .

٦ — توزيع المقبوض عليهم بحسب الحالة المدنية :

يبين الجدول رقم (٤) توزيع المقبوض عليهم بحسب الحالة المدنية أو الزوجية .

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزوجية
٧٠.٨	٥٨٥	متزوج
٢٤.٤	١٩٢	لم يتزوج
٣.٠	٢٥	مطلق
١.٢	١٠	أرمل
٠.٦	٥	غير مبین
١٠٠	٨١٧	المجموع

ويتضح من الجدول السابق أن النسبة الغالبة للمقبوض عليهم من المتزوجين (٥٨٥ ، ٧٠.٨ ٪) وهذه النتيجة تناقض ذلك التفسير الذي حاول البعض إعطاؤه للنتيجة الماثلة في الدراسات الأخرى حيث يعتبر أن هذه الزيادة مردها الصدفة (١) . وهذا الأمر يدعونا إلى التفكير في سبب افراط المتزوجين بصورة كبيرة بين المقبوض عليهم في المرتبة التالية حيث سجلت ١٩٢ حالة بنسبة ٢٤.٤ ٪ ، وتكاد تكون هذه النتيجة ١/٣ حالات المتزوجين

(١) انظر الدراسة السابقة صفحة ٤٢١ ، ٤٢٢ .

الذين تم القبض عليهم . ويلي ذلك المطلقين (٣٦٢٥٪) فالأرامل (٦٠٥٪) ، وهذا الترتيب هو عادة الترتيب الذى تم الحصول عليه فى الدراسات السابقة .

٧ — توزيع المقبوض عليهم بحسب الديانة :

من المنطق أن تكون غالبية المقبوض عليهم من المسلمين فقد بلغ عددهم ٧٧٥ بنسبة ٩٤٫٩٪ وكان باقى العينة من المسيحيين حيث سجلوا ٤١ حالة بنسبة ٥٫١٪ ولم يكن هناك مقبوض عليهم من ديانة أخرى . ويلاحظ أن هذه النتيجة تكاد تتفق مع نسبة المسلمين فى ج.ع.م الى المسيحيين (٩١ ٪) .

وبين الجدول رقم ٥ توزيع المقبوض عليهم بحسب الديانة .

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسلم	٧٧٥	٩٤٫٩
مسيحي	٤١	٥٫١
المجموع	٨١٦	١٠٠

ثالثا : بيانات عن واقعة الضبط والقبض

تنص م ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى ج.ع.م على انه « للمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه .. » ومثل هذا الحكم فى الدراسة الميدانية يدعونا الى التساؤل عن :

- ما هى الظروف المكانية التى تجرى فيها عملية القبض ؟
- وما هى الاوصاف القانونية التى تعطى للوقائع التى تم القبض بناء عليها ؟
- وهل يتم القبض فورا ام يكون هناك اقتياد الى قسم الشرطة ؟
- وما هو مجال تصرف الشرطة بعد القبض الحالى أو الاقتياد الى قسم الشرطة ؟
- وهل يتم القبض عادة بدون معلومات سابقة ؟
- وكيف تتأكد الشرطة من صحة هذه المعلومات ؟
- وما هى الادلة التى تؤدى الى عملية القبض الحالى أو الاستيقاف ؟
- ومن الذى يصدر أوامر القبض عادة ؟

— وما هي ظروف القبض الاخرى ، بمعنى هل كان القبض سابقا على الضبط أو العكس ؟
— وأخيرا من الذى يقوم بعملية القبض ؟
والخاص ببيانات واقعة الضبط والقبض . وسنعرض فيما يلى لهذه السمات مثل هذه الاسئلة هي التى أدت بنا الى صياغة القسم الثانى من الاستتار بالترتيب السابق .

١ — الواقعة التى قبض بسببها على المتهم :
عدد المشرع المصرى فى المادة السابقة الاحوال التى يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يأمر فيها بالقبض على المتهم وهى :

أولا : فى الجنايات .

ثانيا : فى أحوال التلبس بالجنگ اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ثالثا : اذا كانت الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس ، أو كان قد صدر اليه انذار باعتباره متشردا أو مشتبهاً فيه ، أو لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف فى مصر .

رابعا : فى جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو العنف ، والقواد والاتجار فى النساء والاطفال وانتهاك حرمة الاداب ، وفى الجنح المنصوص عليها فى قانون تحريم زراعة المواد المخدرة ، أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

وهذه الحالات بوضعها السابق الذكر لا تتفق مع المعالجة الاحصائية ، ولذلك وجب أن يتم تصنيفها ببساطة بحيث يكون هذا التصنيف مرتبطا بالواقع الحى وبعيدا عن الغموض واللبس ويتفق مع الدراسة الفقهية الاكاديمية .
ولذلك اتبعنا هنا التقسيم التالى :

(أ) وقائع الاعتداء على الفرد .

(ب) وقائع الاعتداء على المجتمع .

(ج) وقائع الاعتداء على الدولة .

وتنقسم وقائع الاعتداء على الفرد الى جرائم الاعتداء على الاشخاص ، وجرائم الاعتداء على الاموال . وتشمل جرائم الاعتداء على الاشخاص الجرائم التالية : القتل العمد والشروع فيه ، ضرب أفضى الى موت ، التعدى والمقاومة ، ضرب أفضى الى عاهة مستديمة ، قتل خطأ ، خطف ، ضرب اصابة خطأ .

وتشمل جرائم الاعتداء على الاموال : السرقة والسرور فيها ، النصب والاحتيال ، اخفاء أشياء متحصلة من جريمة — دخول اراضى .

وتنقسم جرائم الاعتداء على المجتمع الى جرائم الاعتداء على العائلة ، والاخلاق ، والتقاليد العامة . وهذه تشمل : الاتجار فى المخدرات وتعاطيها والتسول والدعارة وهتك العرض والفسق والفعل الفاضح العلنى والعب القمار والزنا . وتضم جرائم الاعتداء على المجتمع . جرائم الاعتداء على الثقة العامة والجرائم التموينية وهى تشمل : الاختلاس ، التبيد ، تزيف النقود ، التزوير ، تهريب الاموال ، والجرائم التموينية

وتشمل جرائم الاعتداء على الدولة : الرشوة ، احراز سلاح ، أمن خارجى ، أمن دخلي ، مبادئ هدامة (١) .

ولقد اتبعنا فى تحليل العينة مستويين :

الاول : تحليل عام للتقسيمات الكلية

الثانى : تحليل مفصل لكل تقسيم على حدة

وبين الجدول رقم (٦) توزيع المقبوض عليهم حسب التقسيم الخماسى لمجموعات الوقائع :

النسبة المئوية	العدد	نوع الواقعة
		جرائم الاعتداء على الفرد :
٣٠.٧	٢٥٣	جرائم الاعتداء على المال
٣٤.٤	٢٧٦	جرائم الاعتداء على الاشخاص
		جرائم الاعتداء على المجتمع :
١١.٦	٩٦	جرائم الاعتداء على العائلة والاخلاق والتقاليد العامة
١٤.٢	١١٧	جرائم الاعتداء على الثقة العامة
٩.٠	٧٥	جرائم الاعتداء على الدولة
١٠٠.٠	٨١٧	المجموع

(١) يلاحظ أن تكيف الوقائع التى تم بناء عليها القبض فى هذه الاحوال من تقديرات رجال الشرطة والتى قد يطرأ عليها تعديل من النيابة العامة على النحو الذى ستراه فيما بعد .

ويبدو واضحا من الجدول السابق أن وقائع الاعتداء على الأشخاص هي التي كانت نسبة القبض فيها في المرتبة الاولى (٢٧٦ ، ٤٦٤٪) ، يلي ذلك جرائم الاعتداء على المال (٢٥٣) ٣٠.٧٪ ، وجاءت جرائم الاعتداء على الثقة العامة في المرتبة الثالثة (١١٧) ١٤.٢٪ ، يلي ذلك جرائم الاعتداء على العائلة والاخلاق والتقاليد (٩٦) ١١.٦٪ .

وسجلت جرائم الاعتداء على الدولة المرتبة الأخيرة (٧٠) ٩٪ .

ويتضح إذن من هذه البيانات أن وقائع الاعتداء على الفرد هي التي تمارس فيها الشرطة القبض بصورة اكبر . . وهذه نتيجة هامة تثير السؤال الاساسي التي بنيت عليه هذه الدراسة : ما هي الضمانات التي توضع في يد الفرد الذي يتعرض للقبض ؟

وتوجب هذه النتيجة ايضا الاقتصار على تحليلها دون الوقائع الاخرى لما لها من غالبية في العدد والنسبة المئوية (٥٢٩) ٦٥.١٪ . وعلى هذا سيكون تحليلنا في المستوى الثاني مقتصرًا على وقائع الاعتداء على المال ، ووقائع الاعتداء على الأشخاص .

(٢) توزيع وقائع القبض تبعا لجرائم الاعتداء على المال :

يبين الجدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة المقبوض عليها في جرائم الاعتداء على المال :

جرائم المال	العدد	النسبة المئوية
سرقة (جنحة)	١١٨	٤٦.٦
شروع في سرقة (جنحة)	٣٦	١٤.٢
سرقة بالاكراه (جنائية)	٢	٠.٨
شروع في سرقة (جنائية)	٢	٠.٨
دخول اراضي	١٢	٤.٧
احتيال	٢	٠.٨
تحرى واشتباه وبدون بطاقة	٦٧	٢٦.٦
غش واتلاف	١٤	٥.٥

ويتبين من الجدول السابق من أن السرقة المعتبرة من الجنح هي التي سجلت أكبر نسبة في عينة المقبوض عليهم في جرائم الاعتداء على الاموال . (١١٨) ٤٦.٦٪ ، وتدل هذه النتيجة على سهولة تطبيق البند رابعا ، الحالة الاولى (جنح السرقة) من المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية السابق ذكرها . الا أن هناك نتيجة أخرى تستخلص من هذا الجدول أيضا وهي أن المرتبة الثانية كانت من نصيب حالات الاشتباه والتحرى، والمخالفات بصفة عامة ، وكذلك التجول بدون بطاقة (٦٧) ٢٦.٦٪ .

ومثل هذه النتيجة تحتاج الى نظر : فاذا كان تحدى السلطات ومساومتها بالقوة أو العنف يستدعى مصاحبة المعتدى الى مراكز الشرطة بما يشكل ذلك من قبض فعلى فان المخالفات بصفة عامة وكذلك التجول بدون بطاقة توجب اتباع اجراء آخر غير القيام بعملية قبض بالمعنى القانونى (مثل استيفاء مبلغ الغرامة بالنسبة للمخالفة فورا أو التأكد من الشخصية بأى طريق دون ممارسة القبض) . وهناك نتيجة ثالثة قوامها أن السرقة المعتبرة من الجنايات وكذلك الشروع فيها قد سجلت اقل نسبة في مجال جرائم الاموال (حالتين لكل منهما بنسبة ٨٪) .

(ب) توزيع وقائع القبض تبعا لجرائم الاعتداء على الاشخاص :

يبين الجدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة من المقبوض عليهم في جرائم الاعتداء على الاشخاص :

النسبة المئوية	العدد	جرائم الاعتداء على الاشخاص
١٦٣ر	٤٥	قتل عمد
١٨ر	٥	ضرب أفضى الى الموت
١٤ر	٤	تعدى ومقاومة
١٢٣ر	—	قتل خطأ
٣٣ر	—	ضرب أفضى الى عاهة مستديمة
٤٠ر	١١	تهديد
٦٠ر٥	١	ضرب واستعمال القوة
٣٤	١٦٧	اصابة خطأ
١٠٠ر٠	٢٧٦	المجموع

ويتضح من الجدول السابق أن الاصابة الخطأ هي أكثر الوقائع التى تم القبض بشأنها في أفراد العينة بالنسبة لجرائم الاعتداء على الاشخاص (١٦٧ ، ٦٠ر٥ ٪) . ويلى ذلك القتل العمد اذ سجلت أفراد العينة ٤٥ حالة بنسبة ١٦٣ر ٪ . وهذه النتيجة الثانية لا تتفق مع بعض الدراسات التى سبق القيام بها ، اذ كان القتل العمد يحوز عادة على أكبر نسبة في هذه الدراسات (١) . وكان الضرب الذى أفضى الى عاهة مستديمة في المرتبة الثالثة (٣٤) ١٢٣ر ٪ ، ومثل هذه الوقائع جميعها تدخل تحت بند أولا من المادة ٣٤ (الجنايات) . وفي اعتقادنا أن معيار الجناية بالنسبة لن يقوم بالقبض يحتاج الى ايضاح بحيث تحدد معايير الجناية بصورة محددة غير مبهمه خاصة وأن نتائج التحليل السابق قد سجلت حالات خطيرة كالقتل العمد والاصابة والضرب .

(١) انظر في ذلك دراسة الحبس الاحتياطى : المرجع السابق ، صفحة ٣٩٢ .

٢ — الوصف القانونى لواقعة القبض :

إذا كان التحليل السابق يتعلق بتقديرات رجال الشرطة تجاه الوقائع التى تم القبض بناء عليها ، فإن البيانات التى سنعالجها هى الأوصاف القانونية التى تعطىها الشرطة أيضا لنفس الوقائع . ومثل هذا التحليل له أهميته الواضحة فى معرفة مدى دقة تقدير رجال الشرطة عند قيامهم بالقبض تجاه الوقائع التى تسلب بسببها حرية الفرد . وقد اتبعنا فى تقسيم هذه الأوصاف القانونية نفس التقسيمات السابقة على النحو الذى يبدو فى الجدول رقم (٩) التالى :

المتوية النسبة	العدد	الوصف القانونى للواقعة
		جرائم الاعتداء على الفرد :
١٩١	١٥٨	جرائم الاعتداء على المال
٢٣٧	١٩٦	جرائم الاعتداء على الأشخاص
		جرائم الاعتداء على المجتمع :
٦٥	٥٤	جرائم الاعتداء على العائلة والأخلاق والتقاليد العامة
٦٧	٥٥	جرائم الاعتداء على الثقة العامة
٨٣		جرائم الاعتداء على الدولة
* ٢٥٧	٢٨٧	غير مبين
	٨١٧	المجموع

ويتضح من الجدول السابق أن النسبة الغالبة هى التى سجلت جرائم الاعتداء على الأشخاص (١٩٦) ٢٣٧ ٪ ، وهو الأمر الذى اتفق بالنسبة لذكر الشرطة لنوع الواقعة قبل اسباغ الوصف القانونى عليها . وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال فقد حازت هنا كذلك على المرتبة الثانية (١٥٨) ١٩١ ٪ ، وهو ما يكاد يتطابق من حيث الترتيب مع جرائم الاعتداء على المال فى جدول رقم ٨ السابق الخاص بنوع الواقعة .

ألا أن الجدول الذى نقوم بتحليله الآن يختلف عن الجدول الأخير بالنسبة لجرائم الاعتداء على الدولة حيث حازت هنا المرتبة الثالثة (٦٧) ٨٣ ٪ ، والأمر الذى لم يتحقق بالنسبة لنوع الواقعة حيث حازت هناك المرتبة الأخيرة

(*) يرجع السبب فى أن هناك نسبة كبيرة (٢٥٧ ٪) غير مبين إلى خطأ فى تطبيق الاستبارة حيث ملئت الاستمارة لا على أساس الوصف القانونى بل على تكييف الواقعة بأنها جنة أو جنائية مما أدى إلى عدم الامتداد بها فى التحليل .

(٧٥) ٩ ٪ . أما جرائم الاعتداء على الثقة العامة فقد حازت هنا على المركز الرابع (٥٥) ٦٧ ٪ ، بعكس الحال في نوع الواقعة حيث حصلت هذه الجرائم نفسها على المرتبة الثالثة (١١٧) ١٤٢ ٪ .

٣ — القبض والاستيقاف :

هناك فرق بين القبض بمعنى القانوني طبقا لنص م ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبين مجرد الاستيقاف الذي لا يعد اجراء من اجراءات الاستدلال . وقد يؤدي ذلك الاستيقاف الى القبض عند التحقق من وجود جسم للجريمة في حالة التلبس . وهنا يثور سؤال هام : في حالة عدم التحقق من وجود جسم الجريمة واستصحاب رجل الشرطة الشخص الذي حامت حوله الشبهات الى قسم الشرطة للسؤال والاستفسار — فهل يعد ذلك قبضا ؟

لقد حاولنا الحصول على بيانات لواقعة الاقتياد الى قسم الشرطة لمجرد السؤال وكان الجدول رقم (١٠) التالي :

الاقتياد للسؤال	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٤٥	٥٤٧
لا	٣٦٨	٤٤٨
غير مبين	٤	٠.٥
المجموع	٨١٧	١٠٠.٠

ويبدو من الجدول السابق ان اكثر من نصف الحالات كان الاقتياد فيها لقسم الشرطة لمجرد السؤال عن الواقعة المشبه في أمرها (٤٤٥) ٥٤٧ ٪ ، وان الباقي (٣٦٨) ٤٤٨ ٪ ، كان الاقتياد لقسم الشرطة لغير ذلك . وهذه نتيجة لها أهميتها ، فاذا كان الفقه والقضاء حاليا يختلفان في شأن تكييف الاستيقاف وقانونيته فمن الاولى الاهتمام بالاصطحاب الى قسم الشرطة وهو الامر الذي يعد قبضا بمعنى الكلمة . وتبدو أهمية هذه النتيجة ايضا بالنسبة للتحليل التالي الخاص باطلاق مراح المتهم بعد خضوعه للسؤال .

٤ — اطلاق سراح المتهم في قسم الشرطة :

يبين الجدول رقم (١١) نتيجة الاجابة على السؤال رقم ١٤ من الاستبيان والذي ينص هل اطلق سراح المتهم بعد اصطحابه لقسم الشرطة للسؤال ؟

هل اطلق سراح المتهم	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٩٤	٦٦ر٢
لا	١٥١	٣٣ر٨
المجموع	٤٤٥	١٠٠ر٠

ويتضح من الجدول السابق ان حوالى ضعفى الاجابات كانت لمتهمين تم اطلاق سراحهم بعد السؤال في قسم الشرطة (٢٩٤) ٦٦ر٢ ٪ ، دون ان تحولهم الشرطة الى النيابة العامة . وهذه الظاهرة تحتاج لدراسة دقيقة واهتمام بالغ لأنها تؤكد ان القبض الفعلى يتم باقتياد الشخص الى قسم الشرطة ثم يطلق سراحه بدون ان تكون هناك دلائل كافية على انه قد ارتكب الجريمة .

٥ — المعلومات السابقة على القبض :

ولقد حاولنا معرفة هل يكون القبض جزافا وبدون تحريات سابقة من رجال الشرطة أم أنه كان بناءا على معلومات سابقة . ويلاحظ هنا ان الجريمة قد يكون متلبسا بها ولذلك لا يحتاج القبض الى معلومات سابقة . ويبين الجدول التالى رقم (١٢) الاجابات التى حصلنا عليها من دراسة العينة :

هل كان القبض لمعلومات سابقة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٢٠	٥١ر٦
لا	٢٣٠	٢٨ر١
غير مبين	١٦٧	٢٠ر٣
المجموع	٨١٧	١٠٠ر٠

وبين هذا الجفول أن أكثر من ١/٢ العينة كان القبض فيها بناء على معلومات سابقة (٤٢٠) ٥١٦٪ وهذه نتيجة تثير السؤال التالي : اذا كانت ١/٣ العينة قد تم القبض عليها بناء على معلومات سابقة فلماذا تطلق الشرطة سراح نسبة كبيرة من المقبوض عليهم دون تحويلهم الى النيابة العامة ؟ نجد هنا فرضان : اما أن الفعل لا يشكل جريمة ويطلق سراح المتهم بعد القبض عليه في قسم الشرطة ، أو أن يكون هناك تعسف في استخدام السلطة التي خولت لرجل الشرطة والضبطية القضائية . ولقد وجدنا من المقارنة بين الوقائع التي تم بشأنها القبض وبين الاوصاف القانونية التي تسبغها الشرطة ذاتها على هذه الوقائع أن الفرض الثاني لا محل له . وبذلك يكون الفرض الاول له معنى في هذا المجال .

ولقد حاولنا التحقق من مصدر المعلومات التي حصل عليها رجل الشرطة في الحالات التي كان فيها القبض بناء على معلومات وحصلنا على الجدول رقم (١٣) التالي :

النسبة المئوية	العدد	مصدر المعلومات السابقة
٢٧٦	١٢٠	مصدر معروف
٢٢٦	٩٥	مجرد الصدفة
٢٠٢	٨٥	مصدر سرى
١٣١	٦٥	شهادة الشهود
	٥٥	تحريرات سابقة
١٠٠	٤٢٠	المجموع

ويبدو من البيانات السابقة أن المصادر المعروفة للمعلومات التي تؤدي الى القبض قد سجلت ١٢٠ حالة بنسبة ٢٨٦٪ (المرتبة الاولى) يلي ذلك مجرد الصدفة (٩٥) ٢٢٦٪ ، ثم المصادر السرية (٨٥) ٢٠٢ ، فشهادة الشهود (٦٥) ١٥٥٪ وأخيرا التحريات السابقة (٥٥) ١٣١ .

٥ — صحة المعلومات على القبض :

وعند توجيه السؤال لمن قلم بالقبض : هل تأكدت من صحة المعلومات التي

حصلت عليها قبل قيامك بالقبض على المتهم ؟ كانت الاجابات على النحو التالي :

النسبة المئوية	العدد	التأكد من المعلومات قبل القبض
٦٧ر٤	٥٥٠	نعم
٤ر٨	٣٩	لا
٢٧ر٨	٢٢٨	غير مبين

ونلاحظ قبل كل شيء أن بند « غير مبين » هو في الواقع اجابة سلبية على السؤال السابق . وكون أن اجابة رجل الشرطة « بنعم » في ٦٧ر٤٪ لا يدل بصورة صادقة عن تأكده من المعلومات التي رتب القبض عليها خاصة وأنها لاحظنا في تحليل مصادر المعلومات السابقة في بند ٤ السابق أن التحريات السابقة كانت في ١٣٪ من الحالات التي كان فيها القبض بناء على معلومات سابقة .

وعلى هذا فان هذه الاجابات لا تحوز الصدق .

٦ — الدلائل المؤدية للقبض :

وحاولنا كذلك معرفة هل كانت هناك دلائل اعتمد عليها رجل الشرطة عند قيامه بالقبض ، ووجدنا أن رجل الشرطة قد وجد ٦٧١ حالة بنسبة ٨٢ر٢٪ قد توافرت فيها الدلائل ، وأن حالة فقط بنسبة ٥ر٢٪ لم تتوافر فيها هذه الدلائل (١) .

ولهذا كان السؤال الذي فرض نفسه : ما نوع هذه الدلائل ؟ وحصلنا على الجدول رقم (١٥) الذي يبين نوع هذه الدلائل :

النسبة المئوية	العدد	نوع الدلائل
١٥ر٨	١٠٦	وجود اصابات أو آثار
١٩ر٧	١٣٢	ضبط جسم الجريمة
١٥ر٩	١٠٧	شهادة الشهود
٢٨ر٩	١٩٤	القبس
٤ر١	٢٧	الاعتراف
٨ر٥	٥٧	تحريات وبلاغات
٠ر٣	٢	الاشتباه في المتهم
٦ر٨	٤٦	غير مبين
١٠٠ر٠	٦٧٢	المجموع

(١) عدد الحالات « غير مبين » ١٠٣ بنسبة ١٢ر٦ .

ويظهر من الجدول السابق ان حالات التلبس هي التي اعتبرت في الدرجة الاولى من الدلائل الكافية على القبض (١٩٤) ٢٨٩ ٪ ، بينما جاء ضبط جسم الجريمة في المرتبة الثانية (١٣٢) ١٩٧ ٪ ، وتكاد تتعادل شهادة الشهود بوجود اصابات او آثار في المرتبة (١٥٩ ٪ ، ١٥٨ ٪) على التوالي . أما التحريات والبلاغات فقد سجلت المرتبة قبل الاخرة (٥٧) ٨٥ ٪ ، وجاء الاعتراف في المرتبة الاخرة فعلا (٢٧) ٤١ ٪ .

٧ — ظروف القبض :

المراد بظروف القبض معرفة الجهات التي أصدرت الامر بالقبض ومن الذي قام بالقبض فعلا وهل كان القبض سابقا على الضبط ؟

ولقد تبين من دراسة العينة ان ٣٨٧ حالة بنسبة ٤٧٥ ٪ صدر فيها امر بالقبض ، وأن ٣٥٤ حالة بنسبة ٤٣٢ ٪ لم يصدر فيها امر القبض (١) . ومن الواضح ان حالات صدور الامر بالقبض تكاد تتعادل مع حالات عدم صدور الامر بالقبض . وقد حاولنا معرفة الجهة التي أصدرت امر القبض في الحالات الاخرة . وحصلنا على الجدول رقم (١٦) التالي :

الجهة التي أصدرت الامر	العدد	النسبة المئوية
الشرطة	٢٢٨	٥٩.٠
النيابة العامة	١٣٩	٣٥.٩
المحكمة	٣	٠.٨
الضبطية القضائية	١٧	٤.٣
المجموع	٣٨٧	١٠٠.٠

ويبدو من الجدول السابق ان غالبية عمليات القبض تم بناء على تقديرات رجال الشرطة حيث بلغت اكثر من نصف الحالات التي صدر فيها امر القبض (٢٢٨) ٥٩.٠ ٪ وكانت النيابة العامة مصدرا لاوامر القبض في (١٣٩) حالة بنسبة ٣٥.٩ ٪ ، أما الضبطية القضائية فقد سجلت نسبة ضئيلة قوامها ١٧ حالة بنسبة ٤.٣ ٪ . ويلاحظ انه من المنطقي ان تكون الاوامر الصادرة من المحكمة بالقبض نادرة فقد أصدرت المحكمة الامر بالقبض على ٣ حالات بنسبة ٠.٨ ٪ ، نظرا لان المحكمة تصدر الامر بالقبض

(١) الحالات غير المبينة بلغت ٧٦ حالة بنسبة ٩.٢ ٪ .

عندما يتكشف لها خلال نظر الدعوى ان هناك جريمة قد ارتكبت وان شخصا موجودا امامها الذى ارتكبها .

هذا فيما يتعلق بالاوامر الصادرة بالقبض ، الا ان القبض عملا يتحقق بواسطة الشرطة في جميع الحالات ، ولذلك حاولنا معرفة من هم رجال الشرطة الذى يقومون بالقبض ، وحصلنا على الجدول التالى رقم (١٧) :

النسبة المئوية	العدد	من قام بالقبض
٤٣ر٦	٣٥٧	ضابط الشرطة
٤٥ر٣	٢٠٥	رجل الشرطة
٩ر٥	٧٨	مخبر سرى
١١ر٧	٩٦	غير ذلك
٩ر٩	٨١	غير مبين
١٠٠ر٠	٨١٧	المجموع

ويتضح من الجدول السابق ان ضباط الشرطة هم الذين سجلوا اكبر نسبة في عمليات القبض (٣٥٧) ٤٣ر٦٪ ، وان رجال الشرطة الآخرين قد تلو ضباط الشرطة في المرتبة (٢٠٥) ٤٥ر٣٪ ، ويلاحظ ان هذه النسبة الاخيرة هي ربع الحالات جميعها ، كما ان النسبة الاولى الخاصة بالضباط لا تعد تعبيرا صحيحا عن الواقع . وقد سجل بيان « غير مبين » المرتبة الثالثة (٩٦) ١١ر٧٪ ، والمراد بغير ذلك المواطنين العاديين وهذه عادة هي حالات التلبس . اما المخبرين السريين فقد قبضوا على ٧٨ حالة بنسبة ٩ر٩٪ وهى اصغر نسبة سجلت في العينة .

رابعاً : التحقيق والتصرف امام النيابة العامة

المشكلة الاساسية التى تدور حولها هذه الدراسة هي تحديد المعايير التى بمقتضاها يتم القبض بواسطة الشرطة او سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة او القاضى ، ويرتبط القبض كما راينا بسلب الحرية بصورة مؤقتة وهو الامر الذى يرتب حقوقا للمتهم واخرى للدولة . ويمكن اجمال الحقوق الاولى بحق كل فرد في عدم خضوعه للقبض التحكمى او الحبس بدون مسوغ مشروع . اما الحقوق الاخرى فتتمثل في حق الدولة في الكشف عن الخطورة الاجتماعية الناتجة عن ارتكاب جريمة ومحاولة سد حاجات المتهم الذى ثبت عليه ارتكاب هذا الفعل المجرم . ولذلك نجد ان التحقيق بواسطة النيابة او قاضى التحقيق وتصرف كل منهما يرتبط اساسا بمجموع الحقوق الفردية السابق ذكرها .

وهنا حاولت هذه الدراسة معرفة المدة الزمنية التي يستغرقها عرض المتهم على النيابة منذ ساعة القبض عليه حتى التصرف في شأنه . ولذا سنتعرض في هذا المجال الى :

— تحليل مقارن لتاريخ عرض المتهم على النيابة وتاريخ تدبر التحقيق بمعرفتهما .

— التصرفات الاولى التي اتخذتها النيابة العامة .

— التصرفات النهائية التي اتخذتها النيابة العامة .

١ — المدة الزمنية بين تاريخ القبض وعرض المتهم والتحقيق :

متى قبض مأمور الضبطية القضائية على المتهم وجب عليه ان يسمع فوراً اقواله . والمقصود بسماع الاقوال هو مجرد سؤال المتهم عن التهمة المسندة اليه واثبات اجابته دون مناقشته تفصيلاً في أدلة الاتهام ، فان لم يأت المتهم بما يبرئه ، وجب عليه ان يرسله الى النيابة العامة المختصة قبل انقضاء أربع وعشرين ساعة من وقت القبض عليه . وهى حينئذ تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بحبسه احتياطياً او باطلاق سراحه .

ويجرى العمل أحياناً في ان يأمر مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم ثم يحيله على النيابة العامة خلال الموعد الذى ضربه القاتون فتأمر هى بحجزه الى اليوم التالى من وقت تسليمه اليها دون استجوابه . وأحياناً تقوم النيابة العامة بالافراج عن المتهم قبيل نهاية الاربع والعشرين ساعة دون استجوابه فيكون الامر بالحجز الذى صدر منافياً للحرية الفردية الواجبة ولهذا حاولنا ان نتحقق من مدى حماية الحقوق الفردية عن طريق الربط بين تاريخ القبض وتاريخ التحقيق .

ولقد وجدنا ان ما تم القبض عليه وعرضه والتحقيق معه فى نفس اليوم قد بلغ ١٩١ حالة بنسبة ٢٣ر٣٪ من حالات العينة . أما ما تم القبض عليه فى نفس اليوم والتحقيق معه فى اليوم التالى قد بلغ ١١ حالة بنسبة ١ر٤٪ وكانت هناك حالات ثلاثة كان التحقيق معها بعد ثلاثة أيام وستة أيام وثمانية أيام على التوالى .

أما ما تم انقبض عليه وعرض وحقق معه في اليوم التالي فقد بلغ ٢٠٩ حالة بنسبة ٢٦٪ أما من قبض عليه وعرض في اليوم التالي وحقق معه بعد يومين فهم حالات سبعة بنسبة ٩.٠٪ ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد يومين وحقق معه بعد ثلاثة أيام فقد كانت حالتين بنسبة ٣.٠٪ . ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد ثلاثة أيام فهم ١٤ حالة بنسبة ١٧٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد ٤ أيام فهم ٧ حالات بنسبة ٩.٠٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد خمسة أيام فهم ١١ بنسبة ١٤٪ ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد ستة أيام فهم ١٠ حالات بنسبة ١٢٪ .

أما من قبض عليه وتم عرضه بعد ستة أيام وحقق معه بعد ١٦ يوما فهي حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد ستة أيام فهي حالات ٦ بنسبة ٧.٠٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد ثمانية أيام فهم ٦ حالات بنسبة ٧.٠٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد تسعة أيام فهي ٥ حالات بنسبة ٦.٠٪ ، ومن قبض عليه وعرض وحقق معه بعد عشرة أيام فهي حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ وبعد احدى عشر يوما حالات أربعة بنسبة ٥.٠٪ ، وبعد اثني عشر يوما حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ ، وبعد ثلاثة عشر يوما حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ ، وبعد أربعة عشر يوما ٦ حالات بنسبة ٧.٠٪ ، وبعد خمسة عشر يوما حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ وبعد ستة عشر يوما ثلاثة حالات بنسبة ٤.٠٪ ، واحدة بنسبة ٠.٩٪ ، وبعد تسعة عشر يوما ثلاثة حالات بنسبة ٤.٠٪ ، وبعد سبعة عشر يوما حالتين بنسبة ٢.٠٪ ، وبعد ثمانية عشر يوما حالة واحدة بنسبة ٠.٩٪ ، وبعد تسعة عشر يوما ثلاثة حالات بنسبة ٤.٠٪ ، وبعد واحد وعشرين يوما أربعة حالات بنسبة ٥.٠٪ ، وبعد ٣٤ يوما حالتين بنسبة ٢.٠٪ ، وبعد خمسة وعشرون يوما حالتين بنسبة ٢.٠٪ ، وبعد ستة وعشرون يوما ٤ حالات بنسبة ٥.٠٪ ، وبعد ثمانية وعشرون يوما حالتين بنسبة ٢.٠٪ ، وبعد ٢٩ يوما ثلاثة حالات بنسبة ٤.٠٪ .

٢ — التصرفات الاولى من النيابة العامة :

إذا أردنا أن نعرف مصير المقبوض عليهم بعد قيام النيابة من التحقيق من الدلائل الكافية التي دعت رجال الشرطة والضبطية القضائية الى اجراء

القبض ، نجد انه من الضروري معرفة تصرف النيابة العامة تجاه هؤلاء .
وقد حصلنا من دراسة عينة البحث على الجدول رقم (١٨) التالى :

النسبة المئوية	العدد	تصرف النيابة
٣١ر٢	٢٥٣	حبس احتياطى
١٤ر٦	١٢٠	اطلاق السراح بكفالة
٢٧ر٦	٢٢٦	اطلاق السراح بدون كفالة
٩ر٩	٨١	اطلاق السراح بدون ضمان
٣ر٨	٣١	الافراج من النيابة العامة
٣ر٣	٢٧	الافراج بضمان شخصى
٩ر٦	٨٩	
١٠٠ر٠	٨١٧	المجموع

واذا ما استعرضنا هذا الجدول السابق نجد أن النيابة العامة قد قررت الحبس الاحتياطى فى حوالى ١/٢ الحالات التى عرضت عليها فقط (٢٥٣) ٣١ر٢٪ ، بينما قررت اطلاق سراح المتهم بصورة عامة فى حوالى ٢/٣ الحالات . وهذه نتيجة هامة تقضى فى الواقع على ذلك الغرض القائل بأن رجال الشرطة والضبطية القضائية على قدر كبير من الكفاءة فى تقدير الدلائل الكافية على أن شخصا قد ارتكب الجريمة وأن هناك جريمة قد وقعت تنسب اليه . ونلاحظ من الجدول ايضا أن أكثر من ١/٤ العينة قد أطلق سراحها بدون كفالة (٢٢٦ ، ٢٧ر٦ ٪) ، بينما كان اطلاق سراح المقبوض عليهم بكفالة قد سجل ٨١ حالة بنسبة ٩ر٩٪ ، وهذه النتيجة السابقة تؤكد فى الواقع فرضنا الاساسى الهادف الى ضرورة النظر فى تحديد معايير القبض . ويؤكد هذا الغرض التحليل التالى للتصرفات النهائية التى قامت بها النيابة تجاه المتهمين وقضائهم .

٣ — التصرفات النهائية للنيابة العامة :

كان من الضرورى هنا أن نعرف مصير المقبوض عليه ، هل كان القبض له مبرر وبالتالى لابد أن يحصل المتهم على جزائه دون خشية لهيبه او

تلاعبه بالأدلة أو الشهود ، أم أن القبض لم تكن له ضرورة . ولذلك حصلنا من دراسة العينة على الجدول رقم (١٩) التالي :

النسبة المئوية	العدد	التصرف النهائي
٢ر٤	٢٠	اطلاق السراح لعدم كفاية الادلة
٥ر٤	٤٤	اطلاق السراح لعدم معرفة الفاعل
٠ر٤	٣	اطلاق السراح لعدم الصحة
١ر٩	١٦	اطلاق السراح لعدم الجناية
٥ر٠	٤١	اطلاق السراح لعدم الاهمية
٥٩ر٩	٤٨٩	تقديم المتهم للمحاكمة
٨ر٨	٧٢	صدور أمر جنائي
١ر٤	١١	الارسال الى الجهة الادارية للمجازاة
١٢ر٧	١٠٤	لم يتم التصرف بعد من النيابة العامة
٢ر١	١٧	
١٠٠ر٠	٨١٧	المجموع

ويبين الجدول السابق أن النيابة العامة لم تستطع التصرف في ١٠٤ حالة بنسبة ١٢ر٧٪ . أما تصرفات النيابة فقد شملت حالات تم تحويلها الى المحاكمة والتي بلغت حوالى ٦٠٪ من الحالات (٤٨٩) بنسبة ٥٩ر٩٪ . أما الحالات الباقية فقد أطلق سراحها بمسببات مختلفة وتكاد تكون ١/٤ مجموع العينة . فقد أصدرت النيابة أمرا جنائيا في ٧٢ حالة بنسبة ٨ر٨٪ ، يلي ذلك اطلاق سراح المتهم لعدم معرفة الفاعل (٤٤) ٥ر٤٪ ، فاطلاق سراح المتهم لعدم الاهمية (٤١) ٥ر٠٪ ، فاطلاق سراح المتهم لعدم كفاية الادلة (٢٠) ٢ر٤٪ ، فاطلاق سراح المتهم لعدم الجناية (١٦) ١ر٩٪ ، فالارسال الى الجهة الادارية للمجازاة (١١) ١ر٤٪ ، فاطلاق سراح المتهم لعدم الصحة (٣) ٠ر٤٪ .

خامسا : استطلاع الراى فى شأن القبض

كان من الضرورى تحسنى اتجاهات رجال الشرطة والنيابة العامة بالنسبة لواقعة القبض والصعوبات التى يواجهها الفريق الاول والتعقيدات التى يشعر بها الفريق الثانى ، والمراد من هذا الجزء من الدراسة هو الوصول الى ما يتصوره رجال الشرطة وما يراه أعضاء النيابة صالحا من نصوص واجراءات وضمانات خاصة بالقبض . ولهذا وضع تحت انظار رجال الشرطة والنيابة العامة نص م ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمعرفة الصعوبات العملية الخاصة بتطبيقه ، وكذلك معرفة الضمانات من

وجهة نظر الشرطة لمنع اساءة استخدام السلطة عند القبض ، والمشاكل العملية التي تقابل هذه الطائفة عند قيامهم بالقبض وبعد اجراء القبض ذاته .

وكانت محاولة استطلاع رأى النيابة العامة هدفها الوصول الى مالا يصاغ في تقارير رسمية عن مدى سلامة تقدير رجال الشرطة والضبطية القضائية للمعايير التي اوردها المشرع للقبض . وكذلك محاولة معرفة حالات القبض غير الصحيح ، والصعوبات التي يقابلها عند استلامه بلاغ القبض ، ومحاولته التصرف في التحقيق .

وقد انتهزنا فرصة تحويل مشروع تقنين الاجراءات الجنائية الجديد على المركز ، لكي نعرف اتجاهات وكلاء النائب العام تجاه النص الذي ورد في المشروع والخاص بالقبض . وقد قام ٤٥ ضابطا ورجل شرطة بملء استمارة استطلاع الرأى ، ٣٠ عضو من أعضاء النيابة العامة في المحافظات العشرة التي اجريت بها هذه الدراسة ، وبذلك صار مجموع الحالات (٧٥) حالة .

١ — النصوص القانونية للقبض :

ورد في استمارة استطلاع الرأى نص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية (١) ووجه السؤال التالي لكل من ضباط الشرطة وعضو النيابة العامة .

هل تعتقد أن هناك صعوبات عملية توجد بالنسبة لتقدير الدلائل الكافية؟ وكان الهدف من هذا السؤال معرفة مدى ملائمة نص م ٣٤ من التقنين الحالي لعمليات القبض . وقد حصلنا على الجدول التالي رقم (٢٠) :

النسبة المئوية	التكرار	البند
٢١ر٣	١٦	نعم
٧٢ر٠	٥٤	لا
٦ر٧	٥	غير مبين
١٠٠ر٠	٧٥	المجموع

(١) انظر استمارة استطلاع الرأى البند رقم ١ (مرفقات) .

ويلاحظ من الجدول السابق أن غالبية الحالات لم تجد صعوبات عملية في معيار « دلائل كافية » (٥٤) ٧٢٪ ، بينما كانت الحالات التي وجدت هذه الصعوبات لا تصل إلى ١/٤ مجموع العينة في استمارة استطلاع الرأي (١٦) ٢١٣٪ . فاذا ما وضعنا في اعتبارنا أن الذين أجابوا على استمارة استطلاع الرأي هم ٤٥ ضابطا ورجل شرطة وأن أعضاء النيابة العامة في العينة بلغوا ٣٠ عضوا ، أمكن لنا معرفة سبب ارتفاع النسبة التي لا ترى صعوبات عملية عند إجراء القبض .

ومن المناسب هنا أن نرى النتيجة التي وصلت إليها الدراسة في شأن نص م ٦٣ من مشروع تقنين الإجراءات الجديد (١) . ولقد عرضنا نص هذه المادة الأخيرة يتلوها السؤال التالي : ماذا ترى في هذه الصياغة الجديدة لنص مادة القبض ؟ وقد حصلنا على الجدول التالي رقم (٢١) :

النسبة المتوية	التكرار	البيان
١١ر٠	٨	لم يتناول جوهر المشكلة وهو تقدير الدلائل الكافية .
٥٢ر٠	٣٩	ليس لدى أى تعديل على المادة السابقة ويرى أنها صياغة جيدة
٣٧ر٠	٢٨	غير مبين
١٠٠ر٠	٧٥	

ويتبين لنا من الجدول السابق أن غالبية الحالات ترى أن نص المادة المقترح جيد ولا يحتاج إلى تعديل (٣٩) ٥٢٪ ، وقد تكون هذه الاجابات على حق نظرا لأن نص المادة المقترح لم يخرج عن نص المادة ٣٤ الحالية في شيء ، بل يمكن القول انه نفس المادة باستثناء استبعاد الفقرة الأخيرة . من رابعا والتي تنص على « وفي الجنب المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها » . وفي الواقع لم يأت المشرع المصرى بجديد في هذا المشروع فما زالت كلمة «دلائل كافية» في موضعها في نص المادة وهو الأمر الذى يبرر تلك الاجابات التى رأت ان النص الجديد لم يتناول جوهر المشكلة الاساسية وهو تقدير الدلائل الكافية (٨ ، ١١٪) .

(١) انظر استمارة استطلاع للرأى البند رقم ١١ (مرفقات) .

٢ — معايير الدلائل الكافية :

إذا كانت هناك صعوبات عملية لتقدير الدلائل الكافية لكي يتم القبض، صار لزاماً معرفة ما هي المعايير التي يراها رجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة الذي أجابوا ، بنعم على البند رقم (١) كافية لتقديم هذه الدلائل . وقد طلبنا من كل شخص طبقت عليه استمارة استطلاع الرأي أن يذكر لنا ثلاثة معايير فقط حتى يمكن حصر الاجابات في نطاق ضيق . وقد عملنا على توحيد الاجابات التي بلغت ٨٨ . اجابة للحالات الستة عشر السابقة وحصلنا على النتيجة التالية :

(١) ١٣ حالة كانت اجاباتهم تدور حول اقتراحات التالية :

- أن تكون هذه الدلائل الكافية عادية وملموسة .
- أن تخرج الجنايات وحالات التلبس من ضرورة وجود دليل مادي ملموس .
- أن ينص على هذه الدلائل الكافية على سبيل الحصر في الجرح .
- (ب) وكانت الحالات الباقية وعددها ٣ حالات تدور اجاباتها حول الاقتراحات التالية :
- ضبط أدوات استخدمت في الحادث .
- اعتراف المتهم .
- صحيفة الحالة الجنائية مع تدعيمها بالقرائن .

٣ — ضمانات عدم اساءة استخدام سلطة القبض :

كانت هناك ثلاثة أسئلة مخصصة لرجال الشرطة لمحاولة معرفة ضمانات القبض من وجهة نظرهم ، وكذلك المشاكل العملية التي يصادفونها عند القيام بالقبض على النحو الذي سنراه في تحليل البنود التالية ، وكان السؤال الاول الموجه لرجال الشرطة هو ما يلي :

في حالة « نعم » ما هي الضمانات التي تراها مناسبة لعدم اساءة استخدام سلطة القبض (أفكر ثلاثة ضمانات) . وكانت الاجابات هنا ١٣ اجابة فقط . ولم تكن كاملة في هذه الاجابة الاخيرة ، وقد ظهر أن عشر اجابات قدمت الاقتراحات التالية :

(١) أن تكون القوة المصاحبة للقائم بعملية القبض على درجة من الثقافة والكفاية .

(ب) يجب أن تكون دراسة التحريات مماثلة للواقع فعلا .
أما الحالات الثلاثة الأخرى فقد رأت أن يكون أمر القبض صادرا من صاحب
المصلحة وتحت إشرافه .

ويلاحظ هنا الاقتراح الأول له وجهته ويتفق مع الاتجاه الحديث الرامى
الى حماية مصلحة الأفراد فى إطار المصلحة الاجتماعية الأمر الذى يحتاج
الى درجة عالية من التقدير الشخصى . أما اقتراح الأخير فلا يمكن عملا
تطبيقه فى جميع الحالات ، فإذا ما صح فى شأن وقائع الاعتداء والضرب
والقتل ، فإذا يكون الحال عندما تكون الدولة هى صاحبة المصلحة
مع ملاحظة أن المشرع فى حمايته للمصلحة الشخصية يعمل على حماية
المصلحة العامة . فمن سيكون له التقدير إذن بالنسبة للمصلحة العامة ؟

٤ — المشاكل العملية المصاحبة لعملية القبض :

وإذا كنا نحاول دائما محاربة اساءة استخدام السلطة من القائم بعملية
القبض ، فلا يجب أن ننسى الصعوبات التى يقابلها عند قيامه بالواجب
الذى يلقيه على عاتقه . ولذلك كان السؤال رقم ٤ فى الاستمارة الخاصة
باستطلاع الراى هو :

ما هى المشاكل العملية التى تصادفها عند قيامك بعملية القبض ؟

وبلغت الاجابات على هذا السؤال ٣١ اجابة على النحو التالى :

رات ٢٣ حالة أن الصعوبات التى تقابلها يمكن تلخيصها فى :

(١) تستر بعض الاهالى على المتهم .

(ب) عدم توافر وسائل الاتصال .

(ج) عدم توافر القوة الكافية للقيام بعملية القبض .

كما أن حالتين تمثلت هذه الصعوبات فى الحالات التالية .

(١) حراسة اموال المتهم المعرض للتعدى عليها فى حالة القبض .

(ب) رعاية النساء المتهمات ومعهن أطفال صغار .

وأخيرا تعتقد حالات ستة بأن هذه الصعوبات هى :

(١) إذا كان المتهم ذا صفة عسكرية أو اجنبى أو سيدة أو عاجزا
أو مريضا .

(ب) عدم نضج الثقافة القانونية والوعى القانونى لدى بعض المواطنين .
ولا تقتصر الصعوبات على مصاحبة عملية القبض بواسطة الشرطة ،
بل هناك مشاكل تثار بعد عملية القبض ذاتها ، ولذلك حاولنا معرفة :

— ما هى الصعوبات التى يجدها رجل الشرطة بعد قيامه بالقبض
وتحويل البلاغ الى النيابة العامة ؟

ولقد طلبنا كذلك من رجال الشرطة أن يذكروا ثلاث صعوبات فقط .

وكانت الاجابات على هذا السؤال ١١ اجابة فقط من مجموع عدد رجال
الشرطة البالغ ٥٠ ضابطا ورجل شرطة . وقد رأت حالة بنسبة ٢٣ ٪ من
مجموع المستبرين جميعا أن الصعوبات التالية لعملية القبض هى :

(١) خشية هروب المتهم .

(ب) احداث المتهم عاهة بنفسه .

(ج) اعتصام المتهم واضرابه عن الطعام .

اما الحالتين الباقيتين بنسبة ٣ ٪ من مجموع المستبرين فقد اعتقدت فى
أن هذه الصعوبات هى :

(١) جمع المعلومات عن المتهم .

(ب) افراج النيابة عن المتهم لحين نظر القضية .

٥ — مدى صحة أحوال القبض :

يعانى الكثيرون من اساءة الشرطة للسلطة التقديرية للقبض بناء على
الدلائل الكافية وهذه النقطة بالذات تعد حرجة لأن سلب حرية شخص
بدون مبرر قانونى أو شرعى قد يعد اعتداء على حقوقه الانسانية الفردية .
ولهذا رأينا أن نحاول التحقق من هذا الأمر السابق عن طريق صياغة
السؤال التالى وتوجيهه الى أعضاء النيابة العامة .

— هل تعتقد أن أحوال القبض التى تعرض عليك تكون سليمة فى
تقديرها فى غالبية الأحوال من رجال الشرطة أو الضبطية القضائية ؟

وكانت الاجابات على النحو الوارد فى الجدول رقم (٢٢) التالى :

هل كانت احوال القبض سليمة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠	٢٧
لا	٥٥	٧٣
المجموع	٧٥	١٠٠

ويبدو واضحا من الجدول السابق ان ٥٥ حالة بنسبة ٧٣ ٪ من مجموع الحالات قد اجابت جميعها « بلا » أى ان احوال القبض التى يقوم بها الشرطة لم تكن فى غالبية الاحوال سليمة اما الحالات التى اجابت « بنعم » فكانت ٢٠ حالة بنسبة ٢٧ ٪ .

ولقد كان من الضرورى ان يترقب على ذلك توجيه سؤال آخر هو :

— ما هى حالات القبض غير الصحيحة التى صادفتك فى حياتك العملية ؟
(موجهه لأعضاء النيابة العامة) .

وقد طلبنا كذلك ان تقتصر الاجابات على ثلاثة حالات فقط . وكانت الاجابات على هذا السؤال هى ١٦ حالة فقط ٣١ ٪ من مجموع الحالات جميعها (٧٥ حالة استطلاع رأى) وحوالى نصف حالات رجال النيابة العامة (٣٠ حالة استبرت) . وقد ذكرت الحالات الستة عشر ان حالات القبض غير الصحيح التى صادفتها هى :

(ا) القبض الذى يقوم به أحد رجال الشرطة العامة .

(ب) القبض الذى يتم بعد انتهاء مدة النيابة ودون توافر حالات التلبس او القرائن الكافية .

(ج) فى حالات القبض للاشتباه دون التحقق من الجريمة .

(د) حالات تشابه الاسماء .

٦ — صعوبات البدء في التحقيق :

لقد رأينا أنه يجب على النيابة العامة أن تقوم فوراً بإجراء التحقيق .
إلا أن أعضاء النيابة العامة كثيراً ما يجدون صعوبة في أن يبدعوا التحقيق فور استلامهم للبلاغ من الشرطة ولهذا يمكن معرفة هل هناك صعوبات حقيقية أم لا ؟ وكانت الإجابات التي وردت على هذا السؤال على النحو التالي :

نعم : ١٤ حالة بنسبة ١٩ ٪ ، لا : ٦١ حالة بنسبة ٨١ ٪ .

وقد رأت الحالات التي أجابت « بنعم » أن هذه الصعوبات تتلخص في :

(أ) عدم وجود وسيلة مواصلات للانتقال بها إلى مكان الحادث .

(ب) عدم حضور الكاتب المختص فوراً وكثرة الإعباء الملقاة على هذه الطائفة .

(ج) عدم تجهيز الأشخاص المطلوب سؤالهم بمكان الحادث أثناء التحقيق .

٧ — التصرف في حالة وجود الصعوبات :

وكان لزاماً على هيئة البحث أن تحاول معرفة كيف يكون تصرف رجال النيابة في القضية إذا ما وجد صعوبة في البدء في التحقيق فوراً .

وكانت الإجابات المتوفرة هي ٢٣ إجابة فقط .

وقد رأت حالات بنسبة ٨ ٪ من مجموع العينة جميعها أنه عند وجود صعوبات ، للبدء في التحقيق فإنها تحاول الاتصال بأحد الزملاء المختصين لتولي التحقيق نيابة عنها ، أو تطلب من الشرطة التحفظ على آثار الواقعة لحين التأكد من إجراء التحقيق .

وتعتقد حالات تسعة بنسبة ١٢ ٪ من مجموع العينة جميعها أن في حالة إثارة صعوبة ما تحول دون بدء التحقيق فإنها تأمر بحجز المتهم إلى اليوم التالي وبدء التحقيق أو استدعاء محرر المحضر لمناقشته فيما ورد به ، أو إخلاء سبيل المتهم مع التنبيه عليه بموعد التحقيق .

وهناك حالات ثمانية بنسبة ١١ ٪ من مجموع العينة جميعها ترى أن تحيل القضية إلى أحد الزملاء أو معاوني النيابة فقط .

خاتمة

بعد الدراسة السالفة لعملية القبض ، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الميدانية يمكن لنا أن نخرج بعدة حقائق ، تدور حول علاقة القبض بالحرية الفردية ، وبالسلطة التي تباشر القبض وبضوابط حق القبض .

فمن المسلم به أن الأصل في الإنسان البراءة ، ومما لا يتطرق اليه الشك أن الحرية الفردية ركن أساسي في الإنسان وعماد المجتمع كله ، أمر لا تغفله الدساتير أعلى القوانين في الدولة مسواء وضعت في قاعدة عامة أو تناولها في أحكام تفصيلية . على أن الفرد — وهو عضو في المجتمع — لا بد أن يضحى ببعض حريته في سبيل أمن الجماعة متى اقتضت العدالة ذلك . ومن هنا بدأت بعض القيود على الحرية الفردية قبل أن تثبت أدائه المتهم وتمثلت تلك القيود في القبض وفي الحبس الاحتياطي ، وكان لكل من الاجرائين ما يبرره ، بل أن الجماعة في ذاتها لا تشعر بغضاضة من عملية القبض على المتهم فإن الفرد في كل مجتمع يشعر باندفاع غريزي نحو ضبط — أي القبض — كل من يرتكب جريمة ، ولن يرضى أن يترك هذا الأخير لحال سبيله عملاً بقاعدة أن الأصل في الإنسان البراءة .

وقد أوكل المجتمع الى سلطاته المختلفة — كل في اختصاصه — بأن يباشر عنه اجراء القبض ، وكل ما في الامر أن لا تكون في احكام القبض التي ينظمها التشريع ما لا ترضى عنه الجماعة . ولما كان القبض يعتبر استثناء من الأصل وهو الحرية ، وكانت القواعد الاصولية تقضي بأن لا يتوسع في الاستثناء وانما يقدر بقدرة ، فانه يتعين أن تكون قواعد القبض محددة بوجه دقيق الى الحد الذي من أجله تقرر فلا تعدوه .

ويأتى بعد هذا التساؤل عن موضع احكام القبض من التشريع ، وبعبارة أخرى هل توضع احكام القبض في الدستور باعتباره أعلى التشريعات في الدولة والذي ينص على الحريات فيستتر استثناء الذي يدل عليها . يمكن أن نتنظم تلك القواعد التشريعات الداخلية فقط . وفي رأينا أن الاوفق في هذه الحالة أن يقتصر الدستور على الاحكام العامة ذات الثبات والتي لا يتطرق اليها تعديل ، والتي تكون لها من الاهمية ما يجعلها تندمج في احكام الدستور . وبهذا ينص على جواز القبض ، وعلى السلطة التي تستطيع أن تباشره ، واقصى مدة للقبض . أما تفصيلات هذه القواعد ، أي وضعها موضع التنفيذ فانه يترك الى التشريعات العادية ، لأنها تحتمل التعديل من وقت الى آخر وفقاً لظروف المجتمع ، دون أن تمس بالقاعدة العامة التي لا تعتبر بتغير الزمان ، ولا بتغير الظروف .

واذا كان القبض على المتهم قد أصبح مسلما به في جميع التشريعات ، فما زال البحث يدور حول نقاطه التفصيلية ابتغاء الغاية منه وحماية الحرية الفردية في ذات الوقت واول ما يثوره بحثه في هذا الصدد هو الجهة التي يجوز لها مباشرة حق القبض ، وهي لن تخرج عن الافراد العاديين ، مأموري الضبط القضائي وسلطة التحقيق سواء الابتدائي أو النهائي . وبالنسبة الى الفرد العادي ، فاذا كان هناك من التشريعات ما تسمح في صراحة للفرد بالقبض على المتهم ، وهناك تشريعات أخرى لا تجيز للفرد العادي القبض على المتهم ، فانا نرى أن حق القبض لا ينبغي أن يخول للفرد العادي . فانه وان كان مما يتفق دستور الجماعة القبض على المتهم الذي يسند اليه ارتكاب الجريمة ، الا أنه لن يستريح لو أطلق هذا الحق لاي فرد ، لاحتمال استعماله في الاحوال التي ينص عليها القانون أو خشية التعسف في استعماله ، وليس من المستحب أن يتدخل الافراد في أعمال السلطات العادية ، والا اختل سيرها . ويقابل هذا من ناحية أخرى أنه يجوز لسلطة التحقيق — حسبما ينص عليه القانون — أن تصدر أمرها بالقبض على المتهم ، اذ انها تمثل العدالة في المجتمع ، ويطمئن دستور الجماعة الى حسن استعمالها للسلطة التي تخول لها ، هذا فضلا عن تقديرها لدى خطورة حق القبض ومدى مساسه بالحرية الفردية فلا تستعمله الا بالقدر اللازم ، وهي بعد هذا في حماية من أي تصرف بحكم الحصانة التي تتمتع بها « وأخيرا يبقى مأموري الضبط القضائي ، وهؤلاء يقومون بالاستدلالات التي تلزم للتحقيق ولرفع الدعوى ، أي أن عملهم لصيق بعمل السلطة القضائية بل هو في الغالب من الاحوال البدء في عملها ، ومن ناحية أخرى يعتبر مأموري الضبط القضائي من المسؤولين عن الامن ، وفي تخويلهم حق القبض على المتهم ارضاء دستور الجماعة .

على أن ما يحرك الخوف في النفوس هو احتمال توسع مأموري الضبط في استعماله لحق القبض بحكم مسؤوليته عن الأمن ، بل قد تصل به الدرجة الى اساءة استعماله ذلك الحق . وتقادي مثل هذا الامر يكون لسببين الاول منهما وهو وضع الضوابط والقواعد التي تخول هذا الحق ، ويكون ذلك بصورة واضحة لا تدعو الى اللبس ، وذلك بالبعد عن العبارات العامة التي تحتل التوسع في التفسير بما يخرجها عن المراد الحقيقي من النص وان خرجت به عن الحكمة التي تغياها المشرع ، وبعبارة أخرى خروج على روح التشريع ، والسبيل الثاني هو الوعي الكامل لمأموري الضبط القضائي بأن مكافحة الجريمة عن طريق منع وقوعها افضل من الكشف عنها بعد ارتكابها ، وأن العدالة تستطيع أن تأخذ مجراها والمتهم مطلق السراح بل قد يؤدي القبض على المتهم والزج به بين غيره من المتهمين الى انتقال اليه عدوى الاجرام ممن كان طابعا منه لا سيما وأنه في هذه الفترة الاولى من الاجراءات الجنائية لن تكون هناك من الامكانيات ما يستطيع به عزل المتهمين عن بعضهم .

وتحديد ضوابط القبض أو احكام القبض أمر جوهري في حماية الحرية الفردية ، وقد أشرنا فيما سلف الى العيب الذى ينجم عنه عمومية النص أو شموله لعبارات ذات معان مختلفة . ونضيف فى هذا المجال الى أنه من الاوفق أن تحدد الجرائم التى يجوز فيها القبض على المتهم لا سيما الجرح — من ناحية نوعها لا من ناحية العقوبة المقررة لها ، لأن مقرر العقوبة وحده لا يمثل الخطوات التى يبرر اجراء القبض ، لا سيما أن كان توقعها بالخيار مع الغرامة ويتم تحديد تلك الجرائم وفقاً لما كشفت عنه الدراسة الميدانية ، فمن طريقها يمكن الاستدلال على ما يكون من الاوفق القبض بالنسبة له ، على ما يكون فى تقديم المتهم لساحة القضاء مفرجاً عنه أمراً قرضى عنه الجماعة فى صالحها . ومن هذه الدراسة العملية والميدانية نستطيع أن نكشف الجرائم الخطيرة ، ويكون الأمر أوفى لو ربطنا الجرائم التى تم فيها بالقبض بما صدر فيها من احكام من ادانة ، مبينة ما اذا كانت تلك الاحكام تسلب حرية المحكوم عليه أو قاصرة على عقوبة الغرامة .

واذا تقرر مبدأ تحديد الجرائم التى يجوز فيها القبض ، فلسوف نجد من المشرع عناية ومراجعة دقيقة عند كل زيادة فيها أو نقصان ، لما لها من اتصال بالحرية الفردية . وفضلاً عن هذا فإن عبئاً كبيراً من العمل المضنى والقوة البشرية الضامنة سوف يمكن تلافيه ، فيخف العبء على مأمورى الضبط القضائى مما يجعلهم يصرفون عنايتهم الى الخطير من الجرائم ، ثم اننا نوفر الجهد الكبير الذى يحتاج اليه فى عمليات القبض .

والقبض فى ذاته ليس بالاجراء الهين على النفس ، مهما قصرت مدته ، ولذلك كلما استمرت مدته كلما زادت قسوته على الانسان ، وعلى هذا يكون لتحديد المدة التى يجوز أن يبقى فيها المتهم مقبوضاً عليه أهمية كبيرة ويكون من الاوفق — مع ما سلفت الاشارة — أن يتضمنها نص فى الدستور وفى رأينا أن تكون المدة التى يجوز فيها لمأمور الضبط القضائى ابقاء المتهم مقبوضاً عليه لا يتجاوز اثنى عشرة ساعة ، فإن اراد مدها لجأ الى النيابة العامة التى لها أن تأمر مد المدة الى اثنى عشرة ساعة أخرى . وبعد هذا لابد أن يسلم المتهم الى سلطة التحقيق — أى النيابة العامة فى مصر — فإن كان المتهم قد بقى مقبوضاً عليه بمقضى الحق المخول لمأمور الضبط القضائى كان للنيابة العامة أربع وعشرين ساعة للتصرف فى أمره .

أما اذا كانت المدة قد امتدت بموجب أمر من النيابة العامة فلا يكون لهذه اخيرة سوى اثنى عشر ساعة وفى عبارة أخرى لا يجوز بأية حال أن يبقى المتهم مقبوضاً عليه بمعرفة مأمورى الضبط القضائى والنيابة معاً لأكثر من ستة وثلاثين ساعة .

وأخيراً فإن السلطة الخطيرة فى القبض لن تؤدي الغاية منها الا اذا احسن القائمون على أعمالها بتفهمهم لمراد الشارع وحمايتهم للحرية الفردية وايمانهم بأن فى احترامها تقدم ورقى الجماعات .

1 — Assessment of the sample's traits according to sex nationality, occupation, civil status, religion and place of residence.

2 — Assessment of cases of arrese according the crime committed, legal qualification (against the person, against the property, against the family and traditions, against the public credit and against the State); according the priminary proceedings specially the release pending trail, distrubution according the previous infraction and its validity in regard of the arrest, the probable cause leading to arrest, and the circumstances of the arrest.

3 — Assessment of the procedures during the investigation, specially the date of arrest and the date of investigation, the first action of the G.P.P. and the final action.

4 — Misuring the atitudes of police officers, members of G.P.P. towards the juridical normes of arrest sanctioned by the new draft concerning the penal procedures in U.A.R., also the probable cause, guarantees from abusing the power of arrest practical norms problems in exercising the arrest, the validity of the arrest cases, problems in proceeding the investigation, and finally the practical solution of that problems and its legality.

MINIMUM STANDARD RULES OF ARREST

By

Dr. H. EL MARSFAWY

Dr. ZEID M.

This is number (2) in Minimum Standard project of criminal Justice established in the National Center for Social and Criminological Research. The final goal of that project is to direct researches in administration of criminal justice in an attempt to develop the machinery of criminal justice in Egypt. A comparative study in minimum standard of Arrest was formulated to serve the pilot study. As a principal the individual liberty was and still protected constitutionally and by means of law. This norm, in general, seeks the ultimate application of the declaration of Human Rights 1948. In U.A.R. the individual's liberty was protected by Art. 280 E.P.C.; and in that field the theoretical study searched a definition of Arrest guarantees of arrest; the power of arrest; who has the right of arrest, cases of arrest, dilemma of probable cause, right of defense during the investigation, duration of arrest. The theoretical study was completed by an illustration of consequences of arrest.

The pilot study was projected essentially to assess from the police files the cases of arrest, with a follow up study with the help of the departement of the General public prosecution. Some data was completed by the interview of the accused, the police officer who proceeded the arrest and the member of the G.P.P. who investigated the case. A questionnaire was formulated to realize the goals of the study, and the steering committee had decided arbitrary the Sample (1000 cases) distributed in ten governates in U.A.R., and according some criterias like : rural — urban relationship; standard of crimes with relation to the population..... etc. The field study was realized between 1/9/1967 and 31/12/1967. The final report of the study was classified as follows :

الهروب من مؤسسات الاحداث *

صلاح عبد المتعال

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

على عبد الرازق جليبي

باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة

ظاهرة هروب الاحداث الجانحين من مؤسسات الايداع من المشاكل البارزة التى تنبه اليها المسئولون فى مجال رعاية الاحداث . اذ انها من المعوقات التى تعرقل مخطط الدفاع الاجتماعى ضد الجناح والوقاية منه .

فلا شك أن استقرار الحدث الجانح فى مؤسسة للايداع يتيح الفرصة للكشف عن شخصيته والتعمق فى معرفة ظروفه الاجتماعية من أجل تحديد المعاملة اللائمة لاعادة تنشئته أو تربيته وتعديل بعض الاتجاهات والقيم التى ترسبت فى أعماقه وينطلق منها سلوكه الجانح . ويصعب تحقيق هذه العملية بالغة التعقيد ، والحدث فى حالة عدم استقرار باتخاذ الهروب وسيلة لذلك .

ولما كانت الدراسة العلمية لظاهرة الهروب هى المنطلق الصحيح لوضع الحلول المناسبة للمشكلة ، فانه يمكن دون الدراسة العلمية وضع حلول بالغة المثالية فى خطتها واجراءاتها وميزانيتها ، ثم يصطدم ذلك كله بوقائع أغفلتها الخطة تؤدى بها الى الاحباط وعدم النجاح .

(*) تم اجراء هذا البحث باشراف وحدة بحوث الاحداث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بناء على طلب ادارة الدفاع الاجتماعى بوزارة الشؤون الاجتماعية التى قامت بالاجراءات التنفيذية والمالية .

والتشترك فى تخطيط البحث الهيئة المكونة من السادة صلاح عبد المتعال (مشرفا) ومصطفى مطر (مقررا) وعبد العزيز فتح الباب ورشاد ابو العزم وعلى صبيح وكاظم حسن ومصطفى ابراهيم أعضاء . وأشرف السيد / عطية ابراهيم سويلم على العمليات الإحصائية الالية وقلم بصياغة التقرير النهائى السيدان صلاح عبد المتعال وعلى عبد الرازق جليبي .

ومن ثم كان هدف البحث الحالى يتمثل فى التعرف أولا على الوقائع الخاصة بهذه الظاهرة والظواهر الاخرى المتصلة بها ، من عوامل متباينة ، وتصنيف هذه الوقائع وتحليلها واستخلاص الفروض المناسبة التى قد تدخل فى تفسيرها فى اطار سسيولوجى . ثم وضع بعض التوصيات المعتمدة على الخبرات الواعية المنظمة للعاملين فى مجال رعاية الاحداث بصفة خاصة .

أولا : المشكلة وتحديدها

لا تتمثل مشكلة الهروب فى ترك الحدث للمؤسسة التى أودع بها ، بدون اذن أو فى تخلفه عن العودة من أجازته الممنوحة له . أو فى حدوث هذا مرة لو مرتين ، وانما فى تكرار الهروب الى الدرجة التى تضى بها على الحدث صفة الهارب أو معتاد الهروب . كما أن الهرب لا يصبح مشكلة خطيرة تؤرق العاملين فى مجال رعاية الاحداث الا اذا ذاعت وانتشرت بين الاحداث المودعين فى المؤسسة وازداد تكرارها للدرجة التى تعرقل عمليات الفحص والتشخيص الطبى والنفسى والاجتماعى فى دور الملاحظة — وعمليات اعادة التربية والتنشئة أو اعادة التكيف فى مؤسسات الاياع . هذا فضلا عن ما يترتب على الهروب من تفاقم لمشكلة الجناح فى المجتمع لما يكونه هؤلاء الهاربين من حالات جانحة أخرى يعاد القبض عليها وتقدم للمحاكمة من جديد لارتكابهم تهم جديدة أثناء هروبهم ، واحتمال تكوينهم لجماعات وعصابات جانحة تشجع على استيراد أعداد أخرى من الاحداث الجانحين المودعين فى المؤسسات . ويمكن أن ندرك الاثار الضارة للهروب على الحدث الجانح ، وعلى عملية مكافحة الجناح والوقاية منه وذلك على مستوى المؤسسة أو المجتمع الذى يتركز فيه ظاهرة جناح الاحداث و فى المجتمع الحضرى بصفة عامة والمجتمع القاهرى بصفة خاصة ، باعتباره يمثل أعلى معدل من معدلات الجناح فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتتركز فيه مؤسسات الرعاية والاياداع للاحداث الجانحين خاصة المؤسسات ذات السعة الكبيرة لعدد الافراد المودعين ، وابرزها دور التربية بالجيزة ومؤسسة الرعاية الاجتماعية بالمرج . فان هاتين المؤسستين تزرعان بعبء مشكلة الهروب منهما بشكل يلفت النظر . من هنا برزت ضرورة التعرف على خصائص هذه المشكلة ومكوناتها واستكشاف العوامل المصاحبة لها دون الاقتحام فى مشكلة السببية التى ما زالت تعوقها الصعوبات المنهجية والدراسية لحسمها فى مجال العلوم الاجتماعية ، كهدف للدراسة الحالية .

المفاهيم الاساسية

وتتطلب دراسة مشكلة الهروب من المؤسسات ، أن نحدد منذ البداية المفاهيم المرتبطة بهذه المشكلة .

فالهروب في مجال الجناح من المصطلحات العامة التي تنطبق على عدد من الحالات الجانحة أو الأفعال التي تتصف بأنها حالات خطيرة .. يحتمل أن تؤدي بالحدث إلى تورطه في الأفعال الجانحة الحقيقية التي يجرمها القانون أو يعاقب عليها .

فيطلق هذا المصطلح على الهروب من البيت ، وهي من العناصر المكونة لحالة المروق أو سوء السلوك إحدى حالات قانون التشرد ١٢٤ لعام ١٩٤٩ . كما يطلق أيضا على حالة الهروب من المدرسة *Truancy* ، المتمثلة في مشكلة غياب التلاميذ دون عذر ، أو الغياب الطويل من المدرسة مع معرفة الوالدين أو ولي الأمر وعدم اعتراضه على هذا الغياب . على أن الهروب من المدرسة في حد ذاته لا يكون مشكلة خطيرة ولكنه دائما حلقة في سلسلة الصعوبات والمشاكل ، فقد تبدأ العملية ببعض صور سوء التكيف الشخصي أو الاجتماعي وعدم التوافق مع البرامج الدراسية وسوء السلوك المبكر في المدرسة والغياب العرضي الذي قد يعقبه هروب وسوء السلوك أكثر خطورة من ذي قبل (١) . وتزداد خطورة الهروب من المدرسة بالنسبة للسلوك الجانح ، وذلك طبقا للدرجة التي يزداد بها احتمال احتكاك الهاربين من المدرسة بأشخاص اتصفوا بأنماط أخرى من السلوك الجانح (٢) . وهذا النوع من أنواع الهروب يمهّد الطريق للجناح ، أو هو يمثل دور الحضانة للجريمة (٣) . ويطلق مصطلح الهروب على الهروب من دور الحجز أو الملاحظة للأحداث الجانحين من مؤسسات الإيداع أو دور الملاحظة أو دور الضيافة . ويطلق الهروب على كل حدث جانح تم إيداعه بمعرفة الشرطة والنيابة في دور الملاحظة وبمعرفة المحكمة في مؤسسات الإيداع ثم قام بترك المؤسسة بدون إذن أو تخلف عن العودة من أجازته الممنوحة له . وعلى الرغم من أن هروب الأحداث من المؤسسات أو من المدارس من الأفعال التي لا يجرمها القانون المصري ، أي لا يعتبرها من الأفعال الجانحة أو يتخذ أزماءها تدابير معينة ، إلا أن بعض البلاد الأخرى تعتبر كلا النوعين من الهروب سلوكا جانحا يؤاخذ عليه القانون ومن أمثلة هذه البلاد ، بعض الولايات المتحدة الأمريكية التي وسعت من دائرة الجناح . فنجد في القائمة التي أوردها فريدريك سسمان *Sussman, F.* ملخصا للأفعال والشروط المتضمنة في تعريفات أو أوصاف الجناح مستندا إلى المواد المتضمنة في قوانين هذه الولايات ، أن الاعتقاد على الهروب من المدرسة — والهروب من مؤسسة إيداع حكومية أو أهلية يعد من بين هذه الأفعال (٤) .

(١) Neumeyer, M., *Jevenile Delinquency in Modern Society*; D. Van Nostrand Co, Inc New York, 1956, P, 232.

(٢) Sutherland, & Gressey, *Principles of Criminology*, J.B. Lppincott, Co., New York, 1960; P, 205.

(٣) Burt, C., *The Young Delinquent*, University of London Press, Ltd, London 1955, P.

Neumyer, M., op cit, P. 24.

(٤)

وبناء على ما سبق حددت الدراسة الحالية الهروب بمفارقة الحدث لمؤسسة الايداع بدون اذن او تخلفه عن العودة في الموعد المحدد له اذا كان قد غادرها بانن .

واعتبرت المؤسسة ، المكان الذى يودع به الحدث بعد اصدار الحكم عليه اى ان يكون قد ارتكب فعلا جائحا حدده القانون بأنه كذلك ، وادى به الى المثل امام محكمة الاحداث وصدر الحكم عليه بالايداع لعدم صلاحية الحدث للوضع تحت الاختبار القضائى او المراقبة الاجتماعية Probation او ايداعه فى احدى دور الضيافة لعدم صلاحية البيئة او الاسرة .

ثانيا : المنهج والعينة والادوات

١ - المنهج

لا زالت العلوم الانسانية بصفة عامة والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة فى مراحل نشأتها المبكرة سواء من حيث مناهج الدراسة وادواتها او من حيث المضمون الذى تحتويه الظواهر موضوع البحث خاصة الظواهر الكائنة فى مجتمعنا المصرى . فلم تحظ هذه الظواهر باهتمام عدد من الدراسات الكافية لتوفير ما يثرى معرفتنا بها والوقوف على عناصرها المكونة لها . ووشائج العلاقات التى بينها وبين بعضها البعض والعلاقات التى بينها وبين العناصر البنائية فى المجتمع ونظمه العديدة المعقدة التكوين وثقافته المتراكمة على مر السنين .

ومن هنا تنحو الدراسات الاجتماعية الحالية بصفة عامة والجنائية بصفة خاصة الى محاولة التعرف على خصائص الظاهرة او المشكلة ومكوناتها واستكشاف العوامل المصاحبة لها اذ ان ذلك قد يلقي الضوء وينير الطريق امام الباحثين وييسر لهم التعرف على اسباب المشكلة فى المستقبل القريب والبعيد . ولم تخرج دراسة ظاهرة الهروب من المؤسسات عن هذا الاطار . وانما التزمت بالمنهج الاستطلاعى والوصفى ، لتصيغ مشكلة هروب الاحداث الجانحين من مؤسسات الايداع بغية التوصل الى استقصاء دقيق لها وتنمية فروض خاصة بها .

٢ - عينة الدراسة

ويحدد المجتمع الاصلى Population فى هذه الدراسة بالاحداث الهاربين فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمرج ودور التربية بالجيزة وبيت الطفل بمصر القديمة . فقد لوحظ ان الهروب يتركز وينتشر فى المؤسسات كبيرة الحجم وبعض المؤسسات النوعية كمؤسسات ايداع شديدى الانحراف ومعتادى الهروب والتصنيف والتوجيه .

وتتصف، هذه المؤسسات في داخل كل منها بالتجانس في أغلب الاحوال من حيث نوع التهمة اذ أن أغلب المودعين فيها من المشردين .

ولكن لما كانت هناك صعوبة تلازم طبيعة المشكلة ذاتها أى الهروب بحيث يصعب الحصول على الاحداث الهاربين لتواجدهم خارج المؤسسة بسبب هروبهم . فمن هنا انحصر المجتمع الاصلى للدراسة الحالية في الاحداث الهاربين والذين عادوا من هروبهم الى المؤسسات السابق ذكرها . واتفق على اختيار عينة تجريبية على اساس عشوائى منتظم بنسبة ٢٥٪ من الاحداث المعائدين من الهروب في خلال شهرين من بداية عام ١٩٦٧ (١٩٦٧/١/١٨ — ١٩٦٧/٣/١٧) بحد أقصى ٢٠٠ حالة . كما اختيرت عينة ضابطة أخرى مماثلة في عددها لافراد المجموعة التجريبية أى ٢٠٠ حالة من الاحداث غير الهاربين ولقد تم تثبيت متغيرات السن والنوع واختيرت عينة المجموعة الضابطة على أساسها ، من المجتمع الاصلى لافراد الاحداث غير الهاربين — أى الذين لم يتفق حدوث حالة هروب واحدة بينهم من المؤسسة خلال الستة شهور من بداية العمل الميدانى بغض النظر عن هروبهم قبل بداية هذه المدة ، حتى يمكن أن يتحقق الاستقرار لعوامل متعددة بالنسبة لافراد المجموعة الضابطة المختارة .

٣ — أدوات جمع البيانات

استندت الدراسة الى عدد من الاساليب لجمع البيانات المناسبة واللازمة لتحقيق الهدف منها .

أولاً : أجرت مسحاً احصائياً لعدد الهاربين من مؤسسات الايداع خلال العام ٦٦/٧ . فى محاولة لاستقصاء المشكلة وتحديد حجمها .

ثانياً : صممت استمارة استبيان Schedule لجمع بيانات تتعلق بالحياة الاجتماعية للاحداث الجانحين الهاربين ، وحياتهم داخل المؤسسة والعوامل المصاحبة لهروبهم من المؤسسة .

ثالثاً : صممت استمارة استبيان لجمع بيانات عن الحياة الاجتماعية للاحداث غير الهاربين وحياتهم داخل المؤسسة والعوامل المصاحبة لاستقرارهم بها .

ومن الملاحظ أن استمارتى الاستبيان تناولت أربع مجالات أساسية : *

١ — الجوانب الشخصية . . وهى جوانب تتعلق بمظاهر الانحراف الراهنة والماضية وبعض الخصائص الفردية المتعلقة بمدى النجاح أو الفشل الدراسى أو المهن وكيفية قضاء وقت الفراغ والهوايات .

(*) تتطلب نماذج استمارتى البحث من وحدة بحوث الاحداث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ — العلاقات الاجتماعية.. في الاسرة والبناء الداخلى فيها ومدى التماسك أو التفكك بين أفرادها خاصة الوالدين وحالتهم المهنية والتعليمية واتجاهات الوالدين نحو الحدث وعلاقة الحدث بالجماعات الاولى الاخرى كجماعة الرفاق والاصدقاء ..

٣ — الظروف المادية للأسرة .. أى الوضع المراهن لمستوى الدخل والانفاق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري (١) .

٤ — عوامل الهروب أو الاستقرار .. وتتناول العوامل المؤسسية وما تشتمل عليه من برامج مهنية وتعليمية واجتماعية خلال الحياة اليومية في المؤسسة وعلاقة الحدث بالعاملين فيها . كما تتناول العوامل الاسرية المؤدية الى الهروب أو الاستقرار والعوامل الشخصية واتجاهات الاسرة والمؤسسة نحو هروب واستقرار الحدث .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد ان استبيان المجموعة التجريبية قد انفرّد بمحاولة تحديد كيفية الهروب ووقته وأسباب اختيار هذا الوقت وكيفية قضاء فترة الهروب وكيفية العودة من الهروب ورغبات الحدث وقت البحث .

وعلى هدى هذه المحددات أو البنود تماثلت استمارة الاستبيان للمجموعة الضابطة مع استمارة المجموعة التجريبية فى جميع بنودها ما عدا البنود التى تتعلق بمتغير الهروب واستبدلت هذه البنود ببنود أخرى تتعلق بعوامل الاستقرار فى المجموعة الضابطة .

ومن الملاحظ كذلك انه قبل الشروع فى تطبيق استمارتى الاستبيان على أفراد العينتين ، قام كل باحث من باحثى الميدان بتجربة استمارة واحدة أى بواقع ست استمارات بالنسبة لكل الباحثين و فى ضوء هذه التجربة الاولى تمت بعض التعديلات والاضافات .

ويلاحظ أيضا أن الدراسة الحالية لم تلتزم بضرورة حساب ثبات وصدق أداتها وتعديلها بناء على ذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة البحث باعتباره دراسة استطلاعية .. كما أن الحبكة الاحصائية الخاصة بالثبات والصدق قد لاتدعو الحاجة اليها فى بعض الدراسات الاجتماعية التى تتناول مشاكل وظواهر سريعة التغير يؤثر فيها بعض المتغيرات الطارئة ، كزيادة اجراءات الامن والضبط والربط فى المؤسسة لتفادى مشكلة الهروب ، هذا فضلا عن أن طبيعة السلوك موضوع البحث أى الهروب يجعل من الصعوبة بمكان اعادة تطبيق

الاستمارة لحساب ثباتها فالحدث دائم الهرب يغلب عدم تواجده عند إعادة التطبيق . ويضاف الى ما سبق الصعوبات والمعوقات المادية والفنية والإدارية والزمنية التي وقفت عقبة دون التفكير في الالتزام ببعض الإجراءات المنهجية في الدراسة الحالية .

ولقد تم جمع البيانات من المجموعتين في الفترة من يناير حتى يونية عام ١٩٦٧ . ثم قام اثنان من الباحثين الاكفاء بعملية مراجعتها جميعها مكتبيا ومراجعة عينة منها ميدانيا تبلغ ١٠ ٪ من مجموع الحالات التي تم فحصها .

ومن الملاحظ كذلك انه قد دخلت الخبرة العملية في مجال رعاية الاحداث والخبرة العلمية في مجال البحوث الجنائية والاجتماعية ، في تصميم استمارتي جمع البيانات السابقة ، وكانت نتائج الدراسات السابقة التي تتصل بالموضوع بطريقة مباشرة ویر مباشرة ، من العوامل التي ساعدت على بلورة بنود هذه الادوات .

ثالثا : الدراسات السابقة

لم تحظ مشكلة الهروب من مؤسسات الاحداث باهتمام الدراسات التي تحاول تحديد المشكلة والعوامل المصاحبة لها وذلك في نطاق الدراسات الاجنبية او في نطاق رعاية الاحداث في المجتمع المصري بوجه خاص وهذا في حدود المعلومات المتوفرة لدينا . ويمكن أن نشير الى بعض الدراسات التي تناولت المشكلة بصفة غير مباشرة ، وثلاث دراسات تناولتها بصفة مباشرة .

اما الدراسات التي تناولت مشكلة الهروب بصفة غير مباشرة فقد وردت فيها بيانات تتعلق بتكرار عمليات القبض على الاحداث أو تكرار العود الى الانحراف ومن أمثلة هذه الدراسات بحث النشل عند الاحداث (١) ودراسة احصائية عن تشرد الاحداث (٢) وبحث عن أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الاحداث (٣) .

ويجدر أن نشير أن تكرار عمليات القبض أو تكرار العود الى الانحراف لا يعنى بصفة مباشرة هروب الحدث فقد يفرج عنه ثم يعود الى الانحراف

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بحث النشل عند الاحداث (غير منشور) .
(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تشرد الاحداث (دراسة احصائية)
سنة ١٩٦٣ .
(٣) صلاح عبد المتعال ، اثر العوامل الاجتماعية في تشرد الاحداث سنة ١٩٦٤ (غير منشور) .

أو يقبض عليه بتهمة التشرد . ولكن في ضوء الخبرة العملية نادرا ما يحدث ذلك وغالبا ما يكون تكرار عملية القبض ناشئا عن هروب الحدث من المؤسسة ثم القبض عليه من جديد في تهمة أخرى غالبا ما كانت تهمة التشرد .

وقد تبين من بحث النشل عند الاحداث الذي أجرى على عينة من النشالين الاحداث سنة ١٩٦١ بلغت (٣٧) حالة فقط ويمثلهم عينة أخرى ضابطة من الاحداث الاسوياء كدراسة استطلاعية وصفية استخدمت المقابلة الحرة والاستبيان في لقاء الضوء على هذه المشكلة ، ان أكثر من ٥٠ ٪ من أفراد العينة ارتكبوا جرائم النشل من (٢ — ١١) مرة وبلغ متوسط العود الى النشل حوالي ٦ مرات . كما اتضح أن حوالي ٢/٣ الاحداث النشالين سبق القبض عليهم في قضايا التشرد ولم يتم أية دليل على تشرد حوالي ثلث الحالات وعاد أكثر من ثلث الذين مارسوا التشرد الى هذا النوع من السلوك أقل من ٣ مرات وحوالي الثلث الآخرين من ثلاث مرات الى ١٥ مرة وبلغ متوسط عدد المرات التي مارس فيها الحدث النشل التشرد نحو ٦ مرات .

أما الدراسة الاحصائية لتشرد الاحداث فقد اتضح منها أن تكرار عمليات القبض بالنسبة للحدث الواحد تراوحت بين المرتين الى ٤٦ مرة وبلغت نسبة من تكرر القبض عليهم أكثر من مرة ٥١ ٪ من مجموع المشردين الاحداث في فترة الدراسة سنة (١٩٦١) الذي بلغ ٣٩٨٠ حدثا .

أما بحث أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الاحداث الذي قام بدراسة مسحية أيضا عن مشكلة التشرد بوجه عام ودراسة تجريبية عن فئة جامعي اعقاب السجائر كنمط من أنماط التشرد بوجه خاص وذلك على عينة من جامعي الاعقاب بلغت (٤٠) حالة مقابل (٤٠) حالة أخرى من الاحداث الاسوياء . فقد تبين بمراجعة بطاقات مكتب حماية الاحداث أن جميع أفراد المجموعة التجريبية من معتادي التشرد قد بلغ أدنى حد لعدد مرات التشرد ٣ مرات وبلغ أقصاها ٦٨ مرة . وقد بلغ متوسط عدد مرات العود الى التشرد ٢٥٧٥ من المرات ، وبلغ متوسط العود حسب فئات السن ٣٠ مرة بالنسبة لفئة السن (١٠ — ١٢) ، ٢٢١ مرة بالنسبة للفئة (١٢ — ١٤) ، ٣٢٣٤ مرة بالنسبة للفئة (١٤ — ١٦) ، ١٣ مرة بالنسبة لفئة السن (١٦ — ١٨) سنة .

وقد يدل ذلك على أن صغار السن دون الثانية عشر يقعون فريسة لعصابات المتشردين وجامعي الاعقاب أكثر من الكبار في فئة السن (١٦—١٨) فضلا عن أن القبض عليهم يتم بسهولة أكثر من الفئة الأخرى لقلة حيلة الصغار من التهرب من رقابة رجال الشرطة وفضلا عن أسباب أخرى يسهل

غواية واغراء هؤلاء الصغار بالهروب من المؤسسة وذلك من جانب قرنائهم في عصابات التشرذ (١) .

ومن الدراسات التي تناولت مشكلة هروب الأحداث الجانحين من مؤسسات الإيداع بحث عن حقيقة مشكلة الهروب من مؤسسات الإيداع — دراسة ميدانية بمؤسسة الرعاية الاجتماعية بالمرج (٢) وقد أجرى هذا البحث الفترة من ٦٢/٧/١ الى ١٩٦٥/٤/٣٠ واختيرت عينة بلغت ٥٥ حالة من الأحداث الهاربين طبق عليهم استمارة مكونة من صفحتين تناولت عوامل هروب الابن من مؤسسات الإيداع ، وقد تناولت بنود الصفحة الاولى البيانات الأولية الخاصة بالحدث وعوامل الهروب من المؤسسة والعوامل الاسرية والعوامل الشخصية والعوامل الاخرى وكيفية الهروب والعودة — أما الصفحة الثانية فقد تناولت بنودها البيانات المستوفاة عن الزيارة لاسر الابناء الهاربين وبيانات أخرى تستوفي بمعرفة الاخصائي الاجتماعي . وجدير بالذكر ان الباحث قام بزيارة (١١١) حالة من اسر الابناء الهاربين . اختيرت عشوائيا واستوفى البيانات الخاصة بالبند المذكور سلفا المتعلق بالاسرة .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة الاشارة الى أهمية بعد محل الإقامة عن المؤسسة واثره في عماية الهروب وتكرارها — اذ كلما زاد بعد السكن عن المؤسسة زاد احتمال تكرار الهروب .

كما يغلب على اولياء الامور اشتغالهم بأعمال لا تحتاج الى مهارة مما يشير الى ضعف مستوى دخولهم — كما غلبت الأمية على غالبية أفراد العينة واتضح ان ٦٠ ٪ من الهاربين كانوا بدون عمل في المؤسسة .

كما أدت المضايقات من الجماعة التي ينتمى اليها الى هروب نحو ٢٧ ٪ منهم هذا فضلا عن ان العقوبات البدنية التي كانت توقع على الهاربين من العوامل المباشرة التي دفعت الحدث الى ترك المؤسسة . كما لعب الحرمان من الاجازات دورا له وزنه في عملية الهروب . وتبين ان افتقار المؤسسة الى البرامج الموجهة واعتمادها على النشاط الحر غير المنظم أو غير الموجه أدى الى تكوين مناخ ملائم تنمو فيه عملية الهروب .

أما الاسرة كعامل من عوامل الهروب فلم تكن نسبة التحريض فيها كبيرة اذ لم تزد على ١٠ ٪ من مجموع الحالات بل كانت أغلب الاسر قلقة على

(١) صلاح عبد المتعال ، المرجع السابق .

(٢) غازي سليمان ، حقيقة مشكلة الهروب من مؤسسات الإيداع (دراسة ميدانية لمؤسسة الرعاية الاجتماعية بالمرج — بحث برنامج التدريب في التخصص في العلوم الجنائية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) يونية ١٩٦٥ (غير منشور) . باشراف الدكتور سيد عويس .

مستقبل الابن داخل المؤسسة ولا ترغب ان يترك ابنائهم المؤسسة — كما تبين أن للعوامل الخارجة اثر في مشكلة الهروب حيث كان الهاربون يتركون المؤسسة من أجل الحصول على المسائل اما عن طريق التسول أو التشرّد أو جمع الاعقاب والسرقة أحيانا وانفاق هذه النقود على التدخين أو التردد على السينما .

أما النتائج الخاصة بزيارة أسر الابناء الهاربين وبلغت عينتها العشوائية (١١١) حالة فقد افترض البحث أن الهروب يتخذ أحيانا شكلا ايجابيا بمعنى أنه بلغ مرحلة من النضج تجعله يتجه الى خارج المؤسسة عن طريق الهروب باحثا عن عمل له بفرض الاستقرار في حياته الاجتماعية والاسرية .. ويتبين من البيانات الواردة في هذا الصدد أن جميع الحالات الهاربة من المؤسسة لا يمكن اعتبارها هاربة حسب المفهوم الذي وضع في مقدمة هذا البحث « ترك المؤسسة دون الحصول على تصريح منها والغياب عنها مدة تزيد على (٦) أيام بشرط العودة الى التشرّد » وتبين أن ٥٠٪ من مجموع الحالات مستقرة بالاسر وتعمل في مهن مختلفة — كما بلغت حالات الانتكاس ٣٦٪ وتعتبر حالات هروب لانها عادت الى التشرّد مرة أخرى ..

كما اتضح من دراسة حجم المشكلة أن ٩٠٪ من حالات القبض اليومي من الاحداث المشردين سبق ايداعهم في المؤسسات وغروا منها هاربين .

وثمة دراستان أخرتان أولهما (١) أجريت في دور التربية بالجيزة على ٢٠٠ حالة عائدة من الهروب وتمثل نسبتها ٢٠٪ من مجموع أفراد المؤسسة مع مراعاة النسبة للاقسام (أشبال — فتيان — شباب) وقد اختيرت العينة عشوائيا خلال ابريل — مايو سنة ١٩٦٤ واعتمدت هذه الدراسة في منهجها على المشاهدة وجمع بيانات من نوى الخبرة في المؤسسة ومختلف المجالات الخاصة برعاية الاحداث .

أما الدراسة الاخرى (٢) فقد أجريت في نفس المؤسسة السابقة خلال الفترة ديسمبر ١٩٦٥ — يناير ١٩٦٦ واعتمدت الدراسة على عينتين اختير كل منهما بالطريقة العشوائية المنظمة وبلغت العينة الاولى (المجموعة التجريبية) ١٠٠ حالة من حالات الهروب — وتمثلها العينة

(١) مصطفى مطر ، ظاهرة هروب الاحداث (دراسة استطلاعية على مستوى دور التربية بالجيزة) وزارة الشئون الاجتماعية ، القاهرة سنة ١٩٦٤ (غير منشور) .

(٢) دراسة تحليلية لظاهرة هروب الاحداث من مؤسسة دور التربية بالجيزة . رسالة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية ٦٥ / ١٩٦٦ قام بها فريق مكون من (ادوارد بطرس ، أمير بشير ، سامية نسيم ، ماهر عبد اللطيف) اشراف مصطفى مطر

الثانية (المجموعة الضابطة) في الحجم ويشترط استقرار أفرادها وعدم هروبهم لمدة لا تقل عن ستة شهور .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراستان السابقتان علاقة الظاهرة بالباب المفتوح ومناطق الانحراف وانتماء غالبية حالات الهروب الى أسر متكاملة بنائها وليست متصدعة وانتشارها بين الاسر التي يعمل متولى الامر فيها في حرف واعمال يدوية وغيرها التي تحتاج الى مساعدة مادية مما يدفع الاحداث الى الهروب للالتحاق بمهنة خارج المؤسسة ، كما ان للعوامل المؤسسية دخل ملحوظ في زيادة نسبة الهروب وذلك مثل ضعف كفاية المشرفين والقسوة في المعاملة بالضرب وسوء المعاملة خلال البرامج اليومية وقلة منح الاجازات والسماح بزيارة الاسرة للحدث .

وتلعب العلاقات العاطفية دورا كبيرا بين الاحداث صغار السن وبين اسرهم في جذب الحدث نحو الهروب الى أسرته . كذلك تعتبر العصابات الخارجية وما تقدمه للاحداث من مغريات من أهم عوامل الهروب وتعمل بعض العوامل الخارجية خاصة التردد على دور السينما والادمان على بعض المكيفات في المجتمع على جذب الحدث الى الخارج وتشجيعه على الهروب وعدم الاستقرار .

رابعاً : استنتاجات البحث

١ — حجم مشكلة الهروب :

اتضح ان ظاهرة الهروب ظاهرة عامة في جميع المؤسسات وانها كمشكلة تتفاقم بزيادة عدد المودعين من الاحداث في هذه المؤسسات ، وجدير بالذكر ان ننوه الى ان عدد حالات الهروب لا يعنى عدد الاشخاص الذين يهربون بقدر ما يعنى تكرار عدد مرات الهروب بمعنى ان عدد هذه المرات يفوق عدد حالات الاشخاص الذين يهربون . لان الشخص الواحد قد يتكرر هروبه أكثر من مرة . واذا كانت نسبة الهروب الى الایداع بلغت ٦٠ ٪ سنة ١٩٦٣ فانه خلال فترة الدراسة الحالية سنة ١٩٦٧ تناقص الى ٣١٫٣ ٪ وقد يرجع هذا الى احكام عمليات الضبط والتقدم النسبى لرعاية الاحداث عموماً .

وتحتل مؤسسات الایداع بوجه عام المقام الاول في زيادة نسبة الهروب عن الوحدات الاجتماعية ودور الملاحظة وقد يكون ثمة ارتباط بين حجم المؤسسة وزيادة نسبة الهروب فيها وبعد المؤسسة عن مركز المدينة (القاهرة) وايضا نوعية المؤسسة بالنسبة لغرض الایداع — مثلا زيادة عدد حالات الهروب بدور القربة الشعبية المخصصة للهاربين .

جدول يبين عدد المودعين والهاربين من المؤسسة

من ١٩٦٦/٦/٣٠ الى ١٩٦٧/٦/٣٠

رقم مسلسل	المؤسسة	عدد المودعين	عدد الهاربين	النسبة المئوية للهاربين الى المودعين
١	دار التربية الشعبية	١٣٩	١١٠	٧٩ر١٣
٢	مؤسسة الرعاية الاجتماعية بالمرج	٢٧٨٥	١١٧٨	٤٩ر٩٦
٣	مؤسسة الشباب بعين شمس	٣٢٧	١١٠	٣٣ر٣
٤	مركز التصنيف والتوجيه	١٦٠٠	٤٧٤	٢٩ر٦
٥	مؤسسة القاصرات بالزيتون	١٣٦	٣٩	٢٨ر٦
٦	دور التربية بالجيزة	١٨٨٨	٤٩٠	٢٥ر٤٢
٧	دار الضيافة بالعباسية	٦١	١٥	٢٤ر١٩
٨	مؤسسة الفتيات بالعجوزة	٣٧٥	٨٩	٢٣ر٨
٩	دار ضيافة القبة للبنات	٧١	١٠	١٤ر٠
١٠	وحدة الامام محمد عبده	٦١	٨	١٣ر١
١١	مؤسسة بيت الطفل	٢٨٣	٣٢	١١ر٣
١٢	دار الملاحظة بالسيدة زينب	٢٣٥	٢٥	١٠ر٦
١٣	مؤسسة الحرية بالمطرية	٢٣٦	٢٥	١٠ر٥٨
١٤	الوحدة الاجتماعية للبنين بالقبة	٧١	٧	٩ر٧
١٥	الوحدة الاجتماعية بمصر القديمة	١٠٠	٨	٨ر٠
	المجموع الكلى	٨٣٧٠	٢٦٢٠	٣١ر٣

وهذه العلاقة المشار اليها سلفا ، من الفروض التى انتهت اليها الدراسة الحالية ، فى حاجة الى تحقيق .

٢ — من خصائص مجموعة الهاربين وغير الهاربين *

لم يكن السن محل مقارنة بين المجموعتين اذ ان هذا المتغير كان من المتغيرات التى اتفق على تثبيتها فى الدراسة .

كانت نسبة المولودين من احداث المجموعة (ت) خارج مدينة القاهرة اكبر من مثيلتها فى المجموعة (ض) . وبمقارنة ذلك بمحل اقامة الاحداث

(*) نشر الى العينة التجريبية (الهاربين) بالحرف (ت) والى العينة الضابطة (غير الهاربين) بالحرف (ض) .

فيما بعد اتضح لنا زيادة نسبة الذين رحلوا من محل ميلادهم في الريف الى المراكز الحضرية في القاهرة والجيزة (١) .

وقد يعنى هذا نسبيا أهمية عامل الهجرة الداخلية كعامل مصاحب لمشكلة الانحراف بوجه خاص . أما بالنسبة للهروب فانتنا نعتبر الهجرة من العوامل العارضة .

وتدل النتائج على أن غالبية أفراد المجموعتين قبل الايداع من الاميين الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، ويظهر أثر عامل الاستقرار في المؤسسة بالنسبة للمجموعة (ض) عندما يلاحظ تناقص نسبة الاميين بينهم بشكل يثير الانتباه وارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة منهم . فتكرار الهروب قد يؤدي الى انخفاض مستوى الحدث التعليمي .

ويمكن أن نستخلص أيضا من البيانات أن الاحداث الهاربين يتصفون بعدم اقبالهم على المهنة أو المواظبة عليها . فمن حيث الالتحاق بالمهنة قبل الايداع كانت المجموعة (ت) اقل في نسبتها من المجموعة (ض) وقد فاقت نسبة المواظبة على العمل بين احداث المجموعة (ض) عن مثيلتها بين احداث المجموعة (ت) بمقدار الضعف .

ويخالط الغالبية العظمى من احداث المجموعتين رفاقا من نفس مرحلة العمر ، كما أن هؤلاء الرفاق يسكن معظمهم في نفس الحى الذى يقيم فيه الحدث . وهذا يشير الى أهمية أثر العلاقة المباشرة (المخالطة) بالنسبة للمجتمعات المحلية خاصة لو كانت منها أحياء أو مناطق تتسم بالتخلف أو بالجناح . ويؤيد ذلك ما انتهت اليه أحد البحوث (٢) الهى أشرنا اليها سابقا . وتتسائد خصائص أخرى في تكوين جماعة الرفاق تكوينا منسجما غير متباين ، اذ تبين أن غالبية الرفاق أيضا من نفس المستوى التعليمي للحدث .

كما أن المجال المكانى الذى تتم فيه العلاقة المباشرة مع هؤلاء الرفاق ، تتم غالبا في الطرقات وعلى نواصيها ، وارتياح بعض المقاهى أو الالتقاء في مساكن بعضهم .

وبالنسبة لتمضية وقت فراغ احداث المجموعتين خارج المؤسسة فان هذا الوقت كان يشغل كما هو متوقع في الشوارع والتردد على السينما والمقهى . ولم يكن التباين واضحا بين المجموعتين في هذا الصدد حتى فيما

(١) يمكن الرجوع الى البيانات الإحصائية من واقع الجداول المنشورة والملحقة بالبحث ، وتطلب من وحدة بعوث الاحداث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٢) بحثه النشل عند الاحداث — المرجع السابق .

يتعلق بمتوسط عدد مرات التردد على السينما شهريا اذ لم يكن للفرق بين المتوسطين دلالة كبيرة (١) .

الا أن الاحداث الهاريين كانوا اميل الى التردد على مشاهدة الافلام ذات الصبغة البولسية والمغامرات من مجموعة غير الهاريين . وقد تكون محاولة اشباع الحاجة الى هذا النوع من الافلام من عوامل الجذب الخارجية التى تدعو الحدث احتمالا — الى الفرار من المؤسسة .

كما تبين أن افراد مجموعة الهاريين كانوا أكثر من ضعف أفراد المجموعة الضابطة في ممارستهم للعادات غير المرغوب فيها بالنسبة لسنهم أو العادات التى تقابل باستهجان من قبل المجتمع بوجه عام ، كتعطى المخدرات والخمور والعباب اليسر الى جانب التدخين . وقد يعنى هذا أن تكرار الهروب يتيح الفرصة الى مخالطة الجماعات المنحرفة خارج المؤسسة والتى يشيع فيها مثل هذه العادات .

وثمة نتيجة هامة يمكن أن نستخلصها فيما يتعلق بانماط الجناح بين أحداث الهاريين وغير الهاريين أن غالبية هؤلاء الاحداث اتهمت بجرائم التشرد بينما كانت نسبة الجرائم الاخرى وهو الانحراف بالمعنى الحقيقى بلغت ١٠٪ فى المجموعتين ويتفق ارتفاع ارتفاع نسب جنح التشرد فى البحث الحالى مع نسب جنح التشرد الى المجموع الكلى للجنح الحقيقية فى القاهرة .

وبذلك نجد أن مشكلة الهروب لها علاقة وثيقة بمشكلة التشرد وهذا يجعلنا نتساءل ما اذا كان التشرد يعتبر جريمة أو نمطا من انماط الجناح أو انه حالة خطيرة تؤدي احتمالا الى الوقوع أو التورط فى الجريمة والجناح ؟ وهذه مشكلة قد يحسمها المفهوم الاجتماعى للتشرد وبناء على ذلك لو خصصت أماكن ايداع للمشردين الاحداث حسب انماطه المتعددة والمختلفة لأضحت مشكلة الهروب أخف وطأة مما هى عليه الآن .

أما بالنسبة لاسر احداث المجموعتين فلم تظهر نتائج الدراسة أن وشائج القرابة بين الوالدين لها أثرها على الحالة الزوجية وأيضا بالنسبة لانحراف الحدث . ولم يكن ثمة دلالة معنوية الفرق بين متوسطى حجم الاسرة فى المجموعتين وزيادة عدد العلاقات المتبادلة (كثافة العلاقات) فى المجموعة التجريبية وقد يبدو أن لذلك أثره على بعض المتغيرات الاخرى المتشابكة والمعقدة فى حياة الاسرة (١) كالنسق الاقتصادي — والتربوى — والقيمى . . . (الخ) التى قد تؤثر تبعا فى سلوك الحدث بوجه عام ويدخل فى نطاق ذلك عدم ميله الى الاستقرار . أما التصدع البنائى للاسرة فلم يتضح أثره

(١) ت = ٢ > ٢٢٩١ احتمال ٩٩٩٪ .

(٢) ت = ٦٧٢ < ٢٢٩١ احتمال ٩٩٩٪ .

— كما اتضح في بحوث أخرى من قبل — وذلك لتقارب المجموعتين في نسبة التعرض له المحدودة وكذلك بالنسبة لمتوسط عدد مرات زواج الاب أو متوسط عدد مرات زواج الام . . فلم يكن لهذا المتغير دلالة الاحصائية بالنسبة لمتغير الهروب الا أنه قد يدخل في الاعتبار بالنسبة لمتغير الانحراف اذ أن المتوسط يزيد عن مرتين بالنسبة لكل من الاب أو الام وهذا ما ليس شائعا بالنسبة للمجموع الكلى من السكان المتزوجين . وهذا التكرار في عدد مرات الزواج قد يؤدي الى وجود مناخ غير عادى من حيث وجود ابدال الوالدين أو عدم وجودهم مما يصعب عملية تنشئة الاجتماعية ولم تكن الفروق بين متوسطات السن عند زواج الوالدين ببعضهما لها دلالتها المعنوية بالنسبة لاسر الهاربين أو غير الهاربين (١) .

وقد يؤدي اختلاف المناخ التعليمى والثقافى السائد فى الاسر — ويدخل فى ذلك المستوى التعليمى للوالدين — الى التباين فى عملية التنشئة واثـر ذلك على سلوك الحدث وقد كان المستوى التعليمى لوالدى الحدث فى اسر المجموعتين منخفضا الى حد كبير بحيث سادت الامية بين آباء الهاربين والمستقرين وزاد معدلها فى الامهات أكثر من معدلها عند الآباء ويتفق ذلك مع ما هو سائد فى المجتمع العام .

أما المهن التى ينتمى إليها الآباء فكان أغلبها متماثلا فى المجموعتين الا أن آباء الاحداث المستقرين (المجموعة ض) تميزت بنسبة ليست كبيرة فى الاشتغال بالوظائف والحرف الصناعية واليدوية مقابل زيادة نسبة آباء المجموعة التجريبية فى أعمال الخدمات ويتصف بوجه عام آباء المجموعتين بالاشتغال بمهن لا تحتاج الى مهارات . يضاف الى ذلك أن أغلب المشتغلات من الامهات فى اسر المجموعتين من العاملات غير الماهرات ولهذا دلالة على انخفاض مستوى دخول اسر المجموعتين بصفة عامة مما يؤثر فى مشكلة الانحراف ذاتها أكثر مما يؤثر فى مشكلة الهروب بوجه خاص .

وتبين فيما يختص بالتاريخ الاجرامى للوالدين الذى يشكل المناخ الانحرافى للحدث فى الاسرة أن جرائم الوالدين وعاداتهم الانحرافية كتعاطى المخدرات والخمور ولعب الميسر كان أقل فى نسبتها لآباء المجموعتين عن نسب آباء المشردين والنشالين فى البحوث التى أشرنا إليها ولا يمكن أن نقف على العلاقة بين هذا المتغير وهروب الحدث عن طريق الحالات الفادرة التى أظهرتها البيانات الا فى نطاق أسلوب (دراسة الحالة) لكل حدث هارب لاسرته تاريخ اجرامى سابق ويسود فيها السلوك والعادات الانحرافية .

كما أدى اختيار الفروق بين متوسطات دخول الآباء (١) والامهات (٢) والاعضاء الآخرين (٣) في الاسرة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في الاسرة (٤) الى استخلاص عدم وجود أدلة معنوية للفروق بين هذه المتوسطات رغم ما أظهره اختبار الفرق بين متوسط دخل أب في المجموعتين من دلالة لها اهميتها بالنسبة للزيادة الموجودة في متوسط دخل آباء المجموعة الضابطة .

كما يمكن أن نستخلص أن أغلب الفروق التي كانت بين مجموعتي الهاربين وغير الهاربين بالنسبة للمتغيرات المختلفة جاءت مصادفة ولم تكن لها دلالة احصائية في أغلبها لكن ذلك في حد ذاته له دلالة اجتماعية يقتضى وضعها في الاعتبار وهو أن افراد المجموعتين التجريبية والضابطة يغلب تماثل خصائصهم الاجتماعية إذ أن كلا المجموعتين التجريبية والضابطة اجتماعية وبيئية متماثلة غالباً — فضلاً عن تماثل المجتمع الاصلى الذى اختيرت منه عينة المجموعتين وهى مؤسسات الایداع (المجال المكثى للدراسة) .

أما الهروب كظاهرة محورية يقوم عليها البحث فكما تبين من قبل انها لا تعنى عدد الاحداث الهاربين من مؤسسات الایداع أو الوحدات الاجتماعية ودور الملاحظة بقدر ما تعنى تكرار مرات الهروب بالنسبة لمجموع احداث الذين يهربون . ولذلك يتبين بالنسبة لعينة البحث أى عدد الاحداث الذين يهربون فعلاً أن تكرار هروبهم تتراوح بين مرة واحدة وتسع مرات بمتوسط قدره ٢٫٧٥ مرة — ولقد تكرر هروب أكثرهم مرتين فأكثر .

واتضح أن العوامل المؤسسية لها وزن كبير في عملية الهروب من المؤسسة أو الاستقرار فيها .. فلم يلحق بمهنة داخل المؤسسة غالبية الهاربين بينما الحق غالبية المستقرين بمهنة كانوا يرغبون في الاستمرار فيها ..

وكان الاتجاه السائد من وجهة نظر الاحداث الهاربين انهم لم يستفيدوا بالمهنة التي الحقوا بها ويرغبون في العمل خارج المؤسسة ويشكون من سوء المعاملة في الورش الداخلية .. بينما كان الاتجاه السائد في المجموعة الضابطة المستقرين استفادتهم بالمهنة التي الحقوا بها وعدم رغبتهم في العمل خارج المؤسسة وعدم شكواهم من سوء المعاملة في الورش الداخلية .

ومن حيث البرنامج التعليمى في المؤسسة فلم يلحق غالبية الهاربين بالمدرسة في حين الحق غالبية المستقرين بها — وأشار غالبية الهاربين الذين

(١) ت = ٣٫٧٦ < ٣٫٢٩١ احتمال ٩٩٩ / .

(٢) ت = ٨ > ١٫٩٦ احتمال ٩٥ / .

(٣) ت = ٠٫٧ > ١٫٩٦ احتمال ٩٥ / .

(٤) ت = ٢٫٨ > ١٫٩٦ احتمال ٩٥ / .

الحقوا بالمدرسة الى الصعوبات الخاصة بعدم قدرتهم على متابعة البرنامج ... وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الفصل الذى الحقوا به وتخلّفهم الدراسى — هذا فضلا عن سوء معاملة المدرسين وقرنائهم التسلاميذ خلال فترات الدراسة .. بينما اشار غالبية الاحداث المستقرين لحسن معاملة المدرسين وعدم مضايقة زملائهم لهم ، واحساسهم بتناسب الفصل الذين الحقوا به مع مستواهم الدراسى .

اما بالنسبة لانتماء الحدث لجماعة داخل المؤسسة (اسرة) وبرنامج الحياة الذى يمارسه يوميا بتوجيه من المشرفين والاختصاصيين فقد كان من العوامل المصاحبة للهروب بالنسبة للمجموعة التجريبية وللاستقرار بالنسبة للمجموعة الضابطة فكان عدم التوافق مع جماعة الاسرة فى المؤسسة وعدم كفاية الاشراف وقسوة بعض العاملين خاصة المشرفين من المتغيرات البارزة الدافعة للهروب الحدث .. بينما كان التوافق مع جماعة اسرة والاستقرار فيها وكفاية الاشراف وحسن المعاملة من العوامل البارزة الدافعة الى استقرار افراد المجموعة الضابطة .

اما وجهة نظر المؤسسة فى عمليتى الهروب والاستقرار فان العاملين فيها يرجعون ظاهرة الهروب اساسا الى سوء التكيف مع نظام المؤسسة وعدم الحاق الهاربين بالمدرسة . بينما يرجعون استقرار المجموعة الضابطة اساسا الى حسن التكيف مع نظام المؤسسة وحسن المعاملة وملائمة البرامج والتصريح بالاجازات .

اما العوامل الاسرية كمتغير مصاحب لظاهرة الهروب فلم يكن له نفس الوزن السابق بالنسبة للعوامل المؤسسية اذ لم تتعد النسبة من نصف المجموعة بالنسبة لرغبة الاسرة فى هروب الحدث أو تحفيزها لذلك لمساعدته لها ماديا .. بينما كان للعوامل الاسرية وزن له اعتباره لتشجيع الحدث على الاستقرار فكانت غالبية أسر المستقرين غير قلقة على مستقبل الحدث ولا ترغب فى مساعدته لها ماديا .. ونستخلص من ذلك أن العوامل الاسرية تلعب دورا كبيرا فى الاستقرار وعدم الهروب اذ أنه طبقا للخلفية التى ذكرناها عن اتجاهها نحو الاستقرار تقوم بدور ايجابى فى صد الحدث عن عملية الهروب عندما يلجأ اليها هاربا من المؤسسة .

وركزت أسر الهاربين وجهة نظرها على عدم تكيف ابنائهم مع نظام المؤسسة وعدم تشغيلهم خارجها وسوء المعاملة كموامل مؤدية الى الهروب .. بينما أرجعت أسر المجموعة الضابطة الاستقرار الى وجود ظروف مناسبة بالمؤسسة تشجع حاجة ابنائهم من المأكل والملبس والحصول على مصروف وكذلك الى الحاق ابنائهم بمهنة وحسن معاملة العاملين وبعد ابتعادهم عن رفقاء السوء .

وبالنسبة للعوامل الخارجية اتضح اتجاه بعض حالات المجموعة الهاربة نحو النضوج فقد وجدت نسبة كبيرة منهم حاولت الالتحاق بعمل خارجي بل أمكنها فعلا الحصول عليه مقابل ذلك نسبة مساوية لها تقريبا كان اتجاهها سلبيا نحو الاستقرار وذلك لسهولة استهوائها لاغراءات الأحداث والبالغين من خارج المؤسسة .

وتبين بالنسبة لعملية الهروب ذاتها أن غالبيتها كان تتم إما من الخروج من باب المؤسسة أو نتيجة للتخلف عن العودة الى المؤسسة بعد قضاء فترة الإجازة . أما الهروب عن طريق سور المؤسسة أو غير ذلك فكان قليل نسبيا عكس ما هو متوقع . . ويعتبر التخلف من العودة الى المؤسسة من العوامل التي تضخم من حجم الظاهرة إذ لو استبعدنا هذا المتغير لتناقص حجم المشكلة تناقصا ملحوظا . . إذ لا يخفى أن التخلف هذا لا يعنى الهروب بمعناه الشائع فقد يكون الحدث مضطرا للتخلف أو مؤجلا عودته لأسباب اسرية أو نتيجة لعوامل جذب خارجية . . ولذلك نجد أن أغلب حالات الهروب بعد استبعاد هذا العامل يتم عن طريق الخروج من باب المؤسسة وقد يرتبط ذلك بزمان تنفيذ الهروب إذ يتم أغلبه أيضا في الفترة الصباحية أي فترة ممارسة النشاط وقد يكون لذلك علاقة بدوره بضعف الإشراف أو قلته في المؤسسة حسب استطلاع آراء الهاربين عن سبب اختيارهم لوقت الهروب المفضل .

كان قضاء فترة الهروب في أغلب الأحوال مع الأسيرة إذ احتلت المكانة الأولى يليها قضاء الفترة مع الرفاق ثم الاشتغال بعمل خارجي وقد يفسر لنا قضاء فترة الهروب بالنسبة لغالبية الحالات مع الأسيرة أن التخلف عن العودة من الإجازة حالة ينطبق عليها تعريف الهروب — يتم غالبا بسبب البقاء في أسيرة أثناء مدة الإجازة ومد فترة البقاء فيها لأسباب متعددة . .

أما العودة من الهروب الى المؤسسة فقد كان أغلبها يتم عن طريق عمليات القبض بمعرفة الشرطة وطبقا لإبلاغ المؤسسة أما العودة تلقائيا أو عن طريق الأسيرة فقد كانت نسبته قليلة وكان التسليم بنسبة يتم غالبا عن طريق الوالدين أو أحدهما .

وباستطلاع رغبات أحداث المجموعتين وقت إجراء البحث تبين أن أهم هذه الرغبات تركزت حول أهمية الالتحاق بعمل خارجي أو داخلي . ويغلب ذلك في المجموعة الضابطة — والتصريح بأجازات طويلة والرغبة الملحة نحو الموافقة على التخرج وكان هذا أكثر وضوحا في المجموعة التجريبية عن المجموعة الضابطة . ويلاحظ أن اهتمام مجموعة الهاربين كان محصورا في الإجازات والتخرج بينما كان اهتمام المستقرين موجهة نحو الالتحاق بالمهنة داخل المؤسسة أو خارجها .

خامسا : فروض مقترحة

يمكن في ضوء نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية طرح بعض الاسئلة التى يقتضى الاجابة عليها أو تنمية بعض الفروض التى تحتاج الى تحقيق أو اختبار تجريبى فى الدراسات التالية لهذا البحث :

١ — ثمة ارتباط بين زيادة معدل الهروب وبين حجم المؤسسة ونوعيتها بالنسبة للغرض من الايداع وبعدها عن وسط المدينة .

٢ — الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية من العوامل المساعدة لمشكلة الجناح والعوامل العارضة لمشكلة الهروب .

٣ — يؤدى الهروب الى انخفاض مستوى الحدث التعليمى بينما يؤدى استقرار الى ارتفاع مستواه .

٤ — الهاربون من الاحداث أكثر ميلا الى عدم الاستقرار المهنى وعدم الاقبال على الالتحاق بمهنة معينة .

٥ — المخالطة المغايرة خاصة بالنسبة لجماعة الرفاق من العوامل المساعدة فى تعلم السلوك الجانح وسلوك الهروب وممارسة العادات غير المرغوب فيها كمتعاطى الخمر والمخدرات ولعب الميسر وادمان التدخين .

٦ — أن نوعية الافلام التى يتردد الهاربون على السينما لمشاهدتها من عوامل الجذب الخارجية التى تدعو الاحداث — احتمالا — الى الهروب .

٧ — ثمة علاقة وثيقة بين نمط التشرد وزيادة نسبة الهروب .

٨ — أن انخفاض مستوى الدخل فى أسرة الحدث له علاقة بالجناح أكثر من علاقته بسلوك الهروب فى حد ذاته .

٩ — تعتبر العوامل المؤسسية — أى مدى الاستفادة بالبرامج المهنية والتعليمية والبرامج الاجتماعية وعملية التكيف مع نظام المؤسسة — من العوامل التى لها وزن كبير فى تحقيق مدى الاقبال على الهروب والاستقرار .

١٠ — العوامل الاسرية كعدم الرغبة فى استغلال الحدث ومساعدته ماديا لها وعدم قلقها عليه من الخلفيات التى تقوم بدور ايجابى فى تحقيق حالة الاستقرار وعدم الاقبال على الهروب .

١١ — التصدع الاسرى ليس له دور بارز فى عملية الهروب .

١٢- يلعب ضعف الاشراف دورا هاما في كيفية عملية الهروب واختيار الوقت المناسب له .

سادسا : التوصيات

تبين من نتائج هذا البحث والدراسات الاخرى السابقة له وآراء ذوى الخبرة في مجال رعاية الاحداث أن ظاهرة هروب الاحداث الجانحين من مؤسسات الايداع محصلة لعدد من العوامل المصاحبة لها فهي ظاهرة ملازمة لسياسة الباب المفتوح في معاملة الاحداث المودعين كما هي ملازمة أيضا لسياسة الباب المغلق ولكن الاختلاف ليس في معدل الهروب فقط بقدر ما هو كائن في كيفية الهروب . ومن ابرز العوامل المصاحبة للهروب العوامل المؤسسية والاسرية وسوء التكيف أثناء فترة المعاملة نتيجة تفاعل للعوامل السابقة وبعض السمات الخاصة بجناح الحدث وشخصيته فضلا عن الموقف الهروبي في حد ذاته .

وبناء على ذلك يمكن أن يقترح في ضوء نتائج البحث التوصيات التالية أسهما منها في محاولة حل مشكلة الهروب .

١ — يقتضى على كل مؤسسة يزيد فيها معدل الهروب أن تشرع على هدى نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة لها بدراسة خاصة لمشكلة الهروب في المؤسسة من واقع الحالات العائدة الهاربة . . إذ أن لكل مؤسسة ظروفها وخصائصها النوعية التي قد تؤثر في اعاقه تنفيذ بعض التوصيات العامة — ومن ثم يمكنها وضع الحلول المناسبة لها دون التقيد بالحلول الماثلة في المؤسسات الاخرى المختلفة عنها .

٢ — أن تخصيص مؤسسة لمعتادى الهروب لم يكف لحل المشكلة بالنسبة لمعتادى الهروب إذ تبين أن دار التربية الشعبية المخصصة لمعتادى الهروب تحتل المرتبة الاولى في زيادة معدل الهروب .

٣ — العمل على تطوير سياسة الباب المفتوح بما يتلائم مع الواقع الراهن للظروف المؤسسية والاسرية ونوعية الجناح .

٤ — أهمية تطوير الاجهزة الاحصائية للمؤسسات العاملة في نطاق رعاية الاحداث وكذا اجهزة الشرطة والحكمة بحيث يمكنها ضبط حجم مشكلة الجناح ومشكلة الهروب احصائيا حتى لا يختلط عدد مرات القبض والاحالة الى المحكمة ومرات الهروب بالعدد الفعلى الحقيقى للجانحين أو الهاربين .

٥ — لما كان أكثر من ٩٠ ٪ من حالات الهروب (عينة البحث) كُتبت متهمة بالتشرد فإن استبعاد هذا النمط من المتول أمام محاكم الاحداث

٣ — وتنظيم العلاقة بين مؤسسات رعاية الاحداث وبين الاحداث المشردين مباشرة منذ وقت القبض عليهم يؤدي الى تناقض حجم المشكلة . فيجب أن تتم المعاملة في نطاق الاطار الاجتماعى أكثر منه فى الاطار القانونى التقليدى .

٦ — أن الايداع فى مؤسسات كبيرة الحجم له مشاكل متعددة ادارية ومالية وفنية مما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق الهدف من عملية الرعاية واعادة التنشئة . يقارن ذلك بالفجاء الملحوظ فى عملية الرعاية بمؤسسات الايداع صغيرة الحجم ودور الضيافة وقلة معدل الهروب فيها بشكل واضح ، ومن ثم يلزم اعادة النظر فى سياسة مؤسسات الايداع الكبيرة وذلك بتقسيمها الى وحدات صغيرة تقوم على أساس من السياسة اللامركزية اداريا وماليا وفنيا مع التنسيق الكامل بينها ..

٧ — يعتبر ارتفاع مستوى كفاية العاملين (اداريين — وفنيين) على المستويات المختلفة من اهم صمامات الامن الواقية من مشكلة الهروب مما يلزم الحرص فى عملية انتقاء العاملين والاستمرار فى عملية التدريب على جميع المستويات الوظيفية ومراعاة الاهتمام بالحوافز المادية والادبية .

٨ — يمكن تنفيذ سياسة ترقية وظيفة المشرفين بالمؤسسة الى مستوى وظيفة الاخصائيين الاجتماعيين ، يستلزم ذلك ايقاف تعيين المشرفين دون المؤهلات المتخصصة او المشرفين المعينين من أبناء المؤسسة الخريجين لما فى ذلك من آثار سيئة نفسيا واجتماعيا على الابناء المودعين كما اتضح من خبرة دور التربية بالجيزة فى هذا الصدد ، وبناء على ذلك يمكن تعيين اخصائيين اجتماعيين لهم قدر من الكفاية الفنية والعمل على زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين فى المؤسسة بوجه عام حتى ينخفض حجم الجماعة التى يشرف عليها كل منهم ومن ثم يتمكن من الاحاطة بكل حالة من حالات الايداع التى يشرف عليها احاطة كاملة وتتقارب مسافة العلاقة المباشرة بينه وبين الحدث فان ذلك كفىل بحل أغلب المشاكل التى تصادف الحدث مما يدرأ عنه التفكير فى سلوك الهروب .

٩ — أهمية اعداد مناهج تعليمية ملائمة لابناء المؤسسات اذ أنهم يختلفون الى حد ما طبقا لظروفهم الاجتماعية والمؤسسية عن الابناء الاسوياء فى المجتمع الخارجى ومن ثم يقتضى أن توضع مناهجهم الدراسية بما يتلاءم مع قدراتهم وأهداف الرعاية الاجتماعية . ومن الضرورى أن تكون هذه المناهج معدة أساسا للتدريب المهنى وتدعيم المدارس الداخلية فى المؤسسة بنوع خاص من المدرسين الذين تلقوا نوعا من التدريب على معاملة هذه الفئة — فضلا عن اشتراط توفر خصائص معينة فى شخصياتهم تؤهلهم لذلك مع توفير الجزاء المادى والادبى بدرجة تفوق المدرسين العاديين .

١٠ — يقتضى أن يدخل فى عملية الكشف عن شخصية الحدث نوع من اختبار القدرات والاستعدادات المهنية ، مما يتيح الفرصة للحدث التكيف مع المهنة التى تتلائم مع استعداداته وقدراته وتطوير التدريب المهنى بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل فى المجتمع الخارجى واعداد مناسج خاصة لهؤلاء الاحداث فى التدريب المهنى لها حدودها الزمنية . فضلا عن ضرورة التوفيق فى عملية اختيار المدربين المهنيين واعدادهم لمعاملة الاحداث الجانحين داخل المؤسسة .

١١ — يجب اتخاذ بعض الاجراءات الرادعة نحو عصابات الاحداث الجانحين كاجراء من اجراءات الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والجناح بحيث يمكن تشتيت الروابط الكائنة بين رؤساء العصابات وأعضائها مما يؤدى الى انحسار الفرص أمام الاحداث فى تعلم انماط جديدة من السلوك الجانح . واستبعاد هذا المتغير كعامل من عوامل الجذب التى تشد الحدث نحو العصابات والهروب من المؤسسة .

١٢ — قد يكون اذا وضع فى الاعتبار ادخال برامج سينمائية بصورة منظمة مرة او مرتين اسبوعيا وعرض الافلام التى يقبل عليها الابناء فى دور السينما خارج المؤسسة (الافلام البولسية والمغامرات ...) أن تقلل من نسبة هذا الدافع نحو الهروب .. على أساس اعتبار موضوعات هذه الافلام وأحداثها موضوعا للمناقشة داخل الجماعة بحيث تكون وسيلة لتعديل الاتجاهات ...

١٣ — لما كانت العوامل المؤسسية من اوضح العوامل المساعدة على عملية الهروب وزيادة معدلاتها فيلزم أولا قبل عملية الایداع الحاق الحدث بقسم الاستقبال حتى يمكن ترشيده اثناء فترة الاستقبال بأهداف المؤسسة والغرض من تواجده بها وتبصيره بمستقبله ، كما يجب اثناء الایداع الحاقه بالجماعة المناسبة له على أساس قواعد التصنيف فى المعاملة والایداع ... وتتبع عملية التكيف مع هذه الجماعة وتقويمها أولا بأول والحرص على استبعاد اساليب العقاب البدنى بأى صورة من صوره والاهتمام بتجربة الحكم الذاتى داخل الجماعة من رفاق الحدث واعادة تقويم البرامج الاجتماعية داخل المؤسسة بما يلائم احتياجات الابناء وتحقيق الغرض الوظيفى من هذه البرامج .

١٤ — تعميق البحوث النفسية والاجتماعية بالنسبة للحالات المتطرفة فى الجناح والهروب خاصة فيما يتعلق بالحياة الاسرية .. وتحديد الاسر التى تشجع ابناءها على الهروب بغرض المساعدة المادية لها لرفع مستواها الاقتصادى (بتقديم مساعدات لتشغيل أعضاء الاسرة العاطلين واعطائها اولوية فى مشروع الاسر المنتجة وبعض المساعدات النقدية فى حدود ضيقة

... (كذلك التعرف على الاسر التي لها ارتباط عاطفى متبادل بينها وبين الاحداث الهاربين صغار السن وزيادة تصاريح الخروج وزيارة الاسرة طبقا لكل حالة على حده .. وبناء على ذلك يقتضى توسيع رقعة البحوث النفسية والاجتماعية بزيادة عدد الاختصاصيين النفسيين للقيام بالتشخيص النفسى والاختصاصيين الاجتماعيين لدراسة الحالات المتطرفة دراسة اكثر عمقا ..

١٥ — يمكن بناء على هدى ما سبق أن نؤكد باطمئنان أن استقرار الحدث في المؤسسة وعدم اقباله على عملية الهروب يساوى الى حد كبير حسن تكيف الحدث في المؤسسة .. ومن ثم كان لمراعاة نتائج هذا البحث والدراسات السابقة له والتوصيات سالفة الذكر من العوامل الواقعية ضد الجناح بوجه عام وعملية الهروب بوجه خاص .

1. Anastasie, A., Psychological Testing.
The Macmillan Co., N.Y., 1955.
2. Barnes & Teeters, New Horizon in Criminology, 3d edition.
U.S.A. 1959.
3. Bartlett, Sir Fredric & Ginsberg, M., The Study of Society,
Routledge & Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1961.
4. Bossard, J. The Large Family System - An original study
in the sociology of family behavior.
University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1956.
5. Burt, C., The Young Delinquent.
University of London Press Ltd., London, 1955.
6. Gielb, Henri, La Criminalité Juvenile,
Woiskowy, Przegląd Prawwinicy (Revue Militaire de Droits)
1947.
7. Glueck, Sheldon & Eleanor, Unraveling Juvenile Delin-
quency. Harvard University Press, U.S.A., 1957.
8. Horton, Paul B. & Leslie, Gerald R., The Sociology of Social
Problems.
Appleton - Century - Crafts inc., N.Y., 1960.
9. Neumeyer, Martin, Juvenile Delinquency in Modern Society.
D. Van Nostrand Co., Inc., N.Y., 1956.
10. 2d United Nations Congress of Prevention of Crime and the
Treatment of Offenders (London 8-20) Aug., 1966).
11. Sellitz & Jahoda & Deutsch and Cook, Research Methods in
Social Relations.
Holt, Rienhart and Winston, N.Y., 1961.
12. Sutherland & Cressey, Principles of Criminology,
, J.B. Lippincott Co., N.Y. 1960.

- Differential associations with social deviant groups is a contributory factor to learning delinquent behavior which included running away behavior and some bad recreational habits. ...
- Interest to see some types of films is an attractive factor to make delinquents more liable for running away.
- There is a positive association between type of vagrancy and the high proportion of running away.
- There is a negative association between the low standard of Family income and running away behavior.

طريقة مقترحة للكشف عن الجرائم في مرحلة الاستدلال

د . زين العابدين سليم

الخبر الاول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

ورئيس وحدة بحوث كشف الجريمة

مقدمة :

لعله من اهم واجبات رجال الامن على اختلاف انواعهم في أى مجتمع من المجتمعات هي القيام بالكشف عن الجرائم المرتكبة ، فضلا عن عمليات المكافحة ذاتها ومنع الجرائم قبل وقوعها .

ولا ريب في أن عملية الكشف عن الجريمة بصفة عامة — (Crime Detection) بما تضمنه من مرحلتى البحث (Investigation) والتعرف (Identification) أصبحت الآن بالدرجة الاولى لا تركز على الجهود الشخصية القاصرة بقدر ما تركز على اصول وفن البحث الجنائى وما يوفره من الاساليب العلمية الحديثة في مختلف عمليات الاستدلال والتحقيق ، وما يقدمه من تطبيقات عملية وفنية لتسخير العلم لخدمة اغراض الضبط والمكافحة .

وليس هناك من شك اليوم في أن حماية العلم للافراد والمجتمعات هو خير دعامة لسيادة القانون ونشر العدالة بين البشر في عالم معقد مشحون بشتى انواع الصراعات والمتناقضات الحضارية ، والثقافية — وفي وقت ظهرت فيه الجرائم المنظمة والمعقدة التى لم تعرفها البشرية من قبل .. نتيجة لتطور عقلية المجرم التى لم تعد بدائية بسيطة كما كانت من قبل ، بل أصبحت عقلية متفتحة ومتنورة بفضل استعانتة — هو الآخر — بقوة العلم واساليبه المختلفة .. فتطورت بذلك جرائمه وكيفية ارتكابه لها واخفائه لمعاملها والهروب من مسؤولياتها والتخلص من أدلتها وقرائنها ، مما جعل مهمة الكشف عنها وحل غموضا وبالتالي مناهضتها أو مكافحتها من اشق وادق المهام اليوم للقائمين عليها .

كما انه أصبح لزاما على المجتمعات الحديثة ، على اختلاف انواعها ، لى تعيش في سلام واطمئنان ، ولكى يامن الافراد على حياتهم وممتلكاتهم ، أن يكون لديها من أجهزة الامن المتطورة ، التى تستعين بكافة ما توصل

اليه العلم الحديث وتطبيقاته المختلفة ، لنهاضة مختلف الاعمال الاجرامية والكشف عن مرتكبيها ومديرها وحماية المجتمع من المنحرفين والمارقين والمخربين والحيلولة بينهم وبين قيامهم بأى نشاط اجرامى ، والا فسوف يصبح الناس فوضى بلا أمن او طمأنينة او حماية .

لذلك كان لابد من أن يعرف الباحث أو المحقق ماهية المساعدات العلمية الحديثة التى يمكنه الاستعانة بها لكى لا يكون عمله بدائيا أو غير موضوعى ، وحتى يوفر على نفسه الكثير من الجهد والوقت والعرق فى سبيل الوصول الى الحقائق والبراهين التى تكشف له النقاب وتضىء له الطريق فى ظلمات القضايا التى يبحثها . . . وذلك بفضل ما تقدمه البحوث والتطبيقات العلمية الحديثة فى عمليات بحث وتحقيق الأدلة المادية والتعرف عليها والربط بينها وبين الجناة وكذلك فى طرق جمعها وفحصها وتحليلها مما يؤدى فى النهاية الى الكشف السليم عن غموض الحوادث واثبات الفعل على الجانى ، أو بما يؤدى الى التنبؤ باحتمال حدوث فعل اجرامى معين فى وقت معين ومكان معين سواء كان ذلك قبل وقوع الفعل أو أثناء مرحلة الشروع فى تنفيذه . . . وهو الغرض الاساسى لوظيفة رجال الامن والعدالة على اختلاف انواعهم .

ويترتب على ذلك ان عملية الكشف عن الجرائم وحل غوامضها ليست بالتالى عملية حظ تصادف الباحث أو المحقق وانما هى عملية خلاقة تحتاج الى الكثير من العمل العلمى المنظم والى الكثير من الفكر والجهد لكى نصل الى الحقائق والاسرار والى العلاقات الكائنية بين الاسباب والمتغيرات ، وهو الامر الذى يؤدى بطبيعته الى الحصول على مفاتيح القضايا المختلفة وعلى الأدلة المادية والمعنوية اللازمة لاثباتها ولادانة مرتكبيها .

والجدير بالذكر والمناقشة هنا هو ذلك المفهوم الخاطيء لدى بعض المشتغلين بضبط الجرائم ومكافحتها وهو المفهوم الذى مؤداه : أنه لكى تنتهى أى قضية نهاية موفقة فى الكشف عن مرتكبيها وادانتهم بما فعلوه فإنه يجب أن يكون لدى باحثها قدرا معينا من الحظ (١) .

والواقع أن هذا القول بمعناه العام — يجافى الحقيقة — فى اعتقادنا — الى حد كبير ، فلقد دلت الحوادث العديدة أنه قد يكون هناك فعلا فى بعض القضايا التى ينتهى تحقيقها بنجاح تام قدرا بسيطا من الحظ يصادف المحققين والباحثين فيها ، ولكن هذا القدر من الحظ لا يمكن أن يقوم فى هذه الحالات على أكثر من ٢٪ من الجهد المبذول فى بحثها وحل غموضها .

(١) انظر نى ذلك كما جاء فى مرجع :

Gerber, S. and Schroeder, Criminal Investigation, U.S.A., 1962, chapt, 1.

وانه لكي يستفيد الباحث أو المحقق من هذه النسبة من الحظ فانه يجب عليه في الوقت نفسه أن يبذل في مقابلها ما يعادل ٩٨٪ من العمل المنظم والجهد المضمنى (hard Solid Work) لكي يصل الى جميع الحقائق المتعلقة بالحادث أو الجريمة المرتكبة ، والا فسوف تذهب هذه النسبة من الحظ (ال ٢٪ في حالة توافرها) ادراج الرياح .

كذلك الحال بالنسبة لمسألة التعلم الذاتى لفنون البحث الجنائى وكشف الجرائم عن طريق مجرد « المحاولة والخطأ » فهى لا يمكن — فى رأينا — أن تكون ذات قيمة كبيرة فى هذا المجال ، وانما هى ، على العكس ، مسألة لها خطرهما ولها مساوئها ، حيث أنها تأخذ وقتا طويلا قد يصل الى سنوات حتى يتعلم الفرد من أخطائه ، كما أن ذلك يكون عادة على حساب المصلحة العامة ، وعلى حساب عدد غير قليل من الضحايا . وأفضل منه هو تعلم القواعد والاصول التى تحكم هذه العملية مع اتباع التخطيط العلمى السليم والعمل المنظم المتصف بالموضوعية والمبنى على البحث والدراسة . وهو الامر الذى حدا بنا الى تقديم طريقة عمل منظمة لبحث الجرائم ومعاينة محال ارتكابها فى مرحلة الاستدلال تهدف الى الاحاطة بمختلف الانشطة الاجرامية ومصادرة أدلتها المادية حيث أن قلة الخبرة أو العمل العشوائى فى هذا المجال قد يعرض الباحث — على الاقل — الى اتيان بعض الافعال أو التصرفات التى تتسم بالجهل أو الاهمال أو التسرع أو قد تجعله يغفل اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية أو الواجب اتخاذها نحو المواقف المختلفة ونحو المحافظة على الادلة والمفاتيح القيمة التى قد تكون موجودة فى مسرح الجرائم وتساعد على حل الغوامض والتعرف على الجناة وتضييق دائرة البحث عنهم .

طريقة العمل المقترحة :

نقدم فيما يلى طريقة عمل مقترحة تصلح لبحث مختلف أنواع الحوادث أو الجرائم حال وقوعها أو بعد ارتكابها مقسمة الى عدة مراحل متسلسلة ومتكاملة ومستندة الى أحدث مبادئ فن البحث الجنائى الذى تطور اليوم بحيث أصبح لا يترك شيئا للجهود الشخصية القاصرة التى قد تنجح مرة وتفشل مرات ومرات أو للمصادفات المحضة أو الى ما يسوقه الحظ فى طريق الباحث أو المحقق بل تعتمد اعتمادا صريحا إلى كل ما هو جديد فى مجال البحث العلمى ، خاصة بعد أن استعان المجرمون المحنكون بمختلف جوانب العلم والمعارف الانسانية ، وبعد أن استفادوا من تجارب الماضى ومن خبرات غيرهم من المجرمين والاثمين فى الداخل والخارج .

١ — المرحلة الاولى :

وهي خاصة بالانتقال الى محل الحادثة واتخاذ اجراءات الامن اللازمة
وفيها نتخذ الاجراءات التالية على وجه الخصوص

١ — يسجل بالضبط وقت وصول القائم بالبحث الى محل الحادث
او الجريمة المرتكبة .

٢ — يسجل كذلك حالة الجو او الطقس ودرجة الاضاءة والرؤية
(Lighting Conditions) .

٣ — تلقى نظرة سريعة وكلية على المكان والموقف بأسره مع اتخاذ
الاجراءات الضرورية المناسبة لكل حالة مثل القيام فورا باطفاء أى نار تكون
مشتعلة خاصة اذا كان ذلك فى أوراق او مستندات او منشورات تصلح لكى
تكون دليلا ماديا حاسما وان يتم هذا الاطفاء بالطريقة العلمية التى تمكن
بعد ذلك من فحصها وقراءاتها ، وكذلك فتح النوافذ للتهوية مع غلق محابس
الغازات اذا ما لوحظ وجودها فى جو المكان وكذلك النظر فى دورات واحواض
ومصائد المياه للبحث عن أى دليل مادي يكون قد وضع بها ويمكن انقاذه قبل
ضياعه ، وكذلك البحث عن وجود أى رائحة مميزة لدخان او بارود او روائح
عطرية او مواد كيميائية او دوائية او ما شابه ذلك مع تسجيل كل ذلك حسب
القواعد والاصول الفنية لعمليات الملاحظة والوصف والتمييز .

٤ — فى حالة وجود ضحايا او اصابات يتخذ فى الحال الاجراءات الضرورية
المناسبة لكل حالة او موقف سواء كان ذلك اجراء انقاذ او اسعاف او
استدعاء او استماع لآخر اقوال المجنى عليه .. الخ .

— تسجل حالة المكان بصفة عامة ، خاصة حالة الابواب والنوافذ
والمفاتيح والاقفال والاثوار وحالة المحتويات او الاثاث وكيفية ترتيبها
او تفتتها .

٦ — تتخذ فى الحال أيضا اجراءات الامن المناسبة والضرورية لوقاية
المكان وحمايته خاصة ضد حدوث أى اقتحام او عبث او تغيير ، مع العمل
على الإبقاء عليه بكل تفاصيله ودقائقه عن طريق عزله وتحديد منطقة ارتكاب
الجريمة او وقوع الحادث (Sizing up the area) حسب الظروف
والاحوال ونوع وأهمية الجريمة المرتكبة وبشرط ان لا تكون المنطقة التى
يجرى عزلها واسعة جدا او ضيقة جدا وانما تكون متناسبة مع طبيعة المكان
وأهمية الحادث او الجريمة .

٧ — لا يسمح لأحد أيا كان بالدخول الى مكان الحادث الا اذا كان من المسؤولين أو المختصين أو الخبراء علما بأنه يجب الاقلال ما أمكن من عدد هؤلاء الذين يسمح لهم بالدخول للمشاركة في معاينة أو تحقيق الحادث .

٨ . لا يفرج أو يسمح بمغادرة أى فرد من الذين يوجدوا أو يعثر عليهم بمكان أو منطقة الحادث بأى حال من الاحوال الا بعد أخذ اقواله انفراديا ومعرفة مبررات واسباب وجوده على أن تغطي اقواله الجوانب المهمة التالية التي يجرى تسجيلها رسميا لرفاتها مع أوراق تحقيق الحادث :

(أ) الاسم بالكامل واسماء الشهرة ان وجدت

(ب) عنوان السكن أو محل الإقامة .

(ج) الوظيفة ومكان العمل .

(د) وقت وطريقة وصوله أو تواجده في محل الجريمة أو الحادث وسبب هذا التواجد .

(هـ) علاقته بالجاني أو المجنى عليه أو الاشخاص الاخرين الموجودين بمحل الحادث .

(و) وصفه لحالة المكان وظروفه عند وصوله اليه .

(ز) وقت وطريقة مغادرته المكان في حالة الافراج عنه واعطائه الاذن بالمغادرة أو الانصراف .

واذا كانت الدلائل تشير الى ان أحد الموجودين قد ساهم أو شارك في ارتكاب الحادث أو الجريمة فيوضع تحت التحفظ ولا يسمح بالافراج عنه حتى يقدم الى سلطات التحقيق .

ب — المرحلة الثانية :

. وهي خاصة بعملية التحفظ على الادلة الموجودة مع ربطها ببعضها واثبات علاقتها بمحل الحادث وبالجاني أو الجناة :

١ — الاطلاع والفحص الشامل : تجرى معاينة شاملة لمكان الحادث أو الجريمة محل البحث عن طريق الاطلاع على كل جوانبه ودقائقه للبحث عما يفيد التحقيق والكشف عن الجريمة وفقا لخطة منطقية منظمة (A Logical Sequence according to a plane) — تكفل تغطية المكان بأسره ، وذلك بدلا من الطريقة العشوائية في البحث أو التفتيش .

ولعل أحسن الطرق هو ما يبدأ بالنظرة الكلية الفاحصة للمكان بأسره ثم ينتهى بالنظرة الخاصة المتعمقة لكل نقطة على حدة وفقا لنظام دائرى معين يجعل الباحث ينتهى من حيث بدأ . وذلك مع ملاحظة تحديد ووقاية أماكن الأدلة المادية خاصة أماكن البصمات والانطباعات وآثار الاقدام والبقع وخلافه .

٢ — استخدام مساعدات التصوير الجنائى : يجرى تصوير مسرح الجريمة بالحالة التى يوجد عليها ، كما يجرى تصوير كل جسم أو دليل مادي يعثر عليه بعده صور مختلفة من زوايا وأبعاد مختلفة تصويرا عاما ثم تصويرا خاصا . بمعنى أنه يجب تصوير كل دليل مرة على حدة ، ومرات أخرى مع ما يجاوره من أشياء وأماكن وذلك لاثبات العلاقة على الطبيعة بينه وبين غيره من الأشياء فى مكان ارتكاب الجريمة (للربط بين الدليل ووجوده فى مسرح الحادث) .

ويفضل الكثيرون استخدام المقاييس المدرجة أو المساطر (Rulers) عند التصوير حتى اذا تضمنتها الصورة يمكن بمجرد النظر اجراء المقارنات الحجمية اللازمة . كما أنه ينبغي أن يوضح بكل صورة البيانات المساعدة الخاصة بها والتى تساعد كثيرا فى تفهم طبيعتها ودلالاتها ، ولعل أهم هذه البيانات المساعدة ما يأتى :

- (أ) وقت وتاريخ اخذ كل صورة .
- (ب) الزاوية أو الاتجاه الذى اخذت منه الصورة .
- (ج) نوع ودرجة الاضاءة الموجودة أو التى استخدمت عند التقاط الصورة .
- (د) نوع العدسات والافلام المستخدمة (Lens & Film data) .
- (هـ) أى بيانات توضيحية أخرى يرى اضافتها .

٣ — استخدام الرسومات التخطيطية : يستعان كذلك فى عمليات الربط والتوضيح بعمل الرسومات التخطيطية (Diagrams) المناسبة والتى تساعد كثيرا فى إبراز التفاصيل والمواقف المختلفة ، كما أنها تساعد فى توضيح وتفسير الصور الفوتوغرافية المأخوذة . وذلك على أن يراعى فى هذه الرسومات أو الاسكتشات بصفة عامة ما يلى :

- (أ) بيان مواقع الجهات الاصلية الاربعة على أن تكون أعلى ورقة الرسم ممثلة لجهة الشمال ما أمكن .

(ب) بيان مقياس الرسم الذى استخدم فى عمل الاسكتش أو الرسم النهائى (Final diagram) ، حيث أنه يفضل دائما عمل اسكتش

ابتدائي سريع أولا (Preliminary diagram or Sketch) بسجل ويبين فيه مواقع الأشياء بالنسبة لبعضها البعض

(record relationships of items)

ثم بعد ذلك يعاد عمل الانسكتش بطريقة دقيقة وبمقياس رسم معين لتمثيل مواقع الأشياء على حقيقتها أو كما هي عليه على الطبيعة ، وذلك بعد اجراء جميع القياسات الهندسية اللازمة ، ولا مانع من الاستعانة بالفنيين في ذلك ما أمكن .

(ح) يوضح في الرسم جميع الأشياء الكبيرة وكذلك الاجسام والادلة المادية الهامة كما هي موجودة بمحل الحادث على الطبيعة . وفي حالة رسم المباني والمنشآت يوضح بالرسم أماكن الابواب والنوافذ أو أماكن الدخول والخروج .

(د) يراعى ان ترسم الأشياء بالطريقة الفنية المتعارف عليها علميا أو اقليميا مثل طريقة رسم الطرق والسكك الحديدية والانهار والاشجار والنبات والجبال .. الخ .

٤ — الاستعانة بالمعدات والاجهزة الفنية في البحث عن الادلة : يستعان في عملية البحث عن الادلة المادية ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، بكافة الوسائل العلمية أو الفنية الممكنة حتى لا نترك أى قطعة أو اثر من دليل دون أن يتم الكشف عنه وحتى يمكن اظهار الادلة المادية الخافية أو الغير ظاهرة (بصمات ، انطباعات ، بقع شعر ، ألياف ، شظايا ، اثار من الدهانات أو البويات ، الخ) وذلك عن طريق استخدام الاضواء ، أو العدسات أو الاشعة بأنواعها أو الكيماويات الكاشفة أو التتبعية أو أى أجهزة حديثة تستخدم في هذا المجال أو في مجال رفع هذه الادلة والتحفظ عليها (مثل عمل القوالب (Casts) لاثار الاقدام والاطارات ، وكذلك رفع البصمات على الشريط السيلوفاني الشفاف أو ما شابه ذلك . ومع الاستعانة ما أمكن بالخبراء والمتخصصين في رفع الاثار أو الادلة الدقيقة أو القابلة للتلغ أو الانفجار أو الضياع .

كما أنه قد يستعان بالوسائل التقليدية مثل النقر على الخشب والجدران للكشف عن الاماكن المفرغة أو الغير مصمتة والتي قد تحتوى بداخلها على الادلة المادية الهامة ، كما أنه يجب الاهتمام في عملية البحث بمواضع التغير في اللون وحدثة الطلاء ، وكذلك النظر الى رؤوس المسامير وسطح الخشب فاذا كانت اثار الصدا بها علامات آلات حادة أو أنها لامعة مع وجود اثار ضغط أو احتكاك بالخشب نفسه دل ذلك على وجود عيب أسفلها مما يتعين معه البحث أسفلها ودراستها للكشف عن أسباب ذلك .

٥ - الاستعانة بالوسائل الاستدلالية الأخرى : قد يستعان بالكلاب البوليسية المدربة خاصة في حالة البحث عن آثار الجاني أو عن جثث القتلى أو المواد المخدرة المدفونة . وفي حالة الاشتباه بأن ثمة أشياء مخبأة في باطن الأرض فإنه يجدر بدلا من الحفر في منباعات شاسعة منها أن تلجأ إلى الأسلوب العلمي في البحث ، فمثلا عن طريق سكب كمية من الماء في أي مكان مشتببه فيه يمكن تأكيد أو نفي الشك بوجود نبش حديث به بواسطة ظهور الفقاعات الهوائية على سطح الماء مع تسريته للدخول بسرعة . وهكذا .

٦ - تسجيل خواص ومواصفات الأدلة : يجري تسجيل كل ما يفي بالصفات والخواص الطبيعية لكل دليل يعثر عليه في مكان الحادث أو الجريمة المرتكبة على أن يتم ذلك بطريقة تسمح بالتعرف عليه دون غيره من الأشياء (To be Positively Identified) وبدون أن تغير أو تحدث فيه أي شيء أو أي تلف يقلل من قيمته في عملية الإثبات الجنائي .

وبصفة خاصة يجب الاهتمام بتدوين إمكان وجود الأدلة المادية وأدوات الجرائم المضبوطة وطريقة العثور عليها وبيان ما يجاورها ، أو يعلوها ، من نوافذ أو منافذ حتى يكون ذلك حجة على المتهم في حالة ادعائه بأن الشيء المضبوط قد دس عليه أو القى به من نافذة أو منور مثلا .

٧ - تحرير الأدلة : يجري بعد ذلك تحرير كل دليل على حده مع تمييزه وترقيمه وربطه وختمه بطريقة تكفل سلامته وتمنع التلاعب بمحتوياته أثناء عملية النقل إلى المعمل الجنائي أو الشرعي أو عند نقله للحفظ ، مع ملاحظة تدوين تاريخ الحصول أو العثور عليه ومكانه واسم الضابط أو الشخص القائم برفعه وتحريره ، واسم الشخص والمكان المرسل إليه الدليل سواء كان ذلك لعملية الفحص أو العرض أو الحفظ ، وكذلك اسم القضية ونوعها ، كما يجب في الوقت نفسه وضع الإرشادات الضرورية أو الوقائية على الدليل مثل عبارة « مادة مفرقة » أو « مادة قابلة للاشتعال » أو « قابلة للكسر » أو عبارة « مستعجل جدا » أو ما شابه ذلك حسب الظروف والأحوال .

كما يلزم هنا ملاحظة عدم السماح للأدلة المادية بأن تختلط ببعضها أو بغيرها بأي حال من الأحوال ، أو أن تعرض للعوامل الجوية أو أن تلوث - (to become contaminated) أو أن يصبها العطب أو التلف .

وعند التحفظ على الأدلة في محتويات أو مغلفات فإنه يلاحظ أن تكون هذه المحتويات أو المغلفات ملائمة لكل دليل وخالية من أي شوائب أو اتساخات ، كما يجب ألا توضع الأدلة المادية الدقيقة مثل الشعر والألياف

أو شظايا الزجاج وما شابه ذلك في مظروف أو أى محتوى آخر قبل تغليفها جيدا بورقة من السيلوفان أو ورقة بيضاء نظيفة ومصقولة ، وإذا كانت الأدلة المادية هشة أو قابلة للكسر فيجب ألا تترك حرة الحركة (placed loose) داخل محتوياتها . أما فيما يختص بالأدلة المادية من المقذوفات النارية والأظرف الفارغة وما شابه ذلك فإنه يجب حفظها في ضناديق خاصة ملائمة من ورق الكرتون وذلك بعد لفها بطبقة من القطن أو الصوف .

هذا في حين أن الأدلة المادية من قطع الملابس أو الاقمشة التي يعثر عليها يجب ألا تحفظ أو تحرز في محتويات بها قطن أو صوف ، وكذلك لا تحفظ السوائل في محتويات معدنية أو محتويات لها غطاء من الفلين (cork-stopped containers) بل تحفظ في محتويات لها اغطية محكمة من الزجاج (Glass — stoppers) ويلف حول الغطاء شريط من اللحم أو المشمع اللاصق — (Sealing rubber tape) يمنع حركة أو فتح الغطاء .

٨ — أخذ العينات الضابطة (Control or Standard Samples) :

نظرا لأن هناك من الأدلة المادية ما تستدعى عملية فحصها معمليا ضرورة اصطحابها بعينات أخرى ضابطة أو عيارية لاهميتها القصوى في عمليات المطابقة وأغراض المقارنة ، لذلك يلزم على الباحث أن يرفق بالدليل المادى مثل هذه العينات القياسية قبل أن يجرى تغييرها أو تبديلها أو حدوث أى طارئ عليها يغير من طبيعتها أو مادتها ، كما هو الحال مثلا في عينات التربة أو الطين أو الزجاج ، وكذلك الحال في المستندات المزيفة أو بصمات المشتبه فيهم أو طابع اطارات الكاوتشوك الخاص بالعربات التى يشتبه فى ارتكابها الحادث . وفى هذه الحالة أيضا يجب عدم اهمال تدوين ظروف أخذ هذه العينات الضابطة والوقت الذى انقضى عند أخذها .

٩ — عرض الأدلة على المتهمين أو المشتبه فيهم :

اذ أن هناك فى الواقع من الأدلة المادية ما يلزم بعد العثور عليها عرضها على الجانى أو المشتبه فيه فى حالة وجوده ، وذلك لبيان وجهة نظره وتفسيره وما اذا كان معترفا بالحيازة مثلا من عدمه ، مع تسجيل أقواله وتعليقاته وتعليلاته واعترافاته بصدد هذا الدليل ، وهو الامر الذى يجب أن يتبع بصفة خاصة عند تفتيش الاماكن أو المساكن للبحث عما يفيد التحقيق .

١٠ — ارسال الأدلة للفحص الفني أو المعمل :

في حالة اذا ما استدعى الامر ارسال الأدلة المادية الى المعامل الجنائية أو الشرعية فانه يجب أن يوضح في خطاب مرفق ظروف جمع أو وجود كل دليل وطريقة رفعه أو أخذه مع بيان ظروف الحادث نفسه لأن ذلك يضيء الطريق أمام الفاحص للوصول الى الحقائق المطلوبة وإلى الاحكام الصائبة كما يلزم على الباحث أحيانا تحديد نوع الفحص أو الفحوص المطلوبة وطريقة التصرف في الدليل بعد الانتهاء من فحصه أو تحليل بعض أجزائه ، وهل مسموح باستهلاكه بأجمعه أو مطلوب استهلاك جزء منه فقط ، وهل يلزم اعادته بأكمله أو بالحالة التي هو عليها ، وذلك مع الاحتفاظ دائما وفي جميع الاحوال بصورة كربونية من هذا الخطاب .

١١ — تسجيل تحركات أو خط سير الأدلة :

يفتح سجل خاص بتسليم وتسليم كل دليل ، أو بالصادر والوارد له لبيان حركة انتقلاته بين مختلف الجهات المختصة ، وذلك منذ وقت العثور عليه حتى وقت المحاكمة والحفظ .

١٢ — استكمال البيانات الضرورية : قد يستدعى الامر في هذه المرحلة أخذ أقوال المجنى عليهم أو المشتبه فيهم أو شهود الحادث أو الواقعة الجنائية في حالة وجودهم لاستخلاص بعض المعلومات أو الحقائق السريعة أو لتحقيق صحة بعض هذه الوقائع للوصول لى صورة واقعية عما حدث ، وفي هذه الحالة يجب مناقشتهم وسؤالهم حسب الاصول والقواعد الفنية والقانونية لكي نصل الى الحقيقة والواقع على قدر الامكان .

ج — المرحلة الثالثة :

وهي خاصة بتجميع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة في تقارير مكتوبة :

وهي المرحلة الأخيرة التي تجرى فيها عملية تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالحادث أو بالجريمة المرتكبة ثم فحصها وتحليلها وتقييمها لاستنباط النتائج الملائمة منها بما يؤدي في النهاية الى الكشف عن غموض الحوادث واماطة اللثام عن شخصية الجاني أو الجناة وكيفية ارتكابهم لجريمتهم تمهيدا لاتخاذ اجراءات محاكمتهم بما يتوفر ضدهم من أدلة مادية ومعنوية ليلقوا مصيرهم المحتوم في ساحة العدل والقصاص .

وخلال هذه المرحلة تتخذ الخطوات والاجراءات الهامة التالية :

١ — يجرى الاطلاع على جميع المعلومات المتجمعة والتقارير الفرعية المقدمة عن الحادثة والواقعة الجنائية والتي ترد من مختلف المصادر الممكنة

مع استكمال أى بيانات أخرى قد يرى ضرورة الحصول عليها ، ويقع ضمن ذلك أخذ اقوال جميع المتهمين أو المشتبه فيهم مع سؤال جميع الشهود والمبلغين لتكوين صورة واقعية عما حدث .

٢ — يستشار ويناقش كافة الخبراء والمتخصصين فى كل الأمور التى تعنى للباحث أو المحقق مع الاستشهاد بأرائهم ووجهة نظرهم فى القرار النهائى الذى يتوصل اليه .

٣ — توزن وتقيم كل البيانات والادلة والاعترافات التى أمكن الحصول عليها فى المراحل السابقة .

٤ — يدرس مدى تجريم القانون المحلى للوقائع التى حدثت وموقف كل من المتهمين أو المشتبه فيهم مع تحديد نوع الجريمة والاركان التى توفرت لثبوت التهمة على مرتكبيها .

٥ — تصاغ الخلاصة أو النتيجة النهائية لعمليات البحث أو التحقيق فى شكل تقرير مكتوب يكون الغرض الاساسى منه عرض الحقائق التى يتوصل اليها بالنسبة لموضوع البحث مما يبرر اتخاذ قرار معين حيالها . ومن هنا كانت ضرورة تدوين مثل هذه التقارير بدقة ووضوح وبالطريقة السليمة التى تتناسب مع أهميتها أو تفى بالحاجة المطلوبة منها ، وبحيث يستطيع من يقرأوها أن يلم بجميع أطراف الموضوع خاصة من جهة فهم جميع الوقائع المعروضة بدون أى لبس أو ابهام ودون الرجوع الى أى تكهنات أو تقارير جانبية أخرى .

وفى هذا الصدد فانه يلزم التنويه أن التقارير التى تدون فى جميع عمليات كشف الجرائم بصفة عامة لها فى اعتقادنا أغراض وفوائد يجب ألا تغيب عن ذهن كاتبها ، كما أن لها جوانب أساسية ، شكلية وموضوعية ، يلزم مراعاتها بما يمكن ايجازه فيما يلى :

أولاً : فيما يختص بالأغراض التى يجب أن تغطيتها تقارير كشف الجرائم :

١ — توصيل المعلومات :

اذ أن الهدف الاساسى من مثل هذه التقارير هو توصيل ونقل المعلومات والحقائق التى أمكن التوصل اليها الى المسئولين أو المختصين فى أى مجال من المجالات المعنية .

ومن ثم فانه يجب أن تدون بالطريقة التى تجعل قارئها يتفهم تماماً لكل الحقائق والدلائل التى يشير اليها المضمون Significance of contents

كما تجعله مطمئنا الى دقة الوقائع المعروضة والى سلامة الاجراء الذى قد يتخذ حيالها .

٢ - تسجيل المعلومات :

وهو هدف آخر يجب ان تغطيه تقارير كشف الجرائم لأنها قد تتحول بعد ذلك الى عمل سجل دائم (Permenent record) او مؤقت (Temprory) لكل الحقائق والمعلومات التى يتحصل عليها من عمليات البحث الاستدلالية فى مجال كشف الجرائم .

٣ - اتخاذها كأساس (Basis) للاجراءات الهامة :

اذ ان كل الاجراءات والقرارات الهامة فى مجال كشف الجرائم يجب ان تعتمد او تبني على اساس من التقارير المكتوبة ، سواء كان ذلك يتعلق باجراءات وتدابير الامن الوقائية او بأى اجراء آخر من اجراءات الاستدلال او التحقيق - مثل اجراءات القبض او الاعتقال او تحديد الإقامة ، او اجراءات الحفظ او الاحالة الى المحاكم ، او توقيع الغرامات البسيطة ، الخ .

٤ - اتخاذها كمرجع (Reference) يستفاد منه فى عمليات بحث أخرى :

وذلك حتى يمكن ان يستفيد منه مستقبلا باحثون آخرون فى عمليات امن او قضايا أخرى قد تتضمن او تتعلق بنفس الاشخاص او الموضوعات .

ثانيا : فيما يختص بالجوانب الاساسية التى يترجم مراعاتها عند كتابة تقارير كشف الجرائم :

١ - بالنسبة لطريقة كتابة التقرير والمراحل الشكلية التى يجب ان يمر بها :

اذ ان كل تقرير هادف يلزم له عند صياغته ان يمر بعملية اعداد وتخطيط حتى يتبلور فى النهاية الى تقرير موضوعى منظم . ونحن نرى ان هناك خمسة خطوات او مراحل رئيسية متسلسلة يلزم ان تمر بها تقارير كشف الجرائم يمكن اجمالها فيما يلى :

(١) مرحلة وضع الخطة التى سيبنى على اساسها هيكل التقرير (Planning) : حيث يبين فيها الهدف من التقرير مع وضع الاجزاء والعناوين الرئيسية والفرعية المناسبة .

(ب) مرحلة تنظيم المادة الموجودة أو المتجمعة (Organizing the collected Material) : حيث يجرى ترتيب كل المعلومات المتجمة مع تبويبها تحت الأجزاء والعناوين المناسبة لها .

(ج) مرحلة الكتابة أو الصياغة (Writing) : ونقصد بها المرحلة التي يصاغ فيها التقرير صياغة مبدئية وفقا للتصميم الذى سبق وضعه .

(د) مرحلة تقييم ومراجعة ما تم كتابته (Evaluating) : حيث يجرى قراءة ومراجعة ما تم كتابته (Revising) للكشف عن أى أخطاء أو نقص أو تكرار أو تناقض أو عدم وضوح .

(هـ) مرحلة الصياغة النهائية (Re-writing) : حيث تعاد كتابة التقرير لى يتم اخراجه فى صورته النهائية التى تحقق الأغراض المنشودة منه .

٢ — بالنسبة للمحتوى (content) أو نوع المادة أو المعلومات التى يتضمنها التقرير :

اذ أن المادة المكتوبة يجب أن تنقل للقارئ صورة واقعية عما حدث وعما يريد كاتب التقرير الإشارة اليه دون أن تؤدي الالفاظ أو المعانى الى التوصل الى استنتاجات خاطئة أو تفسيرات مضللة (Erroneous conclusions) خاصة واننا عندما نكتب لا تكون لدينا الفرصة لاستخدام مساعدات التوضيح الكلامية التى قد تعطى للالفاظ معنا معينا مثل تعابير الوجه أو نبرات الصوت أو طريقة الالقاء أو حركات الجسم المصاحبة ، ومن هنا كانت ضخامة المسئولية الموضوعة على كاهل كاتب تقارير كشف الجرائم . لذلك فنحن نرى وجوب توفر صفات وشروط معينة فى كاتب التقرير حتى يخرج المحتوى (Content) سليما وموضوعيا ولعل أهمها ما يأتى :

(١) المعرفة (knowledge) : حيث يجب أن يكون كاتب التقرير واسع المعرفة كثير الاطلاع .

(ب) القدرة على الحكم الصحيح (Good judgment) : بحيث تكون أحكامه صائبة ولها دائما ما يبررها .

(ج) القدرة على التعبير الصحيح : بحيث يستطيع أن يكتب لى يعبر (to express) وليس لى يؤثر (not to impress) ، وذلك مع استخدام الالفاظ المألوفة لدى القارئ وليست الالفاظ الغريبة أو المعقدة أو المنفرة .

(د) الامانة التامة مع الدقة في نقل وتسجيل المعلومات — (Fairness and accuracy) ، وهي خصائص يلزم توفرها لكتابة تقرير موضوعي (objective) وليس تقرير شخصي (Subjective) .

(هـ) القدرة على سرد الحقائق مرتبة وبالطريقة التي تجعلها تتكلم عن نفسها ، وبحيث لا تحتاج الا الى القليل جدا من الشرح أو التفسير لدلولاتها .

(و) الابتعاد عن ابداء الملاحظات أو التعليقات العدائية — (Offensive Remarks) — مع التجرد من كل الاعتبارات الشخصية أو العنصرية أو الطائفية أو العقائدية .

(ز) الا يقوم بتحويل أو تحريف المعلومات التي يقتبسها ، بل يذكرها بحالتها أو كما هي بالضبط دون تصرف مخل بها . وإذا كانت لديه ملاحظات خاصة يريد ابدائها فيلزم أن يتم ذلك عن طريق احاطتها بالظروف والمواقف الملائمة أو المصاحبة .

(ح) تجنب الانفعال الذي قد يؤدي الى التأثير في ذاكرته أو عاطفته مما يحول دون تذكر الوقائع كما حدثت فعلا أو يؤدي الى تفسيرها بطريقة خاطئة أو مغرضة .

(ط) تجنب تعاطي أي مخدر أو عقار مهدئ أو أي مسكر اثناء اعداد التقرير لأنها تؤثر في كفاءة الشخص وحضور ذاكرته وحدة ذهنه مما ينعكس أثره على مختلف الجوانب التي يتضمنها التقرير .

(ي) ان تمشي توصياته في النهاية مع الحقائق التي يتحصل عليها وتتفق قراراته بصدد الواقعة محل البحث مع كل الدلائل التي أمكن توفرها ضد المتهمين أو المشتبه فيهم بدون أي تحيز أو محاباة ، مع تمييز المتهمين عن الشهود وترتيبهم تنازليا حسب أهمية ودور كل منهم .

New Approach for Detecting Crimes in Preliminary Investigation

By
Dr. Zein E. Selim

*Senior Expert and Head of the Criminalistic Section
in N.C.S.C.R.*

It is the aim of the author in this study to point out the necessary for a new organised approach which can be followed by police officers and other investigators in the detection of different crimes during their preliminary procedures especially after the criminals have improved their techniques and their usage of the advanced scientific tools. A new method was proposed comprising all the most important systematized percepts applicable to investigate any accident or crime committed. All the sade work which must be done by the first officer arrives at the scene of the crime, including the scene protection measures and the organised methodical examination for clues and evidence, were presented. The method consists explicitly of three successive stages starting with the security measures and the protection of the scene against any change or damage.

The second stage which deals with the process of collection, preservation and relationship of evidence using the most recent progress in criminalistics and in the field of technical investigative aids, are also presented.

The last and third stage deals with the analysis, corrolation of information, and taking decisions. The different aspects which may result in destroying the best clues are pointed out in every stage. Besides, the general principals which should be followed in writing reports of crime detection are discussed and illustrated.

حلقة دراسية عن علم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة

تزمع وحدة بحوث الريف بالمركز عقد حلقة دراسية عن علم الاجتماع الريفى بالجمهورية العربية المتحدة وذلك فى المدة من ٩ الى ١٢ مايو سنة ١٩٧٠، وتشمل الحلقة على البحوث والدراسات التالية :

أولا : فى النظرية والمنهج فى علم الاجتماع الريفى :

- ١ — الوضع الحالى لعلم الاجتماع الريفى مع الاشارة الى دراسات علم الاجتماع الريفى فى مصر .
- ٢ — بعض الاتجاهات الانتربولوجية فى الدراسات القروية .
- ٣ — التمييز فى المجتمعات القروية .

ثانيا : بعض التسميات الثقافية فى المجتمع الريفى المصرى :

- ١ — نظرة القرويين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى .
- ٢ — الفلكلور ودراسات علم الاجتماع الريفى .

ثالثا : التغير الاجتماعى فى المجتمع الريفى المصرى .

- ١ — التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى .
- ٢ — تطور نظام الملكية الزراعية فى مصر .
- ٣ — الهجرة الريفية الحضرية — تحليل احصائى .
- ٤ — الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية .

رابعا : التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الريفى :

- ١ — عمليات التنمية الاجتماعية الريفية .
- ٢ — معوقات التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى .
- ٣ — التنمية الثقافية فى المجتمع الريفى .

نحو دراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية

السيد يس

وحدة بحوث السلوك الإجرامي

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية

مقدمة :

الظاهرة الإجرامية إحدى الظواهر الاجتماعية المركبة التي توجد في كل مجتمع . ويرجع تعقد هذه الظاهرة إلى تعدد أبعادها القانونية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وقد أدى كل هذا إلى تعذر دراستها دراسة متكاملة في مجموعها في نفس الوقت ، مما اضطر معه الباحثون إلى أن يقتنعوا بعزل جانب أو أكثر منها ، لكي يفردوه بالدراسة .

وقد أدى هذا المنهج إلى التركيز على دراسة جوانب معينة من الظاهرة الإجرامية ، وإهمال جوانب أخرى جديرة بالبحث . ومن بين الجوانب الهامة التي لم تلق حقاها من البحوث المتعمقة ، دراسة تأثير الآراء والاتجاهات والذهنيات الجمعية على الظاهرة الإجرامية سواء فيما يتعلق بسببيتها وحجمها ونوعها ، أو بأساليب الوقاية منها .

وإذا كانت الآراء والاتجاهات تعد بمثابة محور الارتكاز لعلم النفس الاجتماعي ، إلا أن جميع العلوم الاجتماعية أخذت تركز اليوم على دراستها لما تبين من أهميتها البالغة ، لا فرق في ذلك بين علم الاقتصاد وعلم الأنثروبولوجيا وعلم السياسة . وقد آن لعلم الإجرام أن يحذو حذو هذه العلوم ، ويهتم في مجاله بدراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية .

غير أنه ينبغي علينا قبل أن نتقدم خطوة أخرى في المناقشة أن نقدم تعريفا دقيقا للآراء من ناحية وللآراء من ناحية أخرى ، ونبرز الفروق بينها (١) . الواقع أن مصطلح الاتجاه attitude يغطي عدة أفكار جد

(١) راجع بهذا الصدد :

— Pinto, R. & Grawitz, M., *Méthodes des Sciences Sociales*, Paris : Dalloz, 1944, 502 - 505.

مختلفة ، ويعتبر توماس وزنانيكى اللذان أسهما في تجديد الاهتمام بهذا المصطلح ، ان الاتجاه هو « كل علامة تكشف عن الحياة الباطنية للإنسان ، سواء كانت بسيطة أو مركبة ، عامة أو خاصة » . وهكذا يمكن لهذا التعريف ان يغطي الاحكام التى يصدرها الشخص وافكاره ومشاعره ، ايا كانت الاشياء التى تنصب عليها هذه الاحكام أو الافكار أو المشاعر .

وليس هذا هو التعريف الوحيد الذى اقترح ، فهناك تعريفات متعددة لمصطلح « الاتجاه » . غير أنه يمكن القول انها جميعا تركز حول فكرة واحدة هى كون الاتجاه يتضمن حالة يكون الشخص بموجبها على استعداد لى يستجيب بطريقة معينة لمنبه معين .

ولعل تعريف « البورت » للاتجاه يلقي بمزيد من الضوء عليه . يذهب البورت الى ان الاتجاه « حالة ذهنية وعصبية فسيولوجية تتكون عن طريق الخبرة ، وهى تمارس تأثيرا ديناميكيا على الفرد ، وتعدده لى يتصرف بطريقة معينة فى مواجهة عدد معين من الاشياء والمواقف » (٢) .

وعلى ذلك يمكن لنا ان نقرر ان للاتجاه سمات معينة . فهو لا يمثل رد فعل منفرد ، وانما يمثل نمطا من ردود الأفعال يظهر بصدد عدد معين فى المواقف المتشابهة . ففكرة الاتجاه تتضمن فكرة التكرار ، بمعنى امكانية صدور استجابات من نفس النوع فى مواجهة اشياء من نفس الجنس . والاتجاه يتضمن قطبين : قطب للسلوك يكشف عن نفسه عن طريق ضروب التصرفات المختلفة التى يقدم عليها الفرد ، وقطب للتمييز ، يتضمن اتخاذ موقف معين فى مواجهة شيء معين .

بعبارة أخرى اعتناق اتجاه فى مواجهة شيء ما معناه اعطاء معنى معين لهذا الشيء سواء كان هذا المعنى معاديا له أو متعاطفا معه بدرجة صغيرة أو كبيرة . وعلى ذلك فالاتجاه يفترض دائما علاقة مع شيء . ولا يهم كثيرا تتضمن جانبيين فى نفس الوقت : جانب فردى سيكلوجى ، وجانب اجتماعى يدخل عن طريق المؤثرات الخارجية . وأخيرا فالاتجاه لا يكون أبدا فطريا ، ذلك لأنه يتكون عن طريق ادراك الشيء المعين الذى يدور حوله . وهذا الادراك قد يكون مباشرا مثل اتجاه الشخص الذى لا يحب الكلاب مثلا ، أو ذهنيا مثل العداء للفائسية .

إذا كانت هذه هى سمات الاتجاه ، فانه يمكننا أن نميز على ضوءها بين الاتجاه والرأى . *opinion* . فالرأى يمكن أن يكون منفردا ، عارضا ، فى

حين ان الاتجاه يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بشيء معين له قدر من الثبات عند الفرد . والرأى من ناحية أخرى ، يغير عنه شفاهة ، في حين ان الاتجاه يتضمن عنصرا داخليا ، ويمكن التعبير عنه بوسائل تعبيرية أكثر تنوعا من مجرد الكلام ، مثل الاشارات والحركات والایماءات . وأخيرا نجد ان الرأى يكون عادة متعلقا بموضوع خلافي ، ولذلك فهو يستقر على مستوى أكثر عقلانية ، وليس كذلك الاتجاه .

وتجدر الإشارة الى ان عالم النفس الانجليزى ايزنك اقترح تخطيطا يرمز لبناء الآراء والاتجاهات (٣) . وهذا التخطيط يتكون من أربع مستويات :

المستوى الأول : نجد فيه الآراء المنفردة العارضة ، والتي لا تعد اطلاقا مميزة للفرد ، بمعنى ان الفرد قد يتبنى الرأى فى مناسبة ما ، وقد يقلع عنه فى مناسبة أخرى .

المستوى الثانى : ونجد فيه الآراء التى تتميز بقدر نسبى من الاستقرار عدد الفرد ، بعبارة أخرى تكون آراؤه المستقرة .

المستوى الثالث : وهو مستوى أعمق من سابقه نجد « الاتجاهات » ، مثل الاتجاه المعادى لسامية . ونحن هنا لا نكون بصدد التعبير عن رأى منفرد ، وانما نكون بصدد مجموعة من الآراء ليست مستقرة فحسب ، ولكنها مترابطة فيما بينها ، ومن مجموعها يتكون الاتجاه .

المستوى الرابع : ونجد فيه محصلة عدة اتجاهات ، يعتمد كل منها على الآخر ، لتكون ما يطلق عليه ايزنك « ايدولوجية » . ويصبح ذلك وصفا لشخصية الفرد فى جماعها ، مثلما يظهر مثلا فيما يطلق عليه « النمط المحافظ » .

ان العرض السابق عجالة عن تعريف الآراء والاتجاهات يسمح لنا بأن نتنقل لبيان منهجنا فى الدراسة .

منهج الدراسة :

اذا أردنا أن نضع الظاهرة الاجرامية موضعها الصحيح بين الظواهر الاجتماعية ، وذلك لكى يمكن لنا أن ندرس جميع جوانبها دراسة علمية متكاملة ، يمكننا أن نعتمد على اطار نظرى مثلت الجوانب ، يتضمن ثلاثة مستويات :

(3) Eysenck, H.J., The psychology of politics, London : Routledge & Kegan Paul, 1954, Cité in : Pinto & Grawitz, Ibid.

- المستوى الأول : دراسة العلاقات بين الوقائع وبعضها البعض .
- المستوى الثانى : دراسة العلاقات بين الوقائع والافكار .
- المستوى الثالث : دراسة العلاقات بين الافكار وبعضها البعض (٤) .

وسنعرض لكل مستوى من هذه المستويات ، مع التركيز على المستوى الثانى والثالث ، لعلاقتها المباشرة بموضوع الدراسة ، التى تهتم اساسا باظهار تأثير الآراء والاتجاهات على الظاهرة الاجرامية .

وتجدر الاشارة الى ان المقال الحالى لا يتضمن دراسة متكاملة للموضوع ، ولكنه يعرض لبعض الملاحظات النظرية والمنهجية الاساسية التى قد تصلح نقطة انطلاق لدراسات مقبلة .

(١)

دراسة العلاقات بين الوقائع وبعضها البعض

يمكن القول ان دراسات علم الاجرام منذ نشأته تركزت فى هذا المستوى من مستويات البحث . فمنذ عهد بعيد حاولت بحوث علم الاجرام دراسة العلاقات بين ظاهرة الجريمة من ناحية ، وبين عدد لا نهاية له من الوقائع الاجتماعية ، مثل حالة الكساد والرخاء ، وفترة الحرب والسلم ، وكذلك علاقتها بالظروف الجغرافية .

وبالرغم من أن الاتجاهات الحديثة فى بحوث علم الاجرام قد هجرت كثيرا من هذه الدراسات وما تتضمنه من مصطلحات وما تعبر عنه من افكار ، حكم عليها بانها افكار عتيقة بالية فات اوانها ، الا أنه يمكن القول ان غالبية البحوث فى علم الاجرام تجرى فى نطاق هذا المستوى ونعنى به دراسة العلاقات بين الجريمة كعامل تابع من ناحية ، وبين عديد من الوقائع الأخرى ، تتباين تباينا شديدا فيما بينها ، بحسباتها عوامل مستقلة .

(٤) استوحينا هذا الاطار النظرى من دراسة للاستاذ جان بومل عن موضوع بعيد تمام البعد عن ميدان علم الاجرام ، اذ يتعلق بتاريخ الفلسفة . وقد وجدنا أن الاعتماد على هذا الاطار لتخطيط الدراسة المنهجية للظاهرة الاجرامية يمكن أن يؤدي الى نتائج طيبة .
انظر :

— Pucelle, J., Limites et Ambiguités de l'histoire de la philosophie, in : L'homme et l'histoire, Actes du VI Congrès des Sociétés de philosophie de langue Française, Paris : P.U.F., 1952, 375 - 383.

ومصدق هذا ان الظاهرة الاجرامية في كل مجتمع ما زالت تدرس نشأتها والتطور الذي يحدث في عدد الجرائم من الناحية الكمية ، زيادة أو نقصاناً ، وكذلك من الناحية الكيفية من حيث نوعية الجريمة وانماطها ، واختفاء بعضها ، ونشوء انماط جديدة ، وثبات بعض الانماط خلال حقبة طويلة من الزمن ، وكل ذلك يتم عن طريق رصد علاقة الجريمة بالتغير الاجتماعى والاقتصادى الذى يأخذ طريقه في المجتمعات بوجه عام وفي المجتمعات النامية بوجه خاص .

ولقد ازداد الاهتمام في هذه المجتمعات في السنين الاخيرة بدراسة آثار التصنيع على الظاهرة الاجرامية ، وكذلك آثار الهجرة الداخلية في الريف الى المدن .

التصنيع هنا — على سبيل المثال — واقعة ، وكذلك الظاهرة الاجرامية، ومنطق هذا المستوى الأول من مستويات البحث ، ان دراسة العلاقات بين هذه الوقائع ، يسمح باكتشاف القوانين التى تحكمها ، ويتيح بالتالى فهمها ومن ثم تفسيرها .

(٢)

دراسة العلاقات بين الوقائع والافكار

الواقع ان العلاقات بين الوقائع والافكار تبادلية . فقد تؤثر الوقائع في مجرى الافكار ، وقد تؤثر الافكار في مجرى الوقائع . ولكن المبدأ الذى يحكم هذا الفعل المتبادل ليس واضحاً تمام الوضوح . ذلك ان ظاهرة التأثير الانسانى تغطى جوانب عديدة ، مما لا يجعل فى الامكان الوصول بسهولة الى القوانين التى تحكمها .

وبالرغم من ذلك ، فيمكن القول ان الاشتراكية العلمية قدمت بهذا الصدد محاولة تستحق التأمل . وهى المحاولة التى حاولت عن طريق تحديد العلاقة بين البناء التحتى للمجتمع (أدوات الانتاج + علاقات الانتاج) وبين البناء الفوقى له (المثل والافكار والاخلاق والدين والقانون ...) ، ان تضع المبادئ التى تحدد تأثير الوقائع في الافكار (٥) .

(٥) انظر بهذا الصدد :

— Afanasyef, V., Marxist Philosophy, A popular Outline, Moscow Progress Publishers, 3ed ., 1968, 197-200.

فطبقا لهذه النظرية لكل بناء Structure في حقبة تاريخية معينة ، بناء فوقى يلتجم به القحاما شديدا وينهض على أساسه . وهناك بهذا الصدد عبارة شهيرة لماركس : « ان وجود الناس هو الذى يحدد وعيهم وافكارهم ، وليس وعيهم وافكارهم هو الذى يحدد وجودهم » .

بعبارة اخرى ان أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج في مجتمع معين في حقبة تاريخية محددة ، هي الأساس الذى على أساسه تتشكل الافكار والآراء والاتجاهات والايديولوجيات .

غير انه لا يمكن القول ان هذه النظرية — بالرغم من صحة مبادئها وسلامة اغلب النتائج التى تتحصل من تطبيقها — تجيب على كل الاسئلة التى يثيرها بحث العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الوقائع والافكار .

واذا حاولنا تطبيق هذه القواعد بصدد الظاهرة الاجرامية ، فانه يمكن ان نجد تطبيقات بارزة . ولعلنا لو بحثنا العلاقة بين التنظيم الاقتصادى في المجتمع (وهو هنا يكن مجموعة متشابكة من الوقائع) وبين الآراء والاتجاهات السائدة بصدد السلوك الاجرامى وخصوصا تلك التى تتعلق بتحيذه واستنكاره (وهى هنا تكون الافكار) ، فاننا نستطيع ان نجد علاقات وثيقة ذات دلالة .

فللبناء الاقتصادى ولا شك تأثير بالغ على دوافع وصور وانماط السلوك الاجرامى . والبناء الاقتصادى — ايا كانت طبيعته — يؤدى الى نشأة نسق محدد من القيم التى يسعى المجتمع للوصول اليها .

وهذه القيم ذات طبيعة انتشارية ، وهى بهذا الوصف تترك آثارها على نفسية الأفراد ودوافعهم . ففي المجتمع الأمريكى مثلا حيث يسود النظام الرأسمالى كتنظيم اقتصادى ، تسود ايضا قيم اجتماعية تركز على النجاح المادى مما يدفع الأفراد دفعا نحو السعى للحصول على أكبر ربح ممكن ، مهما كانت الوسائل المتبعة في سبيل تحقيق ذلك مشروعة او غير مشروعة (٦) . ومن هذا يأخذ السلوك الاجرامى في هذا المجتمع صورا خاصة به كالجرائم المنظمة ، التى ترتكبها عصابات من المجرمين تنشر نفوذها وتمارس سطوتها على دوائر اجتماعية عديدة كالشرطة والقضاء ورجال الاعمال .

(٦) انظر بهذا الصدد :

— Merton, K., Social Theory and Social Structure, Illinois, 1951. P. 129.
— Lemert, E., Social Pathology, N.Y., 1951, p. 41.

ونجد أيضا نمطا سائدا هو جرائم الخاصة ، وهى الجرائم التى يرتكبها الأشخاص ذوي المكانة فى المجتمع ويخرقون بها القوانين التى تنظم نشاطهم المهنى (٧) .

ويقول فانفاني بهذا الصدد أن الفكرة السائدة عن الثروة تنعكس على اختيار الوسائل للحصول عليها ، وعلى طرق استعمالها (٨) .

ويبدو صدق ذلك إذا انتقلنا للنظر الى المجتمعات الاشتراكية ، التى تقوم على تأميم وسائل الانتاج والاقتاج الجماعى والتخطيط ، اذ نجد ان الاشتراكية كتنظيم اقتصادى ، يرتبط بها نسق من القيم الاجتماعية ، التى لا تركز على الثروة بحسباتها هدفا رئيسيا ينبغي على الافراد ان يتسابقوا للحصول عليه ، ولكنها تركز على العمل فى سبيل المجموع . ولذلك نجد ان آراء الناس واتجاهاتهم ووعيهم الاجتماعى ، يختلف اختلافا بينا عن تلك التى تسود فى المجتمعات الرأسمالية (٩) ، ومن شأن ذلك ان يؤثر بالضرورة على اتجاهاتهم بصدد السلوك الاجرامى .

والخلاصة اننا نستطيع فى هذا المستوى ونعنى دراسة العلاقات بين الوقائع والافكار ان نجد مفاتيح عديدة تتيح لنا فهم الظاهرة الاجرامية والأسباب الكامنة وراءها ، من خلال منظور اجتماعى شامل .

(٣)

دراسة العلاقات بين الافكار وبعضها البعض

ان دراسة العلاقات بين الافكار وبعضها البعض موضوع بالغ الاهمية والصعوبة معا ، ذلك ان عدة علوم تتنازع دراسته . فالفلسفة ، وعلم اجتماع المعرفة ، والاثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم الاجتماع ، كل هذه العلوم يدخل فى ميادين دراستها بصورة او بأخرى دراسة الافكار الانسانية وعلاقتها ببعضها البعض . وليس فى وسعنا بطبيعة الحال ان نعرض بصورة

(٧) انظر :

— Sutherland, E., White — Collar Crimes, N.Y., 1949.

(٨) انظر :

— Fanfanl, A., Catholicism, Protestantism and Capitalism, London, 1939.
14 - 40.

(٩) راجع بهذا الصدد :

— Osipov. G., Sociology, Moscow : Progress publishers, 1969, 38 - 39.

متعمقة لهذا المستوى من مستويات البحث ، اذ ان ذلك يحتاج الى دراسة مفصلة لا يسعها هذا المقال الوجيز من ناحية ، وقد يتجاوز امكانيات الكاتب العلمية من ناحية اخرى .

غير اننا نستطيع بصدد دراسة العلاقات بين الافكار وبعضها البعض وتأثيرها على الظاهرة الاجرامية ان نعرض لعدة افكار اساسية قد تصلح كإطار عام لرصد هذه العلاقات .

اول ما ينبغى الإشارة اليه ، انه في كل عصر ، يسود مفهوم خاص عن الكون والمجتمع والانسان . فصورة الكون في ذهن الانسان طبيعته وابعاده ، وامكانية دراسته وفهمه ، وضرورة الاقتراب منه او الابتعاد عنه ، كل ذلك يحدد المفهوم الانساني عن الكون في فترة تاريخية ما .

وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع ، فنشأة المجتمعات ، والتفسيرات التي تعطى لها ، وطبيعة هذه المجتمعات ، وشروط التقدم الاجتماعى والتطور ، والتراوح بين التقليد والتجديد ، والثبات والحركة ، والمحافظة على الأوضاع او الثورة عليها ، واختيار سبل معينة لتحقيق الاهداف الاجتماعية ، وتنكب سبل اخرى ، كل هذا يحدد المفهوم الانساني عن المجتمع في فترة ما .

ونجد اخيرا الانسان ، ومركزه في الكون والمجتمع ، والطبيعة البيولوجية والنفسية والاجتماعية له ، وتفسير نوازعه ورغباته وتحليل ارادته ، وتراوحها بين الجبرية والاختيار ، وتكييف طبيعته الأصلية وهل هو مجبول على الخير او على الشر ، كل ذلك يحدد المفهوم الانساني عن الانسان في حقبة تاريخية محددة .

ويرى بعض الباحثين (١٠) ان مفهوم الانسان عن الكون والمجتمع قد يتخذ — من وجهة النظر النظرية — ثلاثة صور :

١ — في الصورة الاولى ، يكون المجتمع والكون نسقا وحيدا تحكمه نفس القواعد . وينظر للكون حينئذ كما لو كان مجتمعا انسانيا ، حتى ان ظواهره يوضع لها نفس التفسير الذى يوضع للحياة الاجتماعية ، وينسب للطبيعة ارادة خاصة بها ، وافعال تقدم عليها ، وغايات تستهدفها .

٢ — في الصورة الثانية يوضع الكون بصورة جزئية في مواجهة المجتمع ، حيث يحكم كل نظام منهما قواعد متمايزة . فالكون يخضع لقوانين

العلية ويتبع قواعد الحتمية الدقيقة . اما بالنسبة للمجتمع فيبقى — في هذا المفهوم — مجالا للارادة والحرية والغائية .

٣ — في الصورة الثالثة نجد مفهوما يحدد طريقة للمعرفة المشتركة عن الكون والمجتمع . ولكن هنا يخضع المجتمع لنفس القواعد التي يخضع لها الكون ، بمعنى أن المجتمع يتخذ له مكانا في قلب الكون .

وهذه الاتجاهات النظرية الثلاثة — فيما يرى بعض الباحثين — تتطابق مع التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية .

وأيا ما كان الامر ، فيمكن القول أنه من تجمع المفاهيم السائدة عن الكون والمجتمع والانسان ، ينسج خيط واحد كبير يجمع بينها ، وقد يمكن في كثير من الاحيان رده الى مفهوم فلسفى وحيد ، قد يكون هو المثالية او الواقعية او العقلانية او المادية او غير ذلك من المفاهيم الفلسفية العامة التي تغطى عدیدا من جوانب النشاط الانسانى .

غير ان أهم ما في هذا التحليل ، ان هذا الخيط الواحد الذى يجمع بين شتات الأنشطة الانسانية في فترة تاريخية ما ، قد يترك بصماته على كل فرع من فروع النشاط الانسانى في الفكر ، وفي العلم ، وفي الفن ، وفي اللغة ، وفي الدين ، اركان كل ثقافة انسانية .

وليس في نيتنا التعمق أبعد من ذلك في تحليل العلاقة بين الافكار وبعضها البعض بوجه عام ، فكل هدفنا هو التمهيد الضروري للنتيجة التي نريد ان نخلص اليها والتي مؤداها ان الافكار السائدة في حقبة ما عن الجريمة : عليتها وحجمها من ناحية ، وعن اساليب الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها من ناحية اخرى ، لا يمكن ان ينفصل عن المفهوم السائد للكون والمجتمع والانسان .

ومن ثم تبدو الدراسة التحليلية لهذا المفهوم مدخلا ضروريا لاي دراسة جادة للظاهرة الاجرامية .

(٤)

استطلاع الآراء وقياس الاتجاهات ازاء الظاهرة الاجرامية

على ضوء العرض السابق نرى ضرورة كبرى لاجراء سلسلة ممتدة من بحوث استطلاع الآراء وقياس الاتجاهات ازاء الظاهرة الاجرامية بمختلف

أبعادها ، وذلك بهدف تحديد تأثير الآراء والاتجاهات عليها ، سواء من الناحية الكيفية أو من الناحية الكمية (١١) .

وفيما يلي نقدم نماذج من هذه البحوث :

١ — قياس اتجاهات رجال القانون بفئاتهم المختلفة : رجال القضاء ، والمحامين ، وأسائذة القانون ازاء :

- الطبيعة الانسانية بوجه عام .
- طبيعة المجرمين بوجه خاص .
- آراؤهم واتجاهاتهم بالنسبة لانتماء محددة من المجرمين :
- القتل بفئاتهم (القتل للانتقام — للعرض — للثأر — القتل الخطأ)
- المرتشين والراشيين .
- مجرمى الجرائم الجنسية .
- مجرمى الخاصة White-Collar Criminals
- عن سببية الجريمة بوجه عام .
- عن السجن كنظام اجتماعى .
- عن أهداف العقوبة .

-
- (١١) أجريت في الخارج بعض الدراسات من هذا القبيل منها على سبيل المثال البحوث التالية :
- Reckless, W.C. & Eynon, T.G., Criminality level based on perceptions, self concepts, attitudes and values. (Cited in: Current projects in the Prevention, control, and treatment of Crime and delinquency, V. VI. Winter, 1964 - 1965, No. 1746).
 - Shea et al., A Comparative study of institutionalized recidivists and « First timers » and their attitude toward authoritarianism and concepts of delinquency. C.P., Ibid., No. 2023 (R).
 - Glmandes, S.C. & Russel, D.H., Identification choice of delinquent adolescents in changing cultures, C.P., Ibid., No. 2192 (R.)
 - Maher, B., Wheeler, S., The delinquent's conception of agents of delinquency Control, C.P., Ibid., No. 2225 (R.).
 - Clark, J.P., The attitude of Juveniles toward the legal institution, Journal of Criminal law, December, 10, 1964.
 - Clark, J.P. Goal orientatians and illegal behavior among Juveniles, Social Forces, October, 1963.
 - Clark, J.P., Socio-economic class and Area as Correlates of illegal behavior among Juveniles. Amer, Soc. Rev., V. 27, No. 6, Dec 1964.

٢ — قياس اتجاهات لعينة من الجمهور العام يراعى فيها شدة التباين من حيث السن — المستوى الاقتصادى والاجتماعى — المستوى التعليمى — والمهنى ، ازاء الموضوعات السابقة . ويضاف اليها اتجاهاتهم ازاء القانون الجنائى وطرق تطبيقه .

٣ — قياس اتجاهات لعينة من المسجونين البالغين ازاء الموضوعات السابقة .

ويضاف اليها اتجاهاتهم ازاء القانون الجنائى وطرق تطبيقه .

٤ — قياس اتجاهات لعينة من الاحداث الجانحين ازاء الموضوعات السابقة ، وازاء اتجاهاتهم نحو القانون الجنائى وطرق تطبيقه .

ان نتائج مثل هذه البحوث يمكن فى رأينا أن تبين العلاقة الجدلية بين الافكار والوقائع ، التى تشكل فى نهاية الامر صورة الظاهرة الاجرامية فى مجتمع معين وفى فترة تاريخية معينة ، وتبرز للضوء العوامل التحتية الخفية التى تؤثر فعلا فى مسار الظاهرة الاجرامية ، وفى اساليب الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها .

TOWARDS THE STUDY OF THE EFFECTS OF OPINIONS AND ATTITUDES UPON CRIMINAL PHENOMENON

By

E. YASSIN

Criminal Behavior Research Unit

N.C.S.C.R. Cairo

The purpose of this paper is to explore the possibility of studying criminal phenomenon from a new angel. Adopting a frame of refrence suggested by the French philosopher Jean Pucel, one can say that the integrated study of criminality can be attained by differentiating between three levels :

- 1 — The study of the relations between sets of facts.
- 2 — The study of the relations between facts and ideas.
- 3 — The study of the relations between ideas and ideas.

It is in the second and third levels that the possibility of tracing the effects of opinicns and attitudes upon criminal phenomonon lays. After discussing the various definitions of opinicns and attitudes, the author tries to demonstrate their effects upon criminal phenomenon.

The author thus suggests the following topics for research :

Measurement of attitudes of : Judges, adult Criminals, Juvenile delinquents, and laymen toward Criminal behavior : motivations and types.

The paper is not intended to be a comprehensive study of the subject, but aims at opening the discussion.

الفصائل الدموية وقضايا تنازع البنوة

سمير أحمد الليثي

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

لقد أصبحت اليوم الفصائل الدموية من الأدلة الهامة في الفصل في قضايا تنازع البنوة بجانب الأدلة الأخرى مثل المقارنة الانثروبولوجية من حيث التشابه في شكل الوجه والأنف والأذن ولون العين والشعر والبشرة وغير ذلك .

نبذة تاريخية عن الدم وفصائله :

لقد اعتبر الدم من قديم الأزل أساس الحياة والقوة الدافعة للجسم وقد اعتقد الأطباء منذ قرون أنه لو أمكن نقل الدم من شخص سليم لشخص مريض لشفى هذا المريض وعادت اليه الصحة والعافية .

ولقد كانت هناك محاولات عديدة لنقل الدم في العالم نبداً بأولها عندما تمت أول عملية نقل دم حيوان الى انسان عام ١٦٦٧ قام بها دنيس لصبي صغير يشكو من حمى مستعصية وقد ادعى دنيس في هذه الخرافة أن حالة الصبي قد تحسنت بعد هذه العملية على الرغم من أنه أحس بحرارة شديدة في ذراعه بعد العملية الأمر الذي يعزى الآن الى اختلاف فصيلة دم الحيوان عن فصيلة دم هذا الصبي الصغير ثم وصف بعد ذلك الكثير من عمليات نقل الدم من الحيوان الى الانسان في عدد من كتب المؤلفين الغربيين ولكنها جميعا كانت لا تؤدي الغرض لأننا نعلم اليوم أن دماء الحيوانات تحتوي على مواد بروتينية تختلف من الناحية البيولوجية عن بروتينات الدم البشرى مما يستتبع أن تنحل كرات الدم الحمراء وتنقلص العضلات في الانسان اذا حقن بدم الحيوان الأمر الذي يؤدي حتما الى وفاته اذا زادت كمية الدم المنقول عن حدود معينة .

وفي القرن الثامن عشر ظهر تقدم واضح في عمليات نقل الدم بناء على تجارب أجريت على الحيوانات فقد أثبت الدكتور ليكوك أن دم الحيوانات لا يصلح لعلاج الانسان وأنه يشترط في عمليات نقل الدم توافق الجنس بين الحيوان الذي يؤخذ منه الدم والحيوان الذي يعطى له هذا الدم .

ولا شك أن هذه المشاهدات قد نبهت الأذهان إلى خطأ النظريات التي كانت شائعة بين الأطباء قبل ذلك الوقت واتجه التفكير إلى محاولة نقل الدم من إنسان إلى آخر .

ففي عام ١٨٢٩ سجل بلنديل أول عملية نقل دم ناجحة لاسعاف امرأة كانت تشكو من نزيف حاد بعد الولادة ثم بعد ذلك أجرى أربع عمليات نقل دم ناجحة من ضمن عشر عمليات تصادف فيها طبعاً توافق فصائل الدم .

وقد ظلت عمليات نقل الدم طوال هذا الزمن متأخرة من الناحية النظرية والعملية حتى كان عام ١٩٠١ حيث خطى العلم خطوات عظيمة في مجال نقل الدم ، فقد تمكن لندشتينر في فيينا وشاتوك في لندن من اكتشاف الفصائل الدموية وذلك بواسطة خلط السرم لشخص ما مع كرات الدم الحمراء لشخص آخر فوجد أن بعض الحالات يحدث فيها تجمع لكرات الدم الحمراء وتتلاصق أي يحدث (agglutination) بينما في حالات أخرى لا يحدث تجمع لكرات الدم الحمراء ويظل الدم سائلاً وعلى أساس هذه التجارب أمكن تقسيم الدم البشري إلى ثلاث فصائل ثم تمكن فون دي كاستللو وستورلي من اكتشاف الفصيلة الرابعة عام ١٩٠٢ وبذلك أصبح عدد الفصائل الدموية أربع فصائل هي (١ ، ب ، ١ ب ، صفر) أي (A, B, AB, O) وبذلك أمكن نجاح عمليات نقل الدم دون حدوث أي مضاعفات من تلك التي كانت شائعة عن عمليات نقل الدم في هذا الزمن والتي كانت غالباً ما تؤدي بحياة المريض .

الفصائل الدموية الأربعة :

لقد سبق أن ذكرنا أن أول من اكتشف الفصائل الدموية هو لاندشتينر عام ١٩٠١ ثم أضاف فون دي كاستللو وستورلي المجموعة الرابعة عام ١٩٠٢ . والدم على وجه العموم هو ينبوع الحياة وهو القوة الدافعة لحياة الإنسان فلا يمكن استبدال مادة أخرى به ولا يمكن الحصول عليه إلا من أشخاص متطوعين . وجسم الإنسان يحتوي تقريباً على جالون ونصف جالون من الدم المركب من ماء وأملاح وبروتينات وملايين من الخلايا وهي تجري في ٦٠.٠٠٠ ميلاً من الشرايين والأوردة والقنوات فيسير في الجسم كله مزوداً إياه بالأكسجين وناقلاً منه ثاني أكسيد الكربون والبقايا الأخرى .

والدم يحتوي على كل ما يطلبه الجسم من وسائل الحياة فيحمل الهرمونات والفيتامينات اللازمة لتنشيطه ، والدم مكون من جزئين أساسيين هما كرات الدم الحمراء ووسائل البلازما كما يحتوي الدم على وحدات خلوية أخرى مثل كرات الدم البيضاء والصفائح الدموية .

١ - الكرات الحمراء :

وهي خلايا صغيرة جدا لا ترى بالعين المجردة وانما ترى بالمجهر وهي تسبح في سائل شفاف اصفر يسمى البلازما وكرات الدم الحمراء عبارة عن دوائر اسفنجية تحتوى على مادة الهيموجلوبين التى تمتص الاوكسجين من الرئتين لتوزيعه على انسجة الجسم وتتولد الكرات الدموية الحمراء في نخاع العظام بمعدل ١٠ ملايين في الساعة وتبقى في الجسم لمدة ١٢٠ يوما ثم تتحلل الى عناصرها الاولى .

٢ - الكرات البيضاء :

وهي اكبر في الحجم من الكرات الحمراء وتوجد واحدة منها لكل ٦٠٠ كرة حمراء والكرات البيضاء تتولد في نخاع العظام والغدد الليمفاوية وتعتبر هذه الكرات خط الدفاع الاول ضد المرض .

٣ - الصفائح الدموية :

وهي عبارة عن اجسام دقيقة جدا واصفر من الكرات الحمراء وهي مختلفة الاشكال والاحجام وعديمة اللون وهي تساعد على تجميد الدم وتجليطه وتبقى لمدة ٣ او ٤ ايام .

٤ - البلازما :

وهي سائل شفاف اصفر يتركب من ٩٢ ٪ من الماء و ٧ ٪ من البروتينات وآثار من معادن اخرى ويمكن فصل البلازما بجهاز السنتريفيوج (Centrifuge app.)

فصائل الدم :

وهي اربع فصائل اساسية هي (ا ، ب ، ا ب ، صفر) (A,B, AB, O) ويتوقف تقسيم هذه الفصائل على وجود مادة تسمى الاجلوتينوجين agglutinogen في كرات الدم الحمراء والاجلوتينين agglutinin في السرم او البلازما .

فالانسان الذى تحتوى كرات دمه الحمراء على (ا جلوتينوجين ا) يسمى من فصيلة (ا) او (A) والانسان الذى تحتوى كرات دمه الحمراء على (ا جلوتينوجين ب) يسمى من فصيلة (ب) او (B) والذى لا تحتوى كرات دمه الحمراء على اى نوع من الاجلوتينوجين يسمى من فصيلة (صفر) او (O) اما الانسان الذى تحتوى كرات دمه انحرأ على نوعى الاجلوتينوجين ا ، ب فيسمى من فصيلة (ا ، ب) او (A,B) .

اما البلازما او السرم فيحتوى على مواد كيميائية تسمى بالاجلوتينين (م ٧ من الجنائية)

agglutinin فهناك أجلوتينين (α) وأجلوتينين (β) أو ما يسمى مضاد (١) ومضاد (ب) وبذلك يمكن تقسيم فصائل الدمى كالآتى :

السليم (الأجلوتينين)	كرات الدم الحمراء (الأجلوتينجين)	الفصيلة
B مضاد ب أو	أ	أ
α مضاد أ أو	ب	ب
—	أ ، ب	أ ب
مضاد أ ، ب أو α و β	—	صفر

ولقد وجدت نسبة فصائل الدم المختلفة فى الجمهورية العربية المتحدة كما يلى :

فصيلة (صفر) ٢٧٪

فصيلة (أ) ٣٤٪

فصيلة (ب) ٣٠.٦٪

فصيلة (أ ب) ٨.٣٪

طرق تعيين فصائل الدم :

وهى تعتمد على تجمع كرات الدم الحمراء وتلاصقها (agglutination) الذى ينتج بين الأجلوتينوجين الموجود فى كرات الدم الحمراء والأجلوتينين الموجود فى السرم وذلك حسب نوع كل من الأجلوتينوجين والأجلوتينين .

١ — طريقة الكشف عن الأجلوتينوجين فى الكرات الحمراء :

وذلك بأن يضاف الى احدى عينتين من الكرات الحمراء سريم يحتوى على الأجلوتينين (β) والى الاخرى سريم يحتوى على الأجلوتينين (α) فاذا حدث تجمع للكرات الحمراء فى كلتا الحالتين فان الكرات الحمراء تحتوى على الأجلوتينوجين (أ ، ب) وتنتمى الى فصيلة الدم (أ ب) . واذا حدث تجمع للكرات الحمراء عند اضافة السريم الذى يحتوى على الأجلوتينين (β) فان الكرات الحمراء تحتوى على أجلوتينوجين (ب) وتنتمى الى فصيلة الدم (ب) . واذا حدث تجمع للكرات الحمراء عند اضافة السريم الذى يحتوى على الأجلوتينين (α) فان الكرات الحمراء تحتوى على الأجلوتينوجين (أ) وتنتمى الى فصيلة الدم (أ) واذا لم يحدث تجمع للكرات الحمراء فى كلتا الحالتين فان الكرات

الحمراء لا تحتوى على أى نوع من الاجلوتنوجين ا أو ب وتنتمى الى فصيلة الدم (صفر) .

وفيما يلى جدول يبين طريقة الكشف عن الاجلوتنوجين الموجود فى الكرات الحمراء :

افصيلة	كرات الدم الحمراء الاجلوتنوجين	اضافة السرم الذى يحتوى على اجلوتين (α)	اضافة السرم الذى يحتوى على اجلوتين (β)
ا	ا	+	-
ب	ب	-	+
ا ب	ا ، ب	+	+
صفر	-	-	-

+ = حدوث تجمع للكرات الحمراء .

٢ — طريقة الكشف عن الاجلوتين الموجود فى السرم :

يضاف سرم الشخص المراد تعيين فصيلة دمه الى كرات دم حمراء من فصيلة (ا) والى كرات دم حمراء من فصيلة (ب) .

فاذا لم يحدث تجمع للكرات الحمراء فى كلتا الحالتين فان سرم الشخص فى هذه الحالة لا يحتوى على أى نوع من الاجلوتين وتكون فصيلة دم الشخص هى (ا ب) .

اما اذا حدث تجمع لكرات الدم الحمراء من فصيلة (ب) فان السرم يحتوى على اجلوتين (β) وتكون فصيلة دم الشخص هى (ا) .

اما اذا حدث تجمع لكرات الدم الحمراء من فصيلة (ا) فان السرم يحتوى على اجلوتين (α) وتكون فصيلة دم الشخص هى (ب) .

اما اذا حدث تجمع للكرات الحمراء فى كلتا الحالتين فان سرم الشخص يحتوى على الاجلوتين (α) ، (β) وتكون فصيلة الشخص هى (صفر) .

وفيما يلى جدول يبين طريقة الكشف عن الاجلوتين الموجود في السيرم :

الفصيلة	السيرم الاجلوتين	اضافة السيرم الدم الحمراء من فصيلة (ا)	اضافة كرات الدم الحمراء من فصيلة (ب)
ا	β	-	+
ب	α	+	-
ا ب	-	-	-
صفر	α, β	+	+

فصائل م ، ن : M,N Blood groups

وقد اكتشفت هذه الفصائل بواسطة لاندشتينر وليفين في عام ١٩٢٧ .

فقد وجد عند اجراء تجارب على { ا } سيرم مختلف من الارانب بعد حقنها بدم بشرى ان تجمع كرات الدم الحمراء لم يتم الا في اربعة فقط ، اما الباقي فلم يحدث فيه تفاعل ومن خلال هذه التجارب وجد ان هناك مواد اخرى وقد سميت N , M وفي الانسان يوجد في دمه اما فصيلة م (M) او فصيلة ن (N) او فصيلة م ن (MN) .

وفصائل م ، ن ليس لها اجلوتين في سيرم دم الانسان ولكن يحضر لها السيرم المضاد بواسطة حقن دم بشرى مناسب في الارانب .

وقد وجد في امريكا ان فصيلة م (M) تنتشر بكثرة بين البيض عنها في الملونين .

وطريقة الوراثة في هذه الفصائل كما يلى :

الاب	الام	الاطفال
م ن	م ن	م ن ، م ، ن
م ن	ن	م ن ، ن
م ن	م	م ن ، م
ن	م	م ن
م	م	م
ن	ن	ن

- ١.١ -

وفصائل م ، ن لها أهميتها في حل قضايا تنازع البنية حسب الجدول السابق .

فصائل (P) : The P Blood groups

وقد اكتشفت أيضا هذه الفصائل بواسطة لاندشتاينروليفين بعد عمل تجارب على أنواع سیرم مختلفة من الأرانب المحقونة بالدم البشري وقد وجد أن بعضها يحدث فيها تجمع للكرات الحمراء أما الباقي فلا يحدث فيه ولم يمكن تفسير هذه الخاصية على أساس نظام ABO أو M,N وقد سميت $P -$ و $P +$ ويوجد لها أجسام مضادة anti P في سیرم دم الانسان ونسبة فصيلة $P -$ حوالي ١٨ الى ٣٠ ٪ من مجموع الأفراد .

Phenotypes	Genotypes
$P +$	PP
	Pp
$P -$	pp

وطريقة الوراثة فيها كما يلي :

Genotypes

Matings	Children		
	PP	Pp	pp
PP × PP	+	—	—
PP × Pp	+	+	—
Pp × Pp	+	+	+
PP × pp	—	+	—
Pp × pp	—	+	+
pp × pp	—	—	+

Phenotypes

Matings	Children	
	P +	P —
P + × P +	+	+
P + × P —	+	+
P — × P —	—	+

عامل ص : The Rh - factor

وقد اكتشفت فصائل (Rh) في عام ١٩٤٠ بواسطة لاندشتاينر (Landsteiner) ووينر (Wiener).

فقد لوحظ أنه عند حقن خنزير غينيا (Guinea Pig) بالكرات الدموية الحمراء المأخوذة من دم من نوع من القرد يسمى قرد ريزوس (Rhesus monkey) فتتكون في دم خنزير غينيا أجسام مضادة لدم ذلك القرد وإذا أخذ دم الخنزير المحقون واختبرت به دماء الإنسان تبين أن نحو ٨٥ ٪ من الأشخاص تفاعل دماؤهم مع ذلك المصل ويتسبب عن ذلك تجمع كرات الدم كما يحدث في حالة الفصائل غير المتلائمة تماماً وتسمى عامل ص ايجابي (Rh +) أما في الـ ١٥ ٪ الباقين فان دماؤهم لا تفاعل مع المصل وتسمى عامل سلبي (Rh —).

وتختلف هذه النسبة في الشعوب المختلفة . ففي الجمهورية العربية المتحدة تصل الى ٩٩ ٪ ايجابي و ١ ٪ سلبي .

وقد قسمت فصائل Rh بعد ذلك بواسطة Fisher الى ٦ فصائل فرعية هي :

Cc , Dd , Ee وأصبح هناك احتمالات أكبر في عدد هذه الفصائل الفرعية وهي CDe وتسمى (Rh₁) , cDE وتسمى (Rh₂)
و CdE وتسمى (Rhy) , CDE وتسمى (Rh_z)
و cDe وتسمى (Rh_r) , Cde وتسمى (Rh')
و cdE وتسمى (Rh'') , cde وتسمى (rh)

وقد وجد علينا أن الشائع فيهم هم (Rh₁) , (Rh₂) , (rh)

اهمية عامل ص (Rh factor) :

كان المعتقد سالفا أن عامل (ص) يعتبر مهما بالنسبة لتكرار عمليات نقل الدم للمريض ولكن دلت التجارب على أنه يجب التأكد من نوع هذا العامل في كل عملية فكما يعالج الشخص المصاب بالتيفود للتخلص من البكتريا المسببة للمرض على أنها مادة غريبة ويفرز أجساما مضادة تقضى على الميكروب كذلك يفعل دم الشخص المحتوى على فصيلة ص سلبية (Rh —) ضد خلايا الدم الايجابية فيتفاعل ضده بصفة مادة غريبة وفي بعض حالات تكرار عمليات نقل الدم يفرز الدم السلبي أجساما مضادة تقضى على خلايا الدم المنقول من النوع الآخر وبذلك فقد يؤدي نقل دم يحتوى على عامل ص ايجابي (Rh +) اليه اما الى انحلال كرات الدم الحمراء في جسم المريض واما الى اصابة المريض بأمراض خطيرة تؤدي الى وفاته .

كذلك وجد لعامل ص (Rh) أهمية في حالة الحمل فاذا اتفق أن تزوج رجل يتبع دمه فصيلة (Rh +) بامرأة من فصيلة (Rh —) وحملت منه طفلا فهناك احد احتمالين :

اما أن تكون فصيلة دم الطفل مشابهة لفصيلة الأم أي (Rh —) ويكون الطفل في هذه الحالة طبيعيا من جميع الوجوه .

او يرث الطفل فصيلة دم الأب وهذا هو الأرجح لان فصيلة (Rh +) عامل سائد في الوراثة وهنا تنشأ حالة خطيرة اذ يصبح بين أحشاء الأم جنين تختلف فصيلة دمه عن فصيلة دم أمه .

ولما كان دم كل من الأم والطفل على اتصال دائم عن طريق الحبل السرى والمشيمة فيتكون في دم الأم أجسام مضادة لدى الجنين وتنفذ الى دم الأم من المشيمة والحبل السرى .

ولكن تركيز تلك الأجسام المضادة المتكونة في دم الأم لا يبلغ حد الخطورة على الجنين في الحمل الأول اذ قد يولد الطفل طبيعيا أو قد يصاب بفقر الدم في الاعوام الاولى من حياته *Heamolytic Disease of the New-Born* أما اذا تكرر الحمل وتكررت وراثة الجنين لدم الأب فان تركيز الأجسام المضادة في دم الأم يزداد باستمرار وقد يؤدي ذلك الى موت الطفل عقب ولادته مباشرة أو موته داخل رحم الأم نتيجة لانتلاف دمه بواسطة دم الأم المختلف عنه في الفصيلة .

وقد أثبتت الأبحاث الحديثة وجود أنواع أخرى من الفصائل الدموية نذكر منها : *Lewis Blood groups, Kell Blood groups, Lutheran*

Blood groups, Kidd Blood groups, and Duffy Blood groups.

قضايا تنازع البنوة :

أصبح اليوم من أهم الأدلة في البت في قضايا تنازع البنوة بحث الفصائل الدموية للأشخاص المتنازعين لإثبات البنوة أو نفيها .

فمن المعروف أن الفصائل الدموية تورث حسب قوانين الوراثة العسامة كصفة من صفات الشخص . فان الفصائل الدموية تورث للطفل من والديه بواسطة الجينات (genes) التي تنتقل من كل من الأبوين عن طريق الخلايا التناسلية التي يتحد بعضها ببعض مكونة الجنين . ومن المعروف أن كل نواة من نوايا خلايا الجسم البشري (Cell nuclei) تحتوي على ٢٤ زوجا من الكروموزومات (chromosomes) وهي خيوط زلالية رفيعة يرث الطفل منها ٢٤ فردا من الأب و ٢٤ فردا من الأم وتتحد هذه وتلك مكونة ٢٤ زوجا في الخلايا الجنينية الناتجة عن اتحاد الخلية التناسلية للذكر بالخلية التناسلية للإناث والتي يحمل كل منها ٢٤ فردا من الكروموزومات أي نصف عدد الكروموزومات الموجودة في نواة الخلية العادية للانسجة الجثمانية (مثل الجلد والعضلات والعظام ... الخ) .

فعند بحث قضية من قضايا تنازع البنوة تؤخذ عينات من دم الأم والطفل ومن دم الشخص المدعى عليه بأنه الأب لإثبات البنوة للطفل أو نفيها وإن كان نفيها يكون مؤكدا وأكثر أهمية في هذه القضايا .

وفيما يلي جدول يبين طريقة الوراثة للفصائل الدموية في عدد من الحالات المختلفة :

الرقم	فصيلة الأب	فصيلة الأم	الاحتمالات الممكنة لفصائل الأبناء	الاحتمالات الغير الممكنة لفصائل الأبناء
١	صفر	صفر	صفر	أ ، ب ، أ ب
٢	صفر	أ	صفر ، أ	ب ، أ ب
٣	صفر	ب	صفر ، ب	أ ، أ ب
٤	صفر	أ ب	أ ، ب	صفر ، أ ب
٥	أ	أ	أ ، صفر	ب ، أ ب
٦	أ	ب	أ ، ب ، أ ب ، صفر	—
٧	أ	أ ب	أ ب ، أ ب	صفر
٨	ب	ب	ب ، صفر	أ ، أ ب
٩	ب	أ ب	أ ، ب ، أ ب	صفر
١٠	أ ب	أ ب	أ ، ب ، أ ب	صفر

ويمكن أن نستنتج من هذا الجدول أنه عندما يكون أحد الوالدين من فصيلة (أ ب) لا يمكن أن يكون الأبناء من فصيلة (صفر) وعندما يكون أحد الوالدين من فصيلة (صفر) لا يمكن أن يكون الأبناء من فصيلة (أ ب) .

ولابد أيضا في حالات قضايا تنازع البنوة من دراسة ملامح الطفل ومقارنتها بملامح الأشخاص المتنازعين في بنوته أى عمل المقارنة الانثروبولوجية من حيث التشابه مثلا في لون الشعر والعيون والبشرة وكذلك شكل الأنف والأذن والفم والوجه وغير ذلك .

فصائل سیرم الدم وقضايا تنازع البنوة :

وقد استخدمت حديثا أيضا فصائل سیرم الدم للبت في قضايا تنازع البنوة فقد أمكن كشف ٣ مجموعات من الصفات الموروثة لسیرم الدم حتى الان وهى:

١ — فصائل الهابتوجلوبين Haptoglobin

٢—فصائل Gm وتقسم الى ٣ فصائل فرعية هى Gm , Gm , Gm

٣ — فصائل GC

والهابتوجلوبين هو أحد مكونات سیرم الدم الزلالية وقد اكتشفه العالم سميثيز سنة ١٩٥٥ وأثبت أنه من الصفات الموروثة التى تخضع لقوانين الوراثة التى تخضع لقوانين الوراثة المعروفة ووصف طريقة تحديد فصائله بواسطة التحليل الكهربى لسیرم الدم خلال جلى النشا Starch Gel Electrophoresis وتنحصر فصائله في ٣ فصائل هى (١ — ١) ، (١ — ٢) ، (٢ — ٢) .

وعلى ذلك يمكننا بمعرفة فصيلة الأب والأم معرفة الفصيلة التى يمكن أن يتبعها أطفالهم كما هو مبين بالجدول الآتى :

فصيلة الأب	فصيلة الأم	الاحتمالات الممكنة لفصائل الأبناء
(١ — ١)	(١ — ١)	(١ — ١)
(١ — ١)	(١ — ٢)	(١ — ١) ، (١ — ٢)
(١ — ٢)	(١ — ٢)	(١ — ١) ، (١ — ٢) ، (٢ — ٢)
(١ — ٢)	(٢ — ٢)	(١ — ٢) ، (٢ — ٢)
(٢ — ٢)	(٢ — ٢)	(٢ — ٢)

ويتطبق هذه القواعد على حالات تنازع البنوة الى جانب باقى التحاليل التى تجرى لتحديد فصائل الدم الأخرى يمكننا الحصول على نتائج قيمة قد تفيد في استبعاد بنوة أحد الأطفال لشخص ما أو زيادة احتمال تلك البنوة ويلاحظ أن النفى في هذه الحالات يكون قاطعا أما تحقيق ايجابية البنوة فهو غير قاطع وتنحصر فائدته في ترجيح احتمال البنوة فقط .

REFERENCES

- 1 — Blood groups in man.
by R.R. Race and Ruth Sanger.
- 2 — Human Blood Cogulation and its disorders.
by Rosemary Biggs and R.G. Macfarlan.
- 3 — Blood transfusion.
by Geoffry Keynes.
- 4 — Blood cells and plasma proteins.
by Jomes L. Tullis.
- 5 — Blood groups and Blood transfusion.
by Alexander S. Wiener.
- 6 — Forensic medicine.
by Sydney Smith and Frederick smith Fiddes.

transfusion fatalities ,and also because of its importance in disputed paternity cases.

Disputed Paternity cases :

The indentification of the blood groups was one of the great evidance in disputed paternity cases. From the blood groups of the mother and child, the possible groups of the father are made known, and if the alleged father does not belong to one of these groups, then he cannot be the actual father. If, on the other hand, he does belong to one of the compatible groups, that does not, of course prove that he is the father, but simply that he could be.

THE BLOOD GROUPS AND DISPUTED PATERNITY CASES

SUMMARY

Historical review :

The first blood transfusion process in the world was carried out by Denis in 1667. Landsteiner and Shatook discovered the blood groups in 1901, and divided to 3 groups, then in 1902 von de Castello and Storly discovered the fourth group i.e. the human blood divided to 4 groups A,B,AB and O.

The four main blood groups :

The four main blood groups into which mankind can be divided are defined by the presence or absence of the agglutinin (A and B) in the red blood corpuscles and the agglutinin (α and β) in the serum.

Methods of identification of the blood groups :

The identification of the blood groups depend on the agglutination of the cells (red blood corpuscles) due to the presence of the agglutinin in the red blood corpuscles and the agglutinin in the serum. The discovery of the M,N blood groups and the (P) blood groups were of great importance in disputed Paternity cases.

The Rhesus factor (Rh-factor) :

The Rh- factor was detected by Landsteiner and Wiener in 1940.

This factor was present in the red cells of about 85% of individuals, who were therefore said to be Rh-Positive, the remainder were Rh-negative.

The importance of the Rh-Factor :

The discovery of the Rh-factor was of greater importance from clinical point of view because of its responsibility for

« المنشأ النفسى للجريمة » *

دكتور دانييل لاجاش (١)

عرض وترجمة

عبد الحليم محمود السيد

الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

١ — موقف السيكلوجى من مشكلة المنشأ النفسى للجريمة :

يرى لاجاش ان السيكلوجى عندما يتناول مشكلة المنشأ النفسى للجريمة عليه ان يبدأ باقصاء الخطأ الذى يسوى بين النشأة النفسية للجريمة والتفسير بمحددات نفسية .

ثم يبدأ بتعريف عدد من المفاهيم ، اولها واهمها مفهوم السلوك الاجرامى .
فمفهوم السلوك المستخدم فى مشكلات علم النفس الاتسانى يمكن تعريفه بأنه : مجموع أفعال مادية أو رمزية يميل عن طريقها كائن حى فى موقف ما الى تحقيق امكانياته ، وخفض التوترات التى تحدد وحدته وتجعله ينشط .

والدلالة الوظيفية أو الدينامية للسلوك هى تلك الخاصة التى بها يتكون السلوك تحقيقا لدافع ما ، كالشرب لارواء العطش ، والهجوم للرد على اهانة ، وعدم الهجوم لتجنب التعرض لعدوان مضاد .

وتتبنى تعريف الشخصية بعبارات « ألبرت Allpert » تنظيم

(*) ترجع أهمية هذا العرض الى انه يمثل رأى متبلور لاحد اعلام علم النفس، صاحب كتاب « وحدة علم النفس » وقد عبر « لاجاش » عن رايه فى تفسير السلوك الاجرامى فى عدد من المقالات والتقارير المقدمة للمؤتمرات الدولية لعلم الجريمة منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ .

وقد تم اختيار التقرير المقدم للمؤتمر الدولى الثانى لعلم الجريمة .
Le psycho Criminogénèse, Revue Française de Psychanalyse, Tome XV, No. 1, Janvier — Mars 1951, pp. 103 — 122.

ليكون أساساً لهذا العرض نظراً لاهاطته وتكامله .
(١) استاذ علم النفس للرهق بجامعة السربون ، والاستاذ بمعهد علم الاجرام بباريس ، وعضو مجلس ادارة اللجنة العلمية للجمعية الدولية لعلم الاجرام .

دينامي داخل الفرد لاجهزة نفسية جسمية تحدد تكيفات الفرد الاصلية لمحيطة .

والتمييز بين الشخصية والكائن الحي ، تمييز لفظي اكثر منه حقيقي ، اذ لا توجد شخصية دون جسم ، ولا يوجد كائن دون سلوك .

ومن الصعب تعريف المفهوم السيكولوجي للموقف (situation) اذا اغفلنا الكائن الحي ، اذ ان الكائن الحي يكون دائما في موقف ما ، حتى اذا وضع في ظروف تجريب محكم او خضع لتحليل نفسي غاية في التنظيم ولا يوجد موقف الا بالنسبة لكائن حي ، فادراك موقف ما هو في الواقع استجابة له ، وهذه الاستجابة الاولى تضاف على الموقف معناه .

ويضيف الى هذه المفاهيم الثلاثة — السلوك ، الشخصية ، الموقف ، مفهوم الجماعة (group) اذا ان اغلب المواقف التي على الانسان ان يستجيب لها والتي تسيطر على تكوينه انما هي مواقف اجتماعية .

والمجتمع عبارة عن جماعات بينها علاقات وظيفية ومرتبة تصاعديا ، من الجماعات الاساسية الى الجماعات الفرعية . والفرد عبارة عن ملتقى لعدة جماعات تستجيب لحاجاته المتنوعة . وله في كل جماعة منها مركز ودور قد يكونا شكليين او محددين .

ثم يحدد لاجاش الشروط الاساسية للتنازل السيكولوجي للسلوك الاجرامي فيما يلي :

اولا : تعاون السيكولوجيين على اختلاف فروع تخصصهم :

علم النفس العام ، والتجريبي ، والمقارن ، والمرضى ، والديناميكي ، والاجتماعي .

كما انه ينبغي على السيكولوجي الا يدع الفكرة السابقة والمتسلطة التي تفصل بين السوي والمرضى تسيطر عليه لانه لا يوجد كائن حي خال من المرض والصراعات .

ثانيا : لا يمكن للسيكولوجي ان يعمل مع اغفال الشروط البيولوجية والاجتماعية ، موضوع بحثه الذي هو : سلوك المجرم وشخصيته .

ويهتم بعض السيكولوجيين في السنوات الاخيرة بدراسات جماعات المجرمين . وفي كل الحالات وكل الاوقات يهتم السيكولوجي الى اقصى درجة بتفاعل المحددات ، فمثلا ، اذا وجد استعداد جبلي للعدوان والغضب ، فان هذه الاستعدادات لا تكسب فاعلية توليد الجريمة الا في محيط عائلي وتربوي

وحضارى معين ، ثم أن العوامل الاجتماعية الكبرى للجناح لا تصبح ذات فاعلية في الحالات الفردية ، الا اذا كان المحيط المباشر يحقق الشروط ، كأن تحدث في علاقة الام بالطفل تصدعا في شخصيته .

كما أن الهزات التاريخية العظيمة لم يكن لها أثر مولد للجريمة الا عند هؤلاء الذين قابلت لديهم صدى خاصا .

وما سبق يوضح أن الاتجاهات الحالية لعلم النفس بعيدة عن الاقتصار على القول بنشأة نفسية كما تتميز بالاهتمام البالغ بمجموعات واقعية. وربما يحدث من تفاعل بين محددات من مختلف الانواع .

٢ — وسائل السيكلوجى فى دراسة المشكلة :

يستخدم علم النفس الجنائى الطرق الكبيرة للتناول فى علم النفس المعاصر : التناول ذو النزعة الطبيعية والتصنيفية حيث تتم دراسة السلوك كما يتبدى للملاحظ دون تدخل بتغيير لان السلوك الاجرامى لا يمكن احداثه بطرق تجريبية بالاعتماد على الدراسا الاحصائية ومقارنة العينات المتماثلة ، كما تستخدم طريقة التناول الاكلينيكي التى تتميز بالدراسة المتعمقة للحالات الفردية أى دراسة استجابات شخصية بعينها — بأكملها — وبجوانبها المختلفة فى بيئة معينة ، ودراسة السلوك كما يحياه الشخص ويدركه . والتحليل النفسى صورة من صور التناول الاكلينيكي على الرغم من وجود بعض المشكلات النوعية فى استخدامه .

كذلك تستخدم أساليب الملاحظة والمقابلة والاختبارات السيكلوجية المقتنة .

ولما كان من غير الممكن محاولة تفسير تكوين شخصية المجرم ونشأة سلوكه الا فى اطار علاقات الفرد بالجماعات التى تحيط به فقد أعطى تناول الجماعات الصغير بالدراسة السيكلوجية الاجتماعية نتائج هامة ، وكذلك برزت أهمية أساليب علم النفس الاجتماعى فى الدراسة . سواء تلك التى تستخدم لدراسة سلوك الفرد فى جماعة أو سلوك الجماعات أو سلوك الجموع ، ومن أهم الأساليب المستخدمة فى هذا الصدد أسلوب القياس الاجتماعى (لورينو) .

يضاف الى هذا الوسائل التاريخية مثل دراسة الوثائق ، والوسقل البيولوجية والمورفولوجية والنفسيولوجية .

٣ — تكوين شخصية المجرمين :

تكوين شخصية المجرمين هو الجزء الرئيسى من مشكلة المنشأة النفسية للجريمة .

واذا كانت الشخصية دائما فى موقف ما ، فان القوة المولدة للجريمة فى هذا الموقف تتوقف على الشخصية ، ثم انه فى الغالب يمكن اثبات أن مثل هذا الموقف لا يوجد الا لان الفرد قد وضع نفسه فيه ، مثل ذلك الرجل الذى قتل امراته لانها خانتة ، مع انه عندما تزوجها لم يكن يخفى عليه سوء سلوكها ، بل انه أعلن لحظة الزواج منها انه سيقصص منها ان هى لم تستقم .

يمكننا اذن اجرائيا ان نرى فى الشخصية تنظيما لشروط السلوك .

واذ كانت مشكلة تكوين شخصية المجرم ذات أهمية بالغة ، فانها كذلك مشكلة صعبة .

وأول سبب للصعوبة هو تنوع شخصيات المجرمين وتدل الاحصاءات المعتمدة فيما يتعلق بوجود المرضى الذهانيين والعصابيين وضعاف العقول والسيكوباتيين بين المجرمين ، على ان الجزء الاكبر من المجرمين (حوالى ٨٠ ٪) يمثل تنوعا فى الخصائص لا يميزهم بوضوح عن الجمهور العام .

والسبب الثانى لهذه الصعوبة هو تنوع مذاهب التأويل ، وينقسم الباحثون الى اتجاهين كبيرين وفقا للأهمية التى يعطونها للمحددات الجبلية او للتعليم . والاتجاه الذى يميل الى التغلب حاليا هو تجاوز هذا التضاد والاخذ بالتفاعل بين المحددات الجبلية والخبرات الفردية كمسألة .

ويرجع قصور المحددات الجبلية الى أنها سمات عامة او تنظيمات اجمالية أكثر منها سمات شخصية تهىء لهذا الشكل النوعى من السلوك او ذاك . وتحول المحددات الجبلية الى سمات شخصية اجرامية يكون ثمرة للتعليم ، وعلى العكس ، فان وجود سمة متميزة تلزم لاداء حرفة اجرامية ، يتضمن استعدادات جبلية معينة ، فلا بد أن يكون المرء ذكيا حتى يتمكن من الاختلاس ، وماهرا حتى يتمكن من النشل ، وشديد المراس حتى يصبح من قطاع الطرق .

ومن بين أكثر الوقائع دلالة ما تثبته المقارنة بين توأمين متماثلين « Jumeaux hymozygotes » أحدهما جانح والآخر غير جانح ، من أن الجناح لا يعتمد فقط على محددات جبلية وإنما يعتمد على الطريقة التى بها تتكامل هذه المحددات خلال العملية الفردية لتكوين الشخصية .

ولكن كيف تتكون الشخصية ؟

يرى علم النفس اليوم ، أن هذا التكوين في أساسه ، عبارة عن عملية تنشئة اجتماعية ، وأول شرط لهذه العملية هو تجاوز الصراعات المتتابعة حيث تتعارض مطالب الفرد ، منذ بداية وجوده ، مع مطالب الجماعة التي ينتمى إليها .

وإذا نظرنا الى المسألة من قريب ، فإن هذه الصراعات تبدو وكأنها تعتمد على تنافر الحاجات الفردية التي يؤدي تسلط أحدها الى رفض الحاجات الأخرى أو أرجائها .

ويجعل العجز التوافقي الطفل الانسائي في حالة تبعية للجماعة ، تبعية قد تدوم بصورة طوال حياته .

ويمكن أن تسيطر الحاجة الى الأمن والحب والاستحسان على دينامية السلوك ونمو الشخصية ، ويتحول في ذات الشخص ، توقع العقاب والعذاب الجسمي أو الحرمان من الحب الى شعور بالقلق والاثم والخجل .

وهكذا يميل الفرد الى أن ينتمى الى جماعة ، وأن يؤدي الدور الذي ينتظره منه الآخرون بناء على مركزه ، وأن يتقبل قيم هذه الجماعة ومعتقداتها ، وأن يتقمص شخصيات أكثر أعضاء هذه الجماعة دلالة بالنسبة اليه .

ويبدو أن التقمص هو أكبر محرك لعملية تنشئة الشخصية تنشئة اجتماعية وبالتالي لعملية تكوينها .

ويذكر غالبا ، بمناسبة الحديث عن المجرمين ، الطابع « المعادي للمجتمع » (antisocial) أو غير الاجتماعي (asocial) إلا أنه فضلا عن تضمن هذه التسميات أحكاما تقويمية ، فإنها لا تصدق على الواقع لأن السلوك الإجرامي سلوك اجتماعي ، لهذا فمن الأفضل أن نتحدث عن سلوك « شبيه بالاجتماعي » (pseudo-social) أو اجتماعي مفكك (disocial).

على أنه إذا كان التقمص المعيارى شرطا أساسيا للسلوك الاجتماعي المتوافق ، فإنه من المنطقي أن نربط أنواع السلوك الاجتماعي المفكك بشذوذ عملية التقمص .

ودلت بحوثها قيمتها العلمية على الأهمية الرئيسية للعلاقة بين الطفل الصغير وأبيه ، والفكرة المستخلصة من هذه البحوث هي : (٨ - الجائفة)

انه لكي يتخلى الطفل عن الارضاء المباشر لتكافئه ، فمن الضروري أن يفضل الغبطة التي يمد بها حب الأم واستحسانها .

وعلى هذا فان عملية التنشئة الاجتماعية للطفل لا يمكن أن تتم الا بطريقة تدريجية ، وينبغي أن يوجد تساهل من جانب الوالدين ، وخاصة الأم ، فيما يتعلق بالحاجات التي يبدو ارضاؤها غير مرغوب فيه اجتماعيا .

ومن هنا تنشأ أخطار الأخطاء التربوية البارزة ، مثل : الإفراط في التساهل والإفراط في الاحباط والقمع ، والتعاقب غير المتسق — قليلا أو كثيرا — للتساهل والاحباط .

ولا يمكننا فيما يتعلق بصغار الأحداث الجانبين ، أن نغفل ذكر التأييد الذي أعطاه « جون بولبي » John Bowlby هذا الفرض ، حين قارن أربعة وأربعين طفلا من نوى السوابق ، بمجموعة ضابطة من أربعة وأربعين طفلا غير متوافق ليسوا لصوصا . وقد أثبت أنه يوجد عند الأطفال نوى السوابق في السرقة تكرار له دلالة احصائية لطابع عدم المبالاة أو الجذب للوجداني (affectionless) وللاضطرابات المبكرة للعلاقة بين الأم والطفل وللغراق الطويل الذي يدفع الطفل الى أرجاع انفعالية حول صورة الأم الشريرة وذلك التخيل الذي يسيطر على الطفل الى الحد الذي لا يمكنه تصحيحه عند احتكاكه بالواقع ، ويعتاد الطفل على أن يرى نفسه طفلا غير جدير بالحب .

والنموذج المثالي لشخصية المجرم كما تجده موصوفا ومستخدما ، ينشأ عن فشل التقمصات ذات التوجيه الاخلاقي ، وعن فشل النمو المعيارى للاتجاهات نحو الآخرين . ومن الممكن تمييز هذا النموذج بطابع قيمى مقلوب ، أو بقلب للقيم وانكار لقيمة الآخر والقيم المشتركة التي يقابلها التوكيد النرجسى للحاجات الفردية والنزعات السلطوية .

ويمكن استخلاص ملاحظة عامة فيما يتعلق بهذه الصفات وهى : أنها تفسر بوجه خاص الجوانب السلبية لشخصيات المجرمين مثل : رفض التقمص برفض الانضمام الى جماعة وهو ما تشير اليه بحق عبارة « طابع مفادى للمجتمع » (character antisocial).

ويبدو ان هذه الواجهة من النظر تسلم بالفرض الذى يذهب الى انه فى غير الظروف الملائمة وطول الوقت الملائم لا تتحقق امكانيات عملية التنشئة الاجتماعية ولا تتوافر لها شروط نموها .

ويبدو ان هذا الفرض يصدق على جزء من الوقائع لا عليها كلها ، اذ تدل كثير من الحالات على ان هذه الطريقة في النظر مفرقة في السلبية .

فقد لوحظ عند كثير من الجانحين وجود حياة اجتماعية واخلاقية غنية على الرغم من تضادها مع الضبط الاجتماعي . اذ ان الانسان يكيف نفسه دائما لتبرير فعله ، حتى ولو كان فعلا اجراميا ، كما اثبت ذلك « دي جريف De greeff » خاصة فيما يتعلق بالجريمة الغرامية . واللص مثلا يحاول ان يبين ان كل الناس يسرقون وانه لا يسرق الا ممن يملكون اكثر منه .

وقد تقتصر النزاهة على نطاق خاص مثل ذلك اللص القاتل الذي يحرص على ذكر نسب الكلاب وبعبارة اخرى ، فاننا نجسد عند اغلبية الجانحين تحولا ايجابيا للحاجات والتقمصات والمساهمة في جماعة ، فان لم يكن الجانح متقمصا للجماعة التي تقدم نفسها اليه بالطبيعة ، فانه يبحث عن جماعة تستجيب لحاجاته للتقمص والاجتماعية . ولهذا اولت البحوث منذ اواخر الثلاثينات الظاهرة الايجابية للحياة الاجتماعية والاخلاقية للمجرمين باهتماما خاصا .

ويمكن ان نذكر بهذا الصدد افكار « دي جريف » عن البيئة المختارة التي لا يشعر فيها الفرد بالخطيئة على انها خطيئة ، وهذا هو مفهوم « التقمصات البطولية » المستمد دائما من المحيط الحضاري ، التقمصات التي تضي قيمتها على عدد كبير من ضروب السلوك الاجرامي . كما نذكر دراسات « سذرلند Sutherland » القيمة عن السرقة كحرفة منظمة ، والدراسات التي قام بها « هاسينلوب Hassenlopp » « وريدل Redl » عن عصابات الجانحين الصغار .

ان الدراسات المتزايدة تفرض الفكرة الموجهة الآتية التي ترى :

اننا يجب ان ننظر الى اضطرابات عملية التشئة الاجتماعية وعملية التقمص التي تميز شخصيات الجانحين ، لا من جانبها السلبي فقط ، بل ومن جانبها الايجابي ، ولا يكفي ان نقول ، من هو الشخص الذي لم يتقمصه الجانح ، بل يجب ان نقول ، من وماذا يتقمص ؟

ولا يمكننا ان نفهم ديناميكية السلوك الاجرامي الا اذا نظرنا الى شخصية المجرمين من الجانبين السلبي والايجابي .

٤ — جوانب السلوك الاجرامى بالنظر الى العلاقة بين المجرم وبين الجماعات التى يشارك فيها :

بعد أن عرض « لاجاش » لمشكلة تكوين شخصية المجرمين ، مهتما بملازمات التقمص والانتماء الى الجماعة يتناول السلوك الاجرامى ذاته ناظرا اليه من جانبين أساسيين هما :

١ — جانب وصفى *interpersonnel* ينظر فيه الى العلاقة بين المجرم وبين الجماعات التى ينتمى اليها .

٢ — جانب دينامى *intrapersonnel* ينظر فيه الى العلاقة بين شخص المجرم وفعله .

ويحاول من خلال هذا التناول أن يبرز أهمية العناصر السيكولوجية للتعريف العلمى للجريمة .

ولم تخف صعوبة التعريف العلمى للفعل الاجرامى على أغلب المؤلفين حتى ذهب بعضهم الى أن مثل هذا التعريف العلمى يكاد يكون مستحيلا . وهذا عائق له قيمته لانه يسمح بالتخلص من عيب التعريفات المفرقة فى السهولة .

وإذا حاولنا تمييز الصعوبات التى تواجهنا فسنرى :

١ — أن مفهوم الجريمة مفهوم قيمى (*axiologique*) ، وليس مفهوما وضعيا أو علميا أو سيكولوجيا أو يتعلق بعلم النفس المرضى ، ويرجع تعريف الجرائم الى أنظمة القيم والمعايير التحكيمية ، وهى لا تعرف بما هى عليه فى ذاتها بل بارجاع البيئة .

٢ — أن الجريمة تختلف فى هذا عن اضطرابات الشخصية والسلوك . إذ أن أنواع العصاب والذهان يمكن تعريفها بعبارات موضوعية .

٣ — أن قابلية تغير مضمون مفهوم الجريمة ، فى مختلف البلاد والعصور ، كما تقول الفكرة الشائعة ، تدل على عدم اتساق هذا المفهوم .

وكذلك من المهم أن نلاحظ الخلاف الذى قد يحدث بين الجراء الذى يقضى به القانون المكتوب أو العرف وبين الارجاع الوجدانية للمجتمع الحى ، فقد

يكون القانون قاسيا بينما الراى العام متساهل ، او على العكس فقد تردع الجماعات الاجتماعية بقسوة مخالفت يجهلها القانون او قلما يردعها .

ويمكن أن نصوغ هذه الصعوبات بطريقة اخرى ، او أن نجد غيرها . وعلى أى حال فهى ليست عقبات لا يمكن تجاوزها ، وانما هى على العكس من ذلك خصائص ايجابية وأصلية للحقائق التى نحن بصدددها ، وهذا على وجه الدقة ما يجعل المرء بمناقشتها واتخاذها مادة ، يأمل فى استخلاص عناصر ايجابية لتعريف علمى للجريمة .

ويتناول لاجاش كلا من هذه الحجج التى تقول بصعوبة التعريف العلمى للجريمة :

١ — يقال أن الجريمة مفهوم قيمي ، مفهوم قيمة ، ولما كان حكم القيمة يتضمن عنصرا ذاتيا ، فانه لا يمكن تعريف الجريمة تعريفا موضوعيا .

من الصعب تدعيم مثل هذا التدليل اليوم :

فلولا — القيم التى نحن بصدددها قيم مشتركة ، اذ تقابل ذاتية قيم المجرم المنعزل ذاتية اخرى مشتركة بين افراد الجماعة (١) التى هو مسئول عن فعله امامها ، وهذه الذاتية المشتركة تؤدى الى الموضوعية . وما الحق والباطل فى النهاية ان لم يكن هو القيم المشتركة التى تجمع بين الناس فى بحثهم عن الحقيقة ؟

وثانيا — يدل تقدم التفكير التقويى وتقدم التفكير المعرفى عن القيم (مثل السوى والمرضى) ، انه من الممكن أن نتحدث حديثا علميا عن القيم ، دون انكار للعناصر الذاتية لكل حكم من أحكام القيمة صريحا كن هذا الحكم او ضمنا .

وثالثا — كان من المحال على الانسان أن يغفل عن القيم منذ اللحظة التى اهتم فيها أثناء بحثه عن الحقيقة بأن يصف وجود الكائنات الحية ويفسره ، وأن يهتم بعلم الحياة وعلم الاجتماع وعلم النفس ، وكل أنواع سلوك الكائن الحى بما فى ذلك ضربات القلب وافراز كمية كبيرة من الادرينالين تكون قيما ، فعالم الكائن الحى هو عالم قيم .

وعلى ذلك فان الطابع القيمي لمفهوم الجريمة لا يكون من شأنه الا أن يوضح شرطا عاما للبحث فى مجال علم الحياة وعلم الاجتماع وعلم النفس .

٢ — ويقال أن من الممكن تحديد الأمراض العصبية والذهانية بمفاهيم موضوعية . على أنه من الواضح أن مفاهيم السواء والمرض هي الأخرى مفاهيم تقويمية ، وأن تشخيصات العصاب أو الذهان تتضمن أحكاما قيميّة ومن الممكن أن نضيف أن اضطرابات الشخصية والسلوك التي تندرج تحت هذه المفاهيم لا تنفصل عن تفاعل المريض مع بيئته ، وأن أرجاع هذه البيئة تكون جزءا لأسباب هذه الاضطرابات .

ويعد الوجود على وجه آخر (١) كخاصية ايجابية واصيلة للمرض العقلي ، ومن جهة أخرى ، فإن القول بأن الجريمة ليست مرضية يتضمن مسلمة تدعم مفهوم المرض في ما صدقته ومفهومه . فإن لم يكن المجرم في معظم الحالات عصابيا أو ذهانيا بالمعنى الاكلينيكي والوصفي للكلمة فسيظل السؤال قائما لمعرفة ما إذا كان يجب أن نعد السلوك الاجرامى اضطرابا مرضيا .

ولا يمكن اقامة مسلمة علمية من برهان ذي حدين (dilèmne) مفرط في البساطة فيه يختار المرء بين أحد احتمالين : **أما أن يكون المجرم مجنونا أو أن يكون سويا ومسئولا** . لان القسمة الى : مريض — مجرم ، لا تعبر الا عن قصور معارفنا النفسية المرضية ، وعن عجز طبيب الأمراض العقلية عن أن يطبق صور الأمراض على المجرم .

والواقع أن أنواع السلوك الاجرامى تنتمى الى دائرة أمراض الشخصية والسلوك غير انها لا تزال في حاجة الى مزيد من البحث .

٣ — أما من تغير مضمون أنواع السلوك الاجرامى حسب البلاد والعصور ، فإن هذا التغير ينبغى الا يخفى ما يبقى ثابتا ، أى ذلك الصراع بين سلوك فرد ما — أو جماعة من الافراد — من جهة وبين الجماعة الانسانية التي ينتمى اليها هذا الفرد والتي يكون مسئولاً أمامها عن أفعاله من جهة أخرى .

والخلاف الذى يقوم بين المعيار الثابت ، سواء كان مكتوبا أو عرفيا ، وبين أرجاع البيئة الاجتماعية الواقعية سواء كانت تتمثل في القضاة أو في الراى العام ، ينبغى أن يدفع هذا الخلاف الى البحث عن تعريف لا لمضمونات منعزلة لأفعال المجرمين ، وإنما لتفاعلات المجرم مع الجماعات الاجتماعية .

ومن المفيد ، قبل أن نعرض النتائج الإيجابية لهذه المناقشة أن نوضح المبادئ التي تقوم عليها وهي :

١ — يرجع جزء من الصبغيات الى اننا نقابل بين المجتمع والفرد بطريقة كلية ، ولسنا في حلجة الى اننا ننكر ان المجتمع ليس فراغا اجتماعيا ، ويتمثل المجتمع تمثلا ملموسا في جماعات بينها علاقات وظيفية ومرتببة ترتيبا تضاعديا ، من الجماعات الاساسية الى الجماعات الفرعية ، وتختلف هذه الجماعات وفقا لابعادها وطبيعتها ويكون بعضها رسميا (كالمنظمات الاجتماعية) والآخر غير رسمي .

٢ — ان تكوين كل جماعة اجتماعية وعملها يتضمن نظاما من العقائد والقيم ، صريحا او ضمنيا ، ثابتا او متحركا .

٣ — يشترك كل فرد في عدد كبير من الجماعات تستجيب لاحتياجاته المتنوعة وموقفه في كل جماعة من هذه الجماعات محدود بمركز محدد وبدور معين .

٤ — كل سلوك من شأنه خلق قيم ورفض قيم أخرى .

٥ — نعني بالقيمة ، موضوع وهدف مناسب لكل دافع ، وليس فقط القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تميل اللغة الفلسفية الى وصفها بأنها سامية . وعلى هذا يمكن ان نرى مثلا ان اللبن الذي يقى الرضيع من الجوع قيمة ، وكذلك الانثى بالنسبة للذكر المتهيج ، والنقود والمجوهرات بالنسبة للشارق والضحية بالنسبة للقاتل .

وللكائنات الحية في سلوكها علاقة بقيم ايجابية وسلبية ، او بموضوعات قيم ، وليس بموضوعات بالمعنى الذي تعنيه المعرفة العامة او العلمية لهذا الاصطلاح حين تجرد الواقع من كل عنصر ذاتي .

وادخال مفهوم الجماعة والقيمة يسمح ببلوغ تعريف لانواع السلوك الاجرامى .

ويوضح لاجاش فيما يلى ثلاث نقاط هامة هي :

١ — بالفعل الاجرامى يرفض الفرد او يحطم بعض القيم المشتركة في الجماعة التي هو جزء منها والتي ينتمى اليها ، بارادته او بغير ارادته ، ويضع في نفس الوقت بدلا منها قيما أخرى قد تكون قيم جماعة أخرى ، وقد تكون في النهاية قيم فردية خالصة .

٢ — بالفعل الاجرامى يعزل الفرد نفسه او ينفى نفسه من جماعة ما ، وكذلك قد تعزل الجماعة الفرد او تنفيه او تخرى القضاء عليه ، وفي نفس الوقت يشارك المجرم فعليا او ضمنيا في جماعة أخرى ، لا يعد فيها سلوكه اجراميا . كان تكون جماعة اجرامية ، وهذه الجماعة تتمسك كذلك بنظام من القيم والمعايير ، وفيها يخضع المجرم للزام يتناسب مع مركزه ودوره .

فالفرازة مثلا صفة يبحث عنها عند تكوين جماعات اللصوص والمحترفين ، وتوجد هذه الجماعات في علاقات محددة من الناحية النفسية والاجتماعية بالنسبة للمنظمات الاجتماعية وبالنسبة لجماعات غير المجرمين ، ويمكننا ان نذهب الى حد التحدث عن معاشة بين جماعات المجرمين وجماعات غير المجرمين .

٣ - العدوان عنصر دائم من عناصر السلوك الاجرامى ، ويمكنه ان يتخذ اشكالا عديدة وهو بوجه عام موجه نحو الخارج ، فهو عدوان على الآخرين (allo-agression) وليس عدوانا على الذات (auto-agression) ايا كان الدور الذى يقوم به فى هذا العدوان الشعور بالقاق والذنب والخجل والاشمئزاز .

ويوجه العدوان الى قيم بالمعنى الواسع الذى اضفيناه على هذا اللفظ مثل : الحياة الانسانية والملكية ، والسمعة .

وباختصار لا يبدو لنا ان تعريف السلوك الاجرامى ممكنا الا فى نطاق التفاعلات الحية المتحركة بين الافراد والجماعات اى فى نطاق علم النفس والاجتماع .

يمكننا ان نوجز هذه الملاحظات فى الصيغة الآتية :

السلوك الاجرامى عدوان يوجهه فرد او عدد من الافراد الذين هم اعضاء فى جماعة معينة ، ضد القيم المشتركة فى هذه الجماعة ، ويكون هذا السلوك فى اساسه قيما وتجمعات مضادة لقيم هذه الجماعة التى وجه اليها المجرم عدوانه .

وهكذا فنحن اذا اكدنا الوفاء للجماعة فاننا ننتهى الى ان كل فعل اجرامى يؤدى الى خيانة بمعنى من المعانى .

بعد ان عرضنا لمناقشة العناصر السيكولوجية الاساسية لمفهوم الجريمة ، بقى ان نوضح ما صدق هذا المفهوم .

ان هذه المحاولة للتعريف السيكولوجى - او بالاحرى - السيكولوجى الاجتماعى (interpsychologique) للجريمة تعطيها ماصدقا اوسع اى تجعلها تتمثل فى عدد من الظواهر اكبر مما يعطيها اياه الجزاء القانونى . ولهذا فان المخالفات التى يحددها القانون ويكشفها ويطاردها ويعاقب عليها لا تمثل الا قدرا محدودا من السلوك الاجرامى بالمعنى السيكولوجى .

ومن المؤكد انه لا يمكن انكار الاهمية الاجتماعية ولا العلمية للسلوك

الاجرامى كما يحدده القانون اذ انه بوجه خاص فى متناول البحث ، ثم انه بما
الف عنه من طابع الخطورة يكون فى سيكولوجية المخالفات ما يساوى فى
اهميته مكانة المنهج المرضى (الباثولوجى) بالنسبة لعلم النفس العام .

وازاء هذا غائنا ندهش عندما نتبين عدم اعتراف الاخلاقيين والتربويين
بأهمية هذا المنهج الذى يوسع ما صدق الجريمة ثم ان هؤلاء الاخلاقيين
والتربويين قد اهتموا منذ بضع عشرات من السنين بالطفل الجانح بطريقة
حماسية الى حد انهم اهلوا الطفل غير الجانح .

نحن لا نرى اذن ان على علم النفس الجنائى ان يتخلى عن مجاله المختار،
ولكن جزاء كبيرا من العقوبات التى يواجهها تنشأ من النظر الى هذا المجال
كمجال منفصل .

على ان انواع السلوك الاجرامى التى تكتشف ليست هى فقط التى قد
لا تكون الا قدرا بسيطا من السلوك الاجرامى الكلى ، بل اننا ننسى انه توجد
فى المجتمع كل انواع العدالة الخاصة بجانب التنظيم القضائى والعقابى ،
فالغش والخداع فى الامتحانات ومخالفات آداب الحياة اليومية تكون بناءات
سيكولوجية اجتماعية مشابهة لتلك المخالفات التى نضيف اليها عادة صفة
الاجرام . ومثل هذا تماما ما نسمعه دائما كضرب من الاعتذار من مرتكب
مخالفة او من شاهد متهاون يقول : ان هذا ليس بجريمة .

والمخالفة بوجه عام مع ما تتضمنه من صراعات القيم وضروب الوفاء ،
تكون بناء أساسيا للوجود الانسانى ، بحيث يمكننا ان ندهش مع « ايسلر
Eissler » لما اولته المخيلة للجريمة والخطيئة من دور فى تكوين الانسان
ونموه ، وقد اغفل الطب العقلى الجناح من هذه الناحية .

هل كان من شأن مثل هذا التوسيع لمفهوم المخالفة اذابة مفهوم
الجريمة ؟ اذا وجدنا هذا العيب امكنا ان نرى ان ما لقيته الجريمة من ايضاح
جديد يعوض العيب تعويضا كبيرا .

وتبدو فى النهاية هذه النظرة — السيكولوجية الاجتماعية للجريمة — اقرب
الى الواقع السيكولوجى .

٥ — العلاقة بين السلوك الإجرامي وشخصية المجرم :

يهدف هذا الفصل الى أن يثبت ، من عدة جوانب ، انه اذا كان السلوك الإجرامي غير متكيف ، فانه مع ذلك يكون بالنسبة لشخصية المجرم محاولة للتوافق .

ويحاول لاجاش (في ضوء المبادئ العامة للبحث والتفسير المستمدة من التحليل النفسي القائمة على علاج الأعصاب والتي امتدت الى كل أنواع السلوك والتي تتمركز حول نظرية الصراعات) توضيح الدلالة الدينامية او الوظيفية للسلوك الإجرامي ، فحيث يبدو الجاني في الظاهر فعلا كما هو الحال في الفعل الإرادي ، اثبت التحليل النفسي ان هذا السلوك مدفوعا بدوافع لا شعورية . وحيث يبدو ان الشخص ليس له من الامر شيء ، كما هو الحال في الفعل الآلي الذي تحدده عملية مرضية فسيولوجية يثبت التحليل النفسي التدخل الفعال للصراعات التي تحدث فيما بين الشخص وبين الآخرين والتي تحدث بينه وبين نفسه .

ويرى لاجاش انه يمكننا ان نستخلص المبادئ الأساسية للتساؤل الدينامي للسلوك الإجرامي دون أن نقتيد بحرفية التفسير التحليلي الذي يتسم بالصورية التي تجعله يكرر برقابة نفس التفسيرات مع تنوع الجرائم والمجرمين ، سيما وأن السلوك الخارجى والتجربة المعاشة والذلات التي يؤكدونها شعور المجرم وبيئته لا تمثل الا قطاعا محدودا من الحقيقة الموضوعية اى ذلك المجموع العياني الذي يتكون من سلوك الشخص في موقف اجتماعي .

كما يرى وجوب تجاوز سيكولوجية الشعور ، وكذلك تجاوز التقابل الموجود بين التفسيرات الجسمية والتفسيرات السلوكية باقامة مجال « أروجانيزمى » لبدا الوحدة النفسية الجسمية للكائن الحي ، والوحدة بين كل من الكائن الحي والموقف ويأمل ان يصل من خلال صياغة الدلالة الوظيفية للجريمة الى فهم نقطة الالتقاء التي تتجمع فيها شتى المحددات لتؤلف بين آثارها .

وعلى هذا لا يمكن ان نرد السلوك الإجرامي الى ميكانيزم واحد . ومن هنا تبدو النظرة التي تذهب الى وجود تحديدات جبلية خالصة للسلوك الإجرامي مثل الاستعداد الزائد للعدوان والغضب ضعيفة الاحتمال الا في حالة التخلف الكبير الذي يكون من المستحيل معه حدوث أى تعلم .

ويبدو ان الصراعات المبكرة جدا تحقق احتمال وجود سلوك إجرامي جبلى حيث يثبت الشخص في مرحلة من مراحل النمو ، فيها يحيا الصراعات التي بينه وبين الآخرين ، وتنظم هذه الصراعات بطريقة ساذجة مأسوسية .

وفي حالة الصراعات والتشبيكات المتأخرة ، يكفى التقمص والتشسنة الاجتماعية لكي تأخذ دينامية الفعل الإجرامى دلالة سيكولوجية أسهل على الفهم ، وتتدخل فى هذا بطريقة أوضح قوى الضبط والكف .

وفي هذا المستوى من النمو يمكن أن يثار مثال لجريمة العقاب الذاتى ونعنى بهذا أن يدفع الى الجريمة — جزئيا على الاقل — البحث الماسوشى عن الجزاءات العقابية التى تعقبها .

ولا يمكن أن نتفق مع من يؤكدون أو من ينفون هذا الميكانيزم معتمدين فى ذلك على معطيات اكلينيكية خالصة ، بالمعنى المحدود للكلمة ، ذلك أن اثباته لا يمكن أن يعتمد الا على بحث سيكولوجى تحليلى عميق ودقيق .

والجريمة التى ترتكب بدافع التخلص من اجراء خارجى أو داخلى أسهل فى تمييزها ، ولا تتناقى هذه الجريمة مع ميكانيزم العقاب الذاتى ، الذى كثيرا ما تترج به .

وقد يدفع الى فساد الاخلاق شعور الشخص — الحقيقى أو الوهمى — بالظلم الواقع عليه ، هذا الشعور يحطم العهد المضر الذى يربط بين الجائع بالقوة — لا بالفعل — وبين جماعته ، أو كثرة التعرض للمعاملات التى تزيد شحنة الاحساس بالذنب وتطلق الحوافز المولدة للجريمة وهذا ما وصفه « برونو بتالهيم Bruno Bettelheim » عند عدد من ضحايا معسكرات اسرى الحرب .

وتثير مشكلة علاقات الفعل الإجرامى بالتكيف مع الواقع أسئلة كثيرة لا يمكن أن ندخل فى تفاصيلها ، ويكفى لى نتقدم فى هذه المناقشة أن نلاحظ أنه اذا كانت أنواع السلوك الإجرامى فى عمومها ، تبدو كأنها غير متوافقة ، فإن السلوك الإجرامى يمثل — بالنسبة للشخص — طريقة لتحقيق ذاته ولل قضاء على توتراته .

ومما لا شك فيه أنه لا يوجد غير هذا الدافع لكل شكل آخر من اشكال السلوك حتى أكثر من أنواع السلوك توافقا مع الواقع وتقديرا مع المجتمع .

والمسألة هنا مسألة نسبية ، فالأفعال الإجرامية يمكن فى الغالب فى المجال الاكلينيكى فقط — إبراز جانبها غير المتوافق والمخالف للواقع مثل ذلك اللص القاتل الذى ارتكب القتل فى ظروف لم يكن له فيها فرصة للهروب من القبض عليه ، مدفوعا الى ما ارتكبه بالحاجة الى الهوية أكثر مما هو مدفوع بالحاجة الى الانتقام .

ان الفعل الإجرامى يفقد صفات الواقعية المادية وملامحة التفاصيل

للهدف عند ما ننظر الى مجموع الوقائع ودلالاتها العميقة . وحينئذ يبدو — هذا الفعل الاجرامى — كتعبير رمزى لصراع لا شعورى واستقاطا للشخصية تدعمه تبريرات .

ومن اجل هذه الدلالة السيكولوجية يصبح الهدم ضرورة عند الجائح ، فاذا منع عما يرتكبه او حرم من ان يكرس نفسه للافعال الاجرامية ، فانه يقع فى حالة اكتئاب (١) او ذهول (٢) او فزع (٣) ، ومثل هذا التقييد يضعف روابطه مع الواقع التى تبدو فى الظاهر على انها متينة .

وهكذا يدافع المجرم عن نفسه ضد صراع لا شعورى شاق ، بأن يلقي بصراعه الى الخارج ويكون ذلك غالبا عن طريق تقمص بطولى .

والوظيفة النوعية للفعل الاجرامى هى تفريغ الصراع فى الخارج عن طريق ميكانيزم شبيه بالهوس (pseudo-manique) هو الهروب نحو الواقع .

ويبدو السلوك الاجرامى على انه اضطراب يوجه فيه العدوان نحو الخارج لا نحو الداخل كما يحدث فى التحول الهستيرى .

وبهذا يمكن للسلوك الاجرامى ان يرد الى عملية واحدة ذات مرحلتين كما هو الحال فى العصاب والذهان :

فى الاولى : ينسحب الشخص على اثر احباط ما ، من قطاع يمثله الوالد او القيم الوالدية .

وفى الثانية : يحاول الشخص ان يصل الى تفريغ كامل ، وان يحقق ذاته وفقا للتقمصات المتتوية التى سادت تكوينه . وغالبا ما يتبع مرحلة الاسترداد ، بطريقة تلفت الانتباه ، الاتجاه نحو حياة اجتماعية وأخلاقية على هامش المجتمع النظامى .

ويدعم النظرية الدينامية قدر كبير من المعطيات . بحيث لا يمكن معارضة هذه النظرية لا بنظرية عن المجرم بالولادة او المجرم بالتكوين والجبلة ، ولا بنظرية عن المجرم بالعادة الذى هو اثر من آثار المجتمع ، بما يعنى هذا او ذاك من الصراعات المولدة للمرض .

depression (١)

stupour (٢)

panique (٣)

ويتسائل لاجاش في النهاية عن :

ما مدى ملائمة التأويل الدينامي الذي عرض لخطوطه العريضة ؟

يجيب بأن ملاحظات التحليل النفسي والملاحظات الاكلينيكية المفصلة وبعض الاعمال الاحصائية والمقارنة تريد كل عام من جملة الوقائع التي تؤكد هذا التأويل الدينامي الا ان هذه الفروض المتحققة تحققا جزئيا تتطلب بلا شك بعض الاتقان ، وهي تتعثر في صعوبتين أساسيتين :

الصعوبة الاولى : هي تلك الشواهد الاكلينيكية حيث تبكر وفظاعة اضطرابات السلوك التي تدفع الى التفكير في انحرافات غريزية تتعلق بمحددات بنائية .

وليست المسألة هي ان ننكر أهمية هذه المحددات البنائية ، الا ان آثار هذه المحددات الجبلية لا تتحقق الا بفعل ظروف الحياة ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن وجودها أوضح وإثباتها أسهل من صراعات السنة الاولى من العمر ولا يبدو من الممكن بلوغ نتيجة يحتمل صحتها مع اغفال البحث الدقيق لتاريخ الحياة .

اما الصعوبة الكبرى الثانية : للنظرية الدينامية ، فتتمثل لدى العائدين المتأصلين الذين يبدون أحيانا كأنهم من آثار المجتمع ويكشف الجناح عندهم عن صورة العادة المتأصلة خلال عملية التنشئة لا عن صورة الغريزة .

وهكذا نرى في مناقشة لاجاش للمنشأ النفسي للجريمة احاطة في طريقة تفهم السلوك الاجرامى في اطار متكامل يشتمل على كل من الموقف الذى تم فيه هذا السلوك ، وشخصية المجرم وطريقة تنشئته وتجربته الشعورية ودوافعه غير الشعورية وعلاقته بالجماعات التى ينتمى اليها ويتوحد معها أو يرفض قيمها ويعتدى عليها .

ينظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية « المؤتمر العربى لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين » بالكويت فى الفترة ما بين ٤ - ٩ ابريل ١٩٧٠ وذلك فى اطار الاجتماعيات الاقليمية لخبراء الدفاع الاجتماعى تمهيدا لمؤتمر كيوتو - أغسطس ١٩٧٠ .

وسيناقش فى هذا المؤتمر الموضوعات التالية :

- ١ - سياسات الدفاع الاجتماعى وتخطيط التنمية القومية .
- ٢ - مساهمة الجمهور فى منع وضبط الجريمة والجناح .
- ٣ - قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على ضوء التطورات الحديثة فى مجال العقاب .
- ٤ - تنظيم البحوث من أجل تطوير سياسة الدفاع الاجتماعى .
- ٥ - المساعدة الفنية فى مجال الدفاع الاجتماعى .

آراء

على هامش كيمياء السموم

د. زكريا فؤاد أحمد
رئيس قسم العلوم الصيدلانية
بالمركز القومي للبحوث

مقدمه وتعريف :

عندما نتحدث عن السموم تظهر في الصورة تلقائيا ، وخاصية للمهتمين بكميائاتها ، الأدوية والأغذية حيث يجمع الثلاثة أنها تدخل ، بطريقة أو بأخرى ، الى جسم الكائن الحي وتتفاعل مع أجهزته المختلفة بصور قد تتشابه في الكثير من أساليبها ومقوماتها ومعالمها .

ولكي نتبين الحدود الفاصلة بين السميوم والدواء والغذاء يلزم تعريفها . والتعريف عادة من اشق الامور ، وخاصة على العلماء ، وقد يختلف التعريف باختلاف وجهة النظر المراد تأكيدها وأولويات العناصر المكونة لهذا التعريف كما قد يحتاج الامر الى تغيير في التعريف بظهور حقائق علمية جديدة . وقد اتفق العلماء على تعريف السم والدواء والغذاء على مستوى دولي . وما يهمنا في هذا المقام ان نظهر ناحية قد تغير فيها نهج اليه في هذا المقال وهو لقاء الضوء على جوانب بعينها في كيمياء السموم تظهر كيانها المستقل ومقوماتها وخطورتها .

قد نقول ان الغذاء ما يساعد جسم الكائن الحي على تأدية وظائفه العادية والدواء ما يصحح خلا ما في هذه الوظائف والسم ما يسبب خلا ما في هذه الوظائف . ومنذ ان وجد الانسان على هذه الارض قامت التجربة والخطأ بوضع حدود ما بين الغذاء والعقار والسم . ثم تولى العلم بعد ذلك توضيح وتدعيم وتأكيد هذه الحدود . ورغم ذلك ففي بعض الاحيان تتلاشى هذه الحدود تحت ظروف معينة فيصبح الغذاء دواء والدواء سماً .

ومن وجهة نظر الكيمياء التحليلية فهذه المواد سواء والطرق المستخدمة في تحليل الأغذية وتكنيكية هذه الطرق هي نفسها التي تستخدم في تحليل الأدوية والسموم . والذي يختلف في خطوات العمل وظروف التحليل وتقييم النتائج وأخيراً — وأهم هذه الاختلافات جميعاً — هو المحلل نفسه وفلسفته ومقوماته .

نظرة في تحليل الاغذية والادوية والسموم :

ان هذه التحليلات سواء اكانت طبيعية او كيمياوية او طبيعية كيمياوية او بيولوجية يجب أن تتم في اطار من مقومات دنيا لاختلاف عليها مثل ان تكون الطريقة دقيقة ومعتمدة وان تكون العينة ممثلة للحالة ومأخوذة بطريقة علمية صحيحة وهكذا . ولكن ما يميز هذه التحليلات عن بعضها هو أساسا الهدف من التحليل وما يجعل الوصول الى هذا الهدف ممكنا بطريقة سليمة فعالة سواء في جدوى اختيار العينة او في تقييم النتائج وسلامة الاستنتاجات ومدى امكانية استخدامها لتحقيق الهدف .

فقد يهدف تحليل الغذاء في المقام الاول الى معرفة قيمته الغذائية وطعامته وقد يهدف تحليل الدواء في المقام الاول الى معرفة درجة نقاوته وخلوه من الشوائب ولكن تحليل السم في المقام الاول يهدف الى اثبات وجوده أصلا وبصورة قاطعة ثم تأتي بعد ذلك الاهداف الاخرى المتنوعة والكثيرة في مجال كيمياء السموم .

ولكل مادة كيميائية سواء اكانت تستخدم في أغراض تكنولوجية او غذائية او دوائية مواصفات خاصة بها يلتزم بها المحلل وتزداد هذه المواصفات صرامة ودقة وتميزا في الاغذية والعقاقير نظرا لتأثيرها المباشر على صحة الإنسان والحيوان .

الكيمياويات الدوائية مثلا هي نوع خاص من الكيماويات يستلزم درجة معينة من النقاوة (ولا أقول اقصى درجات النقاوة) ويجب ان تكون خالية من أنواع معينة من الشوائب (ولا أقول كل الشوائب) . وفي كلتا الحالتين لا يكون هناك مساومة على قياسية هذه المواصفات .

وفي حالات التحليل الغذائي والدوائي غالبا ما تكون هناك كميات كافية من العينات المراد تحليلها كما أنه لا يوجد ما يدعو الى العجلة الزائدة الملحة للقيام بهذه التحليلات . وهذا ينطبق ايضا على تحليل السموم بدون حالات تسمم . فما السم الا مادة كيميائية أخرى لها ما للمواد الكيميائية من اجراءات التحليل وما يميز هذه الاجراءات من روتين لا يستدعى معاملة خاصة .

أما في حالات التسمم فالصورة تختلف تماما . فمثلا هناك عامل السرعة تحقيقا لمتطلبات العدالة من جهة ومن جهة أخرى — وهو الأهم — ان التحليل قد يجري على عينات بيولوجية مثل الدم والبول واللعاب والأنسجة وهذه بطبيعتها لا تسمح بالانتظار .

وهناك عامل الحرص الشديد والدقة المتناهية في التحليل Microanalysis وهذه غير الدقة في التحليل Accuracy . فقد يحتاج الامر الاعتماد على عينة واحدة سوى آثار ضئيلة من السم في الكشف عن الجريمة .

وهناك عامل تقييم النتائج واحتمالاتها مما يجب ان يظهره التحليل . فقد يثبت التحليل وجود السم ولكنه في بعض الحالات لا يكفي للتجريم ، وقد يكون هذا ليس من صميم عمل المحلل ولكن لابد ان يشير التقرير الى احتمالات تواجد السم طبيعيا في العينة وظروف هذا التواجد مما يساعد المسئولين على استجلاء الحقيقة . فمثلا بعض النباتات التي تؤكل قد تكون سامة في بعض مراحل نموها مثل بعض انواع الانزة . كذلك بعض النباتات التي تؤكل سيقانها قد تكون ثمارها او جذورها شديدة السمية كالصبغة او التي تؤكل أوراقها قد تكون بذورها سامة كاللوحية وهكذا . وفي بعض الاحيان قد يكون تواجد السم في بعض المحاصيل كالحبوب سببه وجود انواع وأجناس أخرى من نفس النبات تنمو معه وتتميز بسميتها الشديدة القاتلة في اغلب الاحيان مثل اللوليم في الحنطة او لوجود فطريات سامة تلوث الدقيق مثل الأرجوت في الشوفان وهكذا . كما قد تشير هذه التحليلات الى امكان تواجد مواد سامة نتيجة لقصور او لتعديل في طريقة التحضير لبعض المنتجات الغذائية والدوائية مثل زيت القطن وزيت الخروع .

باختصار فان ما يميز هذه التحليلات انها شاملة لما قبلها وما بعدها وانها تظهر ابعادها واحتمالاتها وانها لا يجب ان تكون ارقاما جامدة قد لا تفيد العدالة في قليل او كثير .

ولكى نتفهم اكثر طبيعة هذه التحليلات وصعوبتها وخطورتها يجب ان نعلم ان السموم خلافا للاغذية والادوية لا حدود لها . ان أية مادة يمكن ان تصبح سامة اذا اسيء استعمالها وهذا ما يجعل مجال كيميائيتها غير محدود . والسم قد يجد طريقة الى داخل الجسم بكل السبل مثل الاكل والاستنشاق والحقن واللامسة وهكذا . وقد يحدث تأثيرا موضعيا او تأثيرا عاما كالدواء سواء بسواء . ولكنه في هذه الحالة تأثيرا ضارا . وعلى حسب الخواص الطبيعية والكيميائية للمادة السامة اما ان تتولى أجهزة مضادة في الجسم امرها ككل وعلى درجات متفاوتة من الكفاءة لمحاصرتها وتقييد حركتها وانتشارها بمختلف السبل ثم حملها خارجا بعد ذلك ما أمكن ذلك عن طريق البول والبراز والعرق والنفس واما ان تتولى أجهزة أخرى على مراحل ودرجات متفاوتة من الكفاءة امر تحطيمها ومحاصرة وتقييد حركة اجزاء حطامها وحملها خارجا بعد ذلك ما أمكن عن طريق نفس المخرج الطبيعية السابق ذكرها ، وفي كلتا الحالتين فان العملية عملية اجتواء للمادة السامة او لحطامها .

وقد تنجح هذه الاجهزة في التغلب على السم او يتمكن السم من اصابة

احد أجهزة الجسم الحساسة فتقضي في النهاية الى هبوط في التنفس ثم الموت .

وبعد الموت يتواجد السم بكله وكليله او ببعض حطامه في ظروف مختلفة تماما لا يخضع فيها السم الى تخطيط الكائن الحي لمكافحة بنظام دقيق متكامل لعمليات بيولوجية محددة متناسقة في وسط ثابت المعايير والمقاييس ولكن يخضع الان لخبطات عشوائية من عمليات بيولوجية لكائنات جديدة متنوعة ظهرت على المسرح وفرضت سلطانها وتولت هي عملية الاحتواء في وسط متغير المعايير والمقاييس وقد ينجو السم ككل او كأجزاء منه ولكن الى حين .

وفي كل هذه الحالات تتجه البحوث الخاصة بالكيمياء التحليلية للسموم، وهي اهم فروع الكيمياء الشرعية ، للتعرف على مصير السم في جسم الكائن الحي وتفاعلاته والتعرف على أجزاء حطامه ومدى وسرعة انتشاره او انتشارها في الانسجة المختلفة ومدى وسرعة خروجه وخروجها من الجسم وتأثير التعفن على هذه المواد .

وهذه الدراسات تستلزم معرفة تامة بالصفات الطبيعية والكيميائية للمادة السامة كما تتجه البحوث ايضا الى استحداث الطرق والاساليب العلمية لفصل هذه المواد من السوائل البيولوجية والانسجة في صورة نقية والتعرف عليها وتقدير كمياتها المتناهية في الصغر بدقة متناهية .

كيمياء السموم وعلم الجرعات :

مما لا شك فيه أن الجرعة لها الاهمية القصوى في تحديد التأثير الذي يحدثه الدواء ومدى وسرعة هذا التأثير ولذلك فان العوامل المعروفة المؤثرة في الجرعة مثل السن والجنس والحالة المرضية وطريقة التعاطي وميعاد التعاطي والحساسية الذاتية وقوة الاحتمال والادمان .. الخ تفرض نفسها فرضا على تقييم حالات التسمم بشكل او بآخر وهذا بالتالى يثير تساؤلات مختلفة تلقى صداها في اتجاهات البحوث في مجال كيمياء السموم .

كيمياء السموم والتنافرات الدوائية :

بالتعرف على هذه التنافرات جرى تقسيمها الى تنافرات صيدلية (طبيعية كيميائية) وتنافرت فسيولوجية . وكما يدل اسمها فمضمونها بصفة عامة تغير في الشكل او التكوين او التأثير وقد تحدث هذه التنافرات تسمم وقد يكون التسمم قاتلا . وهذا ما يعنينا في هذا المقال وسواء اكان الخطا قاتلا أم غير قاتل وسواء اكان عن قصد او عن جهل فهو يقع تحت طائلة القانون . وهذا ايضا يشكل موضوعات للدراسة والبحث في مجال كيمياء السموم .

وهذه التناقضات قد تضم أيضا الحالات التي يخطر استعمال مادة دوائية أو غذائية معها . وتحرص شركات الادوية بالذات على اجراء بحوث شاملة طويلة الامد لكل دواء جديد للتعرف على هذه الحالات ووصفها بدقة بالغة .

التحولات البيولوجية وكيمياء السموم :

يحدث في بعض الاحيان ان يتحول السم (ولا نقول يتحطم) داخل الجسم الى مادة أخرى قد تكون أقل سمية وقد تكون أكثر سمية من المادة الاصلية وفي كلتا الحالتين يواجه المعينون تقييم حالات التسمم مشكلة لا شك فيها . وتتجه البحوث لدراسة هذه المشكلة وتحديد طبيعة التحول ومداهما والاهم من ذلك كله اثبات وجوده أصلا .

وقد قيل مثلا ان مادة الكودايين الشائعة الاستعمال كدواء تتحول في الجسم الى مادة المورفين المخدرة مما قد يسبب اشكالا عند تقييم حالات تعاطى المورفين . وقد اثبتت البحوث التي أجريت في معمل العلوم الصيدلانية بالمركز القومي للبحوث ان هذا التحول قائم فعلا وأمكن تقدير مداه كما أمكن الوصول الى طريقة للتعرف على مصدر المورفين الموجود في الجسم وهل هو نتيجة لتحول الكودايين أم نتيجة لتعاطى المورفين .

وهكذا يتضح الدور الايجابي الذي يقوم به الاختصاصيون في كيمياء السموم للمشاركة الفعلية في الكشف عن الجريمة بالبحث والنقد والتقييم والتوجيه أكثر منه بتقديم أرقام خرساء .

وهكذا أيضا تتضح ديناميكية التحليل الكيميائي للسموم في حالات التسمم وأنها عملية تنظم خطواتها لتساير وضعا دائب التغير ولتصيب في الوقت المناسب وقبل ضياع الفرصة هدفا صغيرا غير ثابت ولا مستقر في جو من الضباب الكثيف . هذا الهدف هو السم ولبينات خطامه في مناهاتها الكائن الحي أو الجسم العفن وأن تؤكد بالدليل القاطع أن هذا الهدف هدفا أصيلا لا عابرا ولا دخيلا متقدما بذلك القاعدة الصلبة التي يبنى عليها المسؤول الشرعى تقريره وتساعد في تحديد أبعاده .

صدر أخيراً العدد الأول — المجلد السابع من :

« المجلة الاجتماعية القومية »

ويتضمن هذا العدد الموضوعات التالية :

- دراسة تحليلية عن علاقة نمط العضوية ببعض الأبعاد الجماعية في الجمعيات التعاونية .
- الفكر الديموقراطي في التربية .
- الأساس التجريبي لعلم النفس الكلينيكي .
- التحليل العائلي لبنود الاستجابات المتطرفة عن الأسوياء .
- النظرية الاجتماعية ، بعض المشكلات الأساسية .
- بعض مظاهر القيمة المرتبطة بالحراك المهني .
- عرض نقدي لمفهوم « القيمة » في علم الاجتماع .

خطا الحكم الجنائي في تحديد المبالغ المختلصة

تعليق على حكم محكمة التقض (الدائرة الجنائية)
في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ قضائية

للدكتور ادوار غالى الذهبى
المستشار الجمهورى المساعد

المبادئ :

١ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل أو كثر . وخطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لا اثر له في ثبوت جريمة خيانة الأمانة ، ولا حجية له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين .

٢ - تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا . كما أن مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الاسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الادانة .

الوقائع والاسباب :

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أواخر عام ١٩٥٢ وفي خلال عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بدائرة قصر النيل : (أولا) اختلس مبلغ ٢٦.٠٢٩ر ٨٦٢٩ لجمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب والتى كانت مسلمة اليه على سبيل الوكالة بصفته سكرتيرا عاما لها ، اضرارا بها . (ثانيا) ارتكب تزويرا في أوراق عرفية . (ثالثا) استعمل المحررات العرفية سالفة الذكر . . . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب وطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا

بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ وذلك عن التهم الثلاث المسندة اليه بلا مصاريف جنائية .

استأنف كل من النيابة العامة والمتهم والمدعية بالحق المدني هذا الحكم .

وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) حضوريا بقبول استئناف المدعى بالحق المدني شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض استئناف المتهم والنيابة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وذلك بلا مصروفات جنائية (ثانيا) وفي موضوع الدعوى المدنية الزام المتهم أن يدفع الى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن بين الأسباب التي استند اليها الطاعن أن الحكم المطعون فيه اذ دانه بجرائم التبييد والتزوير في محررات عرفية واستعمالها قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه اعترض في مذكراته المقدمة للمحكمة الاستئنافية على تقرير الخبير بأنه اعتمد على اقراره بمديونيته للجمعية في مبلغ ٥٧٠.١ر.٨٩ وقصر بحثه على الفترة اللاحقة للاقرار مع أن الطاعن كان قد تمسك بضرورة فحص عمله في الفترة كلها واطراح الاقرار لانه كان وليد ظروف غير طبيعية فضلا عن أن قيود دفتر الصندوق لم تكن مستوفاة عن الثلاثة أشهر السابقة على الاستيلاء على الجمعية ، كما نعى الطاعن على التقرير عيوباً أخرى في اقلام الحساب تفصح عن أن الخبير لم يتحر الدقة في مهمته ، وطلب اعادة المأمورية اليه لفحص اعتراضاته . ولكن المحكمة لم ترد على دفاعه ورفضت طلبه بغير مسوغ . هذا الى أن الحكم بعد أن أشار الى اعتماده على تقرير الخبير ، خلص الى أنه ثبت للمحكمة أن الطاعن اختلس مبلغ ٧٩٥٢ر٦٩ وهو عبارة عن مبلغ ٥٧٠.١ر.٨٩ قيمة الوارد في الاقرار مضافا اليه مبلغ ٢٢٥١ر٣٨٠ ولم تر محلا لاعادة المأمورية للخبير ازاء ما تضمنه اقرار الطاعن وعدم تقديمه ما يدل على براءة ذمته ، مع أن الخبير خلص الى أن كل ما في ذمة الطاعن هو مبلغ ٢٢٥١ر٣٨٠ مما يدل على أن الحكم قد خالف الثابت بالتقرير وراح يعول على الاقرار دون أن يلتفت الى ما عييه به الطاعن ، كما اعرض عن دفاعه القائم على أن تصفية الحساب كفيلا باظهار براءة ذمته من أي مبلغ .

وقد رفضت محكمة النقض الأخذ بهذا النظر وردت على هذا النعى بقولها انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بارتكابها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، ومن بينها اقرار الطاعن الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة

١٩٥٤ متضمنًا أن في عهده للجمعية المجنى عليها مبلغ ٥٧.١٠.٨٩ فضلًا من اقرار آخر تاريخه ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باستعداده لدفع ما تبقى بعد تصفية الحساب . لما كان ذلك ، وكأنت المحكمة الاستئنافية قد حصلت من مؤدى تقرير الخبير أنه راجع الحساب بعد تاريخ اقرار الطاعن الحاصل في ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ فبتين مديونيته في مبلغ ٢٢٥١٣٨٠ وبعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها الى سلامة تقرير الخبير استخلصت أن المبلغ الذى بدده الطاعن هو مجموع المبلغين السابقين ومقداره ٧٩٥٢٤٦٩ . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من اخلال بحقه في الدفاع لأنه لم يجبه الى طلب اعادة المأمورية للخبير لفحص اعتراضاته على الحساب مردوداً بأنه لما كان الطاعن لم يثر — في شأن اقراره الذى عول عليه الحكم — ما يقوم في القانون سبباً لبطلانه ، وكان الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى قاضى الموضوع ، وكان للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنذب خبر آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير ما دام استنادها الى الراى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، أما ما يثيره الطاعن من منازعة في مقدار المبالغ المبددة فانه — بفرض صحته — لا جدوى منه ، ذلك بأنه فضلاً عن أن جريمة خيانة الامانة تقع على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل أو كثر ، فان حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى تقتصر — وفقاً للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى — على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً ، كما أن مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الادانة . ومن هذا القبيل ذلك الشك من أسباب الحكم المطعون فيه المتعلق بمقدار المبالغ المبددة ، ومن ثم فانه بفرض خطأ الحكم في تحديد تلك المبالغ ، فان هذا الخطأ لا اثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين وبالتالي فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

التعليق :

١ — القاعدة العامة التى انتهجها المشرع المصرى فيما يتعلق بجرائم الأموال ، أن قيمة المال لا اثر لها في قيام الجريمة ، اذ يكفى فقط أن يكون محل الجريمة مالا منقولاً ذا قيمة مهما كانت ضالة هذه القيمة (١) .

(١) احمد أمين — شرح قانون العقوبات الاهلى — القسم الخاص — الطبعة الثانية سنة ١٩٢٤ ص ٦٢٦ ، محمد مصطفى القلى ، شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٤٥ ص ٢٧ ، محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعة خامسة سنة ١٩٦٤ بند ٣٩٧ ص ٤٣١ ، روف عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال =

وتطبيقا لذلك قضى بأن نزع الأثرية من الشارع العمومي يمكن اعتباره سرقة (١) . وبأن اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو أنه غير ممضى يعتبر أنه سرقة شيء هو وإن كان قليل القيمة في ذاته لكنه ليس مجردا من كل قيمة (٢) . وإذا كان المتهم قد سرق قرطا على أنه من الذهب وهو من نحاس ، لأن المجنى عليها استبدلت بقرطها الذهبي قرط النحاس الذي سرق — فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي شروعا في سرقة (٣) . وحكم بأن السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير ، والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام أنه ليس مجردا من كل قيمة ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن كويونات الكيوسين المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ،

= طبعة خامسة سنة ١٩٦٥ ص ٦٨٧ ، محمد محي الدين عوض ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، مذكرات على الآلة الكاتبة ص ٢٢٢ ، توفيق محمد الشاوي ، جرائم الاموال ، سنة ١٩٥١ ص ٥٠ ، حسن أبو السعود ، قانون العقوبات ، ج ١ طبعة أولى سنة ١٩٥٠ بند ٣٦٨ ص ٤٦٢ ، محمود نجيب حسنى — دروس في قانون العقوبات ، القسم الخاص ، سنة ١٩٥٥ بند ٢٠١ ص ٣٠٦ ، حسن صادق المرصفاوي ، جرائم الاموال ، سنة ١٩٥٦ بند ٦٢ ص ٣٢ ، عمر السعيد رمضان ، قانون العقوبات في جرائم الاعتداء على الاموال سنة ١٩٦٢ ص ٣٤ ، أحمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، سنة ١٩٦٨ بند ٤٤٨ ص ٦٣٢ .

وفي هذا الصدد يختلف تشريعنا المصري عن بعض التشريعات الأجنبية ، فمثلا تنص المادة ٥٤ من قانون العقوبات السوداني على أن : « الفعل الذي يسبب ضررا ، أو الذي يقصد منه احدث ضرر ، أو الذي يكون معروفا بأنه يحتمل أن يسبب ضررا ، لا يعتبر جريمة متى كان الضرر من التفاهة بحيث لا يشكو منه أي شخص عادي التفكير والطاع » .

54. No act is an offence by reason that it causes or that it is intended to cause or that it is known to be likely to cause any injury if that injury is so slight that no person of ordinary sense and temper would complain of such injury.

وهذا النص مأخوذ عن القانون الهندي . وبناء عليه يشترط أن يكون المال محل الاختلاس ذا قيمة على قدر ما من الأهمية . وتطبيقا لذلك حكم في الهند بأن أخذ قرون بها بذور لا قيمة لها عادة من شجرة موجودة بأرض مهجورة مملوكة للحكومة لا يعد جريمة ، وبأن أخذ بعض التراب من قطعة أرض مكشوفة وغير مصورة وليس لهذا التراب قيمة تذكر لا يعد جريمة (أنظر محي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٣٥٥) .

(١) نقض في ١٠ مايو سنة ١٩١٣ ، المجموعة الرسمية س ١٤ رقم ١٠٢ ، عكس ذلك محكمة سوهاج الجزئية في ٧ مارس سنة ١٨٩٩ (الحقوق س ١٤ ص ١٦٨) إذ قضت بأن السرقة لا تقع على الحشيش التابت في الغيط ، وهذا الحكم في غير محله لأن هذا الحشيش له قيمة مالية وإن تكن ضئيلة جدا .

(٢) نقض جنائي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٩٩ ص ٤٧٠ ، نقض جنائي في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٠٥ ص ٢٧٥ .

(٣) نقض جنائي في ١٩ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦١ ص ٥١٢ .

كما اثبت ان المتهم قد انتفع بها فعلا ، ولو انه توصل الى هذا الانتفاع بختمها بخاتم مصطنع ، فان عقابه يكون في محله (١) .

ولا يشترط ان تكون للأشياء محل الجريمة قيمة مادية ، وانما يكفي ان تكون للشيء قيمة أدبية ، فالخطابات العادية التي لا تثبت حقا أو تخالفا تصح محلا للسرقة ، وكذلك البرقيات والصور الفوتوغرافية (٢) .

ويلاحظ في هذا الصدد ان هناك farkا جوهريا بين اختلاس الأموال والتزوير ، فبينما يشترط في الشيء موضوع التزوير ان يكون محررا صالحا للاثبات وأن يرتب عليه القانون أثرا ، فان هذا الشرط لا وجود له في جريمة اختلاس الأموال . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بقوافر جريمة السرقة بالنسبة الى اختلاس مسودات لبعض المحررات قابلة للتعديل أو التغيير ، وذلك رغم أن هذه ليست ذات قيمة تجارية أو مادية (٣) .

واذن فقيمة الشيء المختلس ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة أو خيانة الأمانة ، فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه (٤) ، لأن هذه القيمة لا تأثير لها في التكييف القانوني للجريمة ، ولا في تحديد مقدار العقوبة . فالسارق يعاقب لأنه سرق ، لا لأنه سرق شيئا معيناً أو كمية معينة من الشيء (٥) .

(١) نقض جنائي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣١٠ ص ٤١٥
(٢) محمود مصطفى ، المرجع السابق ، بند ٢٩٧ ص ٤٣١ ، رعب هبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ ، محي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، توفيق الشاوي ، المرجع السابق ص ٥٠ — وفي فرنسا قضت محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ بأن أوراق اجابة الامتحان تصلح محلا للسرقة ، لان ورقة اجابة الامتحان تحتوى على عنصرين متميزين : عنصر مادي ويشمل صفحات ورقة الاجابة ، وعنصر معنوي ويشمل معلومات الطالب التي يضمها ورقة الاجابة . وهذان العنصران يقابلها نوعان متميزان من الملكية : حق الملكية المادية وتلك السلطة التي تتولى تنظيم الامتحان ، وحق الملكية الادبية ويملكه الطالب نفسه حتى بعد تسليم ورقة الاجابة الى الجهة التي تتولى تصحيحها (محكمة استئناف باريس في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ جورييس كلاسير الدودي J.C.P. ١٩٦٦ — ٢ — ١٤٧٠٠ مع تعليق D. Becourt — انظر أيضا تعليق بوزا P. Bouzat على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٦ ص ٨٩٨ .
سنة ١٩٦٦ ص ٨٩٨ .

(٣) نقض جنائي في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بليتان ١٩٥٧ — ١٥٨٩ — واذا لم تكن للشيء قيمة أدبية فلا يصلح محلا للاختلاس . وتطبيقا لذلك حكم بأنه لا تقع جريمة السرقة بالنسبة الى اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجنة حزب الى مدير ادارة اللجان اذا ثبت ان هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حربة ، ولا يمكن اعتبارها مقاما للحزب يحرص عليها ، وانها تمشت لفرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب ، وانما هي اثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن (نقض جنائي في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ رقم ٢٤٢ ص ٤٩٢) .

(٤) نقض جنائي في ٦ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٧ ص ٤٧٠ .

(٥) انظر رسالتنا في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٠

بند ٢٤٨ ص ٢٤٠ .

لو خُلِنَ الأمانة يعاقب لأنه اختلس المال الذي أوْتُمِنَ عليه بفض النظر عن مقداره . وهذا ما ذهب اليه الحكم موضوع هذا التعليق بقوله أن « جريمة خيانة الأمانة تقع على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمته قل أو كثر » . واقد رتب الحكم على هذه القاعدة نتيجة هامة هي أن ما يقرره الحكم الجنائي بشأن مقدار المال موضوع جريمة خيانة الأمانة لا يحوز حجية الشيء المقضّر أمام القضاء المدني . مثال ذلك إذا قال الحكم الجنائي أن المال المسروق أو المبدد مقداره ألف جنيه أو مائة أردب من القمح ، فإن هذه البيانات لا تقيد القاضي المدني إذا ما أثير أمامه النزاع من جديد بشأن المطالبة بهذه الأشياء أو بقيمتها .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المحكمة قد قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما لا يتسع لها وقتها وقضت بأحالة دعوى المدعية بالحق المدني إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة (١) .

٢ — ولكن يلاحظ أن المحكمة المدنية التي تنظر دعوى التعويض أو دعوى استرداد الأموال المختلسة لا تملك القضاء برفض الدعوى تأسيسا على أن المتهم لم يختلس الأشياء محل الجريمة ، فهذه مسألة قد حسمتها المحكمة الجنائية وقالت فيها كلمتها ، وإنما الحرية المتروكة للمحكمة المدنية في هذا الصدد تنحصر في تحديد قيمة المبالغ المختلسة التي يتوقف عليها تحديد مبلغ التعويض الواجب الحكم به .

٣ — وفي فرنسا ذهب بعض الشراح إلى القول بأن القاضي المدني يلتزم بما يقرره الحكم الجنائي بشأن كمية الشيء موضوع الجريمة (٢) ، والا أدى ذلك إلى أن يتعارض حكمان في تقدير شيء واحد . فالقاضي الجنائي وإن كان بحثه موجه إلى تقدير أدلة الاتهام وليس إلى كمية الشيء موضوع الجريمة ، إلا أن هذه الكمية أمر يلحظه القاضي الجنائي عند تقدير العقوبة ،

(١) نقض جنائي في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ٦٠ ص ٣٠٢ ، انظر تعليقاتنا على هذا الحكم بمجلة إدارة قضايا الحكومة من ٩ عدد ٢ ص ١١٥ .
(٢) René et Pierre Garraud, *Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale*, T. 6, n. 2333, p. 323.; P. Lacoste, *De la chose jugée en matière civile, criminelle, disciplinaire et administrative*, 3e ed. par PH. Bonnecarrere, 1914 n. 1087 p. 419; Demolombe, *Cours de Code Napoléon*, 1878, T. XXX, n. 425, P. 396.

فاذا كان الجناة متساوين أمام القانون من حيث مسئوليتهم الجنائية ، الا انهم ليسوا كذلك من حيث مقدار العقوبة التي توقع على كل منهم ، ولذلك نجد المشرع قد جعل حدا أدنى وحدا أقصى لكل عقوبة وترك للقاضي حرية توقيع العقوبة المناسبة حسبما يبين له من ظروف الدعوى وملابساتها ، فالقاضي الجنائي لا يسوى في العقوبة بين المتهم الذي يسرق ألف جنيه والمتهم الذي يسرق جنيتها واحدا ، بل في أغلب الأحيان تكون عقوبة الأول أشد من عقوبة الثاني (١) . وبناء عليه فمن غير المستساغ أن يأتي القاضي المدني وبغير في مقدار الشيء المختلس ، فالتلازم القائم بين الدعويين — الجنائية والمدنية — يجعل القاضي المدني يلتزم بكافة البيانات الواردة في الحكم الجنائي والتي من شأنها التذليل على أهمية أو خطورة الجريمة (٢) .

وقد أخذت بهذا الرأي محكمة النقض الفرنسية في حكم قديم لها صدر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٨ قالت فيه ان المحكمة الجنائية اذا حددت كمية المال المسروق بأنه ٢٠٠٠ فرنك ذهباً فان هذا البيان يحوز حجية الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المدني ، وبالتالي فلا تملك المحكمة المدنية أن تجادل في مقدار هذا المبلغ (٣) . وهذا أيضاً ما ذهبت اليه محكمة جرجا الجزئية بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ فقضت بأنه اذا لم يفصل الحكم الجنائي في كمية الشيء

(١) ويميل جانب من الفقه المصري الى الأخذ بهذا الرأي فيقول الدكتور المرصفاوى انه لا أهمية لقيمة المال في جريمة السرقة وان كانت قيمة المال قد يدخلها القاضي في اعتباره عند تقديره للعقوبة (المرصفاوى ، المرجع السابق ، بند ٦٢ ص ٣٣) . ويقول الدكتور محمود نجيب حسنى ان ضالة قيمة الشيء المختلس قد تعتبر ظرفاً مخففاً (محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، بند ٢٠١ ص ٢٠٦) .

(٢) جارو ، المرجع السابق ، بند ٢٢٢٣ ص ٢٢٣ ، لاكوست ، المرجع السابق ، بند ١٠٨٧ ص ٤١٩ وقد تحمس لاكوست في تأييد هذا الرأي اذ يقول :
«Le tribunal de répression ne statue pas sur l'existence d'un vol ou d'un détournement considéré in abstracto, mais sur l'existence d'un vol ou d'un détournement de tel ou tel objet déterminé, de telle ou telle somme fixée»
(لاكوست ، المرجع السابق ، بند ١٠٨٧ ص ٤٢٠) .

(٣) يقضى مدنى في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٨ دالوز ١٨٧٨ — ١ — ٤٦٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :
Attendu que par jugement en date du 31 juillet

1873, passé en force de chose jugée, le tribunal correctionnel de Corte avait condamné le mineur Lucien Muracciole, à la peine de six mois d'emprisonnement, comme coupable d'avoir commis, au préjudice du sieur Jean Calderini, un vol d'une somme de 2000 fr., en un nombre déterminé de pièces d'or spécifiées; Attendu que cette constatation du chiffre de la somme volée a été retenue comme un des éléments de sa décision. Que bien que faite en l'absence de la partie privée, elle s'imposait à titre de chose jugée à la juridiction civile saisie depuis, de la demande formée par Calderini, tant contre Lucien Muracciole, auteur du vol, que contre =

المسروق ، بل اقتصر على البحث في مسئولية المتهم بدون أن يتعرض لهذه الكمية فللمحكمة المدنية أن تعيد البحث فيها من جديد (١) .

٤ — والتمشى مع منطق هذا الراى يؤدى الى القول بأن المحكمة الجنائية يجب عليها أن تتحقق بنفسها من بيان قيمة الاشياء المسروقة ، اذ يتوقف على هذه القيمة مقدار العقوبة التى توقعها المحكمة الجنائية على المتهم . وبعبارة اخرى نقول ان مؤدى هذا الراى ان المحكمة الجنائية يجب عليها أن تفصل فى موضوع الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد ، فلا يجوز لها أن تقضى بالادانة فى الدعوى الجنائية وتحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة ، لأن المحكمة الجنائية قد توقع عقوبة شديدة على المتهم ، ثم تسفر ادلة الاثبات المطروحة أمام المحكمة المدنية عن ضالة قيمة الاشياء موضوع الجريمة ، بحيث لا تتناسب مع مقدار العقوبة التى قضت بها المحكمة الجنائية ، ولو كانت هذه القيمة تحت بصر المحكمة الجنائية وهى تقضى بالادانة لما وقعت على المتهم العقوبة الشديدة التى قضت بها .

٥ — والصحيح عندنا هو ما ذهب اليه الحكم محل هذا التعليق من أن قيمة الاموال المبددة لا تعتبر من المسائل الضرورية لقيام الحكم الجنائى ، وبالتالي فان خطأ الحكم الجنائى فى تحديد المبالغ المبددة لا اثر له فى ثبوت جريمة خيانة الأمانة ، ولا حجية له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين .

ويترتب على الأخذ بهذا الراى أنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية وتحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة للبحث فى مقدار المال المختلس ، وهذا ما اكدته محكمة النقض فى

= Muracciole son père, comme responsable civilement, en restitution de la dite somme de 2.000 fr. D'où suit qu'en réduisant, par une évaluation particulière de 2.000 fr. à 1.000 fr. la somme à restituer à la victime du vol, la Cour d'Appel a violé l'article de loi susvisé et les principes en matière de chose jugée.

وقضت محكمة استئناف باريس بأن الحكم الجنائى الصادر بادانة المتهم فى جريمة اصابة خطأ ، اذا قرر أن المبنى عليه قد ساهم فى احداث الضرر بنسبة ٥٠ ٪ وبذلك فهو مسئول نسبة النصف عن الضرر الناشئ عن الجريمة ، فان هذا البيان يعتب من البيانات الضرورية لقيام الحكم الجنائى ، وبالتالي يجوز حجية الشئ المحكوم فيه أمام القضاء المدنى (محكمة استئناف باريس فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ جازيت دى باليه ١٩٢٩ — ١ — ٤٢٣) .

(١) محكمة جرجا الجزئية فى ٤ امارس سنة ١٩٢٧ ، المحاماة ص ٧ رقم ٤١٢ ص ٦٢٠ وجاء بأسباب هذا الحكم : « وحيث أن المحكمة الجنائية لم تفصل فى عدد القطع (قطع الخشب) التى سرت من الدمى عليه الاول وهو المبنى عليه لأن الوصف المذكور فى الحكم الجنائى يتضمن أن المتهمين سرقوا اخشابا ولم يوضح عددها . وحيث أنه من المقرر قانونا أن المحكمة المدنية ليست مقيدة بالكمية الا اذا فصلت فيها المحكمة الجنائية . أما اذا لم تفصل فيها المحكمة الجنائية فان للمحكمة المدنية أن تعيد البحث فيها . » .

حكمها الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ اذ قضت بأنه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالادانة وبين احوالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة (١) .

أما الحجة التي تقول ان العقوبة التي توقعها المحكمة الجنائية تتناسب تناسباً طردياً مع مقدار الشيء المختلس ، فمردودة بأن الضرر الذي يصيب المجنى عليه — والذي يتمثل في قيمة الشيء المختلس — لا يدخل في تقدير العقوبة التي توقعها المحكمة الجنائية ، لان دور القاضي الجنائي لا يقتصر على بحث الادلة القانونية او المنطقية دون التفات الى شخصية الخصوم ، بل هو يقوم بدور أهم من ذلك ، اذ تنصب الخصومة الجنائية على شخصية المتهم وتهدف الى تفريد العقوبة المحكوم بها على الجاني ، فهي لا تقوم على تطبيق مجرد للقانون ، والقاضي الجنائي — في هذا السبيل — يجب عليه أن يقيم وزناً لحالة المتهم الجنائية والنفسية والادبية ، ويهتم بعوامل الوراثة ، وسوابق المتهم ، ومركزه الاجتماعي ، ومدى ثقافته ، ولذلك قيل بحق انه اذا كان يكفي في القاضي المدني أن يكون ملماً بمواد القانون وتفسيرها ، فانه يلزم في القاضي الجنائي أن يكون — فضلاً عن ذلك — عالماً بالنفس والاجتماع والاجرام ليقرر المسؤولية الجنائية ويوقع العقوبة العادلة . أما الضرر المترتب على الجريمة — والذي يتمثل في قيمة الأشياء المختلسة — فهو لا يدخل في تحديد مقدار العقوبة التي توقعها المحكمة الجنائية على الجاني ، فكثيراً ما تكون قيمة الأشياء المختلسة تافهة ، ولكن يقض للمحكمة من بحث شخصية المتهم وظروفه التي اشرنا اليها انه يستحق عقوبة شديدة ، وكذلك العكس ، فقد يكون الضرر الناشئ عن الجريمة جسيماً ، ولكن ظروف ارتكاب الجريمة لا تدل على خطورة الجاني فتري المحكمة أخذه بالرافة وتوقع عليه عقوبة مخففة .

٦ — ولكن يلاحظ أنه في بعض الحالات القليلة تؤثر قيمة الأشياء المختلسة في تكييف الجريمة أو في مقدار العقوبة ، وبالتالي يجب على المحكمة الجنائية أن تتحقق بنفسها من قيمة الأشياء ، وتكون كلمتها في هذا الصدد ملزمة للقاضي المدني ، مثال ذلك ما تنص عليه المادة ٣١٩ من قانون العقوبات من انه « يجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنبهين مصريين اذا كان المسروق غللاً او محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً مصرياً » . كذلك فيما يتعلق بجريمة الحريق عمداً يلزم لتوقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات ألا تتجاوز قيمة الأشياء المحروقة خمسية جنيهات ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق ضرر

(١) نقض جنائي في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ سبقت الإشارة اليه في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ .

بأشياء أخرى . وفيما يتعلق بجرائم التخريب والتعيب والاتلاف نجد الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ من قانون العقوبات تشدد العقاب « اذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة جنيهاً أو أكثر » (١) .

ويلاحظ أن ما تقرره المحكمة الجنائية في هذه الحالات من حيث قيمة الأشياء موضوع الجريمة لا يلزم القاضي المدني إلا من حيث كون هذا التحديد مؤثراً في مقدار العقوبة ، وبعبارة أوضح نقول أن بيان قيمة الأشياء المختلصة في الحكم الجنائي لا يلزم القاضي المدني إلا من حيث الحد الأدنى أو الأقصى الذي يؤثر في تكيف الجريمة أو في مقدار العقوبة . فمثلاً اذا قرر القاضي الجنائي أن المسروقات لا تزيد قيمتها على خمسة وعشرين قرشاً ، فلا يملك القاضي المدني أن يقرر أن هذه المسروقات تزيد قيمتها على هذا القدر ، ولكنه يستطيع القول أن المسروقات قيمتها عشرة أو خمسة قروش فقط ، وكذلك اذا قرر الحكم الجنائي أن المسروقات قيمتها خمسة أو عشرة قروش ، فلا يمنع ذلك القاضي المدني من اعتبار قيمتها عشرون أو خمسة وعشرون قرشاً طالما أنه يحدد القيمة في الإطار الذي رسمته المادة ٣١٩ من قانون العقوبات والتي حوكم المتهم بموجبها . واذا قررت المحكمة الجنائية أن الأشياء التي حرقت قيمتها خمسة جنيهاً ، فلا يمنع ذلك المحكمة المدنية من أن تقرر أن هذه الأشياء قيمتها أربعة أو ثلاثة جنيهاً فقط ، ولكنها لا تملك أن تقرر أن قيمة هذه الأشياء تتجاوز الخمسة جنيهاً ، ما دامت المحكمة الجنائية قد دانت المتهم بالعقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات .

(١) وتنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن فرض عقوبات جزائية على المهربين على أنه « في جميع الحالات يأخذ القاضي بعين الاعتبار قيمة المواد المهربة عند تحديد العقوبة » ، انظر أيضاً المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بمنح استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرايلسي ، انظر أيضاً نقض جنائي في ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ٧٦ من ٢٩٢ .

توصيات المؤتمر الدولي العاشر لقانون العقوبات (*)

روما ٩/٢٩ - ١٠/٥/١٩٦٩

القسم الاول : جرائم التعريض للخطر : (**)

يجد القسم :

— أن عدد وأهمية جرائم التعريض للخطر تزداد في جميع أنظمة القانون الجنائي ، وذلك استجابة لمطالبات الحياة الاجتماعية التي طرأ عليها التغير بفعل التقدم الفني ونمو العلاقات الدولية .

— أن المخاطر الناتجة عن ذلك تجعل المشرع في حل من أن يطور آليات قانونية لتوفير الحماية ضد أي محاولة لتهديد حياة وأمن الأفراد وذلك بأن يفرض على كل منهم واجب اتباع سلوك يتفق مع هذا التنظيم .

— أن هناك احساس متزايد بالتضامن بين بني البشر في كل مكان ، حيث يتدعم هذا الاحساس بزيادة الاعتراف الكامل بقيمة المساواة بين الناس كما أن الاماني والآمال في الحياة الاجتماعية قد تحررت من الفردية المطلقة .

— أن هذا الموقف يجد تعبيراً له في المجال الجنائي عن طريق التوسع في القواعد القانونية التي تهدف الى حماية وجود الأفراد والجماعات وذلك في صورة سن عقوبات على الانفعال أو الامتناعات التي تشكل ذلك الخطر .

— أن ايجاد جريمة تتكون من مجرد التعريض للخطر يقوى الضمانات التي قررتها مجموعة جرائم الخطأ التقليدية عند ما يقع اعتداء حل .

وبناء على ذلك يضع القسم في الاعتبار :

(*) اشترك في هذا المؤتمر من ج.ع.م المستشار على نور الدين النائب العام ، والمستشار احمد فتحي مرمي (عضوا الوفد الرسمي) والدكتور محمود محمود مصطفى (الذي ترأس القسم الثالث في المؤتمر) والدكتور على راشد والدكتور رمسيس بهنام والدكتور عبد الاحد جمال الدين والدكتور محمد ابراهيم زيد .

(**) قام بترجمة هذه التوصيات كل من د. محمد ابراهيم زيد ، الاستاذ محمد نور فرحات والاستاذة سلوى بكر بوحدة العقوبة والتدابير اصلاحية بالمركز ، ونام الدكتور محمد ابراهيم زيد بعد ذلك بصياغتها والتطبيق عليها .

— أن السياسة التشريعية التي تصيغ جرائم من مجرد أفعال التعريض للخطر لا تتعارض مع المبادئ العامة للقانون الجنائي ، وذلك بشرط أن تحترم هذه السياسة متطلبات التعريف القانوني بصفة خاصة عن طريق تجنب المفاهيم التي تصاغ باصطلاحات مبهمه للغاية أو غير دقيقة .

— أن اعتبار التعريض للخطر جريمة جنائية يمثل فقط حلا أخيرا يتم اللجوء اليه عند عدم كفاية الوسائل غير العقابية لمنع الجريمة .

— أن مبدأ « الخطر المفترض » يوجب تحديده بعناية واهتمام وتوفير امكانية اقامة الدليل على عكسه حتى لا يطبق هذا الافتراض على الاقل في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة .

وعلى هذا يوصى القسم :

★ من الواجب اسباغ الحماية الجنائية على القيم الفردية والاجتماعية الانسانية مثل تعريض القيم الانسانية للخطر بواسطة جرائم الاعتداء على السلام أو الانسانية أو الحث على نشوب الحرب أو الكراهية العنصرية .

★ ان الاهتمام الكامل بمبدأ الشرعية قد يبدو واضحا من التعريف الدقيق للعناصر التي تكون الجريمة ، وبتعداد أتماط الخطر التي تتضمنها أو في تحديد الأشخاص الذين يخضعون للالتزامات المهنية الخاصة وذلك باصطلاحات قانونية .

★ ان يتضمن الجزاء على جرائم التعريض للخطر تدابير احترازية مادية وتدابير اجتماعية ذات طبيعة تربوية بجانب العقوبات التقليدية ، وذلك حتى يتمكن القاضي من أن يقوم بتفريد اختيار الجزاء الأكثر فعالية .

وقد ثارت المناقشات في الجمعية العمومية للمؤتمر حول ان تكون جرائم التعريض للخطر أداة اضطهاد من جانب المشرع ، ولذلك طالب الكثيرون بضرورة التمسك بقاعدة الشرعية . وقد اقترح جرافن بالنسبة للفقرة الثانية في التوصية الأولى اضافة بعد تهديد حياة وأمن الأفراد « أو تخريب مال مادي يدخل في نطاق الأموال العامة » . وقد وجه ليونني الانتظار الى مخطوطين : الأولى تتعلق بالتوصية التي وردت في الفقرة الأولى والمتعلقة بالامثلة على الخطر (السلام — التفرة العنصرية) وذكر انها صيغة سياسية لا قانونية ، والثانية ان دراسات القسم لم تتعرض للحالة النفسية للمتهم بل اعتدت فقط بالوقوف للخطر . ولذلك اقترح ليونني ان تكون صياغة هذه التوصية على النحو التالي :

« من الواجب اسباغ الحماية الجنائية على القيم الفردية والاجتماعية والانسانية مثل تمريض القيم الانسانية للخطر بواسطة جرائم الاعتداء على السلام أو الاعتداء على مال عام يستحق الحماية بأن يعد ذلك طرفا مشددا يتأثر به العقوبة المنصوص عليها قانونا » .

الا ان فرسل Versel رد على هذه الاقتراحات ونكر ان اقتراحات جرافن تتفق مع روح أعمال القسم ، وأن هناك خطر من التعديل الذي ذكره ليونى لان تشديد العقاب لا محل له . وثار النقاش حول فكرة العمد والخطأ وفكر شاتان ان اقتراح ليونى يدخل تحت نطاق فكرة « الخطأ مع التبصر » ، الا ان المجتمعين لم يصلوا الى اتفاق على هذه البنود والمقترحات وانتقلوا الى الموضوع التالى دون تصويت .

القسم الثانى : تقسيم الاجراءات الجنائية الى مرحلتين :

قدم القسم الثانى فى المؤتمر توصياته على النحو التالى :

قد يكون من الصعب اقتراح اتخاذ تدابير محددة من جانب النظم الجنائية المختلفة التى مثلت فى المؤتمر . ونتيجة لذلك يجب ان ننظر الى هذه المقترحات على انها موجهات استرشادية عامة . ان استخدام هذه الموجهات فى نظام عقابى محدد يجب ان يكون متوافقا مع البناء التركيبى لهذا النظام ومع روحه وقضائه . وعلى هذا يقترح القسم ما يلى :

١ — يجب ان تخول المحاكم فى القضايا الخطيرة حق وضع الادلة جانبا وتنتظر اولا فى مسائل « السلوك » و « الانساب » . واذا ما تم ذلك يجب على المحكمة ان تقوم بدراسة شخصية المتهم بغية انتقاء الجزاء المناسب بعد اتخاذ القرار فى الانساب ، وذلك فيما عدا بعض الحالات — مثل المرض العقلى الذى يؤثر بصورة فعلية على الانساب — حيث تتعرض المحكمة للادلة فى المرحلة الاولى .

٢ — يتم اتباع تقسيم الدعوى الى مرحلتين اما بدون تأجيل عن طريق النظر فى الادلة والموضوع فى جلسة واحدة ، او بتأجيل المرحلة الثانية لميعاد تحدده المحكمة . وكل تأجيل يجب ان يكون قصير الأمد . وتفضل بعض النظم الحصول على رضا المتهم فى كل تأجيل للنظر فى اعتبارات الجزاء على حدة .

٣ — يجب على قدر الامكان ان تكون المعلومات التى تم الحصول عليها لاغراض اصدار الحكم والمتعلقة بحياة المتهم الشخصية وظروف عائلته لها طابع السرية وذلك عندما تكون هذه المعلومات ضارة به . ويجب ان تحفظ نتائج دراسة الشخصية فى ملف سرى خاص .

٤ — اذا ما تم تقسيم الاجراءات الى مرحلتين فقد تكون المرحلة الاولى امام نفس الجهة القضائية او تحول الى هيئة اخرى مختصة لاختيار العقوبات، (وقد فضلت اغلبية القسم النمط الاول) .

٥ — اذا ما ظهرت أدلة جديدة في المرحلة الثانية تثير الشك في مسألة الاذئاب ، فلا بد أن تكون الادانة على ضوء هذا الدليل الجديد .

٦ — اذا ما قسمت المحاكمة الى مرحلتين يجب أن تتوفر كافة الضمانات القانونية للمتهم في المرحلة الثانية وأن يكون هناك حكم مسبب في شأن اختيار الجزاء .

٧ — لا يتطلب النظام الثنائي بالضرورة ثنائية في الالتجاء الى الاستئناف .

وفي الجمعية العمومية للمؤتمر قدم الاستاذ جرافن مشروع توصية بالنسبة للبند الاول تنص على الغاء الفقرة الأخيرة واحلال الصياغة التالية محلها : « عند التحقق من العيب العقلي في المرحلة الاولى لا يجوز الانتقال الى المرحلة الثانية لتحديد التدبير الاحترازي » .

ولكن لم يستطع رئيس الجمعية العمومية اجراء الاقتراح بالتصويت لوجود معارضة من كلا الجانبين الموافق والرافض لهذا التعديل .

وقدم جرافن أيضا تعديلا آخر وافقت عليه الاغلبية على النحو التالي :

« عند تقدير العقوبة السالبة للحرية والتدابير الاحترازية يجب أن تستقطع مدة الحبس الاحتياطي من هذه العقوبة أو التدبير » .

وبالنسبة لبند (٥) قدم اقتراح ينص على ضم الفقرة التالية بدلا من الفقرة الأخيرة في هذا البند .

وتنص هذه الفقرة الجديدة على ما يلي : « تعاد المرحلة الثانية أمام نفس الهيئة القضائية » .

وقد وافقت الجمعية العمومية على هذا التعديل بالأغلبية .

القسم الثالث : دور المحكمة في تحديد وتطبيق العقوبات

١ — يجب أن ينص القانون بصورة عامة على الأقل على العوامل التي يجب على القاضي أن يضعها في الاعتبار عند توقيع العقوبة .

٢ — يجب على القاضي أن يلجأ الى العلوم الانسانية دون المساس بافتراض البراءة ووحدة الشخصية الانسانية (حق الخلوة) ، لكي يتفهم الفعل المرتكب وشخصية الجاني .

٣ — (١) يجب أن يحكم القانون تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية .

(ب) اذا ما تبني المشرع التوصية ١ والتوصية ٢ فعلى القاضي أن يسبب حكمة أن يختار من التنظيمات القانونية الشروط التي يجب بناءا عليها تنفيذ العقوبة والتدابير الاحترازية .

٤ — يجب أن يكون تنفيذ العقوبة والتدابير الاحترازية من اختصاص القاضي .

٥ — ان أى تغيير يطرأ على تنفيذ العقوبة والتدابير الاحترازية بحيث يؤثر على الحكم الاصلى يجب ان يأمر به القاضي نفسه أو يعيد النظر فيه .

ان تحقيق العدالة الجنائية يتطلب أن يزود القاضي بالتدريب المناسب الذى يرمى الى تحقيق هذا الهدف .

وقد قدمت في الجمعية العمومية للمؤتمر عدة اقتراحات لتعديل بعض البنود السابقة :

وكان اولها ذلك الذى اقترحه جرافن بتعديل عنوان القسم الى « تحديد وتطبيق العقوبة والتدابير الاحترازية » وأنه على القاضي أن يلجأ الى « علم الانسان والعلوم المناسبة » لكي يتفهم « شخصية الجاني » فقط لا الفعل المرتكب . وأشار جرافن الى المشاكل التي قد تثار عند تطبيق هذه التوصيات في حالة ما اذا كانت هيئة الحكم من المحلفين وضرورة الا يكون للقاضي اختصاص في اعادة النظر في تنفيذ العقوبة والتدابير الاحترازية . وعلى هذا يقترح جرافن ضرورة توفير الضمانات لحقوق الانسان علاوة على شرعية التنفيذ .

وطالب البعض بضرورة سماع وجهة نظر النيابة عند إعادة النظر في تنفيذ العقوبة والتدابير الاحترازية ، كما رأى ليونى اضافة « مع توافر سمات الخصومة الجنائية » .

وقدمت اقتراحات بشأن صياغة التوصية ٣ — ب حيث تستبدل عبارة « وأن يختار من التنظيمات القانونية الشروط التي . . . » بعبارة « أن يختار أحد الطرق التي يراها القانون مناسبة » . واقترح جرافن عبارة « يختار القاضي ما يراه من وجهة النظر الاجتماعية والانسانية ما يعد صالحا . . » .

وقد وافقت أغلبية الجمعية العمومية على هذا الاقتراح الاخير . ووافقت الجمعية العمومية أيضا على ضم عبارة « التدابير الاحترازية » الى جانب « العقوبات » ، وكذلك ضم تعديل « علم الانسان والعلوم الطبية المناسبة » . ولم توافق الاغلبية على « اختيار القاضي لطرق مناسبة أساسية . . » ، ولكن وافقت على ضرورة حماية الحقوق الانسانية .

واقترح جرافن بالنسبة للتوصية الخامسة أن تستبدل عبارة « أن يأمر به القاضي نفسه . . . » بعبارة « أن يأمر به القاضي المتخصص أو الهيئة القضائية المختصة . . . » حتى يفتح الطريق لنظام المحلفين . وقد وافقت الاغلبية على هذا الاقتراح الاخير .

القسم الرابع : المشاكل المعاصرة لتسليم المجرمين

نظرا لان تسليم المجرمين من المسائل التي يهتم بها العالم لمالها من أهمية خاصة في محاربة ظاهرة الاجرام .

وبما أن تطور القانون المنظم لتسليم المجرمين يوجب أن نأخذ في الاعتبار التطورات الفنية لنظام التسليم الذي يهدف الى تسهيل التعاون القضائي بين الدول ؛ وكذلك الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المبادئ العامة للقانون الدولي والتجديدات التي استحدثت في القانون الدولي الجنائي والمفاهيم الجديدة في السياسة الجنائية بالاضافة الى الاعتراف بحقوق الانسان — لذلك نوصي بالتالي :

اولا : لا يجب أن يكون تفسير وتنفيذ المبادئ العامة القانونية التي تحكم تسليم المجرمين بناء على القانون الوطني المحلي فقط .

ثانيا : من المرغوب فيه أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ تسليم المجرمين على غرار تنفيذ تعاقباتها الاخرى .

ثالثا - لا يتطلب العدالة التبادل كشرط للتسليم ومن المرغوب فيه الا يكون التبادل قاعدة جامدة في قانون التسليم .

رابعا - ١ - يكون تطلب تجريم الفعل في كلا الدولتين بصفة عامة شرطا أساسيا يجب التمسك به للالتزام بتنفيذ التسليم .

٢ - يجوز للدولة المطلوب فيها التسليم أن تستغنى عن هذا الشرط في حالة ما اذا كانت الظروف في الدولة الطالبة تتطلب الردع بشرط الا يتعارض ذلك مع السياسة العامة (النظام العام) في الدولة المطلوب فيها التسليم .

٣ - ١ - من المسلم به أن الفعل الذي يطلب التسليم من أجله يجب أن يكون معاقبا عليه فعلا في الدولة الطالبة . ومع ذلك قد يرفض طلب التسليم اذا وجدت أسباب واضحة تبرر الفعل أو تمنع أسناده الى المتهم الا اذا كان التسليم في الحالة الأخيرة قد طلب من أجل اتخاذ تدبير احترازي أو بغية إعادة التأهيل .

ب - إذا كان الفعل المسند لا يعاقب عليه الا بعد صدور اتهام رسمي وفقا لقانون الدولة المطلوب منها التسليم فان هذا الطرف لا يعتد به في التسليم .

د - ولا يعتد في التسليم بأى عفو يصدر من الدولة المطلوب منها التسليم وكذلك أى قيد يقرر بناءا على قانون الدولة ، الا اذا كانت لمحاكمها اختصاص بالنسبة للفعل المجرم .

خامسا ١ - من حق الدولة المطلوب منها التسليم أن ترفضه في حالة ما اذا كان الفعل المجرم يعد جريمة سياسية طبقا لقانونها

٢ - لا يجوز تطبيق القيد الذى ورد في الفقرة (١) اذا كان الفعل المجرم يشكل جريمة سياسية ضد البشرية مثل جرائم الحرب أو الجرائم المقررة وفقا لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ .

٣ - من حق الدولة المطلوب منها التسليم أن ترفضه اذا كانت هناك وقائع لا يتطرق اليها الشك تبرر الخوف من أن الشخص المطلوب تسليمه لن تتوفر له الضمانات القانونية في اجراءات محاكمته وفقا لقواعد الحد الأدنى المعترف بها دوليا لحماية حقوق الإنسان ، أو اذا كان هناك اعتقاد بأن الشخص المطلوب تسليمه سيقتضى مدة عقوبته في ظروف غير انسانية .

سادسا : ١ - ليس من الضروري استبعاد الجرائم المالية والاقتصادية والعسكرية من مجال تسليم المجرمين .

٢ — من المرغوب فيه بالنسبة للدول الاطراف في اتفاقية دفاع مشترك او تلك التي تتشابه بها النظم الاقتصادية ، ان يكون لها تنظيم خاص لتسليم المجرمين بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) السابقة .

سابعها : ١ — (١) اذا ما اصرت الدولة المطلوب منها التسليم على التمسك بقاعدة عدم تسليم رعاياها يجب عليها ان تلتزم بممارسة سلطتها في العقاب تجاه هؤلاء المواطنين بناءا على طلب الدولة طالبة التسليم (او ان تلتزم بتنفيذ الحكم الصادر من الدولة طالبة التسليم) ، وأن تتخذ الاجراءات التشريعية في قانونها لتحقيق هذا الهدف .

٢ — من المرغوب فيه ان الدول التي تكون مستعدة لتسليم رعاياها ان تبادر بمباشرة الادعاء الجنائي فيما يتعلق بنفس الافعال في الحالات التي يكون التسليم فيها مستبعد بسبب عدم وجود شرط التبادل .

٣ — من المرغوب فيه ان تكون هناك محاولات لتقليل جهود مبدا عدم تسليم الدولة رعاياها حتى لا يرسلوا الى المحاكمة في الدولة التي وقعت فيها الجريمة ، على الرغم من ان تنفيذ العقوبة التي صدرت في حقه قد تنفذ في دولته الاصلية .

٤ — عندما يتم تسليم أحد رعايا الدولة فمن المرغوب فيه ان يكون أحد أعضاء المحكمة التي ستصدر الحكم من رعايا الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة .

ثامنا : ١ — اذا كان التسليم مطلوبا من أجل مباشرة الادعاء الجنائي فان التسليم لا ينفذ طالما كانت الاجراءات الخاصة بالفعل المجرم في الدولة طالبة قد انتهت بحكم شمل القضية من جميع اوجهها الاجرائية والموضوعية ، وذلك فيما عدا حالة ما اذا كان اعادة فتح الاجراءات جائزا وتم بناءا على امر قضائي .

٢ — لا ينفذ التسليم اذا ما كان هناك حكم قضائي غطى جميع الوجوه واكتسب قوة ملزمة في الدولة المطلوب منا التسليم او اذا كانت الاجراءات قد انتهت تماما في دولة ثالثة . واذا ما ادين المتهم فيجوز التسليم ما عدا اذا كان الحكم الجنائي قد نفذ فعلا او كان في طريق التنفيذ او انقضى بمضي المدة او في حالة الغائه عند صدور قرار بالعفو السياسي او القضائي .

تاسعا : ١ — قد يرضى المتهم ايا كان الاتهام بالتسليم الى الدولة طالبة بشرط ان يكون هذا الرضا اختياريا وان يعلنه امام قاضي في حضور الدفاع الذي يختاره بحرية تامة .

٢ - يتضمن التسليم الاختياري نفس آثار ونتائج التسليم الاجباري في حدود التهمة المنسوبة .

عاشرا : من أجل تسهيل التسليم يجب على الدولة المطلوب منها التسليم أن تتأكد بنفسها من توافر شروط التسليم عن طريق التأكد من الوثائق القانونية التي قدمتها الجهات القضائية في الدولة طالبة التسليم والمرفقة بطلب التسليم ، ويجب على الدولة المطلوب فيها التسليم ألا تقوم بدراسة إجراءات التحقيق من حيث ملائمتها للاتهام وتبرير القبض وفقا لنظامها القانوني . وللمتهم الحق في أن يدحض أي دليل مقبول لكي يبرهن على التهمة المنسوبة اليه لا أساس لها .

حادي عشر : ١ - يجب احترام حقوق الانسان في إجراءات التسليم ، وأن تقدم المساعدة للشخص المرغوب تسليمه حتى يدافع عن حقوقه تجاه الدولة صاحبة المصلحة .

٢ - إذا كان الشخص المطلوب تسليمه يعتبر أن حقوقه الانسانية لن تراعى في قضية ، فيجب أن يكون له الحق في عرض قضية على محكمة مستقلة في أي دولة تهتم بذلك .

ومن المرغوب فيه في إطار ضمان هذه الحقوق أن يوضع في الاعتبار أيضا إنشاء قضاء دولي مستقل يكون له الولاية بناءا على طلب الفرد صاحب المصلحة في تحديد ما إذا كانت الحقوق الانسانية قد انتهكت .

ثاني عشر : ١ - يجب أن يخضع تسليم المجرمين أو من صدر في حقه حكم بالإدانة لإجراءات التسليم العادية . ويجب أن ينص في أضيق الحدود على استعمال القوة أو الحيلة بغرض احضار الشخص المراد استجوابه على أرض الدولة طالبة التسليم . ويجب تجنب استخدام إجراءات الطرد عند عدم استطاعة التسليم ، وذلك لاحضار الشخص الى الدولة التي ترغب في عقابه بناءا على قانونها . والا تؤثر القاعدة الأخيرة على حق الطرد بالنسبة للدولة التي ارتكبت على أرضها الجريمة .

٢ - يجب أن يخول المتهم امكانية اللجوء الى القضاء في الدولة التي يوجد بها أو في تلك الدولة التي ترغب في بسط سلطتها عليه ، لمعارضة إجراءات الطرد أو الحبس والتي ستؤدي الى التسليم سواء كان الاجراء قد طبق فعلا أو كان في طريق التطبيق .

٣ - يجب انكار حق الدولة التي تسعى الى السيطرة على الفرد خارج أراضيها الاقليمية لممارسة سلطتها في الردع عندما يمكن تجنب اجراء

التسليم سواء عن طريق الحبس أو استخدام القوة أو الحيلة من أجل احضار المتهم واخضاعه لسلطة هذه الدولة .

٤ — يجب أن يكون هناك تبسيط لاجراءات التسليم حتى لا يثار الشك في شأن تجنب التسليم ، ويكون ذلك عن طريق الاتصال المباشر مثلاً بين الجهات القضائية في الدولة صاحبة المصلحة ، وأن يكون التسهيل مبسطاً حينما يوافق عليه الشخص المطلوب تسليمه بشرط توافر الشروط المنصوص عليها في التوصية ٤ فقرة (١)

ثالث عشر : ١ — اذا طلبت الدولة التي صدر منها الحكم تنفيذ هذا الحكم من الدولة التي ينتمى اليها المحكوم عليه أو من الدولة التي يوجد فيها المحكوم عليه ، فان التعاون من أجل تحقيق هذه الأغراض بينهما تمثل موضوع قواعد خاصة قد تعد استثناء على القواعد التي تحكم التسليم

٢ — اذا كان الشخص يقيم في دولة أخرى غير الدولة التي صدر منها الحكم ، فلهذه الأخيرة أن تطلب تسليمه لأغراض التنفيذ طالما كانت تعتبر أن هذا الاجراء ملائم لظروف الحال . أما اذا كان الاجراء غير ملائم فلهذه الدولة أن تطلب تنفيذ الحكم من الدولة الموجود فيها الشخص الصادر ضده الحكم .

٣ — يجب أن يمنح المحكوم عليه في كل حالة امكانية سماع اقواله سواء فيما يتعلق بتنفيذ الحكم بواسطة الدولة التي يوجد فيها المتهم

رابع عشر : من المرغوب فيه زيادة الامكانيات المتاحة للدولة التي يوجد فيها الشخص المرغوب تسليمه وذلك عن طريق الاتفاقيات أو عن طريق الأخذ بالاحكام المناسبة في القانون الدولي وذلك لكي يمكن مباشرة الاجراءات الجنائية في حالة عدم تسليم الدولة الشخص المعني وبصفة خاصة اذا كانت جنسيته أو موطنه أو عدم اهمية الفعل المجرم يمثل عقبة في سبيل التسليم .

توصيات تكميلية :

من المرغوب فيه في اطار الوصول الى انشاء قواعد قانونية جنائية دولية في مجال التسليم ، والتي تعتبر جزءاً من القانون الدولي الجنائي وهو الامر الذي يرحب به الجميع لمصلحة الانسانية :

(١) أن تعقد اتفاقيات خاصة بالتسليم بين الدول التي لها نفس الابدولوجيات والطبيعة التشريعية الواحدة

ب - أن يتم اللجوء لحل المنازعات التي تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقيات أما بصورة الزامية أو اختيارية - الى محكمة جنائية دولية . وقد يكون من الأمور المثالية في المستقبل عقد اتفاقية دولية تحكم تسليم المجرمين ويعهد تطبيقها الى محكمة جنائية دولية .

وبعد مناقشات طويلة في الجمعية العمومية للمؤتمر قدمت اضافة الى التوصية الثامنة فقرة (٣) مقتضاها :

« لا يجوز الاعتداد بقواعد التقادم في الجرائم التي ترتكب في اوقات الحرب بالنسبة للتسليم »

وقد وافقت الاغلبية على الاضافة . ورات الاغلبية ايضا الغاء التوصية السابعة فقرة (٤) .

وانتهى المؤتمر ومازالت عبارة جرافن تدوى « ان المشكلة من الوجهة النظرية مثالية ولكن من المستحيل تطبيق هذه التوصيات في الواقع الدولي . فلماذا نصور مستقبلا جميلا عندما نعرف أنه من الصعب تحقيقه ؟ » .

تنظم وحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز حلقة دراسية بعنوان :

« الآفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية »

وذلك في الفترة ما بين ٤ - ٥ مايو ١٩٧٠ ، وسيشارك في هذه الحلقة المتخصصون في القانون والعلوم الجنائية وتنظيم العدالة الجنائية وذلك لمناقشة الموضوعات التالية :

- الاستشارة القانونية في الدول الاشتراكية .
- دور العلوم الاجتماعية في تحقيق العدالة الجنائية .
- اصدار الاحكام الجنائية .
- المساهمة الشعبية في ادارة العدالة الجنائية .
- حماية الحقوق الانسانية في الدعوى الجنائية .
- فحص شخصية المتهم .
- دور النيابة العامة في تنظيم العدالة القضائية .
- الاشراف القضائي على التحقيق .
- الدعوى الخاصة ضمان لسرعة العدالة .
- الاشراف القضائي على التنفيذ .
- الاختصاص التشريعي للقبض وضمان الحرية الفردية .
- الاختصاص القانوني والقضائي في جرائم أمن الدولة .
- نحو نظرية عامة لتنظيم العدالة القضائية .
- التعويض عن الحبس الاحتياطي .
- الشرطة القضائية خطوة في سبيل العدالة الجنائية .
- مشروعية استخدام الاساليب الفنية في التحقيق والمحاكمة
- المداعة كمرحلة من مراحل اقتضاء حق الدولة في العقاب .
- قاضي الاحالة بين الالغاء والابقاء .
- النظام الاتهامي أم نظام التوقيب والتحرى ؟

which ought to be submitted to the judge each time he is called to take a decision concerned with the execution.

5 — In order to ensure a sound performance by the penal judge of his important role in the individualization of the penalty as well as in the exercise of the wide discretionary powers, a particular care should be taken about the selection and preparation of highly specialized criminal judges, by creating higher post-graduate studies and seminars in criminal, social, and human sciences. In the meantime, judges should be also provided with the most recent researches as well as with the achievements and latest resolutions of International Congresses and Meetings.

his protection from deviation, as well as his readaptation with the society.

The fulfilment of such a task requires the legislator to establish regulations for its various stages and to provide the judge with adequate means and appropriate powers enabling him to perform his role in a proper way. For this purpose I may suggest the following :

1 — Rules should be made to regulate the presentence investigation of which the application ought to be extended as compulsory in juvenile delinquency and in cases where the judge grants judicial pardon or orders security measures, probation, and stay of execution.

In all other cases submission to such researches shall not be compulsory.

2 — In all cases where presentence investigation is ordered, it must, by no way, impede the individual liberty nor affect the reputation of the offender who shall have access to the file to look through the reports of the investigation and be enabled to formulate observations and set forth his defence.

3 — Wide discretionary powers ought to be bestowed to the judge of the offence. He must be provided with a variety of penalties and measures allowing him a greater liberty of selection under an adequate supervision to avoid arbitrary and to secure a sound exercise of such powers. In this respect, it is desirable that directive rules be binding to the judge who must give reasons in the sentence justifying his way of selection and appreciation of the penalty, subject to the control of the Supreme Court.

4 — The scope of action of the judge for the supervision of the execution of penalties and measures should be clearly defined and his role precisely determined in the respect so as to avoid any possible confusion with those of other administrative departments.

It is also recommendable to make a file of execution for each condemned to contain the various documents and reports

nalties and security measures. Such intervention implies both supervision and the right to take certain decisions.

The Judge of Execution :

The project of the UAR new Code of Penal Procedure introduced the system of the judge of execution in articles 389 to 392 for the first time as a natural consequence of the policy of individualization which the project for the Penal Code has adopted by introducing both penal and social defence measures.

Some of these measures are of undetermined period and are naturally subject to revocation and modification during performance. This makes it necessary for the judge to remain in contact with the condemned and to extend his judicial supervision to the stage of execution considered as an indivisible complement of the stage of judgement.

The project prescribes that there shall be in every tribunal of first instance a judge of execution. He shall decide upon difficulties of execution, applications for rehabilitation and conditional release, and shall receive every trimestre reports on the execution of various measures and penalties within his jurisdiction (art. 390).

In order to enable the judge of execution to follow the state of the condemned, article 392 of the project provides for the establishment of a «special file of execution» for each delinquent. This file shall contain all the decisions and reports related to the condemned and shall be submitted to the judge for other eventual decisions.

The judge can also order the annexion of the file of the offence if he finds it necessary.

This is a short expose of the role of the judge in the individualization of the penalty. It is undoubtedly a role of extreme importance upon which depends the achievement of the social aim intended by the punishment of the offender in the light of social defence principles i.e. the treatment of the delinquent,

which carried the offender to commit the forbidden act (art. 119 and 125).

In the meantime, Art. 119 considers the excuse of provocation among extenuating circumstances.

Supervision over the Execution of Penalties.

Before the new tendancies towards individualization and the creation of the security measures system, penal legislations never cared seriously about judicial supervision over the execution of penalties. The reason is that under the classic (traditional) systems the sentence used to decide the sort, the duration and the degree of severity of the penalty, thus leaving to the Penitentiary charged of the execution nothing except a mere material role.

But since the introduction of penalties of undetermined period and security measures intended as a remedy to the dangerous state of the offender none could know how long it may last nor foretell the date of recovery. So it became necessary to supervise the execution and follow the treatment of the delinquent by the judge who can order such modifications or revocation of the measure as may seem necessary.

That is why some penalists consider the phase of execution as part of proceedings which ends only by the performance of the measure.

On the other hand, judicial supervision constitutes an indispensable guarantee of the respect of fundamental individual rights of the delinquent during his detention by preventing any possible arbitrary or abuse of the penitential authorities during the execution.

And it is undoubtedly that judge, knowing the case and the offender, is most entitled to supervise the expiation of a measure or penalty which he has adopted and ordered.

Judicial supervision has also been one of the subjects dealt with in the 4th Congress on Penal Law held in Paris 1937. In his resolution the Congress declared that the principle of legality and the need for respect of individual liberty renders indispensable the intervention of the judiciary in the execution of pe-

2 — Measures privative of some rights, such as the interdiction of exercising certain functions as that of legal tutor to minor, as well as withdrawal of licences (art 78).

3 — Material measures such as confiscation and closing of establishments.

This variety of measures is destined to help the judge finding out and selecting what would better fit some kinds of offenders.

- d) **Probation and Constraint to Labour :** In order to avoid the harmful effects of the short term imprisonment of which international congresses have made earnest call to restrain application, the project provides for penal measures non privative of liberty in order to serve as a substitute to short imprisonment penalties. Articles 87-89 of the project mention judicial probation, helping readjustment of the offender and his readaptation with the society, without resorting to detention or exclusion of the offender from his «milieu».

Also, compulsory work in State Establishments provided for by articles 90-91 of the project complying with socialistic systems by allowing the State to get more fruitful work on the ground of production and the delinquent to maintain his liberty and his family obligations and course of life untroubled.

- e) **Judicial Pardon :** According to the project, and where the offender is under twenty one years of age with no criminal precedents on his record, the judge can grant him judicial pardon.

As to adults, the project makes it possible only in some determined cases as in offences of insult and non grievous hurts when the aggression is reciprocal.

- f) **Object and Noble Motives:** The project has taken into consideration such motives whether abject or noble

him with as various sorts of measures, sanctions, and modes of treatment as to highly achieve individualization of the penalty.

This concern for the offender is represented by the following :

- a) **Penalties :** In the sphere of penalties, the discard between the maximum and minimum of penalty, for each offence, is made sufficiently great. In many cases no minimum is prescribed. Where the punishment of fine is to be adopted the judge is entitled to take into consideration the financial situation of the condemned.
- b) **Social defence measures :** As to such measures the U.A.R. project for Penal Code has introduced for the first time a social defense system of security measures to face the social danger of some categories of irresponsible offenders such as juveniles and persons in a state of mental or psychiatric deficiency precluding their faculty of discerning and volition, as well as that category of professional and habitual offenders no more responsive to penalties.
- c) **Penal Measures :** For the purpose of increasing the variety of measures for selection by the judge, the project introduced a new class of measures having no similarity in other foreign legislations. They are of medium nature between penalties and security measures since, unlike security measures they are applicable when the liability of the offender has been legally established and, unlike punishment they aim at the offender to stop his criminal activity rather than to punish the offence. For this reason stay of execution does not apply to these measures.

The project mentions three sorts of penal measures:

1 — Measures restrictive of certain liberties such as prevention from dwelling in certain quarters, removal from residence, constraint to labour, and submission to police surveillance.

put at his disposal a variety of penalties and security measures which give him a broader scope of selection.

This obvious tendency towards bestowing the judge wide discretionary powers has had a wide echo in international congresses and meetings.

Already in 1926, the first International Congress on Penal Law held at Brussels recommended all penal legislations to contain security measures of which the application shall depend upon the aptitude of the offender to readapt with the society.

Also in 1961, the 8th International Congress on Penal Law expressed through his resolutions that modern criminal policy of individualization of penalty makes it necessary to confer the judge broad discretionary powers enabling him to adopt the appropriate penalty or measure for each offender; and that for this effect a variety of penalties and security measures ought to be within his reach.

Supervision over Discretionary Powers.

However indispensable discretionary powers may prove in fact to be for the achievement of a sound policy of individualization of penalty, the judicious exercise of such powers needs special guarantees to maintain it beyond abuse and arbitrary.

In this respect, it may be desirable that penal legislations establish directive rules, binding for the judge, in the exercise of such powers. He ought, for instance, supply his decision, with the appropriate motivation, thus giving reasons to justify his way of selection and appreciation of the penalty.

Some Aspects of the Judicial Individualization in the Project of the New Penal Code :

Following the evolution of the new criminal policy of which the evident character tends towards the individualization of the penalty, the project of the new penal code in UAR reflects the same tendency by feeling more concern and interest for the offender than for the material act of the offence, and by conferring to the judge such discretionary powers and providing

Presentence Investigation in our Penal Codes :

Article 374 of the Egyptian Code of Penal Procedure prescribes a presentence investigation to shed light upon the social conditions and surroundings of the juvenile delinquent as well as the factors which drove him to crime. Such researches are made by experts of the Ministry of Social Affairs or any other experts and physicians.

As to adult delinquents presentence investigation shall be introduced for the first time by the project of the new penal code where article 88 prescribes that «in order to submit the adult delinquent to probation it must be previously proved by a presentence investigation that he deserves stay of execution.

Also according to article 89 the Minister of Justice shall, by ministerial act, regulate the proceedings for presentences investigation.

In two other cases, though not plainly expressed, the project provides implicitly for presentence investigation. These cases relate to suspension of execution and habitual offenders. Article 132 states that where the judge has reason to believe, as inferred from the age, conduct and manner of life of the offender prior to the offence, that he will maintain good conduct in the future, the judge can order the execution of punishment to be suspended. Also article 56 of the project provides that a person shall not be declared a habitual offender save where, the circumstances of the perpetration, the motives of the crime as well as the conduct, the manner of life and the criminal record of the delinquent, all being taken into consideration, the judge shall have reason to believe that he is addicted to crime.

Discretionary Powers of the Judge in Determining the Penalty :

Once the judge has got to know all about the accused he shall easily find out the suitable kind of penal treatment to him.

But in order to enable the judge to adopt the suitable sanction for each case, he must be bestowed discretionary powers allowing him a latitude of action and liberality of appreciation and opinion. For this purpose modern criminal policy tends to

the various sides of the personality of the delinquent, such as social conditions and surroundings, environment, way of life, and circumstances through which he has grown up, as well as his share of education, his endurance for labour and his aptitude to readapt with society. It may include also other factors affecting his personality and judicial precedents if ever.

The research shall also include clinical tests for psychiatric, psychologic and organic diseases which may influence his conduct or driving him to delinquency.

Such tests and researches are usually carried on by specialized experts. In some countries, as in Italy, observation centers and social service offices are attached to Juvenile Courts.

Guarantees in Presentence Investigation :

Despite the necessity for the delinquent to undergo such tests which enable the judge to find out the adequate penal treatment, they may involve on the other hand a delicate problem concerned with the accused whose individual liberties and legal rights may be infringed by looking through his private life or by submitting him to clinical and laboratorial tests before he is definitively convicted, and may also attaint his reputation.

This problem has been discussed in the 8th International Congress on Penal Law adopting a resolution that legislation, in each country, must define the limits of presentence investigation and indicate the cases and modalities of such researches which ought to be carried on without violating the individual rights or attainting the reputation of those who are submitted to.

We may add that such researches must be surrounded by adequate guarantees for the safeguard of individual rights of the accused who must be enabled to defend himself freely and to discuss the conclusions of the investigation which he has undergone. All indications related to the private life or conduct of the accused being maintained secret with the right for the latter to look through the file and reports concerned with his case and person.

2 — The determination of the appropriate penalty.

3 — A post trial stage for the supervision over the execution of penal sanctions.

Presentence Investigation :

It is of no doubt that the adaptability of the penalty or reformatory measure to the delinquent depends upon the extent of what the judge has got to know about him and about the various factors amongst which he has grown up, so long as the trial is directed against the offender and not the offence. That is why, however clever the judge may be in finding out the elements of the crime, he may not come to a sound selection of the penalty unless the delinquent has previously undergone a social, psychiatric and biologic testing to bring out his underlying deficiencies in full relief and thus to help finding out a judicious determination of a fruitful penal treatment.

There lies the importance of presentence research considered as the first step to judicial individualization of the penalty.

At the present time, some recent penal legislations provide for compulsory presentence investigation in certain cases as in probation system and in cases of juvenile delinquency.

This subject has been dealt with in many international congresses, the latest being the 8th International Congress on Penal Law, held at Lisbon in September 1961, taking the resolution that the personal state of the delinquent must be taken into consideration in view of determining the sanction to be applied, and that criminal legislation should provide for presentence research and submit offenders to testing in as many cases as possible. Furthermore, the Congress recommended that the judiciary should be provided with special files of personality for the accused.

Elements of Presentence Research :

By presentence research is not intended those testimonies of witnesses in the file of the crime; what is meant by presentence research and investigation is a scientific and testing of

- 2 — Judicial individualization: where the judge selects the kind of penalty or measure in the light of his testing of the personal conditions of the delinquent.
- 3 — Executive individualization: where, in the stage of execution of penalties, the competent authority determines the appropriate kind of treatment to fit each offender.

Some authors of penal law add a fourth kind which is «Individualization by Governmental Act» such as pardon granted to release the offender from punishment.

But, despite the variety of aspects of individualization, all authors agree that judicial individualization is the most important of all.

In fact, being in closer contact to the accused, the judge is in a better position to ascertain his state and to find out the adequate penalty or measure to be adapted, whilst the legislator, however able to make penalties for each offence, cannot determine the appropriate penalty for each offender because of the diversity of the various elements constituting the personality of each.

Also executive individualization depends to a large extent upon the kind of penalty adopted by the judge.

The Role of the Judge in Individualization :

This role is of extreme importance. It is no more limited, as it was in the past, to the mere action of applying the penalty provided by the law. A presentence investigation must now be run before, including a curriculum vitae, the way of life, and the extent of criminal threat of the accused to enable the judge to conclude to a sound and appropriate penal sanction. This role of the judge extends also beyond the sentence to cover a sort of supervision over the execution of the penalty and to control the resondance of the delinquent to the treatment.

Thus the role of the judge involves 3 stages:

- 1 — A presentence investigation stage.

ALY NOUR ELDIN
General Attorney

A. FATHY MORSY
Advocate General

**THE ROLE OF THE JUDGE
IN THE APPLICATION OF PUNISHMENT*
AND**

**Some aspects of the judicial individualization
in the new projects of penal legislation in
the U.A.R.**

Since the last decades of the 19th Century, the idea of penal sanction has undergone a fundamental change, its aim being no longer pain and expiation but the social rehabilitation of the offender. Thus sanction became less dependant on the gravity of the offence and more linked to the person of the offender and the appropriate methods to treat and to made him better socially adapted.

This profound evolution in the conception of the penalty has given a rather human character to penal legislations promulgated since the beginning of this century which are more taking into account the person of the offender as a human being before the material fact of the crime itself. The principle of the individualization of the penalty has thus become a fundamental base in modern criminal policy.

Individualization and its Different Aspects:

In its legal sense, individualization means the adaption of the penalty to every individual. In modern penal systems individualization offers three aspects :

- 1 — Legal individualization: where the legislator, in determining the penalties, takes into consideration some personal concerns of the offender. e.g. age, precedents, and degree of responsibility.

* This paper was presented to the 10th Inter. Congress of Penal Law, Rome 1969.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

Page

Researches :

- 1 — Minimum Standard of Arrest :
Dr. H. El-Marsafawy & Dr. M. Zeid... .. 3
- 2 — Running away from juvenile delinquency :
S. Abd El-Metaal — A. Galaby... .. 41

Articles :

- 3 — New approach for detecting crimes :
Dr. Z. El-Abidin Selim... .. 67
- 4 — Towards the study of the effects of opinion and
attitudes upon criminal phenomenon :
E. Yassin 83
- 5 — The blood groups and disputed paternity cases
S. El - Lathy 95
- 6 — Le psycho — criminogénèse 109

Opinions :

- 7 — Texocology :
Dr. Zakaria Fouad 127

Sentences :

- 8 — Error in Sentencing :
Dr. E. El Dahaby 133

Congresses :

- 9 — 10th Inter. Congress on Penal Law. Rome 1969 143

In Foreign Language :

- 10 — The role of the judge in the application of punishment :
Aly N. El Din — A. F. Morsy 166

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٦٩ / ٢٤٣

مطابع الأهرام التجارية

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. Amin Fattalh	Mr. Abd Elminim Maghraby
Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. M. Ahmed Mazlum
Mr. H. Awad Brekey	Mr. M. Fathi
General Abbas Kotb	Sheikh M. Abou Zahra
Dr. Aly Mofty	Dr. Mokhtar Hamza
Mr. Aly N. El-Din	General Y. Bahader.

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

ZEID M. — E. YASSIN

SECRETARIES OF EDITORIAL STAFF

M. NOOR FARAHAT — S.BAKIR — Z. MOBARAK

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters


Issued Three Times Yearly

March -- July — November



THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
U. A. R.

- 
- Minimum Standard of Arrest.
 - Running Away from Juvenile delinquency.
 - New approach in detecting crimes.
 - Towards the study of the effects of opinion and attitudes upon criminal phenomenon.
 - The blood groups and disputed paternity cases.
 - Le psycho - ciminogénèse.
 - Error in Sentencing.
 - The role of the judge in the application of punishment .



الجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- التنشئة الاجتماعية للأهل وتكوين الجناح .
- السياسة الاجتماعية والسياسة الجنائية في حركة الدفاع الاجتماعي .
- الدفاع الشرعي : دراسة لمبدأ المشروعية .
- مدى التزام الفرد في الإبلاغ عن الجريمة .
- جناح الأحداث : دراسة مقارنة .
- استغناء المحكمة الجنائية عن سماع الشهود .
- دراسة ردود الفعل الناتجة عن المعاملة العقابية .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الادارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الادارة :

الاستاذ أمين فتح الله ، دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، الاستاذ حسين عوض بريقى
اللواء عباس قطب الغايش ، دكتور على المفتى ، الاستاذ على نور الدين ، الاستاذ
عبد النعم المصري ، الاستاذ محمد أحمد مظلوم ، الاستاذ محمد فتحي ،
الاستاذ محمد أبو زهرة ، دكتور مختار حمزة ، اللواء يوسف بهادر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

د. محمد ابراهيم زيد — السيد يس

مساعد التحرير :

محمد نور فرحات — سلوى بكير — زين العابدين مبارك

سكرتير التحرير :

بلد النشر : الناشر ، الطبعة مكتبة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .

هـ — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الالة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق هولمسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
مريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤهلته العلمية
وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي
عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التي توافرت
من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن العدد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

بحوث ودراسات :

- ١ — التنشئة الاجتماعية للطفل وتكوين الجناح
د. محمود عبد القادر ١٦٩

مقالات :

- ٢ — السياسة الاجتماعية والسياسة الجنائية في حركة الدفاع
الاجتماعي
السيد يس ١٩٥
- ٣ — الدفاع الشرعي : دراسة لمبدأ المشروعية
د. يسر انور على ٢١٧
- ٤ — مدى التزام الفرد في الإبلاغ عن الجريمة
د. انطون عبده ٢٤٩

كتب :

- ٥ — جناح الأحداث : دراسة مقارنة
د. مسيد عويس ٢٥٩

احكام :

- ٦ — استغناء المحكمة الجنائية عن سماع الشهود
د. ادوار الذهبي ٢٧١

مؤتمرات :

- ٧ — مؤتمر خبراء الدفاع الاجتماعي : الكويت — أبريل ١٩٧٠ ٢٧٩
- ٨ — المؤتمر السادس لعلم الاجرام — مدريد ١٩٧٠ ٢٨٢

مقالات باللفات الأجنبية :

- ٩ — دراسة ردود الفعل الناتجة عن المعاملة العقابية
د. ك. ديويست ٣٢٢

التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين الجناح

((دراسة تجريبية))

دكتور محمود عبد القادر محمد

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية

مقدمة عامة عن الاساس النظرى للبحث وهدفه :

لقد اوضحت احدى الدراسات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في مصر وعلاقتها بشخصية الطفل (١) أن شخصية الطفل تتأثر الى حد كبير بأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الاباء في تدريب اطفالهم على المواقف المختلفة التي يتعرض لها ، منذ الميلاد وحتى بداية مرحلة الطفولة المتأخرة . ولقد تأكد عن طريق أسلوب التحليل العاملي أن أهم بعدين من أبعاد الشخصية — وأعنى بهما — بعد العصابية في مقابل قوة الانا ، وبعد الانبساط في مقابل الانطواء ينتظم بداخلهما معظم أساليب الثواب والعقاب التي تتبعها الاسرة في تدريب الطفل على المواقف التي تتطلب أشباع الحاجات البيولوجية للطفل (مثل التغذية والنظام والجنس) والحاجات الاخلاقية (مثل مواقف العدوان والاجتماعية والجنس أيضا) والحاجات الاجتماعية (مثل مواقف الاستقلال والاجتماعية والعدوان أيضا) والحاجات النفسية (مثل مواقف التقبل والدفيء الاسرى والانسجام الاسرى والسيطرة او السلطة الوالدية) .

وفي تقديرنا أن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي امكانية الاستعاضة عن أساليب تدريب الطفل في المواقف السابقة ، أعنى الاستعاضة عن تقرير وقياس أساليب الثواب والعقاب التي تتبعها الاسرة في تدريب الطفل بمؤشرات أخرى بديلة عنها وهي اتجاهات الاطفال أو الابناء نحو هذه الاساليب . حيث اوضحت هذه الدراسة أن ما يتبعه الاباء من اساليب معينة في تدريب اطفالهم على المواقف المختلفة التي سبق الإشارة اليها شديد الارتباط باتجاهات الابناء نحو هذه المواقف ، أو بمعنى آخر ذى ارتباط مرتفع ودال احصائيا مع اتجاهات الابناء نحو آبائهم بصفة عامة ، ونحو آبائهم بصفة خاصة في كل موقف من هذه المواقف على حدة .

ومن ثم يمكن الاستعاضة عند دراسة التنشئة الاجتماعية عن تقدير تصرفات الاباء مع أبنائهم في المواقف المختلفة (أى أساليب التنشئة الاجتماعية

(١) د. محمود عبد القادر « دراسة تجريبية في أساليب الثواب والعقاب التي تتبعها الاسرة في تدريب الطفل واثرها على شخصيته » رسالة دكتوراه — كلية الآداب — جامعة القاهرة ١٩٦٧ .

أو ما تعرف بأساليب الثواب والعقاب) باتجاهات الإبناء نحو آبائهم في المواقف المختلفة التي تتضمنها عملية التنشئة الاجتماعية . وهذه الاستعاضة تمثل عنصر اقتصادي على قدر بالغ الأهمية بالنسبة للدراسات الاجتماعية والنفسية الخاصة بتنشئة الطفل . حيث يقابل الباحثون في هذا المجال صعوبات بالغة عند اختبار الأب والام عن تنشئتهم لأطفالهم ، مثل تغييب أحدي الأبوين أو كليهما ، أو وفاة أحدهما أو كليهما ، أو صعوبة الاتصال بهما ، أو لاعتبارات تتعلق بالزمن والجهد الذي يمكن أن يبذل في سبيل تجميع هذه البيانات من الأبوين في الوقت الذي يمكن — بقدر كبير من الثبات والصدق والموضوعية — الاستعاضة عن ذلك بسؤال الطفل أو المراهق (الابن) نفسه عن رأيه فيما كان يتبعه والداه معه من أساليب تنشئته إبان فترة طفولته .

ومنطق هذا المنهج يكمن أساسا في النتائج الأخيرة التي توصلت إليها الدراسات الخاصة بعملية التعلم Learning Process حيث استعويض بالقانون الكلاسيكي القديم (١) « م — ر » الخاص بعملية التعلم « الذي يربط المثير المعين باستجابة معينة » بقانون أكثر عمقا وشمولا وديناميكية « م — ر : م — ر » ، حيث يدل الرمز م للذين يتوسطان طرفي المعادلة (م — ر : م — ر) على معنى الإدراك perception . أي أن أي عملية تعلم لا بد وأن يتدخل فيها الإدراك . فأى مثيرات خارجية لن يكون لها أي معنى سيكولوجي يمكن الفرد أن يستجيب بمقتضاها إلى هذه المثيرات إلا عن طريق إدراك الفرد لها . وبناء على هذا الإدراك (نوعه) تصدر الاستجابة . ولما كانت عملية التنشئة الاجتماعية هي في المقام الأول عملية تعلم . لذلك يلعب إدراك الطفل لمعنى أساليب ثوابه وعقابه دورا حاسما وحيويا في تشكيل استجاباته لهذه الأساليب ، ومن ثم في تشكيل عاداته التي يكتسبها بالتعلم ، أي في تشكيل شخصيته في النهاية .

ولعل المواقف اليومية التي تمر بنا تؤكد هذه الحقيقة ، فكثيرا منا يستجيب للمثير الواحد باستجابات مختلفة في المواقف المختلفة بناء على إدراكه لمعنى هذا المثير . كما أن المثير الواحد في الموقف الواحد قد يكون له أكثر من معنى عند الأفراد الذين يواجهون هذا الموقف ، ومن ثم تتباين استجاباتهم أو تصرفاتهم حيال هذا الموقف بالرغم من أن المثير الذي استجابوا له يعتبر من الناحية الموضوعية واحدا . ولعل سيكولوجية الفروق الفردية — كظاهرة عامة بين البشر في المواقف المختلفة — يمكن أن تفسر بناء على اختلاف عمليات الإدراك عند الأفراد (بالإضافة إلى عوامل أخرى بالطبع) .

وعلى هذا فإنه لا يهنا كثيرا أن نقدر بدقة أساليب تدريب الآباء لأطفالهم في المواقف المختلفة التي تتضمنها التنشئة الاجتماعية بقدر ما يهنا أن نقدر معنى هذه الأساليب عند الإبناء ، أي نوع أدراك هذه الأساليب عند

1) Mowrer O.H. «Learning theory & Behavior» N.Y.: John Wiley & Sons, Inc. 1960. pp. 66 — 74.

الابناء . ولعل انسب أسلوب قياسي Metric لتقدير هذا المعنى أو هذا الإدراك هو الاتجاه Attitude . فالاتجاه يعتبر متغيرا وسيطيا Intermediate (١) يساعدنا على وصف ترابط الاستجابات المتنوعة للفرد ازاء موضوع معين . ومعنى وسيط هنا ، أنه يتوسط المثيرات التي يتضمنها الموقف واستجابات الفرد لهذه المثيرات . وبالتالي فإنه عن طريق قياس اتجاهات الابناء نحو آبائهم في المواقف المختلفة التي تتضمنها التنشئة الاجتماعية ، يمكن أن نصل الى تقدير دقيق — من وجهة نظر الابناء وهو الأهم — الى أسلوب تنشئتهم الاجتماعية .

هذا من الوجهة النظرية التي تتعلق بالقياس غير المباشر للتنشئة الاجتماعية للطفل والمراهق . أما من ناحية علاقة ذلك بتكوين الجناح فإنه قد سبق ايضاح طبيعة العلاقة الوطيدة بين التنشئة والشخصية ، وأن شخصية الطفل والمراهق ماهي في الحقيقة الا محصلة لمجموعة من العوامل والتي تعتبر التنشئة على رأسها . ونقصد بالشخصية هنا سواءها ومرضاها أو اضطرابها ، ومن ثم فما ينطبق على الشخصية السوية يمكن أن ينطبق على الشخصية المرضية بما في ذلك الجناح .

ولعل تحقيق الفرض الاساسي الذي يقوم عليه هذا البحث هو « وجود علاقة بين اتجاهات الطفل نحو والديه في مواقف التنشئة الاجتماعية والجناح » سوف يؤكد أو يدحض صحته .

أما فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين اتجاهات الطفل نحو والديه وانحراف الطفل ، فقد أكد هذه العلاقة بما لايقبل الشك دراسة بولبي سنة ١٩٥٤ (٢) ودراسة جلوك سنة ١٩٥٧ (٣) . والدراسة الأخيرة أوضحت بجلاء أن اتجاهات الطفل المنحرف نحو والديه تتسم بالعداوة وعدم التجاوب الانفعالي . وأن أساليب الوالدين المتعسفة أو المائعة (غير المتسقة) من العوامل الاساسية لانحرافه . وهناك من الدراسات المتعددة التي يضيق المقام عن ذكرها ما يؤكد هذه الحقيقة .

وعلى هذا يمكن اعتبار أحد أهداف هذا البحث هو « التأكد من مدى صلاحية مقياس اتجاهات الطفل والمراهق نحو والديه للتمييز بين السويين وفئات الجناح المختلفة » هذا بالإضافة الى الهدف الاساسي وهو دراسة

-
- 1) L. L. Thurstone & E. J. Chare «The measurement of Attitudes» Chicago Univ. 1927 pp. 12 — 33, 40 — 68.
 - 2) J. Bowlky «Child care & the Growth of Love» Pelican Book 1959 pp. 161 — 174.
 - 3) S. Gluck & E. Gluck, «Unraviling of Juvenile Dillinquency» Harvard Univ. Press, 1957. Chap. XI.

د. سعد جلال . د. محمود عبد القادر — الاستاذ رشاد كافي — « مدى صلاحية اختبار اليزد للتطبيق على عينات مصرية » المجلة الاجتماعية القومية — العدد الثاني مايو سنة ١٩٦٦ ص ١ — ٦٤ .

العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والجناح . وبديهي أن أسلوب هذه الدراسة — كما أوضحنا — يعتبر غير مباشر . وفي تقديرنا أنه لو تأكد قدرة المقياس على التمييز بين السويين والجانحين فإن ذلك يعتبر خطوة إلى الأمام في دراسة العوامل الاجتماعية والنفسية المكونة للجناح بأسلوب اقتصادي وعلمي دون الرجوع بالضرورة إلى الأسرة التي قد يصعب في حالات الجناح بالذات الرجوع إليها .

وأخيرا نود الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد أجريت خلال عام ١٩٦٦ في نفس الفترة التي كان الباحث يقوم فيها ببحث عن « مدى صلاحية اختبار اليد للتطبيق على عينات مصرية » (١) واستخدم نفس العينات التي طبق عليها اختبار اليد .

أدوات البحث :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مقياس اتجاهات الطفل نحو والديه ، الذي ثبت من الدراسات السابقة أنه شديد الارتباط بطريقة تنشئة الطفل اجتماعيا على المواقف التي يقيسها . بحيث يمكن الاستدلال على نوع الأساليب التي كان يتبعها الآباء والأمهات مع أبنائهم أثناء تدريبهم على المواقف المختلفة التي يقيسها المقياس من خلال درجات الأبناء أنفسهم على هذا المقياس .

ولقد حذفنا من المقياس الكلي مقياسين فرعيين هما « مقياس اتجاهات الطفل نحو اهتمام والديه به في مواقف التغذية » ومقياس « اتجاهات الطفل نحو اهتمام والديه به في مواقف النظافة » نظرا لانخفاض معامل ثباتهما وارتباطهما الضعيف بأساليب تنشئة الطفل في هذه المواقف .

وعموما فإن مقياس اتجاهات الأبناء نحو آبائهم يتضمن مجموعة من البيانات الواقعية مثل السن ومكان العمل أو الدراسة والحالة التعليمية للوالدين وعدد الأخوة . هذا بالإضافة إلى ٧ أسئلة تكون ما يعرف بمقياس المكائنة الاقتصادية والاجتماعية لأسرة الطفل أو المراهق .

وتدور هذه الأسئلة حول :

- ١ — عمل الوالد .
- ٢ — تعليم الوالد .
- ٣ — تعليم الوالدة .
- ٤ — عمل الوالدة .

(١) د. سعد جلال — محمود عبد القادر — رشاد كفاي « مدى صلاحية اختبار اليد للتطبيق على عينات مصرية » المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثاني ، مايو سنة ٦٦ ص ٤ — ٦٤ .

٥ - دخل الوالد أو الأسرة .

٦ - وسائل الرفاهية في الأسرة .

٧ - حالة السكن .

وأخيرا بيانات عن مدى تماسك الأسرة والظروف التي تحيط بها .

مقياس اتجاهات الاطفال والمراهقين نحو آبائهم :

يتكون المقياس (بعد حذف المقياسين السابقين) من ست مقاييس فرعية تقيس اتجاهات الطفل والمراهق نحو أبويه في المواقف التالية :

١ - اتجاهات الطفل نحو تسامح والديه معه في مواقف الجنس :

يحدد مدى ترمت الابوين مع ابنائهم في المواقف التي تتعلق بالامور الجنسية ، وعدم سماحها بأن يعبر الابناء عن دفعاتهم الجنسية بشكل صريح وتقييد حرية الطفل وعدم السماح له بعقد صداقات مع الجنس الآخر وتهديده بالختان (الطهارة) مرة أخرى أو اقناعه بعدم صلاحيته أو لياقته لجذب الجنس الآخر له .

ويتكون هذا المقياس من ٨ أسئلة يتدرج مداها من صفر الى ٣٢ كحد أقصى . واستخرجت معايره من ٥١٥ تلميذا وتلميذة من الاطفال السويين .

وكان المتوسط الحسابي لاتجاه هذه العينة نحو آبائها ١١.٣٨ ، وهو يشكل ٣٥ ٪ من الحد الأقصى للمقياس والانحراف المعياري ± ٧.٥٥ . ومعامل ثبات المقياس ٠.٧٠ .

وتدل الدرجات المرتفعة في هذا المقياس على مدى اعتقاد الطفل أو المراهق بتسامح والديه معه في هذه المواقف ، كما تدل الدرجات المنخفضة على مدى اعتقاده بترمت والديه معه في هذه المواقف .

٢ - مقياس اتجاه الطفل نحو اهتمام والديه واصرارهم على استقلاله :

يحدد مدى اهتمام الوالدين باستقلال الطفل وحثه على الاعتماد على نفسه في حل مشاكله داخل الأسرة وخارجها ، وبحث الثقة فيه وتنمية فرديته عن طريق مناقشته في أمور الأسرة أو المشاكل العامة وأخذ رأيه فيها ، وعدم تدخلها في الأمور التي تخصه وحده مثل اختياره لاصدقائه وتشجيعه على القيام بالرحلات المختلفة ، وتعويده على عدم التعلق الشديد بهما ، ومنحه الحرية في اختيار الطريق الذي يتناسب مع ميوله وهواياته واستعداداته ، وتكليفه بالأعمال المناسبة التي قد يكون من شأنها أن تنمي عنده الشعور بالمسئولية .

ويتكون هذا المقياس من ١٦ وحدة يتدرج مداها من صفر الى ٦٤ .
ومعامل ثباته ٠.٧١ . استخرجت معايير من ٥٣٥ طفلا وطفلة من السويين .
ومتوسطه ٣٨ر٤١ وهو يمثل ٦٢٪ من الحد الأقصى للمقياس . كما ان انحرافه
المعياري $\pm ٧ر٩٧$ وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل باهتمام
والديه واصرارهما على استقلاله . كما تدل الدرجات المنخفضة على عدم
اعتقاده بتحمسهما أو اهتمامهما باستقلاله .

٣ - مقياس اتجاه الطفل نحو تسامح والديه معه في مواقف العدوان :

يحدد مدى اعتقاد الطفل بتزمت أو تسامح أبويه معه في المواقف المتعلقة
بعدوانه المباشر وغير المباشر ، داخل الأسرة وخارجها ، الصريح والمستتر ،
البدني واللفظي ، والامثال للسلطة الوالدية واطاعة الاوامر .

ويتكون من ٧ وحدات يتدرج مداها من صفر الى ٢٨ .
استخرجت معايير من ٥٢٢ طفلا وطفلة ، ومتوسطة ٢.٩٥ر٠ ، وهو
يمثل ٧٤٪ من الحد الأقصى لشدة الاتجاه نحو التسامح . كما ان انحرافه
المعياري $\pm ٤ر٣٠$ ومعامل ثباته ٠.٦٨ . وتدل الدرجات المرتفعة على مدى
اعتقاد الطفل بتسامح أبويه معه في هذه المواقف ، كما تدل الدرجات
المنخفضة على مدى اعتقاده بتزمتها معه .

٤ - مقياس اتجاه الطفل نحو اهتمام والديه باجتماعيته :

يحدد مدى تشجيع الابوين للطفل على الاختلاط بالآخرين (خصوصا من
كان في مثل سنه) وعقد علاقات طيبة معهم عن طريق تبادل الزيارات
واظهار التجاوب والود نحوهم . كما أنه يحدد اجتماعية الأسرة بصفة عامة
مثل تشجيع الوالدين للطفل على زيارة اقاربه واستقبال ضيوف الأسرة
والترحيب بهم .. الخ والغاء الحواجز الشخصية بين الابوين والطفل
والتبسط معه في الحديث وقص النكت والقصص المسلية عليه . ومصاحبته
باستمرار في الرحلات أو أماكن الترفيه المختلفة .

ويتكون من ٨ أسئلة يتدرج مداها من صفر الى ٣٢ .
استخرجت معايير من ٥٢٠ طفلا وطفلة . كان متوسط شدة اتجاههم
عليه ٢.٣٣ر٠ بانحراف معياري $\pm ٤ر٨٨$. كما ان معامل ثباته ٠.٦٧ .
وتدل الدرجات المرتفعة في هذا المقياس على مدى اعتقاد الطفل باهتمام
والديه باجتماعيته . كما تدل الدرجات المنخفضة على مدى اعتقاده بعدم
اهتمامها لهذه الناحية .

٥ مقياس اتجاه الطفل نحو السلطة الوالدية « او اساليب المجازاة المادية التي يتبعها والديه معه » :

يحدد هذا المقياس معنى أو دلالة اساليب الثواب والعقاب المتمركزة
حول الموضوع (أي المادية) التي يتبعها الوالدان مع الطفل . وما اذا
كانت هذه الاساليب من وجهة نظر الطفل يغلب عليها التسامح أو التسلط ،
ومتى تكون عقابا أو ثوابا ، ودرجة تأثير الطفل بها ، وحجم أو كم
ما تسببه له من قلق واحباط في حالة المجازاة السلبية — أي اساليب العقاب .

المادية — وما تسببه له من ارتياح أو احساس بالأمن في حالة المجازاة الإيجابية — أى أساليب الثواب المادية . ولقد صيغت الاسئلة على شكل مواقف معينة يظهر فيها بوضوح مدى التنوع والتباين في استخدام أو ممارسة الآباء للسلطة الوالدية والتي يمكن أن تتدرج من أقصى الثواب الى أقصى العقاب . ومدى ما تسببه هذه الأساليب للطفل من قلق أو ارتياح كردود أفعال طبيعية لتوقعاته المختلفة من والديه . كما أن هذا المقياس يقيس ما يعتقد الطفل من تذبذب أو عدم اتساق الوالدين في معاملتهما له في المواقف المتشابهة أو الموقف الواحد . ونظراً لأهمية هذا الجانب في عملية التنشئة الاجتماعية ، فقد بلغ عدد وحدات هذا المقياس ٢٤ سؤالاً ، يتدرج مداها من صفر الى ٩٦ درجة كحد أقصى لهذا المقياس . ومعامل ثباته ٨٢ر٠.

وأمكن استخراج معايير من ٥١٩ طفلاً وطفلة . وبلغ متوسط شدة اتجاههم عليه ٦٨ر٣٢ وهو يمثل ٧٠ ٪ من الحد الأقصى للدرجات النهائية على هذا المقياس . بانحراف معياري $\pm ٩ر٩٢$. وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بعدم اسراف الوالدين في استخدام أساليب العقاب أو المجازاة السلبية والاتساق في المعاملة ، كما تدل الدرجات المنخفضة على مدى اعتقاد الطفل باسراف والديه في استخدام أساليب العقاب المادية معه والتذبذب أو عدم الاتساق في معاملته .

٦ — مقياس اتجاهات الطفل نحو تقبل والديه له :

يقيس مدى اعتقاد الطفل بتقبله من والديه ، أى ما اذا كان شخصاً مرغوباً فيه وموضع حبها ورعايتها . كما يقيس مدى اعتقاد الطفل باتباع والديه أساليب الثواب والعقاب المتمركزة حول الحب . وعموماً فإن فقرات المقياس تقيس مدى تجاوب الابوين مع الطفل وتقديرهما لمشاعره ، ومدى احساس الطفل بأن والديه قريبان من مشاعره ، وإمكانية أن يودع عندهما كل أسرارهم ويوجد عندهما التعضيد والمساندة الانفعالية وحلول مشاكله ، ومدى اعتباره لهما كأصدقاء ، ومدى تمنياته السارة لهما وتقديره لجهوداتهما التي بذلها ويبدلانها من أجله .

وبلغ عدد وحدات المقياس ٢٢ سؤالاً . قنن على ٥٢٠ طفلاً وطفلة ، بلغ متوسط اتجاهاتهم ٦٩ر٩٥ بانحراف معياري $\pm ٩ر٨٦$. ويمثل هذا المتوسط ٨٠ ٪ من الدرجة النهائية للمقياس . كما كان معامل ثباته ٩٠ر٠.

وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بتقبله من والديه . كما تدل الدرجات المنخفضة على عكس ذلك .

وعموماً فإن أى استيضاح عن هذا المقياس وعن تصميمه وخطوات بنائية والنظرية التي قام عليها يمكن الرجوع في ذلك الى الكتب **Manual** الخاص بالمقياس (+) .

(+) كتب مقياس اتجاهات الإبناء نحو آبائهم — اعداد د. محمود عبد القادر — منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية سنة ١٩٧٠ .
(+) مقياس اتجاهات الاطفال والراشقين نحو آبائهم د. محمود عبد القادر — منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية سنة ١٩٧٠ .

عينه البحث

أجرى هذا البحث على ثلاث فئات أحدها سوية والاخرى منحرفة والثالثة من المشردين . وكان عدد أفراد كل فئة ٥ فردا . وتم اختيار عينة المنحرفين والمشردين من بين المودعين بمؤسسة دور التربية بالجيزة ، بينما تم اختيار عينة الاسوياء من بين تلاميذ مدرسة الدقى الاعدادية للبنين ومركز التدريب المهنى للكهرباء بالعباسية .

وقد روعى فى اختيار العينات الثلاث أن يكون الجميع من مستوى عمر زمنى واحد . ولقد صادفتنا مشكلة عدم وجود تاريخ الميلاد فى سجلات المشردين والمنحرفين بالمؤسسة ، واعتماد المؤسسة على شهادات التسنين الطبية . والطبيب فى العادة يقدر السن بالعام دون تحديد للأشهر فى حدود هذا العام . أما فيما يختص بعينة الاسوياء فكان تاريخ ميلاد كل طفل فى سجله ، واضطررنا الى اختيار أفراد هذه العينة بناء على متغيرات السن فى العينة الجانحة والعينة المشردة على أساس اعتبار أن مدى التوزيع فى العمر هو السنة (١٢ شهرا) .

جدول (١) توزيع أفراد الفئات الثلاث تبعا لفئات العمر
كما يبين المتوسطات ومعاملات الانحراف

فئات العمر بالسنة	الاسوياء	المشردون	المنحرفون
١١	—	٤	١
١٢	٢	—	٢
١٣	٩	٥	٦
١٤	١٥	١٠	١٢
١٥	١	٧	١٠
١٦	٦	٨	١١
١٧	١٤	١٠	٦
١٨	٢	٢	—
١٩	٢	٢	—
٢٠	—	٢	—
٢١	—	—	١
المجموع	٥٠	٥٠	٥٠
المتوسط	شهور ٧	سنة ١٥	سنة ١٥
الانحراف المعيارى	٢٢	٢	٤

ويتبين من الجدول أن غالبية الحالات فى المجموعات الثلاث تتركز فى مدى العمر ما بين ١٣ ، ١٧ سنة وقد قورنت متوسطات الاعمار لبيان ما اذا كانت هناك فروقا احصائية بينها . واستخدم فى ذلك أسلوب النسبة الحرجة Critical Ratio. ويوضح جدول (٢) قيمة هذه النسب بين العينات الثلاث وحدود دلالاتها الاحصائية . ومنه يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين العينات الثلاث من ناحية متوسطات أعمار كل منها .

جدول رقم (٢)
يبين النسب الحرجة بين متوسطات أعمار المجموعات الثلاث

نوع العينة	اسسوياء	مشردون	منحرفون
اسسوياء	—		
مشردون	ن.ج ١١.٠ ليس لها دلالة	—	
منحرفون	ن.ج ١٦.٠ ليس لها دلالة	ن.ج ٢٥.١ ليس لها دلالة	—

تصنيف المنحرفين والمشردين تبعاً لأسباب الإيداع :

يبين الجدول رقم ٣ ، ٤ تصنيف كل من المنحرفين والمشردين على أساس التهم التي وجهت اليهم والتي بناء عليها أودعوا بالمؤسسة . ففي عينة المنحرفين يوجد ٣٩ حدثاً وهو ما يعادل ٧٨ ٪ من العدد الكلي لأفراد هذه العينة متهمين في حوادث سرقة بينما يوجد ٩ أفراد فقط أي بنسبة ١٨ ٪ تم ايداعهم بتهمة الشروع في السرقة ، وواحد فقط للقتل والخطأ ، وواحد فقط أيضاً للإصابة الخطأ .

أما عينة المشردين فالغالبية وعددها ٤٤ أي بنسبة ٩٠ ٪ من المجموع الكلي لعدد أفراد هذه العينة تم ايداعهم بسبب التشرد فقط ، بينما يوجد ثلاثة أفراد أودعوا للمروق ، واثنان تسليم أهالي .

جدول رقم (٣) تصنيف عينة المنحرفين تبعاً لأسباب الإيداع

سبب الإيداع	ح	٪
١ - شروع في سرقة	٩	١٨
٢ - سرقة	٢٩	٧٨
٣ - قتل خطأ	١	٢
٤ - إصابة خطأ	١	٢
المجموع	٥٠	١٠٠

**جدول (٤) يبين تصنيف عينة المشردين
تبعاً لاسباب الایداع**

سبب الایداع	ك	%
تشرّد مسروق تسليم أهالى	٤٥ ٢ ٢	٩٠ ٦ ٤
المجموع	٥٠	١٠٠

تصنيف المنحرفين والمشردين تبعاً لطول مدة الایداع :

نظراً لان طول مدة الایداع بمؤسسات الاحداث الايوائية يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على شخصية الحدث سواء بالسلب أو الايجاب ، لذلك تعين علينا أن نقدر بدقة حجم هذا العامل حتى يمكن ادخاله في الاعتبار عند تفسير نتائج البحث . ويبين جدول (٥) طول مدة الایداع لافراد كل من العينتين المنحرفة والمشردة ، حيث يتضح أن متوسط طول مدة الایداع للمنحرفين ٢٢ر٠٢ شهراً بمعامل انحراف قدره ١٢ر٢٧ شهراً ، مما يؤكد مدى التشتت الشديد بين أفراد هذه العينة فيما يتعلق بهذا العامل . إذ يمكن أن نعتبر هذه العينة غير متجانسة تماماً من خلال بعد مدة الایداع الذى يتراوح بين أقل من ٦ شهور (وأحياناً يصل فى بعض الحالات الثمانية الى أقل من شهر) الى ٧٨ شهراً أى أكثر من ست سنوات . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن عينة المشردين الذين بلغ متوسط طول مدة ايداعهم بالمؤسسة ٣٦ر٣٩ شهراً بانحراف ١٣ر٨٣ والتباين هنا بين أفراد العينة فيما يتعلق بفترات ايداعهم يزيد بشكل جوهري عن نظيره فى العينة الأخرى، حيث كانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٢٨ره وهى ذات دلالة عند أقل من ٠.١ . وقد أستخرجت المتوسطات لاولئك الذين وجد فى سجلاتهم بيان بتاريخ الایداع بالدور وكان عددهم فى عينة المنحرفين ٤٤ وفى عينة المشردين ٤٨ . ويتبين من هذا الجدول بوضوح أن طول مدة الایداع للمشردين تزيد زيادة واضحة فى المتوسط عن طول مدة الایداع للمنحرفين . وقد يعزى هذا كما تبين فيما بعد — الى ظاهرة التفكك الاسرى التى بدت فى هذه الدراسة بين أسر المشردين بشكل أكبر مما هى عليه بين أسر المنحرفين ، مما ترتب عنه الزيادة النسبية لطول ايداعهم بالمؤسسة دون أن ينبرى الأهل والأبوية بالذات لاستلامهم من المؤسسة حتى بعد انقضاء فترة الایداع الرسمية المحكوم بها عليهم من قبل قاضى الاحداث فى معظم الحالات .

المستوى التعليمى ومستوى الذكاء : (٥)

لقد راعينا فى اختيار عينتى المشردين والمنحرفين اجادة القراءة والكتابة ، نظراً لان طبيعة الأداة المستخدمة فى هذا البحث تتطلب توفر قدرات معقولة

(٥) أعتدنا فى جمع هذه البيانات على فقرات مقياس المكاتب الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المرفق بمقياس اتجاهات الطفل نحو والده .

من اجادة القراءة والكتابة يستحيل بدونها الاجابة بشكل مرضى عنها ، ويمكن القول بأن أفراد هاتين العينتين يمثلان أعلى مستويات التحصيل لانباء المؤسسة . ولقد اعتبر هذا في حد ذاته دليلا على أن جميع أفراد العينتين من متوسطى الذكاء أو بالتاكيد ليس بينهم أحدا من ضعاف العقول . إذ أن جميعهم كانوا ملتحقين بالصفوف المختلفة بالتعليم الابتدائى بمدرسة المؤسسة ، كما أن قلة منهم كانوا ملتحقين ببعض المدارس الاعدادية خارج المؤسسة (فى السنوات الاولى والثانية والثالثة الاعدادى) .

وأخيرا يمكن أن نقول بتحفظ أن البيانات الخاصة بمستوى ذكاء أفراد هاتين العينتين — كما هو مدون فى دوسياتهم — تؤكد أنهم متوسطى الذكاء فى معظمهم وأن بعضهم فوق المتوسط وقلة منهم أعلى من ذلك . ووجه التحفظ هنا يقصد به أن تقديرات ذكاء هؤلاء الاحداث قد تمت بناء على استخدام مقاييس جميعه للذكاء نشك فى ثباتها والى حد ما فى صدقها .

أما فيما يتعلق بعينة الاطفال السويين — فقد اختيروا كما أوضحنا — من بين تلاميذ مدرسة الدقى الاعدادية ومركز التدريب المهنى بالعباسية فى السنوات الاولى والثانية والثالثة . وبديهي أن التلميذ الذى استطاع أن يجتاز بنجاح مرحلة القبول ويلتحق بالمدرسة الاعدادية يعتبر الى حد ما غير متخلف عقليا . وهو عادة يعتبر متوسط الذكاء .

جدول (٥) يبين طول مدة الإبداع للمنحرفين والمشردين

المشردون		المنحرفون		طول مدة الإبداع بالشهور
%	ك	ك	%	
١٨٧٠.	٩	١٨٢٥	٨	أقل من ٦ شهور
٤٢٠.	٢	١٢٦٠.	٦	٦
٦٢٥	٢	١٢٢٥	٨	١٢
٢١٠.	١	٦٨٠.	٢	١٨
٦٢٥	٢	٦٨٠.	٢	٢٤
١٤٦٠.	٧	٤٥٠.	٢	٣٠
٤٢٠.		—	—	٣٦
٦٢٥	٢	٢٢٠.	١	٤٢
٦٢٥	٢	٩٠٠.	٤	٤٨
٢١٠.	١	٢٢٠.	١	٥٤
٤٢٠	٢	—	—	٦٠
٢١٠	١	١٥٨٠.	٧	٦٦
٨٢٠.	٤	—	—	٧٢
١٤٥٠.	٧	٤٢٠.	١	٧٨
١٠٠.			٤٤	المجموع
٣٦٨٢ شهور ١٩٠٩٩		٢٢٠٢ شهور ١٥٥٥		المتوسط بالشهور

الحالة الاجتماعية لآباء أفراد العينة :

يبين جدول (٦) الحالة الاجتماعية لأفراد العينات الثلاث ، حيث يتضح أن نسبة الوفاة والطلاق بين آباء أسر عينتى المنحرفين والمشردين يفوق كثيرا نظيره لدى عينة السويين . وإذا اتخفنا الطلاق والوفاة كمحكين تقريبيين لتهدم أو تصدع الأسرة ، فإنه يضحى أسر الأبناء الجانحين والمنحرفين أكثر تصدعا وتتميز بزيادة معدلات التصدع من أسر السويين . أى أن نسبة الأسر المهدمة بين المنحرفين والمشردين أعلى مما هى عليه بين أسر السويين . إذ يوجد الطلاق أو الوفاة فى أسر ٣٧ حالة من حالات التشرد أى ما يعادل ٧٤ ٪ ، وفى ٢٢ حالة من عينة المنحرفين أى ما يعادل ٤٤ ٪ . ويقابل ذلك ٧ حالات فقط فى العينة السوية أى بنسبة ١٤ ٪ . ولا يدل انخفاض نسبة التهدم الأسرى بين الحالات المنحرفة عنه بين حالات التشرد على أن الأمر كذلك فعلا . إذ لا يوجد بيانات يوثق بها فى سجلات بعض أفراد هاتين العينين من الحالة الاجتماعية لأسرها . وبلغ عدد أفراد عينة المنحرفين من غير المبين بياناتهم الاجتماعية ١١ حالة وهى تعادل ٢٢ ٪ ، وخمس حالات فى عينة التشرد وتعادل ١٠ ٪ ، بينما لم نتوصل إلى تقدير دقيق للحالة المدنية لأسر ١٠ حالات من العينة السوية . وقد يكون هذا القصور فى البيانات الاجتماعية عن أسر أفراد عينات البحث من أسباب ارتفاع معدلات التصدع الأسرى فى عينتى المنحرفين عموما والمشردين خصوصا بشكل ملف للنظر . وعموما فإن هذه النتائج توحى بأن من أهم عوامل التشرد هو تهدم أو تصدع الأسرة ، فى حين أنه لا يعتبر أهم عامل بالنسبة لعينة المنحرفين وإن كان من العوامل المؤثرة ، حيث أن نسبة غير قليلة من حالات الانحراف تنتمى إلى أسر عادية أى غير متصدعة .

جدول (٦) يبين الحالة الاجتماعية لأسر عينات البحث

الحالة الاجتماعية	الأسوياء	المشردون	المنحرفون
يعيشان معا	٢٢ ٦٦ ٪	٨ ١٦ ٪	١٦ ٢٢ ٪
مطلقان وأحدهما متزوج	—	٢ ٤ ٪	٤ ٨ ٪
هجرا	—	٥	٤ ٨ ٪
أحدهما متوفى	٧ ١٤ ٪	٢٥ ٥٠ ٪	١٢ ٢٤ ٪
متوفيان	—	٥ ١٠ ٪	٢ ٤ ٪
غير مبين	١٠ ٢٠ ٪	٥ ١٠ ٪	١١ ٢٢ ٪
المجموع	٥٠ ١٠٠ ٪	٥٠ ١٠٠ ٪	٥٠ ١٠٠ ٪

وعموما فقد تمت مقارنة الجماعات الثلاث احصائيا لبيان ما اذا كان هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين الاسوياء والمشردين ، وبين الاسوياء والمنحرفين ، وبين المنحرفين والمشردين . واقصى درجة للفروق توجد بين الاسوياء والمشردين ، يليها ما بين الاسوياء والمنحرفين ثم اخيرا بين المنحرفين والمشردين . وتؤكد هذه البيانات أن عامل التصدع الاسرى بالغ الحدة لدى عينة المشردين .

جدول (٧) قيم كا^٢ في المقارنة بين التهم الاسرى للمجموعات الثلاث

العينات	مستوى الطلاق	قيمة كا ^٢
اسوياء ومشردون	اقل من ٠.٠١	٢٥٢٨
اسوياء ومنحرفون	اقل من ٠.١	١٢٦١
منحرفون ومشردون	اقل من ٠.٢	٥٨٣

المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة :

يبين جدول (٨) الحالة التعليمية للوالدين فى العينات الثلاث . ونظرا لعدم وجود بيانات كافية عن عدد ليس بالقليل من أفراد العينات الثلاث ، لذلك اقتصرنا فقط على عرض النسب المئوية ، حيث أن المعالجات الاحصائية لهذا المتغير تعتبر مضللة . ونسبة الامية عند آباء العينة السوية اقل كثيرا منها عند آباء المشردين والمنحرفين سواء بالنسبة للآب أو الام . كما أن نسبة من يقرأ ويكتب ومن يحمل مؤهلات مختلفة عند آباء وأمهات الاسوياء يفوق كثيرا نظيره عند آباء وأمهات عينتى الجانحين والمشردين . وعموما يمكن القول أن المستوى التعليمى لآباء وأمهات العينة السوية يفوق كثيرا نظيره فى عينتى المشردين والجانحين .

مهن آباء أفراد العينة :

نظرا لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن مهن بعض الآباء للعينات الثلاث خصوصا ما يتعلق منها بعينتى المشردين والجانحين ، لذلك سوف نقتصر على عرض أهم الفئات المهنية التى ينتمى اليها آباء العينات الثلاث . فجميع أمهات عينة الاسوياء لا يعملن (ست بيت) ، و ١٢ ٪ من آبائهم يعملون فى مهن فنية وعلمية ، و ٢٤ ٪ يعملون بأعمال كتابية و ٤ ٪ يعملون بالزراعة و ٤٤ ٪ أصحاب حرف وصناع والباقى غير مصنف وغير مبين . أما بالنسبة لأمهات عينة المشردين فإن ٤ ٪ من أمهاتهم يعملن بالزراعة و ١٠ ٪ عاملات فى المصانع أو المنازل (خادمت) و ٢ ٪ يشتغلن فى الخدمة والرياضة و ٥٢ ٪ لا مهنة لهن (ست بيت) والباقى غير مبين وغير مصنف . أما من ناحية آبائهم فإن ١٠ ٪ منهم يعملون بالأعمال الكتابية و ١٠ ٪ أيضا يعملون بالبيع و ٢ ٪ بالنقل والمواصلات و ٢٦ ٪ صناع وعمال و ٨ ٪ بالخدمات والباقى غير مصنف ولا مهنة له . وأخيرا فإن من يعمل من أمهات عينة المنحرفين لا يتعدى ٨ ٪ فى أعمال البيع والزراعة و ٨ ٪ فى الصناعة و ٦ ٪ فى الخدمات والباقى غير مبين وغير مصنف . ومن ناحية آبائهم فإن ٤ ٪ منهم يعملون فى مهن فنية وعلمية و ٦ ٪ بأعمال البيع و ٤ ٪ بالزراعة و ٢٦ ٪ صناع وعمال و ٤ ٪ بالخدمات والباقى غير مبين وغير مصنف . ولقد اتخذت فئات التصنيف الذى اعتمد عليه الجهاز المركزى للاحصاء فى عام ١٩٦٠ أساسا لهذا التصنيف . ويعنى هذا باختصار أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى (من خلال محك المهنة) لعينة أسر الاطفال الاسوياء أعلى بكثير من نظيره لدى عينتى الجانحين . إلا أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى لعينة أسر المنحرفين أعلى بشكل ملحوظ عن نظيره عند أسر عينة المشردين التى تعتبر فى جملتها ذات مستويات اقتصادية واجتماعية دنيا . وهذا يؤكد مرة أخرى أنه ليس فقط التصدع الاسرى من معالم أسر عينة التشرد ولكن الانخفاض الحاد فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى .

مناقشة نتائج البحث :

بعد تطبيق مقياس الاتجاهات على جميع أفراد العينات الثلاث تطبيقا فرديا ، وتصحيح استجاباتهم على المقاييس الستة الفرعية التى يتضمنها

المقياس الكلى بواسطة مفتاح مخصص لذلك Key استخرجت المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل مجموعة على المقياس الستة . ويوضح جدول (٩) ان هناك فروقا ملحوظة بين اتجاهات الابناء الاسوياء نحو آبائهم وبين اتجاهات كل من الابناء المشردون والفتحرفون . وأن اتجاهات العينة السوية نحو آبائها تميل الى الايجابية ، في حين ان اتجاهات عينة المشردين تميل الى السلبية والعداوة ، وتبلغ هذه السلبية والعداوة الى اقصاها عند عينة الابناء المنحرفين . وعموما سوف نناقش تفصيلا كل موقف من هذه المواقف على حدة للتعرف على مدى الفروق في اتجاهات افراد العينات الثلاث نحو آبائهم .

أولا — اتجاهات الابناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف العدوان :

يحتبر التدريب على مواقف العدوان محور الاهتمام في التنشئة الاجتماعية، نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وتشدد على التعبير عن الدفعات العدوانية بصورها المختلفة . وفي المجتمع المصري توجد قيودا مشددة حول هذا الطابو «taboo-on aggressiveness» يكاد أن يكون في حد ذاته محور تربية الطفل ، خصوصا بعد سنى طفولته الاولى . ولا يخفى على أى مدقق في قيمنا التربوية كيف يقدر آباؤنا مفهوم الهدوء والطيبة والذعة . وكيف أن أى طفل لا يتسم بهذه الصفات يعتبر على درجات مختلفة من اللامساواة . ونعنى بالعدوان (١) . ما يتضمنه من بواعث الاتلاف والتخريب والتعذيب والتأثر والتعنيف والاذلال والسب والتهديد والتخويف ويرى فرويد (٢) أن جميع صور العدوان ذات مصدر جنسى موجهة نحو التحكم أو السيطرة على دفعات الجنس أو الموضوعات الجنسية بالقدر الذى تتطلبه أو تسمح به هذه الموضوعات . كما أنه يساوى بين العدوان والبغض والرغبات التدميرية التى يرى أنها أهم مميزات الغريزة الجنسية . ولقد عدل أخيرا من وجهة نظره هذه بحيث أصبح يعتبر غريزة العدوان مستقلة تماما عن الجنس أو غريزة الحياة Eros وأوضح أنها تتبع غريزة الموت Death . وبناء على ذلك اعتبر الهدف الاول من العدوان هو تدمير الذات . وعلى عكس ذلك تماما ، يرى سوتى (٢) Ian Sutti

1) R. R. Sears (et. al) Minor studies of Aggression «From L. Jackson Aggression & Its Interpretation» London: Mothrem & Co. LTD. 1954. pp. 3 — 24.

2) L. Jackson : Op. cit., pp. 13 — 24.

جدول (٩) المتوسطات والانحرافات المعيارية لأفراد العينات الست

على المقاييس الفرعية التي يتضمنها مقياس الاتجاهات

المصريون		المثريون		الاسوياء		المقاييس الفرعية لاتجاهات الإبناء نحو آبائهم
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٤١٣	١٦٢٢١	٤٠٣	١٧٠٥	٤٥٥	١٩٨٥	اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف العدوان
٦٩٠	٨٥٦	٧٣٢	١٢٤٣	٧١٥	١١٠١	اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف الجنس
٨٠٤	٣٤٦٦	٨٠١	٣٨٥١	٧٨٣	٣٧١٤	اتجاهات الإبناء نحو اهتمام آبائهم بهم في مواقف الاستقلال
٥١١	١٧٤٨	٤٥٠	٢٠٧٧	٤٧١	١٩٣٢	اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف الاجتماعية
٨٩٩	٦١١٤	١٠١٣	٦٣٤٣	٩٨٤	٦٨٦٥	اتجاهات الإبناء نحو ممارسة آبائهم للسلطة الوالدية
١١٤١	٥٨٩٩	١٠٥١	٦٠٨٢	١٠٠٨	٦٩١٩	اتجاهات الإبناء نحو مدى تقبل آبائهم لهم

**جدول (١٠) يوضح النسب الحرجة بين درجات أفراد العينات
الثلاث على مقياس اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم معهم
في مواقف العدوان**

العينات	المشردون	المحرفون
	ن.ح	ن.ح
السويين	دلالتهما	دلالتهما
	٢٣.٠ > ٠.١ ر.	٢٣.٠ > ٠.١ ر.
المشردون	—	١.٣ > ٠.٢ ر.

أن العدوان دافع مكتسب ، كما أن التعبير عنه أيضا مكتسب وفي المقام الأول من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . وأثبت أن العدوان أسلوبا يعتبر به الطفل عن حاجاته غير المشبعة خصوصا المتعلقة بالحب والتقبل والامن . أى أنه يتعلق في المقام الأول بعلاقة الطفل بأبوية من حيث هما مصدر اشباع أو احباط هذه الحاجات . ويؤكد هذا الرأي نتائج الدراسات التي قامت بها كارن هورنى (١) Karen Horney وشارلوت بوهرلر (٢) .

معنى ذلك أن عدوان الطفل تعبير عن فقدانه الحب والامن والتقبل من والديه ، ولما كانت هناك قيودا مشددة يفرضها الوالدين على التعبير عن هذه الدفوعات ، لذلك هناك علاقة طردية بين عدوان الطفل واسراف الابوية في فرض هذه القيود ، أعنى محاولة الابوين منع الطفل من التعبير عن عدوانه . ولما كان منع التعبير عن الدفوعات المختلفة (بما فيها العدوان) يشكل احباطا جديدا يستدعى مزيدا من العدوان من قبل الطفل الى مصدر هذا الاحباط (٢) (الوالدين) ، لذلك يظهر العدوان بشكل مسافر وحاد لدى الاطفال الذين يعانون من الحرمان وفقدان الحب والامن . وهؤلاء الاطفال هم الذين يعتبرون آبائهم شديدي التزميت معهم (غير متسامحين) في مواقف العدوان . وتعتبر اتجاهاتهم نحوهم في هذا الموقف سلبية تماما . ويوضح

- 1) K. Horney, «New Ways In Psychoanalysis» London: Kegan Paul, 1939 pp. 122 — 133.
- 2) C. Buehler, «From Birth to Maturity» London: Routledge, 1935, pp. 30 — 83.
- 3) J. Dollard (et. al) «Frustration & Aggression» London: Kegan Paul, 1944, pp. 1 — 38.

جدول (١١) يوضح النسب الحرجة بين درجات أفراد
العينات الثلاث على مقياس اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم
معهم في مواقف الجنس

العينات	المشردون	المنحرفون
	ن.ح	ن.ح
السويون	دالاتها ١ > ٠.١٠٢	دالاتها ١٧٥ < ٠.٥
المشردون	—	٢٣٩ < ٠.٥

جدول (١٠) هذه الحقيقة بجلاء ، اذ يعتبر أفراد العينة السوية ان آبائهم شديدي التسامح معهم في مواقف العدوان « متوسط درجاتهم على هذا المقياس ١٩٨٥ » في حين يعتقد أفراد عينة المشردين عكس ذلك « م = ١٧.٥ » ، والنسبة الحرجة بين المتوسطين ذي دلالة احصائية عند أقل من ٠.١ . ويتطرق أفراد عينة المنحرفين في اتجاهاتهم السلبية نحو آبائهم في هذا الموقف ، اذ يعتبرونهم شديدي التزمّت معهم ولا يسمحون لهم بالتعبير عن عدوانهم بأي شكل من الاشكال . ولعل النسبة الحرجة بين متوسطي درجات السويين المنحرفين على هذا المقياس توضح مدى هذا التطرف حيث انها دالة عند أكثر من ٠.٠١ . وتكاد تقترب الاتجاهات السلبية لعينة المنحرفين من نظيرها عند المشردين حيث لا يوجد فرق جوهري بين المتوسطين . وهكذا نرى ان هناك تشابها بين المنحرفين والمشردين من ناحية سلبية (عداوة) اتجاهاتهم نحو آبائهم ، في حين أن اتجاهات السويين تعتبر ايجابية نحو آبائهم في هذا الموقف . وتؤكد نظريات التعلم والعدوان ان كبت التعبير عن الدفعات العدوانية لا يؤدي بحال الى عدم ظهورها ، بل يؤدي الى عكس ذلك تماما ، اذ يندلع العدوان مدمرا مخربا في صور شتى لعل أبرزها صور الانحراف والتشرد المختلفة كما تظهر عند أفراد عينتي الجانحين . ولعل عرض الظروف الاسرية لأفراد هاتين العينتين يفسر الاساس الاجتماعي والتنشئي للجناس .

ثانيا — اتجاهات الإبناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف الجنس :

لعل التدريب على مواقف الجنس يلقي من الاباء اهتماما يكاد أن يفوق التدريب على أي موقف آخر ، نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وطابو حول التعبير عن الدفعات الجنسية المختلفة ، الواضح منها والمستتر . وبديهي

ان هذه القيود تحكم حلقاتها حول الطفل في سن مبكرة قد تصاحب مراحل تدريبه على الاخراج بل وترتبط بها ، ثم تستمر حتى مرحلة المراهقة حيث تبلغ اشدها ، حيث يزداد الطفل (المراهق) حساسية تجاه تدريبه على التعبير عن دوافعه الجديدة ، كما يزداد الوالدين حساسية نحو هذا الموقف نظرا لما يلاحظونه من تغيرات فسيولوجية على ابنائهما في هذه المرحلة (المظاهر الجسمية والجنسية للمراهقة) . ولقد أوضحنا في دراسة سابقة (١) ان تسامح الاباء مع ابنائهم في مواقف الجنس يرتبط سلبيا بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ، بمعنى ان الاسر ذات المكانة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة تميل الى التساهل او التسامح مع ابنائهم في مواقف الجنس في حين ان الاسر ذات المكانة المتوسطة تميل الى التزمّت والتشدد . ولعل نتائج جدول (١٠) تؤكد هذه الحقيقة مرة أخرى . على أساس أن وصف العينات قد أوضح أن المكانة الاقتصادية والاجتماعية لاسر أفراد العينة السوية تعتبر أكثر ارتفاعا نسبيا من اسر أفراد عينة المنحرفين « على أساس نوع عمل ومستوى تعليم الابوين » وهي أكثر ارتفاعا بالتأكيد من اسر عينة المشردين . كما ان عينة المنحرفين تعتبر اسرهم أكثر ارتفاعا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من اسر المشردين . وبناء على ذلك نستطيع تفسير نتائج جدول (١٠) حيث لا يوجد فروقا جوهرية بين اتجاهات كل من الابناء السويين والمشردين ، وكذلك بين الاسوياء والمنحرفون ، نحو تسامح او تزمّت آبائهم في مواقف الجنس ، حيث أن النسب الحرجة بين متوسطاتهم على هذا المقياس تعتبر غير ذات دلالة . لكن الملفت للنظر بحق هو وجود دلالة جوهرية بين متوسط اتجاهات الابناء المنحرفون والمشردون ، تصل الى اقل من ٠.٥ ر. أو أكثر من ١.٠ ر. !! أي أن الابناء الجانحين ينظرون بنظرة أكثر سلبية الى آبائهم في هذا الموقف من الابناء المشردين . ولعل هذه النتيجة تلقى مزيدا من الضوء على تكوين الجناح عند الاطفال والمراهقين ، حيث — على ما يبدو — ان آباء عينة الجانحين تميل عموما الى التشدد المطلق في جميع المواقف التي تتعلق بالطبوا الاجتماعي ، ولا تبدى أي تسامح في مثل هذه المواقف ، مما يؤدي في النهاية الى أن يفقد الاباء والابناء معا السيطرة على دفعاتهم المرتبطة بكل ما هو طبوا اجتماعي ، حيث يجد الابناء في الجناح مرتعا خصبا لتفسير المكبوت عن هذه الدفعات .

جدول (١٢) النسب الحرجة بين درجات أفراد العينات الثلاث على مقياس اتجاهات الابناء نحو اهتمام آبائهم باستقلالهم

العينات	المشردون	المنحرفون
السويون	ن.ح ١٦.٠ < دلالتها ١٠.٠	ن.ح ١٥٦ < ٠.٥
المشردون	—	٢٤٠ < ٠.١

(١) د. محمود عبد القادر دراسة تجريبية في أساليب الثواب والعقاب .

ثالثا - اتجاهات الابناء نحو اهتمام آبائهم بمواقف الاستقلال

نعلم من دروس التنشئة الاجتماعية أن اعتماد الطفل على أبوية خلال سنى طفولته المبكرة يعد مطلباً حيوياً للطفل نظراً لاعتبارات تتعلق بعجزه خلال هذه الفترة عن قضاء كل حاجياته بنفسه ، ثم يصبح مطلب الاستقلال حيوياً فيما يلى ذلك من مراحل تتعاضد أهميته كلما تقدم فى السن ، وهذا هو ما نعبر عنه باهتمام الآباء بمواقف الاستقلال . وهكذا يضحى الأمر وكأنه معادلة صعبة بالنسبة للآبوين فى التوفيق بين هذين المطلبين المتعارضين . ويبدو أن المطلب الأول يسرف الآباء فى تحقيقه على حساب المطلب الثانى ، انه يعز عليهم أن يمنحوا الطفل استقلاله فى الوقت الذى يعتبر هو فى أشد الحاجة اليه ، ومن هنا ينشأ الصراع بينه وبينهما وتتشكل بناء عليه اتجاهاته نحوهما. ولعل جدول (١٢) يوضح عدم وجود فروق جوهرية بين السويين والمنحرفين. بيد أن هناك فروقا جوهرية بين المنحرفين والمشردين فى هذه النظرة، حيث يعتقد الابناء المنحرفين أن آبائهم يحرمونهم من استقلالهم فى حين أن المشردين لا يرون ذلك . ومن ثم فإن المنحرفين يجدوا اكتساب أو تعلم انحرافهم متنفسا للتعبير عن هذا الاستقلال ، ولعل الجناح فى بعض مظاهره (الانحراف) يعتبر مخرجا غير سوى لهذا الحاجة غير المشبعة . وكأن المنحرف يؤكد بعنف وبحدة عن استقلاله بهذا الاسلوب .

جدول (١٣) النسب الحرجة بين درجات أفراد العينات الثلاث على مقياس اتجاهات الابناء نحو اهتمام آبائهم باجتماعاتهم

المشردون	المشردون	المنحرفون
ح.ن	ح.ن	ح.ن
دلالته	دلالته	دلالته
السويون	١٦٠ < ٥٠	١٨٩ < ٥٠
العينات	—	٢٣٥ < ١٠

رابعا : اتجاهات الابناء نحو اهتمام آبائهم بمواقف الاجتماعية :

بديهى أن مواقف الاستقلال شديدة الارتباط بمواقف الاجتماعية ، بل تعتبر الاخيرة احدى المظاهر العملية للاستقلال .

**جدول (١٤) النسب الحرجة بين درجات أفراد العينات الثلاث
على مقياس اتجاهات الأبناء نحو السلطة الوالدية**

المشردون		المنحرفون		العينات
ن.ح ٢٠٠	دالاتها ٠.٠١	ن.ح ٢٠١	دالاتها ٠.٥	السويون
١٩١	٠.٥٢	—		المشردون

فالآباء الذين يهتمون باستقلال أبنائهم هم أنفسهم الذين يهتمون باجتماعيتهم ، بل يشجعونهم على أن يكونوا اجتماعيين ويهيئون لهم الظروف التي تساعد على ذلك . وهذا ما يفسر تشابه جدول (١٣) مع جدول (١٢) الذي يلخص نتائج اتجاهات الأبناء نحو آباءهم في المواقف . ومرة أخرى نجد أن الأبناء المنحرفين ينظرون بسلبية الى آباءهم تفوق كثيرا سلبية الأبناء المشردين حيال اهتمامهم باجتماعيتهم ومرة أخرى نجد أن تعلم أو اكتساب الحجاج على شكل انحراف يجد فيه أفراد هذه العينة متنفسا عن حاجاتهم غير المشتبه في هذه المواقف .

خامسا : اتجاهات الأبناء نحو السلطة الوالدية :

السلطة الوالدية هي مجموعة الأساليب التنشئية المتمركزة حول الموضوع Object oriented tech. ، أي أساليب الثواب والعقاب المادية ، وذلك في مقابل أساليب الثواب والعقاب المتمركزة حول الحب Love oriented Technique . وهذا التمييز الدقيق أصبح معمو لا به الآن في جميع دراسات التعلم والتنشئة الاجتماعية وعلاقتها بشخصية الطفل (١) . وحقيقة الأمر أن مفهوم السلطة الوالدية يلخص بشكل دقيق مدى ميل الآباء لاستخدام العقاب بأنواعه المختلفة، ومنع أو حرمان الطفل من الميزات التي يتمتع بها ، أساليب الثواب والعقاب المادية مع الأبناء مثل الضرب أو العقاب البدني (حرمانه من المصروف أو الرحلات أو اللعب) ومعايرة الطفل أو تقييم سلوكه بناء على معايير مختلفة Modeling والتأنيب والتوبيخ والنصح والارشاد والتعويد ... الخ من الأساليب غير المعنوية . وبديهي أيضا أن هذه الأساليب تعتبر قاسما مشتركا في جميع المواقف الأساسية التي تتضمنها التنشئة الاجتماعية . وأن اتجاه الطفل نحوها يلخص بدوره اتجاهه بصفة عامة نحو والديه . ولقد أوضحنا في دراسة سابقة (٢) أن الآباء الذين ينتمون الى مستويات اقتصادية منخفضة يميلون دائما الى الاسراف في استخدام

(١) J. W. M. Whitning & J. L. Child «Child Rearing & Personality» New Haven : Yale Univ 1953, pp. 218 - 222.

(٢) د. محمود عبد القادر — أساليب الثواب والعقاب واثرها على شخصية الطفل .

**جدول (١٥) النسب الحرجة بين درجات أفراد العينات الثلاث
على مقياس اتجاهات الأبناء نحو تقبل آبائهم لهم**

العينات	المشردون	المنحرفون
السويون	ن.ح ٤ر.٧ دلالته > ٠.١	ن.ح ٤ر.٧ دلالته > ٠.١
المشردون	—	٨٤ < ٠.١

هذا النوع من الأساليب مع آبائهم ، في حين أن آباء الطبقة المتوسطة يميلون إلى استخدام أساليب الثواب والعقاب المعنوية مع آبائهم . كما أوضحنا أن الأسراف في استخدام هذه الأساليب المادية من شأنه أن يعيق من عملية تكوين الأنا الأعلى عند الطفل أو ما يعرف بمفهوم الضمير وجهاز القيم ، ويجعل من الطفل انسانا موقفيا Opportunistic يفتقر إلى الرقابة الذاتية ، ويخشى العقاب العاجل فقط ولا يأبه كثيرا بالعقاب الآجل ، يرهب السلطة طالما كانت حاضرة أمامه ، ولا يأبه بها كثيرا إذا كانت غائبة عنه (وهذا معنى آخر للانسان الموقفي) . وجميع هذه الخصائص الاخلاقية characters من مميزات الحدث الجائح أو السيكوبات أو معتاد الاجرام . ويوضح جدول (١٤) هذه الحقيقة بجلاء . إذ أن اتجاهات الأبناء السويين نحو آبائهم فيما يتعلق بالسلطة الوالدية تعتبر ايجابية إلى حد كبير (م = ٦٨ر٦٥) ، أي أنهم يعتقدون بتسامح آبائهم معهم في مواقف السلطة . في حين أن الامر ليس كذلك عند المشردين (م = ٦٣ر٤٣) ، إذ أن اتجاهاتهم نحو السلطة تعتبر سلبية نسبيا وأن الفرق بين متوسطى الاتجاهين جوهرى عند أقل من ٠.٥ ر أو أكثر من ٠.١ . ونفس الشيء بالنسبة للأبناء المنحرفين وأن كان اتجاههم (م = ٦١ر١٤) أكثر تطرفا نحو السلبية . كما أن الفرق بينهم وبين السويين أكثر دلالة . وعموما فإن هناك تشابها بين المشردين والمنحرفين في هذه الاتجاهات حيث أن الفروق بينهما في هذا النطاق غير ذات دلالة . وبديهي أن الاتجاهات السلبية نحو السلطة تجد في الجناح مخرجا مناسباً للتنفيس عن الضغوطات والكبت المتمثل في القهر أو السلطة الوالدية . فالطفل الذى يضيق بتسلط والديه عليه ، يرى فى كل ما هو ممثل للسلطة بما فى ذلك القانون كبش فداء مناسب بنفس فيه عن ثأره القديم مع والديه . ولعل دراسة دينامية تكوين الجناح توضح هذه الحقيقة بجلاء . إذ أن معظم الجائحين يجدون فى تكسير القواعد والقانون Transgression بديلا عن تكسير السلطة الوالدية . وهو من ناحية الميكانزمات الدفاعية يعتبر تعويضا وتحويلا واسقاطا فى نفس الوقت .

ساسا : اتجاهات الابناء نحو تقبل آبائهم لهم :

توضح نتائج جدول (١٥) أن هناك فروقا جوهريّة بين اتجاهات الابناء السويين والابناء المشردين فيما يتعلق باعتقادهم ، بمدى تقبلهم لهم أو حبهم من آبائهم ، وتصل دلالة الفرق الى مستوى معنوية عند أقل من ٠.٠١ ر وهو أعلى مستوى من المعنوية في هذه الدراسة . معنى ذلك أن الابناء السويين يعتقدون بأنهم مقبلون من آبائهم وأنهم محور اهتمامهم وعطفهم في حين أن الامر ليس كذلك — بل على العكس تماما بالنسبة للابناء المشردين . ويصل الفرق الى اقصاه في هذه الدراسة عند مقارنة اتجاهات السويين والمنحرفين نحو تقبلهم من آبائهم حيث تصل فروق الدلالة الاحصائية الى حدود ٠.٠١ ر تقريبا الامر الذي يحسم بأن الابناء المنحرفين يعانون بحدة وعمق من فقدان الحب Lack of Zest والتقبل من آبائهم ، ويعتبرون أنفسهم منبوذين تماما من قبل آبائهم . ولقد أوضحنا في دراسة تجريبية عن أثر الحب والتقبل على تكوين مفهوم الضمير عند الطفل (١) ، أن توفر الدفء والتقبل الاسرى من العوامل الاساسية التي تساعد الطفل على عملية التوحد بوالديه « التعيين الذاتى Identification » ومن ثم على تمثيل القيم والمعايير الاجتماعية المتجسدة في الوالدين . واذا حدثت اعاقة عن عملية التوحد هذه — عن طريق فقدان الحب — فان مفهوم الضمير عند الطفل يصبح مشوشا ومضطربا ولا يعرف كيفية التصرف Which is which المناسب في الموقف المناسب ، وكيف يسيطر على دوافعه المختلفة خصوصا العدوانية ، وكيف يتمثل أو يكتسب معايير بيئية وثقافية ، أى باختصار كيف يكون انسانا اجتماعيا يعمل وفق أصول وقواعد مجتمعه . اعنى كيف لا يكون جانحا .

(١) د. محمود عبد الغادر — الدفء والتقبل الاسرى وعلاقته بتكوين مفهوم الضمير عند الطفل « دراسة تجريبية » كتاب دراسات في علم النفس الاجتماعى بالبلاد العربية — تقديم د. لويس كامل مليكه — الناشر — النهضة العربية سنة ١٩٧٠ .

Results : In general, attitudes delinquents toward their parents were extremely negative in most of the 6 situations which the scales include. In contrast, attitudes of normals were relatively positive in all the 6 subscales.

- Critical ratios point out that there is significant difference between normals and minor offenders (C.R. = 3.30), as well as between normals and severe offenders (C.R. = 4.23), on the subscale of permission toward aggression. But there is no difference between minor and severe offenders on the same subscale.

- Critical ratios point out that there is significant difference between normals and minor offenders (C.R. = 4.07) on the subscale of acceptance, as well as between severe offenders and normals where C.R. = 4.74.

But there is no difference between the two subgroups of delinquent (C.R. = 0.84).

- On the subscale of parental authority, critical ratio clarify that there is significant difference between normals and minor offenders (C.R. = 2.61) as well as between normals and severe offenders (C.R. = 4.00).

But there is no difference between minor and severe offenders.

- On the subscale of sociability, there is no difference between normals and delinquents (minor and severe). But there is significant difference between minor and severe offenders (C.R. = 3.35), where attitudes of the severe offenders are more negative than minor offenders' attitudes.

- The same results on the subscale of independency had been obtained, where there is no difference between attitudes of normals and delinquents. But there is significant difference between minor and severe offenders, where the attitudes of severe offenders are more negative than the minor ones.

- There is no difference between normals and delinquents on the subscale of their attitudes toward their parents sexual permission. But there is significant difference between the attitudes of severe and minor offenders (C.R. = 2.40), where attitudes of severe offenders are more negative than minor offenders.

SOCIALIZATION AND DELINQUENCY *
« An Experimental Study »

by

Dr. MAHMOUD ABDELL KADER
*Expert, The National Center for Social
& Criminological Research.*

Previous research carried out by the writer clarify by using factor analysis technique that at least three factors to dimensions, organize most of the child's temperamental traits, systems of punishment and reward used by his parent to socialize him, and his attitudes toward his parents. It clarify also that child's attitudes toward his parent can be substituted successfully systems of socialization used by his parents. It mean that child's attitudes toward his parents give good indicators and reflect sufficiently how the child was reared up by his parents.

The purpose of this research is to clarify the effectiveness of the measurement of attitudes of child toward his parent to discriminate between Juvenile delinquency and non delinquent children and adolescents.

This measurement prepared by the writer, consists of the subscales measuring attitudes of the child toward his parents in 6 situations included in socialization there subscales in situations are a permission on six situation, permission on situation of aggression, parent's interest of the independency of their children, parent's interest of the sociability of their children, parental authority and parent's acceptance for their children. Reliability of these subscale are relatively high (.68 — .72). Their norms was abstracted from 515 children and adolescent, males and females Its validity was verified by more than one experimental study, specially in the domain of Juvenile delinquency. Sample consists 3 subgroups, two were male juvenile delinquency (50 minor offenders and 50 severe offenders), selected carefully from Giza institute for Juvenile delinquency the third subgroup consists 50 normal male children and adolescents selected carefully from elementary and preparatory schools in Giza, in orders match delinquent groups in terms of age, SES, and education.

السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية

في حركة الدفاع الاجتماعي

السيد يس

وحدة بحوث السلوك الاجرامى

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

١ — من الحقائق التى يكاد يسود التسليم بها بين الباحثين ، انه حيث يوجد المجتمع يوجد القانون . وليس معنى هذا ان النظام القانونى بمعناه الحديث الذى نعرفه اليوم قد وجد مكتملا منذ القدم . فقد بدأ أولا بصورة تتناسب مع بساطة المجتمعات القديمة وعدم تعقدها ، حيث لعبت العادات والتقاليد والاعراف دورا بارزا في هذه المجتمعات . وبمرور الزمن ، وبمواكبة التطور الفكرى والاجتماعى للمجتمعات الانسانية ، اخذت النظم القانونية تنمو شيئا فشيئا ، وتسير في مدارج النضج والاكتمال .

وقد كان القانون المدنى مختلطا في البداية بالقانون الجنائى ، ثم انفصل بعد ذلك نطاق كل واحد منهما ، واصبح القانون المدنى يعنى — أكثر ما يعنى — بالتعويض عن الاضرار ، في حين ان القانون الجنائى اصبحت وظيفته الاساسية العقاب على الافعال المجرمة التى يقدر كل مجتمع انها ضارة بأمنه وسلامته . ويرى بعض الباحثين ان القانون الجنائى يمكن أن ينظر اليه بحسبانه انعكاسا حقيقيا للشعور الاجتماعى في المجتمع . فضروب السلوك التى يرى مجتمع منظم ، في مرحلة معينة من مراحل تطوره انها تستحق الادانة اذا ما مورست، وتستتبع بالتالى توقيع الجزاءات على مرتكبيها، والتي قد تلحقهم في حياتهم أو حرياتهم أو أموالهم ، يمكن اعتبارها بمثابة « الترمومتر » للتفكير الخلقى والاجتماعى للمجتمع . ومن ثم يمكن القول ان القانون الجنائى يعد حساسا بالنسبة للتغيرات التى تلحق البناء الاقتصادى والتفكير الاجتماعى .

وقد حدد بعض الفقهاء وظيفة القانون الجنائى على اساس ان الهدف منه « ان يعلن عن الادانة الرسمية الاجتماعية لضروب السلوك المجرمة ، عن طريق نصه على الجزاءات المحددة للوقاية منها ومنعها (١) » . ويتضمن هذا التعريف ثلاث مسائل ، تختلف المجتمعات بصدد تقديم اجابات عليها ، اختلافات واسعة المدى . وهذه المسائل هي :

(١) Freldmann, W., Law in a changing Society, London : Stevens, 1959. p. 165.

(أ) ما هي ضروب السلوك المجرمة ؟

(ب) ما هو أسلوب رد الفعل الاجتماعي ضد ضروب السلوك المجرمة ؟

(ج) ما هي أنواع الجزاءات التي تعتبر أنسب ما تكون للوقاية من السلوك المجرم ؟

والحقيقة أن هذه الأسئلة الثلاث تكاد أن تكون العناصر الأساسية لأي سياسة جنائية ، إذا ما نظرنا إليها باعتبارها مجموع المبادئ التي يتبناها المشرع فيما يتعلق بالتجريم والعقاب والوقاية من السلوك الإجرامي ومكافحته . والواقع أنه يمكن القول أن أي سياسة جنائية تنهض على أساسين :

(أ) هدف أو أهداف تريد تحقيقها .

(ب) وسائل أو أدوات يعتمد عليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف .

والأهداف التي يراد تحقيقها غالبا ما تستقي من فلسفة معينة يهتدى بها المشرع سواء بطريقة صريحة أو ضمنية ، أما الوسائل والأدوات التي توضع في خدمة هذه الأهداف فلا بد لها أن تتأثر بمواضع المجتمع الذي ستطبق فيه .

وتد اختلاف النقصاء بصدد تعريف السياسة الجنائية وهي اختلافات لا يتسع المقام للتعرض لها بالتفصيل .

وفي رأينا أن أي تعريف للسياسة الجنائية لابد أن يبدأ من التكيف المنهجي لوظيفة علم قانون العقوبات من ناحية ، وعلم الإجرام من ناحية ثانية . فإذا كان علم قانون العقوبات لا يهتم بالجريمة إلا كتجريد قانوني ، وإذا كان علم الإجرام لا يهتم بالجريمة إلا كحقيقة إنسانية واجتماعية ، فإن السياسة الجنائية تؤلف بين هذين المنظورين ، فتتأمل الجريمة بحسبانها تجريدا قانونيا من ناحية ، وحقيقة إنسانية اجتماعية من ناحية أخرى .

وعلى ذلك فالسياسة الجنائية في نظرنا هي « نسق المعايير والتدابير التي يجابه بها مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة ، الظاهرة الإجرامية بحسبانها تجريدا قانونيا من ناحية أخرى ، وحقيقة إنسانية اجتماعية من ناحية أخرى بغرض الوقاية ومكافحتها وعلاجها » .

٢ — أما السياسة الاجتماعية فهي الجانب الديناميكي للايديولوجية السائدة في أي مجتمع . بعبارة أخرى يمكن القول أن السياسة الاجتماعية هي الاتجاه الذي يتسم بالاتساق إزاء الضبط الاجتماعي Social Control سواء فيما يتعلق بأهدافه أو بوسائله . وهذا الاتجاه يمكن أن يصاغ في عبارات ، وقد يكرن معانا ، ومن ناحية أخرى قد يعلن ولكن لا يلتزم به بطريقة منظمة (٢) .

(٢) Fairchild, H.P., Dictionary of Sociology, U.S.A. : Vision, 1954, p. 288.

٣ — وموضوع العلاقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية موضوع واسع متشعب الاطراف ، يصعب على الباحث أن يلم بجميع جوانبه في حيز محدود . والواقع أنه يمكن لنا أن ندرس هذا الموضوع من خلال ثلاث زوايا .

(أ) الزاوية الاولى ، وتتمثل في الدراسة التاريخية التي ترصد العلاقات العضوية الوثيقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية . وذلك على ضوء تحليل العلاقات الاجتماعية والروابط الاقتصادية وما يسندها من قوانين جنائية في مجتمع معين أو في مرحلة تاريخية محددة (٢) .

(ب) الزاوية الثانية ، وتتمثل في الدراسة النظرية للاتجاهات الاساسية في المدارس الجنائية المتعددة ، لكي تحدد موقف كل مدرسة من هذا الموضوع .

(ج) الزاوية الثالثة ، وتكمن في « دراسة حالة » المجتمعات التي تغيرت فيها الايديولوجية تغيرا جوهريا بفعل الثورة ، وتبدلت على ضوء ذلك سمات السياسة الاجتماعية فيها ، لكي نرى انعكاس ذلك على السياسة الجنائية بصورة بارزة .

وبالرغم من ادراكنا أن بحث الموضوع من خلال أي زاوية من هذه الزوايا يستحق أن تفرد له دراسات خاصة متعمقة ، الا أننا سنحاول في الواقع الجمع بين هذه الزوايا المختلفة المتعددة المستويات في دراسة الموضوع ، لكي نقدم عرضا شاملا للخطوط الرئيسية للعلاقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية .

وضع المشكلة :

٤ — ولكن ما هي الاتجاهات الرئيسية بصدد هذه العلاقة ؟

يرى فريق من الباحثين أن السياسة الجنائية ليس هناك ما يربطها بالامور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع . السياسة الجنائية — وفق هذا النظر — تنشأ وتنمو وتتطور حسب مراحل تطور متتابعة ، يجتهد هؤلاء الباحثون في تصنيفها بطريقة زمنية بحيث تعجز عن رد كل مرحلة الى اصولها الاجتماعية ، أو ربطها بالظروف التاريخية المختلفة .

وهناك فريق آخر يرى أن السياسة الجنائية لا يمكن أن تفهم ولا أن تدرس الا اذا ربطت ارتباطا وثيقا بالامور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة . فسياسة التجريم بكل ما تتضمنه من معايير التجريم واتجاهاته ونوعية المصالح

(٢) انظر نموذجا لهذه الدراسات : دكتور ثروت انيس الاسيوطي ، فلسفة التاريخ المعاصر ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ ، ٢٠٩ — ٢١٤ .

التي تختار لحمايتها الى غير ذلك ، وكذلك سياسة العقاب واتجاهاته ووسائله ، تربطها صلات عضوية وثيقة بالسياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي تصاغ هذه السياسة في ظله .

٥ — وقد اختلف انصار حركة الدفاع الاجتماعي — وهي من أشهر السياسات الجنائية السائدة الآن — فيما يتعلق بهذا الموضوع . فبينما نجد أن المستشار الفرنسي مارك آنسل صاحب مذهب الدفاع الاجتماعي الجديد « يذهب الى أن السياسة الجنائية بوجه عام والدفاع الاجتماعي بوجه خاص لا شأن له بالصراع الايديولوجي الواسع المدى الذي يدور بين السياسات الاجتماعية (٤) » ، التي هي في حقيقة امرها تطبيق على المستوى الاجتماعي للايديولوجيات السياسية المختلفة ، نجد أن فيليبيو جراماتيكا زعيم الاتجاه المتطرف في الدفاع الاجتماعي يتبنى وجهة نظر مغايرة تماما لتلك التي ينادي بها مارك آنسل . فقد فرق بين أمرين : « مذهب في الدفاع الاجتماعي » ، أي سياسته الجنائية التي يقترحها ، وبين ما يطلق عليه « سياسة الدفاع الاجتماعي » ويعنى بها السياسة الاجتماعية (٥) . وذهب الى أنه لا يمكن للسياسة الجنائية أن تتجاهل السياسة الاجتماعية على التفصيل الذي سنعرض له .

مجال البحث :

٦ — غير أننا لن نستطيع بطبيعة الحال أن نعرض لكل جوانب العلاقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية ، لذلك سنكتفي بأن نلقى نظرة سريعة على هذه العلاقة في أوروبا في بداية القرن العشرين وبوجه خاص عقب الحرب العالمية الاولى ، ثم تناقش آراء جراماتيكا بهذا الصدد مناقشة نقدية ، ونشير في النهاية اشارة سريعة الى الوضع الراهن في المجتمعات الاشتراكية .

أولا

السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في أوروبا عقب الحرب العالمية الاولى

٧ — لعله يجدر بنا أن نتساءل منذ البداية : لماذا اخترنا الحرب العالمية الاولى بالذات لتحديد الفترة التاريخية التي راينا أن نشير الى علاقة السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية فيها ؟ الواقع أن لذلك أسبابا متعددة ، ولكن أهمها أن هذه الحرب جاءت أشبه ما تكون باللطفة القاسية التي أصابت أحلام المفكرين والباحثين الذين ظنوا أن المجتمع الاوربي سيسير قدما في طريق التقدم السريع بغير أن تجابهه عقبات كبرى تعرقل مسيرته الظاهرة التي امتدت قبل ذلك السنين تلو السنين . جاءت الحرب إذن لتثبت لهؤلاء أن خرافة التقدم المطرد للمجتمع الاوربي ليس لها من أساس ، وأثبتت بما ترتب عليها من ويلات وانقلابات واسعة المدى جذور الاختلال الاجتماعي العميقة التي كانت كامنة في صميم المجتمع .

(٤) Ancel, M., La défense sociale nouvelle, Paris: Cujas, 2ed, 1966.

(٥) Grammatica, F., Principes de défense Sociale, Paris: Cujas, 1963.

وقد التفت الباحثون الى انه بالملاحظة الواعية للنظم الاجتماعية والسياسية وللتعديلات التى دخلت على العلاقات بين الدولة والفرد خلال السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الاولى ، يمكن التعرف على الاختلاف الواضح الذى يوجد بين الحقتين ونعنى قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها (٦) .

٨ — لقد كانت السمة الرئيسية للنظام الاجتماعى والاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هى الثبات النسبى . ولكن التحولات التى أحدثتها الحرب وآثارها المباشرة قلبت تماما النظام الاجتماعى والسياسى فى بقاع واسعة من أوربا ، واثرت بالتالى على مجموع المعايير التى ينهض على أساسها القانون لاجنائى ، الذى يتمثل الغرض منه ، كما كان يذهب الى ذلك الفقيه الالمانى المشهور فون ليست « فى حماية المصالح المنوط بالدولة تحقيقها » .

فقد ظهرت الحاجة الى اصلاح القانون الجنائى والاسس التى يقوم عليها فور توقيع الهدنة . وقد كان ذلك اجراء طبيعيا ، لان النظم السياسية كانت فى حاجة الى سلاح فعال لكى تدافع به عن وجودها ، والقانون الجنائى المنوط به قمع كل عدوان على النظام القائم باستخدامه الجزاءات الجنائية ، كان خير معين لتثبيت دعائم النظام القديم ، او لحماية النظام الجديد الذى ارتفعت قوائمه بالكاد .

٩ — وبالرغم من أن ليبرالية القرن التاسع عشر التى نشأت من التطور الذى لم ينقطع مساره للموارد الاقتصادية ، ومن الرخاء المتزايد الذى عم الطبقات الوسطى ، كانت تركز تركيزا شديدا على حماية حقوق المواطن المنعزل *citoyen isolé* ، الا ان الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الاولى شهدت الدفاع عن مبادئ أخرى مختلفة . ويرى بعض الباحثين أن الخضوع والنظام الذى فرض على الجماهير وتعودت عليه أثناء الحرب فى الجيش ، وبعد الحرب فى المنظمات المهنية ، وفى داخل الاحزاب السياسية ، أدى الى التقليل التدريجى المتزايد من أهمية الفرد الذى رحلت مصالحه الى المقام الثانى فى حين احتلت مصالح المجتمع المقام الاول .

١٠ — لكل ذلك لم يكن مثيرا للدهشة أن نجد أن طغيان العوامل الاجتماعية على العوامل الفردية ، الذى أعلن عن نفسه فى مجموعة كبيرة من دول أوربا ما بعد الحرب العالمية الاولى ، قد ترك بصماته على التقنين الجنائى الذى يعد جهاز استقبال بالغ الحساسية لكل الموجات الاجتماعية والسياسية .

ومع هذا فهذه التأثيرات جميعا لم تؤد الى تغيرات جوهرية فى القانون الوضعى بل لقد كانت التغييرات تتم ببطء ، فقد كان صراع الآراء يدفع بالمشروع الى انشاء تقنينات جنائية توفيقية تماما .

(٦) اعتمدنا فى التحليل الاجتماعى لهذه الحقبة التاريخية على :

Bourkser, La crise du droit pénal contemporaine, in :L'Egypte Contemporaine, 1938, 529 — 547.

١١ — والواقع أن دراسة الاتجاهات الحديثة للقانون الجنائي عقب الحرب العالمية الأولى لابد أن تتطرق لتحليل السياسة الاجتماعية التي كانت سائدة قبلها وتأثيرها على السياسة الجنائية .

١٢ — أن فكرة الدفاع الاجتماعي التي أعلنت في نهاية القرن الثامن عشر بواسطة « بيكاريا » كانت نقطة الانطلاق في فقه المدرسة التي سادت تعاليمها خلال الجزء الأكبر من القرن الذي تلاها تحت اسم « المدرسة الكلاسيكية » أو « التقليدية » ، والتي ظلت آثارها واضحة حتى في التقنيات الحديثة . وهذه المدرسة — كما هو معروف — كانت تعتبر الجريمة هي المشكلة الجوهرية ، أي أن المهم في نظرنا هو الفعل المرتكب لا شخصية الجاني . وكانت تفترض حرية إرادة الجاني الذي خرق القواعد التي سنتها السلطات المختصة . ولذلك فالمشكلة التي تعرض أمام القاضي تتمثل في البحث عن عقوبة تتناسب مع الجريمة . وهذه العقوبة لا ينبغي أن تأخذ مع ذلك شكل الانتقام ، ولكنها ينبغي قبل كل شيء أن تعيد الهيئة للقاعدة التي اعتدت عليها الجريمة ، حتى يحدث ذلك التأثير مانعا على المجرم المحتمل ، أي أن فكرة الردع العام كانت هي السائدة .

ومع ذلك فالأفكار الإنسانية لبيكاريا كانت ترمي إلى حماية المذنب حتى لا تتجاوز العقوبات حدودها بتطبيق مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ومنع تعسف القاضي عن طريق وضع تقنيات متصلة تحدد الجرائم والعقوبات .

١٣ — لقد شاعت الليبرالية في القرن التاسع عشر هذه المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية وتبنتها . والليبرالية كما هو معروف مذهب ترد أصوله إلى الثورة الفرنسية ، وقد أذاعته وروجت له بوجه خاص الطبقات الوسطى . وهذه الطبقات أثرت أثراء فاحشا بفضل التطور السريع للتكنولوجيا ، وللصناعة وللتجارة الدولية .

وقد روجت هذه الطبقات الوسطى التي شغلت مكانا هاما في البلاد الأوروبية الكبيرة ، لعدة أفكار أساسية تعد بمثابة الأيديولوجية التي ترتكن عليها ، من أهمها قاعدة احترام شخصية المواطن الذي يتمتع بحقوق مكتسبة ، والذي لا ينبغي أن يترك لحض تقدير السلطات العامة . وهذه الأيديولوجية تعد امتدادا وتعميقا لتيار الفردية الذي كان طابع القرن الثامن عشر . وقد ظهر هذا التيار في صورته الاقتصادية في تحبيذ « الفيزيوقراط » لحرية المنافسة باعتبارها النظام الطبيعي للامور ، وفي صورته العاطفية في فكرة « روسو » من أن المجتمع يغتصب الإنسان ، وهذا هو أصل الشرور ، وفي صورته السياسية في مغالاة الثورة الفرنسية في الدعوة لحرية الفرد لدرجة منع العمال من الاجتماع حفاظا على مصالحهم ، وفي صورته الفلسفية عند « كانت وفيخته » في مفهومهما عن الأنا بحسبانه حامل العالم الذي يمكن التعرف عليه وباعتباره مستقلا مستقلا مطلقا والاساس للقيم

الخلقية (٧) . وقد وجدت هذه الافكار مجالها في عالم القانون (٨) ، حيث نادت هذه الطبقات : بحرية التعاقد ، وحرية الملكية ، وبالقاعدة التي نص عليها في كل التشريعات : المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، وبعلمية المرافعات القضائية ، وباستقلال القاضى وحمايته من تأثيرات السلطة العامة .

١٤ — ومع ذلك فقد أدى التقدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية الى نشأة المدارس الوضعية ، التي وان كانت قد اختلفت فيما بينها حول عدة نقاط ، الا انها كانت مجمعة على ضرورة رفض مذهب حرية الارادة (٩) . فالانسان في نظرها ليس سوى المصعب الذي تجتمع فيه تأثيرات قوى مختلفة ، وهذه القوى ليس للانسان سيطرة عليها ، مهما كان بناؤه العضوى او استعداده الوراثى او البيئة الاجتماعية التي تحيط به والتي نشأ في رحابها .

وفي ظل هذه المدرسة شغل الردع الخاص — ونعنى به مجموع التدابير الموجهة للتأثير على الجاني حتى تحوله الى مواطن غير ضار بالمجتمع — مكان الصدارة . وزاد الاهتمام بشخصية الجاني من كل زواياها ، ورفعت المدرسة الوضعية شعار « اذا فهمنا كل شيء عن المجرم ، فمضى ذلك ضرورة العفو عنه » ، وقد هدفت المدرسة الوضعية الى التخفيف من جسامه العقوبات واعطت اهتماما كبيرا للتدابير الوقائية وبوجه خاص لما أطلق عليه « الصحة الاجتماعية » L'hygiène Sociale .

١٥ — ومع ذلك فالافكار الانسانية التي استوحتها المدارس الوضعية انقصت كثيرا من قيمة المجرم بصفته مواطنا وصاحب حقوق . ذلك أنه في حين ان النظام الليبرالى للمدرسة الكلاسيكية في قبوله لمسئولية الجاني ، كان يضعه على قدم المساواة في مواجهة المجتمع ، نجد أن المدرسة الوضعية وضعت غالبا في مرتبة « الشيء البسيط » الذي يهتم علم الاجرام بدراسته . فعلم الاجرام هو — في نظرها — الذي يقرر ما اذا كان الجاني يعد أهلا للتكيف مع النظام الاجتماعى ، أو أنه ينبغي استبعاده وقطع جميع الصلات التي تربطه بالافراد الآخرين في المجتمع .

ونستطيع هنا أن نتساءل : هل أدى الغرض من قيمة الفرد في المجتمع بوجه عام ، الى التأثير في المفاهيم العلمية للمدارس الوضعية التي نظرت الى الفرد نظرتها الى كائن يخضع للدراسة والبحث من ناحية ، والى توقيع التدابير الجديرة بحماية المجتمع منه من ناحية أخرى بغض النظر عن حقوقه ؟ ان دراسات علم اجتماع المعرفة يمكن أن تقدم لنا بهذا الصدد فروضا متعددة ليس هنا مجال التفصيل فيها .

(٧) انظر عرضا مفصلا للفلسفة الفردية في القرن الثامن عشر والناسخ عشر في : WOLF, K. H., The Sociology of Gorge Simmel, London: The Free Press of Glencoe, 1964, 64 — 84.

(٨) انظر : دكتور ثروت انيس الاسيوطى ، النهج القانونى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ٦٥١ — ٧٢٧ .

(٩) انظر في السمات العامة للمدارس الوضعية : Mannheim, H., Introduction, in: Mannheim, H., (Editor), Pioneers in Criminology, London: Stevens, 1960, 1 — 35.

١٦ — وأيا ما كان الامر ، فيمكن القول أن الحرب قد أحدثت تغييرا جوهريا في العلاقة بين الفرد والدولة . ولكي نفهم عمق هذا التغيير لابد لنا أن نتذكر أن سلطة الدولة التي كانت مطلقة قلت الى حد كبير منذ عهد الثورة الفرنسية . ذلك أن النظام الديمقراطي الذي وجد تعبيرا عنه في النظام البرلماني انزل ممثلي الامة الى مرتبة خدام المجتمع .

١٧ — غير أن أهم ما ميز تلك الحقبة ، عدم استقرار الحكومات ، التي ظلت مع ذلك متشبثة بالدفاع عن المصالح الحيوية للمجموع ، وكثيرا ما اضطرت الى اتباع سياسة تتأثر باستمرار بالمصالح المتعارضة للجماعات المختلفة ، مما أدى الى احساس الجموع بالضيق والتبرم .

١٨ — ومما لا شك فيه أن أغلب الدساتير التي أعدت خلال الحرب أو بعدها كانت تنادي بمبادئ الحرية الفردية ، وبالمساواة أمام القانون ، ولكن الذي يفسر ذلك — الى حد كبير — أن واضعيها كانوا ينتمون الى جيل ما قبل الحرب .

أما فيما يتعلق بأيديولوجية الجماهير ، فإنها منذ الحرب العالمية الاولى أضحت تتخذ طابعا ميزها بوضوح عن الحقيقة الليبرالية . فقد حدث رد فعل عنيف ضد المبادئ الديمقراطية وظهرت الاتجاهات التي تحبذ الدولة التسلطية *L'Etat autoritaire* ووجدت كل هذه الاتجاهات سندها في التغيرات العميقة التي لحقت ببناء المجتمع نفسه .

١٩ — لقد حاولت البورجوازية ، صاحبة المبادئ الديمقراطية ، أن تسعى خلال القرن التاسع عشر لتقوية مركزها المالي ، وزيادة تأثيرها السياسي عن طريق الترويج المنظم للأفكار الخاصة بحرية الفرد ، وضرورة تخلصه من سيطرة الدولة . ولكن هذا التيار قطعه وقوع الحرب بمنتهى القسوة ، مما أدى الى حدوث تغيرات بالغة الأهمية .

فقد أدى التدمير المنظم للحياة الانسانية وللثروات التي جمعت في الاجيال الماضية ، الى الاضعاف من قيمة الفرد الفيزيقية ومن قيمة الاموال ذاتها . فالأفراد الذين انخرطوا في سلك الجيوش وضاعوا في خضم وحداتها الكبرى ، فقدوا تدريجيا الاحساس بذواتهم ، وبقي عندهم ما يكمن أن يتشابه مع عقد النقض . وقد أدت الهزات العنيفة التي لحقت بالنظام الاجتماعي والاقتصادي ، والتي كانت آثارا مباشرة للحرب في البلاد الأوروبية ، مثل الثورات والانقلابات ومصادرة الاموال ... الخ الى تعميق هذه العملية . بل لقد أدت هذه الهزات أحيانا الى اعدام الطبقات الوسطى ماديا وفيزيقيا .

كانت الجماهير قد فقدت ثقتها في الطبقات الحاكمة ، وأصبح الباب مفتوحا أمام دكتاتورية الطبقة أو الدكتاتورية الشخصية .

ومن المنطقي أنه في ظل هذا التطور فإن الفرد يحتل المكان الثاني . وحين يحدث صراع بين الفرد والمجتمع ، فإن مصلحة الفرد هي التي يضحى بها في سبيل مصلحة المجتمع بغير تردد .

٢٠ - وقد انعكس أثر هذه السياسات الاجتماعية في السياسة الجنائية في هذه الفترة. فقد صدرت قوانين جنائية سمحت بالقياس في القانون الجنائي ، كما صدرت قوانين جنائية أخرى تركت المبادأة للتأضي ومنحته سلطة تقديرية كبرى ، وكل هذا كان في تناقض واضح مع السياسة الجنائية السابقة .

٢١ - وقد لوحظ في هذه الفترة أن التقنيات الجنائية لم تكن تعدل حين حدوث هزات أو انقلابات سياسية . لأن دور التقنين يتمثل أساسا وقبل كل شيء في الحفاظ على النظام العام بغض النظر عن شكل الحكومة .

أما حيث يتغير البناء الاجتماعي فلا بد أن يتضمن هذا التغير إعادة تقييم لكل المصالح المحمية ، ومن ثم فلا بد أن يتغير القانون الجنائي ، سواء عن طريق إصدار تقنين جديد ، أو بتكييف القانون الوضعي الموجود من قبل لظروف المتغيرة ، أو بالتغيير في المفاهيم القانونية السائدة والتي تجد تعبرا عنها في القضاء الذي ينبى عليه أن يقدم المادة اللازمة للتشريع المستقبل .

٢٢ - ويمكن أجمال أهم التغيرات التي لحقت بالسياسة الجنائية في هذه الفترة تأثرا بالسياسة الاجتماعية في :

(١) زيادة سلطة الدولة ، وظهر ذلك بطريقتين :

* الإلغاء النهائي للمبادئ الفردية في قانون العقوبات .

* والحفاظ على النظام القائم وتدعيمه .

(ب) الإقلال من أهمية الركن المعنوي في الجريمة والاعتماد على اعتبارات نفعية تنهض على المادية التي هي في تعارض تام مع مبادئ الحقبة السابقة .

(ج) وظاهرة حماية مصلحة المجتمع وتفضيلها على مصلحة الأفراد ، وهي سمة من سمات كثير من التشريعات ، تبدو في نظر بعض الباحثين في فكرة التدابير الاحترازية والغرض منها حماية المجتمع من الفرد .

(د) نمو وزيادة فئة الجرائم السياسية ، وصعوبة التفرقة بين الجرائم السياسية وجرائم القانون العام في كثير من التشريعات .

٢٣ - هذا بوجه عام عرض سريع لأهم التغيرات التي لحقت بالسياسة الاجتماعية عقب الحرب العالمية الأولى في أوروبا وانعكاساتها على السياسة الجنائية .

وقد رأينا أن أهم تغير تمثل في تبدل العلاقة بين الفرد والدولة . فبعدما كان الفرد هو محور السياسة الاجتماعية في الحقبة السابقة ، إذا به يتنازل مرغما عن مكانه . غير أن قضاء الفرد عن مكانه الذي تمتع به فترة طويلة تم عن طريقين أساسيين متعارضين :

الطريق الاول :

هبطت فيه قيمة الفرد لحساب الدولة التى تعظم سلطانها بوجه خاص،
فى النظم التسلطية مثل النازية والفاشية .

الطريق الثانى :

هبطت فيه القيمة المبالغ فيها للفرد لحساب المجتمع ممثلا فى جماهير
الطبقات العاملة فى المجتمعات الاشتراكية .

ولذلك نجد ان السياسات الجنائية التى نشأت فى البلاد الرأسمالية
عقب الحرب العالمية الثانية ، وأبرزها حركة الدفاع الاجتماعى ، تعتبر رد
فعل ضد السياسة الاجتماعية والسياسة الجنائية فى ظل الدول التسلطية،
ومن هنا تركيزها مرة أخرى على ضرورة احترام حقوق الفرد بحسبانه المحور
الأساسى للسياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية .

غير أن هذه المحاولة كانت أشبه ما تكون بمحاولة إعادة عقارب الساعة
الى الوراء ، ذلك لأن العودة مرة ثانية الى فردية القرن الثامن عشر ، أمر
يعد مستحيلا فى ظل التطورات الاجتماعية المعاصرة . والحقيقة أن هذه
الدعوة على ما سنرى ليست سوى محاولة لتجنب الحل الاشتراكى لمشكلة
العلاقة بين الفرد والمجتمع .

ثانيا

السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية فى الدفاع الاجتماعى

عند جراماتيكا

٢٤ — من الحقائق المعروفة انه نشأت عقب الحرب العالمية الثانية
فى عام ١٩٤٥ حركة جديدة فى السياسة الجنائية هى حركة الدفاع الاجتماعى .
وتهدف هذه الحركة الى الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين وفق مبادئ
معينة . وقد ظهر فى اطار هذه الحركة اتجاهين رئيسيين :

الاول : اتجاه الفقيه الايطالى فيليبيو جراماتيكا الذى أسس مركز
دراسات الدفاع الاجتماعى فى جنوه ، والذى كان لجهوداته المتواصلة فضل
نشر تعاليم هذه الحركة . ويهدف مذهب جراماتيكا الى ابدال نظام قانون
العقوبات التقليدى بنظام للدفاع الاجتماعى ، كما يهدف الى القضاء على
الافكار التقليدية للجريمة ، والجناح ، والمسئولية ، والعقوبة . ويريد
استبدالها بافكار جديدة هى : المناهضة للمجتمع ، والذاتية ، والتدابير
العلاجية والوقائية .

وعلى هذا فمذهب جراماتيكا يتضمن تغييرا كليا فى نظم القانون
الجنائى والاجراءات الجنائية والنظام العقابى ، ولذلك نعت مذهب بالتطرف .

الثاني : اتجاه المستشار الفرنسي مارك آنسل « صاحب مذهب الدفاع الاجتماعي الجديد » ويهدف الى الصراع ضد الجريمة بطريقة علمية مستعينا في ذلك بالعلوم الاجتماعية ، ولا يرمى الى المساس بقانون العقوبات الحالي (١٠) .

٢٥ — ويعنينا هنا ان نركز على موقف جراماتيكا من العلاقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية (١١) .

يفرق جراماتيكا بين مصطلحين أساسيين هما :

السياسة الجنائية : ويعنى بها دراسة افضل الوسائل التطبيقية لمنع الجناح أو الاحرام ، وللوقاية منه ، والقضاء عليه .

وسياسة الدفاع الاجتماعي : ويعنى بها كل ما يتعلق بأمور الحياة في المجتمع ، أي السياسة الاجتماعية بعبارة أخرى .

ويرى جراماتيكا ضرورة توسيع نطاق السياسة الجنائية وربطها ربطا وثيقا بسياسة الدفاع الاجتماعي . وهذا هو الذي يميز حركة الدفاع الاجتماعي عن المدرسة الوضعية من وجهة نظره . فاذا كان الدفاع الاجتماعي يستند تماما — مثله مثل الوضعية — الى أرض الواقع ، واذا كان — مثلها — يبحث عن التدابير العملية للصراع ضد الجناح ، الا أنه يختلف عنها تماما بتركيزه على الدفاع ليس عن المجتمع ولكن عن الانسان بحسبانه **كائنا اجتماعيا** .

٢٦ — ويستند جراماتيكا في تأييد وجهة نظره الى فيرسل Versele الذي كتب مقالا بعنوان « المشكلات النفسية والسياسية الجنائية » ذكر فيه « أن الاتزان النفسي للانسان ومقاومته للمثيرات الاجرامية الداخلية والخارجية ، يعتمد على الجو العام للحياة . ولذلك ينبغي وضع برنامج للوقاية العامة يتضمن تعديلا وتحسينا لكل جوانب حياة الانسان . وينبغي أن يدفعنا ذلك الى تحقيق السلم على المستوى الدولي ، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية في نظمنا ومؤسساتنا ، وفي بنائنا الاقتصادي الذي يضمن السلم الاجتماعي عن طريق عدالة اجتماعية حقيقية ، وتأمينات اجتماعية حقيقية » .

٢٧ — ويضيف جراماتيكا ان هذه الوقاية العامة ينبغي أن تتضمن تدابير تمس حماية الصحة البدنية والنفسية ، وحماية الطفولة والمراهقة والاسرة . وان تتضمن تدابير تؤثر على التعليم بدرجاته المختلفة ، وعلى التوجيه والاعداد المهني ، وكذلك على الظروف العامة للحياة اليومية .

(١٠) انظر : السيد يس ، الإنكار الأساسية في حركة الدفاع الاجتماعي الجديد ، تقرير غير منشور من أعمال الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي ، ١٠ — ١٢ فبراير سنة ١٩٦٩ .

Grammatica, F., op. cit., 264 — 279 et ss.

(١١)

ان الفكرة التى ترمى الى التوسيع الدائم لنطاق السياسة الجنائية وربطها بالسياسة الاجتماعية يمكن ان تستخلص من تفكير عدد من المؤلفين المحدثين . ولكن تبدو المشكلة الجوهرية فى تصور الحلول الكفيلة بتحقيق هذا الترابط . وجراماتيكا عنده وجهة نظر محددة بهذا الصدد . فهو يرى ان هذا الهدف لا يمكن ان يتم الا بالبحث عن صيغة افضل للتوفيق بين متطلبات الطبيعة الانسانية ومتطلبات الحياة فى المجتمع . وينبغى ان تتجه هذه الصيغة نحو تطبيق مجموعة من القوانين ، بالانطلاق من الملاحظة العلمية لظواهر ، وتوفير الضمانات الضرورية لكى يكون ذلك هو الاساس لحياة افضل .

٢٨ — ان نظرية « سياسة الدفاع الاجتماعى » يحركها اذن مطلب غائى خاص بها . وهى لذلك تتحرك فى مجال اوسع كثيرا من مجال السياسة الجنائية او العقابية . ومن ثم فلا تحددها الضرورات والمعايير التشريعية ، المرتبطة بوجوه النشاط العقابية او الوقائية التى سبق للدولة ان تبنتها ، او هى فى سبيلها الى تبنيها بصدد تطبيق قانون وضعى خاص ، سواء كان يتعلق بقانون العقوبات او بالسياسة الجنائية .

٢٩ — وهذه السياسة الاجتماعية تستلهم غرضا محددا هو ان تقدم للمجتمع — من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية والنصوص التشريعية — الشروط الضرورية التى تسمح بضمان اكبر قدر من السعادة للفرد والمجتمع فى ظل حالة تتسم بالهدوء والامن والسلام .

ان نظرية « سياسة الدفاع الاجتماعى » تعد موجهة نحو مستقبل المجتمع ، فى حين ان السياسة الجنائية تنظر للواقع الانسانى والاجتماعى على المستوى المحدود للظواهر التى توصف فى الوقت الراهن بالجناح ، والتى بالنسبة لنا لا تكون الا جزءا من هذا الواقع .

٣٠ — وهذه الرفاهية المرتجاة لا ينبغى ان تكون صورة مجردة ويوتوبية (خيالية) ولكن نتيجة تدابير محسوسة تلمس ميادين مختلفة من ميادين الحياة الانسانية .

٣١ — ونصل بذلك الى اهم الجوانب فى نظرية جراماتيكا . على اى اساس يمكن ان تقام هذه السياسة الاجتماعية ؟

يرى جراماتيكا ان نظريته تقوم على دعامين :

* ضرورة ارتكاز السياسة الاجتماعية على اساس اقتصادى .

* ضرورة طرح كل فكرة فلسفية مسبقة عن المساواة .

ولنلق نظرة على وجهة نظره بالنسبة لهاتين النقطتين .

السياسة الاجتماعية والاساس الاقتصادى :

٣٢ — يرى جراماتيكا ان الرفاهية التى تزعم « سياسة الدفاع الاجتماعى » انها تريد تحقيقها لا ينبغى عليها ان تكون ليبرالية فقط او ادبية ، وانما ينبغى لها ايضا ان تكون اقتصادية . اذ نجد فى الوقت الراهن ان كل السياسات — ايا كانت الجوانب التى تغطيها — لها اساس اقتصادى ،

وتعد هذه السياسات — الى حد ما — تعبيرا عنه . ويتلاقى جراماتيكا تماما مع وجهة النظر الاشتراكية حين يقرر أن النظام الاقتصادي كانت له عبر الزمن علاقة عضوية وثيقة مع النظام السياسي ، لدرجة أن المفهوم السياسي للدولة وللحكومة قد فرض القوانين الاقتصادية وكذلك التشريعات القانونية، بغير أن يكون العكس صحيحا .

أن السياسة الاقتصادية التوماوية thomiste (نسبة الى القديس توما الا كوينى) التى كانت تجعل الانتاج والتوزيع والاستهلاك ينهض على أساس المبادئ الخلقية المبنية على العدالة التوزيعية كما يظهر ذلك فى فكرة « قانون الثمن العادل » ، لا يمكن على سبيل القطع أن تختلط بالسياسة الاقتصادية التجارية mercantiliste التى كانت مرتبطة بمبدأ الملكية المطلقة monarchie absolue ولا يمكن لهذه السياسة أن تختلط بالاقتصاد الليبرالى لبعض الدول الحديثة ، ولا مع الاقتصاد المخطط والموجه فى البلاد الاشتراكية .

٣ — وكل هذا يثبت تماما أن أساس أى مفهوم سياسى كمنت وتكمن دائما وراءه فكرة اقتصادية .

ولكن جراماتيكا يريد — على العكس — أن يقلب هذا المعيار . فبدلا من أن يجعل الحل الاقتصادى يعتمد على ايدولوجية سياسية معينة ، يريد أن يكيف الفعل السياسى مع الحل العلمى ومن ثم مع الحل الاقتصادى . بعبارة أخرى هو يريد أن يؤسس المنجزات العملية لسياسة الدفاع الاجتماعى وللقوانين الخاصة بها على نتائج البحوث التى ترمى الى العثور على أفضل صيغة للتوافق بين الحاجات الطبيعية للفرد وبين حاجات العيش فى مجتمع فى الميدان الاقتصادى .

٣٤ — أن هذه المطامح — كما يرى جراماتيكا — ليست جديدة تماما فى مجال الفلسفة وفى مجال القانون الى حد ما . ولكن لم يحدث أبدا أن أسس نظام تشريعى على ضوء الخبرة العلمية .

٣٥ — وحتى أثناء الثورة الفرنسية ، حينما بدأت الاحزاب تنظم سياسيا بالمعنى الذى نقصده اليوم ، فانها جميعا وضعت فى برامجها من بين أهدافها تحقيق رفاهية دائمة ينعم بها المجموع ، تماما مثلما تضع الاحزاب السياسية اليوم هذا الهدف بين أهدافها . ولكن النتيجة التى تكشف عنها اليوم الاحصاءات لا يبدو أنها مرضية . فالتاريخ ينبغى أن يشهد أن التحقيق المرتجى لمستوى معيشة أكثر ارتفاعا ، والذي كان ينبغى أن يترتب عليه تحقيق حياة عامة وخاصة ، هادئة وحررة لم يتحقق الا من وجهة نظر فردية وبدرجة ضئيلة .

ولتحقيق هذه الحرية لجأت الاحزاب فى فترة معينة الى الارهاب ، ومن أجل تثبيت دعائم الحرية لجأت هذه الاحزاب — كما قرر أناتول فرانس ذات مرة — الى ضرب الجماهير .

٣٦ — ولكن ما الذى يريد جراماتيكا أن يستخلصه من كل ذلك ؟

انه يخلص الى أن الدروس المستفادة من هذه التجربة تتمثل فى أن الرفاهية بالمعنى الذى يقصده ، لا يمكن أن تتحقق عن طريق القوة ، ومن غير الممكن اقامتها على أساس بديهيات ثابتة ، ولكن ينبغى الاعداد لها عن طريق تنظيم عقلانى للمجتمع ، يركز على خبرة ، تأخذ فى اعتبارها القوى التى تؤثر فيه . وبوجه خاص عن طريق تنمية نظام للتشريعات لا يكون تنفيذا مباشرا لفكرة مسبقة ومطلقة ، ولكن نتيجة الدراسة العلمية للمشكلات والظواهر الاجتماعية التى تهتم بها المطامح السياسية .

وعلى هذا الأساس يبنى جراماتيكا مناقشته للاشتراكية العلمية التى دعا لها ماركس وانجلز ، والتى تنهض على أساس المبدأ الديالكتيكي لصراع الطبقات ، وتهدف الى تحطيم المجتمع القديم لكى تبنى المجتمع الجديد على أنقاضه .

وينتهى جراماتيكا الى أن هذه الطريقة من طرق التفكير ، التى تحولت الى صورة نظام سياسى اجتماعى هو الاشتراكية ، وبالرغم من النتائج التى حصل عليها فى فتره معينة أو فى جانب معين ، لا يتفق مع منهج البحث الذى ترنو نظرية الدفاع الاجتماعى الى أن تقيمه على أساس التحسين والتطوير الدائم العام .

الاساس الاقتصادى ضرورى فى نظر جراماتيكا لاي سياسة اجتماعية، ولكن هذا الاساس لا ينبغى البحث عنه الا باستخدام المنهج العلمى وتطبيق البحوث العلمية . ليس ذلك فقط ، بل الإهم هو طرح كل فكرة فلسفية مسبقة .

ضرورة طرح كل فكرة فلسفية مسبقة :

٣٧ — استخلص جراماتيكا من كل الحركات السياسية فى التاريخ « المؤثر » الذى يعد قاسما مشتركا أعظم ، ويعنى بذلك البحث العام عن رفاهية الانسان . ويرى أن هذه الرفاهية لا يمكن البحث عنها أو تحقيقها الا بطرح كل فكرة فلسفية مسبقة ، وكل منظور سياسى مطلق ، وكل صيغة جاهزة مقدما عن المساواة . ذلك أنه يمكن الوصول اليها عن طريق دراسة الظواهر والعلاقات الاجتماعية ، والتطبيق التشريعى الذى يطابق ويتفق تماما مع النتائج التى يقدمها العلم .

٣٨ — وسياسة الدفاع الاجتماعى أو السياسة الاجتماعية ليست فى نظر جراماتيكا بعيدة تمام البعد عن المحك الذى تقوم عليه السياسة الجنائية ، وان كان هناك تمييز بينهما . فاذا كانت السياسة الجنائية تركز اهتمامها على ظاهرة مفردة هى الاختلال الاجتماعى منظورا اليها من خلال وضعها فى مجتمع محدد ، فان الدفاع الاجتماعى يطبق سياسته على كل ظواهر الاختلال الاجتماعى منظورا اليه من زاوية طبيعية وعامة .

ويترتب على ذلك أن البحوث يجب أن تؤسس على العنصر الاساسى وهو « الانسان » منظورا اليه من الزاوية العلمية أى علم « الانسان » ويعنى به : « مجموعة البحوث الخاصة بالجوانب المختلفة للشخصية البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية للانسان بوجه عام » .

هذه هى الخطط العريضة لوجهة نظر جراماتيكا فى العلاقة بين السياسة الجنائية والسياسية الاجتماعية ، ولعله قد آن الاوان لكى نلقى عليها نظرية نقدية .

ثالثا

نظرة نقدية لنظرية جراماتيكا

٣٩ — سبق لنا فى دراسة سابقة (١٢) ان حللنا المسلمات الفلسفية التى اقام جراماتيكا عليها دعائم نظريته فى الدفاع الاجتماعى . وخلصنا فى هذه الدراسة الى أن مفهوم جراماتيكا عن الطبيعة الانسانية وكونها تتسم بالشرور الاصيل وبالأناية المفرطة يعد امتدادا للفكر المثالى الذى ينطلق من المقولات التى لا يقوم على صدقها دليل واقعى ملموس . ومن ناحية أخرى قررنا أن وجهة نظر جراماتيكا عن العلاقة بين الدولة والفرد ، ونظرتها للدولة بحسبانها قوة عليا تعلو فوق أفراد والطبقات ، يعد ترديدا لوجهة النظر البورجوازية ، التى ترفض التحليل الطبقي للدولة والقانون كما قدمته الاشتراكية العلمية (١٣) .

والحقيقة أن وجهة نظر جراماتيكا فى العلاقة بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية تعد متوافقة تماما مع نسقه الفكرى ، سواء فيما يتعلق بضرورة الاعتماد على العلم او ضرورة طرح كل فكرة مستبقة .

فى الأساس الاقتصادى للسياسة الاجتماعية والاعتماد على العلم :

يبدأ جراماتيكا أولا بداية سليمة تماما حين يرى أن السياسة الاجتماعية لابد أن تركز على أساس اقتصادى ، لان السياسات جميعا لا يمكن فهمها بغير ردها الى هذا الأساس .

ومن الواضح أن اشارة جراماتيكا لهذه النقطة ، وتقديمه لهذا التحليل، لابد أن يستتبعه اختيار واضح بين الايدولوجيات السياسية السائدة .

(١٢) انظر : السيد يس حركة الدفاع الاجتماعى والمجتمع العربى المعاصر ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ ، ١٢١ — ١٧٩ .

(١٣) انظر فى أهمية التحليل الطبقي للدولة من وجهة النظر الاقتصادية :

Baran, P., The Political economy of growth, N.Y.: Monthly Review Press, Forward to 1962 printing. p. XIX.

فالليبرالية — بالمعنى الواسع للكلمة كما يقرر — تهدف الى حماية المصلحة الخاصة ، لانها ترى في حماية الافراد الوسيلة المثلى لضمان الدفاع الاجتماعى الفعال عن المجتمع ككل ، الذى هو مكون من جموع الافراد .

والاشتراكية تقف على طرف نقيض من الليبرالية ، لانها ترى مصلحة الافراد من خلال مصلحة المجتمع ، وتريد عن طريق الدفاع عن المجتمع أن تضمن الدفاع عن الافراد بطريقة غير مباشرة ، وبصورة أقرب الى رد الفعل .

١٤ — اذا كانت هذه هى الايديولوجيات السياسية السائدة فكيف يختار جراماتيكا بينها ؟ لقد اختار جراماتيكا — احتراماً منه لمسلماته الفلسفية وميوله الفكرية — أن يرفض الاشتراكية ، وذلك على أساس أنه بدلاً من أن يجعل الحل الاقتصادى يعتمد على ايديولوجية سياسية معينة ، يريد أن يكيف الفعل السياسى مع الحل العلمى ومن ثم مع الحل الاقتصادى .

وقد ظن جراماتيكا أنه بذلك قد تحاشى التحليل الاقتصادى الذى تقدمه الاشتراكية ، مادام قد وجد في « العلم » ملاذاً له .

١٥ — والواقع أن لجوء جراماتيكا الى « العلم » او « المنهج العلمى » يحمل في ذاته الدليل على افكاره المثالية التى تظهر في مواضع كثيرة من نظريته ، وتبدو آثارها في جوانبها الفلسفية والموضوعية والاجرائية والتطبيقية على السواء .

فما هو « العلم » الذى يريد جراماتيكا أن يكون عاصماً له وللدفاع الاجتماعى من صراعات الايديولوجيات ؟

أن مفهوم جراماتيكا عن « العلم » غير واضح . فقد قنع بالحديث عن « المنهج العلمى » واجراء البحوث العلمية هكذا على الاطلاق وبغير تحديد .

١٦ — والحقيقة ان استخدام مصطلح « العلم » على اطلاقه وبوجه خاص في العلوم الاجتماعية يؤدى الى التضليل واخفاء الحقائق . فليس هناك علم اجتماعى واحد ، وانما هناك علوم اجتماعية متعددة . وهذه العلوم تتأثر بدون أدنى شك بالايديولوجيات السياسية (١٤) . والشاهد على ذلك أن علم الاجتماع كما يمارس ويطبق في الولايات المتحدة الامريكية يتسم بسمات نوعية خاصة لا يمكن تفسيرها الا على ضوء حمايته

(١٤) انظر الفصل السابع من الكتاب التالى وفيه عرض قيم لمشكلة الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية :

Bramson, L., The political context of Sociology, Princeton, New Jersey: Princeton University, 1961, 140 — 154.

للمصالح الرأسمالية في هذه المجتمعات . كما أن علم الاجتماع ، كما يمارس في البلاد الاشتراكية يحمل أيضا سمات خاصة لا يمكن تفسيرها الا على ضوء علاقته بالمادية التاريخية والمادية الجدلية التي هي الاساس الفلسفى للاشتراكية .

ان انكار هذه الحقائق ومحاولة الاختفاء تحت عباءة « العلم » لن تجدى فتىلا ، لانه ستثار على الفور أسئلة حاسمة حول نوعية هذا العلم وطبيعته ومنهجه .

٤٤ — لقد سبق للمدرسة الوضعية التي تحاول حركة الدفاع الاجتماعى المعاصرة أن تستفيد من تراثها وأن تتجاوزه في نفس الوقت أن أعطت مفهوما واضحا وحاسما للدفاع الاجتماعى على يد أنريكو فيرى زعيم هذه المدرسة . ولم تكن آراء فيرى في الدفاع الاجتماعى منبئة الصلة بفكره السياسى ، بل لقد كانت تعبيرا — على المستوى العلمى — عن ايمانه العميق بالاشتراكية . فقد كان فيرى يؤمن بالاشتراكية العلمية ، وكانت حياته العلمية والمهنية كلها ترجمة صادقة لهذا الايمان (١٥) .

ان زعماء المدرسة الوضعية كانوا اول من مدوا ابصارهم لى يتجاوزا الاطار الضيق للسياسة الجنائية ، ولكى يربطوها بالسياسة الاجتماعية . ولذلك نادوا بضرورة الدراسة العلمية لاسباب الاختلال الاجتماعى تحقيقا للدفاع الاجتماعى . ولكن دفاع اجتماعى عن من ؟

يجب على ذلك فيرى بمنتهى الوضوح : ان الدفاع الاجتماعى ينبغى ان يكون قبل كل شىء دفاعا عن الكل وليس كما سخرت بعض المجتمعات القانون الجنائى لى يكون دفاعا عن الطبقة المسيطرة ، أى عن الاقلية (١٦) .

ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون الدفاع الاجتماعى دفاعا عن الكل كما كان ينادى فيرى الا بالثورة على المجتمع القديم وبناء المجتمع الجديد على انقاضه . فذلك هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على ضروب الاستغلال فى المجتمع . وليست هناك حاجة من بعد للتعلل بضرورة الاعتماد فقط على المنهج العلمى لدراسة اسباب الاختلال الاجتماعى ، فلقد قدمت الاشتراكية العلمية المنهج العلمى المضبوط الذى يمكن الى اساسه تشخيص علل المجتمع ، ورسم الخطوات اللازمة للقضاء عليها .

واذا كانت محاولة جراماتيكا اصطناع المنهج العلمى لحل المشكلات المتعددة للسياسة الاجتماعية قد وضحت بواعثها واسبابها ، فقد بقى أن نعرض عرضا سريعا للاساس الثانى عنده ، وهو ضرورة طرح كل فكرة فلسفية مسبقة .

15) Sellin, T., Enrico Ferri, in : Pioneers in Criminology, op. cit., 277 — 300.

16) Cité in: Grammatica, op. cit.

٤٥ — في ضرورة طرح الأفكار الفلسفية المسبقة :

تعد هذه الفكرة متكاملة تماما مع الفكرة السابقة التي تنادى بحياة العلم وعدم انحيازها . وهي تثير كل الأفكار التقليدية التي سبق أن احتدم حولها الجدل في فلسفة العلوم الاجتماعية حول الموضوعية في البحوث الاجتماعية .

وقد ظلت خرافة « الموضوعية » في العلوم الاجتماعية تؤثر في أجيال متتالية من العلماء والمفكرين الاجتماعيين الذين اعتنقوها بوعي وبغير وعي أحيانا . وقد حاول بعض العلماء الأمريكيين مثل أدوارد شيلز أن يزعم أنه من الخطورة بمكان تركيز الاهتمام على شخصية المفكر أو الباحث أو طبقته الاجتماعية التي ينتمى إليها ، أو ميوله السياسية أكثر من التركيز على مدى صدق الحقائق التي يقدمها .

٤٦ — ويمكن القول أن العلماء الاجتماعيين والمؤرخين وعلماء السياسة الأمريكيين يحاولون — على غرار الرأي السابق — أن يؤكدوا أن هناك تفرقة حاسمة بين القيم والوقائع ، وبين أصل قضية ما وبين صدقها .

غير أنه يبدو أن وجهة النظر هذه لا تصمد للامتحان في ميدان العلوم الاجتماعية بالذات . ويرى بعض الباحثين أن العنصر الايديولوجي والذاتي الضخم الذي يلعب دورا هاما في التفكير السوسيولوجي مسئول عن هذا .

٤٧ — وقد أشار جونار ميردال الى هذه الحقيقة حين قرر أن اسهامات علماء الاجتماع الأمريكيين من الجيل الثاني زاهرة بالمصطلحات التي تكشف عن اتجاهاتهم وميولهم الايديولوجية بوضوح . فالمصطلحات الخاصة (بالتعادل) balance (والتوافق) harmony (والتوازن) equilibrium (والتكيف) adjustment (وسوء التكيف) maladjustment (والتنظيم) organization (وسوء التنظيم) disorganization (والوظيفة) function (والهوة الثقافية) cultural lag ، كل هذه المصطلحات التي كثيرا ما يقابلها القارئ للباحثين في علم الاجتماع الأمريكي ، والتي يراد منها وصف مواقف يمكن التحقق من وجودها أمبيريقيا ، تحمل في طياتها الميل الى عدم تقييم هذه المواقف Laissez-faire ، أي أن العلماء هنا يقنعون بالوصف الجرد دون التعرض للتفسير .

٤٨ — ولا يمكن في الحقيقة تقسيم مجالات الواقع الى قسمين متميزين : قسم للقيم وقسم للوقائع . فقد أثبتت الخبرة أن هناك تداخلا وتلاحما بين هذين القسمين يصعب فصله . وصدق ذلك الحكم يظهر في ميادين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والانثربولوجيا وعلم النفس .

ويضيق بنا المقام لو حاولنا أن نستعرض أمثلة تفصيلية عن تأثير القيم التي يعتنقها الباحثون في بناء النظريات والتفسيرات العلمية ذاتها .

ومن هنا لا ينبغي أن يثور الاتدهاش إذا أكدنا أن البحوث العلمية الاجتماعية تتأثر تأثيرا كبيرا بشخصية العالم الاجتماعي وبالسند الثقافي الذي يصدر عنه . وهذه الحقيقة لا يمكن أن تصدم سوى الوضعي الذي يعد العلم بالنسبة له عقيدة مقدسة .

٤٩ — أن علم اجتماع المعرفة يمكن أن يقدم لنا درسا منهجيا قيما بصدد الموضوعية والذاتية في العلوم الاجتماعية . إذ يمكن عن طريق دراساته التفصيلية أن ندرك أن وجود « علم اجتماعي غير منحاز » محض خرافة . فهذا العلم لم يسبق أن وجد ، وليس هناك احتمال لأن يوجد في يوم ما . ولكن العالم الاجتماعي سيظل مع ذلك ملتزما بالموضوعية ، إذا حددنا معناها بضرورة إقامة الشواهد والبراهين على الوقائع التي يشر إليها ، وضرورة عدم لجوئه إلى التشويه المتعمد للوقائع والحقائق . غير أن أهم من ذلك كله تجنب إخفاء الأحكام القيمة وعدم تقديمها بحسبانها حقائق .

٥ — على ضوء هذا العرض الوجيز لمشكلة الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية نستطيع أن نخلص إلى أن دعوة جراماتيكا إلى ضرورة طرح كل فكرة فلسفية مسبقة حين البحث في الاختلال الاجتماعي وفي سائر المشكلات التي تثيرها السياسة الاجتماعية ، تعد دعوة خيالية إن اتسقت مع نسق تفكيره المثالي ، إلا أنها لا تتفق مع الحقائق الماثلة في العلوم الاجتماعية وفي المجتمع على السواء .

خاتمة

والحقيقة أن الدفاع الاجتماعي كحركة جديدة في السياسة الجنائية ، سواء في جناحها المتطرف عند جراماتيكا أو في جناحها المعتدل عند مارك آنسل ليست سوى محاولة يائسة للعودة إلى الفلسفة الفردية القديمة التي قضت الهزات السياسية والاجتماعية العنيفة في المجتمع الأوربي عليها . وهذه المحاولة في سعيها الحثيث ، للعثور على مخرج لحل مشكلة السياسة الاجتماعية التي تنهض عليها السياسة الجنائية ، كان عليها أن تجابه الحلول الجذرية الأصلية التي قدمتها الاشتراكية العلمية في النظرية والتطبيق .

ففي مجال النظرية قدمت الاشتراكية العلمية القوانين الأساسية التي تحكم تطور المجتمع الإنساني ، والتي تقدم الفهم العلمي للصراع في المجتمع .

وفي مجال التطبيق استطاعت المجتمعات التي تبنتها أن تغير المجتمع فعلا ، وأن تقيم الدعائم المادية المبتينة لحل المشكلات الاجتماعية المتعددة .

وعلى هدى النزعة الإنسانية الاشتراكية ، استطاعت هذه المجتمعات أن تضع سياسة جنائية رشيدة ، تتضمن وسائل وتدابير بالغة الأصاله للمعاملة العقابية . وهذه التدابير ليس من السهل نقلها وتطبيقها في أي

مجتمع غربى أو غير غربى ، ذلك لأنها وثيقة الصلة بمواضيع السياسة الاجتماعية الاشتراكية .

فالربط الوثيق للفرد بمجتمعه المحلى وبجماعات العاملين ، على المستوى الاجتماعى ، سمح لهذه المجتمعات المحلية ان تقوم بدور بارز فى اعادة تنشئة الجانحين . وقد أدى هذا الوضع أيضا فى بعض المجتمعات الاشتراكية كما هو الحال فى ألمانيا الديمقراطية الى نشوء طرق جديدة للتعامل مع الجانحين مثل نظام « الالتزام الجماعى » الذى تستطيع بموجبه جماعة العاملين فى مصنع أو فى مزرعة ان تطلب من المحكمة — وفقا لعدد من الشروط — أن تحول لها بعض المتهمين الذين يمثلون أمامها ، لكى تتولى هى — بطريقة جماعية — اعادة تنشئتهم تحت رقابتها ، وفى الظروف العادية السوية للعمل (١٧) .

ان هذا الاجراء لا تستطيع المجتمعات الغربية ان تقتبسه وتطبقه — كما لاحظ بذلك بحق البروفيسور جرافن رئيس الجمعية الدولية لقانون العقوبات فى تعليقه على أعمال حلقة فارنا — لان المفاهيم الفردية ما زالت سائدة فى هذه المجتمعات ، ومازال الفرد يعيش فى انعزال .

ولا يسعنا فى الختام الا أن نؤكد على أهمية الدراسة النقدية للسياسات الاجنبية الوافدة إلينا ، حتى نكشف اللثام عن مسلماتها الفلسفية وعن اتجاهاتها الايديولوجية . ولذلك لا ينبغى الترويج لحركة الدفاع الاجتماعى لكى تطبق فى البلاد العربية بغير دراسة نقدية .

وهذا الاتجاه الذى سبق لنا أن عبرنا عنه أكثر من مرة (١٨) وبوجه خاص فى البحوث التى قدمها للحلقة الثانية للدفاع الاجتماعى التى عقدتها المنظمة الدولية للدفاع الاجتماعى التابعة للجامعة العربية فى القاهرة فى فبراير ١٩٦٩ ، فريق من خبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وباحثيه ، قد لقى التأييد الكامل من الحلقة ، ويشهد على ذلك التوصية الاولى التى تصدر اتجاهات المناقشة والتى تقرر فى شقها الثانى أن : الحلقة ترى عدم التقيد بأى اتجاه من الاتجاهات المتعددة فى حركة الدفاع الاجتماعى .

ان هذه التوصية بالغة الاهمية فى نظرنا . لأنها تعد بداية الطريق نحو رسم سياسة جنائية واقعية فى البلاد العربية لا تغفل مواضع السياسات الاجتماعية السائدة ، ولا تنجرف وراء التقليد الاعمى لسياسات جنائية اجنبية .

وفى يقيننا أننا فى اشد الحاجة اليوم الى ممارسة النقد الاجتماعى فى كل بحوثنا . ونعنى به التفكير النقدى الذى لا ينبع من الفكر الخالص ، أو من العقل المجرد ، وإنما يعتمد على تحليل العلاقات الاقتصادية والمواقف التاريخية ، فاحصا أسس الافكار ودلالاتها الاجتماعية .

(١٧) أنظر التقارير العديدة المقدمة للحلقة الدولية لبحث مشكلات قانون العقوبات الاشتراكى التى عقدت فى فارنا :

Symposium international sur des problèmes du Droit Pénal Socialiste,
Varna, 2 — 1 Octobre, 1967.

وانظر عرضا وتعليقا على أعمال هذه الحلقة : السيد يس ، حلقة بحث دولية عن مشكلات قانون العقوبات الاشتراكى ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٩ .

(١٨) أنظر السيد يس ، الدفاع الاجتماعى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تقرير غير منشور ، قدم للحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ، فبراير ١٩٦٩ .

SOCIAL POLICY AND SOCIAL DEFENCE MOVEMENT

by

E. YASSIN

Criminal Behavior Research Unit

N.C.S.C.R., Cairo

The relation between social defence and social policy forms a so vast and complicated topic, that it is difficult to discuss in a few pages. If we set aside the complicated nature of these relations there is still an important question : what are the main trends in studying this relationship ?

Some assert that there is no interplay between criminal policy and economic, political and social conditions prevailing in a society.

Others assert that criminal policy cannot be understood or studied unless it is related in an organic way with social policy.

The present article aims at a critical study of Grammatic's conception of social policy in its relation with criminal policy. Grammatica asserts that it is essential to build social policy upon scientific grounds. The writer stressed that the conception of « pure science », in the meaning of « free of values » science is not sound, especially in the social sciences.

Also criticized is Grammatic's notion about the necessity in planning for social policy of not adopting a priori philosophical principals.

The article concludes the discussion by the assertion that social policy which is related to criminal policy cannot be except in its relation to the ideology prevailing in the society.

صدر العدد الثانى من المجلد السابع للمجلة الاجتماعية القومية متضمنا
المقالات والدراسات التالية :

- العوامل الاجتماعية التى تؤثر على صحة الطفل فى المناطق المزدهمة
بالسكان بالقاهرة .
- علم الاجتماع فى العراق .
- العلوم الاجتماعية والأيدولوجية .
- التلاميذ المتفوقون فى المرحلة الثانوية واختيارهم وأسس مناهجهم .
- السحر الرسمى والسحر الشعبى .
- أساليب التنشئة الاجتماعية وأثرها فى تكوين العصاب عند الأطفال .

الدفاع الشرعى : دراسة لمبدأ المشروعية

للدكتور يسر أنور على

مدرس القانون الجنائى

كلية الحقوق — جامعة عين شمس

تقسيم : تنتمى دراستنا الى النظرية العامة للجريمة ، لذا كان منطوقنا أن نبداً بتحديد الخصائص أو الصفات الشكلية للواقعة الإجرامية ، ثم نتناول فى فصل ثان التعريف بالنظرية العامة للمشروعية أو كما تسمى النظرية العامة للإباحة ، ثم نعرض فى الفصل الثالث والآخر للأحكام الخاصة بالدفاع الشرعى كأحد حالات المشروعية .

الفصل الأول

الخصائص الشكلية للواقعة الإجرامية

ماهية الصفات الشكلية للجريمة ، اللامشروعية الجنائية بين أركان الجريمة ، تطابق الواقعة مع النمط الإجرامى ، طبيعة اللامشروعية الجنائية ، اللامشروعية الشكلية واللامشروعية الموضوعية ، العقاب .

ماهية الخصائص الشكلية للجريمة :

نقصد بالخصائص الشكلية للجريمة تلك الصفات التى تضيفها القاعدة القانونية الجنائية على الواقعة الإنسانية فتعد فى حكم المشرع جريمة . ولما كانت القاعدة الجنائية تتكون من شقين هما التجريم والعقاب ، فإن دراسة علاقة القاعدة القانونية بالجريمة تعنى بالضرورة تحديد العلاقة بين عنصرى القاعدة الجنائية والجريمة .

فبالنسبة لشق التجريم أى جوهر القاعدة الجنائية ، فإن الجريمة هى واقعة غير مشروعة جنائياً لأنها تخالف هذا الجانب الأولى من القاعدة الجنائية ، أى لأنها تطابق النمط الإجرامى الذى تنهى عنه هذه القاعدة .

وبالنسبة لشق العقاب فإن الجريمة هى واقعة معاقب عليها ، إذ يفرض عليها هذا الجانب من القاعدة الجنائية جزاء من طبيعة معينة هو العقوبة .

وعلى هذا نخلص الى أن الخصائص الشكلية للجريمة هي عدم المشروعية الجنائية والعقاب .

اللامشروعية الجنائية بين أركان الجريمة :

عدم المشروعية هو صفة يقصد بها أن واقعة ما تخالف القاعدة القانونية ، وهو ما يستتبع آثارا قانونية محددة ، إذن ، فهو وصف أو تكييف مصدره العلاقة بين عناصر الواقعة والنظام القانوني .

وهي علاقة تعبر عن تعارض بين الواقعة وقاعدة قانونية معينة ، لذا فإن عدم المشروعية قد تكون جنائية أو مدنية أو إدارية وفقا لنوع القاعدة القانونية التي تخالفها الواقعة . وقد تخالف الواقعة قاعدة جنائية وأخرى مدنية وثالثة إدارية في آن واحد ، فيكون الفعل غير مشروع بالنسبة لهذه الأنظمة كلها .

ولذلك فليس صحيحا ، في نظرنا ، ما ارتآه بعض الفقهاء الألمان من أن عدم المشروعية واحدة وشاملة استنادا الى وحدة النظام القانوني (١) ، بل هي تتميز وتتنوع وفقا لفروع القانون الوضعي .

فإذا ارتكب الفرد واقعة مادية تطابق النموذج الإجرامي الذي نص عليه المشرع عن أدراك وإرادة ، ترتب على ذلك مخالفة القانون أي عدم مشروعية الفعل جنائيا وعدم المشروعية ليس عنصرا أو ركنا يضاف الى الواقعة المادية أو المسلك الإرادي للشخص ، ولكنه صفة أو تكييف قانوني للجريمة بعنصريها المادي والمعنوي ، تماما كصفة الأدمى بالنسبة للجسد الإنساني بكافة مكوناته .

ومع ذلك ، فيرى بعض الشراح أن عدم المشروعية هو ركن في الجريمة يكمل ركنيها الآخرين ، أي على نفس مستوى الواقعة والخطأ العمدي أو الغير العمدي ، بمعنى أنها جزء من كل ، أو جانب تكتمل به أركان الجريمة (١) .

ولسنا من أنصار هذا الرأي ، ذلك أن الوقائع الإنسانية إما أن تكون مطابقة للقانون ومن ثم فهي مشروعة ، وإما أن تكون مخالفة وبالتالي فهي غير مشروعة ، وفي كلتا الحالتين فإن المشروعية وعدم المشروعية هما تكييف للواقعة من حيث علاقتها بالقانون . فعدم المشروعية الجنائية هو وصف الواقعة يعبر عن مخالفتها لقاعدة قانونية جنائية ، فهو إذن جوهر الجريمة وطبيعتها

Pollak - jurisch, Grundrisse des Strafrechts, Allgemeiner Teil, Berlin, 1949, S. 86

(١) انظر في الفقه الألماني

Hippel, Deutsches Strafrecht, Berlin 1930, 11. S. 184. List-Shmidt., Lehrbuch des deutschen Strafrechts, Berlin, 1932, S. 176 Merger, Strafrecht, München-Berlin, 1949, S. 162.

أما في الفقه الإيطالي فنأظر بصفة خاصة :

Bettiol, Diritto Penale, Palermo, 1958. P. 219 ss. Delitala, Il fatto nella teoria generale del reato, Padova, 1930. P. 13. Petrocelli, Saggi di diritto penale, Milano, 1965, P. 48 ss. Moro A., L'antigiuridicità Penale, Palermo, 1947.

الداخلية والذي يشمل الجريمة كوحدة ويصل بين كافة أركانها ، وبعبارة موجزة هو « كل الجريمة » (٢) .

اذن فليس عدم المشروعية الجنائية ركنا في الجريمة يضاف الى ركنيها المادى والمعنوى ، بل هو اثر من آثار علاقة هذين العنصرين بالقاعدة الجنائية وما ينشأ بينهما من تعارض . وهو اثر يدمغ بوصفه كلا من عنصرى الجريمة وبالتالي الجريمة ذاتها ، فتعد عملا غير مشروع لتعارضها مع مقتضيات الحماية التى تفرضها القاعدة الجنائية . وبذا تتميز الجريمة عن الوقائع المشروعة التى لا تتنافى مع ارادة القانون . لذا كان محتما على القاضى ان يتأكد من عدم مشروعية الواقعة قبل أن يقرر مسئولية الجانى ، فاذا تخلفت الاولى امتنعت بالتالى الثانية .

تطابق الواقعة مع النمط الاجرامى : Tipicità

ذكرنا ان من واجب القاضى التأكد من عدم مشروعية الواقعة ، ووسيلته الاولى فى ذلك هى التحقق من مطابقة الواقعة للنموذج الاجرامى الذى نص عليه المشرع .

فالمشرع الجنائى ، احتراماً منه لبداً القانونية ، يصف تفصيلاً فى القاعدة الجنائية عناصر الأمر أو النهى الذى تتضمنه القاعدة أى جوهر ونطاق ما يعتبره المشرع جريمة .

والواقعة الانسانية كى تعد جريمة ، يجب ان تتطابق عناصرها مع النموذج الذى تصفه وتحدده القاعدة الجنائية . وبدون ذلك يفقد القانون الجنائى صفة الثبات فى أحكامه كما يفقد قوته الرادعة التى تفترض علم الكافة بالوقائع التى يجرمها المشرع .

وتستفاد هذه الخاصة الأساسية من مبدأ القانونية الذى تنص عليه المادة الخامسة عقوبات . فالمبدأ يتطلب أن يصف المشرع تفصيلاً الواقعة الاجرامية ، كما يتطلب لاعتبار الفعل عملاً غير مشروع جنائياً أن يتطابق الفعل مع النمط الاجرامى الوارد به النص . Fattispecie. Legale

ويقصد بالنمط الاجرامى مجموعة العناصر التى تتطلبها القاعدة الجنائية لاعتبار الواقعة جريمة . وقد يكون هذا النمط عاماً حين يحدد الشروط العامة التى تتطلبها القانون فى كافة الجرائم ، كما قد يقتصر مضمونه على تحديد

(٢) وكما يؤكد روكو Rocco وفى نفس المعنى يصف الفقيه الايطالى Petrocelli فان عدم المشروعية هى صلب L'in se الجريمة للمشروعية بأنها تكييف قانونى للواقعة . انظر : Petrocelli, L'Antigiuridicità, Padova, 1959, n. 8 ss.

راجع فى الموضوع ايضا : Behnam R., L'Antigiuridicità nella più recente dottrina penalistica tedesca, Alessandrina, 1955.

الشروط العامة اللازمة في طائفة معينة من الجرائم كالجرائم الاقتصادية مثلا ، وأخيرا قد يكون النمط خاصا بجريمة معينة بالذات وذلك حين يضع شروطا خاصة اضافية يتطلبها المشرع الى جانب الشروط العامة .

والنمط الاجرامى له وجهة موضوعية يقصد بها الشروط اللازمة لتحقيق الواقعة المادية ، كما أن له وجهة شخصية أو معنوية ويقصد بها العناصر اللازمة لتحقيق الخطأ بمعناه الواسع في جانب الفاعل .

فالنمط الاجرامى هو فكرة مجردة من خلق القاعدة القانونية ، وهي تتميز عن الواقعة الاجرامية التي هي فكرة واقعية تعبر عن فعل يتم فعل زمان ومكان معين ، وتتوافر فيها كافة الشروط التي ينص عليها القانون .

ولا نعتقد أن تطابق الواقعة مع النموذج الاجرامى هو ركن في الجريمة (١) ، بل هو وصف لازم وسابق على اعتبار الواقعة عملا غير مشروع جنائيا ، أى جريمة (٢) . وبعبارة أخرى فإن تطابق الواقعة مع النموذج الاجرامى هو من مفترضات عدم المشروعية الجنائية . ولذا فإن كل واقعة غير مشروعة جنائيا لابد وأن تكون مطابقة للنمط الاجرامى المجرد .

Kein Verbrechen Ohne Tatbestand

والعكس ليس صحيحا دائما ، بمعنى أن الواقعة قد تكون مطابقة للنمط الاجرامى ، ولكنها مع ذلك مشروعة من الوجهة الجنائية أى لا تكون جريمة . ويمكن أن يتحقق ذلك اذا توافر سبب من أسباب المشروعية أو الإباحة كالدفاع الشرعى عن النفس أو المال وكاستعمال حق مقرر بمقتضى القانون .

طبيعة اللامشروعية الجنائية :

ذكرنا أن اللامشروعية الجنائية هي علاقة تعارض بين الواقعة والقاعدة الجنائية ويحتدم الخلاف في الفقه المقارن حول تحديد المقصود بالواقعة ، وهل هي مجرد مظهر خارجي أو نتيجة أم سلوك يسند الى انسان ويصدر عنه إرادته ، وبعبارة أخرى ما اذا كانت اللامشروعية من طبيعة موضوعية أو مادية بحتة أم هي من طبيعة شخصية .

يذهب الرأي السائد الى أن اللامشروعية هي من طبيعة مادية ، لأنها تعبر عن تعارض بين الواقعة كعمل مادي والتشريع الجنائى (٢) . وبذا تتميز

(١) Grispigni, Diritto Penale Italiano, Milano, 1952, vol. II, P. II.

(٢) يرى رانيري أن تطابق الواقعة مع النموذج الاجرامى هو من الخصائص الاساسية للجريمة انظر :

Ranieri, Silvio, Manuale di Diritto Penale, Padova 1956, p. 108.

(٣) Bettiol Diritto Penale, op. cit., p. 35. De Marsico, Lezioni di Diritto Penale, Napoli, 1937, p. 141 ss. Mezger, Strafrecht, cit., S. 162, Contro, Moro, L'Antigiuridicità Penale, op. cit., p. 6 ss.

عدم المشروعية عن الخطأ الفاعل أو الاذنب Colpevolezza الذى يعبر عن علاقة بين الواقعة والفرد . ولعل من الحجج الهامة التى يستند اليها هذا الراى والمستمد من التشريع الوضعى ، وجود قواعد تقرر عدم مشروعية الواقعة المطابقة للنمط الاجرامى والخطرة أو الضرارة بالمصلحة التى يحميها القانون دون توفر خطأ ما من جانب الفاعل ، كما فى حالات المسئولية الموضوعية .

ويؤخذ على هذا الراى انه لا يعتد بكافة عناصر عدم المشروعية الجنائية ، اذ ان الواقعة يجب — كى يعتد بها المشرع ويرتب عليها نتائج قانونية — أن تكون واقعة انسانية أى ذات مضمون روحى ونفسى . وبدون ذلك ، فان افعال الطبيعة يمكن أن تتصف ايضا باللامشروعية متى كانت مخالفة لنص قانونى ، وهو ما لا يجوز قوله . كذلك فان المسئولية الموضوعية هى استثناء من القواعد العامة ، وبالتالي لا يجوز الاستناد اليها للتدليل على مبادئ عامة ، كما ان النتيجة تختلط دائما بعنصر ارادى مفترض لا يتطلب القانون اثباته .

ويذهب راى آخر الى ان اللامشروعية الجنائية هى من طبيعة شخصية أو معنوية لأنها تقيم للعلاقة بين العناصر الشخصية فى سلوك الفرد والقاعدة القانونية (١) . وهو راى غير دقيق بدوره لان القانون — كما لوحظ بحق لا يحفل باتجاه الارادة ما لم يتجسم فى فعل خارجى .

وعلى ذلك ، فان اللامشروعية الجنائية لا يمكن أن تكون موضوعية فقط أو شخصية فقط ، بل هى لا تكون الا من طبيعة شخصية ومساوية معا ، وفى آن واحد (٢) . ويتفق ذلك مع نظرتنا الى اللامشروعية الجنائية كصفة تشمل الجريمة بكافة أركانها ، كما يتفق ايضا مع فكرتنا عن وظيفة القانون . فليس دقيقا — فى رأينا — القول بأن القانون يقيم أولا الوقائع محددا المشروع منها وغير المشروع ثم يفرض بعد ذلك ارادته على الافراد (٣) . بل ان القانون وظيفة واحدة وغير مزدوجة هى الزام الافراد باتباع سلوك معين ، وهى وظيفة أمرتعى فى الوقت ذاته تقرير مدى مشروعية هذا السلوك (٤) . ويعنى ذلك ان مخالفة القانون واعتبار الواقعة غير مشروعة يتحقق فقط حين يخالف الفرد الأمر الموجه اليه فى القاعدة القانونية . وبالتالي لا يمكن اغفال العنصر الشخصى الى جانب العنصر الموضوعى — أى الواقعة — فى طبيعة اللامشروعية الجنائية .

اللامشروعية الشكلية واللامشروعية الموضوعية :

يذهب البعض — وهم انصار المذهب الشكلى فى تعريف الجريمة — الى ان اللامشروعية ذات معنى شكلى يقصد به التعارض بين الواقعة والتشريع الجنائى (٥) .

(١) Moro, L'Antigiuridicità, op. cit., p. 6 ss Cavallo, Diritto Penale, Volume Secondo, Napoli, 1955, p. 71.

(٢) فى هذا الراى ايضا أنتولوزى وكافاللو ، انظر

Antolisei, Manuale di Diritto Penale, Parte Generale, Milano, 1960, p. 121. Cavallo, op. cit., p. 74 ss.

Delitala, Il fatto, cit., p. 28

Carnelutti, Teoria Generale del Diritto, Roma, 1946, p. 35 ss.

Rocco, L'Oggetto del Reato, Cit., p. 447.

(٣)

(٤)

(٥)

ويذهب آخرون — من أنصار التعريف الموضوعي للجريمة — الى أنه يقصد باللامشروعية معنى موضوعيا هو الاضرار بمصلحة فردية أو جماعية يحميها القانون أو تعريضها للخطر .

ويحدد بعض الشراح الالمان مضمون اللامشروعية بأنه تعارض بين الواقعة وقواعد الحضارة أو المدنية *Kulturnormen* ، (١) ، أو كذلك بأنه تعارض بين الواقعة ومبدأ الوسيلة العادلة الى الغاية العادلة (٢) ، ويعبر عن هذه النظرية الأخيرة بأن السلوك يعد مشروعاً اذا كان يمثل وسيلة ملائمة لتحقيق غاية يقرها القانون . فهدف البحث ليس ما هو محرم فعلاً ، بل ما يجب أن يحرمه النظام القانوني لأنه غير مشروع .

ومحاولات الفقه الالماني في تحديد مفهوم اللامشروعية غير مقبولة ، لأنها تستند الى معايير بعيدة عن القانون الوضعي ، وحيث لا يوجد التشريع فلا مجال للحديث عن تعارض مع القانون أي اللامشروعية .

والواقع ان اللامشروعية ليست الا صفة شكلية في الجريمة تعبر — كما ذكرنا — عن علاقة شكلية بين الواقعة والقاعدة القانونية . وكما كان الشكل يعبر بالضرورة عن مضمون ، فان مضمون اللامشروعية هو مضمون الجريمة أو بعبارة أخرى هو مخالفة مصلحة يحميها القانون . وعلى ذلك فالفعل المخالف للقانون هو عمل غير مشروع شكلاً وموضوعاً في آن واحد ، وليس في فكرة اللامشروعية الموضوعية — كما نعتقد — اضافة جديدة .

تلك هي طبيعة اللامشروعية الجنائية ، وهذا هو مضمونها ، وينتهي بنا البحث الى تأكيد أنها جوهر الجريمة الذي يشمل بوصفه كافة أركانها وبالتالي فليست مجرد عنصر في الواقعة .

العقاب :

الخاصة الثانية في الجريمة تتمثل في رد الفعل الذي يترتب عليه ارتكابها وهو الجزاء الجنائي أو العقوبة الجنائية . فالعقاب امر لاحق على وجود الجريمة واكتمال عناصرها المادية والشخصية ، وبالتالي ليس ركناً في أركانها (٢) .

وكما تتميز مطابقة الفعل للنمط الإجرامي عن عدم المشروعية ، كذلك فان العقاب يتميز عنهما معا . فقد يكون الفعل مطابقاً للنموذج الإجرامي وغير

(١) Max Ernest Mayer, Der Allgemeine Teil Des Deutschen Strafrecht, Heidelberg, 1923, S. 173.

Graf Zu Dohna, Die Rechtswidrigkeit, Halle, 1950, S. 50

ويؤيد هذه النظرية في إيطاليا دي ماريكو انظر (المرجع السابق) .

(٢) يرى بالنالييني ان العقاب بمعنى امكن الخضوع للعقوبة أو بعبارة أخرى التهديد بالعقوبة *Sanctio Poenalis* وليس مجرد خاصية في الجريمة بل هو ركن أساسي

من أركانها ، انظر Battaglini, Diritto Penale, Padova, 1949, p. 275 ss.

مشروع ، ولكنه غير معاقب عليه لتوفر سبب من أسباب الاعفاء من العقاب .
والعكس بالطبع غير صحيح ، بمعنى أن العقاب على الفعل يفترض مطابقته
للنمط الاجرامى وعدم مشروعيته .

وخلاصة القول أن العقاب بمعنى احتمال تطبيق العقوبة هو نتيجة لتوافر
وتحقق عنصرى الجريمة المادى والشخصى . فليس العقاب جزءا من الجريمة
او جانبا يضاف الى مضمونها ، وبالتالي لا غرابة أن تتحقق الجريمة دون
أن يتحقق العقاب فى بعض الفروض .

المفصل الثانی

النظرية العامة للمشروعية

ماهية حالات المشروعية وأساسها ، طبيعة حالات المشروعية ، الجهل بحالات المشروعية والغلط فيها ، حالات المشروعية وموانع المسؤولية الجنائية ، حالات المشروعية وموانع العقاب.

ماهية حالات المشروعية وأساسها :

حالات المشروعية هي أحداث أو ظروف أو مواقف معينة تلابس واقعة يكتمل لها شكلا ، المظهر الخارجي لجريمة ، فتمحو عن الواقعة صفة اللامشروعية الجنائية أي تعتبر عملا يبيحه المشرع .

ويجب أن ننوه فورا الى أن هذه الحالات تعمل على منع نشأة الجريمة ويجب ابتداء ، بمعنى أنها لا تعترض نشأة حق الدولة في العقاب ثم امتناع تطبيقه . ولذلك فإن هذه الأسباب — التي تبدو كحالات تنازع بين القواعد الجنائية — يجب أن توجد قبل ارتكاب الواقعة أو تكون معاصرة لها وليس بعد تمام ارتكابها .

ففي مثل هذه الحالات ، فإن الواقعة التي كان يجب القول باعتبارها عملا غير مشروع لتعارضها مع قاعدة جنائية ، تجد ما يبررها في قاعدة جنائية أخرى تبيحها . فالشخص الذي يقع عليه اعتداء بجريمة يمكنه — تحت شروط معينة — أن يدفع الاعتداء بفعل يعد في الظروف العادية جريمة ، ولا يعد الفعل حينئذ جريمة لوجود قاعدة قانونية تبيح الدفاع الشرعي متى توافرت عناصره . فلا تعارض إذن بين الواقعة والمصلحة أو الحق الذي يحميه المشرع الجنائي ، إذ لا ضرر يلحق بهذه المصلحة ، وهو ما يعني مشروعية الواقعة شكلا وموضوعا في مواجهة الكافة *Erga Omnes*

لذا كان الأدق — من الوجهة العلمية — تسمية هذه الحالات بأنها « أسباب انعدام اللامشروعية الجنائية » أو « حالات انعدام الصفة الإجرامية (١) » .

(١) أنظر في الفقه العربي استاذنا الدكتور على راشد ، القانون الجنائي ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥٣٥ . وقد درج الفقه المصري على تسمية هذه الحالات بأسباب الإباحة .

وقد اختلفت الآراء في تحديد علة انتفاء لامشروطية الفعل . فاستند رأى في تفسير ذلك الى مبدأ « السلوك الملائم لتحقيق غاية تقرها الدولة » (١) ، واستند رأى ثان الى مبدأ « الوسيلة العادلة الى الغاية العادلة » (٢) ، وذهب البعض الى أن العلة هي انتفاء النية والغاية والباعث الإجرامى (٣) ، وفسر آخرون علة المشروعية « بانتفاء المصلحة من التجريم أو حماية المصلحة الغالبة » (٤) .

ولعل الأرجح لدينا . والذي يتفق مع طبيعة هذه الاسباب — أن علة الإباحة هي انعدام الضرر الاجتماعى الذى ينجم عن الفعل ويبرر تدخل الدولة بتحريمه . فالواقعة حينئذ لا تضر بمصلحة الجماعة ، وبالتالي لا تتعارض مع هدف القاعدة القانونية في حماية مصلحة أو حق معين .

طبيعة حالات المشروعية :

أسباب الإباحة من طبيعة موضوعية ، لتأثيرها على الركن المادى فى الجريمة . فالسلوك لا يخالف قاعدة قانونية ، لوجود قاعدة أخرى تبيحه ، كما أنه لا يخالف مصلحة اجتماعية لأن الفرد يهدف الى تحقيق مصلحة أسمى من الوجهة الاجتماعية . فمن يمارس حق الدفاع الشرعى عن نفسه إنما يباشر وظيفة اجتماعية لان سلوكه لا يخالف ومصلحة جماعية . وبالمثل فإن النتيجة الضارة أو الخطرة غير متحققة فى هذا الغرض أيضا ، لانتفاء عدم المشروعية الجنائية .

ومن وجهة أخرى ، فإن الطبيعة الموضوعية لهذه الاسباب تبدو فى أنها تبشر آثارها استقلالا عن ادراك الفرد ، أى دون اعتداد بالعوامل النفسية لدى الفاعل . ويترتب على ذلك بأنه يظل لهذه الحالات فاعليتها ، متى توافرت شروطها أو عناصرها ، حتى لو جهل الفاعل بوجودها .

ونظرا لهذه الطبيعة الموضوعية ، فإن الأصل أن تأثيرها يمتد الى الشريك فيستفيد منها متى كان الفاعل — وهو المساهم الاصيل فى الواقعة — خاصة لحكمها . فمن يحرض غيره أو يساعده على دفاع مشروع يستفيد من سبب الإباحة المقررة فى هذه الحالة للمدافع .

الجهل بحالات المشروعية والغلط فيها :

نتيجة هامة تترتب على الطبيعة الموضوعية لحالات المشروعية هي أن جهل الفاعل بوجودها لا يحول دون استفادته منها اذا توافرت عناصرها ، كما اشرنا ، فهذه الاسباب لا تعتمد بالعوامل الشخصية .

1) List - Schmidt, Lehrbuch des deutschen Strafrechts, Berlin, 1932, S. 175

2) De Marsico, Diritto Penale, cit., p. 143

3) Florian E., Trattado di diritto penale, Milano, 1934, volume 1, p. 523.

4) Mezger. Strafrecht. München — Berlin, 1949, s. 240.

وعلى ذلك فسواء كان الفاعل عالما بسبب الإباحة أو جاهلا به ، فإن الواقعة تظل مباحة في الصورتين (١) ، وسيان أن يكون الجهل بسبب الإباحة راجعا الى غلط في فهم القانون أو غلط في الوقائع . فما يجب أن يعتد به هو التنازع بين القواعد القانونية أو المصالح الذي يسفر موضوعيا عن محو اللامشروعية الجنائية .

أما الغلط في الإباحة فيعنى فرضا عكسيا ، وهو أن يعتقد الجاني توافر الوقائع أو الظروف التي ينشأ معها بسبب الإباحة ، بينما أن هذا السبب متخلف في الحقيقة والواقع . ومن صور ذلك حالة اعتقاد الجاني ، وهما ، بحلول خطر اعتداء عليه مما يبيح له الدفاع الشرعى . فيثور حينئذ تساؤل عما إذا كان الفاعل يستفيد من هذه الحالة من الإباحة الوهمية أو الظنية التي لا وجود لها الا في نفسيته ومخيلته .

أجاب القانون الايطالى عن هذا التساؤل ، فنصت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ عقوبات على انه اذا اعتقد الفاعل ، غلطا ، بتوافر سبب من أسباب امتناع العقاب فانه يستفيد من ذلك .

ولا يوجد نص عام في القانون المصرى مشابه للنص الايطالى ، وان كان المشرع نص على تطبيقات معينة أيد فيها اتجاه المشرع الايطالى فنص في المادة ٢٤٩ عقوبات على أن الخطر التصورى يبيح الدفاع الشرعى متى كان مبنيا على أسباب معقولة . كما نص في المادة ٦٣ عقوبات على استفادة الموظف العام من سبب الإباحة المنصوص عليه في هذه المادة حتى لو كان عمله غير قانونى بشرط أن « يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة » .

وحكم المشرع في هذا الشأن لا يخالف القواعد العامة . فقد يلاحظ بدءا أن أسباب الإباحة من طبيعة موضوعية مما يعنى توافر حسن النية لدى الفاعل وهو ما ينفى القصد الجنائى القائم على ارادة الفعل الاجرامى والعلم بعناصره . وواضح انه في حالة الإباحة الظنية لم تتجه ارادة الفاعل الى ارتكاب جريمة ، كما انه لا يعلم أن ما يصدر عنه في أفعال تكون عناصر جريمة .

على انه يشترط أن يكون اعتقاد الفاعل بمشروعية فعله وقيام سبب المشروعية أو الإباحة مبنيا على أسباب معقولة ، كما يتضح من النصوص السابقة . فالضابط اذن هو الرجل العادى اذا وجد في نفس الظروف ونشأ لديه سبب للإباحة الظنية ، فلا وجه لمساءلته جنائيا أو مدنيا .

أما اذا ظهر أن الغلط في الإباحة الذى تردى فيه الفاعل لم يكن مما يقع فيه الرجل العادى ، بل كان ناجما عن اهمال أو عدم احتياط أو أية صورة من صور الخطأ ، فلا ينبغى ذلك مسئولية الفاعل عن جريمة غير عمدية متى كان القانون ينص عليها .

(١) قانون نقض ٢ ديسمبر ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية - ٣ رقم ٢٩٢ ص ٢٩٩ .

حالات المشروعية وموانع المسؤولية الجنائية :

نكرنا أن حالات المشروعية في طبيعة موضوعية ، إذ ترد على الركن المادي في الجريمة فتقدم صفة أساسية فيها وهي عدم المشروعية . وبالتالي تعد الواقعة عملا مشروعاً وفعلاً مباحاً أي لا يكون جريمة أو دون اعتداد بأية عناصر شخصية أو معنوية .

أما أسباب امتناع المسؤولية الجنائية فهي من طبيعة شخصية تتعلق بإدراك الجاني وحرية في الاختيار ، ومثالها في القانون المصري حالة الضرورة (مادة ٦١ عقوبات) والجنون والسكر غير الاختياري (مادة ٦٢ عقوبات) وصغر السن دون السابعة (مادة ٦٤ عقوبات) . فهذه الأسباب لا يمتد أثرها إلى الواقعة التي يظل لها وضعها القانوني كعمل غير مشروع جنائياً ، بل هي تحول فقط دون قيام المسؤولية الجنائية لدى من توافرت لديه ، وبالتالي تحول دون استحقاق العقاب ، ولكنها لا تبيح الفعل .

ويترتب على هذه التفرقة اختلاف أيضاً في النتائج والآثار التي تترتب على كل طائفة . فحالات المشروعية إذ تزيل الصفة الإجرامية عن الفعل ، فإن العمل المشروع لا يترتب مسؤولية جنائية ولا مسؤولية مدنية (١) . فمن يدافع شرعاً عن نفسه لا يجوز أن يطلب منه تعويض مدني عما أحدثه من أضرار طالما أنه لم يتجاوز الحدود القانونية لحق . كذلك لا يمكن القول باخضاعه لتدبير وقائي ، فعمله مشروع ومتفق مع القانون *Secundum jus*

وينبني على موضوعية أسباب الإباحة أن أثرها يمتد كقاعدة إلى كافة من ساهم في الواقعة كفاعل أو شريك ، فالمساهمة الجنائية لا تقتصر إلا في جريمة .

وتختلف الموانع الشخصية للمسؤولية الجنائية في كل ما تقوم في آثار . فهي لا تمنع المسؤولية المدنية إذ الفرض أن الفعل ما زال غير مشروع . وللسبب ذاته فهي لا تتعارض مع إمكان إخضاع الجاني لتدبير وقائي يتفق مع طبيعة جرمته وما تنصح عنه من حالة خطرة . كذلك فإذا قام لدى الفاعل سبب لامتناع مسؤوليته فإنه لا يحول دون مسؤولية المساهم الآخر في الجريمة واستحقاقه العقاب ، سواء كان فاعلاً أم شريكاً . فالشريك الذي يحرض مجنوناً على ارتكاب جريمة أو يساعده على ارتكابها ، يستحق العقاب عن الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة لاشتراكه .

حالات المشروعية وموانع العقاب :

تفترض موانع العقاب تكامل أركان الجريمة وتوافر عناصر المسؤولية الجنائية وبالتالي تفترض استحقاق العقاب ، غير أن المشرع قد يرى لاعتبارات تتعلق بالسياسة الجنائية إعفاء الجاني من تطبيق العقاب . فهي أسباب خاصة

1) Merle et Vitu. Traité de Droit Criminelle, Paris, 1967, p. 303

قاصرة على الجرائم التي ورد النص بصدها ، ولا تحكم حالات عامة مثل أسباب الإباحة أو أسباب امتناع المسؤولية . وفي أمثلة موانع العقاب — أو كما تسمى أيضا الأعذار المعفية من ما نص عليه المشرع في المادة ٢٩١ عقوبات من إعفاء الخاطف من الحكم عليه بالعقوبة إذا تزوج بمن خطفها زواجا شرعيا تشجيعا له على اصلاح آثار جريمته وحماية للأسرة الناشئة . كذلك نصت بعض القوانين الجنائية التكميلية على أعذار معفية من العقاب ، ومثالها ما نصت عليه الفقرة الثانية في المادة ٣٧ من القرار القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حتى أنه « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج » .

ويتضح من طبيعة هذه الأعذار أنه لا تأثير لها على المسؤولية الجنائية أو المسؤولية المدنية ، كما أنها لا تحول دون إمكان تطبيق تدبير وقائي ، ولا يستفيد منها الا من تحققت لديه شروطها دون المساهم في الجريمة .

الفصل الثالث

الدفاع الشرعى

تقسيم :

تتناول الدراسة أولا أساس هذا الحق وعناصره ، ثم نبين حدود استعماله وحالة تعطيل العمل به ، وأخيرا نعرض لعذر تجاوز حدود هذا الحق .

المبحث الأول

أساس الحق وعناصره

تعريف ، الأساس القانونى للدفاع الشرعى ، (١) النظريات ذات الأساس المعنوى ، (ب) النظريات ذات الأساس الموضوعى - عناصر الدفاع الشرعى ، العنصر الاول : خطر الاعتداء على النفس أو المال بفعل يعد جريمة ، العنصر الثانى : أن يكون موضوع الاعتداء من الجرائم الواردة على سبيل الحصر ، العنصر الثالث : أن يكون خطر الاعتداء حالا ، حالة الخطر التصورى أو الوهمى ، العنصر الرابع : أن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء ، اثبات حق الدفاع الشرعى .

تعريف :

الدفاع الشرعى هو حق دفع اعتداء حال وغير مشروع. وهو نظام يمتد جذوره الى القانون الرومانى ، وتعرفه كافة التشريعات الجنائية الحديثة كضرورة اجتماعية وقانونية وهو حماية ذاتية أقرها القانون للفرد دفاعا عن حقه المعتدى عليه بلا مبرر ، وفى لحظة يتعذر فيها تدخل الدولة حماية لهذا الحق .

وقد نظم قانون العقوبات المصرى أحكام الدفاع الشرعى فى المواد من ٢٤٥ الى ٢٥١ عقوبات . فتتص المادة ٢٤٥ على أنه « لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله ، وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها » .

الأساس القانونى للدفاع الشرعى :

النظريات التى تبحث فى الأساس القانونى للدفاع الشرعى عديدة ، بعضها شخصى أو معنوى والآخر موضوعى ، وفقا لما إذا كان الأساس القانونى يستند الى عناصر شخصية أو الى عناصر موضوعية .

(أ) النظريات ذات الأساس المعنوى :

ذهب البعض الى ان أساس هذا النظام هو الاكراه والارغام النفسى الذى يسببه الاعتداء (١) . فمن يدافع عن نفسه دفاعا شرعيا يباشِر فعله فى حالة اضطراب نفسى أو اكراه معنوى بسبب ما يتعرض له من اعتداء غير مبرر ، وبالتالي تنعدم ارادته أى يتخلف الركن المعنوى فى الجريمة . غير أنه — كما لوحظ بحق — فإن المدافع قد يرد الاعتداء فى هدوء تام ودون أن يفقد ضبط النفس أو التحكم فى الإرادة (٢) .

ويرى بعض أنصار المدرسة الوضعية ان الواقعة التى يرتكبها المدافع عن نفسه ينعدم فيها الركن المعنوى فى الجريمة لمشروعية الباعث عليها والهدف الذى تصبو اليه وهو حماية حق ذاتى أو حق للغير . ويرد على ذلك بأن النظام القانونى الجنائى لا يعتد بالبواعث ، كما ان المشرع يتطلب شروطا أخرى عديدة للإباحة للجريمة .

(ب) النظريات ذات الأساس الموضوعى :

أكد بعض الشراح أن أساس الدفاع الشرعى هو تنازع المصالح ، بمعنى أنه اذا تعارضت مصلحتان ، فإن القانون يضحى بالمصلحة الأقل أهمية محافظة على المصلحة الأكثر أهمية (٣) .

ولكن يلاحظ أن معيار أهمية المصلحة أو المال لا يتفق مع الاحكام التى نص عليها المشرع تنظيما للدفاع الشرعى ، فالقانون لا يحمى مصلحة لأنها تفضل أخرى كما أو كيفا ولكن لأنها مصلحة معتدى عليها . فالضابط ليس هو تقييم المصالح بل هو تقدير لموقف أو مركز معين يبرر حق الدفاع الشرعى وبالتالي التضحية بمصلحة المعتدى .

وذهب رأى آخر الى ان المعتدى عليه يباشِر بدفعه الاعتداء وظيفه عامة، وذلك بتفويض من الدولة التى يتعذر عليها التدخل فى اللحظة المناسبة (٤) . ويؤخذ على هذا الرأى أنه اذا كان التفويض لا يمكن أن يخول للمفوض اليه سلطات أوسع من تلك التى يتمتع بها فى اصدار التفويض ، فإن الثابت ان للمعتدى عليه أن يباشِر أفعالا ليست مخولة أصلا لسلطات الدولة . كما ان السلطة المقررة للدولة حماية للمواطنين هى سلطة العقاب ، بينما أن المباح للفرد ليس هو العقاب بل الدفاع .

1) Pessina, Elementi di Diritto Penale, V.I, Napoli, 1882, p. 182 - 192 ss.

2) Carrara, Programma del Corso di diritto Criminale, Firenze, 1924, p. 256.

3) Cavallo, op. cit., P. 653.

4) Manzini, Trattato di Diritto Penale Italiano, V. II, Torino, 1961, p. 334

نارن دكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، القاهرة ١٩٦٦
ص ٢٠٤ .

ولعل الأرجح لدينا أن الإباحة في الدفاع الشرعى أساسها هو انعدام الضرر في الفعل ، وبالتالي تخلف المصلحة الاجتماعية في التجريم والعقاب . ولذلك فإن الدولة تبيح دفاع المعتدى عليه لأنه لا يحقق ضررا اجتماعيا بل يؤكد سطوة القانون بمنع اعتداء غير مشروع .

ويترتب على ذلك أن سلوك المدافع لا يكون جريمة أصلا ، بل يصدر مشروعاً فلا جريمة في الأمر . إذن فالدفاع الشرعى هو من طبيعة موضوعية مادية أو عينية ، إذ يزيل صفة اللامشروعية الجنائية عن الواقعة بنص المشرع (١) . وهو ينشأ متى توافرت شروطه دون اعتداء أو إشارة إلى شخص المدافع ، الذى لا يتسم دوره بأهمية خاصة إلا في أحوال استثنائية كما في الخطر الوهمى أو التصورى مما سيرد ذكره . وبذا يتميز عن موانع المسئولية الجنائية التى من طبيعة شخصية وبالتالي لا تؤثر في عدم مشروعية الفعل .

ومن النتائج الهامة لاعتبار الدفاع الشرعى من أسباب إباحة الواقعة أن المساهم مع المدافع يستفيد من نشوء الحق سواء كان فاعلاً أم شريكاً . كما أنه لا يجوز المطالبة بالتعويض المدنى عن أضرار نشأت عن مباشرة هذا الحق ، وهو ما اكنته أيضاً المادة ١٦٦ من القانون المدنى .

عناصر الدفاع الشرعى :

يتطلب القانون توافر عناصر وشروط معينة في الاعتداء الذى يبرر نشأة حق الدفاع الشرعى . فبعد نص المادة ٢٤٥ عقوبات سالف الذكر ، أضاف المشرع في المادة ٢٤٦ عقوبات أن « حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون . وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة » . وحرصت المادة ٢٤٧ عقوبات على أن تؤكد « وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية (٢) » .

يتضح من نصوص هذه المواد أن عناصر حق الدفاع الشرعى هي :

- أولاً : خطر اعتداء على النفس أو المال بفعل يعد جريمة .
- ثانياً : أن يكون موضوع الاعتداء من الجرائم الواردة على سبيل الحصر .
- ثالثاً : أن يكون الخطر حالاً .
- رابعاً : أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لدفعه .

وسنعرض فيما يلى لهذه العناصر ، وتتعلق كلها بسلوك المعتدى ، أى بفعل الاعتداء .

(١) تعبير المشرع بالمتن في هذا الشأن غير دقيق إذ يقول « لا عقوبة » ، ولكن من المسلم به من قصد المشرع هو المعنى الوارد بالمتن .

(٢) في هذا المعنى أيضاً نقض ٥ ديسمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض من ١٧ ع ٢ رتم ٢٣١ ص ١١٢٤ .

العنصر الاول - خطر اعتداء على النفس أو المال بفعل يعد جريمة :

الشرط الأول لنشوء حق الدفاع الشرعى هو وقوع اعتداء على حق للغير سواء تعلق بالنفس أو المال . والاعتداء يفترض نشاطا انسانيا يرتبط به ويعد مصدر له موجها ضد شخص المدافع أو ماله أو شخص الغير أو ماله . فالقانون يخول حق الدفاع الشرعى لصاحب الحق المعتدى عليه أو أى شخص آخر لا تربطه به صلة (١) ، وذلك تعبيرا عن رابطة التضامن الاجتماعى التى ينظمها القانون ويحميها فمن العدل أن يبيح القانون نشاط الفرد الموجه الى حماية حقوق غيره من اعتداء غير مشروع ، حتى ولو كان الاعتداء صادرا من صاحب الحق ذاته ، كما لو حاول شخص وضع النار عمدا فى محل مسكون مملوك له ، فيجوز حينئذ منعه من ذلك ولو اقتضى الامر استعمال القوة ضده .

ولا يشترط فى الاعتداء أن يكون على درجة معينة من الجسامة ، فقد يكون بسيطا أو تافها ولكنه يقتضى قدرا من القوة لدفعه (٢) .

على أنه يشترط أن يكون الاعتداء بفعل يكون جريمة ، سواء كانت لا تقع الا تامة أم يتصور الشروع فيها ، وسواء كانت جريمة ايجابية أم سلبية ، ويستوى أن يكون الاعتداء متحققا بالفعل أو أن يكون هناك مجرد خطر اعتداء أى أن يكون وشيك الوقوع محتملا تحققه .

لذلك فمن الممكن تصور خطر الاعتداء من مجرد الاعمال التحضيرية للجريمة بما يبرر نشوء حق الدفاع الشرعى ، اذ يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى (٣) .

فاذا كان الفعل لا يكون جريمة أصلا ، اما لان التشريع العقابى لم يجرمه ، واما لانه قد لحقه سبب من أسباب الإباحة ، فلا تنشأ حالة الدفاع الشرعى .

فمن يستعمل حقا خوله اياه القانون ، لا يجوز الاحتجاج فى مواجهته بحالة الدفاع الشرعى . فلا قيام لهذا الحق ازاء من يستعمل من أفراد الناس حقا خوله اياه القانون فى مباشرة القبض على متهم شوهد متلبسا بجناية أو جنحة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى لتسليمه الى اقرب رجال السلطة العامة ، وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية (٤) .

وشبيه بهذا ما هو مسلم به من عدم جواز الدفاع الشرعى ضد الدفاع الشرعى . فمن يدافع عن نفسه أو ماله ضد شخص انتهك حرمة مسكنه ليلا ، يستعمل حقه فى الدفاع الشرعى ، فلا يجوز للمعتدى أن يقاومه (٥) .

(١) نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ع ٣ رقم ٢٢١ .
(٢) نقض ١١ يناير ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٤٢ ص ٤٢١ . ونقض ٤ ابريل ١٩٤٩ ، مجموعة القواعد القانونية د ٧ رقم ٨٥٨ ص ٨٢١ .
(٣) نقض ٥ ديسمبر ١٩٦٦ السابق الإشارة اليه .
(٤) نقض ٢٤ ابريل ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٢ ع ٢ رقم ٩٢ ص ٥٠٠ .
(٥) وقد توافرت أحكام القضاء المقارن على ذلك ، أنظر على سبيل المثال نقض ايطالى ١٣ مارس ١٩٥٧ ، نشر فى Archivio Penale, 1957, V. II, 239.

ويتفق مع ما تقدم ، ان الدفاع الشرعى لا يجوز في مواجهة من يستعمل حق التأديب المخول له قانونا ، كحق اب في تأديب ابنائه ، وحق الزوج في تأديب زوجته . كل ذلك مقرر بالطبع طالما ان من يستعمل الحق لم يتجاوز حدوده المرسومة ، والا عد سلوكه اعتداء لا مبرر له .

ويجب بالطبع ان يلتزم من يستعمل الحق بشروطه وقيوده ، فان تجاوز ذلك عد معتديا ، مما يعبر الدفاع الشرعى ضد عدوانه . فان تجاوز الزوج حدود التأديب المخولة له قانونا ، كان معتديا ، وبالتالي فان من حق الزوجة الدفاع عن نفسها (١) .

كذلك فان الفعل لا يكون جريمة اذا كان صادرا من غير المخاطبين بالقاعدة الجنائية . لذا فان الخطر النابع من حيوان ثائر مثلا لا ينشئ حالة الدفاع الشرعى وان كان يجوز دفع الخطر استنادا الى مبرر قانونى آخر (٢) .

وعلى ذلك فان الدفاع الشرعى المتبادل غير متصور في رأينا ، فاذا نشأ هذا الحق لاحد الخصوم ، فلا يمكن ان ينشأ للطرف الآخر في نفس الوقت ، ذلك ان الدفاع الشرعى حالة لا تقوم لدى من بقى . واذا كان الثابت مثلا ان الخصمين توجهوا الى مكان الحادث منتويا كل الاعتداء على زميله، فان ذلك لا يجوز معه القول بأن احدهما كان معتديا والآخر مدافعا أو أن كلاهما كان معتديا ومدافعا معا ، بل ان كلا منهما في هذه الحالة يعد معتديا ويستحق العقاب كاملا عن أفعاله .

العنصر الثانى — موضوع الاعتداء من الجرائم الواردة على سبيل الحصر :

أباح المشرع الدفاع الشرعى ضد جرائم معينة نصت عليها المادة ٢٤٦ عقوبات على سبيل الحصر ، منها ما يقع على النفس ومنها ما يقع على المال .

(١) الجرائم التى تقع على النفس :

أباح الفقرة الاولى من المادة ٢٤٦ عقوبات استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في هذا القانون . ويلاحظ ان النص عام ومطلق على كافة الجرائم التى تقع على النفس سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أم في قانون جنائى تكميلى . وذلك لان احكام الدفاع الشرعى من الاحكام العامة التى تراعى أيضا في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة .

والجرائم التى تقع على النفس تنقسم الى طوائف عديدة هي :

أولا : جرائم الاعتداء على حياة الانسان وسلامة جسمه كالقتل والجرح والضرب (المواد من ٢٣٠ الى ٢٤٤ عقوبات) .

ثانيا : جرائم الاعتداء على العرض ، كالاغتصاب (م ٢٧٦ عقوبات) ، وهتك العرض (مادتان ٢٦٨ ، ٢٦٩ عقوبات) .

(١) نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠ ، مجموعة القواعد القانونية ص ٢ رقم ١١٢ ص ١٢٢ .
(٢) يشترط قانون العقوبات للعقاب على قتل الحيوان ان يكون ذلك بدون مقتضى (المواد من ٢٥٥ — ٢٥٧ عقوبات) . اذن فيجوز قتل الحيوان اذا كان خطر على النفس أو المال لتوافر مقتضيات قتله حينئذ .

انظر استاذنا الدكتور على راشد ، القانون الجنائى ، المراجع السابق ، ص ٥٦٥ .

ثالثا : جرائم الاعتداء على حق الانسان في الحرية ، سواء حرته في التنقل كالقبض والحبس بغير وجه حق (المواد من ٢٨٠ الى ٢٨٢ عقوبات) ، أو حرته في العمل (مادة ٣٧٥ عقوبات) ، أو حرته في العقيدة والدين (مادة ١٦٠ عقوبات) الى غير ذلك مما يحميه التشريع الجنائي .

رابعا : جرائم الاعتداء على الشرف والاعتبار كالسب والقذف والتهديد (المواد ١٨٥ ، ٣١٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٦ عقوبات) . ولا شبهة لدينا في أن الاعتداء بمثل هذه الجرائم يبرر نشوء حق الدفاع الشرعى متى توافرت شروطه الاخرى . ذلك أن القانون لا يتطلب أن يكون الاعتداء واقعا بالقوة المادية ، بل يكفى أن يكون الاعتداء بالقول ، وهو الراى السائد فى الفقه (١) .

على انه يلزم بالطبع أن يكون الاعتداء مما يستلزم القوة المادية لدفعه وان يكون فى مجرى نفاذه بالفعل وفقا للقواعد العامة ، كأن يكون المعتدى مستمرا فى القاء عبارات القذف فيقتضى الامر منعه بالقوة .

(ب) الجرائم التى تقع على المال :

ضيق المشرع دائرة جرائم الاعتداء على المال التى تبيح للمعتدى عليه الدفاع الشرعى عن أمواله . فقد نص المشرع على هذه الجرائم على سبيل الحصر فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات اذ تقرر « وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة » .

اذن فيجوز استعمال حق الدفاع الشرعى منعا للاعتداء على المال فى الاحوال الآتية :

- ١ — جرائم الحريق العمد (المواد من ٢٥٢ — ٢٥٧ والمادة ٢٥٩ عقوبات) .
- ٢ — جرائم السرقة واغتصاب الاموال (المواد ٣١١ — ٣٢٧ عقوبات) .
- ٣ — جرائم التخريب والتعيب والاتلاف (المواد ٣٥٤ — ٣٦٨ عقوبات) .
- ٤ — جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (المواد ٣٦٩—٣٧٣ عقوبات)(٢) .
- ٥ — مخالفة دخول ارض مهياة للزراع او مبفورة او بها محصول او المرور بهذه الارض (مادة ٣٨٧ / ١ عقوبات) . ومخالفة التسبب عمدا فى اتلاف منقول للغير (مادة ٣٨٩ / ١ عقوبات) . ومخالفة رعى المواشى فى ارض بها محصول او بستان وكان ذلك بغير حق (مادة ٣ / ٣٨٩ عقوبات) .

(١) دكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ . الدكتور على راشد القانون الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ . دكتور روف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٦٥ . قارن الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل ، شرح الاحكام العامة فى قانون العقوبات ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٤٦٩ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بان جرائم منع الحيازة بالقوة من الجرائم التى يبيح الدفاع الشرعى . نقض ٩ ابريل ١٩٦٢ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٤ ع ٢ رقم ٦٥ ص ٢٢٢

وفيما عدا ذلك من جرائم الاعتداء على المال فلا ينشأ في مواجهتها حق الدفاع الشرعى .

العنصر الثالث — خطر الاعتداء حال :

يشترط أيضا لتوافر حالة الدفاع الشرعى ، أن يكون خطر الاعتداء حالا ويعنى ذلك أن تكون الجريمة في مجرى نفاذها بالفعل أو وشيكة الوقوع .

فليس ضروريا أن يكون الاعتداء متحققا بالفعل ، بل يكفى أن يكون على وشك الحلول وفق المجرى العادى للامور ، أى أن يكون الخطر حالا .

وشرط حلول الخطر قد ورد النص به فى القانون الايطالى (مادة ٥٢ عقوبات) وفى القانون الفرنسى (مادة ٣٢٨ عقوبات) ، ولم يرد به نص فى القانون المصرى ولكنه مستفاد من أساس تقرير حق الدفاع الشرعى ، كما يستفاد من نص المادة ٢٤٦ عقوبات التى تنفى هذا الحق متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية (١) .

فاذا كان الخطر قد زال ، فلا يمكن الاحتجاج بحالة الدفاع الشرعى لزوال علته ، اذ يمكن حينئذ الالتجاء الى سلطات الدولة ، فلم يشرع بحق الدفاع الشرعى لمعاقبة معتد لاعتدائه ، وانما شرع لرد العدوان (٢) ، وكل فعل يصدر من المعتدى عليه بعد زوال الخطر هو من قبيل الانتقام أو الاخذ بالثأر ، فالمسئولية الجنائية عنه كاملة وان جاز أن يعد الاعتداء الاول ظرفا قضائيا يدخل فى تقدير القاضى للعقوبة وفقا لنص المادة ١٧ عقوبات . وعلى ذلك حكم بأنه اذا كان الثابت أن « الطاعن لم يضرب المجنى عليه الا بعد أن جرده من القأس التى كان المجنى عليه ضربه بها وبعد أن زال عنه الخطر اذ لم يصدر من المجنى عليه بعد تجريده من فأسه أى فعل يتخوف منه ، فالطاعن ليس فى حالة دفاع شرعى » (٣) .

ويعتبر الخطر ما زال قائما أيضا اذا ما لحق الضرر فعلا بالمعتدى عليه ، ولكن ما زال السلوك الاجرامى قائما أو مستمرا ، بحيث يظل ممكنا حماية المصلحة أو المال المعتدى عليه اما بوقف الاعتداء أو استرداد المال . ومثال ذلك واضح فى الجريمة الوقتية المتتابعة أو المتكررة حيث يتم السلوك الاجرامى على مراحل أو دفعات ، كأن يضرب شخص آخر على وجهه ثم يهجم بضربه صفعات تالية ، فيحق للمعتدى عليه الدفاع عن نفسه ووقف الاعتداء . كذلك فى الجريمة الوقتية البسيطة لو سرق سارق مثلا ثم شرع فى الفرار بعد استيلائه على الاشياء المسروقة ، فهو ما زال فى دور تنفيذ السرقة

(١) نقض ١٥ يونية ١٩٢٢ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٢٠ ص ١٧٩ ونقض ٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٢ رقم ٦١ ص ١٥٢ ، انظر أيضا نقض ايطالى ١٢ مارس ١٩٥٢ فى Giur. Cassaz, Penale 1953, Vol. III, p. 118

(٢) نقض ١٢ أكتوبر ١٩٦٤ ، مجموعة أحكام النقض ص ١٥ ع ٣ رقم ١١٢ ص ٥٧٢ .

(٣) نقض ١٨ أكتوبر ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٥ ص ٢١٥ .

اذ لم تنتقل اليه بعد الحيازة الهادئة المستقرة للمال المسروق ، وبالتالي كان من المقبول أن تدخل الاحتياطات اللازمة لمنع من الفرار بما سرقة في عداد الافعال المقصودة « بدفع السرقة » . اما اذا هرب السارق فعلا فلا يكون هناك حق مطلقا في استعمال القوة لاسترجاع الاشياء المسروقة التي توجد تحت يده ، بل يقبض عليه ويحاكم (١) .

اما اذا كان الخطر ليس حالا ، ولكن المتصور وقوعه في المستقبل ، فلا يبرر نشأة حق الدفاع الشرعى (٢) ، لانه يكون من الممكن حينئذ اللجوء الى السلطات العامة لمنع تحقق الاعتداء .

الخطر التصورى أو الوهمى :

ويرتبط بحلول الخطر أن يكون حقيقيا ، فذلك نتيجة أن يكون الاعتداء نافذا بالفعل أو لأشبهة في انه على وشك الوقوع . هذا هو الاصل ، ولكن قد تكون تصرفات الخصم غامضة ، ونواياه الداخلية مجهولة ، غير أن ما بدر منه يوحى للمدافع بأن الاعتداء أقرب الى أن يكون حقيقة . فيثور التساؤل عما اذا كان الخطر التصورى أو الظنى الذى يتوهمه المدافع يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى .

ولقد أجاب المشرع على هذا التساؤل بالإيجاب حين نص في المادتين ٢٤٩ ، ٢٥٠ عقوبات على اباحة الفعل اذا قصد به دفع « فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة » . ويعنى ذلك ان الخطر التصورى الذى لا وجود له الا فى نفس الجنى عليه يكفى لتبرير الدفاع الشرعى متى كان مستندا الى أسباب جدية معقولة ، وهذا ما استقر عليه أيضا قضاء محكمة النقض (٣) .

وتقدير جدارة هذه الاسباب يرجع فيه الى ضابط المجرى العادى للامور ، مع تقدير الظروف والملابسات التى وقع فيها الفعل ، والتى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان فمرد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته هو للحالة النفسية التى تخالط المتمسك به (٤) .

(١) انظر تعليقات الحقائق على المواد من ٢٠٩ — ٢١٥ فى قانون العقوبات الملغى لسنة ١٩٠٤ ، ص ٦٩ .

Recueil Sirey, 1929, 1, 358

(٢) نقض فرنسى ٢٧ يونيو ١٩٢٧ نشر فى

(١) نقض ٣١ مارس ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٨٩ ص ٤٢٠ ، نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٥ ص ١٤٣ . نقض ٥ ديسمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٣١ ص ١٢١٤ .

(٤) نقض ١٦ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٤٤ ص ١٩٨ ، وقد قضت المحكمة العليا فى هذا الحكم بأنه لا يصح محاسبة الزهم على مقتضى التفكير الهادى البعيد من ملابسات الواقعة . وفى هذا المعنى أيضا نقض ٣١ مارس ١٩٦٩ المشار اليه . ونقض ٥ فبراير ١٩٦٨ المشار اليه .

وقد قضت المحكمة العليا بأنه يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى صدور فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . فاذا كان الثابت من الحكم ان المتهم باذر الى اطلاق النار على المجنى عليه لما رآه بين الاشجار ، دون أن يكون قد صدر منه ولا من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلامحل للقول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى (١) .

والواقع ان تبرير قيام حالة الدفاع الشرعى استنادا الى الخطر الوهمى او التصورى ، يجد أساسه حينئذ فى حسن نية المدافع وانعدام الاراد الآثمة لديه سواء فى صورة العمد او الخطأ غير العمدى . فالفرد يرتكب الواقعة فى ظروف يعتقد انها تبيح الفعل أى يعتقد مشروعيتها . أما اذا ثبت أن هذا الغلط مبناه الاهمال أو عدم الاحتياط أو غيرهما من صور الخطأ غير العمدى ، فيسأل الفرد عن جريمة غير عمدية متى كان المشرع ينص على الواقعة بهذا الوصف . فالغلط الذى يبيح الدفاع الشرعى الوهمى يجب ألا يكون من الممكن تجنبه بالحنر أو التبصر أو الاحتياط العادى أو مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة . ومن هنا كانت الاهمية البالغة لطبيعة الغلط فى تبرير توافر عناصر غير موجودة أصلا (٢) .

وايضاحا لهذه الفكرة نسوق المثل الآتى : استيقظ زيد من الناس فى ساعة متأخرة من الليل مرتابا فى ضوضاء بمنزله ، وتسليح بهمس وسقام بالبحث فى أنحاء المنزل ، ولكنه لم يجد أحدا . وفى أثناء توجهه ثانية الى حجرته فوجيء ببابها يفتح ، فأسرع وأطلق النار فى اتجاه الباب فقتل ابنته دون أن يتعرف عليها ، وكانت تتجول وهى نائمة بالمنزل . فلا شك لدينا فى مسئولية الاب عن جريمة القتل الخطأ فقط فى حالة ما اذا ثبت انه كان يعلم بالحالة التى تنتاب ابنته ليلا .

العنصر الرابع — القوة هى الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء :

شرط آخر تطلبه القانون لنشأة حق الدفاع الشرعى ، وهو ألا يكون من الممكن دفع الاعتداء بالركون فى الوقت المناسب الى الاحتباء برجال السلطة العمومية ، وفقا لنص المادة ٢٤٧ عقوبات . ويتصل بهذا الشرط ضرورة أن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء وحماية المعتدى عليه — وذلك ما عناه المشرع أيضا حين نص فى المادة ٢٤٦ عقوبات على أن حق الدفاع الشرعى يبيح استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة .

ولا يعنى حلول الخطر أن تكون القوة بالضرورة الوسيلة الوحيدة لدفعه، فقد يكون الخطر حالا ومع ذلك تثبت وقائع الحال وظروف الواقعة انه كان أمام المعتدى عليه فسحة من الوقت تكفى للالتجاء الى السلطات العامة لدرء

(١) نقض ١٨ أكتوبر ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ رقم ٢٢٤ .

(٢) Delitala, Legittima difesa e reato colposo, in Rivista italiana di diritto penale, 1940, p. 540.

وفى أحكام القضاء ، نقض ٣١ أكتوبر ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٨١ ص ٦١١ ونقض ايطالى أول مارس ١٩٥٢ منشور فى Giustizia Penale, 1952, Col. 625.

الخطر ومنع تحقيق الاعتداء . أما اذا لم يكن هناك من الوقت ما يسمح باتخاذ هذا الاجراء نشأ حق الدفاع الشرعى . والقول بغير ذلك يعنى ترك المعتدى يتهادى فى عدوانه والاستعانة برجال الحكومة عليه بعد ان يكون قد اتم مقصده (١) .

وبعبارة أخرى فان امكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه سببا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى بل ان الامر فى هذه الحالة يتطلب ان يكون هناك من ظروف الزمن او غيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطىلا تاما (٢) .

وتقدير لزوم القوة لدفع الاعتداء أمر نسبي ، لا يتم بصورة مجردة ، بل بالنظر الى ظروف ومقتضيات الواقعة الفعلية ومختلف الملابس التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان (٣) .

ويرتبط بهذا العنصر الفصل فيما اذا كان الهرب يعد وسيلة مقبولة لدفع الاعتداء ، وبالتالي تخلف قيام حالة الدفاع الشرعى متى كان الهروب ممكنا .

والواقع ان القانون لا يجب أن يذعن للسلوك الاجرامى . والهروب — وهو غالبا شائن وغير كريم — لا يمكن أن يكون واجبا قانونيا . وعلى ذلك فالهروب لا يجوز أن يعد وسيلة صالحة لدفع الاعتداء لانه يتناقى مع كرامة المواطن (٤) .

وقد أيدت محكمة النقض هذا الاتجاه فقضت بأن الحكم الذى ينفى حالة الدفاع الشرعى استنادا الى ان المتهم كان فى مقدوره أن يهرب متجنباً الاعتداء عليه ، يكون مؤسسا على خطأ فى تطبيق القانون (٥) .

(١) نقض ٣ فبراير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية د ٥ رقم ٢٠٢ ص ٣٩٤ . وفى نفس المعنى نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، د ٧ رقم ١١٧ ص ١٦٢ .

(٢) نقض ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ص ١٩ ع ٢ ص ٧٦٥ وما بعدها .

(٣) نقض ٢٤ يونيو ١٩٦٨ المشار اليه .

(٤) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة ، المرجع السابق ص ٢٢٢ . الدكتور على راشد ، القانون الجنائى ، المرجع السابق ص ٥٧١ . الدكتور رفوف عبيد ، مبادئ القسم العام ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ .

(٥) نقض ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٤ رقم ١ ص ١

وهذا هو السائد أيضا في الفقه المقارن في فرنسا وإيطاليا (١) .

وحيث لا يكون الهروب عملا مخجلا ينال من كرامة الفرد ، فهو يصلح حينئذ وسيلة لدفع الاعتداء كموقف الابن مثلا ازاء المعتدى حيث يكون الهرب واجب بل وعمل أخلاقي .

كذلك لا يجب الخلط بين الهرب وبعض المواقف الأخرى التي لا تحمل نفس المعنى كتغيير الطريق والرجوع الى الخلف أو قبول حماية بعض المارة أو مشاهدي الاعتداء ، حيث يمكن أن تعد وسائل صالحة لدفع الاعتداء (٢) .

ويلاحظ أخيرا أنه إذا فضل صاحب الحق المعتدى عليه الهرب دفعا للاعتداء ، فلا يجوز لشخص ثالث أن يتدخل مع ذلك لدفع الاعتداء بالقوة إذ لا وجود حينئذ لحق الدفاع الشرعي .

اثبات حق الدفاع الشرعي :

أن تقرير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه (٣) .

وينبني على ذلك أيضا أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب تقديمه إلى محكمة الموضوع ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبحث الثاني

حدود الدفاع الشرعي ووقف استعماله

تمهيد ، حدوده : أولا : حد التناسب العام بين الاعتداء والدفاع ، ثانيا : حد استعمال القتل دفاعا عن النفس أو المال ، (أ) حالات القتل دفاعا عن النفس ، (ب) حالات القتل دفاعا عن المال ، قيد عدم جواز مقاومة مأهوري الضبط .

(١) انظر في الفقه الفرنسي :

Garçon, Code Pénal Annoté, Paris 2e éd. Art. 328, No. 26. Donnedieu De Vabres, Traité, op-cit., No. 397 Vidal et Magnol, Cours de Droit Criminel et de Science Pénitentiaire, 9e éd., tome 1, 203, note 1.

وفي الفقه الإيطالي

Pannain, Manuale di Diritto Penale., V. I, Torino, 1962, p. 646. Cavallo, cit., p. 665. Manzini, cit., p. 376.

(٢) يرى انتولوزي أنه لا يمكن وضع قاعدة عامة جامدة بالنسبة للهرب ، فازاء العسكريين لا شك أن الهرب يضيء إلى لباسهم العسكري ، أما ازاء المدنيين فقد لا ينال الهرب دوما من كرامتهم . فالقانون لم يبيح بتقدير الدفاع الشرعي منح تفويض بالجسارة والاقدام ، انظر :

(٣) نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٨ ع ٣ رقم ٢١٢ ص ١٠٢٤ .

إذا توافرت العناصر السابقة نشأ حق الدفاع الشرعى ، وهو يبيح لصاحب الحق المعتدى عليه أو أى شخص آخر توجيه القوة الى مصدر الخطر — وليس الى شخص أو شيء آخر — دفعا للخطر المحدق . على أن القانون لم يترك حق الدفاع مطلقا ، بل قيده فى المادة ٢٤٦ عقوبات بلقدر اللازم لدفع الاعتداء ، وهو ما يسمى بقدر التناسب بين الاعتداء والدفاع . ثم أضاف المشرع محددات فى المادتين ٢٤٩ ، ٢٥٠ عقوبات الحالات التى يجوز فيها القتل دفاعا عن النفس أو المال . وأخيرا فقد منع المشرع مباشرة هذا الحق ضد مأمورى الضبط أثناء قيامهم بأعمالهم وفقا لنص المادة ٢٤٨ عقوبات .

أولا : حد التناسب العام بين الاعتداء والدفاع :

نص المشرع على أن حق الدفاع الشرعى يبيح استعمال القوة اللازمة لدفع كل اعتداء بجريمة تقع على النفس أو المال ، وذلك هو قيد التناسب بين الاعتداء والدفاع . ولا خلاف فى الفقه — سوا فى مصر أو الخارج — على تقييد حق استعمال الدفاع الشرعى بشرط التناسب مع جسامته الخطر . فإذا كان فى استطاعة المعتدى عليه دفع الخطر بقدر معين من القوة كاف وفعال لتعطيل الاعتداء ، فلا يباح له استعمال قدر أكبر من القوة . غير أن الصعوبة تبدو فى تحديد ضابط التناسب أى تحديد الأسس والاعتبارات التى يجب أن يستند إليها .

ويذهب الراى السائد الى أن الفصل فى التناسب يجب أن يكون أساسه هو الموازنة بين الوسائل الدفاعية التى كانت تحت تصرف المدافع والوسائل المستخدمة (١) . وعلى ذلك ، فالمدافع الذى كان فى استطاعته دفع الاعتداء ، بعضا ولكنه استخدم سلاحا ناريا يعد متجاوزا لحد التناسب . ويعنى ذلك أنه لا يشترط التماثل التام بين الوسيلة المستخدمة فى الاعتداء والوسيلة التى يراها المدافع لازمة لرد الاعتداء ، تلك الوسيلة التى تختلف باختلاف الظروف . « فإذا كان الواضح أن الطاعن وابن عمته هوجما وضرب ابن عمته ضربا كان من المحتمل أن تنشأ عنه جراح بالغة ، فلا شك أن الطاعن كان له أن يدافع عن ابن عمته بما يرد هذا الاعتداء بالوسيلة التى تيسر له استعمالها ، ولو كان ذلك باستعمال السلاح النارى » (٢) .

وقد أخذت بهذا الراى أيضا محكمة النقض الإيطالية فقررت صراحة فى حكم حديث لها — أيدت فيه قضاءها السابق — أن تقرير التناسب بين الدفاع

(١) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات المرجع السابق ص ٢٢٢ وفى الفقه الإيطالى

Manzini, cit., p. 383. Vannini, Manuale di Diritto Penale, Firenze, 1948, p. 152

(٢) نقض ٦ مارس ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٢٧٤ ص ٧٢٤ .

والاعتداء ، لا يجب أن يستند الى الموازنة بين الضرر الذى يهدد بايقاعه المعتدى والضرر الذى يسببه المدافع ، ولكن يجب أن يستند الى الموازنة بين وسائل الدفاع التى كانت تحت تصرف المعتدى عليه وما استخدمه منها عملا . فاذا ثبت أن المعتدى عليه قد استخدم الوسيلة الوحيدة التى كانت فى متناوله ، فلا يؤخذ مما كانت النتيجة الضارة التى لحقت بالمعتدى (١) .

على أننا نرى أن هذا الرأى على إطلاقه مبالغ فيه ، إذ أن الوسيلة لا يجب أن تنفصل كلية عن الغاية ، أى الخطر الذى يجب دفعه أو الحق الذى يجب حمايته ، وذلك حتى يمكن تقدير مدى جسامة فعل المدافع . وهو تقدير لا يقتصر على الأموال ولو لم تكن هذه فى متناوله أخذا بمبدأ ضرورة تناسب الوسيلة مع الهدف .

ولا يعنى ذلك بالطبع التماثل أو التعادل بين المصلحة المهددة بالخطر ومصلحة المعتدى . بل ما نريد قوله أنه لا يمكن وضع معيار مطلق ، بل يجب أن يؤخذ فى الاعتبار لدى تقدير التناسب — لدى تقدير نشأة حق الدفاع — أهمية الحق والوسيلة المستخدمة معا . وقد يكون الضرر الذى الحقه المدافع بالمعتدى أشد جسامة من الضرر الذى يتهدد المعتدى عليه ، ولكنه يظل مجاها ومبررا طالما أنه كان لازما وضروريا لدرء الخطر .

وهكذا فانا نخلص الى أن تقدير التناسب لا يمكن أن يتم على أساس موضوعى أو مجرد بحث أساسه معيار الرجل العادى فقط ، بل يجب أن يراعى أيضا ظروف وملابسات الحالة الواقعية . فلا يصح محاسبة المتهم على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه تحت ظروف الاعتداء الحرجة وملابساته الدقيقة (٢) .

فيدخل فى تقدير التناسب مثلا الحالة الصحية والجسمانية لكل من المعتدى وصاحب الحق وما إذا كان أحدهما نكرا أم أنثى ، شيخا أم صبيا ، وزمان الاعتداء وما إذا كان ليلا أم نهارا ، الى غير ذلك . وعلى هذا فقد تكون ضربه أو لكمه من قبضة يد مصارع أو ملاكم قاتلة تحت ظروف خاصة تماما كالمقذوف النارى *« Insultatus ab homine robusto et forte in discrimine vitae esse dicitur »*.

والفصل فى التناسب بين القوة والاعتداء الذى يهدد المدافع أمر تقديرى لحكمة الموضوع تفصل فيه بغير معقب عليها متى بنت قضاءها فى ذلك على أسباب مسانئة (٣) .

(١) نقض ايطالى ١٧ فبراير ١٩٥٩ منشور فى *Giustizia Penale*, 1959, vol. II, 981, m. 772.

وتأسيسا على هذا الرأى ، توصل شارح ايطالى الى اباحة أن يطلق فرد النار من نافذة منزله دفاعا عن كلب له ، وذلك متى انعدمت أى وسيلة أخرى للدفاع الشرعى . انظر فائينى . الإشارة الأخيرة .

(٢) نقض ٦ يناير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨١ ص ٢٤٢ .

(٣) نقض ٨ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، من ١٨ ع ٢ رقم ١١٦ ص ٦٠٥ .

ثانيا : حد استعمال القتل دفاعا عن النفس أو المال :

أضاف المشرع الى حد التناسب العام السابق ، حدا آخر خاصا بالحالات التى يجوز فيها استعمال القتل دفاعا عن النفس أو المال ، وهى الحالات التى حددتها المادتان ٢٤٩ ، ٢٥٠ عقوبات .

ويلاحظ بداءة أنه ليس من مقتضى هذه الإباحة جواز استعمال القتل بصفة مطلقة كلما توافرت إحدى هذه الحالات ، بل لابد أن يثبت فى كل حالة أن القتل كان القدر اللازم لدفع الاعتداء . أما إذا كان من الممكن دفع الاعتداء بقدر أقل من القوة أى بغير القتل ، ومع ذلك استعمل المدافع هذه الوسيلة ، فإنه يعد مخالفا لحد التناسب العام ، وبالتالي متجاوزا لحدود حق الدفاع الشرعى .

(أ) القتل دفاعا عن النفس :

حددت المادة ٢٤٩ عقوبات الحالات التى يجوز فيها القتل العمد دفاعا عن النفس ، وتلك هى :

أولا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

والخوف حالة نفسية داخلية ، لذا كان لابد فى تقدير توافرها من الرجوع الى ظروف الحادث وملابساته . وما قد يعد سببا معقولا لهذا التخوف فى حالة معينة ، قد لا يعد كذلك فى حالة أخرى ، فعلى القاضى أن يضع نفسه موضع المدافع حتى يكون تقديره سليما .

ويجب أن يكون فعل الاعتداء مما يخشى منه حدوث الموت أو الجراح البالغة أى الجسيمة ، كأحداث عاهة مستديمة مثلا . أما الجراح البسيطة أو التافهة فلا يبيح المشرع دفعها بالقتل .

ثانيا — اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة :

وقد نص قانون العقوبات على هاتين الجريمتين فى المادتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وهما من الجنايات .

ثالثا : اختطاف انسان . (يراجع المواد ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ عقوبات) .

(ب) القتل دفاعا عن المال :

حددت المادة ٢٥٠ عقوبات بدورها الحالات التى يجوز فيها استعمال القتل العمد دفاعا عن المال ، وهى :

أولا : فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من الكتاب الثالث لقانون العقوبات . ويقصد المشرع بهذه الإشارة جرائم الحريق العمد (المادة ٢٥٢ عقوبات وما بعدها) .

ثانيا : سرقة من السرقات المعدودة في الجنايات . وهذه ورد النص عليها في المواد من ٣١٢ — ٣١٦ عقوبات ، ومثالها السرقة باكراه .

ثالثا : الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

وقد راعى المشرع في تقدير هذه الحالة ما يسببه اقتحام المساكن ليلا من ذعر واضطراب في نفس المعتدى على حقه ، بالإضافة الى ما يفصح عنه هذا الفعل من خطورة واضحة لدى المعتدى .

ويكفى لإجازة القتل أن يدخل الجاني ليلا أو ملحقات المسكن كالحديقة أو الفناء مثلا ، ما دام المقصود من القتل هو منع دخول الجاني (١) .

ولم يتطلب المشرع صراحة أن يكون دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة ، فقد قدر أن دخول المساكن ليلا يحمل بذاته قرينة الإجرام ، ولو لم يثبت أن الداخل كان يقصد بالفعل ارتكاب جريمة . على أنه ثبت أن صاحب المسكن كان على علم بأن الداخل لا يقصد ارتكاب جريمة ، فلا يباح له القتل ، إذ لا ينشأ له حق الدفاع الشرعى لعدم توافر عناصره (٢) .

هذا ، وقد حددت محكمة النقض الليل بأنه الفترة بين غروب الشمس مساء وشروقها صباحا (٣) .

رابعا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

والفرض في هذه الحالة بالطبع أن تكون بصدد اعتداء موجه أصلا ضد المال ، وبذا لا تختلط بالحالة المشابهة التي تجيز القتل دفاعا عن النفس .

تعطيل مقاومة مأمورى الضبط :

بأن مأمورى الضبط الذى يقوم بتنفيذ عمل داخل في حدود اختصاصات وظيفته ، إنما يباشر حقا خوله إياه القانون ، ومن ثم لا يمكن أن يعد جريمة وفقا لما تقرره المادة ٦٣ عقوبات . ولذلك فلا يجوز الاحتجاج في مواجهته

(١) نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، من ١٩ ع ٢ من ٨٧٥ .
(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ، من ٢٢٩ . الدكتور على راشد ، المرجع السابق من ٥٨٣ . وانظر نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٢٧ من ٥٧٢ .

(٣) نقض ٦ يناير ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٨٣ من ٤٤٦ .

حينئذ بحالة الدفاع الشرعى ، لان من عناصر الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء بفعل يعد جريمة ، بينما الغرض أن عمل مأمور الضبط هو ممارسة لحق قانونى أى عمل مشروع ومباح .

غير أن المشرع أراد أن يسبغ حماية أوفى على عمل مأمورى الضبط فى حالات قد لا يسعفه فيها نص المادة ٦٣ عقوبات ، وذلك معاونة لهم على أداء أعمالهم دون خشية استعمال القوة ضدهم . وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٤٨ عقوبات على أنه « لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف ان ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف اسباب معقولة » .

يتضح من هذا النص أن المشرع قد أوقف استعمال حق الدفاع الشرعى ضد مأمورى الضبط القضائى أو الإدارى الذين يخولهم المشرع سلطة تنفيذ القانون جبرا . والنص واضح فى قصر تطبيقه على طائفة معينة من الموظفين العموميين ، فلا يجوز أن يحتج به مثلا كل مكلف بخدمة عامة . وقد أخضع المشرع هذا المانع الشروط ثلاثة هى :

أولا : أن تكون أفعال مأمور الضبط بناء على واجبات وظيفته ، ولكنه تخطى حدود اختصاصاته :

فعمل مأمور الضبط فى هذه الحالة هو فى ذاته غير قانونى ، لذا كان الاصل هو اباحة مقاومته بالقوة متى توافرت عناصر الدفاع الشرعى . ومن امثلة ذلك التى ساققتها تعليقات الحقائقية وأكدها القضاء أن يقبض مأمور الضبط على شخص بمقتضى أمر باطل لعدم استكمال الشكل القانونى ، أو أن يخطئ مأمور الضبط فيقبض على شخص غير المتهم المقصود بأمر القبض ، أو من يفتش خطأ منزلا غير المقصود باذن التفتيش ، أو أن يشاهد مأمور الضبط داخل دائرة عمله فعلا يظنه خطأ جريمة فى حالة تلبس مما تجيز له القبض بينما الفعل فى حقيقته عمل مشروع، وقد يقتضيه الامر استعمال العنف مع الفاعل لمنع من الافلات من القبض .

ففى مثل هذه الاحوال ، لا يجيز المشرع مقاومة أعمال مأمور الضبط ودفعها بالقوة استنادا الى الدفاع الشرعى . على أن نص المادة ٢٤٨ عقوبات تطلب صفة معينة فى عمل مأمور الضبط تقود الى الشرط الثانى لأعمال هذا القيد .

ثانيا : أن يكون مأمور الضبط حسن النية فى عمله :

ويعنى هذا الشرط ضرورة أن يثبت أن مأمور الضبط انما تخطى حدود واجبات وظيفته عن حسن نية . ويقتضى ذلك أن يثبت أن مأمور الضبط كان يعتقد سلامة وصحة تصرفه ، وهى مسألة متروك تقديرها لسلطة قاضى

الموضوع . أما اذا كان مأمور الضبط سىء النية فى عمله ، كأن يكون معتمدا
اىذاء شخص معين لغرض معين فى نفسه كحقد أو غيره ، جازت مقاومته
بالقوة وفقا لقواعد الدفاع الشرعى (١) .

وحسن النية أمر مفترض مأمور الضبط حتى يثبت العكس ، ولا شك
أن العمل الظاهر مخالفته القانون يعنى بذاته انتفاء حسن النية .

ثالثا : الا يكون فى عمل مأمور الضبط ما يخشى منه موت أو جروح بالغة
وكان لهذا التخوف أسباب معقولة :

شرط ثالث حدد به المشرع الحالات التى لا يجوز فيها مقاومة مأمور
الضبط وهو شرط طبيعى ومنطقى ، فلا يقبل أن يطلب من الفرد أن يخضع
لقوة معينة — حتى ولو كان مأمور الضبط حسن النية — متى كانت القوة
تهدد الفرد فى حياته أو تهدده باصابات بالغة . ويجب أن يكون هذا التخوف
مستندا الى أسباب معقولة يدخل تقديرها فى سلطة قاضى الموضوع .

ومجمل القول ، أنه اذا توفرت الشروط الثلاث السابقة فى عمل مأمور
الضبط ، فقد أوقف المشرع استعمال حق الدفاع الشرعى فى مواجهته بفرض
توافر عناصر نشوء هذا الحق . ولذا فلسنا هنا بصدد تحديد لمدى حق
الدفاع الشرعى ، بل قيد يرد على استعماله فيعطله تماما . وستبدو أهمية
هذه الملاحظة لدى تحديد شروط توافر عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى .

المبحث الثالث

عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى

شروط العذر ، الشرط الاول : أن تنشأ قانونا حالة دفاع شرعى ، الشرط الثانى : أن
يتجاوز المدافع حدود حقه ، الشرط الثالث : أن يكون التجاوز بحسن نية ، الطبيعة القانونية
للعذر ، العقوبة .

شروط العذر :

قد ينشأ حق الدفاع الشرعى صحيحا فيخول للمعتدى عليه حق دفع
الاعتداء بالقوة ، ومع ذلك يتجاوز المدافع الحدود التى فرضها المشرع على
استعمال هذا الحق . وقد واجه المشرع هذا الغرض فنص فى المادة ٢٥١
عقوبات على أنه « لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود
حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر
اشد مما يستلزمه هذا الدفاع ، ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل
جناية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من
العقوبة المقررة فى القانون » .

ويقضينا البحث فى هذا العذر ان نبدا بتحديد شروطه أو عناصره ،
وهى وفقا للنص ثلاثة شروط :

(١) نقض ١٤ مايو ١٩٤٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٧٦ من ٧١١ .

- الاول : أن تنشأ قانونا حالة دفاع شرعى .
- ثانيا : أن يتجاوز المدافع حدود حقه .
- ثالثا : أن يكون التجاوز بحسن النية .

الشرط الاول : أن تنشأ قانونا حالة دفاع شرعى :

من الطبيعى أنه لا يتسنى الحديث عن تجاوز حدود حق معين مع انعدام ذات الحق ، يجب لاعتبار المدافع متجاوزا حق فى الدفاع الشرعى ، أن يكون هذا الحق قد نشأ بالفعل أى توافرت له عناصره القانونية . فإذا كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الشخص ، فلا مجال لما يثار بصدد تجاوز حق الدفاع الشرعى ، إذ أن ذلك لا يكون له محل الا عند ثبوت قيام هذه الحالة (١) .

وقد رأينا أن عناصر الدفاع الشرعى ترد الى شروط معينة تطلبها المشرع فى الاعتداء وحتمية دفعه بالقوة ، مما سبق أن تناولته الدراسة .

ويترتب على ذلك أيضا أن الأفعال التى تصدر من المعتدى عليه بعد انتهاء الاعتداء ، لا تعد تجاوزا لحق الدفاع الشرعى بل انتقاما يستحق عنها العقاب كاملا .

الشرط الثانى : أن يتجاوز المدافع حدود حق الدفاع الشرعى :

وإذا نشأ للمعتدى عليه حق دفع الاعتداء ، فهو مقيد فى استعماله بالترام حدوده التى سبق أن عرضنا لها ، وتتحصل فى لزوم تناسب القوة التى يستعملها المدافع مع فعل الاعتداء ، فيلتزم المدافع بالقدر الضرورى والكافى لدفع الاعتداء ، كما يلتزم ألا يلجأ الى القتل الا فى الاحوال التى حصرها المشرع .

غير أن المدافع قد لا يلتزم بهذه الحدود ، فيتخطى حد التناسب العام كأن يحاول أحد المارة بالطريق نزع حجارة من يد أحد الصبية لمنع من مواصلة قذفها على رفاقه — مما قد يحدث بهم جروحا — ولكنه فى سبيل ذلك يلوى ذراع الصبى بشدة فيحدث بها كسرا (٢) . أو قد يستعمل المدافع القتل فى غير الحالات المسموح بها ، كأن يقتل السارق الذى لا يحمل سلاحا والذى لا تعد جريمته من الجنايات .

ما اذا كان الدفاع موجها ضد أحد مأمورى الضبط فى غير الاحوال التى اجاز فيها القانون مقاومتهم ، فلا يعد ذلك تجاوزا لحدود الحق بل اعتداء غير مبرر . ذلك أن حق الدفاع الشرعى — وإن كان ينشأ حينئذ بتوافر شروطه — الا أنه معطل وغير جائز استعماله وبالتالي فإن استعمال القوة حينئذ بتوافر هو فى أساسه اعتداء أيا كان مقدار القوة ، ولا مجال إذن للحديث عن تجاوز حدودها .

(١) نقض ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٩ رقم ١٥ ص ٨٦ .
 نقض ٥ ديسمبر ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ص ٦ رقم ٤٢٣ ص ١٤٢٤ .
 نقض ٧ نوفمبر ١٩٥١ ، ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٥٣ ص ١٢٣ .
 نقض ٣ مارس ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ٥ رقم ٢٢١ .
 (٢) محكمة الجزائر ، ٩ نوفمبر ١٩٥٢ منشور فى Recueil Dallos, 1954, 369.

وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كانت هذه القوة تدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى وما ينفى هذا التجاوز ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص الخاطيء بما يتفق وتلك الحقيقة وما يقتضى به المنطق والقانون (١) .

الشرط الثالث : أن يكون التجاوز بحسن نية :

ويعنى هذا الشرط أن يكون المدافع قد تجاوز حدود الحق معتقدا أنه يباشر حقه في دفع الاعتداء بالقدر اللازم والضرورى . والواقع أن حسن النية هو شرط عام في استعمال حق الدفاع الشرعى (٢) ، ذلك أن الهدف هو رد اعتداء وحماية مصلحة في لحظة يتعذر فيها اللجوء الى وسيلة أخرى طلبا للحماية .

فاذا ثبت أن المدافع قد تجاوز حدود حقه بسوء نية أى عن قصد سيء فلا مجال لتطبيق أحكام العذر ، إذ لم يعد هدف المعتدى عليه هو الدفاع عن النفس أو المال ، بل تحقيق غرض آخر في نفسه . فقد ينتهز المدافع فرصة نشوء حق الدفاع الشرعى له فيتمادى في استعمال حقه مبتغيا التخلص من المعتدى أو اتلاف أمواله لخصومه مسابقة بينهما .

فلا شك أن المعتدى عليه يستحق في هذه الحالة العقاب كاملا عن أفعاله التى تجاوز بها حدود حقه .

وتقدير توافر حسن النية أو تخلفه هو أمر موضوعى من سلطة قاضى محكمة الموضوع يفصل فيه دون رقابة عليه من محكمة النقض .

الطبيعة القانونية للعذر :

ثار خلاف في الفقه حول الطبيعة القانونية للحكم الذى نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات . فذهب رأى الى أن هذه المادة تقرر ظرفا خاصا في الظروف القضائية المخففة التى نصت عليها المادة ١٧ عقوبات ، ولذا فإن حكم هذه المادة جوازى دوما للقاضى ، كما نصت هو الشأن بالنسبة لسائر الظروف القضائية ، وإن كان هذا الظرف يتميز بحكم استثنائى في التخفيف .

ورأى البعض أنه عذر قانونى ، إذ ورد به النص صراحة ، فيكون القاضى مقيدا بأعمال حكمه ، كما أنه يؤثر في نوع الجريمة فيغيرها من جنائية الى جنحة لما يترتب عليه من تطبيق عقوبة الجنحة بصفة وجوبية .

(١) نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجبومة أحكام النقض ، س ١٩ ع ٣ ص ٨٧٥ .

(٢) أمستافنا الدكتور على راشد ، المرجع السابق ، ص ٥٧٢ .

ولعل الأرجح لدينا أن لهذا النص صفة العذر القانوني وهو الذي يتفق أيضا مع قضاء النقض ، ولكنه عذر من نوع خاص أو هو عذر قانوني — قضائي (١) .

فهو عذر قانوني لأن القاضي لا يملك تطبيقه إلا في حالة معينة حددها المشرع ولم يترك تقديرها للقاضي ، هي حالة عذر تجاوز حق الدفاع الشرعي . ولذا فإن القاضي يخضع لرقابة محكمة النقض في تقدير توافر أو عدم توافر العذر .

كما أن لهذا العذر صفات الظرف القضائي من حيث أن للقاضي — إذا ما تحقق من توافر شروطه — الخيار في تخفيف العقوبة بين تطبيقه أو تطبيق حكم المادة ١٧ عقوبات أو النزول بالعقوبة إلى الحد الأدنى المقرر لها .

غير أنه إذا استبان للقاضي أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبات دون الحد الذي تقرره المادة ١٧ عقوبات ، كان عليه حينئذ أن يعد المدافع معذورا وفقا للمادة ٢٥١ عقوبات (٢) .

وينبنى على ما تقدم أن العذر لا يغير في نوع الجريمة ، بل تظل محتفظة بوصفها الأصلية كجناية ، لاحتمال الحكم بعقوبة جنائية كما في كافة حالات التخفيف الجوازي (٣) .

٢ — العقوبة :

إن قاضي الموضوع ، إذا ما ثبت له توافر أركان العذر ، ليس مقيدا في تطبيق العقوبة إلا بقيد واحد هو ألا يحكم بالحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة التي وقعت (٤) .

وهو أمر طبيعي ومنطقي ، ذلك أن المدافع لا يحاسب إلا عن ذلك الجزء الذي تجاوز به حدود حقه في الدفاع الشرعي ، مما يقتضي تخفيف العقاب عليه . ولا تبدو أهمية خاصة لهذا العذر فيما يتعلق بالجرح ، إذ أن للقاضي أن ينزل دوما بالعقوبة إلى الحد الأدنى المقرر لعقوبة الحبس وهو أربع وعشرون ساعة .

ولكن تبدو الأهمية العملية لهذا العذر في مجال الجنائيات . ذلك أن المادة ١٧ عقوبات تجيز النزول بالعقوبة درجة أو درجتين ، أما وفقا للمادة ٢٥١ عقوبات فيجوز للقاضي أن يخفف العقوبة في مواد الجنائيات بما يتناسب مع درجة التجاوز حتى يصل بها إلى الحبس لمدة أربع وعشرين ساعة .

وأخيرا فإن عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يمنع بالطبع من المساءلة المدنية والمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أحدثه قدر التجاوز المؤثم وفقا للقواعد العامة ، وهو ما حرصت على النص عليه أيضا المادة ١٦٦ من القانون المدني .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ، الدكتور علي راشد المرجع السابق ، ص ٥٩٢ .

(٢) نقض ١٠ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٩ رقم ٧٢ ص ٢٦٢ .

(٣) انظر أيضا في الموضوع استأنا الدكتور رؤوف عبيد ، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ، ١٩٦٣ ، الجزء الأول ، ص ٣٧ وما بعدها .

(٤) نقض ١٠ مارس ١٩٥٨ السابق الإشارة إليه .

مدى التزام الفرد في الإبلاغ عن الجريمة

دكتور أنطون فهمى عبده

مصلحة الأمن العام — وزارة الداخلية

ما مدى مسئولية الفرد عن امتناعه في الإبلاغ عن جريمة ؟
وما مدى الزام القانون له في هذا الخصوص ؟

سنتعرض في مقالنا هذا لمسئولية الجمهور الجنائية أمام القانون فتخرج بذلك المسئولية الأدبية أو المعنوية له عن الإبلاغ .. فمما لا شك فيه ان المبادئ العامة للأخلاق تملئ على الفرد في مجتمع معين واجبات أدبية أو أخلاقية نحو أقرانه في هذا المجتمع ، ومن أولى الالتزامات الأخلاقية التي تقع على عاتق المواطن لأخيه المواطن هو تقديم يد المساعدة له اذا ما أصيب في حادث أو ألم به مرض مفاجيء على مرأى منه .

بيد أن مسئولية الشخص الأدبية لا تعنى شيئاً أمام القانون .. فلتجريم تصرف معين يلزم وجود نص قانوني يصف الفعل أو الامتناع ويحدد له العقاب .

وفي بحثنا هذا سوف ندرس النصوص القانونية التي عالجت الالتزام بالإبلاغ ونقف وجها لوجه أمام المشرع المصري لنسائله عن مدى الزامه في هذا الشأن .

ان الفرد الذي يمكن الزامه بالإبلاغ عن الجريمة لا يخرج عن ان يكون أما طرفاً من أطرافها أو الغير .. ولهذا سوف نقسم بحثنا الى مبحثين :

نتناول في المبحث الاول مدى التزام اطراف الجريمة بالإبلاغ عنها .

وفي المبحث الثانى سنعالج مدى الزام القانون للغير بالإبلاغ لنخرج بذلك الى التوصيات التي نرى أن تكون محل دراسة المشرع المصري في تعديل قريب لقانون العقوبات .

المبحث الأول

طرفي الجريمة والإبلاغ عن الحادث

لكل جريمة طرفين : الجاني ، والمجنى عليه (١) ، فهل أوجب القانون على أحدهما الإبلاغ عن الجريمة ؟ أم انه اكتفى بأن يكون الإبلاغ اختيارياً لهما أو لأحدهما ؟

(١) نقصد « بالمجنى عليه » الشخص المضرور مباشرة من الجريمة ، ولسنا في حاجة الى ايضاح ان المجتمع في أى دولة من الدول يعتبر المضرور الاخير منها . بيد أننا في مقالنا هذا نقصد المعنى الاول للفظ « المجنى عليه » .

هذا ما سنعالجه على التوالي :

١ - الجاني والإبلاغ عن الحادث : لسنا في حاجة الى تعريف القراء بأنه من حق الجاني - أى مرتكب الفعل أو الامتناع الذى يجرمه المشرع - أن يتكلم وأن له ألا يتكلم ، وأنه في هذه الحالة - أى اذا ما التزم الجاني السكوت - فلا يؤخذ ذلك دليل عليه باعتباره مرتكبا للجريمة . فان أبسط قواعد العدالة التى تقرها السياسية التجريبية الحديثة توجب ترك السبيل للمتهم للدفاع عن نفسه فاذا ما اختار الصمت فلا يكون ذلك اعترافا منه بوقوع الجريمة ، وليس للمحقق أن يجبره على التكلم .

وقد نصت المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية على هذا المبدأ بقولها : « لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك » . فاذا ما اجبر المتهم على التكلم أو على اعطاء استيضاحات عن التهمة المنسوبة اليه ، فان هذا الاستجواب يكون مشويا بالبطلان ولا يعتمد به كدليل من أدلة الاثبات ، كما لا يعتمد بالادلة التى ترتبت على هذا الاستجواب الباطل (١) .

كما اكدت لجنة حقوق الانسان بهيئة الأمم المتحدة في ٥ يناير ١٩٦٢ موقف المشرع المصرى في هذا الشأن . بل كانت أكثر صراحة إذ أوصت بأنه « لا يجبر أحد على الشهادة ضد نفسه ، ويجب قبل سؤال أو استجواب كل شخص مقبوض عليه أو محبوس أن يحاط علما بحقه في التزام الصمت (٢) » وتنص على ذلك صراحة بعض التشريعات الاجرائية الجنائية . . ونذكر على سبيل المثال : القانون العراقى (م ٢/١٨٢) ، السودانى (م ٢/٢١٨) ، الفرنسى (م ١/١١٤) والاملى (م ١/١٣٦) .

اما اذا اختار المتهم التكلم فقد يعترف بالجريمة أو لا يعترف بها ، وفي هذه الحالة الاخيرة يعتبر ذلك انكارا منه للتهمة بل اصرارا على استعمال حقه في الدفاع عن نفسه بكافة الطرق ومن ضمنها « عدم التبليغ عن جريمته » .

اما اذا اعترف المتهم بها فهو يقر على نفسه بصحة ارتكاب التهمة المنسوبة اليه (٣) . وهذا الاعتراف يعتبر تبليغا عن الجريمة اذا مبادر الجاني بإبلاغ السلطات عن الحادث قبل أن يصل الى علمها . اما اذا كان هذا الاعتراف لاحق لعلم السلطات بالجريمة ، فان ذلك لا يكون تبليغا بل اعترافا من المتهم عن التهمة التى نسبتها اليه سلطات جمع الاستدلالات أو التحقيق .

وفي اعتقادنا أن الاعتراف الذى يأخذ صورة التبليغ عن الحادث يجب أن يكون محل اعتبار المشرع أو على الأقل القاضى عند تقدير العقوبة . . فلا شك بأن المجرم الذى يبلغ عن ما اقترفه من فعل أو امتناع يجرمه قانون العقوبات يعتبر أقل خطورة من سائر المجرمين .

(١) د. محمد سامى النبراوى - استجواب المتهم - دار النهضة العربية - ١٩٦٨ - ١٩٦٩

(٢) انظر تقرير اللجنة ص ٢٠٥ . E/cn. 4/826

(٣) د. رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى سنة ١٩٦٨

ص ٥٦٧ . د. سامى الملا - اعتراف المتهم - دار النهضة العربية - ١٩٦٩ - ص ٧ .

ولما كان المشرع المصرى لم ينهج منهج بعض التشريعات الاجنبية ، ولاسيما القانون الايطالى (انظر مادة ٦٢ من قانون العقوبات الايطالى) الذى ينص على بعض الظروف باعتبارها ظروف مخففة عامة ، فلا مفر اذا من أن يلجأ القاضى المصرى فى مثل هذه الحالات الى استعمال سلطته التقديرية بين الحد الاقصى والحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها فى القانون عن هذه الجريمة . ويمكنه بالنسبة للجنايات فقط تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات اذا ما ارتأى القاضى ذلك .

ولا يفتونا فى هذا الصدد ان نوضح بأن المشرع المصرى قد استجاب فى بعض حالات معينة الى رأينا فأعفى من العقاب الجناه الذين يبادرون فى الابلاغ عن جرائم معينة نظرا لخطورتها من جهة ولاعطاء الجانى فرصة التوبة والرجوع الى الصواب من جهة أخرى وهى عموما الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل أو المضرة لاقتصادياتها ولكيائها . . فقد نصت المادة ٨٤ « أ » من قانون العقوبات على الآتى : « يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار اليها فى هذا الباب (الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج) كل من بادر من الجناة بابلاغ السلطات الادارية أو القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق .

ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق . ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة » .

كما تنص المادة ١٠١ من قانون العقوبات على الآتى : « يعفى من العقوبات المقررة للبغاه كل من بادر منهم باخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاه — وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش » .

كما تنص المادة ٢٠٥ (١) على الآتى : « يعفى من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع فى التحقيق . . ويجوز للمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع فى التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة » .

كما تنص المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على الآتى : « الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور » .

هذا بالنسبة للجرائم التي تقع اضرارا بأمن الدولة من الداخل أو من الخارج أو تهز اقتصادها ، ولا شك بأن حكمة المشرع في الاعفاء من العقاب — إذا ما توافرت الشروط الواردة في هذه المواد — هي أساس لحماية المجتمع من هذه الجرائم الخطيرة فترك السبيل الى الجناة للتوبة بالابلاغ عن هذه الوقائع ، ولم يكتف بهذا القدر بل اعتبر مجرد اعترافهم بالوقائع بعد وصولها الى علم السلطات إذا ما توافرت شروط معينة سببا للاعفاء من العقاب أيضا .

وجاء قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنص مماثل للنصوص المشار اليها حماية للمجتمع من الاضرار التي تنجم عن هذه المواد المخدرة .. فقد نصت المادة ٤٨ على الآتي : « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .. فإذا حصل الابلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الابلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » .

هذا بالإضافة الى جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات والتي نص المشرع في فقرتها الأخيرة على الاعفاء من العقاب « لكل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جنابة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة على أولئك الجناة .. فإذا ما حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا الى ضبط الجناة الآخرين » .

نخلص مما سبق بأن الجاني غير ملزم بالابلاغ عما اقترفه من أفعال يجرمها القانون .. بيد أن المشرع المصرى قد اعتبر مبادرة الفاعل بالابلاغ عن جرائم معينة ذات خطورة ظاهرة على أمن الدولة أو اقتصادها أو حتى على كيان المجتمع نفسه سببا من أسباب الاعفاء من العقاب .

ويخلاف هذا ، فأننا نعتقد بأن مبادرة الجاني بالابلاغ عن الجريمة يدل على أنه أقل خطورة من الجاني الذى يمتنع عن الابلاغ أو يحاول اخفاء جريمته بشتى الطرق .

٢ — **المجنى عليه والابلاغ عن الحادث** : لم يلزم القانون المجنى عليه في جريمة معينة بالابلاغ عنها ، واكتفى في هذا الشأن بنص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي تلزم ادبيا لكل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ بها — ولنا عودة في تقييم هذه المادة عند التحدث عن الغير وواجب الابلاغ عن الجريمة . بيد أنه ونحن بصدد دراسة المجنى عليه كمبلغ للجريمة يجدر بنا الإشارة الى موضوعين هامين : موضوع الادعاء المباشر ، وموضوع عدم إمكان تحريك الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى من المجنى عليه في بعض الجرائم الواردة في القانون على سبيل الحصر .

(١) **الادعاء المباشر** :

تنص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على الآتي :

« تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضى التحقيق او مستشار الاحالة او محكمة الجنح المستأنفة فتعقدده في غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية » .

يستبين من نص المادة أنه يمكن تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الادعاء المباشر وهو حق مقصور على من لحقه الضرر من الجريمة سواء كان ضرر مادي أو أدبي، والمجنى عليه هو نفسه غالبا المضرور من الجريمة فهو الذى يملك الادعاء المباشر دون غيره ، لكن المجنى عليه الذى لم يلحقه ضرر ما لا يملك هذا الحق ، ومثله المجنى عليه الذى تلقى تعويض الضرر بالفعل أو تنازل عن حقه في التعويض (١) .

ويعتبر اختيار المجنى عليه سبيل الادعاء المباشر نوعا من التبليغ عن الجريمة ، فهو يوصلها الى محكمة الموضوع مباشرة اذا ماتقاعست سلطة الاتهام عن واجبها هذا ، وهو حق اختياري له أو للمضرور عموما من الجريمة يستعمله اذا ما توافرت شروطه (٢) .

وقد منحت سبيل الادعاء المباشر للمضرور الشرائع الفرنسية والهولندية أيضا بشرط الحصول على امر من القاضى *ordonnance* والالمانية في جرائم الاعتداء على النفس وبعض الجرائم التى يجوز أن يحكم فيها بالغرامة ومن تلك التى سبقت هذا السبيل أمام المضرور شرائع بعض الولايات السويسرية والارجنتين والبرتغال واليابان .

(ب) توقف تحريك الدعوى على شكوى من المجنى عليه :

تنص المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه .. أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد : ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون » .

والجرائم المشار اليها في هذه المادة هي :

- ١ — جريمة سب موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (م ١٨٥ ع) .
- ٢ — جريمة زنا الزوجة (م ٢٧٤ ع) .
- ٣ — جريمة زنا الزوج (م ٢٧٧ ع) .
- ٤ — جريمة ارتكاب فعل مخل بالحياء مع امرأة ولو في غير علانية (م ٢٧٩ ع) .

(١) هذا وقد يلحق الضرر شخصا آخر غير المجنى عليه مثل والده أو ابنه في بضعة قتل خطأ ، فيكون له عندئذ هذا الحق ، ولو أنه لم يكن مقصودا بالذات بارتكاب هذه الجريمة .
(٢) د. رؤوف عبيد — مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى — ص ١٠٥ وما بعدها.
د. أحمد فتحي سرور — الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية — ١٩٧٠ — ص ٥٢٩ وما بعدها.

٥ — جريمة امتناع الوالدين أو الجدين عن تسليم الولد الصغير الى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه ، وكذلك اختطاف أحدهم الولد ممن له الحق في حضنته أو حفظه (م ٢٩٢ ع) .

٦ — جريمة الامتناع عن دفع النفقات الصادر بها حكم قضائي واجب النفاذ (م ٢٩٣ ع) .

٧ — جريمة القذف (م ٣٠٣ ع) .

٨ — جريمة السب (م ٣٠٦ ع) .

٩ — جريمة القذف والسب بطريق النشر اذا تضمنت طعنا في الاعراض أو خدشا لسمعة العائلات (م ٣٠٨ ع) .

هذه هي الاحوال التي ينص قانون الاجراءات الجنائية على توقف تحريك الدعوى الى أن تصدر الشكوى من المجنى عليه ، غير أن هناك أحوالا أخرى نصت عليها القوانين خلاف قانون الاجراءات الجنائية هي :

١ — جريمة السرقة اضرارا بالزوج أو الاصل أو الفرع (م ٣١٢ ع) (١)

٢ — جريمة المروق من سلطة الوالد أو ولي الامر بالنسبة للاحداث المشردين (م ١١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩) .

في جميع هذه الجرائم التي اشرنا اليها يلزم لتحريك الدعوى الجنائية شكوى المجنى عليه أو من يقوم مقامه الى السلطات العامة ، فلا يمكن للدعوى أن تتحرك من أي جهة أخرى سواء كانت النيابة العامة صاحبة الدعوى أصلا أو من غيرها .

فاذا ما قدمت الشكوى ممن له الحق في ذلك فان النيابة العامة تستعيد سلطاتها في مباشرة الدعوى وليس للمجنى عليه أن يتنازل عنها بعد ذلك الا في حالة واحدة نص عليها القانون حفظا على وئام الأسرة وهي جريمة الزنا .

وتوقف تحريك الدعوى في هذه الجرائم على شكوى المجنى عليه أو من يقوم مقامه يرجع أساسا الى سببين (٢) :

السبب الأول : هو تفاهة الإيذاء الذي وقع على المجتمع نتيجة للجريمة فلم يترك المشرع للمجنى عليه الحق في التنازل عن المطالبة بالعقاب فحسب ، بل أن للمجنى عليه أن يرضى سلفا بوقوع الاعتداء عليه ويعتبر الرضاء في هذه الحالة سببا من أسباب الإباحة فلا تقوم الجريمة أصلا ونعطي لذلك مثال : جرائم القذف (م ٣٠٣ ع) والسب (م ٣٠٦ ع) .

(١) ويلحق بها جرائم النصب وخيانة الامة اضرارا بالزوج أو الاصل أو الفرع (نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ أحكام النقض م ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١) .

(٢) انظر في هذا الشأن رسالتنا في الكوراه : رضاء المجنى عليه — باريس — ١٩٦٩ — رقم ٧٢ (باللغة الفرنسية) .

السبب الثاني : هو تعارض المصالح المخلفة التي حصل الاعتداء عليها نتيجة لارتكاب الجريمة ، فبخلاف مصلحة المجتمع الذي يطالب بتوقيع العقاب على مرتكب الفعل أو الامتناع الذي يعد جريمة توجد مصالح أخرى وهي مصالح الأسرة (في حالة جريمة الزنا وجريمة المروق ... الخ) أو المصلحة الوظيفية (مثل جريمة سب موظف عام) .

وتقديم الشكوى في هذه الاحوال المشار اليها هو نوع من التبليغ الخاص المقصور على المجنى عليه أو من يقوم مقامه فقط .

بيد أن القانون لا يلزم المجنى عليه أو من يقوم مقامه بتقديم الشكوى فإذا لم يحركها وأثر عدم الإبلاغ فلا الزام عليه ولا عقاب، بل ان كل ما يمكن حدوثه نتيجة لذلك هو عدم امكان تحريك الدعوى ومن ثم عدم نوال القانون من الجاني بالعقاب .

الادعاء المباشر وتقديم شكوى المجنى عليه كشرط اساسى لتحريك الدعوى في بعض الجرائم المنصوص عليها صراحة في القوانين ليسا الا نوعين من التبليغ عن الجريمة مقصورين عادة على المجنى عليه — بيد أن القانون لا يلزمه باستعمال هذين الحقين .

المبحث الثاني

الغير والابلاغ عن الجريمة

تناولنا في المبحث الاول من هذا المقال طرفي الجريمة ومدى التزامها بالابلاغ عن الجريمة . وقد تبين من هذه الدراسة أن القانون لا يجرم أحجامها عن الابلاغ عن الجريمة ، وسوف نتناول في هذا المبحث تقييم القانون ومدى الزامه للغير في هذا الشأن .

تنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الآتى « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط عنها » .

فما مدى الزام الذى يفرضه القانون على الغير في التبليغ عن الجرائم التى وقع علمهم عليها ؟

وما هو نوع العقاب الذى يناله الشاهد في جريمة معينة اذا ما احجم عن الابلاغ ؟

من المبادئ المعروفة في القوانين الجنائية انه « لا جريمة ولا عقوبة بغير نص » . فاذا لم يوجد نص يجرم فعلا معيناً ويوقع العقاب على مخالفته فانه لا يمكننا أن نتكلم عن أية مسئولية جنائية . قد يكون الشخص مسئولا أدبيا وأن العرف والعادات الجارية تعتبر فعله مخالفا للاخلاقيات . بيد أن هذه المخالفة لا تصل الى حد توقيع العقاب على مرتكب الفعل فيلزم للقول بأننا بصدد جريمة شرطين :

(أ) أن يكون هناك فعل أو امتناع نص قانون العقوبات أو القوانين الملحقه به على أنه مخالف لهم .

(ب) أن يفرض القانون عقوبة جنائية على هذا الفعل أو الامتناع .
نعود الى المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية فنقول بأنه جاء بها الآتى « لكل من علم بوقوع جريمة ... أن يبلغ عنها » .
مفاد هذا النص هو اعطاء المكنة لكل من علم بوقوع جريمة فى التبليغ عنها فقد وردت الفاظ هذه المادة خلوا من اية الزام فلم ينص فيها مثلا على أنه يجب على كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ عنها بل كان نصه « لكل من علم » فترك بذلك المشرع للشاهد أن يحجم عن الإبلاغ .

وتدليلا على قولنا هذا نجد بأن القانون لم ينص على عقوبة لمن يخالف نص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

ويجدر بنا أن نفرق فى هذا الصدد بين الامتناع عن التبليغ والامتناع عن الشهادة ، فالمقصود بالنبذة الاولى هو عدم ايصال الجريمة لعلم جهات التحقيق أو جمع الاستدلالات . أما النبذة الثانية فمفادها أنه قد وصل فعلا الى علم جهات التحقيق أو جمع الاستدلالات معلومات عن الجريمة وامتنع الشاهد عن الادلاء بشهادته بعد تكليفه بذلك من الجهات المختصة سواء كان ذلك أمام هيئة التحقيق أم هيئة المحكمة . . ويرتكب الشاهد جريمة الامتناع عن الشهادة أمام جهات التحقيق المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية « اذا حضر الشاهد أمام القاضى (قاضى التحقيق أو اى جهة من جهات التحقيق الاخرى) وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين ، يحكم عليه القاضى فى الجنب والجنابات بعد سماع اقوال النيابة العامة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تزيد عن ستين جنيهًا » .

وقد نصت المادة فى فقرتها الثانية على جواز الاعفاء من كل أو بعض العقوبة اذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .

أما اذا كان امتناع الشاهد عن الادلاء بشهادته أمام جهات القضاء . فتطبق عليه المادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على الآتى : « اذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الاجابة فى غير الاحوال التى يجيز له القانون فيها ذلك حكم عليه فى مواد المخالفات بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنيه مصرى ، وفى مواد الجنب والجنابات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيهًا » .

وان عدل الشاهد عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها » .

هذا بالإضافة الى أن قانون الاجراءات الجنائية يلزم فى المادة ١١٧ كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية الشهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز ١٠ جنيهات ، ويجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره .

وتنص المادة ١١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على الأحوال التي يجوز فيها الاعفاء من تلك الغرامة .

كما تلزم المادة ٢٧٩ كل من كلف بالحضور لتأدية الشهادة أن يحضر أمام المحكمة والا جاز للقاضي الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز جنيها في المخالفات ولا عشرة جنيها في الجنح ولا ثلاثين جنيها في الجنايات .

ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ولها أن تأمر بالقبض عليه واحضاره .

كما تنص المادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات على أحوال الاعفاء من هذه الغرامة .

نخلص من هذا أن المشرع المصري لا يعاقب على الامتناع عن التبليغ بالجريمة وبالعكس فإنه يلزم الشاهد بالحضور للدلاء بالشهادة أو ادلائها فعلا سواء أمام جهات التحقيق أم جهات المحاكمة .

هذا هو موقف المشرع المصري حيال التبليغ عن الجريمة ، فهو لا يلزم من علم بوقوع فعل يجرمه القانون بالابلاغ عنه اللهم الا الزاما أدبيا أو اخلاقيا حيال المجتمع بأسره . . فالقانون يقف بيديه مكتوفة سواء حيال مرتكب الفعل أو حيال شهود العيان الذين لم يقوموا بالابلاغ عما شاهدوه للسلطات ، فامتناعهم عن الابلاغ لا يجرمه مشرعنا ولا يفرض عليه عقوبة جنائية .

وهنا يبدو لنا وجود ثغرة بالقانون يجب على المشرع المصري أن يتفادها عملا ببعض التشريعات الأجنبية ، ولا سيما التشريع الفرنسي فقد جاء بالمادة ٦٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقرار الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٤٥ الآتى : « مع عدم الاخلال بتطبيق المواد : ١٠٣ و ١٠٤ (المادة ١٠٠) فقرة ١ / جديدة والمعدلة بالقرار رقم ٦٠ — ٥٢٩ الصادر في ٤ يونيو ١٩٦٠) المنصوص عليها في القانون يعاقب بالحبس لمدة شهر الى ٣ سنوات وبالغرامة من ٣٦٠ فرنك الى ١٥ ألف فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بجناية تامة أو شروع فيها ولم يبلغ عنها السلطات الادارية أو القضائية في الوقت الذى كان فى الامكان منعها أو الحد من آثارها ، أو اذا كان هناك اعتقاد بأن مرتكبى هذه الجريمة أو بعضهم سوف يرتكبون جنايات جديدة يمكن منعها بالابلاغ .

ويستثنى من تطبيق نص المادة الاقارب حتى الدرجة الرابعة والفاعلين أو الشركاء للجناية أو الشروع فيها عدا الجنايات المرتكبة على القصر حتى سن ال ١٥ سنة » .

ومفاد هذا النص بأن المادة ٦٢ من قانون العقوبات الفرنسي تجرم
عدم الإبلاغ عن الجناية *délit de non-dénonciation d'un crime*

بشرط ألا تكون قد أنتجت جميع آثارها أو لم تكن هناك أسباب للاعتقاد
بأن الجناة أو واحد منهم على وشك أن يرتكب جناية أخرى (١) .

ويطالب البعض التوسع في تطبيق جريمة عدم التبليغ بحيث تشمل ليس
فقط الجنايات بل الجنح أيضا وخاصة جرائم الاعتداء على سلامة الجسم
عموما (٢) .

فيجدر بنا في نهاية هذا المقال أن نرفع توسلاتنا إلى المشرع المصري
حتى يسد الثغرة التي أوضحتها بالنص على عقاب عدم التبليغ عن الجنايات
عموما ، وكذلك بالنسبة لبعض الجنح ولا سيما جنح الاعتداء على النفس
إذا كان من الممكن نتيجة لهذا الإبلاغ منع الجريمة أو الحد من الآثار
الترتبة عنها أو إذا كان من الممكن أن يتفادى نتيجة للإبلاغ حدوث جرائم
مماثلة من الفاعلين الأصليين أو الشركاء في الجريمة الأولى كلهم أو بعضهم .

(١) أنظر حكم محكمة النقض الفرنسية :

Crim 2 mars 1961, Dalloz 1962 — 121, note BOUZAT.

(٢)

TUNC, Le particulier au service de l'ordre public, préface HUGUENY,
1943, Idem, note sur l'ordonnance du 25 juin 1945, Dalloz 1946 — 1 — 33,
Sur l'argument voir aussi : GARÇON, Code pénal annoté, nouvelle édi-
tion, article 62.

كتب

« المعايير القانونية لجناح الأحداث » (١)

عرض نقدي

للدكتور سيد عويس

الخبر الاول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية

أجرى هذا البحث بناء على طلب من القسم الدولي لإدارة الانعاش الاجتماعي ومكتب الطفولة التابع لإدارة الصحة والتربية والانعاش الاجتماعي بالولايات المتحدة ، وذلك للاسهام في القيام ببحث اجتماعي كبير على المستوى الدولي لدراسة عدد حالات الأحداث الجانحين التي ترد سنويا الى محاكم الأحداث وأساليب التصرف في هذه الحالات . وقد تضمنت نقطة الارتكاز في هذا البحث تحديد مدى الاختلاف أو التشابه ، دوليا ، بين الجرائم التي تكون جناح الأحداث ، وبين الأحداث الجانحين ، وبين الإجراءات المتعلقة بالأحوال الى محاكم الأحداث ، وبين إجراءات المحاكمة أو بدلائها في محاكم الأحداث .

وقد قصد بدراسة المعايير القانونية لجناح الأحداث والإجراءات المتعلقة بحالات جناح الأحداث وأساليب التصرف فيها أن تكون ، جميعا ، مقياسا صالحا يمكن عن طريقه تحديد الواقع التطبيقي . ذلك لأنه عن طريق دراسة هذه المعايير في البلاد المختلفة دراسة مقارنة يمكن أن نصل الى المعايير التي تطبق فعلا وليست المعايير القانونية النظرية فحسب . ومن ثم نستطيع أن نأمل في إيجاد مؤشرات حقيقية تكون المقارنة على المستوى الدولي باستخدامها ميسورة .

وقد اشتركت في هذا البحث أربع دول متباينة اجتماعيا وسياسيا وتحكمها أربع سلطات قضائية مختلفة ، هي بولاندا ويوغسلافيا واسرائيل وبورتوريكو . وقد تضمنت خطة البحث بدءا اشتراك الجمهورية العربية المتحدة أيضا (٢) . ولتيسر المقارنة اتخذ قانون الأحداث الجانحين المطبق في ولاية كلورادو في الولايات المتحدة والإجراءات التي تتصل بتطبيقه أساسا

(١) New York University, School of Law. Monograph Series — Volume I.
«The Legal Norms of Delinquency» Fred B. Rothman and Co., New Jersey, 1969.

(٢) رفضت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الدعوة الى الاشتراك في هذا البحث لأسباب قومية . ومع ذلك فالملاحظ أن البحث الحالي قد تضمن في بعض الأحيان الإشارة الى موضوع الأحداث الجانحين في الجمهورية العربية المتحدة .

هذه المقارنه . ومع ذلك فقد اتضح أن المقارنة على هذا الاساس قد لاقت بعض الصعوبات وشابها بعض القصور . وربما كانت تحدث نفس النتائج اذا اتخذ قانون آخر أساسا للمقارنة .

وقد اهتم البحث الحالى بتعريف الحدث في كل بلد من البلاد المشتركة ، واهتم كذلك بالسن التى يكون الحدث فيها معرضا للمحاكمة . وتضمن البحث في هذا الضوء التعريفات القانونية المطبقة في البلاد المشتركة فضلا عن التعريف الذى يتضمنه قانون الاحداث الجانحين في ولاية كلورادو في الولايات المتحدة :

١ — **فالطفل الجانح (Delinquent Child)** في ولاية كلورادو هو الطفل الذى لم يبلغ سن الثامنة عشرة من عمره وخالف مرة واحدة أو أكثر من مرة أى قانون في الولاية أو أية لائحة من لوائح البلدية عدا قوانين الولاية الخاصة بالمرور أو صيد الحيوانات أو صيد السمك ، وعدا اللوائح البلدية الخاصة بالمرور ، مهما كان مكان المخالفة . أو هو **الطفل** الذى اعتاد الهروب من المدرسة أو كان مارقا من سلطة أبويه أو وصيه أو ولى أمره الى الدرجة التى تكون فيها رفاهيته أو رفاهيته الآخرين معرضة للخطر .

ويلاحظ أن هذه المادة لا تطبق على **الأطفال** الذين يرتكبون جرائم تستحق عقوبة الاعدام أو السجن مدى الحياة اذا كان عمر **الطفل المتهم** أكثر من ست عشرة سنة .

٢ — ويعرف الحدث في بورتوريكو بأنه الشخص الذى لم يبلغ سن الثامنة عشرة من عمره أو الشخص الذى أتم هذه السن ، الذى يستدعى من أجل ارتكاب مخالفة أو من أجل محاولة لارتكاب مخالفة لى قانون في الولاية أو لاية لائحة من لوائح البلدية عندما ترتكب هذه المخالفة أو هذه المحاولة لارتكابها قبل بلوغ الشخص سن الثامنة عشرة .

٣ — وفي اسرائيل نجد أن الحدث الجانح هو كل طفل (Child) أو شخص صغير (Young person) أو بالغ حدث (Juvenile adult) الذى يكون مسئولا عن ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل يعتبره القانون جريمة (offense) **والطفل** هو الشخص الذى لم يبلغ سن الرابعة عشرة من عمره . **والشخص الصغير** هو كل شخص يبلغ سن الرابعة عشرة من عمره ولم يبلغ سن السادسة عشرة من عمره . **والبالغ المحدث** هو كل شخص يبلغ سن الثامنة عشرة من عمره . ويلاحظ أن جماعة العمر الأخيرة لا تطبق الا على الإناث .

٤ — ويعرف الحدث في بولاندا ، في ضوء المعنى الذى ينص عليه قانون العقوبات فيها ، بأنه الشخص الذى لم يبلغ سن السابعة عشرة من عمره وارتكب فعلا يحرمه قانون العقوبات . ويطبق مفهوم جناح الاحداث فقط على الافعال التى تعتبر جرائم offenses اذا ما ارتكبها اشخاص بالغون .

٥ - ويعرف الحدث في يوغسلافيا بأنه الصغير (minor) الذي يكون عند ارتكابه أية جريمة قد بلغ سن الرابعة عشرة من عمره ولم يبلغ سن السادسة عشرة من عمره ، ويسمى في هذه الحالة « صغيرا أحدث » (junior minor) أو هو الصغير الذي يكون عند ارتكابه أية جريمة قد بلغ سن السادسة عشرة من عمره ولم يبلغ سن الثامنة عشرة من عمره ، ويسمى في هذه الحالة « صغيرا اكبر » (Senior minor).

ومن الملاحظ أنه إذا حاولنا دراسة معدلات الجريمة في البلاد المختلفة في العالم ، فأننا نجد على وجه العموم بعض التشابه . ومع ذلك فالملاحظ أيضا أنه في ضوء الدراسة المتعمقة لتعاريف الجناح ، وللأجهزة القانونية ، ولكفاية أجهزة تنفيذ القانون وللأختلافات في تطبيقاتها وسياساتها ، فضلا عن الدراسة المتعمقة للعمليات الادارية والتطبيقية للنظم القضائية المختلفة - فأننا نجد أن ما يبدو متشابها غير صحيح . أن ما يكون الجناح في بلد ما قد يعتبر سلوكا مقبولا أو غير مرغوب فيه ولا يرقى الى السلوك الاجرامى في بلد آخر . أو قد يعتبر علامة على الإغالة أو الإهمال أو على الحاجة الى الملاحظة والحماية أو ربما يكون سلوكا تشبيها بالجناح أو يعرض الحدث الى الجناح . وبالإضافة الى ذلك فأننا نلاحظ أن السلوك الجانح أو السلوك الاجرامى الذى يتضمن نفس العناصر القانونية يعرف تعريفا مختلفا من بلد الى آخر ، وأن الجرائم التى تحمل نفس الاسم القانونى قد لا تحمل نفس المعنى القانونى أو لا تحتوى على نفس المعيار القانونى . « فالمفهوم الانجليزى (larceny) يعنى مفهوم السرقة (theft) إذا كانت قيمة الشيء المسروق بنسبة واحدا أو خمسين دولارا أو مليوناً من الدولارات . ومفهوم جريمة القتل من الدرجة الاولى قد يعنى القتل العنيف الوحشى العمدى المخطط له ، وقد يعنى القتل دفاعا عن النفس الذى يرتكبه شخص وهو في حالة سطو . وسرقة السيارة قد تعنى تفكيكها بواسطة مجرم محترف لتغيير معالمها ثم إعادة بيعها ، أو قد تعنى مجرد استعمالها المؤقت ثم تركها كما هى . وجريمة السطو قد تعنى السطو على بنك من البنوك أو على منزل مخرب مهجور . وإذا أخذنا في الاعتبار الأفعال المختلفة التى تحمل نفس الاسم القانونى والتى تتضمنها الإحصاءات عادة ، فأننا نستخلص من ذلك أن أى تصنيف للجرائم ذات الاسم القانونى الواحد لا يمكن في ميدان الجريمة أن يكون الا تصنيفا مضللا .

وقد أشار البحث الى مدى امكانية تبني تعريفا دوليا لجناح الاحداث . وأشار الى الجهود التى بذلت في المؤتمر الثانى لمنظمة الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة ومعالجة المجرمين (لندن ١٩٦٠) في سبيل تحقيق هذا الهدف ، وأنه على الرغم من تعذر تبني تعريفا دوليا لجناح الاحداث فإن الاتجاه في هذا المؤتمر نحو الاقتراح القائل بأن مفهوم الجانحين الاحداث يجب أن يطبق فقط على الاحداث الذين يرتكبون الجرائم . . أى المخالفات التى ينص عليها قانون العقوبات .

واكد البحث مرة أخرى اختلاف تعاريف جناح الاحداث في دول العالم وأثر ذلك على الإحصاءات المتعلقة به في هذه الدول وتعذر المقارنة بينهما .

وانتهى الى ان التحليل المقارن المبني على الاحصاءات وحدها قاصر . وبعد ان عرض البحث الى نظام التصنيف الذي يدعو اليه كل من « البروفسور سلين » و « البروفسور وولفجانج » (professors Sellin and Wolfgang) تحدث عن نظام انتربول لتصنيف الجرائم (Interpol) . ويعتمد النظام الاخير على التعاريف العامة للجرائم . وهو يتضمن ست فئات : جرائم القتل العمد ، والجرائم الجنسية ، وجرائم السرقة Larceny وجرائم النصب والاحتيال ، وجرائم التزييف ، ثم جرائم المخدرات . والملاحظ ان هذه الفئات فضفاضة ومع ذلك فانها لعموميتها تيسر المقارنة المطلوبة على الرغم من ان تعاريف جرائم كل فئة تختلف في بلد عنها في بلد آخر . ذلك لان الغرض من الاحصاءات هو اولا وقبل كل شيء التعرف على اتجاهات الجريمة وليس بالضرورة مقارنة الافعال المجرمة المتشابهة ، وان الاختلافات في التعاريف لا تشكل بالضرورة عقبة أمام البحث طالما ان هذه البلاد لا تغير فئات الجرائم الاصلية .

وقد تضمن البحث احصاءات جنائية عن جناح الاحداث في كل من الولايات المتحدة وولاية كلوراد ووبورتوريكو وبولاندا ويوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة واسرائيل .

وقد تبين ان جرائم الاحداث حتى سن السادسة عشرة في اسرائيل في عام ١٩٦١ هي :

جرائم ضد النظام العام او السلطات القانونية	بنسبة نحو ٤٥ ٪
جرائم ضد الاشخاص	بنسبة نحو ٦٣ ٪
جرائم ضد الآداب	بنسبة نحو ٥٠ ٪
جرائم ضد الاموال	بنسبة نحو ٨٧ ٪
جرائم الاختلاس والتزوير	بنسبة نحو ٤٠ ٪
جرائم اخرى	بنسبة نحو ١٣ ٪
المجموع (١)	١٠٠ ٪

وفي ضوء الاحصاءات التي تضمنها البحث لوحظ ان اغلبية جرائم الاحداث في البلاد المشتركة فيه هي جرائم ضد الاموال ، وان جرائم القتل والجرائم الجنسية تبدو نادرة . وانتهى البحث الى ان التباين في طبيعة سوء سلوك الاحداث وحجمه ليس في مخالفة قانون العقوبات بقدر ما هو علامة على الجناح او الاعالة او الحاجة الى الملاحظة او العلاج .

(١) يلاحظ ان ما ذكر هو النسب المئوية للجرائم وليس عددها .

وقد تضمن البحث أهم التعاريف لأنماط الجرائم سواء كانت ضد الأشخاص أو ضد الأموال أو الجرائم الجنسية أو غيرها في البلاد المشتركة فيه طبقا لنصوص قوانين العقوبات فيها . وأشار البحث الى ندرة الجرائم الجنسية في محيط الأحداث الجانحين وحاول أن يجد تفسيراً لذلك . وقد لاحظ الباحثون بحق أن الجرائم الجنسية تعتبر من أنماط الجرائم غير المنظورة . ويرجع ذلك في رأيهم الى أن رجال الشرطة يحاولون إخفاء هذه الجرائم عادة ويستبدلون بها جرائم « الهروب » أو « المروق » أو غيرها . ذلك لأن الدليل القاطع على ارتكاب الجرائم الجنسية يعوز رجال الشرطة في الكثير من الأحيان . وحتى إذا اعترف الجانح الحدث بالاشتراك في جريمة جنسية فإن رجال الشرطة على الرغم من تسجيلها في محاضرهم يغفلونها عن عمد . وما يفعله رجال الشرطة في هذا الصدد تفعله أيضا السلطات القضائية عادة . وإذا كان الحدث أنثى اعتدى عليها جنسيا وحملت فاتنا نجد أنها في البلاد المشتركة في البحث تخجل من تبليغ السلطات المعنية عما حدث إلا إذا فعل ذلك شخص آخر باسمها . وانتهى البحث الى أن احصاءات الجرائم الجنسية في محيط الأحداث لا يمكن الاعتماد عليها ، لأنها جرائم غير منظورة في أغلب الأحيان للأسباب التي ذكرت من قبل فضلا عن أن مفهوم الجرائم الجنسية يكون عادة غير واضح وغير دقيق .

وفي ضوء خطة البحث نجد الاهتمام الواضح بالتعرف على بعض العناصر المشتركة في الإجراءات القانونية والتطبيقات العملية التي تتخذها كل دولة مشتركة في البحث لمواجهة جناح الأحداث فيها . فالبحث كما يعلم القارئ هو بحث مقارنة . ولعل وجود عناصر مشتركة في هذه المجالات أن يكون أساسا للاتفاق الدولي أو القومي على تعريف الجانحين الأحداث وإدارة شئونهم وعلاجهم ، أو ربما يكون نموذجا لجهود تكون لها نفس الطبيعة في المستقبل .

إن التحليل المقارن للجرائم الذي أشرنا اليه من قبل بين أن الأساس المشترك لجناح الأحداث في البلاد المشتركة في البحث هو مخالفة قوانين العقوبات فيها ، وأن الاختلافات التي وضحت في هذا المجال ترجع الى وجود أنماط أخرى من سوء سلوك الأحداث منها الإغالة والإهمال أو الحاجة الى الملاحظة والعلاج قد تضمنتها نصوص قانونية . والتوصية بأن كل تصنيف لجناح الأحداث على المستوى الدولي يجب أن يكون تصنيفا اجتماعيا نفسيا في طبيعته أمر ضروري للغاية . إن الاهتمام بالسلوك الواقعي فضلا عن الاهتمام بقصد المتهم ودوافعه والضرر الناتج عن جريمته والظروف التي أحاطت بها عند وقوعها ، كلها ، مسائل بالغة الأهمية إذا أردنا لهذا التصنيف أن يكون سليما .

وقد تضمنت الإجراءات القانونية والتطبيقات العملية التي تتخذها الدول المشتركة في البحث لمواجهة جناح الأحداث فيها ثلاثة موضوعات هي :

- ١ - إجراءات ما قبل المحاكمة .
- ٢ - إجراءات المحاكمة .
- ٣ - إجراءات ما بعد المحاكمة .

١ - وتضمنت إجراءات ما قبل المحاكمة أمورا عديدة . منها كيف يقبض على الحدث ؟ ودور رجل الشرطة ، والتحقيق ، وصحيفة الاتهام ، وإجراءات الإفراج عن المتهم انتظارا للمحاكمة ، والحجز الاحتياطي ، والبحث السابق على الحكم ، ودور الأبوين ، ودور المدعى العام .

٢ - أما إجراءات المحاكمة فقد اهتم البحث بالتعرف على نوع المحكمة التي تنظر في القضية ، ومدى سلطاتها القضائية من حيث سن المتهمين وأنماط الجرائم التي تفصل فيها وأسلوب النظر في القضية واستئناف القضايا . واهتم البحث على وجه الخصوص من حيث موضوع سن المتهمين بالحد الأعلى وبالحد الأدنى لسن الأحداث الذين يحالون إلى المحكمة المعنية بهم . ومن حيث موضوع أنماط الجرائم التي تفصل فيها المحكمة اهتم البحث بالتعرف على سلطة المحكمة في الفصل في جميع الجرائم أو في بعض الأنماط فقط ، كما اهتم البحث أيضا في هذا الصدد بعدد الحالات التي تحال إلى المحكمة والإجراءات المتعلقة بالأحالة وبوجود أو عدم وجود متخصصين كضباط الاختبار القضائي والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ملحقين بالمحكمة أو أن تكون خدماتهم متاحة لها فقط ، وبغضلا عن ذلك كان اهتمام البحث ينصب على التعرف على طبيعة سماع قضايا الأحداث من حيث أن السماع هو حق القضاة فقط أو معهم غيرهم ومن حيث أن المحكمة لها ذاتيتها المستقلة أو أنها جزء من كل ومن حيث اختيار القضاة وتخصصهم وسلطاتهم . أما موضوع أسلوب النظر في القضية فقد اهتم البحث بالتعرف على نوع الإجراءات الجنائية التي تطبق هل هي خاصة بالجائحين من الأحداث أو أنها نفس التي تطبق على المجرمين البالغين ؟ هل هي إجراءات رسمية أو غير رسمية ؟ هل يقدم لجناح الحدث مدعى عام أو شخص آخر ؟ ما هو دور المدعى العام أو غيره في أثناء سماع القضية وفي أثناء المحاكمة ؟ ومن حيث موضوع استئناف قضايا الأحداث كان اهتمام البحث يدور حول التعرف على وجود أو عدم وجود هذا الاستئناف وعلى الإجراءات المتعلقة به ونسبة عدد حالات الجناح التي تستأنف .

٣ - أما موضوع الإجراءات الخاصة بما بعد المحاكمة فقد كان اهتمام البحث ينصب على موضوع معاملة الجائحين الأحداث بعد محاكمتهم . وقد تضمن هذا الموضوع أمورا عديدة . منها أنماط العلاج في مؤسسات الإيداع أو غيرها وأسس اختيار الحالات وتصنيف الجائحين الأحداث ، ومنها مدة الحكم وإجراءات إطلاق السراح والعفو وشروط نظام البارول والاختبار القضائي ، ومنها نظام الرعاية اللاحقة وإمكانياته بعد إطلاق سراح الجائحين الأحداث من مؤسسات الإيداع ، ومنها البرامج الإصلاحية والتعليمية والتربوية التي تعد خصيصا لإباء الأحداث المحكوم عليهم أو أوصيتهم أو أولياء أمورهم .

وفي ضوء الحقائق السابقة نلاحظ أن أهم الإجراءات القانونية والتطبيقات العملية التي تتخذها إسرائيل لمواجهة جناح الأحداث فيها تتضمن ما يلي :

١ - أن القبض على المتهم الحدث يتم عن طريق رجال الشرطة أو إذا قدم شخص ضده شكوى إلى رجال الشرطة . ويمكن تقديم المتهم الحدث إلى محكمة الأحداث عن طريق أحد ضباط الرعاية الاجتماعية . ويقوم أحد ضباط شرطة الأحداث بالتحقيق مع المتهم الحدث كلما كان ذلك ميسرا .

٢ - ومن حق رجل الشرطة أن يحتفظ التحقيق إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم الحدث على غير أساس أو أنها كانت غير ذات أهمية عامة . والملاحظ أن مفهوم « غير ذات أهمية عامة » مفهوم فضفاض ومرن . وقد لاحظ أحد قضاة محكمة الأحداث أن نحو ٩٠ ٪ من الحالات يحفظها رجال الشرطة مع أن نحو ٩٠ ٪ منها قد أحالها إلى الشرطة مكتب الاختبار القضائي للأحداث المحلي .

٣ - عندما يقبض على الحدث في إسرائيل يحول إلى مركز الشرطة ثم يحقق معه . وعندئذ قد يتقرر حفظ الحالة لعدم الأهمية العامة . وإذا رى رجل الشرطة الاستمرار في التحقيق تؤخذ بصيات أصابع المتهم الحدث إذا كان عمره أكثر من الثانية عشرة سنة . وإذا كانت الحالة خطيرة تحال إلى مكتب الاختبار القضائي للأحداث لاتخاذ قرار بشأن الاستمرار فيها أو حفظها . وإذا تقرر الاستمرار في الإجراءات القانونية تبحث الحالة بحثا اجتماعيا .

٤ - وتتضمن صحيفة الاتهام إذا كانت التهمة موجهة إلى الصغير (minor) وصفا له وللحقائق التي تكون التهمة . وتختلف الصحيفة في حالات العائدين والمتهمين بجرائم جنسية وفي حالات سرقة السيارات .

٥ - ويطلق سراح معظم المتهمين الأحداث بعد تحقيق رجال الشرطة . ويحجز عدد قليل منهم إذا دعت حاجة التحقيق إلى ذلك . ومن الذين يطلق سراحهم نحو ٩٥ ٪ يطلق سراحهم بعد تعهد رسمي أو يسلمون إلى آبائهم . وإطلاق السراح بكفالة يعتبر نادرا . أما في حالات الهروب من مؤسسات الأيداع فلن الاجراء المتبع هو إعادة الحدث الهارب إلى المؤسسة التي هرب منها .

٦ - وأماكن حجز الجانحين الأحداث أماكن محددة قانونا . وهي تتضمن أماكن الحبس في مركز الشرطة وغيرها من الأماكن المخصصة لهذا الغرض بالانساق مع وزارة الرفاهية الاجتماعية وبإشرافها . ويحجز المتهمون الأحداث الذين يبلغون من العمر أكثر من أربع عشرة سنة . وفي بعض الحالات قد يحجز من هم دون هذه السن في مراكز الشرطة بشرط أن يكونوا منفصلين عن المتهمين البالغين .

٧ — وكل حدث يقدم للمحاكمة ، فيما عدا في حالات مخالفات المرور ، تبحث حالته اجتماعيا بواسطة ضابط الاختبار القضائي . وفي الحالات التي ينص عليها في قانون الشباب يقوم بالبحث ضابط الرعاية الاجتماعية وهو عادة ضابط اختبار قضائي . ويستطيع الباحث ، اذا رأى ذلك ، أن يقرر حاجة الحدث الى اختبار نفسي أو طب نفسي أو حاجته الى فحص طبي . ويتضمن البحث الاجتماعي عادة تاريخ نمو الحدث في أسرته وفي مراحل دراسته وبيانات عن موقع عمله أو عن أمور أخرى يراها الباحث ضرورية لتشخيص حالته وعلاجه .

٨ — وقد يستدعى الأبوان في بعض الأحيان لحضور التحقيق . وفي كل الأحوال يقوم ضابط الاختبار القضائي بمقابلتهما قبل اقتراح قرار الحفظ . ويقوم الضابط بمقابلتهما حتما عند قيامه بإجراء البحث الاجتماعي عن حالة المتهم الحدث الذي سيقدمه للمحاكمة .

٩ — ويقوم بدور المدعى العام ضابط الشرطة ، ويحضر بملابسه العادية محاكمة المتهم الحدث . وفي الحالات التي تتضمن جرائم أمن فان وزارة العدل تعين مدعيا عاما خصيصا لذلك . ويلاحظ أن مسئولية اثبات الادانة تقع على عاتق الادعاء . واثبات الادانة يكون في حضور الحدث عند المحاكمة . وهو نفس الاجراء المتبع مع المتهمين البالغين .

١٠ — وكل محكمة تعقد جلساتها للنظر في جرائم يرتكبها أطفال أو أشخاص صغار أو بالغين أحداث (الاناث فقط) تعتبر محكمة أحداث ، الا اذا كان احدهم مشتركا مع بالغ في جريمة . وقضاة محاكم الاحداث مؤهلون ومحترفون . ولا يجلس في كرسى القضاء قاض غير مؤهل ولا يوجد في محكمة الأحداث نظام الكاتب الذي يفسر القانون (كما هو متبع في محاكم الاحداث في المملكة المتحدة) . ولا يوجد في اسرائيل نظام تناوب العمل في محكمة الاحداث بين القضاة الآخرين . ففي اسرائيل يوجد ثلاثة قضاة كل واحد منهم مختص بمنطقة معينة ويجلس في منصة القضاء بانتظام في أيام معينة وفي أماكن معينة . وهؤلاء القضاة جميعا من المحامين . وواحد منهم بالإضافة الى ذلك اخصائي اجتماعي وآخر عالم في الشريعة اليهودية . وهم جميعا ، أيضا ، خبراء في ميدان رعاية الطفولة ولهم دراية بأساليب طريقة الاستبصار . وفي حالة استئناف حكم قاضي محكمة الأحداث تحول الحالة الى المحكمة المركزية (District Court) . ومن الملاحظ أن حالات الاستئناف تكون عادة في حالات الحكم بالإسداء في مؤسسة . وفي بعض الحالات تحال القضية المستأنفة الى المحكمة العليا .

١١ — وأكثر من ثلث المتهمين الاحداث الذين يقدمون الى المحاكمة تقع أعمارهم ما بين ١١ — ١٣ عاما . ومنذ عام ١٩٦٤ ظهر اتجاه جديد حيث أصبحت أغلبية المتهمين الاحداث الذين يقدمون الى المحاكمة من الذين تقع أعمارهم ما بين ١٣ — ١٤ عاما . وينطبق هذا الاتجاه على الاحداث الذكور أكثر من الاحداث الاناث . ولا يقدم الاحداث الذين لم يبلغوا سن التاسعة الى المحاكمة (من المسئولية الجنائية) . أما الاحداث الذين تزيد

أعمارهم على سن الحداثة (الذكور الذين يبلغون سن السادسة عشرة ولم يبلغوا سن الثامنة عشرة والإناث اللاتي تبلغ أعمارهن سن الثامنة عشرة أو أكثر) فانهم يحاكمون أمام محاكم البالغين العادية . ويتحدد نوع المحكمة حيث يحاكم الشخص المتهم تبعا لسنة . فالمتهم البالغ يحاكم أمام محكمة البالغين حتى لو ثبت أنه ارتكب جرائم سابقة وهو في سن الحداثة .

١٢ — وتنظر محكمة الأحداث في جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات . وهناك توصية حديثة تهدف الى عدم نظر محكمة الأحداث في القضايا التي ارتكب فيها المتهمون الأحداث جرائم تكون عقوبتها خمس سنوات أو أكثر اذا ما ارتكبها بالغ . ومهما يكن من الأمر ففي القضايا من هذا النوع فان المتبع حاليا أن يسأل المتهم الحدث عما اذا كان يرغب في أن تحاكمه محكمة مركزية من عدمه .

١٣ — ويحال معظم حالات المتهمين الأحداث الى مكتب الاختبار القضائي وبخاصة اذا كان الأمر يقتضي اتخاذ قرار يتعلق باستمرار القضية أو حفظها في حالة ما اذا كان رجال الشرطة لم يحفظوا الحالة من قبل . وبالإضافة الى رجل الشرطة يستطيع ضابط الرعاية الاجتماعية أن يصحب المتهم الحدث الى المحكمة .

وإذا كان الصغير في حاجة الى الحماية فان الأمر يحتاج الى قرار من المحكمة . ويستطيع ضابط الرعاية الاجتماعية أن يقدم للمحكمة اقتراحات ببعض التدابير لمواجهة هذه الحالة طبقا للقانون . ومهما يكن من الأمر فان المحكمة لا تتخذ أي قرار بشأن هذه التدابير الا بعد أن يقدم ضابط الرعاية الاجتماعية تقريرا وبعد إتاحة الفرصة للصغير وللشخص المسئول عنه ولضابط الرعاية لتقديم حججهم واقتراحاتهم .

١٤ — ولا صلة مباشرة لمحكمة الأحداث بالخدمات التي تقدم للأحداث بقصد التشخيص أو للتأهيل أو العلاج الطبي أو غيرها . فالملاحظ أن ثلاث وزارات في إسرائيل تعتبر مسئولة عن مواجهة مشكلة جناح الأحداث : وزارة الشرطة التي تختص بالقبض على المتهمين الأحداث والتحقيق معهم ، ووزارة الانعاش الاجتماعي التي يعمل تحت إشرافها ضباط الاختبار القضائي وتشرف على مؤسسات الإيداع ، ووزارة العدل التي تشرف على محاكمة المتهمين الأحداث . وإذا اقتضى الحال اختبار المتهم الحدث نفسيا أو طب نفسيا فانه يرسل الى العيادة المختصة في وزارة الصحة . وإذا اقتضى الأمر فحصه طبيا يرسل الى أقرب عيادة طبية ، وإذا كان المتهم الحدث في حاجة الى التأهيل المهني يرسل الى وزارة العمل .

وضباط الاختبار القضائي في إسرائيل من خريجي مدرسة الخدمة الاجتماعية أو من الحاصلين على بكالوريوس في التربية أو في علم النفس على الأقل .

١٥ — ويحاكم جميع المتهمين الأحداث أما محكمة الأحداث إلا الذين يحفظ رجال الشرطة حالاتهم أو الذين تحفظ حالاتهم بتوصية من ضباط مكتب الاختبار القضائي . ولا توجد مؤسسة أخرى غير محكمة الأحداث تحاكم المتهمين الأحداث في إسرائيل . وتعتبر محكمة الأحداث جزءا من نظام المحاكم وهي محكمة من الدرجة الأولى ويختار قضااتها من المحترفين ويعينون بها كقضاة أحداث تعيينا ثابتا ومستمر .

١٦ — وكل محكمة تنظر في القضايا المتهم فيها أطفال أو أشخاص صغار أو بالغين أحداث (الثالث فقط) ، ما لم يكن أحد الأشخاص البالغين مشتركا معه في نفس التهمة ، تعتبر محكمة أحداث . وتعد محكمة الأحداث كلما تيسر ذلك جلساتها في مبنى خاص وفي أيام غير أيام جلسات المحاكم العادية . ويمنع القانون اختلاط المتهمين الأحداث بالمتهمين البالغين في أثناء ذهابهم الى المحكمة أو عودتهم منها أو في أثناء انتظار المحاكمة إلا إذا كان المتهم البالغ شريكا في نفس الجريمة . ولا يحضر المحاكمة إلا أعضاء المحكمة والمتقاضون وغيرهم ممن لهم صلة بالقضية . ولا يحضر المحاكمة المحامون أو رجال الصحافة إلا في الأحوال التي تسمح بها المحكمة . ولا يجوز نشر اسم المتهم الحدث أو عنوانه أو مدرسته أو صورته أو أى شيء ييسر التعرف عليه إلا بأمر من المحكمة .

وعلى المحكمة أن تبادر بشرح التهمة للمتهم الحدث . وليس من الضروري استشارة الاب أو من في حكمه في نوع المحكمة التي يحاكم أمامها المتهم الحدث إذا كانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها لا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة زيادة عقوبة الجريمة على خمس سنوات واقتنعت المحكمة أنه من مصلحة المتهم الحدث أن يحاكم في محكمة جزئية فإن المحكمة توجه إليه السؤال عما إذا كان يرغب في أن يحاكم في محكمة جزئية من عدمه . ومن حق المتهم الحدث أن يأخذ رأى أبيه أو وصيه أو ولى أمره قبل الإجابة على هذا السؤال .

١٧ — ووظيفة قاضى محكمة الأحداث أقرب ما تكون الى وظيفة التحكيم . ويسعى قضاة الأحداث الى الوصول الى نوع من التوازن بين شخص المتهم وحالته وظروفه وبين حماية الجمهور . فالجريمة هي مجرد عرض . وتعتبر محكمة الأحداث ساحة يتقابل فيها اتجاهان : الاتجاه الاول اتجاه علاجى (ويمثله ضابط الاختبار القضائي) ، والاتجاه الثانى اتجاه تسلطى (ويمثله رجل الشرطة) . ويرجع الى القاضى وحده ترجيح احد الاتجاهين على الآخر .

١٨ — ويتيح القانون الفرصة لاستئناف قضايا الأحداث . ويكون استئناف هذه القضايا عادة إذا كانت الجرائم خطيرة . ويلاحظ أن نحو ٣٪ الى ٥٪ من القضايا تستأنف عادة .

١٩ — ومن حق محكمة الأحداث أن تسقط الدعوى بعد ثبوت ادانة الحدث . وتفعل المحكمة ذلك عادة إذا أرادت تحفيز الحدث وبخاصة

إذا كان الحدث يظهر أمامها لأول مرة وكان عمره أقل من أربع عشرة سنة .
ولا تستخدم المحكمة هذا الاجراء عادة إذا كانت أعمار المتهمين الاحداث
ما بين ست عشرة سنة وثمانى عشرة سنة (الاناث فقط) . وقد استخدم
هذا الاجراء فى نحو ٢٢ ٪ من جميع الحالات .

وقد تقرر المحكمة سقوط الدعوى اذا تعهد المتهم الحدث بحسن
السلوك . وفى هذه الحالة يوقع الحدث كما يوقع أبوه أو من فى حكمه معه
على استمارة خاصة بذلك . وقد استخدم هذا الاجراء فى نحو ٣٠ ٪ من
جميع الحالات . وقد يستخدم هذا الاجراء فى جماعة العمر ما بين ست
عشرة وثمانى عشرة سنة (الاناث فقط) مع دفع غرامة . وقد استخدم
الاجراء الاخير فى نحو ٨ ٪ من جميع الحالات .

وقد يأمر قاضى محكمة الاحداث بالوضع تحت الاختبار القضائى . وقد
اتخذ هذا الاجراء فى نحو ٢٠ ٪ من جميع الحالات . والملاحظ أن من حق
ضابط الاختبار القضائى أن يحدد الشروط الضرورية للإشراف على الحدث
فى أثناء فترة الوضع تحت الاختبار القضائى .

٢٠ — ولقاضى محكمة الاحداث حق النطق بالحكم بالإيداع فى مؤسسة .
ويقرر المسئولون على المؤسسات (تسمى فى اسرائيل مأوى أو ملاجئ
(Shelters) بالتعاون مع لجنة خاصة ، المؤسسة التى يودع فيها
الحدث . ويتوقف الإيداع فى مؤسسة بعينها على سن الحدث ومستواه
العقلى وديانة أبويه . ومدة الإيداع فى المؤسسة لا تقل عن سنة . ولا يبقى
الحدث فى المؤسسة اذا بلغ سن العشرين . وفى العادة تقراوح مدة الإيداع
ما بين سنتين وثلاث سنوات . وقد حكم بالإيداع فى مؤسسة على نحو
١٥ ٪ فى جميع الحالات . ويلاحظ أن مؤسسات الإيداع فى اسرائيل كلها
مؤسسات مفتوحة . ويصدر قرار اطلاق سراح الاحداث عادة عن طريق
الهيئة المسئولة عن اصلاحهم .

٢١ — ونظام الرعاية اللاحقة فى اسرائيل لا يطبق الا فى حالات قليلة .
ولا يوجد نظام البارول فيها .

وقد يطالب الاب أو من فى حكمه بدفع كفالة لضمان حسن سلوك
الطفل اذا كان عمره أقل من ست عشرة سنة . وفى حالة الحكم بدفع غرامة
أو دفع تعويض عن خسارة ما فان للمحكمة أن تأمر الابوين أو من فى حكمهما
بالدفع . وعند قيام ضابط الاختبار بالبحث السابق على الحكم يتصل عادة
بالابوين ، وهو يتصل بهما فى أثناء اشرافه على الحدث فى خلال فترة الوضع
تحت الاختبار القضائى وذلك بقصد مساعدتهما أو علاجهما أو اعطائهما
معلومات عن الحدث . وفى بعض الحالات يحال الآباء الى بعض الهيئات
الاجتماعية لتحقيق نفس الاهداف .

وقد تعتمد الناقد أن يوضح واقع اسرائيل من حيث موضوع جناح
الاحداث وأهم الاجراءات القانونية والتطبيقات العملية التى تتخذها حكومتها

الحالية لمواجهة . ولعل هذا الايضاح ان يكون مفيدا في ضوء ما تقوم به الجمهورية العربية المتحدة في هذا الميدان . ان المقارنة بين ما يحدث هنا وما يحدث هناك واضحة . فالتقاليد المصرية في هذا الميدان على الرغم من بعض القصور أكثر انسانية وأرسخ . ويكفى ان نذكر ما يؤديه رجال الشرطة في اسرائيل في مجالات القبض على المتهمين الاحداث والتحقيق معهم وحفظ التحقيق وأخذ بصمات أصابع المتهم الحدث اذا كان عمره أكثر من الثانية عشرة سنة ، وأماكن حجز الجانحين الاحداث في مراكز الشرطة ، وان نذكر الاهتمام البالغ بثبوت الادانة وبمدة العقوبة كمقياس لمحاكمة المتهم الحدث في محكمة الاحداث او في محكمة مركزية وقصر جماعة العمر من سن السادسة عشرة الى سن الثامنة عشرة على الاناث من الاحداث وحرمان المتهم الحدث من المحاكمة في محكمة الاحداث اذا كان أحد الاشخاص البالغين مشتركاً معه في نفس التهمة وجواز اذاعة اسم المتهم الحدث أو عنوانه أو مدرسته أو صورته أو أي شيء ييسر التعرف عليه بأمر من المحكمة ، وان نذكر ان وظيفة قاضي محكمة الاحداث اقرب ما تكون الى وظيفة التحكيم بين الاتجاه العلاجي وبين الاتجاه التسلطي الذي يمثل رجل الشرطة وعدم وجود نظام البارول وقلة تطبيق نظام الرعاية اللاحقة وغير ذلك من الامور التي لا تتفق مع الكثير من الاجراءات القانونية والتطبيقات العملية التي تتخذها الجمهورية العربية المتحدة في مواجهة جناح الاحداث في مجتمعها .

أحكام

استغناء المحكمة الجنائية عن سماع الشهود

تعليق على حكم محكمة النقض (الدائرة الجنائية)

الصادر بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ في الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ قضائية

للدكتور ادوار غالى الذهبى

المستشار الجمهورى المساعد

المبدأ :

خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أى منهما بسماع الشهود مما يستفاد منه التنازل الضمنى عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هى عولت على اقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى غضون الفترة من ١٨ يولية سنة ١٩٦٢ الى ٢٣ يولية سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم ثان طنطا : (أولا) المتهمون الاول والثانى والثالث والرابع سرقوا الأشياء المبيعة بالمحضر وصفا وقيمة والملوكة لعبد الخالق مصطفى العشرى . (ثانيا) المتهم الخامس : اخفى الأشياء المتحصلة من الجريمة سالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٣١٧ و ٤ و ٥ و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا للرابع وحضوريا للباقيين بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع سنة واحدة مع الشغل وبراءة المتهم الاول من التهمة المسندة اليه . فعارض الطاعن ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهم ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٦٨ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن بين الاسباب التي بنى عليها الطعن أن الاصل في الاحكام الجنائية أنها تبني على التحقيقات التي تجرى بالجلسة في حضور المتهم الا أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون إجراء أي تحقيق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وقد رفضت محكمة النقض الأخذ بهذا النظر استنادا الى المبدأ سالف الذكر .

التعليق :

كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب » . وقد تم تعديل هذا النص بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ على الوجه الآتي : « للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك » . وجاء بالمذكرة الايضاحية تبريرا لهذا التعديل أنه « ... من الاصول المقررة أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . على أن وقائع الحال قد دلت على أن اطلاق هذا الحكم على وجهه السابق كان من شأنه اعاقا الفصل في كثير من القضايا دون موجب كما لو كانت أقوال الشاهد أو الشهود مسلما بها من الخصوم في الدعوى فتنتفي الجدوى من تحميم حضورهم لترديدها . ولما كان المتهم هو صاحب المصلحة الاولى في إجراء التحقيق في مواجهته في الجلسة فقد رأى ان يباح للمحكمة الاكتفاء بتلاوة أقوال الشاهد الغائب كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه » .

وباستعراض احكام محكمة النقض في هذا الصدد نجد أنها توسعت الى حد كبير في تفسير عبارة « أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك » فاعتبرت ان القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا ، والقبول الضمني يستفاد من مجرد عدم الاصرار على سماع الشهود . وفي كلا الحالتين يقيد الدفاع فلا يصح العدول عنه .

القبول الصريح :

ومن صور القبول الصريح ما قضت به من أنه اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع قرر أمام المحكمة عند بدء نظر الدعوى أنه متمسك بسماع شأهدي النفي ، ثم بعد أن انتهت المحكمة من سماع شهود الدعوى ومرافعة النيابة والمدعى بالحقوق المدنية قام الدفاع بالمرافعة عن المتهم ، وفي النهاية طلب سماع شهود النفي فلم توافق المحكمة على سماعهم لسبق تنازله ، فان طعنه في الحكم بعدم اجابته الى سماعهم لا يصح ، لان هذا الطلب ، وقد أبدى بعد الفراغ من نظر الدعوى دون أن يكون ثمة جديد يبرره ، لا يصح أن ينقض

التنازل السابق صدوره بعد أن تمت كل الآثار المترتبة عليه ، سواء من جانب المحكمة أو بالنسبة لسائر الخصوم ، وسارت اجراءات المحاكمة على أساسه حتى أوشكت الدعوى على الانتهاء (١) . وبأنه حتى كان المحامي الحاضر مع المتهمين قد قرر أنه يكتفى بأقوال الشاهد في محضر التحقيق لعدم الاستدلال عليه فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد (٢) . وإذا كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهد الغائب وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ، فلا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه اخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال ذلك الشاهد (٣) .

القبول الضمني :

ومن صور القبول الضمني ما قضت به من أنه إذا احتفظ المتهم في إحدى الجلسات بحق مناقشة الشهود ، لكنه لم يتمسك بذلك في الجلسات التالية ففي ذلك ما يفيد تنازله عنه ، ولا يجوز له من بعد أن ينعى على محكمة الموضوع أنها فوتته عليه (٤) . وإذا كان الدفاع قد تقدم بطلب سماع باقى شهود الإثبات أمام محكمة أول درجة ، ولكنه لم يلبث بعدئذ أن ترفع في موضوعها دون أن يصر على هذا الطلب ، ثم لم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب . . . فان الحكم اذ عول على أقوال هؤلاء الشهود لا يكون قد أخطأ (٥) . وإذا سمعت المحكمة الشهود عدا واحدا ، ولم يعترض المتهم ثم حجزت القضية للحكم ، فليس له أن يطلب في مذكرته المرخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد (٦) . وإذا كان الدفاع لم يتمسك بسماع شاهد معين في الجلسة الأخيرة بل ترفع في الدعوى فان ذلك يفيد تنازله ضمنيا عن هذا الطلب ، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه في جلسة سابقة من طلب اعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف

(١) نقض جنائي في ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٨٨ ص ٦٣٠ .

(٢) نقض جنائي في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٩٧ ص ٣٧٨

(٣) نقض جنائي في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٤٤ ص ٢١٠ — انظر أيضا نقض جنائي في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٨٠ ص ٢٧٢ — ولكن لا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ في قوله أن أقوال الشاهد قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها (نقض جنائي في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٨١ ص ٤٢٤) .

(٤) نقض جنائي في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢١٥ ص ٢٢٦ انظر أيضا نقض جنائي في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤ ص ٧ ورقم ٧ ص ١٩ .

(٥) نقض جنائي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٨٣ ص ٢١٤ انظر أيضا نقض جنائي في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٤ ص ٦٨ .

(٦) نقض جنائي في ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٢٤٥ ص ٩٣٤ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ٥٢ ص ٢٥٤ ، ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ١٢٣ ص ٦٧٠ .

عن الحضور (١) أو أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق (٢) .

واستناد الحكم الى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو لم تتل أمام المحكمة لا يعيب الحكم ، مادام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة أقوالهم (٣) .

وإذا كان الثابت عن مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يبد اعتراضا على قبول محاميه تلاوة أقوال الضابط ولم يتمسك بسماع أقوال هذا الشاهد ، فإنه يكون من حق المحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعول على أقواله في التحقيقات (٤) . وإذا أعلن المتهم الشهود ثم ترفع محاميه دون إشارة منه الى طلب سماعهم ، فهذا تنازل ضمني لا يحق له من بعده أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع (٥) . وإذا كان صاحب الشأن قد اكتفى أمام المحكمة الجزئية بطلب سماع شاهد النفي ، فإن ذلك يعد بمثابة تنازل ضمني عن سماع شهود الإثبات (٦) وإذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور وأن أقوالهم تليت في الجلسة بموافقة النيابة والدفاع فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد (٧) .

ولكن يلاحظ أن القبول الضمني لا يكون صحيحا ومنتجا لآثاره إذا كان بناء على إصرار المحكمة على نظر الدعوى بغير سماع الشهود . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهدين كاشفا المحكمة بعذرهما في التخلف عن الحضور لاداء الشهادة ، وأن الدفاع قد طالب التأجيل حتى يحضر هذان الشاهدان ويتمكن من مناقشتها فرفضت

(١) نقض جنائي في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٨٨ من ٣٥٠ هـ فبراير سنة ١٩٦٣ من ١٤ رقم ٢١ من ٩٧ ، ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ١٢٩ من ٦٥٩ وجاء بهذا الحكم أنه : « لا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عن اجابة طلب لم يصر عليه مقدمه .. » .

(٢) نقض جنائي في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ٧٢ من ٣٥٩ .
(٣) نقض جنائي في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ١٤ من ٦٦ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ١٨ من ٨٧ ، ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ٦٠ من ٣٠٢ ، ٢٥ مايو سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ٨٥ من ٤٢٤ ، ٣ مايو سنة ١٩٦٥ من ١٦ رقم ٨٤ من ٤٠٧ — كذلك إذا كان المتهم لم يطلب الى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه النعى على الحكم لنقص التحقيق الذي أجرته النيابة (نقض جنائي في ١٠ ماي سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ٢٠٣ من ٥٩٨) .

(٤) نقض جنائي في ١٢ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض من ٢٠ رقم ٢٢ من ١٠٠ .
(٥) نقض جنائي في ٢ أبريل سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض من ٢ رقم ٣٣٦ من ٩٠٩ ، انظر أيضا نقض جنائي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ من ١ رقم ١٢٠ من ٣٥٩ .
(٦) نقض جنائي في ١٠ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ١١ من ٧٩ .
(٧) نقض جنائي في ٥ يونية سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٥٠ من ٧٥٣ .

المحكمة هذا الطلب مما احاط محامى المتهم بالخرج الذى يجعله معذورا ان هو لم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود فان سير اجراءات المحاكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب . أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويكون الحكم مشوبا بعيب الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه (١) .

وخلاصة القول أن قضاء محكمة النقض قد توسع توسعا كبيرا فى تفسير نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك من ناحيتين :

١ — أنه أجاز للمحكمة الاستغناء عن سماع « شهود » الدعوى بصيغة الجمع لا المفرد — اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٢ — أنه توسع فى تفسير القبول ، فساوى بين القبول الصريح والقبول الضمنى ، مع تفسير القبول الضمنى بأنه كل مسلك أو موقف للدفاع « لا يصر » فيه على سماع الشهود .

نقد المادة ٢٨٩ اجراءات :

من المسلم به أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شاهد أو أكثر اذا كانت قد حققت شفوية المرافعة بالاستماع الى من رأت سماعه منهم طالما أنها قد اقتنعت بصدق أقوالهم وبعدم جدوى سماع باقى الشهود خصوصا اذا كان عدد الشهود أو المتهمين كبيرا .

وهذا الاستغناء عن سماع بعض الشهود من حق المحكمة حتى ولو اعترض على ذلك المتهم أو المدافع عنه . ولكن فى هذه ائسالة يجب على المحكمة أن ترد على طلب سماع باقى الشهود وتبين المبررات التى دعتها للاستغناء عن سماعهم (٢) .

ولكن لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع بعض الشهود تأسيسا على أنها لا ترى محلا لسماعهم لكفالية أدلة الاثبات قبل المتهمين ، فان ذلك منها يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون إنما يوجب سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه فى شهادته

(١) نقض جنائى فى ٦ مارس سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٥٧ من ٣٠٤ .

(٢) أنظر نقض جنائى فى ٢٦ يونية سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ١٤٣

من ٥٦٧ ، نقض جنائى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ من ١٤ رقم ١١٢ من ٦٠٣ وجاء بهذا الحكم أنه لا جناح على المحكمة أن هى التفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود سيما وقد عنيت بتبرير ذلك فى حكمها بتبريرا سائغا وسلميا . أنظر أيضا نقض جنائى فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ فى الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ قضائية (لم ينشر بعد) .

لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها — بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى (١) . وقضى أيضا بأنه إذا كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يعد جوهريا ، ويتعين على المحكمة اجابته لظهار وجه الحق في الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تعليل رفضه بقولها أن هؤلاء الشهود — الذين كانوا يرافقون الضابط عند انتقاله لاجراء التفتيش لم يروا شيئا لأنهم كانوا يقفون خارج البلدة ، لما ينطوى عليه هذا التعليل من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها وهي بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع (٢) .

ويلاحظ أن المحكمة الجنائية لا تملك الاستغناء كلية عن تحقيق الدعوى من جديد بمعرفتها لاستجلاء وجه الحق فيها ، بل إن هذا الاستغناء لا يجوز حتى ولو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك (٣) .

ومن الخطأ في التفسير أن يقال أن نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية يجيز للمحكمة الاستغناء عن تحقيق الدعوى إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . فالنص المذكور يتحدث عن « تعذر » سماع « الشاهد » وقد حررت العبارة بصيغة المفرد لا الجمع (٤) مما يؤكد أن عبارة النص المذكور تنصرف الى حالة خاصة هي تعذر سماع أحد الشهود أو تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماع هذا الشاهد ، ولا تنصرف عبارة النص الى استغناء المحكمة عن تحقيق الدعوى بنفسها اكتفاء بما ورد في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات (٥) .

(١) نقض جنائي في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ٨٨ من ٣٥٠ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٩٨ من ٩٨٠ — وقضى أيضا بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع شاهد الإثبات بقوله أنه قد ثبت مرضه وتغيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور أنه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة ، فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع ، إذ أن غياب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه (نقض جنائي في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ١٢٢ من ٤٨١) .

(٢) نقض جنائي في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ٢١٠ من ٨٦٩ .

(٣) روف عبيد — المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية — ج ١ سنة ١٩٦٢ ص ٤٢٧ .

(٤) روف عبيد — المرجع السابق ص ٤٢٧ .

(٥) ومن صور تعذر سماع الشاهد ما قضت به محكمة النقض من أنه إذا كانت المحكمة قد حققت شغوبة المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات واتخذت من جانبها الاجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذي تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لإعلانه فميجزت من الاهتداء اليه وتعذر بذلك سماع شهادته — وكان الطاعن لم يصلك من جانبه للطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة أسماهم في قائمة الشهود فإنه لا تقترب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد نقض جنائي في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ١٠٢ من ٥٠٥) .

ولذلك فإن ما تجرى عليه أحكام محكمة النقض من توسع في تفسير نص المادة ٢٨٩ سواء من حيث الاستغناء عن سماع الشهود — بصيغة الجمع لا المفرد — أو من حيث التسوية بين القبول الصريح والقبول الضمني ، هذا القضاء محل نظر لما يأتى :

أولا : ما سبق أن أوضحناه من أن نص المادة ٢٨٩ ينصرف الى حالة خاصة هو تعذر سماع أحد الشهود .

ثانيا : أن الأصل في المحاكمة الجنائية هو — كما أكدت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ نفسه — التحقيق الشفوي الذى تجريه المحكمة فى الجلسة ، والسماح للمحكمة بالاستغناء عن سماع شهود الدعوى جملة سواء حضروا أو لم يحضروا يؤدى الى إلغاء شفوية المرافعة وهذا ما لم يقل به أحد .

ثالثا : أن استجلاء وجه الحق فى الدعوى الجنائية أمر يهم المجتمع صاحب هذه الدعوى . ولذلك فإن حسن سير العدالة يوجب على القاضى أن يحقق بنفسه الدعوى دون الاكتفاء بأقوال الخصوم ، فليس دور القاضى كدور « الحكم » فى مباراة رياضية ، وإنما من واجبه أن يحقق بنفسه الدعوى ليستظهر وجه الحق فيها ، ولذلك قيل بحق أنه لا يمكن لقضاء عادل أن يدين المتهم بناء على طلبه أو بسبب تقصيره فى الدفاع عن نفسه باستغناؤه عن سماع الشهود ومناقشتهم (١) .

رابعا : الاغلبية الساحقة من الجنح والمخالفات تتم إحالتها الى المحكمة اكتفاء بمحضر جمع الاستدلالات ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى بالإدانة استنادا الى أقوال الشهود فى هذا المحضر (٢) . ومن المعروف أن الشهود يدلون بأقوالهم فى محضر جمع الاستدلالات دون حلف يمين ، وهذا ما يحيط أقوالهم بكثير من الارتياح والشك ، لما فى حلف اليمين من إيقاظ لضمير الشاهد وتنبيهه الى خطورة ما يدلى به من أقوال . ولذلك فمن الواجب — تحقيقا لحسن سير العدالة — أن تقوم المحكمة بالاستماع الى أقوال هؤلاء الشهود ومناقشتهم بعد تحليفهم اليمين حتى يقتنع وجدانها بصدق أقوالهم .

خامسا : لا يجوز اغفال الاعتبارات العملية التى تجعل نص المادة ٢٨٩ بعيدا عن تحقيق العدالة ، فالقاضى بشر والمحاكم مثقلة بالقضايا ومن هنا تأتى خطورة النص المذكور . إذ قد يشير القاضى — كما يحدث كثيرا فى العمل متأثرا بكثرة القضايا — على المتهم أو المدافع عنه بالاستغناء عن

(١) انظر روف عبيد — المرجع السابق ص ٤٢٨ .

(٢) نقض جنائى فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ١٦٦ من

٨٤١ ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ٢٧٢ من ١٢٧٧ ، ٢ يناير سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ٢ من ١٥ .

سماع الشهود ، وفي أغلب الاحيان يستجيب المتهم أو المدافع عنه لهذا الطلب تحت تأثير عوامل متعددة منها :

١ — قد يفهم ما يشير به القاضي على أنه — أى القاضي — قد اقتنع ببراءة المتهم وبالتالي رأى عدم لزوم سماع الشهود ، فى حين أن الامر قد يكون على عكس ذلك تماما (١) .

٢ — قد يستجيب المتهم أو المدافع عنه لطلب القاضي بالاستغناء عن سماع الشهود مجاملة للقاضي التماسا لعطفه ، خصوصا وأن الدفاع قد يعتقد أن الاصرار على سماع الشهود — على غير ما يريد القاضي — فيه مضايقة له بسبب ما يترتب على ذلك من تعطيل الفصل فى الدعوى (٢) .

٣ — اجراءات المحاكمة فى الجنع تتم — فى كثير من الاحيان — فى غير حضور محام مع المتهم ، فاذا ما اشارت المحكمة على المتهم بالاستغناء عن سماع الشهود فانه سرعان ما يستجيب لهذا الطلب ، اذ لا يمكن أن يعلم المتهم بكافة حقوقه فى اجراءات المحاكمة .

٤ — ما يدون فى محضر الجلسة حجة على المتهم ولا يجوز اثبات عكس ما دون به الا بطريق الطعن بالتزوير (مادة ٤٢٠/٤ اجراءات) . وبناء عليه فاذا ما ثبت بمحضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد استغنى عن سماع الشهود ، التزاما بما ورد بالمحضر فى هذا الصدد أيا كانت الظروف والملابسات التى دفعتهما الى قبول هذا الاستغناء (٣) . خصوصا وأن محضر الجلسة لا يثبت به أن المحكمة قد اشارت على المتهم أو المدافع عنه بقبول التنازل عن سماع الشهود أو اوحى اليهما بطريقة أو بأخرى لقبول هذا التنازل .

وخلاصة القول أننا لا نؤيد ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من حيث التوسع فى تفسير نص المادة ٢٨٩ سواء فيما يتعلق بقبول التنازل عن سماع الشهود جملة ، أو فيما يتعلق بتفسير القبول ليشمل القبول الضمنى المستفاد من مجرد عدم الاصرار على سماع الشهود . وكان الافضل لو بقى نص المادة ٢٨٩ على حاله قبل التعديل درءا لكل شبهة ، بحيث تلتزم المحكمة بسماع الشهود الا فى حالة تعذر سماع احدهم لسبب من الاسباب .

(١) رعوف عبيد — المرجع السابق ص ٤٢٩ .

(٢) رعوف عبيد — المرجع السابق ص ٤٢٩ ويضيف قائلا ان المتهم قد يعتقد خطأ أن عدم الاستماع من جديد الى شهود الاثبات أمر قد يوهن من تأثير أقوالهم فى نفس القاضي ، اذ أن حضورهم واصرارهم على أقوالهم قد يدعمها ولو كانوا كاذبين (ص ٤٢٩) .

(٣) رعوف عبيد — المرجع السابق ص ٤٢٩ وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الاصل فى اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روميت فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة ، واذا كان المتهم يهمل بصفة خاصة تدوين أمر فى محضر الجلسة فهو الذى عليه أن يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمكن الدفاع عن الطاعن من اثبات تمسكه بسماع شهود الاثبات (نقض جنائى فى ٣ يونية سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ٩٤ ص ٤٨٠) .

مؤتمرات

المؤتمر العربى لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين

الكويت ٤ - ٩ ابريل سنة ١٩٧٠

الاعـداد للمؤتمر :

قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بتكليف من الأمم المتحدة بالاعداد الفنى للمؤتمر بما فى ذلك اعداد البحوث والاوراق الاساسية التى دارت حولها المناقشات ، وقامت جامعة الدول العربية بطبع هذه البحوث كما تولت مسئولية السكرتارية الادارية للمؤتمر .

عضوية المؤتمر :

حضر المؤتمر وفود عن كل من : الاردن - تونس - سوريا - الجزائر
السودان - العراق - السعودية - ليبيا - الجمهورية العربية المتحدة
اليمن - الكويت - لبنان - المغرب - اليمن الجنوبية الشعبية . كما
حضره مراقبون عن الامارات العربية التالية : ابو ظبى - أم القيوين
البحرين وتوابعها - دبی - رأس الخيمة - الشارقة - وتوابعها
عجمان - الفجيرة - قطر .

وقد حضر المؤتمر ممثلون للسكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة وممثلون
لجامعة الدول العربية (المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى) .

موضوعات المؤتمر ونتائجه :

(١) سياسة الدفاع الاجتماعى والتخطيط القومى :

خلصت المناقشة حول هذا الموضوع الاول من موضوعات جدول
الاعمال الى تلاقى وجهات النظر حول النتائج الرئيسية التالية :

١ - يرى المؤتمر ضرورة ادماج سياسة الدفاع الاجتماعى ضمن خطط
التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر الى ما قد يصاحب عمليات التنمية
الاقتصادية والاجتماعية من تغيرات فى معدلات الجريمة وأنماطها .

٢ - ان الدين والتقاليد والتماسك الاسرى والعلاقات القائمة فى
المجتمع العربى كل ذلك يعتبر بجوار القانون عنصرا أساسيا من عناصر
الوقاية من الجريمة والانحراف كما أن توعية الافراد بمفهوم الجريمة أمر

لازم لجعلهم يلتزمون بأحكام القانون عن بينة واقتناع بأن المقصود به هو حمايتهم ورعايتهم .

٣ - لما كانت فئة الاحداث والشباب وفئة العمال المتعطلين هي اكثر الفئات تعرضا للانحراف يرى المؤتمر ضرورة ان تهتم الدول بتحقيق رعاية خاصة لهذه الفئات عن طريق مؤسساتها الاجتماعية ويرى المؤتمر ان الاهتمام بدور الاسرة في رعاية الاطفال وتطوير نظم التربية يعد من اهم وسائل تحقيق الوقاية من انحراف الاحداث . كما يرى المؤتمر في تحسين احوال البادية والريف وتوفير الخدمات فيها وتنظيم الهجرة منها الى المدينة ويجاد فرص عمل جديدة وتعميم نظم التأمينات الاجتماعية ضد البطالة ما يحقق الوقاية المطلوبة بالنسبة لفئة العمال المتعطلين .

(ب) دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها :

طرح في هذا الصدد مشروع قرار لاقى تأييد جماعيا من اعضاء المؤتمر . وهذا القرار خاص بأعمال الفدائيين في فلسطين والاراضي المحتلة . فضلا عن كونه دفاعا شرعيا عن النفس والمال ، وحقا مشروعيا في تحرير ارض الوطن من العدوان والاحتلال الاجنبى ، يعتبر مساهمة جماهيرية في منع الجرائم من العدوان والاحتلال الاجنبى ، يعتبر مساهمة جماهيرية في منع الجرائم الصهيونية المستمرة ضد الشعب العربى في فلسطين وباقى الاراضي العربية المحتلة . ويوصى مؤتمر هيئة الامم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذى سيعقد في كويوتو باليابان في شهر اغسطس سنة ١٩٧٠ بتأكيد هذا النظر ويتوجه الى هيئة الامم المتحدة باعتبارها ممثلة لشعوب العالم لاتخاذ ما يلزم من تدابير لايقاف تلك الجرائم المتكررة ولمعاقبة المسؤولين عنها طبقا لقواعد القانون الدولى . ويطلب الى الامم المتحدة التدخل لايقاف عمليات التهجير التى تقوم بها اسرائيل .

هذا وقد خلصت المناقشة حول موضوع دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها الى النتائج التالية :

١ - يرى المؤتمر ان في احكام الشريعة الاسلامية وفي التقاليد العربية الاصلية وفي بعض التشريعات المطبقة في الوطن العربى خير معين على قيام الجمهور بدور فعال في مساندة القانون لمنع الجريمة وضبطها .

٢ - كما يرى المؤتمر ضرورة الاهتمام بدور الاسرة والمدرسة في تربية النشء وتوعيته دينيا وأخلاقيا وضرورة ان تتضمن برامج التعليم توجيهها دينيا وتوضيحا لمفهوم الجريمة وخطرها الاجتماعى .

٣ - كذلك يرى ضرورة الاهتمام برفع مستوى رجال الشرطة ثقافيا وماديا وتوعيتهم بدورهم الاجتماعى في خدمة الجمهور حتى يمكن ان يقبل أفراد الشعب على التعاون معهم في مهمتهم .

٥ - وكذلك الاهتمام بنشر القوانين الجديدة واعلان احكامها على الافراد وخصوصا بالنسبة للقوانين التى تستحدث جرائم غير تقليدية .

٦ — كما يرى المؤتمر وجوب أن تكون القوانين متمشية مع الواقع الاجتماعي العربي وقيمه وتقاليده وذلك حتى يمكن اقناع الجماهير بمساندتها دون اغفال لدور القانون في العمل على تطوير المجتمع واصلاحه .

(ج) قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات الحديثة في الميدان العقابي :

انتهت المناقشة في هذا الموضوع الى تلاقى وجهات النظر حول النتائج التالية :

١ — يرى المؤتمر أنه ليست هناك حاجة في الوقت الحاضر الى اعادة النظر في قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين كما أقرها المؤتمر الاول لمنع الجريمة سنة ١٩٥٥ خصوصا وأنه لم يتبين بعد مدى تطبيقها في مختلف الدول ولا النتائج التي أسفر عنها هذا التطبيق .

٢ — يلاحظ المؤتمر أن تطبيق قواعد الحد الأدنى مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة كما يرى الاهتمام بدراسة أحكام الشريعة الإسلامية في معاملة المسجونين ورعاية أسرهم لملائمتها لواقع المجتمع العربي .

٣ — يدعو المؤتمر الدول العربية الى موافاة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي بالبيانات والمعلومات التي تعطى صورة واضحة عن مدى تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين .

تنظيم البحث العلمي لتطور سياسة الدفاع الاجتماعي :

وقد رأى المؤتمر أن تنظيم البحث العلمي في مجال الدفاع الاجتماعي قد أصبح ضرورة يقتضيها رسم سياسة جنائية ملائمة على أن تقوم في مراكز علمية متخصصة تكفل لها الدولة الاستقلال الذي يمكنها من حرية الحركة وتمدها بالامكانيات التي تستطيع بها أداء مهمتها .

كما رأى أن يستهدف الباحثون في مضمون البحث العلمي في مجال الدفاع الاجتماعي بواقع الأمة العربية وتراثها المتمثل في الشريعة الإسلامية .

هذا وقد أصدر المؤتمر ثلاث قرارات :

الاول : بشأن أعمال الفدائيين في فلسطين والارض المحتلة وسبق الإشارة اليه .

الثاني : بشأن المعاملة غير الانسانية التي يلقيها المسجونون والمعتقلون العرب في الاراضي المحتلة .

الثالث : بشكر حكومة الكويت على الاعداد للمؤتمر .

المؤتمر الدولي السادس في علم الاجرام
٢١ - ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ - مدريد - اسبانيا

ينظم هذا المؤتمر معهد علم الاجرام بمدريد بتفويض من الجمعية الدولية لعلم الاجرام وتحت رعاية هيئة اليونسكو .

ويتعرض القسم الاول من بحوث المؤتمر للمشاكل العامة المتعلقة بالبحث العلمى فى علم الاجرام ويتضمن هذا القسم التقارير الآتية :

- ١ - التقرير الاول : الوضع الحالى للبحث العلمى فى علم الاجرام .
- ٢ - التقرير الثانى : العلاقة بين البحث العلمى والسياسة الجنائية
- ٣ - التقرير الثالث : العلاقة بين البحث العلمى والتدريب فى مجال علم الاجرام .

ويتناول القسم الثانى نظام الاختبار القضائى وغيره من الانظمة المتشابهة ويتضمن هذا القسم التقارير التالية :

- ١ - التقرير الاول : بحث عن صدق جداول التنبؤ فى الاختبار القضائى .

- ٢ - التقرير الثانى : بحث عن عملية اصدار الحكم بالاختبار القضائى وعلى وجه الخصوص اختيار المجرمين الذين سيوضعون تحت الاختبار القضائى .

- ٣ - التقرير الثالث : بحث اكلينكى علاجى عن نظام الاختبار القضائى .

- ٤ - التقرير الرابع : بحث عن فاعلية نتائج الاختبار القضائى .

- ٥ - التقرير الخامس : بحث عن العلاقة بين السلوك داخل السجن والسلوك فى نظام الاختبار القضائى .

أما القسم الثالث فيتناول مشكلات المنهج ويتضمن التقارير الآتية :

التقرير الاول : اولويات البحث فى علم الاجرام . ما هو المعيار الواجب الاخذ به فى هذا الصدد .

التقرير الثانى : المعرفة والبحث العلمى .

التقرير الثالث : التنسيق بين البحوث المتداخلة فى علم الاجرام .

tous les délinquants sexuels, et que d'autres groupes de délinquants peuvent réagir fort différemment. Certains auteurs ont parlé de ce que parfois, le probationné adoptait face à celui qui était chargé de sa tutelle une attitude de dépendance qui l'amenait à tout attendre de lui. Malheureusement, nous n'avons aucune idée précise qui nous permettrait de donner de manière plus concrète le point de vue de ces délinquants.

Ce sera donc sur un procès verbal de carence que nous devrons terminer ce dernier point de notre rapport.

sger dans cette partie : il porte sur la manière dont les détenus d'une prison à sécurité maximum apprécient le système de tutelle auquel ils seront soumis après leur libération.

Cette enquête de Rasmussen, faite en 1937 - 38 aboutit à des résultats très négatifs. Les détenus considèrent que toutes les conditions auxquelles ils devront se soumettre sont totalement inutiles. Les membres des commissions chargés de veiller au respect de ces conditions sont — selon eux — des gens qui touchent de gros salaires pour ne rien faire, et les assistants sociaux sont considérés comme des policiers. En fin de compte, tout ce service leur paraît être inefficace : sur 103 détenus, 100 affirment que si un homme décide de se conduire convenablement, il le fera avec ou sans système de tutelle. Spontanément, ils considèrent donc qu'ils auront la vie qu'ils décideront d'avoir.

b. En ce qui concerne la probation proprement dite, nous avons quelques articles qui portent sur des questions précises, mais secondaires. Il s'agit, par exemple, d'une étude sur les désurs manifestés par les probationnés en ce qui concerne l'endroit où il convient de faire les visites (à la maison ? au bureau de l'officier de probation ? . . .), l'heure qui paraît être la plus indiquée . . . etc. Ces problèmes touchent aux techniques de l'interview, et nous ne comptons pas nous y attarder.

c. Finalement, nous ne pourrions faire état que de l'expérience du Dr. P. Lievens, chargé par le parquet de Bruxelles, comme d'autres médecins psychiatres, de faire des probations « officieuses ». Il a rédigé des notes à partir d'une 15 aine de cas : il s'agit de sujets parmi lesquels nous rencontrons principalement des délinquants sexuels.

D'une manière générale, nous pouvons dire que la mise sous probation est perçue par ces délinquants comme un entrave. Le médecin n'apparaît pas tellement comme celui qui est susceptible d'apporter une aide, mais bien comme quelqu'un devant lequel il s'agit de se présenter périodiquement et qui est chargé d'exercer un contrôle. La plupart de ces délinquants sexuels n'éprouvent aucune envie de venir parler de leur problème. Il en résulte que les relations entre le médecin et son client restent ambiguës.

Il est certain qu'il n'en est pas nécessairement ainsi avec

En présentant ce rapide survol de la littérature criminologique portant sur les réactions vécues aux peines privatives de liberté, nous n'avions d'autre ambition que de décrire les résultats auxquels aboutirent un certain nombre de recherches. Les questions que nous avons été amenés à poser nous montrent combien le problème est complexe et combien il est difficile d'émettre des règles générales. On peut constater que face à n'importe quelle mesure, chaque homme se présente avec l'orientation de vie qui était déjà la sienne. Il est capital d'en tenir compte si l'on veut que les mesures envisagées soient réellement appropriées et permettent d'amorcer un processus de réinsertion sociale.

Se pose alors le problème de savoir quels sont les éléments que l'on pourrait utiliser, dans cet amas de renseignements plus ou moins disparates, pour faire en sorte que l'attitude de traitement que nous avons face au délinquant soit plus adéquate. Ce serait là l'objet d'une réflexion particulière que nous ne pouvons que suggérer.

B. Les mesures non privatives de liberté.

Nous avons très peu d'informations sur la manière dont les délinquants vivent des mesures telles que la probation ou une condamnation avec sursis. Sans doute, de nombreux articles analysent-ils le lien qui unit le probationné à son officier de probation, mais nous ne connaissons pas d'enquête systématique faite auprès des délinquants et qui serait susceptible de nous donner une image concrète de ce que ce lien représente effectivement pour eux. Il faut sans doute avouer qu'il est difficile de mener de telles études, car l'officier de probation qui a des contacts continus avec son client se sent bien souvent trop engagé à son égard pour pouvoir lui poser des questions sur la manière dont il réagit au traitement. Néanmoins, il y a là une voie qui pourrait être explorée. Il est possible que dans les pays anglo-saxons où la pratique de la probation est déjà longue, il existe une littérature spécialisée dans laquelle des questions comme celles là sont traitées. En tout cas, nous n'avons pu y avoir accès et nous devons nous contenter de quelques remarques fort sommaires.

a. Un travail américain qui date déjà d'avant guerre aborde un sujet quelque peu différent de celui que nous devrions envi-

duit en prison. Une longue peine modifie profondément la façon d'envisager l'avenir. . .

« Si le bandit n'attrape que moins d'un an, le fil de sa existence n'est pas coupé. Il reste toujours lié à sa bande et à son entreprise. Le temps passe vite, presque sans dommage. Il a des contacts nombreux avec ses amis et n'attend que de ressortir pour continuer. Rien ne l'oblige à analyser sa situation. Tout est tourné vers les nouveaux points à explorer. . .

« Au contraire, l'homme qui a une longue peine à purger réagit tout différemment. Un bandit qui avait 5 ans et en espérait 2 affirme : « de ma vie je n'ai eu un tel choc. Je ne pouvais prononcer une parole, ni même penser ». Mis dans une telle situation, le sujet a l'impression que tout sera changé quand il sortira. Ses relations se perdent. Il apprend que sa famille est dans la misère... Il fera son examen de conscience. Dès perspectives nouvelles s'offriront à lui. Ceci est particulièrement vrai pour des voleurs qui sont pauvres. Ceux qui sont riches peuvent se maintenir dans leurs fausses valeurs et peuvent faire jouer leurs avocats.

« Aucun voleur n'a jamais cessé de voler par peur d'être arrêté. Les inconvénients de la prison font partie des risques du métier et le voleur apprend à les supporter. Ce qui peut jouer est un gros choc émotionnel : une lourde peine, ou la mort d'un père ou d'une femme dont on ne peut aller à l'enterrement. . . »

Ce texte nous permet dès lors d'ouvrir une nouvelle perspective : les processus dont parler Clemmer et Morris prennent une importance moindre lorsque les délinquants incarcérés sont des individus dont le genre de vie était déjà caractérisé par une délinquance habituelle. On peut dire que la prison fait normalement partie de leur horizon professionnel, et une mesure de courte durée restera pratiquement sans effet. Il s'agit, dès lors, de tenir compte du choc émotionnel et du facteur temps qui seuls, peuvent permettre une réorganisation de la personnalité autour de nouveaux intérêts. Si l'on néglige cette dimension concrétisée par la durée de la mesure, on peut vouer à l'échec une action éducative.

f. Un point sur lequel Clemmer avait déjà insisté et qui n'est pas sans relation avec les deux processus que nous venons de mentionner est le fait qu'à son entrée en prison, le détenu ne sait jamais avec précision ce que l'on attend de lui. C'est ainsi qu'un document émanant d'anciens détenus anglais (1962) nous indique que les premiers jours et même les premières semaines passées en prison se caractérisent par un état d'hébété-tude et d'incertitude lié au fait que les sujets manquent d'infor-mations claires sur les routines de la vie en prison. Les «notes» imprimées que l'on trouve dans sa cellule ne recouvrent pas ce qu'il s'agit de savoir et utilisent un jargon officiel difficile à comprendre. Les prisonniers n'apprennent la routine de la prison que par essais et erreurs, et l'on peut dire que cet état de chose donne lieu à de nombreux ennus tant pour les prisonniers que pour l'administration. Un problème de ce genre nous paraît être important car un séjour en institution ne pourra vé-ritablement donner lieu à un traitement que dans la mesure où il existe, dès le départ, des possibilités de communication entre l'équipe chargée du traitement et ceux auxquels il s'applique. Le détenu n'est pas un objet que l'on manipule. Il est appelé à participer à l'oeuvre rééducative et il est normal qu'il soit mis au courant du projet de rééducation qui le concerne. Ces anciens détenus se plaignent d'ailleurs de l'ambiance répressive et non-éducative qu'ils ont rencontrée dans les douze prisons anglaises fréquentées. Ils notent que la plupart des membres de l'administration considèrent les activités éducationnelles et ré-cratives comme des privilèges et jamais comme le ressort d'une action thérapeutique possible.

g. Finalement, il nous semble opportun de rappeler cer-taines réflexions faites par un voleur professionnel (1937) et qui portent sur les réactions vécues aux peines d'emprisonne-ment. Ces réflexions nous amènent à croire que malgré les réserves que l'on peut faire, les longues peines ont parfois des effets positifs. Nous reprenons ici les extraits de ce mémoire qui nous paraissent caractéristiques.

« Le voleur professionnel n'aime pas à considérer l'avenir. Il met ce problème entre parenthèses. Pour qu'il considère l'a-venir sérieusement, il lui faut un coup dur. Souvent, cela se pro-

sélection s'est opérée. Il reste cependant difficile de préciser quel genre de sélection.

e. Clemmer a dégagé, à partir d'une étude sociologique faite en milieu pénitentiaire, (1949), un processus de « prisonisation », c'est-à-dire une modification des attitudes à partir des expériences faites dans le milieu pénitentiaire. Cette modification se caractérise par l'adoption progressive de la « culture carcérale » dans laquelle le sujet se trouve placé et l'amène à donner aux choses une signification nouvelle en fonction de son nouveau cadre de référence. Plus profondément le sujet s'engage dans un tel processus, moins il deviendra capable de se réadapter valablement à la vie extérieure et d'y assumer un rôle social normal. Il aura appris à prendre sur les choses une autre perspective. Tous les détenus, bien sûr, ne vivent pas d'une égale manière ce processus. Interviennent ici des facteurs tels que la durée de la peine, le maintien de relations avec le monde extérieur, le degré selon lequel le sujet accepte la prison, la nature des rapports qu'il entretient avec les autres détenus. Dans un article plus récent, T. et P. Morris (1962) ont repris ce processus décrit par le sociologue américain. Ils introduisent une distinction qui nous paraît judicieuse entre ce processus de prisonisation et d'autre part, un processus que l'on pourrait appeler d'institutionisation. Le premier des deux, décrit par Clemmer, représente une forme d'ajustement au milieu pathologique qu'est la prison. Il suppose que le sujet adopte de nouvelles attitudes et des voies comportementales spécifiques au milieu pénitentiaire. En d'autres termes, ce sujet change de cadre de référence. Par contre, le processus d'institutionisation n'aboutit pas à une modification du sens de la réalité. Il amène le sujet à un état de passivité, d'apathie, qui l'amène à se désintéresser de tous les événements qui ne sont pas liés à son cas. Une telle passivité constitue une « adaptation » de la personnalité à la situation, et non pas un ajustement à celle-ci. Ces deux notions nous paraissent traduire d'une manière claire et adéquate un certain nombre d'expérience vécues par les prisonniers. On peut croire que l'hypothèse envisagée par M. Schmideberg (1960) représente le terme ultime de ce processus d'institutionisation : une des réactions qu'il faut craindre, dit-il, est une tendance à valoriser le climat pénitentiaire pour la passivité qu'il permet d'avoir. A l'abri des murs, le détenu ne connaît plus les angoisses de la lutte pour la vie.

ment à « tout le monde un cachet d'aspirine ou qui considère les détenus que comme des simulateurs probables. A l'égard des surveillants, on peut dire que l'agressivité est quasi-générale. Les détenus ont l'impression que le moindre d'entre eux jouit à leur égard d'un droit de veto discrétionnaire. En plus, ils se sentent en permanence sous le regard de l'autorité et le surveillant leur paraît être l'incarnation de ce regard.

— Pour beaucoup, la grosse préoccupation est le problème sexuel, qui doit être entendu dans un sens large. Plusieurs disent que l'ambiance pénitentiaire les amène à rayer les femmes de leur horizon. Ce fait donne non seulement lieu à des pratiques sexuelles compensatoires (telles que la masturbation) ou à une orientation homosexuelle, mais en plus les appauvrit effectivement. A ce tableau, nous devons ajouter les inquiétudes qu'ils éprouvent de savoir leurs femmes à l'extérieur, obligées de se débrouiller dans la vie. Cet ensemble de points constitue un des domaines où ils se sentent le plus profondément touchés.

— En ce qui concerne les activités quotidiennes de la prison, nous voyons d'abord que la manière dont la vie pénitentiaire est conçue suscite des critiques virulentes : le genre d'activité qu'on leur propose ne peut, disent-ils, que « tuer toute vie de l'esprit » et est « indigne de l'homme ». En plus, on leur donne qu'un salaire dérisoire. Les commentaires qui portent sur les loisirs restent très vagues. Quant aux conditions de vie proprement dites, nous trouvons certains détenus qui préfèrent la vie en cellule et d'autres qui ne la supportent pas. Le plus grand nombre souhaitent avoir une vie de groupe, mais avec la possibilité de pouvoir se retirer en cellule et ne pas être continuellement mêlés aux autres.

Ce sont là les grandes lignes des réponses que nous trouvons dans ce dossier qui nous vient des Pays-Bas. Nous rappelons que les détenus avaient la possibilité de répondre à cette enquête avec la plus grande liberté. Aucune question précise ne leur était posée. Il ne faut donc pas s'étonner que le ton dominant soit celui de la revendication. Nous ne devons pas oublier non plus que dans les prisons où ces enquêtes furent menées, un pourcentage important de détenus préférèrent ne pas répondre. Un fait comme celui-là nous oblige à admettre qu'une certaine

Plusieurs enquêtes ne nous apportent aucuns résultats chiffrés mais mettent à notre disposition des renseignements qui nous paraissent utiles. Elles nous permettent d'insister sur des réactions particulières qu'il est difficile d'apprécier quantitativement. Nous ne voulons cependant pas parler ici des effets psychologiques que l'emprisonnement peut avoir. C'est là un thème général éturié par de nombreux auteurs, et qui n'entre pas dans notre sujet. Nous en resterons donc au niveau des témoignages, pour autant que ceux-ci ne reflètent pas des réactions exceptionnelles, mais soient représentatifs de ce que pensent et de ce que vivent un certain nombre de détenus.

d. L'enquête qui nous apporte le plus de renseignements est manifestement celle qui fut menée en 1957-58 dans les prisons des Pays-Bas par le Dr. Rijkssen. Elle constitue un véritable cahier de doléances dans lequel nous retiendrons quelques points qui reviennent de manière insistante sous la plume des détenus.

— un premier point est le sentiment que ceux-ci ont de perdre tout ce qui leur était personnel : dès qu'ils franchissent le seuil de la prison, ils doivent abandonner leur costume pour prendre l'uniforme des détenus. Ils se sentent ridicules et éprouvent une profonde humiliation lorsqu'ils reçoivent ainsi la visite de leur femme et de leurs enfants. En plus, leur nom est remplacé par le numéro de leur cellule. Ils n'ont plus le droit d'écrire ou de recevoir une lettre sans qu'on ne la censure. En d'autres termes, ils ont l'impression de perdre leur statut d'homme.

— Parallèlement à ce fait, un grand nombre de témoignages montrent le besoin que ces hommes éprouvent de rencontrer un interlocuteur avec lequel il leur est possible d'établir des contacts qui ne soient pas marqués par le climat de désapprobation qui les entoure. C'est pour cette raison que certains valorisent la personnalité du directeur et que d'autres la critiquent. C'est sans doute également parce que les médecins ne répondent pas à l'image qu'ils en avaient que le mécontentement des détenus à leur égard s'exprime sous une forme aussi vive : ils espéraient trouver un homme susceptible d'être attentif à leurs petites misères et voient un être qui se contente de donner indistincte-

La situation est fort différente dans l'institution 2 où seulement un seul sujet considère avoir été heureusement influencé par son séjour en prison. La plupart de ces détenus, qui sont des récidivistes (voleurs ou escrocs), affirment qu'au contraire leur caractère a évolué dans un sens défavorable : ils sont devenus méfiants, durs, révoltés. On note également une série de remarques de ce genre : « la prison ne transforme jamais quelqu'un en bien », « même ceux qui veulent s'améliorer ne le peuvent pas à cause de l'entourage ». Certains constatent une modification heureuse de leurs habitudes, mais cette modification n'est selon eux que provisoire : « je ne bois plus, mais je sais bien qu'une fois dehors, je recommencerai ». Ces commentaires de la vie de prison rejoignent les descriptions classiques que nous trouvons dans la littérature criminologique. Le climat général de la prison est donc apprécié d'une manière très défavorable et il semble qu'un certain nombre de ces hommes aient admis une fois pour toutes d'être des délinquants et de considérer leur comportement antisocial comme une habitude invétérée ou même comme une maladie.

Une question néanmoins se pose : lorsqu'on regarde le tableau, on constate que ces récidivistes considèrent comme bonnes les relations qu'ils ont avec le personnel de la prison. Un examen des réponses nous enlève toute illusion : il n'est jamais fait allusion à un contact enrichissant. D'abord, les détenus distinguent nettement les gardiens de la direction. La plupart affirment qu'on n'entend jamais parler de la direction : elle est lointaine, elle se désintéresse de la prison. Par contre, ils considèrent les gardiens de prison d'une manière quelque peu paternaliste. Ces gardiens sont sans peu évolués, peu intelligents, et manquent de tout sens psychologique ; mais, disent-ils, ce sont des hommes de bonne volonté, des « braves types » avec lesquels on peut s'entendre.

Ces quelques remarques que nous venons de faire n'ont sans doute qu'une portée relative, puisque ces deux groupes sont trop peu nombreux pour donner lieu à une étude sérieuse. Néanmoins, on peut déjà se rendre compte de ce que ces deux catégories de détenus présentent des différences appréciables dans la manière de vivre le traitement. Une pluralité de facteurs expliquent sans doute cette différence de réactions.

Cette impression d'avoir été influencé dans un bon ou dans un mauvais sens par la vie pénitentiaire correspond sans doute à une réalité, puisqu'après la sortie de prison, les premiers sont beaucoup plus nombreux à ne pas avoir récidivé durant la période probatoire. Cependant, nous ne devons pas oublier que ces appréciations ont été données retrospectivement, c'est-à-dire alors que le sujet se trouvait déjà depuis plusieurs années en dehors de ce milieu.

c. Nous en arrivons ainsi aux deux groupes de détenus belges dont les uns séjournent dans un centre pénitentiaire agricole (18 cas) et les autres dans une prison ordinaire (14 cas). Quelques questions leur ont été posées sur les conditions de vie. Nous donnons ici le pourcentage de ceux qui considèrent que ces conditions sont bonnes ou très bonnes.

	Centre agricole	Prison ordinaire
Conditions matérielles	88%	69%
conditions de travail	88%	23%
possibilités d'activités intellectuel- les	94%	46%
les loisirs	94%	15%
les contacts avec le personnel. ...	94%	86%
contacts avec les autres détenus ...	73%	23%
% de sujets qui considèrent que le milieu pénitentiaire a fa- vorisé une évolution heureuse de la personnalité	61%	8%

Nous voyons que dans la première institution, le régime est apprécié très favorablement. Ce caractère favorable ne signifie pas nécessairement que la vie au centre pénitentiaire constitue effectivement un apport susceptible de modifier en bien la personnalité du sujet. Nous n'avons en effet que 61% des cas qui considèrent avoir été heureusement influencé par le régime. Ceux-ci disent en général qu'« ils sont devenus plus murs », « qu'ils ont appris à ne plus être impulsifs », à « se former la volonté ». Il faut cependant noter que ce groupe comprend un grand nombre de sujets dont le niveau intellectuel n'est pas fort élevé.

sibilité de suivre un enseignement qu'ils ont jugé fort utile et qui sans doute leur permet de combler des lacunes.

Il nous paraît également utile de relever un dernier point. Quelle est la satisfaction que retirent les détenus des contacts qu'ils ont eus avec le personnel dirigeant ? Ceux qui dans la suite ont récidivé étaient d'une manière générale plus déçus que les autres du style des entretiens qu'ils avaient avec le personnel. Ils les jugeaient probablement trop impersonnels, espérant avoir une conversation du type client-médecin. Le Dr. Andry a d'ailleurs dégagé, à la suite d'une analyse factorielle, ce qui distingue les futurs récidivistes de ceux qui ne le deviennent pas ; c'est, nous dit-il, leur grande immaturité émotionnelle qui se caractérise entre autres par les traits suivants : une difficulté à dominer ses émotions, une tendance à se comporter à l'égard de sa femme comme on le ferait à l'égard de sa mère, de se comporter à l'égard de ses enfants comme à l'égard d'objets à caresser. Il est compréhensible que de tels sujets éprouvent plus que les autres le besoin de trouver dans l'ambiance un accueil et une protection particulière. Ils seront donc spécialement vulnérables au climat impersonnel de la prison, même lorsqu'il s'agit de fort courtes peines. C'est ainsi que l'auteur suggère que pour de tels sujets, la prison soit remplacée par un centre de criminologie clinique.

b. Il reste toujours utile de citer l'enquête déjà ancienne (1930) faite par E. et S. Glueck auprès des anciens détenus d'une prison américaine. 301 sujets furent interrogés sur l'influence qu'ent sur eux le traitement en prison. 68,2% des cas affirment que cette influence fut favorable, alors que 31,8% considèrent qu'elle fut néfaste. Parmi les premiers, certains insistent particulièrement sur l'effet de choc que l'emprisonnement a constitué pour eux. Ils ont pris conscience de ce que « le crime ne payait pas » (39,8%) ; d'autres disent avoir appris un métier (30,7%) ou affirment avoir été influencés favorablement par la régularité de la vie carcérale. D'autres finalement, parlent des bons contacts qu'ils ont eus avec certains membres de l'administration. Par contre, parmi les facteurs dont l'influence fut jugée défavorable, nous relevons l'apprentissage de nouvelles formes de délinquants (31,8%), l'acquisition de mauvaises habitudes (26%), la rencontre de mauvais camarades (24%), la difficulté de se réintégrer du fait de leur casier judiciaire ou de la surveillance de la police.

A. Les mesures privatives de liberté.

Dans de nombreux ouvrages, nous trouvons des indications sur la manière dont les détenus réagissent à leur peine. Ces informations résultent parfois d'enquêtes méthodiques qui aboutissent à des statistiques (quel que soit le nombre sur lequel portent ces statistiques). Parfois au contraire nous devons nous contenter d'impressions générales qui reposent bien souvent sur une connaissance indiscutable des réalités pénitentiaires, mais qui néanmoins sont peu susceptibles de se laisser décrire quantitativement. Nous verrons successivement ces deux genres de travaux.

a. La recherche entreprise par R.G. Andry sur des délinquants condamnés à de courtes peines gisait également à atteindre les réactions de ces hommes à la vie de prison. D'une manière générale, cette vie est perçue comme moins désagréable que ce à quoi ils s'attendaient (à l'exception des « white collars » et des auteurs d'infractions aux mœurs). L'attitude générale à l'égard du régime pénitentiaire reste donc dans l'ensemble favorable.

	futurs récidiv.	futurs non- récidiv.
l'attitude est défavorable	: 28%	34%
l'attitude est favorable	: 55%	60%
sans information	: 16%	6%

Lorsqu'on précise les différents moments de la vie pénitentiaire, les activités qui donnent lieu au plus grand nombre de remarques positives sont le travail et les cours du soir. L'auteur fait cependant remarquer qu'il ne doit pas y avoir fréquemment une réelle satisfaction au travail. Les détenus éprouvent une certaine reconnaissance à l'égard de l'administration du fait qu'il leur est possible d'exercer une activité plus ou moins constructive pour passer le temps. Par contre, l'intérêt pour les cours du soir est particulièrement grand, et l'auteur note que ceux qui ne restent pas suffisamment de temps en prison pour pouvoir suivre ces cours le regrettent. Il note également le fait qu'un certain nombre de ceux qui quittent la prison aimeraient néanmoins continuer à suivre les cours après leur libération. On a donc l'impression que la vie pénitentiaire leur a apporté la pos-

Ce sont là, traduites de façon très schématique, les réactions que nous trouvons le plus fréquemment parmi les détenus des prisons néerlandaises.

Au terme de cette brève analyse, deux conclusions nous paraissent pouvoir être tirées : la première est qu'une majorité de délinquants conservent le sentiment qu'il existe une incompréhension entre eux et leurs juges. Cette incompréhension résulte de ce que ces derniers utilisent un cadre de référence et un langage dans lesquels il ne se reconnaissent pas. Les délinquants ont l'impression d'être étrangers à un débat qui néanmoins devrait les concerner. Ils se sentent réduits au rôle d'objets sur lesquels le tribunal statue. Une deuxième conclusion nous paraît également importante : les réactions à la justice paraissent être différentes selon les catégories de détenus (selon l'âge, le degré de récidive ...). Les renseignements que nous possédons restent sans doute insuffisants. Ils nous permettent cependant de comprendre le grand intérêt qu'il y aurait de poursuivre le travail dans ce sens. Il faut en plus remarquer que le tableau que nous venons de présenter ne tient compte que de certaines catégories de délinquants. Aucune étude, à notre connaissance, n'a porté sur les réactions de ceux que le tribunal a acquittés ou qui ont bénéficié d'une mesure telle que la probation ou une condamnation avec sursis. Il est probable que l'image du juge et du tribunal qu'a le sujet dépend, en partie tout au moins, de la mesure qui a été prononcée à son égard. Lorsque celle-ci est une peine de prison, on peut s'attendre à ce que le délinquant éprouve un certain ressentiment. Dans l'interprétation des résultats que nous venons de présenter, il s'agit de tenir compte de cette limitation.

2. L'exécution de la mesure. Réactions vécues aux différents traitements.

Nous devons commencer par distinguer les mesures privatives de liberté de celles qui ne le sont pas. Pratiquement, tous les renseignements que nous avons pu rassembler portent sur les réactions vécues au premier type de mesure. Il existera dès lors un déséquilibre entre ces deux parties.

compte des différentes catégories de détenus. Néanmoins, c'est à notre connaissance le premier ouvrage qui envisage d'une manière systématique le point de vue des détenus et qui de ce fait nous apporte un grand nombre de renseignements dont il sera indispensable de tenir compte.

Lorsque nous rechercherons quelles furent les réactions vécues à l'égard du tribunal et des juges, nous constatons que certains éléments reviennent dans de nombreuses réponses.

— les juges sont fréquemment considérés par les détenus comme faisant partie d'une classe sociale (aristocratie ou bourgeoisie) peu apte à leur permettre de comprendre les délinquants et leurs problèmes. En plus, ces juges condamnent les gens à des peines dont ils n'ont aucune idée concrète. Ils ne savent pas ce qu'est une prison ni ce que représente une journée passée en cellule. Cela ne les empêche pas néanmoins de prononcer des condamnations sans se poser le problème. Il existe donc le sentiment d'une inadéquation entre la formation de ces hommes et les tâches qu'ils remplissent.

— une des remarques que l'on trouve le plus fréquemment porte sur le peu de sérieux des audiences au tribunal. Les juges discutent entre eux pendant les plaidoiries des avocats, sans manifester aucune attention. Ils donnent l'impression de constituer avec les représentants du ministère public un petit clan qui sait d'avance le déroulement des débats. Comme le dit l'un d'eux : « le jeu est joué d'avance et le prévenu est là comme un figurant nécessaire pour que le nombre d'acteurs soit au complet ». Il en résulte un profond sentiment de solitude. Le prévenu a l'impression d'être abandonné de tous face à des gens qui décident de son sort dans l'indifférence.

— nombreux sont également ceux qui se plaignent de ce qu'au cours des audiences toute leur vie est racontée en public. On note également une forte réaction contre la presse et l'utilisation que celle-ci fait des données recueillies. « Un petit extrait dans la presse suffit à vous démolir un homme ».

— Finalement, un certain nombre s'insurgent contre le fait qu'une peine de prison constitue une punition non seulement pour le délinquant, mais pour toute sa famille.

qu'une entente puisse se faire entre eux et les magistrats : ils ne s'attendent pas à grand chose si ce n'est que ceux-ci appliquent la loi conformément aux règles. Ils apprécient dès lors le fonctionnement de la justice en connaisseurs et ont acquis le langage des milieux judiciaires. C'est là une hypothèse qu'il s'agirait de vérifier sur un plus grand nombre de cas.

d. Nous pourrions encore faire allusion à une étude portant sur un groupe de 33 délinquants belges (de 16 à 25 ans) mais qui cette fois ont été condamnés à une peine criminelle (plus de 5 ans de détention) et enfermés dans une prison centrale. (1960). Les réactions à l'arrestation et à la condamnation par la Cour d'Assises varient considérablement : pour 13 d'entre eux, le sentiment dominant est le soulagement d'en avoir fini avec une aventure de délinquance qui leur a fait vivre des moments de tension difficilement supportables. Les sentiments d'injustice subie sont peu apparents et ces garçons semblent avoir accepté leur condamnation comme un dénouement fatal.

— 8 paraissent fort peu se soucier de la condamnation comme d'ailleurs des faits dont ils sont coupables : ils acceptent la vie telle qu'elle vient et ne s'embarrassent pas d'autre chose.

— finalement, 12 sujets (soit 36%) ont une réaction dominée par un sentiment d'injustice subie et contestent violemment le jugement porté à leur égard. Ils considèrent que les juges n'ont jamais tenu compte de leur situation particulière. Ceux-ci les ont condamnés d'une manière aveugle et indifférente, et ce fait les amène à rejeter au deuxième plan toute culpabilité qui aurait pu les animer. Ce sont eux qui en quelque sorte deviennent les victimes.

e. Le Dr. Rijksen (Pays-Bas, 1961) a mené dans huit maisons d'arrêt et onze prisons une vaste enquête sur la manière dont les détenus vivaient et avaient vécu leurs rapports avec la justice. Aucune question précise n'était posée. L'enquêteur suggérait un certain nombre de thèmes à propos desquels les détenus étaient libres de faire les commentaires qu'ils voulaient. Il a pu recueillir, finalement, les réponses de 901 détenus. La publication de ces réponses présente un intérêt considérable. On regrettera peut-être qu'aucune tentative d'élaboration statistique n'ait été menée et qu'en plus, l'auteur n'ait pas tenu

tent de faire quelques hypothèses. Elles se rapportent respectivement aux réactions de 18 détenus (de 18 à 25 ans) d'un centre pénitentiaire agricole belge au régime fort libéral, et de 14 récidivistes (de 21 à 62 ans) séjournant dans une prison ordinaire.

La première de ces deux études qui porte sur les détenus du Centre agricole nous montre que la mesure prise par le tribunal est considérée comme excessive par 67% des cas, alors qu'elle est perçue comme normale et juste par 33%. Elle est jugée excessive tout particulièrement par les délinquants primaires qui relèvent fréquemment la disproportion entre la gravité des faits et la réaction sociale. Un grand nombre de ceux qui considèrent la peine comme excessive (55% de l'ensemble) affirment que le juge s'est montré inhumain et incorrect à leur égard. L'impression qu'ils ont conservée est celle d'avoir été traitée sans qu'on ne tienne compte de leurs problèmes réels, sans même qu'on ne les écoute ou sans qu'on ne leur explique leur faute. Pour tous ces jeunes adultes, cette réalité qu'est la justice ne conserve plus qu'une valeur très relative.

Par contre, l'étude portant sur les 14 récidivistes nous montre que 6 d'entre eux (soit 14%) considèrent la peine prise à leur égard comme juste et correspondant aux faits. Un 7ème la considère même comme trop légère. Les 7 autres finalement (50%) affirment que leur peine est excessive. Nous devons noter que d'une manière générale, les récidivistes l'attendaient à être traités plus durement du fait même qu'ils étaient récidivistes. D'autre part, lorsqu'ils critiquent les décisions du Juge, ces critiques seront moins fréquemment liées à des facteurs émotionnels ou affectifs : elles ont un caractère plus « technique ». L'un d'eux, par exemple, condamné neuf fois pour vols et escroqueries, considère avoir été condamné sur base de l'article 227 du C.P. « alors que cet article a été abrogé par un arrêt de la Cour de cassation du 6 oct. 1930 » (sic). D'autres se déclarent innocents du fait de l'absence de preuves. Un dernier finalement dit avec un certain humour que les juges sont « des automates du paragraphe ». On a l'impression que ces récidivistes condamnés à des peines qui en général ne dépassent pas 3 ans de prison sont finalement ceux qui se montrent les plus satisfaits du fonctionnement de la justice. On comprend d'ailleurs fort bien

société, le comportement du groupe est considéré comme nuisible et dangereux et exige une intervention sévère. Cette différence d'appréciation se retrouve dans les remarques faites par ces délinquants et est à l'origine d'un sentiment d'incompréhension et d'injustice subie.

b. Une autre étude, publiée par R.G. Andry sous le titre « The short term prisoner » porte sur 121 individus condamnés à une courte peine. Dans 76% des cas, cette peine est inférieure à 3 mois. Plus de la moitié de ces hommes sont âgés de moins de 30 ans et 47% d'entre eux sont des voleurs. Quelques questions contenues dans le questionnaire utilisé par l'auteur visent à mettre en lumière le souvenir que ces hommes ont gardé de leur passage au tribunal.

« Avez-vous l'impression que le tribunal vous a compris et a tenu compte de vos problèmes ? » (En donnant les réponses, l'auteur distingue les sujets qui, après leur sortie, ont récidivé de ceux qui n'ont pas récidivé).

	futurs récidiv.	futurs non- récidiv.
Considèrent que le tribunal a manifesté une certaine com- préhension	6%	9%
Considèrent que le tribunal n'a pas manifesté de compré- hension	67%	61%

Une question portait également sur l'attitude de la police :

Cette attitude a été correcte... ..	39%	46%
Cette attitude n'a pas été correcte... ..	22%	6%

Dès lors, la majorité des sujets qui cependant — ainsi que nous le verrons plus loin — ne se plaignent pas de l'ambiance pénitentiaire, estiment néanmoins ne pas avoir trouvé de compréhension réelle auprès du juge.

c. Il nous paraît intéressant de présenter les résultats de deux études d'une portée très limitée, parce que malheureusement restées inachevées, mais qui néanmoins nous permet-

Le problème est sans doute fort différent pour les délinquants mineurs qui la plupart du temps font l'objet d'une mesure indéterminée. Selon certains auteurs, cette indétermination de la mesure est perçue comme injuste et pénible. De toute manière, un dirigeant français de l'Education surveillée, P. Lutz, considère que dans les cas où un mineur âgé de 17 ans a été traité sans succès pendant plus de deux ans dans divers internats, il s'agit de constater que le traitement entrepris ne réussit pas et dès lors de l'interrompre.

Paragr. 2 — Réactions vécues aux divers traitements par des délinquants adultes.

1. L'impression que les délinquants ont gardé du tribunal. Leurs réactions à la mesure prise.

a. Nous avons vu que l'enquête de P.D. Scott (Londres, 1959) portant sur des jeunes de 12 à 16 ans révélait que selon 25% de ceux-ci, les juges s'étaient comportés d'une manière peu loyale et peu juste. Certains insistaient entre autres sur le fait que les juges ne supportaient pas l'accoutrement des Teddy boys et les avaient punis sévèrement pour cette raison. Nous trouvons un écho semblable dans une étude belge portant sur une bande de 27 blousons noirs (de 17 à 25 ans). Cette étude consacre quelques pages aux réactions manifestées par ces jeunes adultes à l'égard de la justice. Trois seulement considèrent leur peine comme méritée et adéquate, alors que 17 insistent sur son caractère injuste et excessif. Pour certains de ceux-ci, l'attitude des juges est dominée par le fait qu'ils éprouvent un mécontentement empreint de jalousie à l'égard des jeunes, et surtout, des jeunes qui s'amuse, alors qu'eux-mêmes n'ont jamais osé le leur manière de vivre et de concevoir l'existence.

D'autres membres de la bande considèrent la sanction comme injuste car il leur semble que des « gamineries » ont donné lieu à une réaction de la Justice qui leur paraît disproportionnée par rapport aux faits. Il est important de rappeler ici que dans le conflit opposant la société au jeune délinquant — et particulièrement au jeune qui fait partie d'un gang — deux manières de définir la situation se développent parallèlement : la situation est perçue comme un jeu, une aventure, une période excitante par le délinquant, alors que pour les représentants de la

A propos de la question 3, nous avons déjà dit qu'il n'existait pas de corrélation positive entre les jugements que portent les garçons sur eux-mêmes et d'autre part les appréciations des éducateurs. Ces garçons vivent bien souvent dans l'irréalisme à propos de leur propre avenir et les pourcentages élevés que nous retrouvons à la première ligne doivent être considérés comme une marque de cet irréalisme.

c. Une précision apportée par W. Reckless nous amène à nous demander dans quelle mesure la durée que le jeune délinquant a passé en institution détermine son point de vue sur l'effet du traitement.

D'une manière générale, tant dans la première que dans la seconde étude, il n'existe pas de corrélation entre les réponses données par les sujets et le temps depuis lequel ils sont à l'établissement. L'auteur remarque cependant que contrairement aux prévisions, les garçons dont le séjour était supérieur à 18 mois, ne donnaient pas moins de réponses positives que les autres (au contraire), et qu'en général, les éducateurs considéraient que ce groupe était celui qui avait fait le plus de progrès. Par contre, ceux dont le séjour ne dépassait pas 5 mois avaient les réactions les plus négatives. Pour qu'un contact réel puisse exister entre le jeune délinquant et ses éducateurs, une certaine durée paraît donc indispensable.

L'auteur fait également remarquer qu'il aurait été intéressant d'interroger des sujets dont le séjour en institution dépassait nettement 18 mois, car cette période de 18 mois n'est pas suffisante pour qu'apparaisse une attitude de lassitude et de révolte. Lorsqu'un séjour se prolonge, on en arrive à un moment de saturation à partir duquel le sujet ne supporte plus le régime aussi bien qu'avant et tend à se reconstruire une image de l'établissement à partir des éléments défavorables qu'il y trouve. Nous devons reconnaître que nous manquons de données pour déterminer ce moment de saturation qui doit être variable selon les cas. Dans le domaine des adultes, nous trouvons un moment « dangereux » qui n'est pas lié à la durée du séjour, mais se situe après le tiers ou les deux tiers de la peine : c'est le moment à partir duquel le détenu pourra bénéficier d'une libération conditionnelle. Ses attitudes se transforment et tout se passe comme si l'attente devenait de plus en plus insupportable et injustifiée.

b. Le même questionnaire a été appliqué par W. Reckless, en collaboration cette fois avec P.P. Shervington (1963) dans trois établissements anglais : une « approved school » (comprenant 61 sujets de 15 à 18 ans — groupe 1) et deux établissements Borstal (d'une part, 100 sujets âgés de 17 à 20 ans — groupe 2 — et d'autre part 103 sujets âgés de 17 à 20 ans —groupe3).

Dans le premier et le troisième groupe, la grosse majorité des adolescents paraissent être satisfaits du régime de leur établissement et considèrent que la discipline n'y est pas trop stricte (85 et 79%). Cette majorité est nettement plus faible dans le deuxième groupe (58%) et une telle différence se retrouve dans les réponses données aux autres questions. Nous ne retenons ici que trois de ces questions.

1. Avez-vous l'impression que les garçons s'améliorent dans cette institution ?

Réponses :	groupe 1	groupe 2	groupe 3
beaucoup	27,9%	16,0%	23,3%
passablement	60,6%	67,0%	67,0%
pas du tout	11,5%	17,0%	9,7%

2. Avez-vous l'impression que si l'un de vos frères ou camarades avait des ennuis, il y aurait intérêt pour lui à venir ici ?

Réponses :	groupe 1	groupe 2	groupe 3
un grand intérêt	29,5%	15,0%	38,8%
un certain intérêt	39,3%	23,0%	27,0%
aucun intérêt	31,2%	61,0%	30,1%

3. Quelles chances avez-vous de suivre le droit chemin en quittant cet établissement ?

Réponses :	groupe 1	groupe 2	groupe 3
plus de 50%	70,5%	69,0%	66,0%
50% de chances	22,9%	28,0%	28,2%
moins de 50%	6,6%	2,0%	4,8%

Nous voyons donc que les réponses varient quelque peu selon le cadre concret dans lequel les mesures sont appliquées.

population de divers établissements pour mineurs et jeunes adultes délinquants.

a. En collaboration avec P. Morelli, W. Reckless (1961) a cherché ce que de jeunes délinquants français (172 garçons de 14 à 20 ans) pensaient avoir retiré d'un séjour en institution. La durée médiane de ce séjour avait été de 12 mois. De l'ensemble du questionnaire, nous retiendrons quatre questions que nous faisons suivre du pourcentage des réponses données.

1. Une question d'ordre général : Avez-vous l'impression que les garçons s'améliorent dans cette institution ?

Réponses : beaucoup : 34,68% — passablement : 52,60%
pas du tout : 10,98%.

2. Depuis votre arrivée ici, estimez-vous avoir fait des progrès ?

Réponses : beaucoup : 48,55% — passablement : 42,20%
pas du tout : 8,09%.

3. Avez-vous l'impression que si l'un de vos frères ou camarades avait des ennuis, il y aurait intérêt pour lui à venir ici ?

Réponses : beaucoup : 26,59% — passablement : 24,28%
pas du tout : 45,66%.

4. Quelles chances avez-vous de suivre le droit chemin en quittant cet établissement ?

Réponses : Plus de 50% de chances : 62,43%
50% de chances : 27,17%
moins de 50% de chances : 6,36%.

Nous voyons donc que d'une manière générale, ces jeunes ne vivent pas leur situation comme pénible et donnent un certain sens aux efforts que les éducateurs font pour créer une ambiance éducative. A la question 3, nous voyons sans doute qu'un pourcentage élevé de sujets considèrent que l'envoi en institution n'est pas nécessairement la solution la meilleure. Un fait comme celui-là ne doit pas nous étonner ; on peut remarquer que malgré tout, un sur quatre préconise une telle solution.

récent, F. Belpaire (Montréal, 1964) note que les jeunes délinquants s'attendent fréquemment à ce que les représentants de l'autorité manifestent à leur égard une certaine ambivalence. Même s'ils se trouvent déjà sous la surveillance du Juge, ils espèrent que celui-ci leur accordera une « dernière chance », qu'il n'ira jamais « jusqu'au bout » en les envoyant en institution. La crainte de la punition est compensée par le fol espoir d'y échapper encore une fois. Selon l'auteur, nous nous trouvons souvent devant des garçons dont les parents — comme cela se passe fréquemment dans les milieux populaires — étaient des éducateurs inconséquents, c'est-à-dire que tantôt ceux-ci étaient sévères, tantôt ils relachaient tout contrôle sans raison précise. Il en résulte — et ceci nous paraît important — que l'enfant transfère sur la personne du Juge l'attitude qu'il avait à l'égard des parents : il espère toujours profiter d'un mouvement irrationnel d'indulgence.

Nous ne pensons sans doute pas qu'une telle interprétation soit susceptible d'expliquer tous les petits cas de récidive. Néanmoins, elle nous oblige à poser un problème qu'on ne peut négliger. Le Juge des enfants est un représentant de l'autorité, et en ce sens, il est perçu comme un équivalent parental. Cela ne signifie cependant pas que l'enfant réagira nécessairement à son égard comme il l'aurait fait à l'égard du père. L'image du Juge peut représenter une compensation à celle de parents défaillants et répondre à ce besoin de sécurité et de protection que l'enfant ne trouvait pas ailleurs. Néanmoins, que ce soit l'une ou l'autre de ces hypothèses, l'image du Juge ne se comprend vraiment qu'à partir des relations que l'enfant a pu entretenir avec ses parents.

2. L'exécution de la mesure. Réactions vécues aux différents traitements.

Sur ce sujet non plus, nous ne disposons pas de nombreux renseignements. Il est sans doute possible de trouver dans les ouvrages classiques quelques remarques sur les réactions vécues par les jeunes délinquants à certains modes de traitement. Mais ces remarques restent fort générales et ne nous permettent pas de voir avec précision le point de vue de l'enfant. Nous ne pouvons mentionner ici que les études que W. Reckless et ses collaborateurs ont faites, en utilisant des questionnaires sur la

niveau intellectuel des agents de police devient de moins en moins favorable et l'on peut dire que dès 15 ans, la « portion » d'intelligence qui lui est donnée est réellement très minime. Cette dévalorisation progressive de l'agent de police ne se remarque nullement chez nos filles d'institution. Celles-ci présentent d'ailleurs un niveau intellectuel sensiblement inférieur à celui des filles du groupe de référence. Les infractions qu'elles ont commises sont de peu d'importance (non-fréquentation scolaire) et d'une manière générale, leur milieu familial s'est montré gravement déficient. On peut dire que le Juge (et subsidiairement l'agent de police) représente pour elles l'autorité avec ce que cette notion implique de force et d'intelligence. Elles ont à son égard une attitude de « respect » au sens où l'attendait P. Sovet, c'est-à-dire une attitude qui comporte à la fois un sentiment d'attachement (lié à la protection que le Juge donne) et de crainte.

Ces quelques indications ne constituent sans doute qu'une approche très partielle et fort imprécise du problème. Elles nous montrent cependant le grand intérêt qu'il y aurait à mener systématiquement des études de ce genre. Les images des autorités qu'ont les jeunes doivent varier considérablement selon le milieu social, les expériences vécues, l'âge, le niveau intellectuel. Il est indispensable que l'on puisse avoir de ces « images » une vue relativement nuancée. Que représente dans l'esprit du jeune délinquant ce partenaire qu'il a en face de lui et qui s'appelle le Juge, ou l'assistant social ? En fait, on ne possède sur cette question que fort peu de lumières, et c'est pour cette raison que nous attendons avec intérêt les études que poursuit actuellement le R.P. Mailloux (Montréal).

c. Il nous paraît utile de poser un dernier point qui malheureusement n'a pas fait l'objet d'une recherche particulière. Quelle est l'image du juge que conserve en lui le garçon qui, tout en restant en liberté, a déjà fait l'objet de plusieurs avertissements, mais poursuit néanmoins sa carrière délinquante ? Peut-on dire que ce garçon a tout à fait oublié l'admonestation du Juge et recommence à voler sans problème parce qu'il n'envisage même pas l'éventualité d'une sanction ? Ou bien s'agit-il de quelqu'un qui se construit plus ou moins consciemment en apposition avec les exigences que symbolise le Juge ? Ou bien finalement, son attitude est-elle plus complexe ? Dans un article

Quant à la mesure elle-même, tous les garçons la considèrent comme une punition et l'admettent en tant que telle. Ils se reconnaissent coupables et trouvent normal d'être punis. En d'autres termes, ils ont une conception rétributive de la justice, et ce serait pour cette raison que, selon Scott, la plupart d'entre eux préfèrent une mesure stricte mais limitée dans le temps. Quant à la mesure prise à leur égard par le tribunal, la majorité (soit 40%) considère que l'attitude du juge fut correcte et que sa décision fut juste. Un quart d'entre eux cependant conservent un sentiment d'injustice (soit 25%) ; les uns ressentent une disproportion entre les faits (qui sont des peccadilles) et la mesure prise ; d'autres, « les aînés surtout » se plaignent de ce que le juge ait manifesté un parti-pris à l'égard des « jeunes ». Nous voyons donc que pour ces garçons, l'appellation que l'on donne à la mesure n'a que peu d'importance puisque de toute manière celle-ci est perçue comme une punition qui leur est infligée. Il faut néanmoins que cette punition soit proportionnée aux faits, car ce sera une adéquation de ce genre qui leur donnera l'impression d'avoir été traité « justement ».

b. La deuxième étude est fort différente de celle dont nous venons de rappeler les lignes générales. Il s'agit d'un travail portant sur « l'image d'autrui chez l'adolescente inadaptée » (Louvain, 1963). Un questionnaire fut appliqué à deux groupes de jeunes filles : d'une part 53 pensionnaires (de 12 à 17 ans) d'un institut médico-pédagogique (le tiers étaient des enfants du Juge) et d'autre part un groupe de référence de même âge et choisi dans un milieu social plus ou moins semblable. Parmi les questions qui valent la peine d'être retenues, l'une d'elles consistait à demander au sujet d'apprécier (au moyen de lignes plus ou moins longues) le niveau intellectuel de personnes familières, dont le père, la mère, les frères, le Juge des enfants, les agents de police, etc. Bien qu'elles portent sur les aptitudes intellectuelles, des appréciations de ce genre traduisant en réalité une attitude affective plus fondamentale. On constate d'abord que parmi les enfants de l'Institut, il existe une nette valorisation du Juge des enfants et des agents de police au détriment du père et de la mère. A tout les âges, le Juge est celui qui occupe la première place, les agents de police la seconde, alors que dans le groupe de référence, les deux premières positions sont occupées par les parents. Il faut également noter que dans le groupe de référence, l'appréciation du

différents membres qui ont joué à son égard un rôle plus ou moins important.

1. Image que les enfants et adolescents ont du tribunal, du Juge, de la police. Les réactions qu'ils manifestent aux décisions prises à leur égard.

Malheureusement, si de nombreuses considérations générales ont été faites à ce propos, nous n'avons trouvé que fort peu d'enquêtes précises. Aussi n'avons nous pas la prétention d'épuiser en quelques pages un problème aussi complexe. Il serait plus exact de dire que nous profitons de ces quelques références pour souligner l'intérêt et l'importance qu'aurait la poursuite de recherches dans ce domaine. D'autre part, avant de décrire les quelques travaux existants, nous devons rappeler que comme la procédure judiciaire varie considérablement d'un pays à l'autre, il est important de se référer à ces particularités nous peine de commettre des erreurs d'appréciations.

a. P.D. Scott (Londres, 1959) a soumis à un groupe d'enfants et d'adolescents (de 12 à 16 ans) un questionnaire portant sur le souvenir qu'ils gardaient de leur passage au tribunal. Il s'agissait de délinquants (primaires et récidivistes) qui dans la presque totalité des cas (95%) avaient plaidé « coupable » et qui séjournèrent dans une institution pour mesures de courte durée. D'une manière générale, on constate que la plupart d'entre eux n'avaient pas compris clairement ce qu'ils étaient venus faire au tribunal. Ils avaient été dominés par l'émotion et ne s'étaient pratiquement intéressés qu'à la décision prise par le Juge. Il existait sur l'identité de ce personnage une grande confusion : rares étaient ceux qui parlaient du juge. Ils l'appelaient un président, un assistant, un clers, un représentant du peuple, un sergent-détective, un policeman, etc. En plus, à travers leurs appréciations, nous constatons que pour eux la justice reste très relative et dépend de la chance que l'on a de tomber sur un « bon juge ». Les femmes-juges sont considérées comme plus gentilles car leurs décisions sont moins sévères. Par contre, ils estiment que les juges d'un certain âge montrent à priori une attitude d'hostilité à l'égard des jeunes et particulièrement à l'égard de ceux qui portent les cheveux longs et les vêtements caractéristiques des Teddy boys. Il existe, disent-ils, un conflit de génération qui se répercute sur les décisions prises.

CHAPITRE 2.

Analyse des études faites sur le thème envisagé.

Dans ce 2ème chapitre, nous voudrions présenter une vue d'ensemble de la littérature criminologique. Comme nous avons eu l'occasion de le dire, les ouvrages ou les articles qui portent sur les réactions vécues par les délinquants restent peu nombreux et sont de valeur fort inégale. Cependant, il nous sera possible de voir que même si les indications que nous pourrions en dégager restent fragmentaires, celles-ci nous permettront de poser un certain nombre d'hypothèses qui ne manquent pas d'être intéressantes.

Sans doute sommes-nous conscients de ne donner ici qu'une vue fort incomplète. Nous avons écarté les autobiographies écrites par les délinquants et dont les perspectives sont la plupart du temps trop limitées. Dans un rapport général, il nous a paru préférable de ne tenir compte que de travaux d'ensemble. Mais en plus, il n'a pas toujours été facile de rassembler tous les matériaux utilisables. Nous en avons trouvés dans des ouvrages dont les titres ne nous permettaient pas de prévoir qu'ils traiteraient de ce problème alors qu'au contraire des articles dont le thème nous faisait espérer un apport réel se révélaient à la lecture fort décevants. Il est dès lors possible que nous ayons omis de mentionner des recherches importantes.

Paragr. 1. Réactions des sujets ayant fait l'objet d'une mesure dans le cadre d'une juridiction pour enfants et adolescents.

Lorsque nous parlons des réactions vécues aux divers traitements, nous avons entendu ce terme d'une manière très large. En effet, il ne s'agit pas seulement de savoir la manière dont le sujet vit la mesure elle-même, mais aussi de connaître l'image qu'il s'est formée des personnes qui lui ont imposé la mesure (le juge) ou qui jouent un rôle dans l'administration de la justice. Ces renseignements sont en effet très utiles. Comme nous l'avons dit, traiter quelqu'un, c'est se comporter d'une certaine manière à son égard. Le traitement pénal commence à partir du moment où l'agent de police met la main sur le jeune délinquant arrêté en flagrant délit. Il est dès lors normal que nous nous intéressions aux images à travers lesquelles sont vu les

favorablement et d'autre part l'appréciation que donnent les éducateurs. Selon cette même étude, le Prof. Fiedler aurait même suggéré que les délinquants qui avaient la moins bonne opinion d'eux-mêmes étaient également ceux qui avaient le plus de chance de succès. Une autre travail, mené également par W. Reckless, a porté sur 300 voleurs admis en 1961 dans un établissement pénitentiaire de l'Ohio et soumis à diverses épreuves psychologiques (échelles de socialisation, de moralité, d'attitudes à l'égard de la loi et du régime de l'établissement). Il aboutit à la conclusion que l'attitude à l'égard de la loi et du régime de l'institution constitue apparemment un trait particulier de la personnalité du prisonnier, et n'est que modestement corrélé avec le degré de socialisation et le niveau moral. Toutes ces considérations nous obligent à être prudent et à ne pas considérer les impressions vécues par les détenus comme des critères valables de l'efficacité du traitement.

Il faut d'ailleurs ajouter que la mise en prison, qui constitue une des mesures les plus fréquentes, vise à maintenir le sujet dans un monde clos. Le fait de s'adapter dans un tel milieu, d'y faire même des progrès ne signifie pas qu'une fois à l'extérieur, ce sujet sera capable de vaincre aussi aisément les difficultés de la vie courante et de s'intégrer normalement dans le circuit social. Les attitudes acquises d'un côté des murs ne se transfèrent pas automatiquement lorsque le sujet se trouve de l'autre côté.

Il n'est cependant pas certain que le problème se pose de la même manière lorsque les appréciations que donne le sujet s'intègrent dans un entretien clinique et que le traitement se déroule en cure libre. L'entretien constitue dans ce cas un instrument de traitement ; il vise à mettre le sujet face à certaines réalités et à lui faire prendre une attitude qui tienne compte de ces impératifs extérieurs. Dès lors, le clinicien sera toujours amené à interpréter les données de l'expérience vécue par le sujet sur cette toile de fond que constituent les efforts de réajustement que celui-ci opère. On peut également espérer que, placé dans ces conditions, ce sujet soit plus à même d'apprécier ses progrès réels. Ces quelques considérations restent cependant d'une portée fort limitée, car nous n'avons aucun travail d'ensemble sur la manière dont les délinquants réagissent à ces traitements individuels aussi nuancés que l'entretien clinique, et dès lors, nous ne pouvons émettre que des hypothèses.

ments et même de tensions. Le danger, bien sûr, est de croire que le caractère désagréable constitue en soi une technique, et là fut l'erreur d'un certain nombre de pénologues moralistes dont tout le système était basé sur la notion de rachat. Mais cela n'empêche nullement que le fait d'amener quelqu'un à accepter une situation désagréable ne puisse être générateur de progrès. Nous devons bien admettre, dès lors, qu'il est impossible pour celui qui dirige le traitement de se soumettre à ces considérations subjectives.

Seulement « et c'est ici que se situe le point d'impact », ne pas s'y soumettre ne signifie nullement ne pas en tenir compte. Il est essentiel de savoir la manière dont le sujet vit sa peine pour l'amener progressivement à comprendre la politique menée à son égard et l'y faire participer. Sans cela, il risque de se cristalliser dans une réaction d'opposition. Tout apprentissage « ou tout réapprentissage » exige que naisse chez le sujet une motivation le poussant à « apprendre », c'est-à-dire, une disposition à manifester des comportements susceptibles de lui permettre d'atteindre certains buts. Pour qu'une motivation puisse apparaître, il faut que le sujet se trouve dans un climat de compréhension ; il faut qu'il ait en face de lui un interlocuteur susceptible de lui expliquer la signification du traitement au fur et à mesure que la nécessité s'en fait sentir. En réalité, un lien thérapeutique n'est pas autre chose que cela. Il apprend au sujet à se situer par rapport à de nouveaux buts, ou à se restituer par rapport à des buts qui n'ont pu être atteints précédemment.

b. Cette mise au point nous amène à poser une deuxième question. Lorsque l'on évalue l'efficacité réelle d'un traitement, faut-il prendre en considération l'impression qu'a le sujet d'avoir progressé ? Cette impression a-t-elle des chances de correspondre à une réalité ? A cette question, il nous paraît difficile de répondre, ou tout au moins, cette réponse variera quelque peu selon le contexte dans lequel cette impression est décrite.

Lorsque la source des informations recueillies est de type impersonnel tel qu'un questionnaire, il nous semble qu'effectivement, cette impression reste fort sujette à caution. Une étude faite par W. Reckless dans des établissements pour adolescents et jeunes adultes aboutit à cette conclusion qu'il n'y a pas de corrélation positive entre l'impression qu'a le sujet d'évoluer

2. La valeur diagnostic des impressions vécues. Leur place et leur importance dans l'élaboration du traitement.

A l'heure actuelle, tout traitement repose en grande partie sur un dialogue entre le délinquant et une « instance » thérapeutique. Pour qu'un traitement puisse avoir une efficacité, il faut qu'il soit accepté par le sujet ou du moins, il faut que le sujet en perçoive la signification et accepte de s'y soumettre. Si nous considérons que cette règle est généralement valable, nous voyons néanmoins surgir des difficultés.

a) il ne faut pas confondre cette acceptation du traitement avec l'appréciation des conditions dans lesquelles celui-ci se déroule. Tout — et par le fait même le délinquant — a tendance à vivre une situation selon une échelle d'appréciation qui va de l'agréable au désagréable. Dès lors, il peut être dangereux de tenir compte de la manière dont il la vit, car les appréciations faites selon cette échelle ne correspondent pas nécessairement aux exigences d'une rééducation ou d'un réapprentissage. C'est à ce propos que le Prof. E. De Greeff disait avec ironie que les prisons étaient toujours des prisons-modèles à un certain point de vue et que pour le moment, nous en étions à la prison-modèle à l'image du délinquant : c'est-à-dire que le genre de vie pénitentiaire correspondait de plus en plus aux désirata des pensionnaires. Le fait qu'un séjour en prison devienne agréable ne signifie pas qu'il ait une valeur rééducative.

D'un autre côté, il ne s'agit pas non plus d'accentuer le caractère désagréable ou punitif des mesures sous le prétexte que certains l'exigent. Il faut savoir se méfier des demandes de ce genre qui peuvent être l'expression d'un besoin sadomasochiste. Nous avons fréquemment rencontré, venant de détenus d'une prison Centrale, des affirmations selon lesquelles le régime était infiniment trop doux et qu'en fin de compte, la meilleure solution, pour les cas graves, était encore la peine de mort!

Face à des prises de position aussi fragiles, il nous paraît donc extrêmement dangereux de faire dépendre le traitement des réactions présentées par le sujet. Il est essentiel d'avoir au point de départ une idée claire des techniques réductives qui seront utilisées. Nous devons accepter qu'à certains moments, ces techniques soient perçues comme génératrices de désagré-

dans lesquelles se trouve le délinquant face à celui auquel il parle l'amènent presque naturellement à modifier la réalité. Tous ceux qui vivent sous le signe d'une accusation sociale cherchent à se défendre et à s'expliquer dès que la liberté de le faire est donnée. Il s'agit dès lors d'admettre qu'une certaine affabulation ou qu'une déformation des faits constituent un moment normal du dialogue. En d'autres termes, le climat judiciaire qui accompagne la décision de traitement se trouve à l'origine de ce qu'on pourrait appeler une maladie de la communication. Il existe chez le délinquant une crainte, une susceptibilité particulière et en tout cas une impossibilité de se présenter tel qu'il est. On peut même se demander si l'absence d'un phénomène de ce genre ne serait pas d'un diagnostic défavorable.

Cette question nous pose de graves difficultés. Il paraît néanmoins possible de les dépasser au niveau de l'entretien clinique, car le clinicien peut tenir compte des affirmations du sujet comme d'un « moment » particulier du dialogue, qui a sans doute une signification, mais qui ne lui permet d'atteindre un certain niveau de véracité que s'il l'intègre aux autres moments qui l'ont précédé ou qui viendront plus tard. C'est en quelque sorte la perspective globale qu'il aura du cas qui permettra au clinicien d'apprécier les données d'expérience que le sujet lui fournit.

Lorsque nous avons affaire à des questionnaires, le danger est sans doute d'autant plus grand que le sujet n'a pas à s'expliquer. Il se trouve devant des questions auxquelles il est simple de répondre (par un oui ou un non) et souvent quelque peu arbitraire. On a parfois l'impression que l'humeur du moment pourrait l'amener à barrer le « oui » plutôt que le « non » ou vice versa. Néanmoins, nous avons ici une possibilité de contrôle qui repose sur le fait que les réponses sont quantifiables et peuvent être soumises à différentes épreuves statistiques qui portent sur leur validité et leur fidélité. Ce sont là des garanties dont il faut savoir tenir compte. Mais il est évident que dans ce domaine, quelle que soit la méthode utilisée, on reste tributaire de la bonne foi du délinquant. L'essentiel consiste donc à créer un climat qui rende cette bonne foi possible.

nière. Dans ce cas, nous touchons à la réaction vécue que provoque chez le sujet le traitement qu'il subit. Cette réaction peut nous donner une image tout à fait fausse de la réalité. Ce fait là importe peu. Evidemment, si la majorité des détenus nous donne la même image, il est fort probable que cette réalité soit effectivement inhumaine et frustrante. Mais le rapport de l'un à l'autre plan ne va pas de soi et exige un examen particulier.

Ce qu'il nous importe de connaître est la réaction vécue des sujets et c'est à partir de là qu'il s'agit d'apprécier l'efficacité des traitements. Si par exemple nous constatons que dans la majorité des cas, le comportement des juges du tribunal suscite chez les condamnés un profond sentiment d'incompréhension et d'injustice, nous sommes obligés de dire qu'une telle réaction négative ne favorisera pas une modification des attitudes que le traitement pénal est sensé provoquer. Nous pouvons considérer de la même manière les réactions manifestées à l'égard du traitement pénitentiaire ou d'une mesure quelconque.

Dès lors, lorsque nous trouvons devant des témoignages de délinquants, nous devons admettre qu'il existe pour certains d'entre eux des distorsions de la réalité et que celles-ci résultent de la manière de voir le monde et d'y être sensible. Mais ce qu'il nous importe de connaître est justement cette sensibilité propre, car c'est en tenant compte de ce fait qu'il deviendra possible d'articuler un traitement valable.

Le danger reste toujours pour le chercheur d'opérer des généralisations hâtives. A partir d'un seul cas, il ne peut pas juger de la manière dont « les délinquants » réagissent à un traitement donné. C'est pour cette raison que des travaux d'ensemble restent nécessaires. Ils nous permettent d'avoir une idée de ce que sont les réactions « habituelles » des délinquants.

b. Néanmoins, même si ce que nous cherchons à connaître est la réaction vécue par le délinquant à son traitement et non la manière dont ce traitement est effectivement organisé, il reste toujours possible que le délinquant nous mente lorsqu'il nous décrit ses réactions vécues.

Il ne s'agit pas en effet d'oublier que les conditions même

Une question de ce genre porte en réalité sur deux éléments qui nous paraissent être fort différents. Nous pouvons d'abord nous demander si le délinquant, du fait même qu'il se trouve dans une situation de dépendance, ne va pas donner de la manière dont il vit le traitement une version modifiée soit par son désir de plaire aux autorités, soit au contraire par le besoin de profiter de l'occasion pour exprimer son ressentiment. Mais après cette question s'en pose une autre à laquelle il sera sans doute plus difficile de répondre : même si le délinquant dit effectivement ce qu'il pense, quelle valeur donner à ses dires ? Le fait d'avoir l'impression de progresser et de se modifier dans un sens qui permette une réadaptation sociale doit-il être pris au sérieux et constitue-t-il un élément valable pour apprécier l'efficacité du traitement ? Ce sont là les deux questions que nous poserons successivement.

1. Le problème du mensonge et des déformations apportées aux données de l'expérience vécue.

L'étude des diverses sources d'où proviennent les documents nous montrent que ceux-ci doivent faire l'objet d'une critique et qu'il est indispensable de les resituer dans leur cadre original. A partir du moment où l'on connaît ce cadre, on peut s'attendre à un certain nombre de déformations. Néanmoins, le problème doit être posé de différentes manières.

a. Nous devons d'abord nous demander ce que nous recherchons exactement lorsque nous questionnons les délinquants sur leurs réactions. Sont-ce des détails sur l'organisation du traitement lui-même, sur les conditions concrètes dans lesquelles il se déroule, ou bien est-ce la manière dont le délinquant réagit à cette situation dans laquelle il se trouve ?

Lorsque par exemple un détenu nous décrit les conditions dans lesquelles il travaille en cellule, nous pouvons nous demander s'il dit la vérité. Il nous est possible de vérifier ses dires en prenant des renseignements. Mais il se peut fort bien que ce détenu vive ces conditions de travail comme insupportables alors qu'un autre les trouverait normales. Si nous plaçons à son point de vue, la description qu'il en donne est juste, même si celle-ci n'est pas objective. Nous ne pouvons pas dire qu'il nous a trompés. Il vit effectivement la situation de telle ma-

tains : des renseignements d'ordre qualitatif peuvent être transcrits en termes quantitatifs. Il deviendra dès lors plus aisé de présenter les résultats obtenus pour un ensemble de sujets et d'établir des comparaisons de groupe à groupe. Ces avantages ont bien sûr leurs inconvénients. Le fait de canaliser les réponses d'une manière aussi rigoureuse aboutit souvent à des simplifications considérables. Il est cependant possible de nuancer les questions et de les multiplier pour pouvoir aborder tous les aspects du problème. Des recherches comme celles de W. Reckless ou de R.G. Andry sont à ce point de vue très révélatrices. Nous devons cependant reconnaître que l'objectivité que permet d'atteindre l'utilisation de cette méthode n'évite pas au chercheur de devoir se livrer à une élaboration des résultats. En d'autres termes, si au cours d'un premier temps, les « impressions vécues » sont objectivées pour pouvoir être soumises aux impératifs de la mesure, dans un second temps, nous assistons à leur reconstitution, faite cette fois de l'extérieur, à partir de l'ensemble des réponses et des corrélations qui peuvent exister entre elles. En parlant de ces travaux, R.G. Andry dit fort justement qu'ils se situent dans une ligne néo-behavioriste. Nous devons reconnaître qu'une telle démarche est riche de promesses, mais qu'elle comporte aussi ses points faibles.

Quoiqu'il en soit, nous voyons que les méthodes permettant d'atteindre les réactions vécues par les délinquants varient considérablement et qu'il est dès lors impossible de donner même valeur à tous les renseignements obtenus. Il faut cependant noter qu'il n'existe pas entre ces méthodes des différences aussi nettes que celles que nous venons de suggérer. Nous pouvons avoir des questionnaires ou des échelles d'attitudes qui visent à présenter sous une forme plus analytique les données d'un entretien clinique. Il existe dès lors de nombreuses interférences entre ces trois méthodes et l'une des tâches de la criminologie scientifique sera d'éviter un « cloisonnement » méthodologique qui ne peut être que stérile. Cela n'empêche qu'à l'heure actuelle, chacune des ces méthodes conserve son originalité et ses possibilités propres.

Paragr. 2 — Les difficultés intrinsèques.

Nous en arrivons ainsi à poser un problème plus fondamental : quelle signification s'agit-il d'accorder à ces témoignages que nous font les délinquants ?

reform council. Inside story. A report submitted by a group of ex-prisoners to the prison commission, London, 1962, 24 pages). Nous pouvons nous attendre à trouver ici des vues moins partiales. Néanmoins, le fait que ces peines étaient fort courtes (parfois 8 jours de prison) rend cette expérience de la prison très relative.

b. L'entretien clinique permet également au délinquant de s'exprimer. Mais cette fois, celui-ci le fait face à un interlocuteur qui entretient avec lui une relation thérapeutique. Les renseignements obtenus à cette source, tout comme ceux dont nous venons de parler, sont essentiellement qualitatifs et pour cette raison restent difficilement comparables. Néanmoins, ils nous paraissent avoir une valeur toute particulière. Le délinquant se trouve face à quelqu'un qui l'écoute et semble le comprendre. Il est normal qu'à l'intérieur de ce lien, il soit amené à dépasser une vision des choses axée sur le ressentiment ou le besoin de justification. Il ne se sent plus vivre exclusivement sous le regard d'autrui et il lui devient possible de prendre conscience de réactions plus profondes. Il découvrira également plus volontiers les aspects négatifs du comportement qui l'a amené devant la justice et finira par acquérir, à l'intérieur de ce lien, une vue plus réaliste et plus vraie de sa situation. Dans ce sens, on peut dire que ce type de contact est indispensable pour atteindre dans sa complexité et dans ses nuances la réaction vécue du délinquant au traitement qui lui est infligé.

Une optique de ce genre était déjà celle du Prof. E. De Greeff. Nous la retrouvons plus nettement encore dans les travaux de l'Ecole de Lyon groupée autour du Prof. Ag. M. Colin.

c. L'utilisation des questionnaires représente finalement une approche toute différente qui sera principalement le fait de psychologues ou de sociologues. Ce qui caractérise un questionnaire est que l'interviewé se voit imposé un cadre préétabli dans lequel sa réponse devra s'insérer. Bien souvent, celle-ci consistera à barrer le « oui » ou le « non » qui suit la question ou à utiliser l'une des catégories mentionnées pour faire valoir son point de vue (échelles d'attitudes, d'opinions).

Une méthode comme celle-là présente des avantages cer-

2. La diversité des sources.

Nous nous heurtons ici à une nouvelle difficulté. En examinant la littérature, nous constatons que les sources dont émanent les renseignements varient, et que ce fait n'est pas sans importance. D'une manière très schématique, nous pourrions distinguer trois sources.

a. Nous avons d'abord les mémoires écrits par d'anciens détenus et dans lesquels ceux-ci racontent ce qu'ils ont vécu. Ainsi, certains écrivains qui connurent au cours de leur vie cette mésaventure d'être emprisonné ont fait part de leurs expériences. Il suffit de rappeler la *vie de prison en Angleterre* d'Oscar Wilde ou des œuvres plus récentes : *cells* (parues en France) de Genet ou de Huré. Ces témoignages présentent un intérêt considérable et donnent une certaine image de la vie en prison. Mais ils sont le fait d'êtres exceptionnels et il est fort délicat d'inférer à partir de ces textes la manière dont le délinquant moyen vit l'emprisonnement. Quoiqu'il en soit, ces mémoires mettent en général l'accent sur certains aspects inhumains de la vie en prison et il n'est jamais inutile de les rappeler.

D'autre part, il arrive que des délinquants ordinaires éprouvent également le besoin de rédiger des mémoires. Il se peut même que des initiatives de ce genre soient suggérées par certains chercheurs (voir E.H. Sutherland : *The Professional thief*, Univ. of Chicago Press, 1937) ou par l'administration pénitentiaire (voir Dr. R. Rijksen : *Meningen van gedetineerden over de sérafrechtspleging*, Ed. van Gorcum, Assen, 1961). Ces délinquants ont ici la possibilité d'exprimer ce qu'ils ressentent sans qu'aucune limitation précise ne leur soit imposée. Aussi, ce qui caractérise ces écrits est qu'ils portent bien souvent la marque d'un besoin de rationalisation ou de justification.

Enfin, dans certaines circonstances, des personnes socialement bien adaptées peuvent faire l'objet d'une mesure pénale pour des raisons politiques ou philosophiques et il leur arrive, dans ces conditions, de vivre la vie des détenus ordinaires tout en gardant une certaine sérénité. C'est ainsi qu'un mémoire collectif a été rédigé par une trentaine d'hommes et de femmes condamnés à de courtes peines de prison pour leur participation à des manifestations contre les armes nucléaires. (Prison

en arrive dès lors à se dire que les recherches portant sur la manière dont les délinquants vivent le traitement n'ont de sens que lorsqu'on connaît avec précision le cadre général dans lequel celui-ci se déroule.

Non seulement les mesures de traitement se différencient considérablement, mais en plus, elles s'adressent à des personnes de catégories différentes. Il existe d'abord dans la plupart des pays, une politique de sélection. Certaines catégories de délinquants feront de préférence l'objet de tel type de mesure. Ainsi, d'une manière générale, les individus les plus dangereux seront envoyés dans des prisons de haute sécurité alors que ceux qui présentent une certaine adaptabilité bénéficieront d'une probation ou iront dans un établissement ouvert ou semi-ouvert. Dès lors, les réactions aux différents types de traitement dépendront aussi des catégories de délinquants qui y seront soumis.

Ce n'est pas là le seul problème : à une mesure vécue dans le même établissement, un récidiviste réagira différemment d'un délinquant primaire. L'expérience qu'il exprimera au cours d'une conversation ou dans un questionnaire reflètera sa longue habitude de la justice et des établissements pénitentiaires. Il appréciera une nouvelle mesure en fonction de ce cadre de référence, alors que le délinquant primaire se trouve plongé dans un univers nouveau.

De même, on peut dire que les facteurs socio-culturels jouent également un rôle considérable. Chaque individu, même s'il n'a pas été en prison, a une certaine idée de ce qu'est un établissement de ce genre. Prenons par exemple un garçon qui vit dans un quartier délinquant. Il voit qu'autour de lui un grand nombre de personnes ont affaires à la justice, et il peut en arriver à se dire qu'un séjour en prison est le sort commun de tous ceux qui sont arrivés à un certain niveau d'émancipation adulte. Un tel garçon vivra sa peine de façon fort différente qu'un autre venant d'un milieu normalement adapté aux exigences de la société globale.

Ici encore, avant de pouvoir apprécier les réponses que nous donnent les délinquants, nous devrions connaître ces présupposés. On voit fort bien la manière dont on pourrait mener une recherche, mais il est infiniment plus compliqué d'interpréter la mosaïque des études existantes.

pants de ce Congrès. De toute manière, nous tenons à remercier M. G. Houchon, assistant à l'Université de Liège, qui a bien voulu nous donner des renseignements bibliographiques.

CHAPITRE 1.

Les difficultés méthodologiques auxquelles se heurte une recherche portant sur les réactions vécues par les délinquants aux divers traitements.

Ces difficultés nous paraissent être de deux ordres. Nous pourrions qualifier les premières d'*extrinsèques*, car elles ne sont pas inhérentes au sujet proprement dit et résultent de la grande diversité des mesures, de la diversité des personnes auxquelles ces mesures s'appliquent et de la diversité des méthodes susceptibles de faire apparaître cette expérience vécue. Les secondes seront des difficultés *intrinsèques*. Nous serons amenés, en effet, à nous poser le problème de la valeur des témoignages faits par les délinquants. Il ne s'agit pas seulement de tenir compte des déformations voulues ou non voulues que ceux-ci apportent au récit de leurs expériences, mais également de nous demander dans quelle mesure leurs réponses sont utilisables pour apprécier l'efficacité d'un traitement. Ce sont là des questions difficiles qui doivent néanmoins être posées.

Paragr. 1 — Les difficultés extrinsèques.

1. La diversité des mesures de traitement et la diversité des personnes qui font l'objet de ces mesures.

La grande diversité des mesures de traitement rend fort difficile un travail d'ensemble. Non seulement il sera nécessaire de distinguer les mesures qui présentent des différences évidentes, telles par exemple les mesures privatives de liberté et celles qui ne le sont pas (comme la probation); mais il s'agira en plus d'établir dans chacune de ces grandes catégories des distinctions importantes. Les établissements pénitentiaires de haute sécurité présentent un climat fort différent de celui des prisons-écoles ou des établissements dans lesquels sont appliquées des méthodes de self-government. Et si même nous prenons chacun de ces types d'établissement, nous verrons encore qu'ils se distinguent par mille détails dont l'importance peut être grande. La personnalité du directeur, du psychiatre, du surveillant-chef peuvent influencer de façon déterminante la vie en prison. On

L'objet de notre rapport général se limite à l'étude de ces témoignages que les délinquants nous donnent, quelle que soit la forme selon laquelle ceux-ci sont exprimés.

Il nous paraît cependant utile d'apporter ici une précision. Un homme peut manifester ce qu'il ressent autrement que par des paroles. Il existe un langage implicite et certains actes peuvent fort bien être posés pour la valeur expressive que le sujet leur donne d'une manière plus ou moins consciente. Un phénomène de ce genre est particulièrement fréquent lorsqu'il s'agit de délinquants, car leurs possibilités de communication sont réduites du fait que ces hommes se heurtent bien souvent à l'indifférence et à l'hostilité du milieu. Dans ce cas, certaines conduites peuvent être une manière de s'exprimer face aux autres, d'attirer leur attention. Une mise à sac de la cellule, une grève de la faim, des plaintes faites au médecin pour des troubles organiques plus ou moins imaginaires constituent bien souvent une manière de sortir de cet anonmat dans lequel le délinquant se trouve face à cette société qui le rejette. Ce sont en quelque sorte des demandes de dialogue, des appels au secours. Des comportements de ce genre ont dès lors la même signification qu'une parole, et il aurait été légitime de les intégrer dans notre étude. Cependant, tout en notant le grand intérêt de ce point de vue, il nous aurait été difficile d'en tenir compte sans rendre floues et imprécises les limites que nous voulions nous assigner. Nous avons préféré, dès lors, n'envisager que les réactions vécues par les délinquants et directement exprimées sous une forme verbale. Un tel objet est déjà suffisamment vaste pour que nous ne cherchions pas à l'étendre.

En consultant la littérature, on constate très rapidement la grande disparité des recherches faites dans ce domaine et leur valeur inégale. Il nous a paru nécessaire, dès lors, de faire prendre conscience des difficultés méthodologiques auxquelles se heurte le chercheur qui veut tenir compte des témoignages donnés par les délinquants. Ce sera là l'objet d'un premier chapitre. Dans un deuxième chapitre, nous présenterons les grandes lignes des différents travaux qui furent faits dans cette voie. Nous avons conscience de ne pas avoir dépouillé toute la littérature criminologique qui a paru sur ce thème. Néanmoins, il sera toujours possible de compléter ces vues dans la suite en tenant compte des apports qui nous seront faits par les partici-

tains critères objectifs susceptibles de nous faire apprécier la valeur d'un traitement au cours de son application; par exemple, l'absence d'infractions au règlement de l'institution dans laquelle le délinquant se trouve. Un auteur japonais en arrive même à considérer l'établissement pénitentiaire comme un milieu expérimental particulièrement favorable à l'étude du comportement humain. Ainsi, les infractions disciplinaires constitueraient non seulement un indice de la réaction du sujet à la mesure qui lui est imposée, mais d'une manière plus générale, un indice de sa dangerosité. Une telle conception dépasse sans doute le cadre de ce rapport. Elle n'en est pas moins fort intéressante.

Cependant, si nous nous limitons à des critères objectifs de ce genre, nous ne tenons compte que d'une seule face du comportement, celle que des psychologues ont appelé la *face externe*. Une autre route est possible: on peut analyser l'effet du traitement en cherchant à atteindre cette fois la *face interne* du comportement, c'est-à-dire la manière dont le sujet vit effectivement sa situation. Quels sont les liens qui le relie aux êtres et aux choses ? Quelles sont les attitudes affectives qu'il manifeste et dans quelle mesure le traitement a-t-il pu les modifier ? Des aspects tels que ceux-là sont sans doute plus complexes à analyser, mais ils restent objectivables. Des épreuves ou des tests psychologiques utilisés à différents moments du traitement et selon certaines modalités peuvent nous permettre d'en mesurer d'une manière valable et plus ou moins précise les résultats. Des études de ce genre font l'objet du rapport général de M. Andry.

Une autre manière de dégager les effets du traitement à partir de ce que le sujet vit est de permettre à celui-ci de donner son point de vue, de s'exprimer et de révéler ainsi directement ce qu'il éprouve. Ce passage à l'expression orale ou écrite des sentiments vécus se fera selon différents procédés: il se peut que le délinquant éprouve spontanément le désir de faire part de son expérience et rédige des «mémoires». Ou encore, cette manifestation des réactions vécues peut s'insérer dans la relation thérapeutique qu'a le sujet avec ceux qui sont chargés de le traiter (principalement le psychiatre, le psychologue, l'assistant social). Ou bien finalement, le point de vue du délinquant peut être recherché selon des méthodes plus systématiques telles qu'un questionnaire.

L'ETUDE DES REACTIONS VECUES PROVOQUEES PAR LES DIVERS TRAITEMENTS CHEZ LES DELINQUANTS*

Chr. Debuyst

chargé de cours, Université de Louvain

INTRODUCTION

Avant de nous engager dans l'étude du thème qui nous a été imparti, il nous paraît nécessaire d'en préciser brièvement les limites afin d'éviter les malentendus. Comme l'indique le programme du Congrès, nous devons présenter l'état actuel des recherches effectuées pour connaître les réactions vécues que provoquent les divers traitement chez les délinquants.

Nous dirons d'abord que nous entendons le terme de traitement dans un sens fort général. Il s'agit de «la manière de traiter quelqu'un» (ou de se comporter à son égard) afin de favoriser de sa part une meilleure adaptation sociale. Nous parlerons dès lors de traitement pénal, social ou psychologique au même titre que de traitement médical.

Pour apprécier scientifiquement la valeur des divers traitement, il nous paraît possible de suivre deux routes. D'une part, on peut être attentif à des critères comportementaux qui nous permettent de supposer une adaptation — ou une inadaptation sociale chez le délinquant, et à postériori un effet du traitement auquel celui-ci a été soumis. Ces critères ont l'avantage d'être objectifs et observables par tout le monde. Il en est ainsi de l'absence de récidive après la sortie de prison, de la stabilité professionnelle... etc. On pourrait également tenir compte de cer-

* Rapport présenté au Vème Congrès International de criminologie, Montréal 1965.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

I N D E X

Research :		Page
	1 — Socialization and Delinquency,	
	Dr. M. Abd El Kader	169
Articles		
	2 — Social policy and Social defence movement	
	E. Yassin	195
	3 — Legality of self-defence	
	Dr. Usser Ali	217
	4 — Denouncing the crime as citizen's obligation	
	Dr. Anton Abdou	249
Book :		
	5 — The legal norms of delinquency	
	Dr. S. Eweis	259
Sentences :		
	6 — Hearing the testimony in criminal courts	
	Dr. E. El Dahaby	271
Congresses :		
	7 — Pan - Arab symposium for prevention of crime	
	Kuwait 1970	279
	8 — VI Inter. Congress of Criminology,	
	Madrid 1970	282
In Foreign Language :		
	9 — L'étude des réactions vécues provoquée par les	
	traitements chez les délinquants.	
	Chr. Debuyst.	322

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٦٦ / ٢٤٣

مطابع الاهرام التجارية

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. Amin Fattalh	Mr. Abd Elminim Maghraby
Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. M. Ahmed Mazlum
Mr. H. Awad Brekey	Mr. M. Fathi
General Abbas Kotb	Sheikh M. Abou Zahra
Dr. Aly Mofty	Dr. Mokhtar Hamza
Mr. Aly N. El-Din	General Y. Bahader.

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

ZEID M. — E. YASSIN

SECRETARIES OF EDITORIAL STAFF

M. NOOR FARAHAT — S. BAKIR — Z. MOBARAK

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by

The National Center for Social
and Criminological Research

U. A. R.

- Socialization and Delinquency.
- Legality of self-defence.
- Denouncing the crime as citizen's obligation.
- Social policy and social defence movement.
- The legal norms of delinquency.
- Hearing the testimony in criminal courts.
- L'étude des réactions vécues provoquées par les traitements chez les délinquants.



الجلية الجنائية القومية

يصددها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية .
- فحص شخصية الحدث الجنائي .
- الخطورة الاجرامية والتدابير الوقائية في التشريع الليبي .
- الصور الراهنة لعلم الاجرام الامريكي .
- مشكلة تقنين تعريف القصد الجنائي .
- التبادل الايوني في تحليل السموم .
- وظيفة علم الاجرام في تنظيم العدالة الجنائية .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

الاستاذ أمين فتح الله ، دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، الاستاذ حسين عوض بريقى
دكتور على المفتى ، الاستاذ على نور الدين ، الاستاذ عبد المنعم المغربى ، الاستاذ
محيى الدين طاهر ، الاستاذ محمد فتحى ، دكتور مختار حمزة ، اللواء يوسف بهادر ،
دكتور سيد عويس

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

د. محمد إبراهيم زيد — السيد يس

مساعد التحرير :

محمد نور فرحات — سلوى بكير — زين العابدين مبارك

سكرتير التحرير :

بلد النشر : الناشر ، الطبعة مكتبة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختمرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف)
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .

• — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
اصل وصورتين على ورق فوولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن براعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤهلانه العلمية
وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى
عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت
من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن العدد
عشرون قرشا

محتويات العدد

بحوث ودراسات :

- ١ — الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية : د. محمد
ابراهيم زايد ٣٢٥
- ٢ — فحص شخصية الحدث الجانح : على جلي + صلاح
عبد المتعال ٣٥٥

مقالات :

- ٣ — الخطوة الاجرامية والتدابير الوقائية : د. احمد الالفى . ٣٧٩
- ٤ — الصور الراهنة لعلم الاجرام الأمريكى : د. سمير نعيم . ٣٩٥
- ٥ — مشكلة تقنين تعريف القصد الجنائى : د. احمد المحجوب . ٤٠٧

كتب :

- ٦ — المجتمع والحرية والاحتراف الاجرامى : نجوى حافظ . . ٤١٧

احكام :

- ٧ — ميعاد الطعن بالنقض فى المعارضة : د. ادوار الذهبى . ٤٣١

مؤتمرات :

- ٨ — المؤتمر الرابع للأمم المتحدة ومعاملة المذنبين : كيوتو ١٩٧٠ ٤٣٩

مقالات بالافرنجية :

- ٩ — التبادل الايونى فى تحليل السموم : زين العابدين مبارك . ٤٦٨
- ١٠ — وظيفة علم الاجرام فى تنظيم العدالة الجنائية : ج. مولر . ٤٩٢

الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية(*)

د. محمد ابراهيم زبد

خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

ازاء النقاش الدائر حول الآثار القانونية والادارية والاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية - سواء في المؤتمرات الدولية ام في الدراسات الميدانية - رأت وحدة العقوبة والتدابير الاصلاحية ان تجرى دراسة مسحية للآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية . وتهدف هذه الدراسة المسحية الى تحسس تلك الآثار توطئه لاجراء دراسة تتبعية للتحقيق منها . ورات الوحدة ان تقتصر هذه الدراسة على المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية من الرجال ، على أن تفرد دراسة خاصة بالنساء فيما بعد . وكان لابد من البحث عن بداية حيث تمثلت في تلك الفروض النظرية التي قال بها رجال القانون وخبراء علم العقاب في دراساتهم ومؤتمراتهم وتمثلت هذه البداية في التالي :

١ - ان هناك مشكلة اجتماعية ناتجة عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية .

٢ - ان لهذه المشكلة آثار تصيب التزليل في شخصه وعلاقاته الاجتماعية والعائلية .

٣ - ان المعاملة العقابية التي يحصل عليها خلال تنفيذ العقوبات السالبة للحرية غير كافية لاعادة الاقلمة على الحياة الاجتماعية .

٤ - انه من الضروري تخفيف آثار العقوبات السالبة للحرية ان لم يعاد النظر في سلب الحرية ذاته - كوسيلة للمعاملة العقابية .

اختيار العينة : يرجع الفضل في تحديد عينة البحث والوصول اليها الى مكتب الخدمة الاجتماعية بمصلحة السجون حيث عن طريقة أمكن للوحدة أن تحصل على كافة البيانات الخاصة بالزلاء الذين كانوا مودعين بسجن القاهرة ونقلوا الى سجن المحكوم عليهم بمنطقة طرة ، والذين سيخرج عنهم في الفترة بين ١٩٦٦/٦/١ الى ١٩٦٦/٦/٣٠ ولقد رأت الوحدة أن هذه الفترة

(*) أشرف على هذه الدراسة في البداية د. أحمد اللفي حيث اشترك مع د. محمد ابراهيم زيد وعلى فهمي في صياغة الاستبيان ، ثم اشترك كل من سلوى بكر ومحدث شاكر في تطبيق هذا الاستبيان باشراف على فهمي . وقام الدكتور زيد بالاشراف على العمليات الاحصائية وصياغة التقرير النهائي بالاستعانة بالتقارير الفرعية لتحليل المادة الاحصائية التي قدمها كل من سلوى بكر ومحدث شاكر .

ملائمة لامكان اعداد الترتيبات الخاصة بالدراسة الميدانية (١) وقد تم حصر النزلاء الذين سيطلق سراحهم في هذه المدة السابقة وظهر ان عددهم ٢٥٨ نزيلة وهكذا تم الاتفاق على ان يكون هذا العدد هو عينة البحث الميداني .

أدوات الدراسة : استخدم في هذه الدراسة استبيان Questionnaire لمعرفة وجه نظر المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية ، كذلك وجهة نظر الاخصائي الاجتماعي في سلوك النزلاء وتجاه المعاملة العقابية في السجون . ويتضمن الاستبيان بناءا على تلك البيانات التالية (٢) :

١ - بيانات اولية عن المبحوث : من حيث السن ، الديانة ، محل الإقامة قبل الإيداع ، عدد الإبناء ، الحالة التعليمية عند الإيداع ، الحالة المهنية ، الدخل الشهري ، مصادر الدخل الأخرى ، الدخل الشهري العام ، الأيجار الشهري للمسكن ، عدد الغرف بالمسكن ، عدد النازلين بالمسكن ، درجة ازدحام المسكن وعدد الأشخاص الذين يعولهم المبحوث .

٢ - بيانات عن الواقعة وفترة الإيداع : من حيث الواقعة وتاريخ وقوعها مكان ارتكابها ، وصفها القانوني ، نوع الحكم ، مدة الحكم ، تاريخ صدور الحكم ، العقوبات التكميلية ، عدد السوابق ، مجموع العقوبات السابق تنفيذها أماكن التنفيذ ، مدة العقوبات التي قضاهما ، مدة الحبس الاحتياطي ، العمل أثناء الإيداع ، التعليم أثناء الإيداع ، البرامج الدينية ، النشاط الرياضي أو الثقافي ، الحالة الصحية ، التغذية ، المكيفات والرغبات الجنسية ، العلاقة بين المبحوث وبين الحراس والنزلاء ، ومدى مراعاة النظام في السجن .

٣ - بيانات عن اثر الحبس على أسرة المبحوث : سواء بالنسبة للزوجة أو الإبناء أو الوالدين أو الأخوة . وقد وردت بيانات أخرى خاصة اثر الحبس على الجيران ورب العمل .

٤ - رأى الاخصائي الاجتماعي بالسجن في المبحوث : من حيث سلوك المبحوث ، مدى فائدة فترة الإيداع في الإصلاح ، ومشاكل النزلاء .

هذا وقد استوفيت بيانات الاستبيان من ملف السجين ، ومن النزلاء نفسه ومن الاخصائي الاجتماعي الموجود بالسجن . وقد رأت الوحدة القيام بتجربة الاستبيان وطبقته على ثلاثين حالة ، ثم اعتمدت الصياغة النهائية له .

(١) لم تتم هذه الدراسة لتتابع الاشراف على البحث لاكثر من مشرف ، الامر الذي أدى الى تأخر العمليات الاحصائية وبالتالي عدم اتمام الدراسة التتبعية .
(٢) لامتحانات الاختصار لم نرد نص الاستبيان في المرفقات والوحدة مستعدة لتقديم الاستبيان عند أي طلب ولاهداف البحث العلمي .

الفصل الاول : سمات المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية

كان من الضروري لمعرفة الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ان نتعرف أولا على المادة البشرية التي تطبق عليها هذا النوع من العقوبات . ومثل هذا التعرف يكون فى اطار تحديد السمات العامة للنزىل والبيئة التي يعيش فيها . والسمات العامة للنزىل تتمثل فى البيانات الاولى الخاصة بالسن والديانة ومحل الاقامة والموطن الاصلى والحالة التعليمية . اما الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه فيتمثل فى منزله واهله وفى مصدر معيشته وقوته .

١ - توزيع العينة بحسب السن :

تثور فى كل دراسة مسألة تصنيف البيانات بحسب السن ، وخاصة بالنسبة للمعيار الذى يتبع فى هذا التصنيف . ولقد رأينا انه من المناسب اتباع المعيار القانونى فى هذه الدراسة خاصة وان موضوعها يتعلق بعقوبات سالبة للحرية وليس الوصول الى سببية اجرامية . وكان اتباع هذا المعيار مرنا بحيث يمكن ادخال تعديلات طفيفة عليه . ومن المعروف ان المشرع المصرى يتبع فى تقسيمه للمسئولية الجنائية معايير السن التالية :

- ٧ - بالنسبة للصغير الذى لا تقام عليه الدعوى الجنائية .
- ٧ - ١٢ بالنسبة للصغير الذى يرتكب جناية او جنحة .
- ١٢ - ١٥ بالنسبة للصغير الذى يرتكب جناية او جنحة ايضا .
- ١٥ - ١٧ بالنسبة لتطبيق الاعدام والاشغال الشاقة على الحدث .
- ٢١ بالنسبة للمسئولية الكاملة للبالغين .

ولقد أثرنا جمع الفئات التى تقل عن ١٥ سنة فى مجموعة واحدة خاصة ونحن مقيدون بالعينة التى توجد فى سجن مصر وهو سجن للبالغين . ويلاحظ ان النص على اقل من ١٥ سنة ضرورى لان القانون يجيز للقاضى فى حالة ما اذا كان عمر المتهم من ١٢-١٥ سنة الحكم عليه بعقوبة او تدبير تقويمى . واتبعنا بعد سن المسئولية الكاملة التصنيف بحسب كل عشر سنوات فى مجموعتى السن ٢٦-٣٥ ، ٣٦-٤٥

وعلى هذا الاساس حصلنا على الجدول التالى :

اقل من ١٥	١٥-١٧	١٧-٢١	٢١-٢٥	٢٥-٣٥	٣٥-٤٥	٤٥ +	الجمع الكلى
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٣	١,٢	٢	٨	٢٥	١٧	٢٢	٢٥٨
١٠٠							

جدول توزيع العينة وقت اجراء البحث

ويتبين من هذا الجدول ان اعلى نسبة بين المحكوم عليهم هي هؤلاء الذين تنحصر أعمارهم في مجموعة السن من ٢٥-٣٥ حيث كان عدد النزلاء ٨٥ حالة بنسبة ٣٢٩ في المائة . وقد حازت فئة العمر من ٣٥ — ٤٥ على المرتبة الثانية حيث بلغت مجموع الحالات ٦٧ بنسبة ٢٦ في المائة . وهكذا نجدا ان غالبية المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية ينحصرون في فترة العمر من ٢٥ — ٤٥ سنة (١٥٢ حالة بنسبة ٥٨٩ في المائة) .

واذا ما وضعنا في الاعتبار ان الفترة السابقة على المسؤولية الكاملة (٢١ سنة) قد سجلت نسباً ضئيلة ، فانه يمكن القول ان المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية هم نسبياً قد بلغوا فترة من الرجولة لا تجعلهم في فئة السنوات الحرجة . وهذه النتيجة تتعارض مع بعض الدراسات كما هو الحال في كندا حيث سجلت دراسة « شالي » Ciale على المحكوم عليهم في سجن Valleyfield و Leclerc التابعين لولاية كويبك أغلبية للنزلاء في فترة العمر اقل من ٢٠ سنة (٢) .

٢ - توزيع العينة بحسب الديانة :

سجلت العينة بوضوح ان الاغلبية الساحقة من المحكوم عليهم من المسلمين حيث تبلغ نسبتهم ٩٥٧ ٪ ولا يوجد محكوم عليهم ينتمون الى ديانات اخرى سوى المسيحية حيث بلغت عدد الحالات التي تعتنق المسيحية ١١ حالة بنسبة ٤٣ في المائة وهذه نتيجة متوقعة نظرا لان غالبية رعايا ج.ع.م من المسلمين .

٣ - توزيع العينة بحسب محل الإقامة قبل الايداع :

تري الاتجاهات الحديثة في المعاملة العقابية ان تكون هذه المعاملة بالقرب من بيئة المحكوم عليهم حتى تسهل عملية الاقلمة على الحياة الاجتماعية . ولذلك يكون من المرغوب فيه ان يكون الايداع في مؤسسة عقابية قريبة من محل الإقامة او بصفة عامة بالوطن الذي ينزل فيه الجاني قبل الايداع . وقد حاولنا تقسيم محل الإقامة على حسب المتغيرات الثلاثة حضر — ونصف حضر — ريف . وقد تم توزيع العينة على هذا الاساس ، وكانت النتيجة على النحو التالي :

(٢) J. Ciale: Recherches Penitentielles; Rapport Annuel Avril 1967, p. 31.

وتتفق النتيجة التي وصلنا اليها مع آخر تقرير للجريمة نشر في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٢ وهو تقرير Uniform Crime Report حيث جاء به ان الجناه اقل من ٢٥ سنة قد سجلوا نسبة ٣٧ ٪ وكذلك مع الداسة التي قامت بها م. بولين حيث جاء بها ان النسبة الغالبة (٤٠ ٪) للمحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية في فترة العمر من ٢١ — ٣٩ .

انظر في ذلك كتاب : Leonard Sovitz: Dilemmas in Criminology 1967; p. 26. وكذلك : Pauline M: Prisoners and their families, London 1965 ; p. 45.

ريف	=	٨٢	حالة	بنسبة	٣١٦٪
حضر	=	١٤٧	»	»	٥٧٪
نصف حضر	=	٢٩	»	»	١١٤٪

وكان من مقتضى هذه النتيجة ان يكون الغزلاء في سجن القاهرة في العينة لا يجب ان يزيد عن ٥٧ في المائة من الحالات ، على ان يتم توزيع الباقي على سجون ع، ومية اخرى بالقرب من محل الإقامة . واذا كان تفريد المعاملة يتطلب وضع الظروف الاجتماعية للمحكوم عليه فاننا سنجد ان التقسيم السابق العام (حضر وريف) سوف يهبط الى مستوى اقل من حيث النسبة المئوية . ذلك لان القاهرة قد سجلت ١٢٢ حالة بنسبة ٤٧٣ في المائة من مجموع الحالات جميعها ، أما بقية العينة الموزعة على محافظات الجمهورية (٥٢٧ في المائة) والتي نزلت بسجن القاهرة كان لابد ان تجد معاملة عقابية في بيئتها . الا ان الصعوبات الاقتصادية التي تقف حائلا دون بناء مؤسسات عقابية اقليمية هي التي تحول عادة دون تحقيق ذلك وتجبر المسؤولين عن هذه المؤسسات على تكديس المحكوم عليهم القادمين من الجمهورية جميعها في مؤسسة واحدة . ولذلك وجدنا في هذه الدراسة ان الغالبية يقع محل اقامتهم قبل الابداع بالقاهرة حيث كان عددهم ١٢٢ بنسبة ٤٧٣ في المائة ، تلي ذلك محافظة الجيزة حيث سجلت ٢٦ حالة بنسبة ١٠ في المائة . وحازت محافظة اسيوط على المركز الثالث (١٢ حالة بنسبة ٤٧ في المائة) وكذلك محافظة الاسكندرية (١٢ حالة بنسبة ٤٧ في المائة) .

٤ - توزيع العينة بحسب الموطن الاصلى :

باتباع نفس التقسيم السابق حضر - نصف حضر - ريف بالنسبة للموطن الاصلى تبين ان النسبة الغالبة من المحكوم عليهم بعقوبات مالية للحرية بعد الريف موطنا اصليا لها . اذ سجلت العينة ١٤٢ حالة من الريف بنسبة تقرب من ٥٦ في المائة بينما سجل الحضر باعتباره موطنا اصليا للمحكوم عليهم في العينة ٧٧ حالة بنسبة تقرب من ٣٠ في المائة من مجموع الحالات جميعها . وقد كان نصيب القاهرة المرتبة الاولى بالنسبة للحضر اذ سجلت ٦٠ حالة بنسبة ٧٨ في المائة من مجموع الحضر كله ، تليها محافظة الاسكندرية (٦ حالات بنسبة ٧ في المائة) . أما بالنسبة للريف باعتباره موطنا اصليا فقد جاءت سوهاج المرتبة الاولى اذ سجلت بالنسبة للريف ٢٠ حالة بنسبة ١٤ في المائة تليها محافظة المنوفية حيث سجلت ١٨ حالة بنسبة ١٢ في المائة .

وجدير بالذكر انه جاء في العينة ٣ حالات موطنها الاصلى في خارج الجمهورية وسجلت حالة واحدة الريف باعتباره موطنا اصليا لها ، وحالتين الحضر . واذا ما نظرنا الى الجدول على مستوى الجمهورية بنون تفرقة بين الريف والحضر نجد ان القاهرة ايضا قد سجلت اعلى نسبة في العلاقة مع الموطن الاصلى (٦٠ حالة بنسبة ٢٣ في المائة من مجموع حالات العينة) تليها محافظة سوهاج (٢٣ حالة بنسبة ٨ في المائة) ثم اسيوط (٢١ حالة بنسبة ٨ في المائة) التي تعادلت مع محافظة المنوفية (٢١ حالة بنسبة ٨ في المائة) .

وكانت أقل نسبة في الجدول بالنسبة للموطن الأصلي هي محافظات سيناء
الوادي الجديد ، أسوان ، دمياط والسويس إذ يبلغ عدد الحالات في كل منها
حالة واحدة بنسبة ٤ر٠ في المائة .

وإذا ما قارنا هذه النتائج بتلك التي تم الحصول عليها في التوزيع بحسب
مكان ارتكاب الجريمة لتبين لنا أن الهجرة الداخلية قد تلعب دورا في زيادة
الجريمة في المناطق الحضرية وخاصة في المدن . (٤) وقد تساعدنا هذه المقارنة في
تعميد هذا الفرض إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه في مدينة القاهرة قد صدرت
أحكام سالبة للحرية في ١٢٦ حالة في حين أن من كان موطنه الأصلي هذه
المدينة في هذا العدد هم ٦٠ حالة فقط . وقد نجد هذه العلاقة أيضا في
الاسكندرية التي سجلت ١٢ حالة صدر في شأنها حكم بعقوبة سالبة للحرية
ويقطن بها كمواطن أصلي له ٦ حالات فقط . إلا أنه ليس من السهولة بمكان قبول
هذه النتيجة نظرا لأن هناك من الباحثين في علم الإجرام من يعارض مثل هذا
التفسير (٥) .

٥ - توزيع العينة بحسب الحالة التعليمية :

باستعراض العينة تبعا للحالة التعليمية نجد أن غالبية المحكوم عليهم بعقوبة
سالبة للحرية من المتعلمين حيث سجلوا ١٣٤ حالة بنسبة ٥٢٣٪ في مقابل
غير المتعلمين الذين سجلوا ١٢٢ حالة بنسبة ٤٧٪ في المائة ويتحليل الفريق
الأول نجد ما يلي :

١٠٥ حالة بنسبة ٤١ر٠ في المائة يقرأ ويكتب .

١٧ حالة بنسبة ٦ر٦ في المائة مؤهل أي حصل على شهادة أولية .

٧ حالات بنسبة ٢ر٧ في المائة مؤهل متوسط أي حصل على شهادة الثانوية
العامة أو ما يعادلها .

٥ حالات بنسبة ٢ في المائة مؤهل عالي .

٦ - توزيع العينة بحسب الحالة الزوجية عند الإيداع :

تبين أن غالبية المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية من المتزوجين حيث سجلت
العينة ٥٠ حالة بنسبة ٥٨ر١ في المائة ، بينما كان حالات غير المتزوج ٨٨
بنسبة ٣٤ر١ في المائة . وكانت حالات المطلقين ١٢ بنسبة ٤ر٧ في المائة ، والأرامل
بنسبة ٥٢ر٧ في المائة والمتزوجين بأكثر من واحدة ١٤ حالة بنسبة ٤ر٥ .

(٤) Szabo D. : Urbanisation et criminalité ; In Rev. du Sociologie (٤)
1963 ; p. 37.

(٥) أنظر عرض الدراسات في هذا الشأن في التقرير الذي قدمناه لقسم علم الإجرام جامعة
مونتريل بعنوان :
Quelques Aspects de la Criminalité
en Pays Arabes, choringue sociale de France, Juillet 1969 p. 41.

وقد تكون الزوجة على صلة قرابة بالمبحث أو لا توجد صلة عائلية بينهما وقد تبين انه بالنسبة للمتزوجين البالغ عددهم ١٠٨ توجد قرابة بين المحكوم عليه وزوجته في ٥٦ حالة بنسبة ٣٧٣ في المائة ولا توجد هذه القرابة في ٩٤ حالة بنسبة ٦٢٧ في المائة . وقد يكون من المفيد معرفة المدة التي انقضت على زواج المبحث بزوجه عند ايداعه في السجن ، وبصفة خاصة عند تحليل المادة الخاصة بالتضامن العائلي ولقد تم تقسيم هذه المدة على النحو التالي :

اقل من ٦ اشهر — من ٦ اشهر الى سنة — من سنة الى سنتين — من سنتين الى اربعة — من اربعة الى سبعة — من سبع سنوات فاكثر .

وتبين ان نسبة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية الذين مضى على زواجهم سبع سنوات فاكثر قد بلغت ٧١ في المائة (١٠٧ حالة) تليها من مضى على زواجهم من سنتين الى اربعة ١٣٤ في المائة (٢٠ حالة) أما الفريق الثالث منهم المحكوم عليهم الذين مضى على زواجهم مدة من ٤-٧ سنوات ، اذ سجل هؤلاء ١٦ حالة بنسبة ١٠٧ . وجدير بالذكر ان اقل نسبة هي المحكوم عليهم الذين مضى على زواجهم اقل من ٦ اشهر (حالة واحدة بنسبة ٠٧ في المائة) ، ومن ٦ اشهر الى سنة (حالة واحدة بنسبة ٠٧ في المائة) .

٧ - توزيع العينة بحسب عدد الإبناء :

يكمل هذا البيان الصورة التي تكون عليها عائلة المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية ، ولقد ظهر أن من كان له ابنان في العينة يندرج تحت طائفة الحاصلين على المركز الاول اذ سجل هؤلاء ٢٢ حالة بنسبة ١٨ في المائة من مجموع الحالات المطلوبة والبالغ عددها ٨٨ حالة . وجاء في المرتبة الثانية من كان له ولد واحد اذ سجل هذا الفريق ٣١ حالة بنسبة ١٨٢ ، يلي ذلك من كان له خمس أبناء فأكثر اذ سجل هؤلاء ٣٠ حالة بنسبة ١٧٧ في المائة وأخيرا من له ثلاثة واحد وولدان ، وخمسة أبناء ولذلك فان بيان عدد الأبناء سواء كانوا ذكورا أو أنثا ليس له دلالة في علاقته مع العقوبات السالبة للحرية .

وقد حاولنا معرفة سن الابن الأكبر في الاسرة خاصة لتحديد من سيكون العائل لها قانونا ثم مقارنة بمن سيعولها فعلا . ولقد تبين ان من بلغ ٢١ سنة فأكثر في الحالات المطلوبة وهي ١٤٥ حالة قد سجلت ٢١ حالة بنسبة ١٤٥ في المائة فقط . وكانت اعلى نسبة في هذا البيان لمن كان في فترة العمر من ٦ سنوات الى ١٢ سنة (أي قاصرا) حيث سجل هذا الفريق ٣٩ حالة بنسبة ٢٦٩ في المائة . وجدير بالذكر ان حالات الابن الأكبر في فترة السن من ١٢-١٨ سنة واقل من ستة سنوات قد تعادلت حيث سجل كل منهما ٣٦ حالة بنسبة ٢٤٨ في المائة .

٨ - توزيع العينة بحسب الحالة المهنية :

كان من الضروري معرفة الاحوال الاقتصادية والمهنية والمعيشية للمحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية قبل الابداع ، وقد حصلنا من العينة على الجدول التالي بالنسبة للحالة المهنية . ويقصد بالحالة المهنية الحرفة أو المهنة التي يقوم بها الشخص عادة ليتكسب منها .

جدول يبين توزيع العينة بحسب المهنة او الحرفة

النسبة المئوية	التكرار	المهنة او الحرفة
٢٠ر١	٧٧	عامل غير فنى
٢٧ر٣	٧٠	عامل فنى
١٤ر١	٣٦	عامل خدمات
١٤ر٥	٣٧	تاجر او بائع
٣ر٥	٩	اعمال كتابيه
٦ر٦	١٧	عسكرى مجند او شرطه
١ر٢	٣	خفير او عامل حراسه
١ر٢	٣	موظف حكومى
١ر٢	٣	طالب
٠ر٤	١	اعمال اخرى
١٠٠	٢٥٦	المجموع
—	٢	غير مبين
١٠٠	٢٥٨	المجموع الكلى

ويبدو من الدول السابق ان الغالبية العظمى من المحكوم عليهم كانوا يعملون قبل الايداع حيث لم يبين الحرفة او المهنة الا فى حالتين فقط . ويلاحظ ان النسبة الغالبة من المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية كانوا عمالا غير فنيين حيث سجلوا ٧٧ حالة بنسبة ٢٠ر١ فى المائة . يلى ذلك العمال الفنيون (٧٠ حالة بنسبة ٢٧ر٣ فى المائة) فالتجار والباعة المتجولين (٣٧ حالة بنسبة ١٤ر٥ فى المائة) ثم عمال الخدمات (٣٦ حالة بنسبة ١٤ر١ فى المائة) ولقد تضمن

البند الحادى عشر من الاستتبار تقسيما للحالة العملية عند الايداع ، بمعنى الاستقلال أو فى العمل وكيفية التكسب من هذا العمل . ولذلك كان هذا التقسيم على النحو التالى :

- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا بأجر .
- مستخدم أو موظف بأجر .
- صاحب عمل ويديره .
- يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدى .
- لا يعمل ولا يبحث عن عمل (مثل ذوى الاملاك والطلبة) .
- عاطل (وهو الذى لم يعمل طوال الستة الاشهر السابقة على ايداعه فى السجن) .

وقد تبين ان النسبة الغالبة من المحكوم عليهم مستخدمين بأجر حيث بلغ عددهم ١٥٤ حالة بنسبة ٥٩ر٩ فى المائة يلى ذلك من يعمل لحسابه (٦٧ حالة بنسبة ٢٦ر١ فى المائة) ثم من كان صاحب عمل (٢٢ حالة بنسبة ٨ر٦ فى المائة) .

٩ - توزيع العينة بحسب الدخل الاقتصادى :

قد يكون الدخل الفردى من مصدر واحد أو عدة مصادر اقتصادية ، ولذلك حاولنا أولا معرفة الدخل الشهرى الذى كان يحصل عليه المحكوم عليه من آخر عمل قام به قبل الايداع وهل هناك مصادر أخرى يحصل منها على دخولا خاصة . ولقد تبين من العينة أن أكبر نسبة من المحكوم عليهم يتراوح دخلهم الشهرى من آخر عمل قبل الايداع بين ٧ - ١٠ جنيهات مصرية (٥٣ حالة بنسبة ٢١ر٩ فى المائة) ، تليها من يتراوح دخله الشهرى بين ١٠ - ١٥ جنيها (٥) حالة بنسبة ١٨ر٦ فى المائة) ويلاحظنا أن عدد المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية يبدأ فى الانخفاض كلما زاد الدخل الشهرى من آخر عمل ، وهو ما يبدو واضحا فى عدد المحكوم عليهم الذى يتراوح دخلهم الشهرى ١٥ - ٢٠ (٢٥) حالة بنسبة ١٤ر٥ فى المائة) ومن كان دخلهم الشهرى من ٢٠ - ٣٠ (٢٢ حالة بنسبة ٩ر١ فى المائة) ثم من ٣٠ - ٤٠ جنيها (١٠ حالات بنسبة ٤ر١ فى المائة) والعكس صحيح بالنسبة لذوى الدخول الصغيرة من المحكوم عليهم حيث يرتفع الخط البيانى لكى يصل الى ذوى الدخول من ٧ - ١٠ جنيها فى الشهر .

وقد تكون هناك علاقة بين الدخول الاصلية الثابتة والدخول غير الثابتة - أى التى يحصل عليها المحكوم عليه من مصادر أخرى غير العمل الاصلى - بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة فقد ظهر من توزيع الدخول الشهرية من مصادر أخرى أن ٢٤ فى المائة من حالات العينة التى لها دخول شهرية من مصادر أخرى غير العمل يبلغ هذا الدخل بالنسبة لها أقل من ٣ جنيهات مصرية . أما غالبية العينة فليس لها دخول أخرى حيث كان من له هذه الدخول ٤٧ حالة فقط من ٢٥٨ حالة هى أفراد العينة . وقد تبين أيضا أن ٥ حالات بنسبة ٢١ر٣ فى المائة من أفراد

العينة لهم دخول أخرى حيث يبلغ هذا الدخل الشهري من ٥ — ١٠ جنيها .
وتتساوى بقية العينة في الدخل الشهري فئات من ١٠ — ٢٠ — ٣٠ فأكثر
حيث سجلت كل منها ١٢٨ في المائة .

وإذا ما لاحظنا مصادر هذه الدخول الأخرى من الأملاك (١٢ حالة بنسبة
٤٨ في المائة) ومن المساعدات (١٢ حالة بنسبة ٧٤ في المائة) ، فإنه يمكن
القول أن المحكوم عليهم بعقوبة سالة للحرية لا يحصلون على دخل سوى من
أعمالهم الأصلية .

١٠ — توزيع العينة بحسب الحالة المعيشية :

المراد بالحالة المعيشية هنا اللقاء الضوء على طريقة حياة المحكوم عليهم
السكنية وما سيكلفهم ذلك من المنصرف بالنسبة لدخلهم الشهري . وقد تكون
القيمة الإيجارية للسكن أحد المعايير التي بواسطتها يمكن قياس المستوى
الاقتصادي والاجتماعي للحالات . ولقد تبين لنا من توزيع العينة بحسب القيمة
الإيجارية للسكن أن ١٠٢ حالة بنسبة ٣٩٨ في المائة تنزل في ملك لها ، وأن ١٤
حالة بنسبة ٥ في المائة لا تدفع إيجارا ولم يعرف سبب دفع الإيجار . أما
بالنسبة لبقية العينة فقد ظهر أن من يتراوح قيمة الإيجار الشهري لمنازلهم بين
١ — ٣ جنيها مصريا قد سجلوا ٧٧ حالة بنسبة ٣٠١ في المائة يلي ذلك من
يتراوح قيمة إيجار مسكنهم الشهري من ٣ — ٥ جنيهات (٢٧ حالة بنسبة ١٠٥
في المائة) ثم من يقل قيمة إيجار مسكنه عن جنيه واحد في الشهر (٢٤ حالة
بنسبة ٩٤ في المائة) أما نسبة من يدفعون من ٦ — ١٠ جنيهات في شهر كإيجار
للمسكن فقد كانت ضئيلة ، إذ سجل هؤلاء ٧ حالات بنسبة ٢٧ في المائة ،
وكذلك الحال بالنسبة لمن يدفع إيجارا شهريا من ٥ — ٦ جنيهات (٤ حالات
بنسبة ١٦ في المائة) ويبدو ومن التحليل السابق أن القيمة الإيجارية للمساكن
لأغلبية العينة منخفضة .

وإذا ما لاحظنا أن أغلبية العينة عمال غير فنيين ، فإن المحكوم عليهم بعقوبة
سالة للحرية ينتمون إلى مستوى اقتصادي منخفض .

ويكمل عدد غرف المساكن التي يلزم بها هؤلاء وعائلاتهم الصورة ، حيث تبين
أن ٨٠ حالة بنسبة ٣١٧ في المائة عدد غرف مسكنهم غرفة واحدة وأن ٥٨ حالة
بنسبة ٢٢ في المائة يقيمون في غرفتين ، وأن ٥٥ حالة بنسبة ٢١٨ في المائة
يقيمون في مسكن مكون من ثلاث غرف .

وإذا ما حاولنا معرفة عدد الأشخاص الذين ينزلون بالمسكن ، نجد أن العينة

٦ أشخاص في ٤٢ حالة بنسبة ١٧ في المائة .

٩ أشخاص في ٣٨ حالة بنسبة ١٥ في المائة .

٤ — ٥ أشخاص في ٦٨ حالة بنسبة ٢٦٨ في المائة .

الفصل الثاني : النتائج الاحصائية التي تتعلق بالواقعة وفترة الایداع

يتضمن هذا الفصل السمات الخاصة بالجوانب القانونية والعقابية للعقوبات السالبة للحرية ، وبمعنى آخر كل ما يتعلق بالواقعة التي صدر بسببها حكم على الجاني بعقوبة سالبة للحرية . واذا كانت السياسة الجنائية تهدف الى اعادة اقلية الجاني فانه من المفيد معرفة ماذا يجري داخل الاسوار ، وما هي البرامج التي يخضع لها المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية . ويثير الایداع في مؤسسة عقابية مشاكل سبق التعرض لها ، ولذا حاولنا معرفة كيفية اشباع المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية لحاجاته داخل السجن .

١ - توزيع العينة بحسب نوع الواقعة المرتكبة :

تنوز في كل دراسة ميدانية مسألة التقسيم القانوني للوقائع المرتكبة نظرا لانها لا تتفق مع معيار واحد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسات . ولقد أتت تلك المشكلة الى أن بعض الدراسات قد اتبعت في عرضها للمادة الاحصائية تحليل كل جريمة على حدة (١) . الا أننا حاولنا التوفيق في دراسة لنا سابقة ، وتبعنا عرض المادة على حسب تقسيم عام للجرائم الى جرائم الاعتداء على الاموال ، وجرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم الاعتداء على الثقة العامة ، وجرائم الاعتداء على العائلة والتقاليد العامة وجرائم الاعتداء على أمن الدولة . ويأتي بعد ذلك التحليل بحسب الجرائم كل على حدة .

وقد حصلنا من العينة على الجدول التالي بالنسبة للتقسيم العام :

نوع الواقعة	التكرار	النسبة المئوية
جرائم الاعتداء على الاموال	٥٩	٢٢٫٩
جرائم الاعتداء على الاشخاص	٩٤	٣٦٫٥
جرائم الاعتداء على العائلة والتقاليد العامة	٣٣	١٢٫٨
جرائم الاعتداء على الثقة العامة	٤٦	١٧٫٩
جرائم الاعتداء على أمن الدولة	٢٤	٩٫٤
غير مبين	٢	٠٫٥
المجموع	٢٥٨	١٠٠

(١) انظر في ذلك : Kalven & Zeisel : The American Jury Boston, 1966; p. 33.

ويتبين لنا من هذا الجدول ان النسبة الغالبة من المحكوم عليهم بعقوبات مالية للحرية من أفراد العينة من مرتكبي جرائم الاعتداء على الاشخاص (٩٤ حالة بنسبة ٣٦.٥ ٪) يليهم في المرتبة مرتكبي جرائم الاعتداء على الاموال (٥٩ حالة بنسبة ٧.٩ في المائة) ومرتكبي جرائم الاعتداء على الثقة العامة (٤٦ حالة بنسبة ٧.٩ في المائة) واخيرا مرتكبي جرائم الاعتداء على العائلة والتقاليد العامة (٣٣ حالة بنسبة ١٢.٨ في المائة) .

ويلاحظ ان جرائم أمن الدولة قد حازت على المرتبة الاخيرة حيث سجلت ٢٤ حالة بنسبة ٩.٤ في المائة .

ولقد ظهر ان جرائم السرقة والشروع فيها سواء كانت جنحة أم جناية قد سجلت حوالي ٨١ في المائة من مجموع حالات جرائم الاعتداء على الاموال ، واما جرائم القتل والشروع فيه فقد سجلت ٤٦ حالة بنسبة ٥.١ في المائة من جرائم الاعتداء على الاشخاص . وكانت جرائم القتل الخطأ ٦ حالات بنسبة ٦.٦ في المائة . وقد سجلت العينة ١٨ حالة جرائم الاتجار في المخدرات في جرائم الاعتداء على العائلة والتقاليد العامة وذلك بنسبة ٥.١ في المائة اما بالنسبة لجرائم الاعتداء على الثقة العامة فقد ظهر ان جرائم التبيد والجرائم التموينية وجرائم الاختلاس كانت تتعادل في نسبتها اذ تدور حول ٣.١ في المائة من مجموع حالات هذا النوع من الجرائم . واخيرا نجد ان جرائم أمن الدولة من الخارج قد سجلت ١٢ حالة بنسبة ٥.٤ في المائة من المجموع لجرائم الاعتداء على الدولة ، قلبيها جرائم أمن الدولة من الداخل والتي سجلت ٨ حالات بنسبة ٣.٦ في المائة .

وجدير بالذكر ان حالات العينة جميعها قد سجلت ١٦٢ حالة جنحية بنسبة ٦٢ في المائة ون الحالات التي تعد جنحة هي ٩٨ بنسبة ٣.٨ في المائة .

٢ - توزيع العينة بحسب مكان ارتكاب الجريمة :

سبق ن تعرضنا لتحليل المادة الخاصة بمحل الإقامة والموطن الاصلى وذكرنا ان مكان ارتكاب الجريمة قد يكمل الصورة بالنسبة للعلاقة بين الجريمة والتحضر . وقد حاولنا معرفة توزيع العينة بحسب مكان ارتكاب الجريمة .

وقد تبين ان أغلب جرائم العينة قد ارتكبت في الحضر حيث سجلت ١٥٤ حالة بنسبة تبغ حوالي ٥١.٨ في المائة ، في حين كان نصيب الريف ٦٧ حالة بنسبة ٢٥.٩ في المائة . وقد كانت القاهرة في المرتبة الاولى بالنسبة للتوزيع على أساس الحضر وكذلك بالنسبة للتوزيع الاجمالي على حسب المحافظات ، حيث سجلت في الحالة الاولى ١٢٦ حالة بنسبة ٨١.٨ في المائة وفي الحالة الثانية بنسبة ٤٨.٨ في المائة . وكانت محافظة الجيزة في المرتبة الاولى بالنسبة لنصف الحضر والمرتبة الثانية والتوزيع العام كذلك حيث سجلت ٢٥ في المائة من حالات نصف الحضر و ٨.٩ في المائة بالنسبة للمحافظات جميعا وهي المرتبة الثانية .

وكانت المرتبة الاولى بالنسبة للريف مناصفة بين الجيزة وسوهاج حيث سجلت كل منهما ١١.٩ في المائة من مجموع جرائم الريف على الرغم من اختلافها في الترتيب بالنسبة للمحافظات جميعا حيث سجلت الاولى ٨.٩ في المائة والثانية ٣.٨ في المائة .

ويلاحظ هنا أن الجرائم التي ارتكبت من المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية خارج الجمهورية العربية المتحدة قد سجلت المرتبة الثالثة في المجموع العام (١١ حالة بنسبة ٢٦ر٤ في المائة) .

٣ — توزيع العينة بحسب نوع الحكم الصار :

اذ ما وضعنا في الاعتبار تقسيم المشرع المصري للعقوبات السالبة للحرية نجد أن العينة قد سجلت ما يلي :

- حبس بسيط : ٣ حالات بنسبة ١٢ر١ في المائة .
- حبس مع الشغل : ١٠٢ حالة بنسبة ٢٩ر٥ في المائة .
- اشغال شاقة مؤقتة : ١٠٥ حالة بنسبة ٢٧ر٤ في المائة .
- اشغال شاقة مؤبدة : ٥ حالات بنسبة ١ر٩ في المائة .
- حبس مع الشغل وغرامة : ٩ حالات بنسبة ٢٥ر٣ في المائة .
- سجن وغرامة : ١ حالة واحدة بنسبة ٤ر٠ في المائة .
- اشغال شاقة مؤقتة وغرامة : ٢٩ حالة بنسبة ١١ر٢ في المائة .
- اشغال شاقة مؤبدة وغرامة : ١ حالة واحدة بنسبة ٤ر٠ في المائة .
- اشغال شاقة مؤبدة وغرامة : ١ حالة واحدة بنسبة ٤ر٠ في المائة .

وواضح من ذلك العرض السابق أن غالبية أفراد العينة قد صدر عليها أحكام بالاشغال الشاقة سواء كانت مؤبدة أو مؤقتة أو مع الغرامة حيث سجلت العينة ١٤٠ حالة بنسبة ٥٤ر٢ في المائة كانت حالات الحبس البسيط والحبس مع الشغل والغرامة ١١٥ حالة بنسبة ٢٦ر٣ في المائة . أما الغرامة فقط فقد كانت حالة واحدة بنسبة ٤ر٠ في المائة . وهذه البيانات تدلنا على اتجاه القضاء في استخدام الاشغال الشاقة بصورة تزيد على الحبس والسجن .

٣ — توزيع العينة بحسب مدة الحكم :

تثير العقوبات السالبة للحرية مشكلتين : الاولى : مشكلة العقوبات قصيرة المدة ، والثانية : مشكلة العقوبة غير محددة المدة . ولقد حاولنا معرفة حجم العقوبات قصيرة المدة في العينة ، وقد تبين أنه اذا ما اعتبرنا الاحكام الصادرة حتى سنة تعد من هذا القبيل فإن العينة قد سجلت ١٠٧ حالة بنسبة ٤١ر٥ في المائة (٧) أما الاحكام التي تزيد عن سنة والتي تعد طويلة المدة فقد كانت على النحو التالي :

(٧) هذا العدد هو للاحكام الصادرة لحد من ٣ أشهر الى ٦ أشهر ، ومن ٦ أشهر الى ٩ أشهر ، ومن ٩ أشهر الى ١٢ شهر والتي سجلت على التوالي : ١٠ر٢ ٪ و ٢١ر٣ ٪ ولم تكن هناك أحكام من ٦ — ٩ أشهر .

جدول يبين توزيع العينة بحسب مدة الحكم

النسبة المئوية	التكرار	مدة الحكم
٤١ر	١٠٧	من ٣ اشهر الى سنة
١٦ر	٤	من سنة الى سنتين
١٢ر	٣	من سنتين الى ثلاثة سنوات
٤٠ر٧	١٠٥	من ثلاث سنوات الى ست سنوات
٩٣ر	٢٤	من ستة سنوات الى تسعة سنوات
٣٨ر	١٠	من ٩ سنوات الى ١٢ سنة
١٩ر	٥	١٢ سنة فأكثر
١٠٠	٢٥٨	المجموع

ويتضح من الجدول أن غالبية العينة بعد استبعاد العقوبات قصيرة المدة قد تركزت في الفترة من ٣ سنوات الى ستة سنوات (١٠٥ حالة بنسبة ٤٠.٧ في المائة) وربما تكون هذه الفترة مع سابقتها من سنة الى سنتين ومن سنتين الى ثلاثة سنوات (١٦ر في المائة ، ١٢ر في المائة على التوالي) هي اصلح الفترات لتطبيق برنامج اصلاحى عقابى بمعنى الكلمة .

ولقد لاحظنا أن النسبة الغالبة من العقوبات التكميلية المحكوم بها تتمثل في الغرامة فقط (٤٥ حالة بنسبة ١٨ر٢ في المائة) من بين الحالات التى طبق فى شأنها عقوبات تكميلية . أما الحالات التى لم تتقرر فيها المحكمة عقوبة تكميلية فقد بلغت ١٦٦ حالة بنسبة ٦٧ فى المائة من مجموع العينة .

٤ - توزيع العينة بحسب السوابق الاجرامية :

يمكن اعتبار العينة من المجرمين لأول مرة ، ذلك لانه لم تعرف سوابق لحوالى ٧٩ر٤ فى المائة من الحالات . وقد ظهر أن ١٤ حالة بنسبة ٨ر٢ فى المائة كان لها سابقة اجرامية واحدة ، وأن خمس حالات بنسبة ٢ر٩ فى المائة ذات سابقتين وأن ثلاث حالات بنسبة ١ر٨ فى المائة ذات سوابق ثلاثة . ويلاحظ أن ١٣ حالة بنسبة ٧ر٧ فى المائة لها ٥ سوابق فأكثر .

وعلى الرغم من صعوبة الاعتماد على هذه البيانات لاحتمال عدم صدقها نظرا لانها مستمدة من المحكوم عليهم فقط ، الا أنها تكاد تتفق مع الاحكام الصادرة ومدتها في البند السابق وذلك لان تغليظ العقاب قد يكون بسبب جسامه الجريمة أو بسبب العود .

ولقد تبين من مجموع العقوبات السابق تنفيذها على المحكوم عليه بخلاف العقوبة المنفذة عليه في الجريمة الحالية أن العقوبات قصيرة المدة التي طبقت على العائدين قد سجلت النصف تقريبا (١٨ حالة بنسبة ١٥٤ في المائة) وان العقوبات طويلة المدة التي طبقت على العائدين قد سجلت النصف الاخر (١٧ حالة بنسبة ٤٨٦ في المائة) .

٥ - توزيع العينة بحسب مكان التنفيذ العقابي :

تنادى التعاليم الحديثة في علم العقاب بتخصص المؤسسات العقابية تبعاً لتخصص المعاملة التي تتقرر للمحكوم عليه طبقاً لحاجاته واشباعها . ولقد حاولنا معرفة الأماكن التي نفذت فيها العقوبة التي تقررت على المبحوث حتى تاريخ المقابلة التي أجريت ولقد تبين لنا أن أكبر عدد من المحكوم عليهم قد أمضوا مدة العقوبة في سجون عمومية (٨٩ حالة بنسبة ٣٥٢ في المائة) وأن ٨٢ حالة بنسبة ٣٢٤ في المائة قد أمضوا مدة العقوبة في الليمان . وتبين أيضاً أن ٥٩ حالة بنسبة ٢٣٣ في المائة قد أمضت فترة في الليمان ، ثم باقى مدة العقوبة في سجن عمومي .

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد تخصص للمؤسسات العقابية في نظامنا العقابي ولا يمكن اعتبار قطع الاحجار في الليمان معاملة تخصصية بل تعد كالسجون العموميين من حيث المعاملة العقابية علاوة على الاشغال الشاقة . ومن المعروف أن المؤسسات العقابية في ج . ع . م . تقسم الى سجون مركزية ، وسجون عمومية وليمانات . ويلاحظ أن حالتين فقط من حالات العينة قد أمضت مدة العقوبة في السجون المركزية . واذا ما وضع في الاعتبار أن السجون العمومية والليمانات مؤسسات عقابية مغلقة شديدة الحراسة، وأن الانتقال من الليمان الى سجن عمومي يتم بعد قضاء المحكوم عليه ثلاث سنوات من العقوبة في الليمان فإن المعاملة التدريجية العقابية لا وجود لها أيضاً في نظامنا العقابي .

٦ - توزيع العينة تبعاً للحبس الاحتياطي :

يلقى الحبس الاحتياطي ومدته ضوءاً على كيفية ادارة العدالة الجنائية بواسطة السلطات القضائية وسلطات التحقيق . ولقد تبين أن ٨٥٩ في المائة من الحالات قد حبست احتياطياً وأن النسبة الغالبة من المحكوم عليهم الذين حبسوا احتياطياً كانت مدة الحبس الاحتياطي أقل من شهر (١٠٩ حالة بنسبة ٤٩٥ في المائة) . ولكن من الغريب أن تكون النسبة التالية في المرتبة للمحكوم عليهم الذين أمضوا في الحبس الاحتياطي سنة فأكثر (٢٤ حالة بنسبة ١٥٤ في المائة) .

٧ — توزيع العينة بحسب العمل أثناء الإيداع :

يعد العمل فى السجون من أبرز مظاهر المعاملة العقابية فى المؤسسات العقابية ، حيث تتمثل فى البرامج التعليمية والبرامج الدينية والنشاط الرياضى والصحى والعناصر الأخرى . ولقد حاولنا معرفة وضع العمل فى السجون المصرية وتبين لنا من استجواب المحكوم عليهم ما يلى :

١٩١ حالة بنسبة ٧٤ فى المائة يقومون بعمل ما فى السجون .

٦٧ حالة بنسبة ٢٦ فى المائة لا يقومون بعمل فى السجون .

وقد تبين أن النسبة الغالبة من المحكوم عليهم يقومون بأعمال زراعية (٤٩ حالة بنسبة ١٩ فى المائة) يليهم من يقومون بتقطيع الأحجار (٢٣ حالة بنسبة ٨٩ فى المائة) . ومن المعروف أن غالبية العينة قد نقلت الى ليان طره ، وأن العمل الاساسى هناك هو تقطيع الأحجار والزراعة . وإذا اتبعنا التقسيم الى أعمال فنية وغير فنية وعامل خدمات نجد أن غالبية العينة تقوم بأعمال غير فنية (١٠٦ حالة بنسبة ٥٥ ر ٥ فى المائة) يليها المحكوم عليهم الذين يقومون بأعمال فنية (٤٢ حالة بنسبة ٢٢ فى المائة) أما أعمال الخدمات فقد سجلت ٢٧ حالة بنسبة ١٤ فى المائة والباقى أعمال كتابية وحراسة .

ولقد تبين من الدراسة أن غالبية العينة لا تقوم بأعمال فى السجن تتفق مع العمل السابق للمحكوم عليه إذ سجل هؤلاء ١٤٣ حالة بنسبة ٧٩ فى المائة . والسبب فى ذلك على حد تقديرهم هو أن العمل فى السجن يقوم على أساس احتياجات الورش والأشغال الأخرى ووفق نظام الاستهلاك العمومى والحكومى .

وإذا ما نظرنا الى متوسط الايام التى يعمل بها المبحوث عادة فى الشهر نجد أن النسبة الغالبة (١٨١ حالة بنسبة ٩٨ ر ٣ فى المائة) تعمل عادة ما بين ٢٣ يوما وشهرا وأن النسبة الغالبة من المحكوم عليهم الذين يعملون فى السجن لا يتقاضون أجرا عن عملهم (١٤٩ حالة بنسبة ٧٨ فى المائة) ، وأن هذا الأجر الذى حصلت عليه الأقلية هو على النحو التالى :

٤ . حالة بنسبة ٩٥ ر ٢ فى المائة أجرهم الشهرى جنيها واحدا .

حالة واحدة بنسبة ٢ ر ٤ فى المائة أجرها الشهرى جنيهان .

حالة واحدة بنسبة ٢ ر ٤ فى المائة أجرها الشهرى ثلاث جنيها .

وهذا الدخل الشهرى من السجن يتم صرفه على النفقات الشخصية خلال مدة الإيداع .

٨ — توزيع العينة بحسب البرامج التى تلقاها المحكوم عليه :

تتمثل البرامج التى يعمل بها فى المؤسسات العقابية — الى جانب العمل — فى البرامج التعليمية والبرامج الدينية والنشاط الرياضى والثقافى . ولقد حاولنا معرفة مضمون هذه البرامج ومدى تطبيقها فى واقع الحياة بالمؤسسات العقابية . فبالنسبة للبرامج التعليمية اتضح أن ٢٣٢ فزِيل بنسبة ٨٩ ر ٩ فى المائة لا يتابعون البرامج التعليمية أثناء فترة الإيداع . وبذلك تمثل عدد الذين

يتلقون برامج تعليمية في ٤٦ نزيلة بنسبة ١٠٠ في المائة. ويغض النظر عن نسبة ١٠ في المائة من المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية الذين لا يعرفون شيئاً عن هذه البرامج ، فانه قد اتضح أن ١٠٦ نزيلة بنسبة ٥٣٩ في المائة لا يعتقدون في فائدة هذه البرامج بوضعها الحالي ، بينما بلغ عدد الحالات التي تعتقد في فائدة هذه البرامج التعليمية ٧٢ حالة بنسبة ٣٦٥ في المائة .

وبالنسبة للبرامج الدينية فقد تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يتابعون هذه البرامج (١٧٦ حالة بنسبة ٦٨٢ في المائة) وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن حضور هذه البرامج الزامي على المحكوم عليهم ، وأنها تتمثل في محاضرة دينية عامة من واعظ السجن في أيام معدودات - يمكن بذلك تبرير هذا الحضور الاجباري للأغلبية . وقد اتفقت غالبية النزلاء على أن هذه البرامج لها فائدة كبيرة (١٢٥ حالة بنسبة ٦٣٨ في المائة) كما أن ٥٢ حالة بنسبة ٢٦٥ في المائة يعتقدون بأن هذه البرامج لها بعض الفوائد .

وأخيراً النشاط الرياضي والتثقيفي حيث اتضح أن ٢٠٥ حالة بنسبة ٧٩ في المائة لا يزاولون نشاطاً رياضياً قبل الإيداع ، وارتفع هذا العدد إلى ٢٨٨ حالة بنسبة ٨٨٤ في المائة بعد الإيداع في المؤسسة العقابية . ويعتقد ١١١ نزيلة في عدم فائدة هذه البرامج (٥٣١ في المائة) بينما ترى ٩٢ حالة بنسبة ٤٤ في المائة أن لهذه البرامج الرياضية والثقافية فائدة .

٩ - توزيع العينة بحسب الحالة الصحية :

من المعروف أن النزلاء يتعرضون عند دخولهم للمؤسسة العقابية الى كشف يجري في فترة العزل . ويجري العمل في السجن على تقييم الحالة الصحية للنزلاء الى درجات ثلاث : الدرجة الثالثة تمثل الاصحاء ، والدرجة الثانية تمثل المصابين بأمراض بسيطة غير معدية ، والدرجة الاولى تمثل المصابين بأمراض معدية وخطيرة . وعند استيفاء بيان هذه الدرجات من بطاقة السجين تبين أن ٢٣٧ حالة بنسبة ٩٤ في المائة قد وضعوا في الدرجة الثالثة وأن ٦ حالات بنسبة ٢٤ في المائة في الدرجة الثانية ، وأن ٩ حالات بنسبة ٣٦ في المائة في الدرجة الاولى . وتبين من هذا البيان الرسمي أن المصابين بأمراض بصفة عامة تبلغ نسبتهم ٦ في المائة من حالات العينة .

وباستجواب النزلاء عن الامراض التي يشكون منها قبل دخولهم المؤسسة تبين أن عدد الذين يشكون من النزلاء بأمراض بعد دخولهم السجن قد زاد . فبعد أن كان عدد الحالات التي لا توجد لديها أمراض قبل دخول السجن ٢١٤ حالة بنسبة ٨٣ في المائة نجد أن هذه الحالات قد هبطت الى ١٦٩ حالة بنسبة ٦٥ في المائة . وهكذا نجد أن الحالات التي أصيبت بأمراض خلال بقائها في السجن تعد النتائج من طرح ٦ في المائة التي اعتبرت رسمياً مريضة عند دخولها .

وباستعراض البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة نجد أن الامراض التي زادت نسبتها بعد دخول النزلاء السجن هي :

- الامراض المعدية والطفيلية : من ٨. في المائة الى ٣١ في المائة .
- امراض الدم : من ٨. في المائة الى ١٢ في المائة .
- امراض الجهاز العصبي : من ٢٣ في المائة الى ٨. في المائة .
- امراض الجهاز التنفسي : من ١٩ في المائة الى ٣٥ في المائة .
- امراض الجهاز البولي والتناسلي : من ٣١ في المائة الى ٨. في المائة .
- امراض جهاز الهضمي : من ٣٥ في المائة الى ٦٢ في المائة .
- الامراض الجلدية : من ١٢ في المائة الى ١٩ في المائة .

وبسؤال العينة عن مدى تغير الحالة الصحية بصفة عامة تبين أن ٥٢٣ في المائة لم يحدث لديها أى تغير بينما ساءت الحالة الصحية لدى ٤٠٣ في المائة من الحالات . وجدير بالذكر أن ١٩ حالة بنسبة ٧٤ في المائة قد تحسنت حالتهم . وكانت أهم أسباب سوء حالة الفريق الثانى هي :

- عدم كفاية الاشراف الطبى : ١٤ حالة بنسبة ١٣.٥ في المائة .
- شدة الارهاق : ١٢ حالة بنسبة ١١.٥ في المائة .
- عدم كفاية التغذية فى السجن : ١١ حالة بنسبة ١٠.٦ في المائة .
- عدم كفاية الاشراف الطبى والتغذية : ٢٠ حالة بنسبة ١٩.٢ في المائة .
- وكانت أهم أسباب تحسن الحالة الصحية ما يلى :
- وجود اشراف طبى : ٦ حالات بنسبة ٣١.٦ في المائة .
- عدم الارهاق : ٦ حالات بنسبة ٣١.٦ في المائة .
- وجود تغذية كافية : حالة واحدة بنسبة ٣.٥ في المائة .

١٠ - توزيع العينة بحسب اشباع الرغبات :

من المعروف أن رغبات النزير قد تتمثل فى المكيفات والرغبات الجنسية فبالنسبة للمكيفات تبين أن هناك بعض النزلاء من يتعاطى أكثر من مكيف واحد . لقد كانت النسبة الغالبة قبل الايداع تتناول الشاي والقهوة (٢٢٨ حالة بنسبة ٨٨.٤ فى المائة) وهبطت هذه النسبة أثناء فترة الايداع (١٢٩ حالة بنسبة ٥٠ فى المائة) وسجل تدخين السجائر قبل الايداع ١٩٧ حالة بنسبة ٧٦.٣ فى المائة وهبطت كذلك بعد الايداع حيث سجلت ١٦٨ حالة بنسبة ٦٥ فى المائة . أما تعاطى المخدرات فكانت قبل الايداع بالنسبة للحشيش ٥٦ حالة بنسبة ٢٢.٦ فى المائة وبعد الايداع حالتين بنسبة ٨. فى المائة وبالنسبة للافيون قبل الايداع ١٢ حالة بنسبة ٤.٦ فى المائة ولم تسجل اية حالة بعد الايداع . وأخيرا بالنسبة لتعاطى المشروبات الكحولية كانت النسبة قبل الايداع

٩٠ في المائة ولم تسجل أية حالة خلال الايداع . وما من شك في صعوبة الحصول على هذه المكيفات في السجن هو الذي أدى الى هذه النتيجة السابقة . ويلاحظ أن نسبة النزلاء الذين شعروا بالضيق والتعب بسبب انقطاعهم عن تعاطي المكيفات أقل من الذين لم يشعروا بهذه الاعراض ، فقد بلغ حالات الفريق الاول ٧٧ حالة بينما كانت الفريق الثاني ٩٦ حالة . وتبين أيضا أن الذين لا يرغبون في الانقطاع عن تعاطي المكيفات هم ضعف الذين يرغبون في الانقطاع عن تعاطيها . فقد بلغ عدد الفريق الاول ١٥٥ حالة بنسبة ٦٨٫٩ في المائة بينما كان الفريق الثاني ٧٠ حالة بنسبة ٣١٫١ في المائة .

وأظهرت الدراسة أن الاغلبية قد ذكرت أنها لا تفكر في الرغبات الجنسية حيث سجلت ١٦٠ حالة بنسبة ٦١٫٩ في المائة وإذا ما استبعدنا من يحاول التصرف تجاه هذه الرغبات عن طريق الاتهامك في العمل وعدم التفكير في الرغبات الجنسية (٢٦ حالة بنسبة ١٠٫٠ في المائة) نجد أن حالات الانحراف الجنسي في السجن على حد قول النزلاء بلغت ٢٧ حالة بنسبة ١٠٫٦ في المائة . وتمثل الانحرافات الجنسية في مزاولة العادة السرية (١٨ حالة بنسبة ٧ في المائة) والجنسية المثلية (٤ حالات بنسبة ١٫٦ في المائة) .

ويلاحظ أن الحالات غير المبينة هنا ٢٢ حالة بنسبة ٨٫٥ في المائة . وقد تكون لهذه الحالات صفة الامتناع عن الادلاء بالرأي ، وقد تعد ممثلة لانحراف جنسي . وعلى أية حال فإن البيانات التي وردت بالنسبة لهذا السؤال لا تحتمل الصدق وخاصة بالنسبة لبند عدم التفكير في الرغبات الجنسية .

١١ — العلاقة بين البحوث والحراس والنزلاء :

تحدد هذه العلاقة بموقف الحراس بصفة عامة من المبحوث ، وبالعلاقة بين المبحوث والنزلاء وأخيرا بمدى مراعاة المبحوث للنظام في السجن .

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الحراس تقف موقف التسامح واللين حيث سجلت ١٦٢ حالة بنسبة ٦٢٫٨ في المائة وتمثل موقف القسوة والشدة في ٦٩ حالة بنسبة ٢٦٫٧ في المائة . وعلى الرغم من موقف التسامح واللين لم تقم علاقة صداقة بين الحراس والنزلاء حيث بلغ عدد الحالات التي قامت بينها وبين النزلاء علاقة صداقة ١٧ حالة فقط بنسبة ٦٫٧ في المائة وقد صرحت هذه النسبة الضئيلة أن هذه العلاقة قد أفادت ١١ نزila فقط منهم .

أما بالنسبة لعلاقة الصداقة بين النزلاء فقد تبين أن ١٢١ نزila بنسبة ٤٦٫٩ في المائة قد تكونت بينهم علاقة صداقة ، بينما لم تتكون علاقة صداقة في ١٢٧ حالة بنسبة ٥٣٫١ في المائة . ويعتقد ٥٧ نزila من الفريق الاول (بنسبة ٤٧٫٩ في المائة) أن هذه العلاقة سوف تستمر بعد الافراج ، بينما لم يعتقد ٦٢ نزila بنسبة ٥٢٫١ في المائة بأن هذه العلاقة ستستمر بعد الافراج . ويلاحظ أن ٨٣ حالة من الفريق الذي عقد علاقة صداقة بينه وبين النزلاء (بنسبة ٧٢٫٨ في المائة) قد أفادته هذه العلاقة .

ويكمل هذه الصورة السابقة مدى مراعاة النزلاء لقواعد النظام في السجن ، وقد تبين أن نسبة الجزاءات التي وقعت بسبب مخالفة قواعد النظام في السجن ضئيلة حيث أوقع الجزاء على ٣٠ نزila بنسبة ١١٫١ في المائة وكانت أعلى هذه

الجزاءات الحبس الانفرادى حيث بلغ عدد من تقرر حبسهم انفراديا ٢٤ نزىلا بنسبة ٨٠ فى المائة من الحالات السابقة . وكانت دواعى توقيع الجزاء وجود ممنوعات فى السجن (٥ حالات بنسبة ١٦٧ فى المائة) أو التكاسل فى العمل (٣ حالات بنسبة ١٠ فى المائة) أو عدم الانتظام فى الدراسة (نزىل واحد بنسبة ٢٢ فى المائة) ، أو المشاجرة مع النزلاء فى السجن (٩ نزلاء بنسبة ٣٠ فى المائة) . أو المشاجرة مع الحراس (٣ نزلاء بنسبة ١٠ فى المائة) أو التعارض (٤ نزلاء بنسبة ١٢٣ فى المائة) وأخيرا مخالفة التعليمات (٥ نزلاء بنسبة ١٦٧ فى المائة) .

الفصل الثالث : أثر سلب الحرية على أسرة المبحوث وبيئته

يحاول هذا الفصل الاجابة على السؤال الجوهرى المرتبط بمدى تأثير سلب الحرية على التضامن الاسرى ، وعما اذا كان سلب الحرية يؤدى الى تصدع العائلة وتفكك العلاقات مع البيئة التى يعيش فيها المحكوم عليه . ولذلك تعرضنا فى الاستتبار الى اثر الحبس على اسره المبحوث ، والعلاقات مع الجيران ، والعلاقات مع رب العمل وأخيرا وجهة نظر المبحوث فى العقوبة السالبة للحرية .

١ - توزيع العينة بحسب علم الزوجة بسلوك المبحوث :

تبين من عينة البحث أن ٦٥ نزىلا بنسبة ٤٦٤ فى المائة كانت زوجاتهم تعلم بسلوكهم الذى أدى الى العقوبة السالبة للحرية ، بينما كانت زوجات ٧٥ نزىلا بنسبة ٥٣٦ فى المائة لا تعلم بالسلوك الاجرامى للنزىل . ويلاحظ أن ٤٩ حالة بنسبة ٧٦٦ فى المائة من مجموع حالات الفريق الاول (٦٥ نزىلا) فقد أدى علم الزوجة الى متاعبينهم وبين زوجاتهم ، بينما لم تؤد ١٥ حالة بنسبة ٢٣٤ فى المائة الى مثل هذه المتاعب .

٢ - أثر الحبس على زوجة المبحوث :

يبين من هذه الدراسة أن هناك تغير فى ظروف الزوجة بعد ايداع المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية فى السجن ، وتمثل هذا التغير فى اضطراب الزوجة للبحث عن عمل . ولهذا نجد أن ١٤١ نزىلا بنسبة ٩٥٢ فى المائة كانت زوجاتهم لا تعمل قبل الايداع . وكانت الزوجة تعمل مستقلة عن الزوج فى ٢٨٦ فى المائة من الحالات ، بينما اشتركت ٧١٤ فى المائة من الحالات مع أزواجهن فى العمل (٨) . وكان عمل الزوجة السابق على الحبس يتمثل فى : بائعة متجولة موظفة حكومية .

أما بعد الايداع فقد تبين أن ١٤٧ فى المائة من زوجات المحكوم عليهم قد اضطرت الى العمل ، وأن ٥٠ فى المائة منهم كان عملهن استمرار لعمل الزوج بينما كان عمل الباقي منهن مستقل عن عمل الزوج . وتمثل هذا العمل فى بائعات متجولات ، وخياطات وخادومات .

وقد تبين أن ١٦٧ فى المائة من الزوجات التى كانت تعمل بعد ايداع الزوج فى السجن كانت تترك اولادها بمفردهم فى المنزل خلال ساعات العمل ، وأن ٦٥ فى المائة كانت تترك الاولاد عند الجيران ، وأن ١١ فى المائة كانت ترسلهم الى

(٨) يجب الاحتراز من هذه النسب اذ انها فى الواقع تمثل جزءا من مجموع قدره ٧ حالات فقط من التى ثبت انها تعمل قبل ايداع الزوج .

أسرتها أو أسرة المبحوث ، وأن ١٦ر٦ في المائة تتركهم مع أحد من أهلها أو أهل الزوج . ويلاحظ أن النسبة الغالبة وقدرها ٢٧ر٨ في المائة كانت تأخذ أولادها معها حيث تعمل .

٣ - علاقة الزوجة بالمبحوث أثناء فترة الإيداع :

قد تتضح علامة الزوجة بالمبحوث من معرفة مدى زيارتها له في السجن وتبين أن أكثر من نصف عدد النزلاء المتزوجين البالغ عددهم ١٥٠ كانت زوجاتهم تقوم بزيارتهم في السجن أثناء فترة الإيداع (٨٧ نزيلة بنسبة ٥٨ر٨ في المائة) ويلاحظ أن نسبة الزوجات التي كانت لا تزور أزواجهن في السجن مرتفعة أيضا (٦١ حالة بنسبة ٤١ر٢ في المائة) .

وقد تبين أن أكثر من نصف العينة لم تتغير علاقتها الزوجية بعد الإيداع (٨٣ حالة بنسبة ٥٥ر٣ في المائة بل وزاد التعاطف بين النزلة والزوجة في ٣١ حالة بنسبة ٨ في المائة . وتكفلت الزوجات بالانفاق على من كان يعولهم المبحوث في ٧ حالات بنسبة ٧ر٤ في المائة . أما بالنسبة لفتور العلاقة وحدوث الطلاق وهجر منزل الزوجية فقد كانت أقلية واضحة (١٣ حالة بنسبة ٨ر٨ في المائة) إذا ما قورنت بالنتائج السابق ذكرها . وجدير بالذكر هنا أن هذه الاجابات قد تحتل الصدق والكذب نظرا لأنه لا توجد مصادر أخرى يمكن بها ضبط هذه الاجابات سوى الدراسة التتبعية للحالات واستجواب الزوجة والجيران .

٤ - علاقة الوالد بالمبحوث أثناء فترة الإيداع :

يبين الجدول التالي مقابلة بين زيارة الوالد للمبحوث في السجن وبين زيارة الاخوة له :

البيان	الوالد		الاخوة	
	العدد	%	العدد	%
نعم	٤٦	٤٣ر٩	١١٢	٤٨ر٣
لا	٥٩	٥٦ر١	١٢٠	٥١ر٧
المجموع	١٠٥	١٠٠	٢٣٢	١٠٠
غير مبين	٢٣	—	—	—
غير مطلوب	١٣٠	—	٢٦	—
المجموع الكلي	٢٥٨	—	٢٥٨	—

جدول يبين زيارة الوالد والاخوة للمبحوث في السجن

ويتضح من هذا الجدول ان ٥٦ فى المائة من الاباء لا تقوم بزيارة النزيل ، وأن ٥٢ فى المائة من هذا الاخوة لا تقوم ايضا بهذه الزيارة . وتكاد تقتارب هاتين النسبتين مع نسب الذين يقومون بزيارة النزيل من الاباء والاخوة . ويمكن القول بصفة عامة ان حوالى نصف العينة يقوم الاباء والاخوة بزيارتها ولا يستقبل النصف الاخر مثل هذه الزيارة .

واذا كانت واقعة الزيارة لا تعد بمفردها صالحة كمعيار لمعرفة اتجاهات الوالدين نحو النزيل ، فان محاولة تحسين الروابط العاطفية بينهم قد تكون لها دلالة ذات معنى ولقد حاولنا تتبع علاقة المبحوث بوالده وتبين ان ١٤٣ فى المائة من الاباء لا يعملون بواقعة الحبس وأن ١٨٣ فى المائة يشعرون بازدياء او تعبير أو شعور بالخزى من جراء صدور حكم على المبحوث بعقوبة سالبة للحرية . ويبدو أنه لم تتغير العلاقة فى ٢١٩ فى المائة من الحالات ، بينما زاد التعاطف بين الاب والابن فى ٢٨٤ فى المائة من الحالات .

٥ - علاقة الاخوة بالمبحوث اثناء الايداع :

اذا ما انتقلنا الى الاخوة لمعرفة مدى قيامهم بزيارة المبحوث خلال فترة الايداع نجد أنهم لا يقومون بهذه الزيارة فى ٥١٧ فى المائة من الحالات . وهكذا حققت هذه النسبة نفس الاتجاه الذى سجل بالنسبة للوالد . وبمحاولة تحسس الروابط العاطفية بين الاخوة والنزيل ظهر أن نسبة الاخوة الذين يعلمون بواقعة الحبس تقل عن تلك التى سجلت بالنسبة للاباء (٩٩ فى المائة ، ١٤٣ فى المائة على التوالى) واذا ما حصرنا احتمالات الشعور بالخزى والفتور والازدياء وقطع المساعدة عن المبحوث على غرار ما فعلنا بالنسبة للاباء ، نجد أن هذه الاحتمالات قد سجلت ٦٢ حالة بنسبة ٢٤ فى المائة ولم تتغير العلاقة بين الاخوة والمبحوث خلال الايداع فى ٤٧ حالة بنسبة ٢٠٢ فى المائة كما ان زيادة التعاطف قد سجلت ٦٠ حالة بنسبة ٢٥٩ فى المائة .

ويتضح من هذه النسب السابقة ان هناك وهن وضعف فى العلاقة بين الاخوة والمبحوث ، اذا ما قورنت بتلك التى سجلت بين الوالد والمبحوث . وهناك أيضا شبه تعادل فى احتمالات الشعور بالخزى بين الفتور والازدياء وبين زيادة التعاطف حيث سجلت كل منهما ٢٤ فى المائة و ٢٥٩ فى المائة على التوالى .

٦ - تأثير العقوبات السالبة للحرية على الالتزامات الاسرية :

ما من شك فى أن الوسيلة الوحيدة لمعرفة مدى تأثير العقوبات السالبة للحرية على الالتزامات الاسرية للمحكوم عليه هى تحسين مدى قدرة هذا الشخص على اعادة أسرته بعد دخوله السجن . ولهذا كان من الضرورى معرفة الاشخاص الذين كان يعولهم المبحوث قبل ايداعه فى المؤسسة العقابية . وقد تبين ان ٧٥ حالة بنسبة ٣٠٤ فى المائة من المبحوثين كانوا يعولون على الاقل زوجة واحدة أو ابن واحد أو أم واحدة أو أخوة وأخوات ، وأن ١٢٤ نزيل بنسبة ٥٠٢ فى المائة كانوا يعولون ابناء وزوجة أو ابناء وأم ، أو ابناء وأقارب أو زوجة وأب ، أو زوجة وأم أو أب وأم ، أو أم وأخوات ، أو أخوة وأخوات :

يبدو من ذلك بصورة جلية أن معظم العينة (٩) لديها التزامات اسرية باعالة فرد على الأقل ، مع العلم بأن حالات عشر فقط هي التي لا تعول أحد .

ويثور التساؤل هل كان لدخول المبحوث السجن والحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية اثر على سريته واستمرار هذه الاعالة ؟

لقد تبين من الدراسة ان هذا الاستمرار في الاعالة قد توفر في ٥٥ حالة فقط وان ٢٠١ حالة لم تتوفر فيها هذه الاعالة . وعند البحث عن الاشخاص الذين تولوا الرعاية والانفاق في هذه الحالات الاخيرة ، وجدنا أن ١٤٦ حالة بنسبة ٧٢٦ في المائة قام بالاشراف على الاسرة والانفاق عليها فيها الابناء أو الزوجة أو الاب أو الام أو الاخوة أو الاخوات أو الاقارب .

وتبين أن العبء الأكبر في الرعاية والانفاق يقع على عاتق أخوة المبحوث حيث استقلوا بهذه الرعاية وذلك الانفاق في ١٧٩ في المائة من الحالات ، واشتركوا في ١٢٥ في المائة من حالات العينة جميعها . وقد احتل الاقارب المركز الثالث في الرعاية والانفاق حيث سجلوا ٢٦ في المائة حالة بنسبة ١٢٩ في المائة (استقلالا) وساهموا في ٣٥ في المائة من حالات العينة . أما الزوجة فقد جاءت فعلا في المركز الثاني بالنسبة للاشراف والرعاية والانفاق على من كان يعولهم المبحوث حيث انفرد في ١٠ في المائة من الحالات ، وساهمت في ١١٪ من حالات العينة .

ولم يكن نصيب الاب والام كبيرا في تحملهم رعاية من كان يعولهم المبحوث والانفاق عليهم حيث سجل كل منهم استقلالا ٧ في المائة و ٢٥ على التوالي ، والمساهمة مع الآخرين ٦ في المائة ، ٢٥ على في المائة على التوالي .

واذا ما وضع في الاعتبار أن ١٤٥ في المائة من ابناء العينة قد بلغوا سن ٢١ سنة (انظر بند ٧ من سمات المحكوم عليهم) نجد أن النتيجة السابقة منطقية سواء بالنسبة لالزام الاخوة بالاشراف والرعاية تبعا لتعاليم الشريعة الاسلامية في حالة عدم امكانية الاب القيام بذلك ، وكذلك بالنسبة لاشتراك الام مع الآخرين . وهناك ملاحظتان :

١ — أن هناك مساهمة أكثر من شخص بالنسبة لعدد لا بأس به من العينة في الاشراف والرعاية والانفاق .

٢ — أن ٣٤ حالة بنسبة ١٦٨٪ كان الاشراف والرعاية والانفاق لشخص ثالث غير ما ذكر وبمعنى آخر لغريب عن العائلة .

كيف انن يواجه من كان يعولهم المبحوث والنقص في دخلهم بسبب حبس هذا الأخير ؟

لقد تبين من الدراسة ان ٥٠ في المائة من الحالات كانت تواجه النقص في دخلهم بوسيلة واحدة تمثلت فيما يلي :

(٩) مجموع المبحوثين ٢٤٧ ، وكان هناك حالة واحدة غير مبين ، و ١٠ حالات غير مطلوب وبذلك يكون مجموع العينة ٢٥٨ .

اضطرار الزوجة للعمل — اضطرار الابناء أو بعضهم للعمل — ضغط المصروفات — الاستدانة — بيع الاشياء المملوكة للزوج أو الزوجة أو للأسرة — مساعدة من الاهل والاقارب — الحصول على اعانة من جهة حكومية — الاضطرار لتغيير محل السكن — قيام البعض بالعمل الذي كان يقوم به المبحوث . ويلاحظ أن النسبة الغالبة من هذه الاحتمالات السابقة كانت مساعدة من اهل واقارب ، تليها ضغط المصروفات ثم القيام بالعمل الذي كان يقوم به المبحوث . ويتبين ايضا أن ٣٣ر٤ في المائة من الحالات قد لجأت الى وسيلتين لسد النقص في الدخل ، وكانت أكثر الاحتمالات في هذا الفريق هي ضغط المصروفات والحصول على مساعدة من الاهل والاقارب . كما أن ١٣ر٥ في المائة من العينة قد حققت الغرض السابق بوسائل ثلاثة حيث كانت النسبة الغالبة فيها لضغط المصروفات وبيع اشياء مملوكة للزوج أو الزوجة ومساعدة من الاهل والاقارب . وأخيرا نجد أن ستة حالات بنسبة ٢ر٦ في المائة قد لجأت الى أكثر من وسيلة لسد النقص في دخلها .

ويتبين مما سبق أن أغلب الوسائل التي تلجأ اليها اسرة المبحوث لسد النقص في دخلها هي : ضغط المصروفات — المساعدة من الاهل والاقارب — بيع اشياء مملوكة للزوج أو الزوجة .

٧ — علاقة المبحوث بالجيران وبرب العمل :

هل أثر حبس المبحوث على علاقته بالجيران ؟

كانت اجابات النزلاء على هذا السؤال لا تؤيد الرأي القائل بأن العقوبات السالبة للحرية لها أثر ضار في مجال العلاقات مع الجيران . فلقد ظهر أن ٢١ في المائة من الحالات قد أكدت بأن الحبس له أثر في العلاقة مع الجيران ، بينما كانت ٥٩ر٥ في المائة من الاجابات لا تجد أثرا ضارا للحبس على علاقات الجوار .

وتبين أن اجابات الغالبية العظمى من المبحوثين تؤيد أن التغيير الناتج هو في صالح المبحوث ، إذ زاد التعاطف بين المبحوث والجيران في ٦٨ر٧ في المائة من الحالات . ويلاحظ أن قطع العلاقات بين الجيران والمبحوث ، وحدوث منازعات بينهما واضطرار الاسرة لتغيير السكن ، والخوف من المبحوث وأسرته بسبب الحبس — وهي الحالات التي تمثل تغير العلاقة بصورة سلبية — فانها قد سجلت ٢٨ر٩ ٪ من الحالات .

وتشير نتائج الدراسة أيضا أن العلاقة بين رب العمل والمبحوث قد تتغير بعد حبس هذا الاخير ، فقد تبين أن هناك شبه تعادل بين عدم الاكتراث من جانب رب العمل وبين فصل المبحوث حيث كانت النسب على التوالي ٢١ر٧ في المائة و ٣٢ر٤ في المائة . أما حالات عدم تغير العلاقة بين رب العمل والمبحوث فقد كانت ١٤ر١ في المائة من الحالات . وإذا ما أضيفت الى هذه النسبة الاخيرة الحالات التي تكفل فيها رب العمل بالاتفاق على من كان يعولهم المبحوث (٤ر٢ في المائة) وكذلك نسبة عدد الاكتراث ٣١ر٧ في المائة فاننا نجد أن حوالي نصف العينة (٥٠ في المائة) لم تحدث فيها تغيرات الى اسوأ .

٨ — وجهة نظر المبحوث في العقوبة السالبة للحرية :

حددت في استمارة البحث متغيرات لوجهة نظر المبحوث في فسوة العقوبة السالبة للحرية وذلك على النحو التالي : الحرمان من الحرية — الوصمة التي تلحق بالمبحوث — الوصمة التي تلحق بأسرته — المعاملة التي يلقاها أثناء الحبس — فقد العمل — انقطاع المورد المالى للأسرة — الخوف من عدم العودة الى العمل بعد الافراج — القلق على الاسرة أثناء فترة الحبس . وكانت الاجابات في معظمها لا تقتصر على فكر متغير واحد كمظهر لقسوة السجن ، حيث بلغت اجابات المتغير الواحد ٢٣ في المائة من الحالات ، واجابات المتغيرين ٨ في المائة واجابات المتغيرات الثلاث ٢٦ في المائة ، والمتغيرات الاربع ٢٤ في المائة ، والمتغيرات الخمس ١٣ في المائة .

وقد تبين من اجابات المتغير الواحد ان الحرمان من الحرية هو عنصر غالب

يلى ذلك في الدرجة القلق على اسرة المبحوث أثناء فترة الحبس .

ويتضح من هذه الاجابات ان أهم مظاهر قسوة السجن على النزير تتمثل في في الامور التالية :

الحرمان من الحرية — انقطاع المورد المالى — القلق على الاسرة .

وقد أكدت الاجابات ذات المتغيرات الاربع (٢٤ في المائة) هذا الاتجاه السابق ، وكذلك الحال بالنسبة للاجابات ذات المتغيرات الخمسة (١٣ في المائة) .

ولقد طلبنا من المبحوثين ترتيب هذه المتغيرات بحسب اهميتها من وجهة نظره وكانت الاجابات على النحو التالي :

الترتيب الاول :

الحرمان من الحرية	٥٣٪
القلق على الاسرة	٢١٪
فقد العمل	٧٪

الترتيب الثانى :

القلق على الاسرة	٢٣٪
الحرمان من الحرية	٢١٪
المعاملة التي يلقاها المبحوث في السجن	١٦٪

الترتيب الثالث :

القلق على الاسرة	٢٣٪
انقطاع المورد المالى للأسرة	١٨٪
الحرمان من الحرية	١٦٪

ومن هذا الترتيب السابق نجد ان قسوة السجن قد تمثلت في القلق على الاسرة حيث سجلت أغلبية في الاصوات من حيث الاهمية ١٨٪ ، بينما كان الحرمان من الحرية في المرتبة الثانية ١٦٪ .

الفصل الرابع : وجهة نظر الاخصائى الاجتماعى فى سلب الحرية

اذا كانت السياسة العقابية الحديثة تهدف الى سد حاجات الجانى بغية تحقيق اعاده اقليمته على الحياة الاجتماعية ، فان دراسة الشخصية تعد الوسيلة الوحيدة لدراسة هذه الحاجات . ويلعب الباحث الاجتماعى دورا هاما فى هذه الدراسة التى تحدد فى الواقع النظم الواجب اتباعها خلال الايداع وبعد اطلاق سراح لمحكوم عليه . ولقد حاولت هذه الدراسة استطلاع رأى الباحث الاجتماعى فى السجن عن ملائمة العقوبات السالبة للحرية كوسيلة للمعاملة العقابية ، ومدى سلوك المحكوم عليه خلال تواجده فى المؤسسة العقابية ، وصيغت اسئلة الاختبار للحصول على البيانات التالية :

١ - سلوك المبحوث فى السجن فى نظر الاخصائى الاجتماعى .

٢ - وجهة نظر الاخصائى الاجتماعى فى ملائمة فترة الايداع لاصلاح النزيل .

٣ - اسباب عدم ملائمة فترة الايداع لاصلاح النزيل .

١ - سلوك المبحوث فى السجن :

عند استجواب الباحثين الاجتماعيين عن مدى سلوك المبحوث خلال فترة الايداع حصلنا على الجدول التالى :

النسبة	العدد	البيانات
٩٠ر٨	٢١٨	متعاون
٧ر٢	١٨	ملبى
١ر٢	٤	يسخالف النظام
١٠٠	٢٤٠	المجموع
—	١٨	غير مبين
	٢٥٨	المجموع الكلى

ويبدو واضحا من الجدول السابق ان غالبية النزلاء يتسمون بالتعاون (٩٠.٥ في المائة) وأن الذين يخالفون النظام في السجن قد سجلوا فقط ١٧ في المائة من الحالات . وقد يكون من العسير التحقق من صدق هذه الاجابات بالنسبة للدراسة الحالية ، ولذلك تحتاج المعاملة العقابية وسلوك النزلاء واتجاهاتهم داخل المؤسسات العقابية الى دراسة خاصة .

٢ - وجهة نظر الاخصائي الاجتماعي في ملأمة فترة الايداع :

كان السؤال الذي وجه الى الباحث الاجتماعي في المؤسسة العقابية على النحو التالي ؟ هل يعتقد الاخصائي الاجتماعي ان فترة الايداع ستفيد في اصلاح النزيل ؟ ولقد تبين من الدراسة ان الاجابة على هذا السؤال هي :

نعم : ١٥٩ حالة بنسبة ٦٥.٨ في المائة .

لا : ٨٣ حالة بنسبة ٢٤.٢ في المائة .

وحاولنا في الفرض الاول تتبع السبب الذي من أجله يعتقد الباحث الاجتماعي بأن فترة الايداع تفيد في اصلاح النزيل ، وتم حصر هذه الاجابات في الاحتمالات التالية : الاثر الراجع للعقوبة - البرامج التأهيلية والتدريبية - البرامج التعليمية - البرامج الدينية - الاعتياد على النظام في السجن - غير ذلك .

وظهر أن الاجابات التي تضمنت على احتمال واحد قد بلغت ٧ في المائة من الحالات وتلك التي اشتملت على احتمالين ٣٦.٧ في المائة ، وذات الاحتمالات الثلاثة سجلت ٤٩.٣ في المائة . أما الاجابات ذات الاحتمالات الاربعة فقد سجلت ٧ ٪ .

ومن الواضح انه هناك شبه تعادل بين الاثر الراجع للعقوبة ، والاعتياد على النظام في السجن كسبب في اصلاح الجاني في الاجابات ذات الاحتمال الواحد . وبالنسبة للاجابات ذات المتغيرين نجد ان الاعتياد على النظام في السجن قد سجل الاغلبية (١٢ في المائة) ، يليه الاثر الراجع للعقوبة والبرامج التأهيلية والتدريبية (٨.٩) ، ثم الاثر الراجع للعقوبة والاعتياد على النظام في السجن (٧ في المائة) . وبالنسبة للاجابات ذات المتغيرات الثلاث فقد كان في المرتبة الاولى الاثر الراجع للعقوبة والبرامج التأهيلية والبرامج التعليمية (٢١ في المائة) يليها الاثر الراجع للعقوبة والبرامج التأهيلية والبرامج الدينية (٧.٦ في المائة) أما الاجابات ذات المتغيرات الاربعة فقد كانت المرتبة الاولى من نصيب الاثر الراجع للعقوبة والبرامج التأهيلية والبرامج التعليمية والبرامج الدينية (٤.٤ في المائة) وقد حاولت الدراسة معرفة وجهة نظر الاخصائي الاجتماعي تجاه أهم سبب من الاسباب التي يعتقد هو أن المبحوث قد استفاد منها في عملية الاصلاح . وكان الاجابات على النحو التالي :

النسبة	العدد	البيانات
٥٤ر١	٨٥	الأثر الرادع للعقوبة
٩ر٦	١٥	البرامج التأهيلية
١ر٩	٣	البرامج التعليمية
١ر٩	٣	البرامج الدينية
١٧ر٨	٢٨	الاعتیاد على نظام السجن
١٤ر٧	٢٣	غير ذلك
١٠٠%	١٥٧	المجموع
—	١	غير مبين
—	١٥٧*	المجموع الكلى

جدول يبين أهم سبب من أسباب الإصلاح .

ويبدو واضحاً أن الغالبية العظمى تقف إلى جانب الأثر الرادع للعقوبة كسبب يؤدي إلى إصلاح المحكوم عليه وبعقوبة سالبة للحرية (٥٤ر١ في المائة) . وهذه نتيجة تستحق الدراسة خاصة وأن الدراسات الحديثة قد أكدت أن الأثر الرادع للعقوبة لم يعد له ثقل في مجال الدفاع عن المجتمع وإصلاح وتثريب وإعادة اقلمة الجاني على الحياة الاجتماعية . وجاء الاعتیاد على نظام السجن في المرتبة الثانية (١٧ر٨ في المائة) وهو ما يؤكد سيطرة الأفكار التقليدية على نظم العمل في المؤسسات العقابية . أما البرامج التأهيلية (١ر٩ في المائة) . والبرامج التعليمية (١ر٩ في المائة) والبرامج الدينية (١ر٩ في المائة) فلم تكن ذات أهمية في نظر الاختصاصيين الاجتماعيين بمصلحة السجنون تعادل أهمية الأثر الرادع للعقوبة والاعتیاد على النظام في السجن .

(١٠) كانت هذه هي الإجابات التي وردت من الباحثين الاجتماعيين في المؤسسات العقابية .

٣ - وجهة نظر الاخصائى الاجتماعى فى عدم جدوى فترة الابداع لاصلاح النزيل :

ولقد حاولنا معرفة الجانب السلبى - عدم ملائمة الابداع فى مؤسسة عقابية
كوسيلة لاصلاح الجانى وذلك بتحديد ما يراه الاخصائى الاجتماعى فى
الغروض التالية :

قصر مدة العقوبة - عدم كفاية البرامج الاصلاحية - اختلاط المبحوث بغيره
من المسجونين - عدم ملائمة العمل فى السجن للعمل السابق للمبحوث -
صعوبة الحاق المبحوث بعمل بعد الافراج - عدم ملائمة العمل فى السجن لما
ينتظر ان يقوم به المبحوث .

وكانت اجابات الباحثين الاجتماعيين ذات المتغير الواحد (١٠ فى المائة)
وذات المتغيرين (٢٤٩ فى المائة) وذات المتغيرات الثلاثة ٥٤٣ فى المائة .
ويرى الباحثون الاجتماعيون فى اجابات الفريق الاول - ان هناك تعادل بين عدم
كفاية البرامج الاصلاحية بالسجن (٢٦ فى المائة) وقصر العقوبة (٢٦ فى
المائة) وفى اجابات الفريق الثانى كانت قصر مد العقوبة واختلاط المبحوث
بغيره من المسجونين فى المرتبة الاولى (٩٧ فى المائة) يليها عدم كفاية
البرامج الاصلاحية واختلاط المبحوث بغيره من المسجونين (٨٥ فى المائة) .

وبالنسبة للفريق الثالث كان عدم كفاية البرامج الاصلاحية وصعوبة الحاق
المبحوث فى عمل بعد الافراج واختلاط المبحوث بغيره من المسجونين فى المرتبة
الاولى (١٠٩ فى المائة) يليها قصر مدة العقوبة وعدم ملائمة العمل فى السجن
للعمل السابق وعدم ملائمة العمل فى السجن لما ينتظر ان يعمل النزيل بعد
الافراج (٩٧ فى المائة) .

وكان من المنطقى ان يكون هناك السؤال التالى الذى يوجه الى الباحثين
الاجتماعيين :

هل للمبحوث واسرته مشاكل استدعت تدخل الاخصائى الاجتماعى ؟

وكانت الاجابة على النحو التالى :

نعم : ٦٣ حالة بنسبة ٢٦٢ فى المائة .

لا : ١٧٧ حالة بنسبة ٧٣٨ فى المائة .

وتدل هذه الاجابات على ان الباحث الاجتماعى فى المؤسسة العقابية لم
يدرس ٢٦٢ فى المائة مجموع العينة على احسن تقدير . وربما لم
يفهم الباحث الاجتماعى المقصود بالمشاكل هل هى مشاكل خاصة بالاصلاح ،
ام مشاكل اجتماعية فردية ؟ وعلى أية حاه فان التقدير الاول هو اقرب الى
الصواب اذا ما وضع فى الاعتبار عدد العاملين فى مجال الدراسات الاجتماعية
بالمؤسسات العقابية فى السجون المصرية .

EXTRA - LEGAL CONSEQUENCES OF CONVICTION

Dr. Zeid M.

N.C.S.C.R.

This study seeks from the beginning explore the following points :

1 — Is there a social problem in the execution of deprivation of liberty ?

2 — Is this problem represent difficulties to the offender and his social and family relations ?

3 — Is the treatment received in prison sufficient to face the social life ?

4 — Is it necessary to mitigate the consequences of deprivation of liberty or to proceed for its abolition ?

The study considered as a sample all inmates released from Cairo Central Prison from 1/6/1966 to 30/12/1966 (158 cases). A questionnaire had been formulated to explore the attitudes of inmates towards the deprivation of liberty; the ideas of social workers in prisons on the treatment and the conduct of the inmates.

The present report consists of 4 chapters as follows:

1 — Demografic profil of the sample (Personal traits- Religion — Residence — Education — Civil status — Economic status).

2 — Statistical assessment of crime and punishment (Infraction & Sentence — Place of crime — Duration of penalty — Criminal records — Execution process — Treatment programs Health status — Satisfaction of needs).

3 — Imprisonment and social relations (Family relations — Family responsibilities — relations with milieu).

4 — Prisoners and social worker's attitudes.

Our study revealed that there was a probability of psychological consequences, specially deterioration of health status ; that the majority of the inmates did not practice a suitable work in prison or received an important program of treatment; that a form of family disintegration existed fisically but not morally. The study failed to locate sexual deviations between the inmates in prison.

فحص شخصية الحدث الجانح

صلاح عبد المتعال
باحث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجناحية

على عبد الرازق جلي
باحث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجناحية

مقدمة

تحاول هذه الدراسة توضيح أهمية عملية فحص شخصية الحدث الجانح ووظيفة الفحص بالنسبة لعمليات التدبير العلاجي للجانحين ووقاية المعرضين للانحراف من التورط فيه ، وتقويم فحص الشخصية من حيث أسسها النظرية والمنهجية ومدى فاعليتها بالنسبة للواقع الاجتماعي العربي ، وقد قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يتناول علاقة فحص شخصية الجانح بالجنح كسلوك منحرف عن المعايير الاجتماعية ومرتبطة بظاهرة الجنح في المجتمع . وإلى أي حد يمكن أن تتخذ الشخصية محورا للتدبير العقابي والعلاجي . وتقويم عملية الفحص طبقا للآراء الشائعة عن الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والجنح . وأهم الصعوبات التي تواجه عملية الفحص أثناء سير الدعوى الجنائية وعند الفصل فيها .

أما القسم الثاني : فيتعرض لأهداف ووظائف فحص شخصية الحدث الجانح ومكونات ملف الفحص والادوات العلمية المستخدمة لتقصي الحقائق من النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية ومدى ملائمة هذه الادوات للاستخدام في المجتمعات العربية .

كما تناول أيضا بعض المشاكل المنهجية في فحص الشخصية باعتبارها أسلوبا علميا يخضع لشروط متفق عليها لضمان توافر الموضوعية للحصول على الوقائع الخاصة بشخصية الحدث وبيئته الاجتماعية

أما القسم الثالث : فقد استند إلى دراسات من واقع مجتمع الجمهورية العربية المتحدة حتى يتسنى القاء نظرة تقويمية على إجراءات عملية فحص شخصية الحدث الجانح وربط الأسس النظرية والمنهجية في القسمين الأولين بالبيانات الواقعية المستقاة من هذه الدراسات في القسم الأخير .

وقد قمنا بإجراء دراسة نوعية عن عمليات الفحص من واقع ملفات عام ١٩٦٧ بالوحدة الاجتماعية الشاملة بمصر القديمة بالقاهرة ، واستخدم فيها استمارة استبيان صممت لجمع الوقائع الخاصة بالحدث وإجراءات الفحص ومحتوياته ومدى الاتفاق بين الفحوص المختلفة لوضع التقدير الملائم للحدث والاتفاق بين هذه الفحوص وقرار المحكمة في تقرير مصر الحدث :

وقد قورنت نتائج هذه الدراسة بنتائج دراستين اخريين لها ، أحداهما في صورة مسح تقويى للخدمات التى تقدمها مؤسسات الاحداث فى الجمهورية العربية المتحدة والثانية عن محكمة احداث القاهرة فى ضوء الاتجاهات الحديثة للدفاع الاجتماعى اجريت عام ١٩٦٧ . واخيرا اشرنا الى اهم الصعوبات التى تواجه الجهات المعنية بتشخيص حالة الاحداث الجانحين وذلك من واقع آراء المشتغلين بمؤسسات الاحداث وقضاة محكمة احداث القاهرة .

الفصل الاول

فحص الشخصية والجناح

ليس هناك ادنى اختلاف على اهمية وضرورة عملية فحص شخصية الحدث الجانح سواء قبل مرحلة الحكم عليه لاختيار الاسلوب الملائم لمعاملته ، أو بعد ذلك من الاستمرار في عملية الفحص لتحديد انجح الوسائل لاعادة تنشئته اجتماعيا . والواقع انه مهما اختلفت الاطر الواسعة للانساق القانونية الحديثة الا انها تشترك في المسائل الجوهرية المتعلقة بالجانحين الاحداث والاجراءات القانونية التي يمكن الاقتياد بها في محاكمات الاحداث . ولم يعد ينظر الى المذنب أو الجانح باعتباره واقعة قانونية فقط وانما تركز الانتباه بدلا من ذلك على المشاكل السيكولوجية والبيولوجية والتربوية والتعليمية والاجتماعية التي تكمن وراء الواقع أو حقيقة الحدث الجانح أو الطفل المهمل أو المشرذ أو الذي اسيئت معاملته . ولذلك أصبح الاتجاه السائد الان في السياسات الجنائية الحديثة على اختلاف الانساق الاقتصادية والسياسية التابعة لها ، هو عدم معاملة محاكم الاحداث للجانحين الاحداث كمذنبين أو مجرمين ومن ثم أصبحت غير ملزمة بتوقيع عقوبات قانونية فقط طبقا للافعال الاجرامية بل طبقا لاعتبارات تتعلق بدرجة الخطر عن المجتمع ووقاية الاحداث من التورط في ذلك وتحقيق الضمانات الاجتماعية والاقتصادية والشعور بالامن والاستقرار النفسى لهم حتى يتسنى لهم القدرة على تحمل المسئوليات الاجتماعية .

ولقد انتشرت هذه الافكار بمرور الزمن وتجاوزت حدود المعاملة العقابية والاصلاحية للجانحين ، الى الدرجة التي تأثرت بها معاملة المجرمين البالغين وان كان هذا التأثير قد شمل الاتجاه الاساسى لا الصور القانونية وما اليها . والفكرة الاساسية التي تنهض عليها هذه الاتجاهات هو مبدأ حماية الجانح أو وقايته من جهة ومسئولية الدولة والمجتمع عن الجناح كظاهرة اجتماعية أكثر منها فردية من جهة اخرى .

فيعتبر الهدف الجوهرى في معاملة الحدث الجانح هو حمايته من الافعال الخاطئة في المستقبل ، وينطوى هذا الهدف الوقائى في نظر محكمة الاحداث على أكثر من مجرد الهدف السلمى الذى يجعله يتجنب النشاط الاجرامى فى المستقبل وانما توجه جهودها الى هدف ايجابى فى منح الجانح الصغير بداية افضل فى حياته وجعله ابنا بارا لوالديه وتلميذا أكثر نجا حافى مدرسته وعاملا كفؤا فى عمله أو وظيفته وانسانا أكثر عناية فى اختيار رفقاته . ولكن لا يمكن الوصول الى هذه الاهداف البعيدة بواسطة القواعد القانونية التقليدية وانما لابد من حرية تصرف واسعة من جانب الذين يتحملون عبء ادارة وتنفيذ مثل هذا النظام .

الشخصية كمحور للتدبير العقابي والعلاجي

ولقد ساعد على التحرر من القيود التقيدية للقانون واكتساب قاضي الاحداث حرية التصرف في استخدام سلطته في النطق بالحكم طبقا لمقاييس حديثة بناءة التقدم في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية والعقابية والاجرامية . فلم يعد الفعل الاجرامي في حد ذاته محورا تدور حوله التدابير العقابية بل أصبح الامر يتعلق جوهريا بشخصية مرتكب هذا الفعل والمناخ الاجتماعي الذي شب فيه . ولقد جاءت الدعوى الى التفريد Individualization استجابة لهذا المبدأ ولهذا قد لا تتماثل العقوبة او نوع المعاملة او العلاج لحدثين جانحين ارتكبا نفس الفعل الجاني ، وهذا في حد ذاته يتنافى مع مبدأ العدالة المقننة Standard Justice وينطوي في نفس الوقت على مبدأ تفريد العدالة Individualized Justice القائم وراء الفلسفة الاساسية التي من أجلها قامت محاكم الاحداث . ويشتمل تفريد العدالة على التسليم بالفروق الفردية بين الاشخاص سواء اكانت فروقا جسمية ام نفسية وبالاختلافات بين الظروف الاجتماعية التي عاشوا في وسطها . ومن ثم كانت أهمية وضرة التعرف على الخصائص الفردية والاجتماعية في شخصية الجاني قبل مرحلة الحكم عليه ومدى تأثير هذه الخصائص وسلوكه واتجاهاته بمؤثرات البيئات والجماعات التي خالطها . وبالطبع لم يكن مفهوم التفريد مقصورا تماما على محاكم الاحداث بل ان الاستخدام الشائع للاختبار القضائي Probation في حالات الاجرام لدى البالغين اصدق دليلا على ذلك .

معايير نجاح التدبير العلاجي لشخصية الجاني

والواقع ان الاخذ بمبدأ التفريد في العقوبة او المعاملة ليست عملية سهلة التحقيق ، فثمة معايير متفق عليها من اجل ان تصبح محاكم الاحداث ذات فاعلية وقد قامت بتحديد هذه المعايير جمعية الاختبار القضائي القومية والمجلس القومي لقضاء محاكم الاحداث بالولايات المتحدة الامريكية وهي تنحصر فيما يلي :

١ - وجود قاضي وهيئة قادرة على تنفيذ الخدمات غير العقابية والتفريدية .

٢ - تسهيلات كافية ومتوفرة في المحكمة وفي المجتمع لضمان ما يأتي :

(أ) ان تكون احكام المحكمة مبنية وقائمة على المعرفة الكافية والاحاطة الكاملة بحاجات الحدث .

(ب) انه اذا كان الحدث في حاجة الى رعاية وعلاج فانه يتلقى ذلك من خلال التسهيلات المتفقة مع حاجاته ومن اشخاص على كفاءة مناسبة وعلى استعداد لتقديم هذه الخدمات .

٣ - وجود اجراءات ملائمة لضمان وتحقيق الهدفين السابقين . . على ان تأخذ في اعتبارها دائما فردية الطفل والمواقف التي تعرض لها . . وحماية الحقوق القانونية لكل من الوالدين والطفل . .

ومن الضروري ان نذكر ان محاكم الاحداث أصبح لها الان السلطة على الطفولة المهمة بمثل ما لها من سلطة على الطفولة المنحرفة . ويدل

استعراض تشريعات وقرارات محاكم الاحداث ، مما لا يدع مجالاً للشك ، انه لا ينظر الى الاطفال الجانحين ولا يعاملون بنفس الطريقة التى يعامل بها الكبار من المجرمين . فالاجراءات المتبعة فى محاكم الاحداث هى اجراءات لا يقصد منها عقاب الحدث وايلامه بقدر ما هى اجراءات من أجل صالحه وحماية المجتمع من الجريمة والانحراف مستقبلا .

موقع عملية الفحص فى دفاع المجتمع ضد الجناح

والواقع أن المعايير السابقة والمبادئ والاجراءات التابعة لها، ويدخل فى ذلك عملية فحص شخصية الحدث الجانح ، ليست أمورا مختلفا على أهميتها العلمية والتنفيذية ولكن الاختلاف قائم وسيظل قائما بالنسبة لاعتبارها محورا أساسيا تدور حوله عملية مكافحة الجناح أو الوقاية منه . فانتشار ظاهرة جناح الاحداث فى مجتمع معين لا يعنى اطلاقا انها ظاهرة فردية فى المقام الاول بل يعنى بالضرورة انها ظاهرة اجتماعية وانها مرتبطة أساسا بالانساق الاجتماعية المختلفة المكونة لبناء المجتمع . فالمدخل الاساسى للحد من الظاهرة التى تمثل عبئا على المجتمع هو تناولها من وجهة النظر الاجتماعية فى نفس الوقت الذى يراعى فيه المعايير والمبادئ المتفق عليها فى عمليات الفحص أو التشخيص أو العلاج بالنسبة لشخصية كل جانح ، فاذا كنا نرى مثلا أن اغلب انماط الجناح فى مجتمع معين مرتبطة بانتشار البطالة والتعطيل وسوء توزيع الدخل والثروة ، وارتباط هذا وذاك بالتفكك الاسرى وارتفاع معدلات الطلاق والهجر ... فاننا نكون بصدد الضرب فى حديد بارد لوتناسينا هذا الواقع الاجتماعى وأخذنا فحص شخصية الجانح وتفريد المعاملة ركيزة وحيدة نعتمد عليها فى الحد من المشكلة . فاننا ازاء ذلك نواجه بالفعل موجات عاتية من الانحراف لا تهدأ ابدا أو تنحسر ما لم نحول بين التناقضات القائمة فى خضم هذا الواقع الاجتماعى الذى يتجدد فيه باستمرار نشوء هذه الظاهرة، وينطبق هذا على وجود انماط شائعة من الجناح تمثل خطرا محتملا على المجتمع كالتشرد والتسول والمروق فى بعض المجتمعات العربية وقد بلغت نسبتها أكثر من ٩٠ فى المائة من حجم ظاهرة الجناح . فلا يمكن فى مثل هذه الحالة أن يكون محور الدراسة والمكافحة أو العلاج، الحدث الفرد بل نتجاوزها الى الجماعات التى يعيش فيها والنسق الاقتصادى أساسا الذى يقتضى أن يكفله ويشبع له حاجاته الأساسية سواء كانت على المستوى البيولوجى أم النفسى أم الاجتماعى . وعندئذ ينتظر انحسار مثل هذه الانماط الانحرافية والتقليل من فرص نشأتها أو تطورها . اما ما ينشأ فعلا بعد انجاز التعديل المخطط للنسق الاقتصادى وما يرتبط به من انساق اجتماعية أخرى فلا شك فى أنه يجدى معه ويؤثر فيه معايير واجراءات المعاملة والتفريد ، بشرط أن يكون الاتساق قائما بين التشريعات القائمة لرعاية الاحداث الجانحين والهيئات القضائية التى تطبق القوانين الخاصة بهم والهيئات التنفيذية القائمة على مكافحة ظاهرة الجناح ورعاية الجانحين ، هذا فضلا عن تدعيم هذه الهيئات بالكفايات البشرية الواعية والمتخصصة والامكانيات المادية الكافية لتحقيق الغرض من الرعاية .

وكذلك لا يمكن أن تجدى عملية الفحص اذا انصب الاهتمام عليها دون الاهتمام الكافى والتنسيق بينها وبين مختلف العناصر المكونة لنسق الرعاية كأن يكون المجال مفتقرا لفاحصين مدربين وعلى قدر من الكفاية لعمليات

الفحص البيولوجى والنفسى والاجتماعى أو كأن يكون القصور واضحا فى عملية اعداد القضاة والاختصاصيين الاجتماعيين لمهمة الرعاية أو أن تكون المفاهيم الاساسية واجراءات الرعاية والمعاملة غير متفق عليها وغير موحدة بين الهيئات القضائية والهيئات الشرطية والهيئات الاجتماعية .

كما يلاحظ أن نظام الاختبار القضائى أو المراقبة الاجتماعية حتى هذه اللحظة لم يقتن بعد وترك لتجربة الهيئات الاجتماعية دون أن ينص عليه (١) . كما أن عملية فحص شخصية الجانح كأمر واجب ضرورى قبل الحكم يتوقف عليها تقرير مصير الحدث الجانح ، قد لا تلتزم بها الهيئات القضائية وهناك أمثلة كثيرة على ذلك من واقع الحالات التى عرضت أمام محكمة الاحداث فى مصر كما سيتضح فى مكانه .

تساؤلات حول عملية الفحص

وهنا تثار أمامنا بعض التساؤلات .. هل آن الاوان لاعتبار اجراء عملية الفحص امرا ملزما قبل مرحلة الحكم سواء بالنسبة لمحكمة الاحداث او الهيئات الاجتماعية التى تتولى هذه المهمة ؟ . الواقع ان هذا الامر لا يحتاج الى مناقشة لان فقد سارت الدول المتقدمة فى طريق الاخذ بهذا النظام ، ونصت عليه صراحة فى قوانين الاجراءات الجنائية .. وكانت مصر من الدول العربية التى نص فى قانون الاجراءات بها على ذلك . فقد نص قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ على وجوب عمل بحث اجتماعى (٢) فى الجنج والجنابات قبل الحكم على المتهم الصغير للتحقق من حالته الاجتماعية والبيئية التى نشأ فيها والاسباب التى دفعته الى ارتكاب الجريمة .. ولكن مازال هذا النص يواجه صعوبات تنفيذية رغم تعميم الاخذ به .. وقد نشاهد بعض الحالات المتهمه بالسرقة مثلا ولا تلتزم محكمة الاحداث بانتظار الفحص الاجتماعى .. وتقرر مصير الحدث طبقا

(١) ورد فى مشروع قانون الاحداث الذى يبحث الان فى لجنة فرعية مكونة من وزراء العدل ووزارة الشئون الاجتماعية فى ج.ع.م بالمادة (٩) ما ينص على الاخذ بنظام الاختبار القضائى بالنسبة للاحداث الجانحين .

« يسرى على نظام الاختبار القضائى حكم المادة ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ من قانون العقوبات » . ورد فى مواد قانون العقوبات التى أحال عليها قرار رئيس الجمهورية لمشروع قانون الاحداث فى المواد ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ما ينص بالاخذ بنظام الاختبار القضائى بالنسبة للبالغين والشروط التى يمكن أن يطبق فيها هذا النظام والاجراءات المتبعة فيه وطريقة الاشراف اللاحق ومدى القيود التى يجوز فيها أن يخضع لها الشخص فترة الاختبار ، والهيئات التى تتولى مباشرة الاختبار ووسائل تنفيذه ويحدد ذلك بقرار من الجهات التى يعمل فيها بهذا التدبير .

(٢) ورد ايضا فى مشروع قانون الاحداث ما يتعلق بفحص شخصية الجانح فى المادتين (٣٦) و (٣٧) . مادة (٣٦) :

يجب على القاضى فى حالات التشرذ ومواد الجنابات وفى الجنج التى يوجب القانون الحكم فيها بالحبس وقبل الفصل فى أمر الحدث أن يحصل من مكتب الخدمة الاجتماعية لدى محكمة الاحداث على جميع المعلومات المتعلقة بأحوال ذوى الحدث المادية والاجتماعية وبأخلاقه ودرجة ادراكه والبيئة التى تنشأ فيها وحالته الصحية وسوابقه والتدابير المناسبة لاصلاحه . ويجوز الاستعانة فى ذلك بموظفى وزارة الشئون الاجتماعية والمؤسسات المعترف بها المعنية بالاحداث أو غيرهم من الخبراء . مادة (٣٧) :

إذا رأى القاضى أن حالة الحدث الجسمية أو العقلية أو النفسية تستلزم قبل الفصل فى الدعوى ملاحظة ودراسة ، قرر وضعه تحت الملاحظة فى أحد الاماكن المناسبة المدة التى تلزم لذلك . ويوقف السير فى الدعوى الى أن تتم الملاحظة والدراسة .

للقائعات القانونية دون أن تأخذ في اعتبارها الوقائع الاجتماعية أو النفسية (كما سيشار الى ذلك بالشواهد الواقعية فيما بعد) . كما يثار هنا تساؤل آخر ، ماذا يمكن عمله اذا وجدنا البعض ينظر الى نتائج الفحص على انها نتائج استشارية ؟ فقد لا يأخذ بها قاضي محكمة الاحداث مثلا ، لاعتبارات تتعلق بأرائه الشخصية وتصوراته النظرية لمشكلة الاحداث ولاعداده وتدريبه ومدى حنكته . . وما هي امكانية اعتبار القاضي عضوا في فريق البحث ؟ بدون أن تمس صفة السلطة العليا التي خولها له القانون في حسم مصير الحدث . . وهل عليه أن يتقيد باجماع الآراء الصادرة عن فريق البحث سواء اكانت آراء تتعلق بشخصية الحدث أم بالظروف الاجتماعية التي يعيش فيها ؟ أم أن هذا التقيد يمس المعايير القانونية وسلطة القضاء ؟ أم أن الامر يكون أكثر مرونة حيث ينظر الى القاضي وفريق الاختصاصيين باعتبارهم وحدة بنائية وظيفية يرتبط أعضائها ارتباطا وثيقا بدون تناقض بينهم ؟

وهل اذا تطورت الوحدات الاجتماعية الشاملة — بصورتها الراهنة في مصر — الى وحدات تضم هيئة قضائية تعمل في تناسق وارتباط مع باقى أقسام هذه الوحدات يكون ردا على هذه التساؤلات ؟

الفصل الثانى

أهداف ووظائف فحص الشخصية

الواقع ان الهدف من اعداد ملف للكشف عن شخصية الحدث الجانح هو تزويد قاضى الاحداث بالمعلومات الكاملة التى تمكنه من اختيار التدبير الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل حدث جانح . ويمكن الانتفاع بهذا الملف فى عمليات التصنيف فى مؤسسات رعاية الاحداث سواء من حيث النوع وفئات السن ونوع التهمة ومستوى القدرات العقلية والمستوى التعليمى . . هذا فضلا عن الانتفاع الاساسى ببيانات هذا الملف فى عملية تقرير المعاملة أو العلاج سواء وقع الحدث تحت نظام الاختبار القضائى أم المراقبة الاجتماعية أو ايداعه مؤسسة تربوية معينة تحقق الغرض من ايداعه .

كما ان هذا الملف يؤدي وظيفة أخرى بعد مرحلة الحكم هو ارشاد المشرف على عمليات الرعاية الى طريقة معاملة الحدث واتخاذ نتائج المشرف على عمليات الرعاية فى طريقة معاملة الحدث ونتائج الفحوص الواردة فى الملف منطلقا لفحوص اكثر عمقا وتتبعات اكثر شمولاً وبذلك تنتهج عملية العلاج منهاجاً علمياً فى خلال مراحلها المختلفة سواء عند استقباله أو خلال مرحلة الايداع والمرحلة القبلية للافراج عنه وما يعدها حيث يمكن ان يتم تتبعه والتأكد من اعاده تنشئته وابتعاده عن حوى الجريمة والجناح .

كما يمكن أن تكون الفحوص التى يحتويها ملف الحدث مصادر بيانات أساسية يمكن دراستها وتحليلها فى ضوء أهداف البحوث الكرىمونولوجية أو النفسية أو الاجتماعية ولذلك فان الفائدة المحققة من وراء هذه الفحوص فى تحديد التدبير الملائم لا تقف عند هذا الحد بل تتعدى الى خدمة الأهداف العلمية عند دراسة مشكلة الجناح . ومن ثم كانت عملية تنظيم هذه الملفات والتدقيق فى الفحوص المختلفة أمراً يحتمه الواجب العلمى .

مكونات ملف فحص شخصية الحدث

قبل ان نتناول المشاكل المنهجية التى يمكن ان تقابلنا فى عملية الفحص يقتضى ان نشير الى ان ملف شخصية الحدث يجب ان يحتوى على تقارير عدة فحوص ، كل منها يخدم غرضاً معيناً فى نفس الوقت الذى تتناسق نتائج هذه الفحوص فى وحدة متكاملة تجمع شتات الوقائع المتناثرة الخاصة بشخصية الحدث الجانح والمواقف الاجتماعية التى تعرض لها وعلى الاخص الموقف الاجرامى بحيث يمكن ان يشكل لنا هذا الملف صورة واضحة المعالم عن شخصية الجانح .

الفحص الطبى

هناك أولا تقرير الفحص الطبى والثانى الفحص النفسى والثالث الفحص الاجتماعى فان كان التقرير الطبى يهدف الى علاج المصابين بامراض مزمنة او مؤقتة خلال فترات الملاحظة او الايداع الا أن تحديد المستوى الصحى للحدث قد يسهم فى فهم الشخصية التى قد تتأثر باختلال الوظائف الجسمية كما يسهل عمليات التشخيص الأخرى وأهمها عرض الحدث على طبيب نفسى .

الفحص النفسى

أما الفحص النفسى فان المحور الاساسى فيه هو دراسة الشخصية بكل مقوماتها العقلية والانفعالية والسلوكية وما ترتبط به هذه المقومات بعلاقات تحقق له الكيان الاجتماعى المتميز .

ولذلك فاننا فى حاجة الى ملاحظة سلوك الحدث وتتبعه يوميا خلال مراحل استقباله وايداعه المؤقت فى وقت صدور الحكم وينتهى هذا بتقرير خاص يطلق عليه فى (دور الملاحظة) تقرير الشخصية والسلوك يستعرض فيه اخصائى الملاحظة سلوك الحدث اثناء فترة الملاحظة ونوعية تصرفاته ازاء المؤسسة وازاء الجماعة (الفريق) الذى ينضم اليه وسلوكه فى المواقف المختلفة التى تضمها البرامج اليومية كما يهتم بالمظاهر الانفعالية التى يمكن ملاحظتها بسهولة . . والواقع ان هذا التقرير يستقى بياناته من واقع الملاحظة المباشرة وغير المباشرة التى يقوم بها الاخصائى الاجتماعى ، وحقيقة الامر ان مثل هذا التقرير فى ضوء الواقع المؤسسى لا يعدو الا أن يكون خلاصة ملاحظات بسيطة ، ويعتمد مدى عمق التقرير على كفاية الاخصائى الاجتماعى وتزوده بالمعلومات السيكولوجية . ويضاف الى ذلك العدد المقرر من الاحداث وعليه ان يلاحظهم فان تكديس بعض المؤسسات بالاحداث دون اعتبار لمدى سعتها يجعل من تقرير السلوك تقريراً شكلياً الى حد كبير . وكذلك اذا كان برنامج الحياة اليومية فى دور الملاحظة خلوا من هدف اصطناع مواقف مقصودة سواء خلال اوجه النشاط اليومى يجعل التقرير قائماً على اساس غير مخطط من وجهة النظر العلمية .

أما دراسة باقى مقومات الشخصية فيلاحظ انها مقتصرة بالفعل على فحص القدرات العقلية وأحياناً نجد اخصائى القياس العقلى يقتصر على تطبيق بعض الاختبارات دون الأخرى أو ان يكتفى باختبار واحد فقط ولا شك ان الاخصائى يسترشد بمدى ملائمة كل اختبار لمستوى السن والقدرة على القراءة أو الكتابة وبذلك نجد فى ضوء ما سبق أن الاخصائى يقوم بفحص مقومات شخصية دون الأخرى . وبذلك تتأثر صلاحية التقرير النفسى بمدى تمارس الاخصائى النفسى وامكانيات تفرغه للعمل بالمؤسسة والموارد المالية التى يحتاجها اجراء الاختبارات المختلفة الخاصة بالشخصية .

الفحص الاجتماعى

أما الفحص الاجتماعى فانه اجراء لا غنى عنه فى أى الحالات لجمع الوقائع الخاصة بالبيئة الاجتماعية بكل ما يحمله هذا المصطلح من عناصر متشابهة

تكون النسق الاجتماعي العام الذي يحتوى على الجماعات والنظم التي ينتمى اليها الحدث وتؤثر فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فضلا عن الانساق الفرعية للحياة الاجتماعية والمواقف الاجتماعية التي يعتبر الحدث عنصرا فيها متأثرا أو مؤثرا في المتغيرات والاستجابات السلوكية في هذه المواقف .

ويعتمد الفحص الاجتماعي على أسلوب دراسة الحالة Case Study Method وربما كان من المحتمل أن تبدأ دراسة الحالة من سجل المحكمة الذي يتضمن مكان وزمان الواقعة الإجرامية . وعدد الرفقاء المشتركين في الجريمة أحداثا أو بالغين وأسلوب الفعل والخسائر المترتبة عليه وظروف القبض على الحدث وعدد مرات القبض السابقة هذا فضلا عن معلومات أخرى يمكن الاستفادة منها في اعداد تاريخ الحالة . وإذا كان الحدث قد سبق ايداعه لارتكابه فعلا جانحا سابقا فقد يكون في سجلات مؤسسة الإيداع بيانات توفر كثيرا من الجهد والوقت .

ويستخدم الاستبصار Interview في دراسة حالة الحدث الجانح للوقوف على جوانب كثيرة في تاريخه وتاريخ أسرته ومعرفة آراء الحدث واتجاهاته وبعض القيم التي يمتثلها ، ولا تقتصر وظيفة الاستبصار على المعلومات التي تفيد في عملية الفحص بل انه يمكن اعتبارها جزءا هاما في عملية العلاج ولذلك فان النجاح أو الفشل في الاستبصار الاصلى يحدد في الغالب اتجاه عملية العلاج .

وثمة شواهد لا بد من جمعها فيما يتعلق بتاريخ الاسرة : هي حالة الاسرة من حيث الموطن الاصلى للوالدين والدين والواقع الاجتماعي والاقتصادي والتثبت من وجود اشخاص منحرفين في الاسرة ان امكن ذلك ، والتاريخ المبكر للاسرة بالتفصيل خاصة فيما يتعلق بالمستويات التعليمية والمهنية للوالدين والظروف السابقة على الزواج ومدى النجاح أو الفشل في الحياة الزوجية وأسباب ذلك . كما يهتم بسرد الظروف المعيشية الحالية والاشارة الى المستويات الاخلاقية في الاسرة مع محاولة الحصول على بيانات تتعلق بشخصية كل عضو في الاسرة سواء اكانت بيانات عقلية أم جسمية أم تعليمية مهنية . هذا فضلا عن الوقوف على اتجاهات الوالدين نحو كل طفل واتجاهات الاطفال نحو الوالدين واتجاه الاسرة ككل نحو موقف الطفل .

ولا يكفي الاستبصار في الحصول على هذه البيانات بل تعتبر زيارة البيئة والبيت والاسرة أمرا جوهريا في كل دراسة حالة وتعتبر هذه هي الطريقة الوحيدة للملاحظة مكان تنشئة الحدث عن قرب داخل فلك الاسرة والحي الذي تقيم فيه .

وبالنسبة لتاريخ حالة الحدث هناك بنود اساسية متفق عليها يمكن اعتبارها الحد الأدنى من البيانات اللازمة التي يقتضى ادراجها في التقرير الاجتماعي :
١- تاريخ الحدث .
٢- منها اتجاه الوالدين نحو مولد الحدث والتاريخ التطوري :
٣- الحضانة والتسنين والمشي والكلام .
٤- وحياته قبل المدرسة ومكانته في
٥- سره ، ومستوى النظام في المنزل واستجابة الحدث له وأثر الجيرة والحي
٦- شخصية الطفل .
٧- وفترات انعزاله وانفصاله عن الاسرة والتاريخ الفيزيقي
٨- رضه وآثاره الفيزيكية والانفعالية وسمات الشخصية واتجاهات سلوك الحدث

والخبرات الانحرافية السابقة سواء اكانت مسجلة أم غير مسجلة في المحكمة أم في المؤسسات العقابية والتصور الدينى عند الطفل وتطبيقه لهذا التصور على كل خبرة يومية له ، والخبرة الدراسية من حيث المواظبة أو عدمها وأسباب الهروب من المدرسة ، وغيرها من صور السلوك السيء ، واتجاهاته نحو المعلمين وزملاء الفصل والعكس بالعكس . وأسباب ترك المدرسة .

ثم خبرات العمل والمواظبة والاجر وأسباب ترك العمل والميول المهنية ، والاتجاه نحو العمل وأصحابه . والترفيه ومنافذه وأوجه نشاطه المنظم وغير المنظم ، والهوايات والترفيه فى الاسرة والرفاق ونوعهم ، ونشاطهم واتجاهاتهم نحوه . ثم اتجاه الحدث نحو موقفه الحاضر وتفسيره لهذا السلوك وخطئه بالنسبة للمستقبل

بعض المشاكل المنهجية فى عملية الفحص

منى الحاجة الى التقنين Standardization

يواجهنا فى الفحوص التى نجريها على الحدث الجانح مشكلة هامة من وجهة النظر المنهجية فالمفروض فى أى دراسة علمية أن نتقيد بالشروط الموضوعية من حيث تقنين الادوات المستخدمة فى الفحص . وان كان هذا الامر محتما فى العلوم الطبيعية الا أنه فى العلوم الانسانية يصعب تحقيقه على نفس مستوى العلوم الاولى : وذلك لان الطبيعة البشرية ليست شيئا جامدا بل تؤثر فيها عوامل لا حصر لها فى حالة تغير مستمر هذا فضلا عن الفروق الحضارية التى تمايز بين الجماعات وبين شخصية وأخرى . وقد بذلت محاولات جادة فى المجتمع العربى لدراسة الشخصية والقدرات العقلية مستخدمة ادوات مقننة وتم بالفعل اعادة تقنين عدد من اختبارات الذكاء والاستعدادات الشخصية والاتجاهات التى اصطنعت فى مجتمعات غير عربية حتى يمكن أن تلائم الواقع العربى ، فالواقع ان الاختبارات النفسية بالنسبة للجانحين ذات قيمة كبيرة لأسباب عديدة منها ٠٠ انها تقيس على أساس كمى سلوك الحدث بكل ما يحمل هذا المفهوم من معنى وتقدم موقفا مقننا يمكن ملاحظة الحدث فى ظله وتسجيل استجاباته ، وتشير الى مجالات سوء التكيف كما تحدد الوسائل التى يمكن بها قياس كفاية الصورة الخاصة بالعلاج أو نوع المعاملة . فهى أساس جوهري يمكن أن يبدأ منه العلاج وتساعد فى محاولة غير ميؤوس منها على التنبؤ بالسلوك فى المستقبل والقدرة على اعادة التكيف .

وبالنسبة للفحوص الاجتماعية فان الخلاف مازال قائما على ضرورة تقنينها على النحو السابق اذ ان القياس الاجتماعى يتناول وقائع متغيرة خاصة فى المجتمعات المتقدمة والنامية وان تقنين أى مقياس فى فترة زمنية محددة يحتاج الى اعادة تقنيه فى فترة زمنية لاحقة طبقا للظروف التى يلاحقها التغير بصورة يصعب متابعتها الا فى الدول المتقدمة فى مجال البحث العلمى ، والغنية بموارد مالية وبشرية ، ولذلك بذلت محاولات عديدة فى هذه الدول لقياس بعض الظواهر الاجتماعية والكريمولوجية ومختلف الظواهر النوعية للعلاقات الاجتماعية فى مجالات الاسرة والصناعة والجماعات الجانحة ٠٠٠

ومع ذلك يصادف نقل بعض هذه المقاييس والاستخبارات والاستبيانات صعوبات أشد في تحقيق ملاءمتها لواقع المجتمعات العربية نظرا للفروق الجوهرية بين ثقافة هذه المجتمعات وثقافة المجتمعات التي ابتكرت فيها هذه المقاييس . ونظرا لضيق المقام وعدم الرغبة في الاستطراد فأننا يمكن أن ننوه بأن المحاولات التي بذلت في المجتمعات العربية لإجراء فحوص اجتماعية في مجال جناح الأحداث لا بأس بها على وجه الإطلاق ، فلا شك أن صحائف الاستبيان التي خصصت للحصول على بيانات اجتماعية تسترشد ببسود شبه مقننة ، إذ أنها تحتوي على بنود رئيسية تغطي مجالات مطلوبا استيفاؤها . . شأن الحال في أسلوب دراسة الحالة ولكن البنود الفرعية المنطوية تحت كل بند غير مقننة ويخضع النجاح فيها لمهارة الباحث وخبراته وإخلاصه وقدرته على الاستبصار والتحليل وإن كان عدم التقنين في هذا المقام قد يعتبر قصورا منهجيا إلا أنه في الواقع يترك للباحث حرية غير محدودة في استتبار شخصية الحدث وأعضاء أسرته وأرباب مهنته ومدرسيه . . وقد يضاف هذا صفة الدينامية على الدراسة سواء بالنسبة للوقائع الخاصة بالجناح ذاته أو العلاقات المتبادلة بينه وبين الأعضاء الآخرين والنظم الاجتماعية التي يعيش في مناخها .

وعلى هدى ما سبق يقتضى أن يعاد النظر من فترة لآخرى في الاستخبارات وصحائف الاستبيان وبنود دراسة الحالة — المخصصة لفحص الواقع الاجتماعي للجناحين الأحداث . ويحدد بناء على دراسات تقويمية مدى ملاءمة هذه الأدوات للبيئات الاجتماعية المختلفة حتى في داخل نطاق المجتمع العام وملاءمتها أيضا بالنسبة لكل فترة زمنية اجتماعية .

عوامل مؤثرة في عملية الفحص :

وتؤثر مدى كفاءة الفاحص خاصة السيكولوجي والاجتماعي على موضوعية النتائج التي يتوصل إليها مما يشكل خطورة في عملية اتخاذ القرار الذي يحدد التدبير الملائم له . فضرورة توفر حد أدنى من العلم المتخصص والخبرة والتدريب على أحدث وسائل الفحص وأدوات القياس أمر لا يختلف عليه . ومن ثم لا يقصور أن يعتمد على مشرف من ذوي المؤهلات المتوسطة في عملية إعداد تقرير شخصية وسلوك أو تتبع سلوك الحدث اليومي وتحليله في ضوء خبرته المحدودة . . كما يحدث بالنسبة لبعض دور الملاحظة . . ومن الأمور التي لها أهمية بالنسبة لشخصية الفاحص أن يكون على استعداد وفهم ووعي كامل بمشكلة الجناحين الذين يتعامل معهم لا أن يعتبر هذا العمل مجرد وظيفة يؤديها كأي وظيفة دواوينية أخرى ، ومن ثم كانت عملية انتقاء الباحثين أو الفاحصين من أهم الدعائم التي يمكن أن يركز عليها نجاح عملية الفحص والرعاية بوجه عام ، ولن نكون مبالغين إذا استلزم الأمر إجراء اختبارات وفحوص لشخصية الفاحص قبل إلحاقه بالعمل واستقاء البيانات عنه من مصادر موثوق بها عن شخصيته وطيئته وأخلاقه وبذلك فإن عملية تعيين الفاحصين أو الاختصاصيين في هيئات رعاية الأحداث طبقا لسياسة ملء الوظائف الشاغرة يحتاج إلى إعادة نظر .

ولذلك كله فلا غرابة أن نجد بسبب قصور الامكانيات وعدم توفر الكفاءات في ملفات الجانحين فحوصا اجتماعية دون فحوص أخرى تكشف عن شخصية الحدث . أو أن تكون هذه الفحوص مبتورة لاعتبارات زمنية تتعلق بنظر القضية أو اعتبارات مكانية تتعلق ببعد موطن الاسرة أو محل اقامتها عن المحكمة التي نظرها الواقعة الجنائية .

كما يؤثر في عملية الفحص وتقرير مصير الحدث في الحياة الاجتماعية كيفية تناول دراسة الشخصية فان دراسة الحدث كوحدة مفردة قائمة بذاتها دون الاهتمام الكامل بالنسق الاجتماعي العام والانساق النوعية أو الخاصة في المجتمع يؤدي دائما الى الدخول في حلقة مفرغة لا نفع منها في تحديد العوامل المصاحبة والمرتبطة بالسلوك الانحرافي سواء بالنسبة لفئات الجانحين أو بظاهرة الجناح بوجه عام .

اما اذا كان منظور الدراسة وفحص شخصية الحدث يرجع الى المجتمع والجماعات التي ينتمي اليها الحدث الجانح - كمدخل أساسي للبحث - لتحديد نوعية هذه الجماعات سواء كانت اسرته أم جماعته المدرسية أو المهنية أم شلة الرفاق والعصابات أو الحي موطن اقامته . فان هذا لكفيل بتحديد سمات الشخصية ويفسر الى حد كبير العلاقات المتبادلة بين شخصية الحدث ومختلف الشخصيات والمواقف الاجتماعية التي يقابلها ويتوافق معها مما يساعد كثيرا على تحديد التدبير الملائم له .

ومن الموضوعات الجوهرية التي يمكن أن تعترضنا في عمليات الفحص هو مدى الحاجة الى الفحص على المستويات المختلفة : البيولوجي والنفسي والاجتماعي بالنسبة لنوعيات الجناح . فهل يقتصر الاهتمام على فحص شخصية الاحداث الذين تورطوا في جرائم خطيرة كالقتل والسرقة أم أن الامر يقتضي شموله بالنسبة لجميع أنماط الجناح بما فيها حالات التعرض للجناح أو ما قبله ؟ ومن وجهة النظر الموضوعية لا يمكن أن تحدد أو تقدر درجة الخطورة التي يقتضي ازاءها أخذ قرار بضرورة الفحص طبقا للخسائر التي قد يتعرض لها المجتمع مباشرة كجرائم السرقة مثلا . لانه لا يمكن لنا أن نفصل بين الجناح وما قبله فصلا واضحا إذ أنهما يقعان على متصل واحد . فثمة أفعال تقع في ظلال غير محسوسة بين الجناح والتعرض له . وبناء على ذلك تتضح أهمية عملية الفحص بالنسبة للاحداث المشردين الذين يشكلون ظاهرة الخطورة المحتمل أن تؤثر في المجتمع . فكما شاهدنا من واقع الدراسات المختلفة في هذا المجال ، أن التشرد وثيق الصلة بالافعال الجانحة الخطرة وغير الخطرة ، فضلا عن ارتباطه باجرام الكبار فيما بعد . فليس هناك ما يبرر تقليدنا من شأن هذه الانماط إذ أن الخطورة وان كانت غير مباشرة الان على المجتمع ، إلا أنها واقعة بالفعل عليه عند عدم تدبير اجراءات الوقاية والعلاج لهذه الفئات .

الفحص ووحدة الشخصية :

وبالرغم من تباين الفحوص باعتبار كل منها يخدم هدفا معينا إلا أنها جميعا تكون وحدة في داخل اطار عام يحدد فهمنا لشخصية الحدث الجانح . ولذلك كان التنسيق بين هذه الفحوص (طبية ونفسية واجتماعية) أمرا تحديه

موضوعية دراسة الشخصية . فلا شك أن التتبعات اليومية لسلوك الحدث أثناء ايداعه المؤقت تخدم كلا من الفحصين النفسى والاجتماعى ولا غنى لاي فاحص أن يسترشد بتقرير الآخر ، بل وان يتبادلا المعلومات والرأى بالنسبة لكل جانح الامر الذى يقتضى أن يحدد له جلسة استشارية ذات طابع رسمى ويمكن أن يتحقق هذا على الاقل بالنسبة للحالات المتطرفة من الجناح .

والواقع أن الاخذ بهذا الاجراء وعدم الاستجابة لتفتيت الشخصية الى اجزاء حسب ما فرضته طبيعة الدراسة والتخصص لكل فاحص . . قد يؤدي بنا الى حل مشكلة تعترض عملية الفحص . . وهى من الذى يمكنه أن يحدد قرار المعامله او العلاج ؟ ومن الذى يمكنه أن ينسق بين قرارات الفحوص المختلفة سواء اكانت نفسية أم اجتماعية ؟ فأحيانا قد لا يتفق الاخصائى النفسى مع الاخصائى الاجتماعى فى قرارهما نظرا لعدم تشاورهما ؟ ومن ثم كان تشكيل فريق الفاحصين اجراءا يضمن عدم التناقض الذى يمكن أن ينشأ فى عملية فحص شخصية الجانح . وهذا فى حد ذاته يسهل مهمة المحكمة فى اتخاذ قرارها النهائى .

نتائج الفحص وقرار قاضى الاحداث :

قد تواجهنا مشكلة أخرى تتعلق بقرار المحكمة القائم على نتائج الفحوص المختلفة اذ أنه أحيانا يحدث تعارض بين توصية الفحص الاجتماعى وبين القرار الذى يأخذه قاضى الاحداث فهل يدعوننا هذا (كما أشرنا من قبل) الى التساؤل : الى أى مدى يمكن أن يعتبر القاضى عضوا فى فريق البحث دون أن نمس المعايير القانونية ؟ وهل اذا كان له وجهة نظر مخالفة فهل يمكن التشاور فيها مع فريق البحث قبل اتخاذ قراره النهائى ؟ أم أن ذلك يصادفه صعوبات عملية من أهمها كثرة القضايا المعروضة فى كل جلسة ؟

ويمكن فى واقع الامر اجتياز هذه الصعوبات اذا توحدت النظرة بين العاملين فى هذا المجال نحو عملية الفحص باعتبارها عملية أساسية وجوهرية بالنسبة للدعوى الجنائية . وأنه لا يمكن الفصل فى قضية حدث جانح الا اذا تمت الاجراءات الاجتماعية بمثل ما تشترط الاجراءات القانونية . فلا يجب أن يتم الفصل فى القضية دون الاسترشاد بآراء الفحص النفسى والاجتماعى لاي سبب من لاسباب . وقد يحد من تضخم هذه المشكلة الاخذ بنظام تخصص قاضى الاحداث ومراعاة انتقائه لهذه المهمة طبقا لمواصفات تتعلق باهتمامه الشخصى فى المقام الاول فضلا عن كفاءته القانونية والماله بحد أدنى من المعلومات النفسية والسيكولوجية تجعله متعاوناً مع الهيئات الاجتماعية التنفيذية الأخرى بصورة ايجابية تكمّل بها حلقة الرعاية الاجتماعية للاحداث الجانحين .

نظرة تقويمية لاجراءات عملية فحص شخصية الحدث الجانح فى الجمهورية العربية المتحدة

يمكن فى ضوء ما سبق من عرض للاسس النظرية فى عملية الفحص أن نقف على مدى موافقة الجوانب التطبيقية مع هذه الاسس .

الواقع أن هذه الاسس لم تحظ بعد بالتطبيق الكامل لها فى أغلب الاحوال، أما لنقص امكانية الاجهزة القائمة على القيام باجراءات الفحص بصورة

متكاملة في الدولة الذي تعاني من قصور الامكانيات او لضخامة المشكلة وزيادة حجم ظاهرة الجناح وانتقاء بعض الحالات دون الاخرى لتطبيق عملية الفحص عليها . وقد يكون سبب هذا الانتقاء هو مدى خطورة الحالات التي تعرض على المحكمة .

وقد استرشدنا في هذا المقام بشواهد بعض الدراسات التي أجريت في هذا الصدد في الجمهورية العربية المتحدة ، فضلا عن دراسة أجريتها من واقع ملفات احدى الوحدات الاجتماعية الشاملة في مدينة القاهرة .

وتهدف الدراسة التي قمنا بها الى الوقوف على عمليات فحص شخصية الحدث الجانح ، واقتصرت على دراسة ملفات الاحداث الواردين الى الوحدة الاجتماعية الشاملة بمصر القديمة بالقاهرة في عام ١٩٦٧ ، والذين تم القبض عليهم بمعرفة الشرطة وقدموا الى محكمة احداث القاهرة . وقد أمكن حصر ٤٦٤ ملفا لهذه الحالات أما الباقي فلم نتمكن من التوصل اليه . وبتصنيف هذه الملفات وجد أن هناك (١٣٢) ملفا أي بنسبة ٢٨٪ في المائة كانت كاملة من حيث احتوائها على التقارير المختلفة التي يجب تقديمها لمحكمة الاحداث وهي تقارير الفحص الطبي والنفسي والشخصية والسلوك الاجتماعي . هذا فضلا عن استمارة الاستقبال التي تعرف باسم استمارة البحث الاولى وتملأ بياناتها بمجرد وصول الحدث الى دار الملاحظة بالوحدة .

أما الملفات التي كانت خالية من التقرير النفسي فقط بلغت (١٦٦) ملفا أي بنسبة ٣٥٪ في المائة والملفات التي اقتصرت فقط على الفحص الاجتماعي بلغت (١٥٤) ملفا بنسبة ٣٣٪ في المائة وهناك ملفات قليلة تخلو من جميع التقارير ما عدا تقارير الشخصية والسلوك وبلغ عددها ١٢ ملف بنسبة ٢٦٪ في المائة من مجموع الملفات التي أمكن الحصول عليها .

واقترنت الدراسة على (٦٢) ملفا من مجموع الملفات ولما لوحظ أن أغلب الاحداث المفحوصين متهمين بتهمة التشرد وبلغت نسبتهم ما يزيد عن ٩٠٪ في المائة اكتفينا بفحص (٤٠) ملفا من مجموع الملفات الكاملة من ملفات الاحداث المشردين ، وفحص جميع الملفات التي وردت عن تهمة السرقة وبلغ عددها (٢٢) حالة فقط . بمعنى اتخاذ بعد أنماط الانحراف محورا للمقارنة في تقويم الاجراءات المتبعة في فحص شخصية الاحداث (١) .

بيانات عامة عن المفحوصين :

وقد تبين من فحص هذه الملفات أن أغلب أعمار الحالات في مجموعة المشردين والمتهمين بالسرقة كانت أكثر من (١٢) سنة في حين كانت ثلث الحالات من (٧ : ١٢) عاما . كما غلبت الامية بين المتهمين وزادت النسبة في المجموعتين عن ٨٠٪ في المائة . كما كان يعمل الغالبية العظمى من أفراد

(١) أعد لحصر هذه الوقائع استمارة استبيان schedule أمكن على ضوءها جمع بيانات هذه الدراسة وتحتوى على البنود التالية : بيانات مميزة للحدث صاحب الملف ، الملف واحتوائه على الصور الاصلية لكل تقرير ، ومدى استيفاء صور كل تقرير بالملف ، والقائم بعمل كل تقرير : مؤهله وتدريبه ، والمكان الذي تم فيه الفحص ، واتفاق التقارير التي يحتوى عليها الملف مع بعضها من حيث ابداء الراى في حالة الحدث ، واتفاق راى المحكمة مع راى التقرير الشامل ..

المجموعتين فى مجال الحرف البسيطة والخدمات • ولوحظ أن محل إقامة الأحداث المتهمين بالسرقة كلهم من مدينة القاهرة ، بينما كانت نسبة من هم من خارج القاهرة فى تهمة التشرد ١٥ فى المائة فقط .

أنماط الجناح الشائعة :

وبالنسبة لمجموعة المشردين ، كانت نسبة المتهمين بالمروق بينهم عالية بالنسبة لأنماط التشرد الأخرى وبلغت ٤٢ر٥ فى المائة من جميع حالات التشرد بينما تشير نسبة ٥٧ر٥ فى المائة الى مختلف أنماط التشرد الأخرى ، وكان أهمها جمع أعقاب السجائر ومخالطة المشبهين وذوى السمعة السيئة •

أما حالات السرقة فإنها تفرعت الى أنماط متباينة رغم ضآلة عدد الحالات التى وردت فى هذه السنة فقد كانت أوضح الأنماط سرقة الاسلاك الكهربائية والكابلات الخاصة بالتليفونات ، وسرقة المنقولات والاثاث من مؤسسات عامة ومنازل ولوحظ أن هذين النوعين يتمان عن طريق عصابات للسرقة تستخدم الأحداث الجانحين أدوات منفذة لها . وبلغت نسبة كل من هذين النمطين ٢٢ر٧ فى المائة من مجموع الحالات . وبلغت نسبة المتهمين فى سرقة مأكولات ١٨ر٢ فى المائة وكان نوع المسروق يؤدى الى تحقيق غرض عاجل لاشباع حاجة الحدث الى الطعام وليس مقصودا منه بيع هذه المسروقات . أما سرقة النقود فاقترنت نسبة الجانحين فيها على ٩ر٢ فى المائة وسرقة المنازل واقتحامها على ٥ر٤ فى المائة فقط وبلغت نفس النسبة السابقة لتهمة التحريض على السرقة . أما باقى الحالات البالغة ١٨ر٢ فى المائة فلم يبين فيها نوع المسروق .

فحوص الشخصية من واقع الملفات :

وتشير الشواهد التى تم جمعها من هذه الملفات المدروسة الى أن ملفات مجموعة المشردين تحوى الصور الأصلية لتقارير البحث الأولى (١) .

والشخصية والسلوك (٢) والفحص النفسى (٣) والتقارير الاجتماعى الشامل (٤) بالنسبة لكل الحالات المدروسة بينما بلغت نسبة التقارير

(١) ويحتوى تقرير البحث الأولى على البنود : بيانات أولية عن الحدث ، وملخص لحالته ، واقتراحات مكتب المراقبة الاجتماعية .

(٢) ويشمل تقرير الشخصية والسلوك على البنود : بيانات أولية ، المظهر العام والصفات الشخصية والعاهات والعيوب الجسمية والأمراض والنشاط الحركى وعلاقته ببيئة الأشراف وعلاقته بأسرته وعلاقته بالآخرين والمشاركة الوجدانية والخصائص الانفعالية وأساليب العدوان ثم ملاحظات .

(٣) ويتضمن تقرير الفحص النفسى البنود : معلومات أولية عن الحدث ، الذكاء والشخصية والمظهر العام ومدى انحرافه والاستبصار والمستوى التحصيلى والمهنى والتوصيات .

(٤) وينطوى التقرير الشامل على البنود : بيانات أولية عن الحدث ، جهة التحويل وأسبابه وملخص المشكلة من واقع أقوال الحدث ثم من واقع أقوال الأسرة والانحرافات السابقة وبيئة الحدث ووصف عام للمسكن والحالة الاقتصادية للأسرة والجو العام فيها ، وهل الحدث مرغوب فيه ؟ والأمراض العضوية والعاهات ووقت فراغه ونوع أصدقائه وأعمارهم ومدى تعازن الأسرة وتشخيص الحالة ورأى الأخصائى الاجتماعى .

الطبية ٨٠ في المائة فقط من هذه الحالات . وان كانت ملفات مجموعة المتهمين بالسرقة تضم كل الصور الاصلية لتقارير البحث الاولى والتقارير الاجتماعية الشامل فانها لا تحوى الا ٥٩٣ في المائة من تقارير الشخصية والسلوك و ٣٦٤ في المائة من تقارير الفحص النفسى و ٢٧٢ في المائة من التقارير الطبية .

واذا كانت الحالات التى لم يطبق عليها اختبارات نفسية بين مجموعة المشردين بلغت ٥ في المائة فقط الا ان النسبة زادت بين حالات السرقة حيث كانت ٦٣٨ في المائة وكانت الاختبارات المطبقة على الاحداث الذين درسوا فعلا بواسطة هذه الاختبارات لا تخرج عما يلى : اختبار الذكاء المصور او غير اللفظى او اختبار وكسلر للراشدين واختبار رسم الرجل ومتاهات بورتيوس .

وكشفت الدراسة عن ان التقارير الخاصة بالبحث الاولى مستوفاة فى كلتا المجموعتين من المشردين والمتهمين بالسرقة ، وعلى الرغم من ان تقارير الشخصية والسلوك فى مجموعة المشردين مستوفاة كلها الا انه لم يستوف من هذه التقارير فى المجموعة الثانية الا ٥٩٥ في المائة فقط .

وكان الفحص الطبى قد وقع على حوالى ٨٠ فى المائة من حالات المشردين و ٢٧٢ فى المائة من حالات المتهمين بالسرقة فقط ، ويلاحظ ان هذا التقرير عبارة عن ورقة لخص فيها حالة الحدث من الناحية الصحية عموما ولا تنطوى على اية بيانات تفصيلية اخرى . وتختلف هذه النتائج عموما — نعى تطبيق الفحص الطبى على ٨٠ فى المائة من المشردين و ٢٧٢ فى المائة من السارقين — مع نتيجة بحث آخر حيث وجد ان الفحص الطبى لم يطبق على اى من الحالات التى درست ملفاتها (١) . ولوحظ ان ٧٨٩ فى المائة من التقارير النفسية فى ملفات حالات المشردين كتبت صورتها بخط اليد فى مقابل ٨٧٥ فى المائة من حالات المتهمين بالسرقة وكانت صور التقارير النفسية بالملفات الباقية مطبوعة . وكانت نسبة التقارير المستوفاة فى ملفات المجموعتين ، ٣٧٨ فى المائة مشردين مقابل لا شىء من مجموعة المتهمين بالسرقة رغم اهمية هذا الفحص بالنسبة لكلا النمطين من أنماط الجناح .

ووجد ان التقارير الاجتماعية الشاملة كانت فى صورتها الكاملة بين ٨٢٥ فى المائة من ملفات المشردين فى مقابل ٥٠ فى المائة من ملفات المتهمين بالسرقة وكانت النسبة الباقية من التقارير فى صورة ملخصة .

ويلاحظ انه وان كانت ملفات مجموعتى الدراسة الحالية قد حوت فحوصا اجتماعية سواء اكانت ملخصة ام كاملة ، فقد انتهى بحث محكمة الاحداث الى ان الحالات التى طبق عليها فحوص اجتماعية بلغت ٧٧٥ فى المائة فقط من مجموع الحالات المدروسة .

وتشير نتائج الدراسة الحالية ايضا الى ان كل الفحوص الاجتماعية والنفسية قام بها اخصائيون فى مجموعة المشردين ، وبينما قام اخصائيون

(١) أجرى هذا البحث على حوالى (٤٠) حالة من حالات الجنع ، من حيث نوع الحدث وتهنته وكيفية ضبطه ، ومدى استيفاء القضية للبحث ومدى اتفاق الأبحاث مع بعضها البعض ونوع كل بحث وما انتهت اليه المحكمة ومدى مطابقة قرارها أو حكمها مع البحوث المرفقة .

أيضا في مجموعة المتهمين بالسرقة كلهم بإجراء فحوصهم الاجتماعية ، فان نسبة الاخصائيين الذين قاموا بالفحوص النفسية بلغت ٣٦ر٤ في المائة ولم يتمكن من معرفة من هم الاشخاص الذين قاموا فعلا بالفحوص الطبية لافراد المجموعتين نظرا لتحويل الحالات الى الوحدة الطبية التابعة لها الوحدة الاجتماعية الشاملة بمصر القديمة (مجتمع الدراسة) وورود توقيعات في التقارير الطبية التي وقع عليها فحوص من هذا النوع قد تكون للطبيب او لمساعديه .

وفيما يتعلق بتقارير الشخصية والسلوك وجد أن ٨٧ر٥ في المائة منها قام باعداده اخصائيون في مجموعة المشردين في مقابل ٥٩ر٣ في المائة في مجموعة المتهمين بالسرقة . وقام مشرفون في الحالات الباقية بهذه المهمة في المجموعة الاولى فقط . وقام الاخصائيون باستيفاء ٩٥ر٥ في المائة من تقارير مجموعة المشردين ، في مقابل ٧٠ر٧ من مجموعة السارقين . وقام المشرفون باستيفاء ٥ في المائة من تقارير مجموعة المشردين ، و ٥٩ر٥ في المائة من تقارير مجموعة السارقين .

ووجد أن الاخصائيين الذين قاموا بالفحوص السابقة في المجموعتين حاصلين على مؤهل دراسي عال فقط . بينما المشرفون الذين قاموا ببعض الفحوص والمشار اليهم سابقا لم يحصلوا الا على مؤهل دراسي متوسط . وان وجد أن كل الاخصائيين قد تلقوا تدريبا في نفس العمل الذي يقومون به ، فان هذا التدريب لم يتم الا بعد سنة ١٩٦٧ ولم تزد مدة هذا التدريب عن شهر اما المشرفون فلم يتلقوا أى تدريب .

ولقد أجريت كل الفحوص النفسية والشخصية والسلوك والبحث الاولى في الوحدة الاجتماعية بمصر القديمة بالنسبة لمجموعتي المشردين والمتهمين بالسرقة . ولقد أشرنا سابقا الى مكان إجراء الفحص الطبي . وأجرى الفحص الاجتماعي بنسبة ٦٥ في المائة من حالات المشردين في بيئة الحدث مقابل ٤٠ر٧ في المائة من حالات المتهمين بالسرقة . وأجريت الفحوص الاجتماعية بالنسبة للحالات الباقية في المجموعتين في الوحدة الاجتماعية الشاملة .

وبالنسبة للتعبير الملائم للحدث لوحظ أن الرأي الذي أبدته الفحوص المختلفة (النفس والشخصية والسلوك والاجتماعي) متفقة فيما بينها بنسبة ٨٢ر٥ في المائة في حالات المشردين مقابل ٣٦ر٤ في المائة من حالات المتهمين بالسرقة وكانت حالات المتهمين بالسرقة الذين لم يتم الاتفاق بين التقارير بشأنها تنحصر في : عدم ابداء التقارير رأيها في الحالة نتيجة لقصر مدة الفحص او لصدر القرار بالانحراج من النيابة لعدم ثبوت التهمة .

وكان اتفاق التقرير الاجتماعي الشامل مع الرأي الذي أبدته المحكمة في حالة الحدث بنسبة ٨٥ في المائة في مجموعة المشردين ، و ٥٠ في المائة في مجموعة المتهمين بالسرقة .

وان كنا نجد أن نسبة الاتفاق بين فحوص (بحث محكمة الاحداث) وقرار المحكمة قد بلغت ٦٠ في المائة من مجموع الحالات مقترية من نسبة الاتفاق بين الفحوص وقرار المحكمة في مجموعة المشردين ، وهي نسبة تزيد على النسبة المناظرة لها للاتفاق في هذا الصدد بين مجموعة المتهمين بالسرقة والتي بلغت ٥٠ في المائة فقط .

الصعوبات التي تواجه الجهات المعنية بتشخيص حالة الاحداث

في الجمهورية العربية المتحدة

ويمكن استكمالاً للصورة السابقة لتقويم اجراءات عملية فحص شخصية الحدث أن نستطلع رأي القائمين على عمليات الفحص ، ونقصد من ناحية قضاة محاكم الاحداث ومن ناحية أخرى الاخصائيين الاجتماعيين في دور الابداع بالجمهورية العربية المتحدة .

ولقد توفرت لنا هذه الجوانب من بحثين : الاول بحث محكمة الاحداث وامكن منه الوقوف على الصعوبات التي تواجه قضاة الاحداث وتنحصر فيما يلي :

١ - اتفق قضاة الاحداث على ضرورة تخصيص القاضي لنظر قضايا الاحداث .

٢ - كثرة عدد القضايا التي تنظر خلال الجلسة الواحدة مما يزحم الجلسة ويفوت على القاضي الاتصاف للحدث وتفهم شخصيته في صبر وناة على ضوء التقارير المرفقة .

٣ - ضرورة توحيد الجهة التي تقوم باجراء البحث والذي يجب ان يكون شاملاً - وعدم تعدد جهات دراسة شخصية الحدث بين الشرطة والوحدات الاجتماعية ومكتب خدمة الاحداث .

٤ - رغم تنوع الابحاث الا ان اغلبها ينصب على جانب واحد للانحراف وهو الجانب الاجتماعي والظروف الاسرية ، وتضمن القليل منها دراسة الحالة النفسية للحدث ، كما أغفلت كل البحوث الناحية الطبية رغم اهميتها .

وامكن بواسطة البحث الثاني ، دراسة تقويمية للخدمات التي تقدمها مؤسسات الاحداث للتعرف على الوضع الراهن لعمليات الكشف عن شخصية الاحداث والصعوبات البشرية والمادية التي تواجه هذه العمليات .

واكدت اغلب المؤسسات المدروسة ان الكشف عن شخصيات الاحداث يتم فيها عن طريق تتبع سلوكهم اليومي ، ودراسة الشخصية والسلوك والوقوف على مستوى الذكاء وقدراتهم وميولهم المهنية ، كما يدون الملاحظات الخاصة بسلوك الحدث اليومي في ملف خاص وتتم دراسة البيئة الاجتماعية للحدث عن طريق مقابلة الحدث وأسرته أو الاكتفاء بمقابلة الحدث .. الخ .

وفي ضوء هذا اشارت هذه المؤسسات الى وجود صعوبات بشرية ومادية تحول دون قيامها بواجباتها ازاء عمليات التشخيص وتنحصر فيما يلي :

١ - الحاجة الماسة الى زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين ، وتعيين الاخصائيين النفسيين ، لسد العجز في عمليات التشخيص وغيرها .

٢ - تشكو بعض المؤسسات من اهمال المحكمة لرأى الاخصائى فى تشخيصه لحالة الحدث ، وعدم الاخذ به ، ومن قصر الفترة التى يقضيها الحدث المودع بدار الملاحظة مما يؤدى الى التسرع فى عملية التشخيص السلوكى والاجتماعى .

٣ - وتشير اخرى الى زيادة حجم الجماعات التى يشرف عليها الاخصائى الاجتماعى مما يؤدى الى تشتت جهوده وعدم التوصل الجيد لاساليب الرعاية الاجتماعية والنفسية للاحداث ، ومن ثم التعرف على شخصياتهم .

٤ - اشارت بعض المؤسسات الى مشكلة الهروب ، وترى ضرورة الاهتمام بعملية اسوارها واتخاذ الاحتياطات الكافية للتخلص من هذه المشكلة حتى يوجد الحدث فى الدور ويتمكن من دراسة حالته .

وتقترح المؤسسات ضرورة وضع خطة وتنسيق العمل بين هيئات الشرطة والنيابة ومؤسسات الاحداث حتى تذلل العقبات الناشئة عن بعد مقر النيابة ومكاتب الاحداث عن هذه المؤسسات وتنسيق عملية الضبط والمحاكمة والبحث الاجتماعى والتسجيل الاحصائى اللازم .

خاتمة

رغم الاهمية البالغة لدراسة شخصية الحدث الجانح قبل وبعد مرحلة الحكم فان وضع دراسة الشخصية كمحور للتدبير العقابي والعلاجي في المقام الاول دون النظر ، او عدم الاهتمام ، بالسياق الاجتماعي العام وما يشتمل عليه من انساق ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية وقضائية وقيمية مؤثرة في الافراد والجماعات والمواقف الاجتماعية . . يجعل من فحص الشخصية اجراء شكليا لا يؤثر البتة في تدابير الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة والجناح كظاهرة اجتماعية .

ان عدم التزام محكمة الاحداث بنتائج فحص الشخصية او اصدارها الحكم دون انتظار انجاز اجراءات الفحص ، رفض عملى لاهمية الواقع النفسى والاجتماعى الذى يؤثر فى جناح الحدث وتعطيل للنص القانونى الوارد بضرورة فحص الحدث خاصة بالنسبة للافعال الجانحة الخطرة ، فقد تبين من واقع دراسة الملفات ان المحكمة اصدرت حكما وجميع ملفات المتهمين بالسرقة خالية من الفحوص النفسية بينما كانت الفحوص الاجتماعية الشاملة متوفرة فى ٥٠ فى المائة من هذه الملفات فقط . كما لم تتفق المحكمة مع نتائج الفحص الشامل على التدبير اللازم للاحداث المتهمين بالسرقة بنسبة ٥٠ فى المائة من هذه الحالات و ١٥ فى المائة من حالات التشرد .

ان نظام قضاء الاحداث يهدف نحو غاية اجتماعية اساسا فالقانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى لا غاية فى حد ذاته ومن ثم لا يجدر أن نقع فى أسر المتون المجردة حيث ان امكانياتها لا تستطيع مواكبة الفلسفات الاجتماعية التقدمية التى تستمد مقوماتها من الواقع الاجتماعى المتغير ومن ثم كانت عمليات القبض واجراءات التحقيق وفحص الشخصية وقرار المحكمة ومتابعة التدبير الملأئم للحدث هى حلقات متصلة يؤدى انقسام أحدها عن الآخر الى فشل عمليات الرعاية والوقاية . وعلى هذا يصبح ارتباط حكم المحكمة بالفحوص أمرا لا مناص منه من وجهة النظر السيسولوجية ويمكن بناء على ذلك اذا اعتبر قاضى الاحداث عضوا فى فريق البحث ، ان يكون معهم وحدة يتم العمل فيها فى صورة عضوية متضامنة لا تناقض فيما بينها .

وقد يحقق ذلك تطوير الوحدات الاجتماعية الشاملة الى وحدات متكاملة من دور الاستقبال أو الملاحظة أو الحجز الوقائى واقسام الفحص الاجتماعى والنفسى والهيئة القضائية او محكمة الاحداث . وثمة اتجاه آخر نحو انماط الجناح المحتمل كالتشرد وهو ان تقولى هيئات اجتماعية فقط العمل فى هذه الحالات باعتبارها تمثل حالة خطر محتمل على الاحداث او المجتمع يقتضى ازاءها اتخاذ تدابير ووقاية وعلاج وتغييرا ايجابى فى بعض الظروف التى تواجه الحدث سواء كانت ظروفها اقتصادية ام سرية ام مهنية ام تعليمية .

والواقع ان هذا الاجراء قد يعمل على تحقيق شروط نجاح عملية الفحص ، كما يخفف من عبء قاضي الاحداث من اكوام القضايا التي تفصل فيها ويختلط فيها الجانحون من المعرضين له وخاصة المتشردين . ويتيح له فرصة التعمق في دراسة حالات الانحراف الحقيقي واتخاذ قراره مستندا الى نتائج فحص شخصية الحدث .

ان الالتزام بمبدأ التقنين في تصميم أدوات الفحص النفسي أو تعريبها بما يلائم المجتمعات العربية لا يلقى نفس الصعوبات التي تلاقىها أساليب الفحص الاجتماعي من حيث اختلاف مكونات موضوع أو مجال العلوم النفسية عن العلوم الاجتماعية ، وقد تكون أساليب دراسة الحالة ، والاستبانات شبه المقتنة والحررة أدوات ملائمة لفحص الواقع الاجتماعي للحدث الجانح .

ومما يؤثر في موضوعية نتائج فحوص الشخصية مدى كفاءة الفاحصين والامكانيات المتاحة لهم ماديا وزمنيا ، ونوعية منظورهم الدراسي للشخصية فاعتبارها وحدة مفردة قائمة بذاتها دون ربطها بالوقائع والمواقف الاجتماعية يؤثر في قصور نتائج الفحوص وتفسيرها ، فالفحوص المختلفة طبية او نفسية او اجتماعية لا تعنى تقسيم الشخصية الى وحدات بقدر ما تعنى التكامل فيما بينها في وحدة الشخصية ذاتها وارتباطها الدينامي بالعلاقات الاجتماعية ومن ثم تعلق اهمية كبرى على مهارة الفاحصين في تفسير نتائج هذه الفحوص في وحدة منطقية متكاملة .

- The limited men power of social workers and psychologists or mental testers made the diagnosis process impossible to examine all the cases in custody and probation institution.
- The juvenile court does not take into consideration it ought to be, the recommendations of psychologists and social workers.
- Running away from juvenile institutions is a main problem which prevents specialists from achieving diagnosis process.

DIAGNOSIS OF JUVENILE DELINQUENT PERSONALITY

Salah Abd El Metaal

N.C.S.R.

Ali Galabi

N.C.S.C.R.

The present study tries to evaluate the followed procedures of diagnosing juvenile delinquent personality within the conceptual models of social defense theories.

The files of juvenile delinquents, 1967 in (Misr El-Kadima) denote juvenile institution for custody and probation were considered as a source of data collecting.

A schedule has been designed to investigate traits of juvenile delinquents, procedures of diagnosis, contents of the files and the degree of agreement between juvenile court decision and Psychological & Social reports.

The files could be divided into two sections, files of vagrants and the other for delinquents. The first which is related to vagrants contains physical, psychological and sociological reports, whereas the second contains only 27,2% (physical report), 36,4% (psychological report) and 59,3% (Social report) from the total files of delinquents.

It appeared that 65% of vagrants as composed with 40,7% of delinquents had been examined sociologically in their environments. Also 36,4% delinquents had been examined psychologically.

The similarity between the recommendations of psychological and sociological reports was 58% for the vagrants cases and 50% for the delinquents cases.

In addition, some obstacles made the diagnosis process incomplete :

الخطورة الاجرامية والتدابير الوقائية

في التشريع الليبي

الدكتور احمد عبد العزيز اللفي

خبير اول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة

يتزايد اهتمام المشتغلين بالقانون الجنائي في الجمهورية العربية المتحدة بدراسة تشريعات الدول العربية . وتجلى ذلك في العديد من المؤلفات التي ظهرت حديثا ، وفي حرص المشرفين على الدراسات العليا في الجامعات على لفت الانتظار للاهتمام بالتشريعات العربية عند القيام بالدراسات المقارنة . وهو اتجاه محمود تمليه اعتبارات قومية وعملية . ولا يغنى عن دراسة التشريعات العربية التعمق في دراسة مصادرها التاريخية ، كالقانون الفرنسي والاطالبي والانجليزى ، ذلك لانه لا يوجد تشريع عربى اكتفى باستقاء كل احكامه من مصدر واحد . ومن ناحية اخرى فان دراسة هذه التشريعات تتيح الفرصة لمعرفة مدى تقبل الاجهزة القانونية في البيئات العربية للاتجاهات المستوحاة من المصادر الاجنبية .

ويعد التشريع الجنائي الليبي من افضل القوانين العربية في تبنيه لبعض الاتجاهات الحديثة (١) . وكان قانون العقوبات في بدء صنفه سنة ١٩٥٣ مستقى كلية من القانون الايطالى الصادر سنة ١٩٣٠ ، ثم عدل الكثير من احكامه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ ، مما جعله في صورته الحالية مزيجا من القانونين الايطالى والمصرى . وقد افلح واضعوا القانون الى حد كبير في التوفيق بين الاتجاه الوضعى الذى يمثله القانون الايطالى وبين فقه المدرسة التقليدية الحديثة الذى يعكسه القانون المصرى ، وان كان الامر لا يخلو بطبيعة الحال من بعض التعارض او التضارب في النصوص المترتب على السرعة التي صاحبت تعديل القانون سنة ١٩٥٦ .

وخصص المشرع الليبي الباب السادس من الكتاب الاول من قانون العقوبات لبيان الاحكام الخاصة بالمجرمين الخطرين وبالتدابير الوقائية (المواد من ١٣٥ الى ١٦٤) ، كما افرد الباب العاشر من الكتاب الرابع من قانون الاجراءات الجنائية للتدابير الوقائية (المواد من ٥١١ الى ٥٢٣) . ولاشك في ان ادخال التدابير الوقائية والاعتداد بالحالة الخطرة في التشريع يمثل تقدما في السياسة الجنائية قائما على ادراك اكثر وعيا بشخصية الجناة ، وبالجوانب المختلفة المؤثرة على السلوك الاجرامى ، مما يضمن الوصول الى نتائج اكثر فاعلية من حيث اعادة تأهيل الجناة والوقاية من العود (٢) .

1. Naguib Hosni, La legislation pénale dans le monde arabe, Rev. Sc. Cri., 1967, p. 811.

(٢) من توصيات المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات ، مجلة قانون العقوبات وعلم الاجرام ، ١٩٥٣ ، صفحة ٣٨٨ .

وجعل المشرع الخطورة الاجرامية الاساس الذى يقوم عليه نظام التدابير الوقائية ، فجميع أحكامها الموضوعية والاجرائية تستمد من حالة الخطورة .
فالتدبير الوقائى لا يتخذ الا ضد من تنطوى شخصيته على خطورة . وتطبق على الشخص الخطر التدابير الوقائية وفقا لاحكام القانون « المادة ١٣٥ / ٣ عقوبات) . ويتعين ان يستمر التدبير طالما ظلت هذه الحالة قائمة « لا يجوز الغاء التدابير الوقائية المأمور بها ما دامت الخطورة قائمة » (المادة ١٤١ / ١ عقوبات) . ويجب ان ينتهى التدبير اذا زالت الحالة الخطرة « ومع ذلك اذا زالت خطورة الشخص المتخذة فى شأنه تدابير وقائية جاز الامر بالغائها قبل انقضاء الحد الاقصى للمدة التى يفرضها القانون أو قبل انقضاء المدة الاضافية التى أمر بها القاضى وذلك حتى فى الحالة التى ظلت تفترض فيها قانونا خطورة الشخص » (المادة ١٤١ / ٣ عقوبات) .

تعريف الخطورة الاجرامية فى القانون الليبي :

عرف المشرع الخطورة الاجرامية عن طريق تعريف الشخص الخطر ، فنصت الفقرة الاولى من المادة ١٣٥ عقوبات على أن « الشخص الخطر هو من يرتكب فعلا يعده القانون جريمة ، ويحتمل ، نظرا للظروف المبينة فى المادة ٢٨ ، أن يرتكب أفعالا أخرى يعدها القانون جرائم وان لم يكن مسئولا أو معاقبا جنائيا ، » .

ويتضح من هذا التعريف انه يلزم لتوافر الخطورة الاجرامية شرطان :

الاول : أن يكون الشخص قد ارتكب فعلا يعد جريمة فى القانون ، سواء كان مرتكبه مسئولا جنائيا أو غير مسئول . ويعنى هذا أن التشريع الليبي لم يذهب الى المدعى الذى طالب به انصار المدرسة الوضعية ويطالب به حاليا بعض انصار حركة الدفاع الاجتماعى الحديث من امكان القول بوجود حالة الخطورة ولو لم يرتكب الشخص جريمة . وفى تقديرنا أن هذا الشرط الذى تمسك به المشرع الليبي لا غنى عنه ، حتى يمكن الاستناد على معيار موضوعى يتمثل فى الجريمة للترتكبة ، وبذلك لا يكون هناك محل للتحكم أو للاختلاف فى التقدير ، مما قد يؤدى الى الامتناع على الحريات الفردية .

والثانى : أن تتوافر دلائل أخرى الى جانب الجريمة تدل على احتمال أن يقدم الجانى على ارتكاب جرائم فى المستقبل . ووضع المشرع عدة عوامل يستهدى بها القاضى فى تقدير هذا الاحتمال ، وقد بينتها المادة ٢٨ عقوبات ، وهى : ١ - طبيعة الفعل ونوعه والوسائل التى استعملت لارتكابه وغايته ومكان وقوعه ووقته وسائر الظروف المتعلقة به ٢ - جسامة الضرر أو الخطر الناتج عن الفعل ٣ - مدى القصد الجنائى سواء كان عمديا أو غير عمدي ٤ - دوافع ارتكاب الجريمة وخلق المجرم ٥ - سلوك المجرم وقت ارتكاب الجريمة وبعده ٦ - ظروف حياة المجرم الشخصية والعائلية والاجتماعية .

ولا يشترط أن تتوافر جميع هذه العوامل للدلالة على احتمال اقدام الجانى على ارتكاب جرائم فى المستقبل ، بل يستطيع القاضى استخلاص وجود هذا الاحتمال لمجرد توافر بعض هذه العوامل أو واحد منها فقط . على أنه يتعين فى الاستناد على أى منها أن يكون قائما على وقائع فعلية محددة ، فاذا ذهب القاضى الى أن من المحتمل أن يرتكب الجانى جرائم فى المستقبل نظرا لظروف حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية ، فعليه أن يبين الوقائع التى تكشف عن هذه الظروف .

حالات الخطورة الاجرامية

تقتصر تطبيقات فكرة الخطورة الاجرامية فى القانون الليبى على الحالات الآتية :

١ - الاعتياذ على الاجرام ٢ - احترافه ٣ - الانحراف فى الاجرام ضد الاشخاص ٤ - الشذوذ الاجرامى ٥ - اجرام الاحداث .

١ - الاعتياذ على الاجرام :

بينت حكمه المادة ١٤٦ عقوبات ، فهى تنص على أنه : « اذا سبق الحكم على شخص لجنايتين أو جنحتين عمديتين وحكم عليه مرة أخرى لجناية أو جنحة عمدية فللقاضى ، اذا ظهر له من طبيعة الجريمة المرتكبة وخطورتها والزمان الذى ارتكبت فيه وسلوك الفاعل وسيرته ومن الظروف الاخرى المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ أن المتهم قد تفرغ للاجرام ، أن يقرر اعتباره مجرماً اعتاد الاجرام ويأمر باحاليته الى معتقل خاص يقضى فيه ما لا يقل عن سنتين بعد انتهاء مدة عقوبته ، » .

ويتضح من هذه المادة - التى تقابل المادة ١٠٢ عقوبات ايطالى - أنه يشترط لامكان التقرير بأن المتهم مجرم معتاد على الاجرام توافر ثلاثة شروط هى :

أ - أن يسبق الحكم عليه فى جنائيتين أو جنحتين عمديتين أو فى جنابة وجنحة عمديتين . ولا يشترط أن تكون هذه الاحكام قد نفذت ، ولكن يتعين أن تكون قد أصبحت نهائية وقت ارتكاب الجريمة الجديدة .

ب - أن يرتكب الجانى جنابة أو جنحة عمدية ، ولم يتطلب المشرع أن تكون هذه الجريمة الجديدة مماثلة للجرائم السابقة ، فقد اكتفى بكون جميع الجرائم عمدية .

ج - أن يتبين القاضى من طبيعة الجريمة المرتكبة وخطورتها والزمان الذى ارتكبت فيه وسلوك الجانى ودوافع ارتكاب الجريمة وخلق المجرم وظروفه الشخصية والعائلية والاجتماعية أنه قد اعتاد على الاجرام .

وعليه فان الاعتياذ على الاجرام لا يثبت الا بتقرير قضائى *déclaration judiciaire* من المحكمة التى تنظر الجريمة الجديدة ، فهو لا يبنى على افتراض قانونى كما نهبت الى ذلك المادة ١٠٢ عقوبات ايطالى (١) .

ويحكم على المتهم الذى قررت المحكمة اعتباره مجرماً معتاداً بعقوبة الجريمة ، واذا توافرت شروط العود بالنسبة له شددت العقوبة وفقاً للمادة ٩٧ عقوبات ، كما يحكم عليه أيضاً تدبير وقائى هو الاحالة الى معتقل يقضى فيه مدة لا تقل عن سنتين بعد انتهاء تنفيذ عقوبته .

(١) أحمد الالى ، شرح قانون العقوبات الليبى ، القسم العام ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٩ ، صفحة ٥٤٥ .

وينتهي تنفيذ التدبير الوقائي بقرار من قاضي الاشراف ، ولا يفرج عن المحكوم عليه الا بعد زوال خطورته . وعلى قاضي الاشراف عند نهاية مدة الحد الأدنى المقرر في القانون للتدبير - وهي في هذه الحالة سنتين - أن يعيد النظر في حالة المحكوم عليه ، فاذا تبين أنه لا زال خطرا عين مدة اضافية يعاد بعدها النظر في حالته .

واذا زالت خطورة الشخص يأمر قاضي الاشراف بانتهاء التدبير حتى قبل انقضاء الحد الأدنى له ، كما يجوز له أن يأمر بالافراج عن المحكوم عليه قبل فوات المدة الاضافية اذا كان قد أمر بها (المادة ١٤١ عقوبات) .

٢ احتراف الاجرام :

نظمت أحكامه المادة ١٤٧ عقوبات ، وهي تنص على أنه « من توافرت فيه الشروط المقررة لاعتباره مجرما معتادا وحكم عليه لجريمة أخرى يعد مجرما محترفا عندما يبدو للقاضي من طبيعة الجرائم ونوعها وسيرته والظروف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ أنه يعتمد عادة في معيشته ولو جزئيا على ما يجنيه من الاجرام » وفي هذه الحالة لا تقل مدة اعتقاله عن ثلاث سنوات .

وقد أخذت هذه المادة عن المادة ١٠٥ عقوبات ايطالي . ويشترط لاعتبار المجرم محترفا الاجرام أن تتوافر بالنسبة له الشروط المقررة لاعتباره مجرما معتادا ثم يرتكب بعد ذلك جناية أو جنحة ، وأن يتبين للمحكمة من طبيعة الجرائم المرتكبة وسلوك الجاني وطريقة حياته وسائر ظروفه ودوافع ارتكابه الجريمة أنه يتعيش عادة أو جزئيا من مئحصلات جرائمه . واعتبر القانون الليبي - كالقانون الايطالي - احتراف الاجرام صورة من صور الاعتياد ، غير أنه وضع سبيلا واحدا لاثباته هو التقرير القضائي به ، فلم يقمه على افتراض قانوني غير قابل لاثبات العكس . ولا يكفي لاثبات احتراف الاجرام أن يكون الهدف من الجرائم المرتكبة هو الحصول على كسب أو مغنم ، بل يجب أن تدل هذه الجرائم على أن الجاني قد اتخذ من ارتكابها وسيلة للتعيش ، حتى ولو كانت لديه وسيلة أخرى .

ويترتب على التقرير بأن الجاني محترفا الاجرام الحكم عليه بالعقوبة المقررة للجريمة ، مع تشديدها اذا توافرت شروط العود ، والحكم عليه أيضا بتدبير وقائي هو الاحالة الى معتقل ، يمضي فيه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد تنفيذ العقوبة . ويأمر قاضي الاشراف بانتهاء التدبير الوقائي في أي وقت اذا تبين له زوال خطورة المحكوم عليه .

٣ - الانحراف في الاجرام:

نصت على احكام الانحراف في الاجرام او الميل الاجرامي المادة ١٤٨ عقوبات وهي مستقاة من المادة ١٠٨ عقوبات ايطالي ، وتنص على أنه : « من ارتكب ضد حياة فرد أو سلامته جناية معاقبا عليها بعقوبة « قيدة للحرية مدة لا تقل عن خمس سنوات بدافع تافه أو لاسباب دنيئة أو كان ارتكابه اياها بغلظة وتوحش ، عد مجرما منحرفا وان لم يكن عائدا أو معتادا الاجرام أو محترفه ويحال الى محل اعتقال يبقى فيه مدة لا تقل عن أربع سنوات » .

وعليه فلا يشترط في الانحراف في الاجرام توافر شروط العود أو الاعتياد أو الاحتراف ، لأن البحث في الميل الاجرامى يمكن أن يثار منذ ارتكاب الجانى جريمته الاولى .

ويقصر القانون الليبى - كالقانون الايطالى - مجال الانحراف في الاجرام على الجرائم التى ترتكب ضد الاشخاص . ويترتب على اعتبار الجانى مجرماً منحرفاً ، فضلاً عن الحكم عليه بالعقوبة المقررة عن الجنائية والقى لا تقل عن خمس سنوات ، الحكم عليه بتدبير وقائى هو الايداع في معتقل مدة لا تقل عن أربع سنوات . وينتهى التدبير الوقائى بقرار من قاضى الاشراف وفقاً لما جاء بالمادة ١٤١ عقوبات .

تقدير مسلك المشرع الليبى في تنظيمه لاحكام الاعتياد والاحتراف والانحراف في الاجرام :

لا شك أن وضع احكام خاصة بالمجرمين المعتادين والمحترفين والمنحرفين يمثل تقدماً في سياسة التشريع وعياً بضرورة اتخاذ مسلك متميز حيالهم يفترق عن المسلك المتخذ حيال المجرمين لأول مرة ، وبذلك يمكن مجابهة خطورتهم . وقد أصاب المشرع اذ اكتفى بجعل الفصل في ثبوت الاعتياد والاحتراف والانحراف من شأن المحاكم ، فلم يقمه على افتراض قانونى غير قابل لاثبات العكس ، وبذلك يمكن تقدير ظروف كل حالة على حدة . فمن الملاحظ أن بعض المجرمين يتكرر منهم ارتكاب الجرائم بسبب ظروف غير عادية أو تحت تأثير دوافع طارئة ، مما يوجب التفرقة بين هؤلاء الذين يرتكبون جرائم متعددة نتيجة ظروف عارضة *delinquants multi-occasionnels* والمجرمين المعتادين والمحترفين (١) .

على أننا لا نقر ما ذهب اليه القانون في المادة ١٤٨ عقوبات من امكان اعتبار الجانى مجرماً منحرفاً أى مجرماً بالميل لجرد ارتكابه جريمة واحدة حتى لو استشف القاضى ذلك من ظروف الجريمة والمجرم ، ذلك أن ارتكاب جريمة واحدة لا يكفى لكى يطمأن معه للتقرير بأن المجرم لديه ميل اجرامى . فالدراسات المتعلقة بعلم الاجرام وعلم النفس والطب العقلى لم تتقدم بعد الى الحد الذى يقطع بصواب ما تنتهى اليه بخصوص احتمال ارتكاب الجانى لجرائم في المستقبل ، واشتراط ارتكاب الجانى لأكثر من جريمة يحول دون الاعتساف في الاحكام والاختلاف في التقدير . وقد أوصى المؤتمر الدولى الجنائى والعقابى الثانى عشر الذى عقد بلاهاى سنة ١٩٥٠ بوجوب وضع عدة شروط قانونية لاعتبار المجرم خطراً ، سواء كانت هذه الشروط عدة احكام صدرت عليه أو عدة جرائم منسوبة اليه (٢) .

غير أن أهم نقد يوجه لمسلك المشرع في هذا الصدد هو أنه تبنى النظام الثنائى *le système dualiste* ، وبمقتضاه يخضع الجانى لاجراءين مختلفين

1. Germain, Le traitement des récidivistes, Summary of The Third International Congress on Criminology, p. 178.

2. Rev. Dr. Pén. Crim., 1950/51 p. 176.

هما العقوبة والتدبير الوقائي . وقد كشف التطبيق العملي للنظام الثنائي عن عيوب خطيرة فيه دفعت كثيرا من رجال القانون وعلم العقاب للمطالبة بالعدول عنه . واستجابت لذلك بعض التشريعات مثل القانون الانجليزي ، بل ان بعض البلاد التي لا تزال تبقى عليه من الناحية الشكلية محرته عمليا بتوحيد طريقة تنفيذ العقوبة والتدبير الوقائي .

وترجع المضار العملية لهذا النظام في أنه يحول دون اخضاع المجرم الخطر لمعاملة واحدة طويلة المدة تراعى فيها حالته الخطرة وتستهدف دفع هذه الخطورة . ومن ناحية أخرى فإن الجاني نفسه لا يفهم الحكمة من هذا النظام ولا يتقبل اخضاعه للتدبير الوقائي بعد أن يستوفي مدة عقوبته ، ومن المسلم به أن تقبل النزول للمعاملة التي تبذل له يعتبر شرطا أساسيا لنجاح هذه المعاملة . فضلا عن ذلك فقد ثبت أن المحاكم تتردد كثيرا قبل الحكم على الجاني بالعقوبة وبالتدبير الوقائي في نفس الوقت استشعارا منها بعدم عدالة هذا النظام . وليس أدل على ذلك من أن المحاكم البلجيكية ظلت منذ سنة ١٩٢١ أى من تاريخ نفاذ قانون الدفاع الاجتماعي حتى سنة ١٩٤٥ مترددة في تطبيق المواد من ٢٤ الى ٢٨ من هذا القانون والتي كانت تقرر اخضاع المجرم العائد للعقوبة ثم لتدبير وقائي هو الوضع تحت تحفظ الحكومة *la mise à la disposition du gouvernement* . وعلى حد علمنا لم يصدر حكم واحد من المحاكم الليبية على المواد ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ عقوبات ، الأمر الذي يؤكد صدق هذا النظر .

وقد أوصت العديد من المؤتمرات بضرورة نبذ النظام الثنائي . فجاء في قرارات المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي عقد بروما سنة ١٩٥٣ أن النظام الذي تتبعه بعض التشريعات والقاضي بتطبيق نظامين متعاقبين على نفس المتهم يؤدي إلى مضايقات ومتاعب وعلى الاخص بالنسبة لبعض المذنبين ، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية (١) . كما أوصى المؤتمر الدولي الثاني عشر لقانون العقوبات وعلم العقاب الذي عقد بلاماي سنة ١٩٥٠ بعدم الأخذ بالنظام المزيج ، قولا بأن التدبير الخاص لا يجب أن يضاف إلى العقوبة ، بل يتعين تطبيق تدبير موحد لمدة غير محددة تحديدا نسبيا (٢) . وقد أيدت الهيئة الاستشارية الأوروبية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين في اجتماعها الذي عقد في جنيف سنة ١٩٥٦ توصيلت هذين المؤتمرين (٣) .

٤ - الشذوذ الإجرامي :

عنى القانون الليبي بوضع أحكام خاصة للشذوذ الإجرامي ، فهو لم يتابع مسلك التشريعات التقليدية بومن بينها القانون المصري ، التي جاءت خلوا من مثل هذه الأحكام . ولم يكن أمام لقضاء الا تخفيف عقوبة المجرم الشاذ — أي المجرم الذي يعاني من نقص جزئي في العقل — وذلك مقابلة لمسئوليته المخففة . وهذا المسلك ثبت عقمه ، فان قصر مدة العقوبة يؤدي إلى سرعة الإفراج عن المجرم الشاذ قبل أن تزول خطورته . ومن ناحية أخرى فإن طبيعة العقوبة

1. Rev. Dr. Pén. Crim., 1953/54, p. 388.

2. Rev. Dr. Pén. Crim., 1950/51, p. 176.

3. European Consultative Group, Prison Printing Shops, Melun, France, 1957, p. 64.

وكيفية تنفيذها لا تتلاءم مع شخصية المجرم الشاذ ولا تواجه العوامل التي أدت الى شذوذه والى سلوكه الاجرامى الخطر .

وقد سلمت الكثير من التشريعات الحديثة - ومن بينها القانون الليبي - بما يتميز به المجرمون الشواذ من خطورة اجرامية ، فوضعت لهم احكاما خاصة تبرز فيها فكرة الدفاع الاجتماعى . على أنه يلاحظ أن هذا القانون ظل متأثرا الى حد ما بالافكار التقليدية ، فقد اسمى الاجراء الذى يتخذ حيال المجرم الشاذ عقوبة ، بالرغم من تميزه بكافة خصائص التدبير الوقائى . وتوحى المادة ٨٤ عقوبات بأن مسلك المشرع الليبي ازاء المجرم المصاب بعيب جزئى فى العقل يقتصر على مجرد تخفيف عقوبته ، اذ جاء نصها كما يلى « يسأل من كان وقت اقتراف الفعل فى حالة خلل عقلى غير مطبق ناتج عن مرض انقص قوة شعوره وارادته بقدر جسيم دون أن يزيلها . الا أنه تستبدل فى شأنه بعقوبة الاعدام السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبالعقوبة السجن المؤبد السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات . وتخفف العقوبات الاخرى بمقدار ثلثيها » . غير أن المادة ٨٥ اوضحت حقيقة الاجراء الذى يتخذ حيال المجرم الشاذ ، فنصت على أنه : « اذا وجد عيب جزئى فى العقل يستوجب انقاص المسئولية وفقا للمادة السابقة أو تسمم مزمن ناتج عن تعاطى الخمر أو المخدرات وكذلك عند اداة الاصم الابكم ، يقضى هؤلاء مدة عقوبتهم فى محل خاص يوضعون فيه تحت رعاية خاصة للعلاج الملائم . وليس للقاضى أن يعين مدة العقوبة الا فى حدهما الأدنى ، وتظل قائمة الى أن تسمح الحالة النفسية والعقلية للمحكوم عليهم بالرجاعهم الى المجتمع . وفى هذه الحالة يأمر قاضى الاشراف بالانفراج عنهم بناء على رأى مدير المصحة والطبيب النفسانى التابع لها مع فرض المراقبة عليهم اذا اقتضى الحال » .

ومن رأينا أنه بالرغم من أن المادتين ٨٤ ، ٨٥ اطلقتا على الاجراء الذى يتخذ ازاء المجرمين الشواذ اسم عقوبة ، الا أنه فى حقيقته تدبير وقائى . فالعقوبة تكون محددة المدة ، وتقدر على أساس جسامه الجريمة المرتكبة ، ويستهدفها مقابلة الخطأ الذى ارتكبه الجانى ، أما التدبير المقرر بالمادة ٨٥ فهو غير محدد المدة ، اذ القاضى ملزم بأن يحكم بالحد الأدنى فقط تاركا تحديد الوقت الذى يفرج فيه عن المجرم الشاذ لقاضى الاشراف . وفضلا عن ذلك فهو لا ينفذ فى السجون بل فى مصحات ترعى المحكوم عليهم طبيا وتعمل على علاجهم . وتسرى الاحكام المقررة للشواذ على المجرمين المصابين بتسمم مزمن لتعاطى الخمر أو المخدرات والاصم البكم اذا كانوا يعانون من عيب جزئى فى العقل .

٥ - الاحداث الخطرون :

الى جانب الاحكام العامة المقررة للاحداث والتي جاءت بها المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ عقوبات ، نص القانون الليبي على حكم خاص بالاحداث الخطرين . ويضمن هذا الحكم فى المادة ١٥١ التى وردت فى الباب السادس الخاص بالمجرمين الخطرين . ويسرى هذا الحكم اذا ارتكب الصغير الذى يقل عمره عن أربع عشرة سنة جنائية او جنحة عمدية ، وتبين للقاضى من جسامه الفعل ومن ظروف اسره الصغير أنه أصبح خطرا . وفى هذه الحالة تأمر المحكمة بايوائه فى اصلاحية قانونية أو تضعه تحت المراقبة ويطبق هذا الحكم ايضا على الصغير

الذى أتم الرابعة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة اذا ثبت عدم قدرته على الادراك والارادة وقت اقتراف الفعل مما يجعله غير مسئول جنائيا .

. . .

بعد هذا العرض السريع لحالات الخطورة الاجرامية فى القانون الليبي ، نبين ما جاء به هذا القانون من قواعد موضوعية واجرائية تحكم التدابير الوقائية وماهية هذه التدابير .

اولا : القواعد الموضوعية :

١ — تخضع التدابير الوقائية لبداى الشرعية ، وتطبيقا لذلك تنص المادة ١٣٧ عقوبات على انه : « لا تفرض التدابير الوقائية الا بناء على نص فى القانون وفى حدود ذلك النص » .

على أن هناك تارقا بين العقوبة وبين التدبير الوقائى فيما يتعلق بتعاقب القوايين . فالعقوبة المقررة بقانون جديد لا تسرى على الماضى الا اذا كانت هى صاحب المتهم ، أما التدبير الوقائى فلانه مقرر لصاحب المتهم ولدرء خطورته فيحتمل القانون المعمول به وقت الامر به ، واذا اختلف هذا القانون عن القانون السارى وقت تنفيذ التدبير الوقائى طبق القانون الاخير (المادة ١١٨ عقوبات) .

٢ — لا يقاس التدبير الوقائى على أساس جسامه الجريمة كما هو الشأن فى العقوبة ، وانما يراعى فيه درجه الخطوره التى تنطوى عليها شخصيه المتهم . لذلك فان مدته لا تحدد مقدما ، حتى يمكن استمراره طالما بقيت حاله الخطره ، او انتهائه بمجرد زوالها . ويختص قاضى الاشراف بانهاء التدبير وفقا لما مررت به المادة ١٤١ عقوبات . واذا كان قاضى الاشراف يستطيع انهاء التدبير حتى قبل انقضاء الحد الاينى للمدة التى يفرضها القانون ، واذا كان له ان يصيف بتدبير مدة اضافية ، ألا انه لا يجوز له الامر بتدبير وقائى اذا كانت المحكمه الجنائيه قد فصلت فى ذلك بالرفض او باتخاذ تدبير وقائى آخر (المادة ٥٢٢ اجراءات) .

٣ — لا علاقة للحكم بالتدبير بثبوت توافر المسئولية الجنائية للمتهم ، وان كان ذلك يؤثر بداهة فى نوع التدبير المحكوم به حتى يتلاءم مع نوع الخطوره ودرجتها . فقد يقضى به على شخص مسئول مسئولية جنائية كاملة ، او على شخص مسئول مسئولية مخففة او على شخص غير مسئول كليه ، بل انه قد يقرر حتى فى حالة الحكم بالبراءة تطبيقا للمادة ١٤٠/٢ عقوبات . على انه يشترط فى هذه الحالة الاخيرة ان تكون المحكمه قد نظرت موضوع الدعوى حتى يمكن الاطمئنان على ان المحكمه قد تيقنت من خطورة المتهم . وفى ذلك تقول المحكمه العليا الليبية : « ان الحكم المطعون فيه خالف القانون اذ الزم المحكوم عليه بضممان مالى لحسن السلوك (وهو تدبير وقائى مالى) مع الحكم بسقوط الدعوى بمضى المدة ، فلا يجوز قياس هذه الحالة على ما تخوله المادة ١٤٠ عقوبات من اتخاذ اى من التدابير الوقائية مع الحكم بالبراءة لمخالفة ذلك لصريح نص المادة ١٤٢/١ . ذلك ان الشارع اجاز فرض التدابير الوقائية مع الحكم بالادانة او البراءة اعتبارا منه بأن استعراض القاضى لموضوع الدعوى قد يكشف عن وجوه من الخطر على أمن الجماعة او الافراد تدعو الى اتخاذ شيء من التدابير الوقائية لدرئها قبل وقوعها ولو لم تثبت الادانة ، انما غلبت القاضى

عن الحكم بهذه التدابير في حالة الحكم بسقوط الدعوى بمضى المدة لان القاضي لا يتاح له الخوض في موضوع الجريمة أو النظر الى الدلائل القائمة فيها وفي ظروف ارتكابها ، (١) .

٤ - لا يجوز الامر بوقف تنفيذ التدبير الوقائي ، فمادامت الخطورة ثابتة الى الحد الذي استوجب النطق بالتدبير فلا محل لعدم تنفيذه ، وقد جاءت المادة ١١٢ عقوبات الخاصة بوقف التنفيذ مقتصرة على العقوبات ، مما يعنى بمفهوم المخالفة عدم سريانها على التدابير الوقائية .

٥ - يرى الفقه ان الحكم بالتدبير الوقائي لا ينقضى بالتقادم ، اذ ان مجرد مضي مدة من الزمن لا يعنى حتما زوال الخطورة ، وان كان يستلزم اعادة الكشف على المحكوم عليه لاستظهار التطور الذي طرأ على حالته بعد هذه المدة . ولم يأخذ المشرع الليبي بهذا الرأي ، وان كان قد راعاه الى حد ما ، اذ نص المادة ١٤٢ عقوبات على أنه : « يحول سقوط الجريمة دون تطبيق التدابير الوقائية وينهى تنفيذها كما يمنع سقوط العقوبة تطبيق التدابير الوقائية باستثناء ما فرض منها كاجراء تبعى لحكم بالسجن تزيد مدته على عشر سنوات . ومع ذلك فان التدابير المقيدة للحرية تستبدل بها الحرية لمراقبة مدة لا تقل عن سنتين » .

٦ - لا يعتبر القانون الليبي التدبير الوقائي سابقة في العود ، فالمادة ٩٦ عقوبات التي تبين حالات العود مقتبسة عن المادة ٤٩ عقوبات مصري ، وهاتان المادتان تقصران أساس العود على الاحكام الصادرة بعقوبات . وهذا النظر يتفق مع الرأي السائد في الفقه ، وحجته ان التدبير لا ينطوى على ايلام مقصود حتى يقال ان المحكوم عليه لم يرتدع فيصبح من المتعين زيادة جرعة الايلام . غير أننا لا نسلم بهذا الرأي ، فالتكييف الصحيح للعود باعتباره حالة خاصة بالمتهم وليس ظرفا مشددا يستدعى اتخاذ الاجراءات المناسبة لهذه الحالة الخاصة ، ولما كان الحكم السابق بالتدبير الوقائي يكشف عن الحالة الخطرة لذلك لا يجوز اهداره عند النظر في الجريمة الجديدة (٢) . تتبين أهمية هذا الرأي بصفة خاصة بالنسبة للحدوث ، فقد أثبتت كثير من البحوث أن نسبة كبيرة من مجرمين الخطرين يبدأون سلوكهم الإجرامي في سنى الحدثة (٣) . لذلك يجب ادخال سلوك الجاني اثناء حدائته في الاعتبار عند الحكم في الجريمة الجديدة ، ايا كانت الاحكام السابق صدورها عليه ، وبذلك يمكن الكفاح ضد العود في مرحلة مبكرة تمكن من منع الجناة من الايغال في هذه الجريمة

ثانيا : القواعد الاجرائية :

نظم هذه القواعد قانون الاجراءات الجنائية في المواد من ٥١١ الى ٥٢٣ ، ويتضح منها أن التدبير الوقائي لا يتخذ حيال شخص الا بعد تدخل قضائي يكفل صيانة حقوق الافراد ويحول دون ان تنقلب هذه التدابير الى اجراءات ادارية تتسم بالاستبداد أو الكيد . وتحاط الاجراءات القضائية التي يصدر بموجبها

(١) ٦ مايو ١٩٦١ ، مجلة المحكة العليا ، الجزء الثاني ، صفحة ٤٨١ .

(٢) أحمد اللفي ، العود الى الجريمة والاعتيلاد على الاجرام ، ١٩٦٥ ، صفحة ١٨٢ .

3. Pinatel, Traité du droit pénal et de criminologie, tome III, 1963, p. 163.

التدبير الوقائي بجميع الضمانات التي تمكن صاحب الشأن من ابداء دفاعه ،
فلا بد من سماع أقواله أو أقوال الأقرب اليه من أهله اذا لم يكن موجودا ،
واغفال هذا الامر يترتب عليه بطلان الامر الصادر بالتدبير ، ما لم يكن صاحب
الشأن هاربا (المادة ٥١٥) .

ويتعين أن تتضمن اجراءات التحقيق والمحاكمة السابقة على النطق بالتدبير
فحصا لشخصية المتهم . وللقاضي أن يستعين في ذلك بمن يراه من الاطباء
والخبراء الاجتماعيين للتحقق من حالة المطلوب اتخاذ التدبير الوقائي
ضده (المادة ٥١٦) . واذا لم يكن مع الشخص الذي قد يحكم عليه بالتدبير
محام يعين له قاضي الاشراف محاميا (المادة ٥١٧) .

ويخول القانون لمن أخضع للتدبير أن يطعن في امر قاضي الاشراف أو في حكم
المحكمة المقرر له بكافة طرق الطعن . كما تنص المادة ٥٢٣ على أن « الطعن
الحاصل من النيابة العامة أو من المتهم بطريق الاستئناف أو المعارضة أو النقض
أو إعادة النظر في الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بعقوبة أصلية يستتبع
حتما الطعن في التدبير الوقائي المقضى به في نفس الحكم . فاذا كان الحكم
صادرا بالبراءة مع اتخاذ تدبير وقائي ضد المتهم جاز له وللنيابة العامة الطعن
فيه بجميع الطرق التي رسمها القانون للتظلم من أحكام المحكمة التي أصدرته » .
وتطبيقا لذلك قررت المحكمة العليا في حكم لها : « انه وان قيل ان أمر التدابير
الوقائية مستمد من التشريع الايطالي الذي لا يجيز الطعن في الحكم بالنقض اذا
كان محل الطعن أمرا متعلقا بالتدابير الوقائية وحدها بحيث لا يوجد عيب آخر
سواه ، فان هذه القاعدة غير واردة في القانون الليبي ، بل على العكس فان
المادة ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز الطعن بجميع الطرق حتى في
الحكم الصادر باتخاذ تدبير وقائي وان كان قد قضى بالبراءة . وحيث انه لما
تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ أغفل النص على مراقبة حرية المطعون
ضده المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه
بالنسبة لما أغفله من تقرير اتخاذ التدابير الوقائية ، وبفرض مراقبة حرية
المطعون ضده لمدة سنتين » (١) .

والاصل أن ينفذ التدبير الوقائي فور الحكم به ، فالطعن فيه لا يوقف تنفيذه ،
ولذلك تنص المادة ٥١٨ اجراءات على أن الامر الصادر من قاضي الاشراف
باتخاذ تدبير وقائي يكون واجب النفاذ دائما ولو مع حصول استئنافه . على أن
المادة ١٤٣ عقوبات وضعت قيودا على قاعدة النفاذ الفوري للتدبير الوقائي ، اذ
نصت الفقرة الاولى من هذه المادة على أن « التدبير الوقائي المضاف الى عقوبة
مقيدة للحرية ينفذ بعد قضائها أو انقضائها بشكل آخر » . ويعنى هذا أن
التدبير لا ينفذ فور الحكم به ، بل بعد تنفيذ العقوبة الاصلية ، والقاعدة بالنسبة
لها أنها لا تنفذ الا بعد أن يصبح الحكم بها نهائيا . كما أن الفقرة الثانية من
هذه المادة تنص على أن التدبير الوقائي المضاف الى عقوبة غير مقيدة للحرية
ينفذ بعد أن يصبح الحكم بالادانة نهائيا .

ثالثا : التدابير الوقائية المقررة فى القانون الليبي :

نص القانون على ثلاثة أنواع من التدابير الوقائية .

١ - تدابير وقائية سالبة للحرية ، وقد وصفها المشرع بأنها مقيدة للحرية (المادة ١٤٤ عقوبات) وهى :

(ا) الاحالة الى معتقل . وهذا التدبير مقرر للمجرمين المسئولين مسئولية جنائية كاملة ويتصفون بخطورة شديدة . وهم المجرمون المعتادون والمحترفون والمنحرفون ، وهؤلاء ينفذ عليهم أولا بالعقوبة المقررة عن الجريمة ثم يحالون بعد ذلك الى المعتقل .

(ب) الايواء فى مستشفى للأمراض العقلية . وهذا التدبير مقرر للجناة غير المسئولين جنائيا لعيب عقلى . وهم المجرمون المجانين والمصابون بالصمم والبكم والمصابون بالتسمم المزمن لتعاطى الكحول أو المخدرات (المادة ١٤٩ عقوبات) . كما يخضع له أيضا المصابون بعيب عقلى جزئى وهم الشواذ ومن فى حكمهم .

(جـ) الايواء فى احدى الاصلاحيات . وهذا التدبير مقرر للاحداث المجرمين والمتشردين .

٢ - تدابير وقائية مقيدة للحرية ، وقد أسماها القانون فى المادة ١٤٤ عقوبات بأنها غير مقيدة للحرية وهى :

(ا) الحرية المراقبة ، وهى تنفذ عن طريق الوضع تحت مراقبة البوليس . وهى تفرض فى حالة الافراج تحت شرط لمدة تساوى المدة الباقية من العقوبة على الا تزيد عن خمس سنوات (المادة ٤٥٢ اجراءات والمادة ١٥٣ عقوبات) . كما تكون تدبيرا وقائيا تكميليا ، بمعنى أنها تضاف لعقوبة أصلية محكوم بها ، وقد تكون تدبيرا جوازيا أو وجوبيا . فتكون حوازية أى أن يحكم بها القاضى أولا وفقا لتقديره ، وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ عقوبات ، وهذه الاحوال هى : ١ - عند الحكم بالسجن أو الحبس مدة تزيد على سنة . ٢ - اذا رأى القاضى أنه ليس من المناسب فرض ضمان حسن السلوك بعد انتهاء مدة الايواء فى معتقل . ٣ - فى الاحوال الاخرى التى ينص عليها القانون . وقد تكون مراقبة الحرية تدبيرا تكميليا وجوبيا فيتعين الحكم بها كلما صدر حكم بعقوبة سجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وفى هذه الحالة يجب الا تقل مدة المراقبة عن سنتين (المادة ١٥٣ عقوبات) . وفى جميع الاحوال يجب الا تقل مدة الحرية المراقبة عن سنة ما لم ينص القانون على غير ذلك . كما يحكم بالحرية المراقبة على الصغار فى الاحوال التى قررتها المادتان ٨٢ ، ١٥١ عقوبات .

(ب) حظر الإقامة فى مقاطعة أو أكثر أو فى منطقة معينة أو أكثر ، وهو تدبير تكميلى جوازى . فيجوز للقاضى الحكم به على من يدان فى جريمة ضد الدولة أو ضد الامن العام أو فى اية جريمة أخرى ترجع الى ظروف اجتماعية أو أدبية توجد فى مكان معين ، ولا تقل مدة حظر الإقامة عن سنة . واذا وقع

اخلال بشروط خطر الإقامة يبدأ سريان مدتها من جديد في حدها الأدنى ، كما يجوز علاوة على ذلك الامر بمراقبة الحرية (المادة ١٥٦ عقوبات) .

(ج) حظر ارتياد الحانات او المحال العامة التي تتعاطى فيها المسكرات ولا تقل مدته عن سنة . وهو تدبير تكميلي وجوبى ، اذ يتعين الحكم به في جميع الاحوال التي يكون فيها المحكوم عليه من مدمنى الخمر ، او عندما يرتكب الجريمة في حالة سكر وثبت ادمان الجانى . واذا أخل المحكوم عليه بالحظر المفروض جاز أن تفرض عليه ، علاوة على الحظر ، مراقبة الحرية أو تقديم ضمان حسن السلوك (المادة ١٥٧ عقوبات) .

(د) ابعاد الاجنبى عن أراضي الدولة . ويجب أن يأمر به القاضى على كل أجنبى يصدر ضده حكم بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، كما يجوز الامر بابعاد الاجنبى فى الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون (المادة ١٥٨ عقوبات) .

٣ — تدابير وقائية مالية ، وتشمل :

(ا) ضمان حسن السلوك ، وهو عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المحكوم عليه لا يقل عن عشرين جنيها ولا يزيد على ثلاثمائة ، ويجوز استبداله بتقديم ضمان برهن أو كفالة تضامنية ، ولا تقل مدة الضمان عن سنة ، ولا تزيد على خمس سنوات . واذا لم يرتكب الشخص المفروض عليه ضمان حسن السلوك جناية أو جنحة عمدية طيلة قيام الاجراء يؤمر بانهاء الضمان وارجاع المبلغ المودع أو بإزالة الرهن أو انهاء الكفالة (المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ عقوبات) .

(ب) المصادرة :

اعتبر القانون الليبي بحق المصادرة تدبيرا وقائيا كما ذهب الى ذلك القانون الايطالى فى المادة ٢٤٠ منه . واذا كانت الغرامة اما أن تكون عقوبة أصلية أو تكميلية فإن المصادرة لا تكون الا تدبيرا وقائيا تكميليا ، وهى قد تكون جوازية أو وجوبية ، فتكون جوازية بالنسبة للأشياء التي استعملت أو أعدت لارتكاب الجريمة (المادة ١٦٤ عقوبات) كما لو استخدم السارق سيارة لنقل المسروقات ، واذا كانت القاعدة العامة ان المصادرة بالنسبة لهذه الأشياء جوازية ، الا أن ذلك لا يمنع أن ينص قانون خاص على وجوب مصادرتها . (١)

(١) وفى ذلك تقول المحكمة العليا : « اذا كانت المادة ١٦٤ تجعل المصادرة جوازية بالنسبة للادوات المستعملة فى الجريمة الا أن المادة ٢/٩٢ من قانون الاحتكار قد نصت على المصادرة وجوبا بالنسبة للوسائل المستخدمة فى التهريب ، ومتى كان ذلك وكانت القاعدة هى أنه حيث يتعارض نص فى قانون خاص مع قانون عام يجب تطبيق القانون الخاص ، فانه يتعين دائما الحكم بمصادرة وسائل النقل المستعملة فى التهريب تطبيقا لنص المادة ٢/٩٢ من القانون الخاص ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا أغفل القضاء بمصادرة السيارة المستخدمة فى التهريب قد أخطأ فى تطبيق القانون » ، ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ ، مجلة المحكمة العليا ، الجزء الاول ، صفحة ٣١١ .

وتكون المصادرة وجوبية بالنسبة للأشياء المحصلة أو المكتسبة من الجريمة التي صدر فيها الحكم بالادانة أو بالعفو القضائي عن الصغار ، فالبالغ أو العطية التي تقاضاها المرتشي بتعيين مصادرتها . وتكون المصادرة وجوبية أيضا بالنسبة للأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو التصرف فيها جريمة في ذاتها (المادة ١٦٣ عقوبات) وهذه الأشياء يتعين مصادرتها حتى لو حكم في الدعوى بالبراءة أو بانقضاء الوفاة المتهم ، ذلك لأن المادة ١٦٣ نصت على وجوب مصادرة هذه الأشياء حتى لو لم يصدر حكم في الدعوى بالادانة . على أنه إذا توفى المتهم قبل رفع الدعوى فلا يجوز للنيابة أن ترفعها على المتهم لكي تحصل من القضاء على حكم بالمصادرة ، إذ لها أن تأمر بمصادرة هذه الأشياء بالطريق الإداري (١) .

وفي جميع الأحوال ، وحتى لو كانت المصادرة وجوبية ، فإنه يتعين مراعاة حقوق الغير الحسن النية ، متى كانت الأشياء غير محرم احرارها في ذاتها . فلا تجوز مصادرة الامتعة الموجودة في المنزل الذي أدير للدعارة إذا كان صاحب هذه الامتعة حسن النية ، ولا يجوز مصادرة السلاح المرخص بحمله للمالك إذا كان هذا المالك لا دخل له في الجريمة ، كما لو سرق واستخدمه السارق في ارتكاب جريمته .

موقف القضاء الليبي من فكرة الخطورة الإجرامية والتدابير الوقائية :

يبدو من استعراض أحكام المحاكم الليبية أن القضاء لم يعط بعد ثقة كبيرة لفكرة الخطورة الإجرامية وما تستتبعه من الحكم بالتدابير الوقائية ، وعلى الأخص إذا كانت هذه التدابير سالبة للحرية . ولا شك أن مرجع ذلك الاحساس الصادق بأن الأمر لا يقتصر على مجرد تطبيق للنصوص ، بل لابد من وجود نظام متكامل يتيح بلوغ الأهداف التي عناها المشرع من إيراد هذه النصوص . فمن المتعين توافر عدد كاف من المتخصصين يستطيعون فحص شخصية المتهم بما يتيح للقضاء تقدير ما إذا كان هذا المتهم خطرا أم لا . ولابد من وجود مؤسسات تخصصية يمكن فيها تنفيذ التدابير الوقائية بالطريقة المرجوة . وإذا كان القانون الليبي يعد سابقا بين القوانين العربية في الأخذ بنظام قاضي الإشراف إلا أن هذا النظام الذي يعد حجر الزاوية في تطبيق التدابير الوقائية لم يزل بعد العناية الكافية ، وقد تكون قلة عدد القضاة هي السبب الأساسي في ذلك ، مما حال دون تعيين قضاة يتخصصون فقط في الإشراف على التنفيذ ، إذ تجعل المادة ٥١١ إجراءات القاضي الجزئي في دائرة اختصاصه هو قاضي الإشراف . وإلى جانب ذلك فإن القضاء الليبي - شأنه في ذلك شأن القضاء في سائر بلاد العالم - يتسم بالحذر إزاء الأفكار الجديدة ، فالقضاء بطبيعته تقليدي - كما يقول المستشار مارك آنسل - لا يقبل على أعمال هذه الأفكار إلا بعد بعض الوقت وبعد كثير من التروى ، حتى يضمن أن تكون الأرض ممهدة لأعمالها ، وحتى يتاح له استعراض تجارب البلاد المختلفة في هذا المجال .

(١) الدكتور عوض محمد ، الأحكام العامة في قانون الإجراءات الجنائية الليبي ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٧٥ .

En ce qui concerne les anormaux et les délinquants juvéniles le code libyen prévoit l'application des mesures de sûreté exécutables dans des institutions éducatives et curatives.

Le juge de surveillance à la compétence dans tous les cas précédents de mettre fin à la mesure dès qu'il acquiert la certitude que le condamné n'est plus dangereux.

Les mesures de sûreté sont réglées par des dispositions objectives et procéduelles qui assurent le principe de légalité, le droit de défense à l'inculpé, ainsi que les moyens de recours.

On peut distinguer parmi les mesures de sûreté: les mesures privatives de liberté, les mesures restrictives de liberté, ainsi que les mesures pécuniaires.

L'ETAT DANGEREUX ET LES MESURES DE SURETE DANS LA LEGISLATION LIBYENNE

Dr. AHMAD EL-ALFY

La source historique du code pénal libyen est le code italien ainsi que le code égyptien. Le code libyen peut-être considéré comme l'un des codes les plus progressistes du monde arabe. Il contient des dispositions détaillées sur l'état dangereux et les mesures de sûreté.

L'article 135 du code pénal considère tout individu ayant commis un délit et susceptible d'en commettre un autre d'après les circonstances prévues par l'article 28 comme étant une personne dangereuse, soit cette personne est responsable ou non.

Ainsi le code libyen n'a pas appliqué l'attitude adoptée par les partisans du mouvement de la défense sociale qui considèrent un étant un état dangereux sans qu'il ait commis effectivement un délit. En s'appuyant sur un critère objectif, c'est-à-dire le crime commis, le code libyen peut-être considérer à mon avis comme étant plus fidèle au principe de la légalité.

Sont considérés comme état dangereux, les catégories suivantes :

Le criminel d'habitude— Le criminel professionnel . . Le criminel par tendance — Le criminel anormal — Le délinquant juvénile.

Le code libyen a adopté en ce qui concerne les trois premières catégories le système dualiste, qui applique successivement la peine et la mesure de sûreté. Plusieurs congrès internationaux ont cependant recommandé le rejet de ce système, vu les inconvénients pratiques qu'il soulève, ainsi que l'injustice de son application.

A vrai dire les tribunaux libyens hésitent beaucoup à appliquer ce système spécialement quand la peine et la mesure sont toutes les deux privatives de liberté.

صدر العدد الثالث من المجلة الاجتماعية القومية المجلد السابع
يتضمن الموضوعات التالية :

- التطور القيمي وتنمية المجتمعات الدينية .
- الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي .
- البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي .
- محاولات العلاج الاجتماعي للمتخلفين عقليا في مرحلة المراهقة .
- الطريقة التيقنية : تطبيقاتها في تطوير المقاييس الامبيريقية في العلوم الاجتماعية .
- بعض العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صحة الطفل في مناطق القاهرة المزدحمة بالسكان .
- مؤتمرات .
- عرض الكتب .

الصورة الراهنة لعلم الاجرام الامريكى

دكتور سمير نعيم أحمد

مدرس الاجتماع بكلية الاداب جامعة عين شمس

على الرغم من ان الاهتمام بالدراسة العلمية المنظمة للسلوك الاجرامى قد ظهر اساسا فى القارة الاوروبية فى القرن التاسع عشر ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية هى التى تشهد الان اعظم اهتمام بهذه المشكلة من جانب المتخصصين فى العلوم الاجتماعية وليست هناك دولة اخرى فى العالم تضارع هذا البلد فى عدد الدراسات الميدانية والنظرية التى تجرى عن هذا السلوك . ويلاحظ انه على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت فى مطلع القرن العشرين « باستيراد » التفسيرات المختلفة للسلوك الاجرامى من القارة الاوروبية فانها اليوم « تصدر » تفسيرات من وضع علمائها لا الى دول القارة الاوروبية فحسب ولكن الى الكثير من دول القارات الاخرى .

وربما كان هذا الوضع راجعا الى الاسباب الاتية :

اولا : مشكلة السلوك الاجرامى فى الولايات المتحدة الامريكية اضمحلت حجما واكثر انتشارا منها فى اى بلد آخر فى العالم ، فقد بلغ معدل الجرائم الكبرى (الجنايات والجنىح) ١١٩٨/٣ فى المائة الف من السكان حسب احصاء ١٩٦٣ ، وبلغ معدل الزيادة فى الجريمة اربعة اضعاف معدل الزيادة فى السكان ، وبلغ مجموع الجنايات والجنىح ما يقرب من الثلاثة ملايين ، وبلغ اجمال تكاليف المؤسسات العقابية ٢٥٠ مليون دولار فى السنة (١) .

ثانيا : نظرا لان الغالبية العظمى من الجرائم التى تقع فى هذا البلد جرائم ضد الممتلكات (وخاصة البنوك والشركات الكبيرة) فان المؤسسات الاقتصادية الكبرى التى تضار من هذه الجرائم او تخشى ان يمتد النشاط الاجرامى اليها تخصص اموالا متزايدة لهيئات البحوث والباحثين الافراد لتشجيعهم على المزيد من البحث عسى ان يتوصلوا الى وسيلة ما تحدد من هذا الانتشار السرطاني للسلوك الاجرامى وتقلل من خسائرها التى تتزايد عاما بعد آخر ، وقد قدمت مؤسسة فورد على سبيل المثال ثلاثة ملايين دولار فى بداية الستينات لتمويل مثل هذه البحوث .

ثالثا : لما كان انتشار الجريمة يؤخذ عادة كمؤشر هام لعدم استقرار الاوضاع فى بلد ما ويكلف الحكومة الاتحادية الامريكية وكذلك حكومات الولايات مبالغ ضخمة فان المؤسسات الحكومية تشجع الجامعات ومراكز البحوث والافراد على بحث هذه المشكلة ووضع حلول لها .

1. Federal Bureau of Investigation, Uniform crime Reports for The United states, 1963 (Washington, D.C. 1964).

رابعا : مع التغير الذى طرأ خلال القرن العشرين على علاقات القوى بين الولايات الامريكية من جهة ودول القارة الاوروبية من جهة اخرى بحيث اصبحت الاولى تحتل المركز المسيطر اقتصاديا وسياسيا وعسكريا اصبحت الولايات المتحدة ايضا مركز اشعاع للايديولوجية الرأسمالية التى تدافع عن النظام الرأسمالى وتمجده وتقدم مختلف التبريرات لما يعانى منه من تناقضات حادة تظهر فى شكل مشكلات اجتماعية كالسلوك الاجرامى . وليس هناك ما هو أقدر على نشر تلك الايديولوجية من العلوم الاجتماعية .

ونظرا لان الدراسات الاجرامية فى الجمهورية العربية المتحدة ما زالت مقثرة الى حد كبير باتجاه الدراسات الاجرامية فى الولايات المتحدة الامريكية بوجه خاص وباتجاهها فى الدول الرأسمالية الغربية بوجه عام فاننا قد شعرنا بالحاجة الى تقديم دراسة تحليلية نقدية لاهم خصائص هذا الاتجاه من الناحية المنهجية والنظرية حتى نستطيع ان نحدد اساس من الوعى والفهم ما يمكن أن يقودنا اليه هذا الاتجاه . ويعنى تحديدنا لهدف هذا المقال على هذا النحو اننا لن نلجأ الى عرض او تلخيص للدراسات والمؤلفات التى نشرت فى هذا المجال ، فهى لابد وان تكون مألوفة جيدا للباحثين المتخصصين فى الموضوع من جهة ، كما أنه يمكن لاي شخص الرجوع الى مصادرها الاساسية من جهة اخرى . ويكفينا فقط الاشارة الى تلك المصادر مع التركيز على تحديد ملامح الصورة العامة لتلك الدراسات وابرار الاتجاهات المنهجية والنظرية فيها .



ربما كانت أبرز صفة تميز علم الاجرام الامريكى هى ذلك الانفصام بين البحث الامبريقي والنظرية . فبعض العلماء يقومون باجراء بحوث امبريقيه مبعثرة يجمعون فيها معلومات شتى عن المجرمين والاحداث الجانحة دون محاولة لاجراء أى تفسير لهذه المعلومات ، بل وحتى دون ان يوجههم فى عملية جمع المعلومات هذه اطار فكرى او نظرى واضح . والبعض الاخر يقدمون نظريات غاية فى التعقيد والتجريد ولكنها نادرا ما تعتمد على حقائق موضوعية عن الظاهرة موضوع الدراسة . وهذه الصفة ليست فى الواقع مميزة لعلم الاجرام فحسب ، ولكنها تمتد ايضا لتشمل العلوم الاجتماعية بأسرها . ويصف عالم الاجتماع الامريكى رايت ميلز Wright Mills هذا الموقف بقوله :

« ان الامبريقيه ، شأنها شأن النظريات المعقدة ، تهتم بفقرة واحدة من سلسلة المعرفة العلمية وتضخم منها بدرجة تجعلها تبطل ما عداها . وكلا الاتجاهين انحراف عن وظائف العلوم الاجتماعية . »

ويصف ميلز هذا الاتجاه بتفصيل اكثر فيقول :

« يعتمد هذا الاتجاه على المقابلات التى تجرى مع الافراد الذين يختارون تبعا لاسس اختيار العينات شتى انواع المادة . ثم تصنف اجابات الافراد على اسيلة استمارات المقابلة ثم توضع لتسهيل العملية على بطاقات هولبرت بطريقة التخريم وتستخدم بعدئذ لاجراء المعالجات الاحصائية واستخراج العلاقات . ومما لا شك فيه ان هذه العملية التى يسهل على أى شخص متوسط

الذكاء ان يتعلمها تجعل من الدراسات الامبريقية شيئا مغريا لكثيرين . وعادة ما توضع نتائج هذه البحوث فى شكل تأكيدات احصائية ، مثل النسب المئوية ، او معاملات الارتباط . الخ (١) .

والدراسات الامبريقية فى علم الاجرام الامريكى تنقسم الى نوعين :

(أ) دراسات تجمع بيانات عن الفروق بين المجرمين وغير المجرمين .

(ب) دراسات تجمع بيانات عن المواقف الجزئية التى تتضمن ايجاد العلاقات بين الافراد والظروف البيئية المحيطة بهم والاحداث التى مروا بها .

ومن أمثلة هذه الدراسات البحوث التى اجريت على المجرمين الجانحين والتى استخدمت فيها كافة المقاييس العقلية والشخصية لايجاد الفروق بينهم وبين غير المجرمين ومن الطريف أن عدد المقالات التى نشرت عن الفروق بين المجرمين وغير المجرمين فى صفة واحدة فقط هى الذكاء بلغ ٩٧٠ مقالة فى الفترة ما بين ١٩١٤ و ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة . كذلك استخدمت اختبارات الشخصية بانواعها المختلفة مثل اختبار مينسوتا M.M.P.I واختبارات القابلية للايحاء والميول والقيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية والوظائف الإدراكية والاختبارات الاسقاطية ، وتجمعت مجموعة هائلة من النتائج عن الفروق بين المجرمين وغير المجرمين فى تلك الخصائص التى تقيسها هذه الاختبارات . ولم يقف الامر عند هذا الحد ولكن الباحثين اتجهوا الى البحث عن الفروق بين كل فئة من فئات المجرمين وغيرها مستخدمين هذه المقاييس وجمعوا ايضا كمية هائلة من المادة ويقف الباحثون الان حائرين امام هذه الاكوام المتراكمة من المادة لا يدرون ما يفعلون بها وما الذى تدل عليه . وينطبق نفس الشيء على الدراسات الاجتماعية التى اخذت على عاتقها البحث عن الفروق البيئية والاجتماعية بين المجرمين وغير المجرمين والتى تناولت خصائص متباينة مثل التصدع الاسرى ورفقاء السوء والسينما والاذاعة وائتلفزيون والكتب الهزلية والمناطق السكنية . الخ . وربما كانت ابرز الامثلة على هذا النوع من الدراسات دراسات ثلادون واليانور جلوك وخاصة تلك التى نشرت بعنوان الكشف عن جناح الاحداث Unravelling Invenile Delinquency

ويرى جوج فولد G. Vold احد علماء الاجرام الشهيرين فى الولايات المتحدة الامريكية ان مثل هذا النوع من الدراسات لا يقدم لنا اى تفسير للسلوك الاجرامى ، مهما تأكد صدق الفروق التى تظهرها بين المجرمين وغير المجرمين . وللتدليل على عقم هذا الاتجاه وتفاهة النتائج التى يصل اليها يسوق فولد المثال التالى فيقول :

« انه من المعروف أن هناك فرقا مؤكدا بين اللغة التى يتحدثها السويديون وتلك التى يتحدثها الايطاليون . فكيف يفسر هذا الفرق فى لغة الشعبين ؟ قد نقوم باجراء مقارنات دقيقة بين السمات أو الخصائص التى يمكننا قياسها لدى عينة عشوائية ممثلة للمجتمع السويدي تتكون من ألف فرد وعينة أخرى مشابهة من

الايطاليين ، ثم توجد معاملات الارتباط بين الفروق فى السمات التى قمنا بقياسها وبين اللغة التى نتحدثها كل مجموعة وحينئذ سوف نجد ان الافراد ذوى البشرة البيضاء والشعر الاشقر والعيون الزرقاء والقامة الطويلة أكثر تواترا فى المجموعة السويدية عنهم فى المجموعة الايطالية . سوف يكون من السهل علينا ان نثبت وجود فروق بين المجموعتين من الافراد فى الخصائص التى قمنا بقياسها ، وسوف ترتبط هذا الفروق ارتباطا ذا دلالة بالفرق فى اللغة بين المجموعتين . ولكن على الرغم من ذلك ، هناك حقيقة ثابتة ومعروفة ، وداها ان اللغة التى نتحدثها كل مجموعة لا علاقة لها على الاطلاق بتلك الخصائص ، ولكنها نتاج للخبرات الماضية لكل من المجموعتين . فكل أمة قد أصبحت لها لغتها الخاصة بها نتيجة لتاريخها الماضى الفريد » (١)

ويمضى فولد قائلا ان مثل هذه الدراسات للفروق بين المجموعات فى السمات والخصائص تبين انه من الممكن استخدام اسلوب دقيق فى البحث والوصول الى علاقات صادقة بين الفروق الفردية والفروق بين المجموعات ، ومع هذا فان النتائج تكون عديمة القيمة والمعنى لان النظرية التى تقوم عليها هذه الدراسات غير واضحة وغير معقولة .

وينتقد عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلز هذا الاتجاه الاحصائى فى دراسة خصائص الافراد والسائد فى علم الاجتماع الأمريكى بأسره (وفى الدراسات الاجرامية باعتبارها لصيقة بهذا العلم) بقوله انه يمثل ميلا واضحا الى ما يسمى « بالسيكولوجيزم » (أى تحويل الظواهر الاجتماعية الى مجرد ظواهر سيكولوجية) والى تجنب دراسة مشكلات البناء الاجتماعى الذى تحدث فى داخله ودراسة مشكلات الوسط الضيق الذى يحيا فيه الناس بدلا من ذلك . كما يفند ادعاء العلماء بانهم يحاولون ايجاد العلاقات بين جانب من الحياة الاجتماعية وغيره من الجوانب قائلا ان العلاقات التى يدرسونها ليست علاقات بالمعنى الاجتماعى التحليلى ولكنها علاقات احصائية لا غير . كذلك يرى انها تركز على الاحداث الراهنة مغفلة تماما السياق التاريخى الذى ادى اليها (١) .

ويعلق ستوتزل Stetzel على هذا الاتجاه بقوله ان « البحث الذى يقتصر الى التوجيه النظرى لم يؤد الى أى تقدم ملحوظ فى معرفتنا . وفى هذا البحث تصبح الاساليب الفنية والحقائق غايات فى حد ذاتها . وفيه يختفى الفرق بين ما هو استراتيجى فى الاستقصاء العلمى وما هو ليس كذلك » (٢) .

ويعلق عالم الاجتماع السوفيتى اوسيبوف Osipov على هذا الاتجاه فى العلوم الاجتماعية الأمريكية (بما فيها تلك التى تدرس السلوك الاجرامى والمشكلات الاجتماعية عامة بالطبع) بقوله :

« دون تحليل علمى تصبح كل هذه المادة الامبريقية وما يبنى عليها من تصميمات شبيهة بفروع اجتزت من اشجارها . وقد كتب عالم الاجتماع

George Vold, Theoretical Criminology, p. (١)
Wright Mills, Sociological Imagination, P. 61. (٢)
Quoteal from G. Osipose. Sociology. (٣)

المسوفيتيان فيدروشييف وفرانتشيف يقولان أن المجتمع الانساني يمكن تشبيهه بشجرة حية نامية تتفرع خلال نموها وتتكون لها قمة كثيفة واوراق غزيرة . وكل فرع وكل غصن وكل ورقة في شجرة الحياة الاجتماعية هذه يمكن أن تكون قابلة للوصف الاجتماعي . ولكن كثيرا من العلماء البورجوازيين لا يستطيعون رؤية الشجرة بوصفها كائنا كليا ويرون فقط قممتها ، ويصبح وصف الاغصان المفردة — الذي كثيرا ما يكون وصفا من جانب واحد — هدفا في حد ذاته ، وهكذا يختص علم الاجتماع بوصفه علما . ومع ذلك فان حياة الفروع والاعصان تعتمد على حالة الشجرة ككل ، وشجرة الحياة الاجتماعية لها قوانينها الخاصة التي تحكم أصلها ونموها وتجدها « (١) .

ويستطرد اوسيبوف في نقده لهذا الاتجاه قائلا ان فهم السلوك الانساني في المواقف الاجتماعية يتطلب من المرء لا دراسة الجانب الكمي فحسب ولكن دراسة جماع القوى والمؤثرات التي وقعت على الافراد وأجبرتهم على التصرف بطرق معينة ، فالموقف الاجتماعي حلقة في تلك السلسلة المعقدة من العملية الاجتماعية التاريخية (٢) .

وينتقد جورج فولد الذين يتبعون هذا الاتجاه بقوله انهم لو كانوا قد حاولوا في دراستهم للجريمة أن يعرفوا ما الذي يبحثون عنه وكيف ينسقون بين النتائج التي يتوصلون اليها لكان هناك الان كيان معرفي منظم يستحق اسم علم الاجرام . ولكن الذي حدث هو ان هؤلاء الباحثين اخذوا يجمعون مادة عديمة القيمة لا يمكن أن تسهم في تحليل السلوك الاجرامي وفهمه ولا في التحكم فيه . وهم عند جمعهم لهذه المادة لا يقدمون وصفا حقيقيا للسلوك الاجرامي كما يحدث ولكنهم يقدمون وصفا لجوانب بعينها حددوها سلفا قبل اجراء البحث ، وقد تكون هذه الجوانب اقل الجوانب جميعا اهمية .

ويرى فولد ان استمرار مثل هذه البحوث لا يمكن أن يؤدي الى شيء يذكر سوى تضييق بعض ادوات البحث ، وينصح بضرورة اهتمام البحوث بوصف وتفسير حقائق الصراع الاجتماعي والاقتصادي التي يبدو أنها ترتبط بظاهرة انتشار الجريمة المنظمة والفساد . ويقدم فولد تفسيرا لغزوف الباحثين عن الاهتمام بهذه الناحية مؤداه ان الجريمة بوصفها جانبا من جوانب الصراع على السيطرة بين عناصر مختلفة من المجتمع تثير مخاوف الكثيرين ، ذلك ان النظر اليها من هذه الزاوية يوحي بان السبب الحقيقي في انتشار الجريمة يكمن في طبيعة بناء المجتمع ، ولذا فان غالبية علماء الاجرام الامريكيين يرون أنه من 'الاسلم والاكثر امانا' لهم ان يقوموا بابحاث عن الخصائص الشخصية للافراد الذين يرتكبون الجرائم العادية بدلا من استكشاف حقيقة الصراع على السلطة في المجتمع . ففي هذا الصراع تكمن دائما خطورة أن يعرف الباحث أكثر مما يجب ، وان يتحول ما كان يرغب فيه الباحث من مجرد تقديم وصف موضوعي للظاهرة الى انغماس في المشكلة قد يكون من شأنه اغضاب جانب أو آخر من اطراف الصراع مما ينجم عنه أن يصاب الباحث بالاذى .

ومع أن اتجاه فولد يعتبر أكثر تقدمية وجراءة من الكثيرين غيره من علماء الاجرام الا أنه يجب علينا أن نلاحظ أنه يعتمد أن يغلف عباراته بالغموض . فحديثه عن الصراع على السلطة بين عناصر مختلفة من المجتمع شديد الغموض . فما هي طبيعة هذا الصراع ؟ وهل السلطة شيء يسعى اليه الناس بالغريزة ؟ وما هي اطراف هذا الصراع ؟ ربما كانت هذه العبارات ذاتها دليلا على ميل علماء الاجرام الامريكيين ، حتى الاكثر تقدمية منهم الى تحويل الظواهر الاجتماعية الى ظواهر سيكولوجية ، فالصراع على السلطة يبدو كأنه خاصية سيكولوجية لا علاقة لها بالاحوال المادية للمجتمع وبالصراعات الطبقة الاقتصادية الاجتماعية .

— ٢ —

ننتقل الان الى استعراض وتحليل الاتجاه المتطرف الآخر في علم الاجرام الامريكي الذي يقابل الاتجاه الامبريقي المجرد ، ونعني به ذلك اتجاه المفرق في التئالات النظرية والذي يكاد يهمل تماما كل الحقائق الموضوعية في تفسيره للسلوك الاجرامى وان ادعى أصحابه الاهتمام بالواقع وحقائقه فانهم يعنون بذلك الواقع الفكرى (مثل القيم والثقافة والمثل . الخ) منعزلا ومنفصلا عن الواقع المادى ويشيرون اليه بمفاهيم غامضة شديدة التجريد . ويسمى رايت ميلز هذا الاتجاه بالنظريات المتضخمة .

ان اول ما يلفت نظرنا انه لا توجد حتى الان في علم الاجرام الامريكي نظرية واحدة متكاملة تلقى القبول من علماء الاجرام بوصفها تفسير السلوك الاجرامى ، لكن هناك نظريات متعددة ، وربما لا نكون مبالغين اذا قلنا أن سيل النظريات الجديدة لا ينقطع أبدا في الولايات المتحدة الامريكية والواقع أن عدد النظريات التى تفسر السلوك الاجرامى يعكس وضع النظريات التى تفسر السلوك الانسانى عامة . وعلى الرغم من التباين الشديد بين كل نظرية واخرى وتركيز كل من هذه النظريات على جانب دون الجوانب الاخرى من المشكلة فاننا نستطيع أن نجد خطأ عاما يجمع بينها كلها . ويصف رايت ميلز الخاصية الاساسية المميزة للنظريات المتضخمة بقوله أن أصحابها يختارون مستوى من التفكير على درجة عالية من العمومية بحيث لا يسمح لهم بالانتقال الى الملاحظة . فهؤلاء المنظرون العظام لا يهبطون أبدا من تعميماتهم العالية الى المشكلات لينظروا اليها في سياقها التاريخى والبنائى . وهذا الافتقار الى الاحساس الحقيقى بالمشكلات يؤدى الى عدم الواقعية الذى نلاحظه بسهولة في كتاباتهم . وينجم عن هذا الوضع تلك المناقشات التى لا نهاية لها من أجل بلورة الاختلافات بين المفاهيم وابتداع مفاهيم جديدة ونقد ورفض مفاهيم قديمة وكل ذلك لا يؤدى الى زيادة فهمنا للظاهرة ولا الى جعل خبرتنا بها أكثر معقولة . وفى نهاية الامر يتضح أن هذه المحاولات النظرية تتخلى عن محاولة تفسير السلوك الانسانى والمجتمع بمشكلاته على أساس واضح ومباشر .

ويستعيد رايت ميلز تقسيم شارلز موريس للاستخدامات المختلفة للكلمات لكى يقدم وصفا دقيقا ومختصرا لتلك النظريات . فقد قرر موريس أن للكلمة ثلاثة استخدامات . فهي اما تستخدم للإشارة الى شيء ما ، وفى هذه الحالة

يكون التركيز في استخدامها على جوانبها الدلالية semantic واما تستخدم لشرح علاقتها بغيرها من الكلمات وفي هذه الحالة يكون التركيز في استخدامها على خصائصها التركيبية .

واما تستخدم للإشارة الى دلالتها بالنسبة لاستخدامها وفي هذه الحالة يكون التركيز في استخدامها على جانبها النفعي Pragmatic ويرى ميلز أن المنظرين العظام يعتقدون جدا باستخدام الكلمات استخداما تركيبيا syntactic بحيث ينفقون معظم وقتهم في محاولة لايجاد العلاقات بين المفاهيم المختلفة التي يبتدعونها وبين بعضها البعض مهملين تماما الاهتمام بتحديد ما تدل عليه هذه المفاهيم او ما تشير اليه في الواقع . ويدل ذلك على أن هؤلاء المنظرين ليست لديهم القدرة على التنقل بين مختلف مستويات التجريد بسهولة ووضوح ، ولكنهم يقعون في أبراج التأملات العالية التي تتصف بالانفصال التام عن الواقع الذي يدعون دراسته . ويسمى « ميلز » هذا الولع الشديد بالالفاظ والمفاهيم بفتشية المفهوم fetishism of concept

ويستشهد رايت ميلز بكتاب تالكوت بارسونز Talcott Parsons المعنون «النظام الاجتماعي The Social system ليوضح هذا الاغراق الشديد في متأهات المفاهيم . ففي هذا الكتاب يخلق بارسونز سلسلة طويلة من المفاهيم ويجردها من الكثير جدا من الملامح البنائية للمجتمع الانساني والتي تعتبر بحق اساسية لفهم المجتمع . ويقرر رايت ميلز أن قارئ كتاب بارسونز يجد صعوبة بالغة في تتبع وفهم ما يريد أن يقول نظرا لتعمده جر القارئ في دهاليز المفاهيم الغامضة وأنه شخصيا قد بذل جهدا فائقا لكي يترجم ما يقوله بارسونز بالانجليزية الى الانجليزية المفهومة وقد استطاع ميلز أن يترجم كل كتاب بارسونز الى عبارة واحدة مؤداها أن علماء الاجتماع في رأيه يجب أن يدرسوا ما يريده الناس وما يحبونه ، وأن يبحثوا أيضا عن السبب في وجود انواع مختلفة من القيم وفي السبب في تغييرها . وعندها يتوصلون الى اكتشاف مجموعة ما من القيم فإنه يجب عليهم ان يكتشفوا لماذا يتبع بعض الناس هذه القيم ولماذا يخرج عليها البعض الآخر . ويرى ميلز أن اراء بارسونز لا تعرف اهتمام العلماء عن الجوانب الاقتصادية والسياسية في المجتمع فحسب ولكنها تحول كل ابنية النظم في المجتمع الى مجال اخلاقي أو مجال رمزي symbolic sphere ويؤكد ميلز ان تحويل الاهتمام من بناء المجتمع الى المجال الاخلاقي أو الرمزي كان دائما الخدعة التي تلجأ اليها الفئات المسيطرة في المجتمع لتبرير حكمها وسيطرتها . ولذلك فإنه يسمى نظرية بارسونز محاولة لاكساب الوضع الراهن للفئات المسيطرة صفة الشرعية hegitimation

وتتبع كل النظريات الامريكية التي تدعى تفسير السلوك الاجرامي والجناح مع نظريات الانحراف الاجتماعي Social deviance والتفكك الاجتماعي Social disorganization وعلى الرغم من تعدد الصياغات النظرية عن السلوك الاجرامي بصفة خاصة والسلوك الانحرافي بصفة عامة فإنها جميعا تلتزم بخط فكري عام واحد مؤداه ان هذا السلوك ينجم عن اخفاق في اتباع المعايير السائدة ، اما لاسباب مرضية شخصية أو لفشل في عملية التنشئة الاجتماعية أو لصراع وتضارب القيم والمعايير أو لافاق عملية الضبط

الاجتماعى . ومن امثلة هذه النظريات كما يسميها أصحابها نظرية ادون سذرلاند المسماة «المخالطة الفارقة» Differential association (١) ونظرية روبرت مرتون عن الانحراف الاجتماعى (٢) ونظرية دونالد تافت عن الثقافة ذات العناصر الاجرامية Criminogenic (٣) ونظرية ثورستن سيلين عن الصراع الثقافى (٤) ولما كان المجال لا يتسع هنا لعرض ومناقشة هذه النظريات جميعا فاننا نكتفى بمناقشة احداها واحالة القارئ الى المصادر الاساسية للنظريات الاخرى او لمصدر آخر يعرض لها (٥) .

لكى يفسر روبرت مرتون السلوك الاجرامى والانحرافى فانه يفترض ان للحياة الاجتماعية المنظمة شكلان اساسيان: البناء الثقافى والبناء الاجتماعى . ويتكون البناء الثقافى من الاهداف والمعايير ، وهى الغايات المتفق عليها والتي يجب على الناس ان يحاولوا تحقيقها والاساليب المتفق عليها لتحقيق هذه الغايات . ويتكون البناء الاجتماعى من انماط من العلاقات تربط بين الناس . وينشأ السلوك الانحرافى بوجه عام حين يحدث اختلال بين الغايات المتفق عليها وبين اساليب تحقيق هذه الاهداف وهو يشرح ذلك بقوله :

« حين يمجّد جهاز القيم الثقافية أهداف النجاح بوجه عام ، ويرفع هذه الأهداف فوق كل ما عداها ليصبح الغاية العظمى لغالبية المجتمع ، ولكن البناء الاجتماعى يقيد أو يغلق تماما امكانية اتباع السبل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة لجزء غير صغير من افراد المجتمع فان السلوك الانحرافى يظهر وينتشر على نطاق واسع » .

وهذا التفاوت بين الاهداف التى تحددها القيم وبين السبل لتحقيقها (التى يحددها البناء الاجتماعى) يؤدى الى نشأة ثقافات فرعية انحرافية . وهذا التفاوت قد ينجم عنه سلوك اجرامى ، حين يصر الافراد المحرومين (بواسطة البناء الاجتماعى) على التمسك بالاهداف ولكنهم يتبعون طرقا غير مشروعة لتحقيقها ، أو قد ينجم عنه سلوك انسحابى retreatist (مثل تعاطى المخدرات والخمور والجنون) حين ييأس بعض الافراد من تحقيق الاهداف بالاساليب المشروعة او غير المشروعة فيتخلون عن تلك الاهداف وعن سبل تحقيقها أو قد ينجم عنه سلوك طقسى أو روتينى rituolist حيث يتخلى بعض الافراد عن الاهداف ولكنهم يظلون يمارسون حياتهم بطريقة روتينية صرفة . وكل هذه الانماط من الاستجابة انماط انحرافية .

هذا هو جوهر وصلب نظرية روبرت مرتون ، واذا تأملناه لوجدنا ان هذه النظرية ينطبق عليها وصف ميلز للنظرية المتضخمة المليئة بالمفاهيم الغامضة والمتجاهلة تماما لمعطيات الواقع الاجتماعى . فما هى تلك الغايات او الاهداف المتفق عليها ؟ ومن الذى اتفق عليها ؟ وكيف نشأت ؟ وكيف يمكن التعرف

1) Edwin Sutherland and D. Cressy. Principles of criminology.

2) Robert Merton Social Theory and Social Structured.

3) Donald Taft, criminology.

4) Selion, T. Culture conflict and crime.

(٥) يمكن للقارئ الرجوع الى : سمير نعيم أحمد الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى للاطلاع على تلخيص هذه النظريات الاربعة :

عليها ؟ وما هو ذلك البناء الاجتماعي الذي يحول دون كثير من الناس ودون تحقيق هذه الاهداف ويضع اساليب مشروعة لتحقيقها ويعتبر ما عداها اساليباً غير مشروعة ؟ ومن هم الناس الذين توصد امامهم الطرق ؟ وما معنى انماط العلاقات التي يتكون منها البناء الاجتماعي ؟ كل هذه المفاهيم تنقسم بالاتساع الشديد والغموض الزائد ولا تشير الى شيء معين ملموس تمكن دراسته في المجتمع والنظرية عن حق عبارة عن بناء نظري يقوم على خلق وابتداع مفاهيم ثم مناقشة العلاقة بينها وبين بعضها البعض . ومن الواضح ان هذه النظرية تفصل الثقافة (القيم والمعايير والاهداف والسبل المتفق عليها والعلاقات الاجتماعية) عن الواقع المادي (اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج) وتوهم القارئ بان للثقافة وجود موضوعي مجسد مستقل تماماً عن التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع . كما انها توهم القارئ ايضاً بان المجتمع يتسم بالاتزان ولا توجد فيه أي صراعات حقيقية بين طبقاته وانه كائن متكامل متجسد يحدد لافراد المعايير والاهداف والاساليب . وان كلمة مجتمع كلمة عامة جداً مثل كلمة ثقافة هي بالمعنى الذي تستخدم به توحى لنا بانه قوة غيبية فوق طبيعته تهيمن على الناس جميعاً او تنزل عليهم تعليماتها وقوانينها دون أن يكون لهم في ذلك أي دخل او ارادة وليس عليهم الا الانصياع التام لها ، فاذا ما حدث وخرج بعض الناس على تعليماتها فيجب أن يبحث عن العيب فيهم .

ولو اننا قمنا بتحليل الصياغات النظرية الاخرى بنفس الطريقة وسألنا انفسنا نفس الاسئلة لوصلنا الى نفس هذه النتيجة .

بعد استعراضنا لهذين الاتجاهين الاساسيين في علم الاجرام الامريكي (الامبريقية الخالصة والنظريات المتضخمة) يحق لنا ان نتساءل الان عما يعنيه بالنسبة لفهم السلوك الاجرامي بخاصة والسلوك الانساني بعامة . وما اذا كانت هناك اي علاقة تجمع بين الاتجاهين وعن طبيعة هذه العلاقة وعن السبب الاساسي في هذا الانفصام بين الحقائق والنظريات في علم الاجرام الامريكي .

أول شيء نستطيع أن نستنتجه من قراءتنا لمؤلفات علم الاجرام الامريكي انه لا يوجد هناك حتى الان فهم عام لهذا السلوك ، فالدراسات امبريقية لا تربط لنا بين مختلف الحقائق الجزئية التي توصلت اليها ولا تقدم لنا أي تفسير للارتباطات الاحصائية التي وجدت بين بعض الحقائق وبين السلوك الاجرامي ولا توجد لنا عاملاً مشتركاً يجمع هذه الحقائق جميعاً . والنظريات شديدة التعميم والتجريد بحيث لا تشير المفاهيم المستخدمة فيها الى وقائع مادية ملموسة ومتفق عليها كما انها لا تعتمد على أي دراسات امبريقية ، وهذه النظريات متعددة ومختلفة وكل منها تستخدم مفاهيم مختلفة مما يجعل الباحث عن فهم للسلوك الاجرامي يضيع وسط متاهاتها وغموضها . وقد نجم عن غياب هذا الفهم عدم القدرة على التحكم في السلوك الاجرامي والسيطرة

عليه بل حدث العكس من ذلك تماما فهو يزداد بسرعة أكبر من سرعة تلك النظريات والتفسيرات . وإذا كان المحك الاساسى لفهم ظاهرة ما هو التحكم فيها والسيطرة عليها فان ذلك يدل على انعدام فهم السلوك الاجرامى فى المجتمع الرأسمالى الأمريكى على أسس علمية صحيحة . والمحاولات التى تبذل للسيطرة على السلوك الاجرامى والتى ثبت فشلها تماما فى الحد من انتشاره تعتمد على العلاج النفسى الفردى والتوجيه والارشاد والعقاب . وليس ذلك بمستغرب لان أساس الفهم الذى تقوم عليه ليس اجتماعى ولكنه سيكولوجيا وليس مادى ولكنه فكريا .

الصفة الواضحة المشتركة بين الاتجاهين اذا هى الفشل فى تكوين فكرة صحيحة تعكس واقع السلوك الاجرامى . وفى رأينا أن هذا الفشل يرجع الى خطأ الاتجاه النظرى والفلسفى الذى يوجه كلا من الاتجاهين ، ونعنى به الاتجاه المثالى فى دراسة الواقع الاجتماعى . ويصف برنال I.D. Bernal الهدف الاساس للمثالية فى كتابه العلم فى التاريخ Science in History (الفصل الاول — المقدمة) بقوله أنه وصف الاشياء كما تبدو وكيف أنه من المستحيل تغييرها ، فالتغير من وجهة نظر العلم المثالى ، شر اما المثالى والخير والحق والجمال فانه خالد ولا يرقى اليه الشك . ولنعد الان الى نظرية مرتون التى قدمناها كنموذج لباقي النظريات فى علم الاجرام الأمريكى . الاتصور لنا هذه النظرية المجتمع والبناء الثقافى له بما فيه من معايير وقيم وأهداف وعلاقات على أنها أشياء خالدة لا يرقى اليها الشك وأنها مثالية وحق وجمال ؟ وان الخروج عليها من جانب فئة من الناس (مهما كانت كبيرة) يعتبر شرا وانحرافا يجب تقويمه ؟ الا تحرم علينا هذه النظريات تماما مناقشة أساس هذه المعايير والقيم والأهداف وامكانية تغييرها ؟ ثم لنعد الى الدراسات الامبريقية التى وصفناها . الا تكفى هذه النظريات بوصف الاشياء كما هى عليه كما لو كانت شيئا خالدا أبديا وعاما دون أن تهتم بأن تشرح أو تفسر منشأها وأصلها وتغيرها ؟ الصفة العامة المشتركة اذا بين الاتجاه الامبريقى والاتجاه النظرى المجرد والمتطرف هى المثالية .

ان المثالية اتجه فلسفى يوجه علم الاجرام الأمريكى بل والعلوم الاجتماعية الأمريكية بأسرها وهو يبدأ من التسليم بأن ما هو روحى (الحالة النفسية والشعورية للأفراد وقيمهم وعاداتهم وأفكارهم بوجه عام) وما هو ليس مادى وهو الاولى وان ما هو مادى هو الثانوى . والمثالية تدرس الشعور والفكر منفصلا عن الواقع الطبيعى مما يؤدى الى الاخفاق فى فهم الظواهر الاجرامية والاجتماعية . ومن هنا يتضح لنا أن علم الاجرام الأمريكى ، كما قال ميلز عن حق عند حديثه عن العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، ليس الا محاولة لتبرير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية أو الوضع الرهن فى المجتمع الأمريكى الرأسمالى واكسابها صفة الشرعية والديمومة وتفسير ما يعانى منه المجتمع من مشكلات اجتماعية خطيرة بأنه انحراف من جانب بعض الناس عن حالة السواء واخلال باتزان المجتمع وثباته (لصالح الرأسمالية بالطبع) . وفى ختام هذا المقال نستطيع القول — دون أن نهتم بأن يغضب ما نقول المتحمسين جدا لمناهج ونظريات علم الاجرام الأمريكى ، فليس فى المناقشات العلمية مجال للغضب ولكنها تعتمد على المنطق — ان علم الاجرام الأمريكى بمناهج بحثه ونظرياته . مغرق فى المثالية وأنه قد أخفق فى تقديم فهم حقيقى للسلوك الاجرامى وأنه علم

ملتزم بخدمة المصالح الرأسمالية الأمريكية وبالحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع الأمريكي ومحاربة أى تغيير في هذا المجتمع لصالح جماهير الشعب العاملة ومهاجمة كل النظم التقدمية ، وأن الامر يتطلب منا ، بوصفنا باحثين علميين نعمل من أجل خدمة جماهير الشعب العامل في مجتمع اشتراكي قضي على الاستعمار والرأسمالية والاقطاع ، أن نعيد النظر فيما نتبع من مناهج في دراسة السلوك الاجرامى وما يدين به البعض من نظريات خيالية أن شئنا أن نفهم المجتمع الذى نعيش فيه وأن نعمل على تخليصه من مشاكله ونساعد على ارتقاؤه ونموه وأن نلتزم باتخاذ الخط الاشتراكي العلمى في دراسائنا وأن نحدد الايديولوجية الاستعمارية والرأسمالية وتخريبها لعقولنا وتزييفها لفهمنا .

صدرت أخيرا دراسات :

« دور القاضي في الإشراف على تنفيذ الجزاء الجنائي »

- وهي الدراسة رقم (١) في مشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية بالمركز القومي للبحث الاجتماعية والجنائية .
- وقد تضمنت هذه الدراسة الفصول التالية :
- أصول الإشراف القضائي وتطوره .
 - اختيار قاضي التنفيذ .
 - اختصاصات قاضي التنفيذ .
 - الجهات المعاونة لقاضي التنفيذ .
 - قاضي التنفيذ في مشروع قانون الاجراءات الجنائية .

مشكلة تقنين تعريف القصد الجنائي
مع التركيز على مشروعى قانون العقوبات

سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧

د. احمد الجسود

بالمركز التومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المشكلة :

اصبح القصد الجنائي أحد أركان الجريمة منذ بداية عهد التقنين ، فصارت التشريعات العقابية تشترط للعقاب على الجرائم أن تكون قد ارتكبت عن قصد ، مع استثناء بعض الجرائم التي يعاقب عليها ولو لم تكن مقصودة (١) . ومن أول التشريعات التي تكلمت عن القصد ، قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ الذى اشترط توفره فى الجنائيات والجنىح ، ولكنه لم يعرفه او يحدد مما يتكون .

وفى أول الامر لم يثر اشتراط توفر القصد لدى مرتكب الجريمة مشكلة ما سواء فيما يتعلق بمفهوم فكرة القصد او بعدم وجود تعريف محدد لها فى قانون العقوبات . وذلك لان المعلقون الاول على هذا القانون لم يهتموا بدراسة القصد الجنائي ، بل يمكن القول انهم لم يعلقوا عليه سوى أهمية ضئيلة ، وتركوا المبادرة فى هذا للقضاء الذى جاءت الاحكام القليلة التى أصدرها فى اعقاب صدور قانون العقوبات سنة ١٨١٠ خلوا من تعريف للقصد ، ثم لم تلبث محكمة النقض الفرنسية أن عرفت فى أحكام تالية بأنه يتمثل فى العلم بأن النشاط الذى يقوم به الشخص يتجه الى الاسهام فى الجريمة وقضت بنقض بعض الاحكام التى أصدرها القضاء الأدنى وأدان فيها المتهمين لاشتراكهم باعطاء الارشادات من أجل ارتكاب الجريمة دون ان يبين انهم كانوا يعلمون ان هذه الارشادات سوف تستخدم فى ارتكابها مكتفيا بالقول أن المتهمين قد اشتركوا فى الجريمة بتقديمهم الارشادات الى مرتكبيها (٢) .

ثم توسعت المحكمة بعد ذلك فى تعريف القصد حين قضت فى أحكام تالية بأنه يمكن ادانة المتهم عن اشتراك فى الجريمة اذا كان قد اعطى الارشادات عن علم وادراك بأنها سوف تستخدم فى ارتكابها (٣) .

(١) بدا الاهتمام بالقصد الجنائي منذ أيام الرومان الذين حللوه بدقة وميزوا بينه وبين فكرة الخطأ غير العمدى ، انظر فى هذا الموضوع ، جازو ح ١ رقم ٤٥ من ١١٢ .
(٢) Carnot, Commentaire sur le Code pénal, T.I. No. 20 p. 188.
(٣) Cass. 12 Sept. 1812; 4 Fév. 1814, Cité par Carnot, op. cit. p. 189

الا ان هذا الاتجاه من محكمة النقض الفرنسية لم يستمر طويلا (١) اذ لم تلبث ان عادت الى الاكتفاء بالاشارة الى توفر القصد لدى الجاني دون تعريفه او تحديد مما يتكون حتى ثار الجدل ونشب النقاش واستعر في الفقه حول تعريف القصد الجنائي .

ولم يكن هذا النقاش وذلك الجدل قاصرين على الفقه الفرنسي وحده وانما امتدا فشمل الفقه في كثير من الدول وخاصة المانيا وايطاليا ، بل يمكن القول ان الفقه الفرنسي قد تعمد ان ينأى بنفسه قدر المستطاع عن الخوض في المشكلات التي اثارها القصد الجنائي لشعوره بالحرص الشديد ، كما قال الفقيه Villey (٢) وهو ما برره الفقيه Garçon بما يكتنف فكرة القصد الجنائي من غموض وما تقتسم به من حساسية ملحوظة (٣) .

ولم يكن النقاش قاصرا على وضع تعريف للقصد وانما امتد الى المكان الذي يجب ان يوضع فيه هذا التعريف وهل هو صلب القانون ؟ ام الاكتفاء بما يرد بشأنه في الاعمال التحضيرية ؟ ام ترك المسألة برمتها للفقه ليبت فيها برأيه . وهذا الاتجاه الاخير هو الذي اعتنقه الفقه الفرنسي حيث ذهب الى القول بان المشرع قد تعمد ترك كل ما يتعلق بتعريف القصد للفقه دون غيره (٤) .

في حين يذهب الفقه في ايطاليا ومانيا وغيرها من الدول مذهبيا مخالفا يدعو الى وضع التعريف الخاص بالقصد الجنائي في صلب القانون وهو مذهب يشايعه بعض الفقهاء الفرنسيين (٥) وبدا بوضوح تأثر واضعوا كل من مشروع قانون العقوبات الموحد ومشروع قانون العقوبات الجديد (في مصر) به .

المبررات التي يستند اليها اصحاب هذا الاتجاه :

يستند اصحاب هذا الاتجاه ومشايعوه الى مبررات عديدة للقول بوضع تعريف للقصد الجنائي في صلب قانون العقوبات ولكن ليس بين كل ما قيل من مبررات مما يستحق المناقشة سوى مبررين اثنين فقط هما :

(١) Robert legros; L'élément moral dans les infractions, No. 103, p. 86.

(٢) Note au Sirey 1887. I. 137; et V. Faustin Hèlle et Brouhot

Pratique criminelle des Cours et Tribinaux 1954 p. 12.

(٣) Code pénal annoté, T.I. Art. I. No. 67.

ويلاحظ ان عدم قيام الفقه الفرنسي بدور في الجدل الذي نشب حول وضع تعريف للقصد كان بمثابة الفرصة التي اتاحت له ان يضع تعريفا يتسم بالتوازن فهو لا ينحاز الى هذه النظرية او الى تلك وانما يلعب دورا وسطا بينها مما جعله تعريفا اقرب الى الصحة وأدنى الى الصواب وقد استعار الشراح المصريون الحلول التي وضعها هذا الفقه .

(٤) Garçon, op. cit. Art. I. No. 67 et 68.

(٥) Magnol, Rev. sc. crim. 1938 p. 67. et V. aussi Mimin, note sous

cass. 27 Oct. 1938; Schmidt, Rev. pénit. 1932 p. 387.

اولا : أن التعريف من شأنه - إذا وضع في صلب القانون - أن يكفل الوضوح لفكرة القصد الجنائي . وهو وضوح افتقرت اليه طويلا مما ادى الى تضارب الاراء وتعارض الاتجاهات حول مفهوم القصد فمن قائل أنه يقوم في العلم دون غيره ، الى قائل أنه يقوم في الارادة دون غيرها بالاضافة الى الاراء الاخرى التي مزجت في تفسيرها للقصد بين العلم والارادة . فسواء اخذ المشرع بالاتجاه الاول أو اخذ بالاتجاه الثاني أو بالاتجاه الذي يمزج بينهما فان ذلك وحده كفيل بتحديد مفهوم القصد الجنائي .

ثانيا : أن وضع تعريف للقصد الجنائي في صلب قانون العقوبات يفرض على القضاة أن يتحققوا من مطابقة القصد القائم لدى الجاني للوصاف والشروط الواردة بالقانون وهذا في حد ذاته أمر يتطلبه مبدأ شخصية العقوبة ، فلا يجب أن يعاقب الشخص الذي لم تتوفر في حقه عناصر الجريمة كما حددها المشرع ومن بينها القصد الجنائي بالصورة وبالشروط التي يتضمنها القانون .

موقف التشريعات المقارنة :

اتجهت تشريعات كثيرة الى وضع تعريف للقصد الجنائي يشتمل على تحديد لعناصره المختلفة ، ومن هذه التشريعات ، قانون العقوبات الايطالي (م ٤٣) التي تنص على أنه « تعد الجريمة عمدية اذا كان الجاني قد توقع النتيجة الضارة أو الخطرة التي تعتبر اثر لفعله أو امتناعه والتي يعلق القانون عليها وقوع الجريمة وارادها باعتبارها هدفا يسعى اليه » .

وقانون العقوبات السويسري (م ١٨) التي تنص على أنه « لا يعاقب شخص من اجل جناية او جنحة الا اذا تعدد ارتكابها ، وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ويتوافر العمد متى ارتكب الجاني الجناية او الجنحة عن علم و ارادة » .

في حين ان المادة ٥٨ عقوبات اثيوبى تنص على أن « يعتبر الفاعل مرتكبا الجريمة عمدا اذا كان قد ارتكبها مع علمه واتجاه ارادته الى اتيان الفعل غير المشروع المعاقب عليه ، وذلك من اجل تحقيق النتيجة ويتحقق القصد الجنائي ايضا اذا كان الفاعل مع علمه وتقديره ان الفعل قد يؤدي الى النتائج غير المشروعة والمعاقب عليها قد ارتكب الفعل مع قبوله احتمال حدوث هذه النتائج » . وكذلك قانون العقوبات السوري (م ١٨٧) وقانون العقوبات السوفيتى الصادر سنة ١٩٦٠ (م ٨) .

موقف المشرع المصرى :

لم يلجأ المشرع - في قوانين العقوبات المتعاقبة الى وضع تعريف للقصد الجنائي مكتفيا بالنص على ضرورة ان تكون الجريمة قد ارتكبت عمدا . ويرجع ذلك الى تبعية التشريع العقابى المصرى الواضحة للتشريع العقابى الفرنسى .

وقد بدا اتجاه المشرع واضحا نحو العدول عن اتجاهه السابق وذلك في مشروعى قانون العقوبات اللذين وضعا في السنوات العشر الاخيرة وهما مشروع قانون العقوبات الموحد (سنة ١٩٦١) ومشروع قانون العقوبات الجديد (سنة ١٩٦٧) .

فقد افرد واضعوا المشروع الاول المادة ٤٨ منه لتعريف القصد الذى آثروا ان يطلقوا عليه وصف القصد الاجرامى بدلا من القصد الجنائى ، كما كان الحال فى القوانين السابقة وقانون العقوبات الحالى . وكان تعريفهم للقصد انه «توجيه الفاعل ارادته الى ارتكاب الامر المكون للجريمة علما باركانها القانونية» وقد توخى واضعوا المشروع ان ينص فى تعريف القصد على انه توجيه المجرم للملكة الارادة لديه الى اتيان الامر المكون للجريمة علما بأنه يأتيها باركانها المبينة قانونا . وذلك تجنباً للخلط بين الارادة كأساس للمسئولية الجزائية فى جميع الجرائم سواء أكانت عمدية أم غير عمدية وبين القصد الذى لا يلزم توافره الا فى الجرائم العمدية ، كمن يقتل علما بأنه يزهدق روح انسان ومن يسرق علما بأنه يسلب مالا وان هذا المال مملوك للغير .

اما مشروع قانون العقوبات الجديد فقد افرد واضعوه المادة ٢٦ منه لتعريف القصد الجنائى فقالوا ان «الجريمة تكون عمدية اذا اقترفها الفاعل علما بحقيقتها الواقعية وبمناصرها القانونية» .

تقدير الاتجاه الى وضع تعريف للقصد الجنائى فى قانون العقوبات :

وبالرغم مما قيل بشأن الوضوح الذى يكفله وضع تعريف للقصد الجنائى فى قانون العقوبات فان هذا الاتجاه قد ادى الى عكس النتيجة المقصودة به فبدلا من أن يجلى غموض فكرة القصد، تسبب فى مضاعفة هذا الغموض، فعند البحث عن تعريف للقصد الجنائى لوضعه فى صلب التشريع العقابى سيجد المشرع نفسه بالخيار بين احدى ثلاث نظريات ، اما نظرية العلم واما نظرية الارادة او النظرية التى تخلط بينهما (النظرية المختلطة) فقد ظل الفقه منذ ظهور النظرية التقليدية موزعا بين هذه النظريات الثلاثة فبينما فريق منه يذهب الى القول بأن القصد الجنائى يقوم فى العلم ، فان الفريق الثانى يذهب الى القول بأنه يقوم فى الارادة ، وقد وجد كلا الفريقين فى النهاية أن نظريته لا تعلو على النقد ولا ترقى على الضعف مما دفع بالبعض الى القول بأن القصد يتكون من العلم والارادة معا ظنا منهم ان هذا وحده كفيل بالجمع بين مزايا كل من النظريتين والقضاء على عيوبهما ولكن حتى هذه النظرية المختلطة لم تسلم من النقد هى الاخرى . ولا يزال الخلاف بين انصار هذه النظريات محتدما ولذلك فان المشرع عندما يتجه الى وضع تعريف للقصد الجنائى فى قانون العقوبات لئن يجد مفسرا من الانحياز الى احدى هذه النظريات فاما أن يأخذ بنظرية العلم (قانون العقوبات الاثيوبى) او أن يأخذ بنظرية الارادة (قانون العقوبات السويسرى) واما أن يأخذ بالنظرية المختلطة (قانون العقوبات الايطالى) . وهو فى جميع الاحوال لن يفلح فى تجنب المساهمة فى الخلاف الناشب بين انصار هذه النظريات والخوض فى المشكلات التى تترتب على اعتناق هذه النظرية او تلك والزج بالتشريع فى خضم التعقيدات الكثيرة التى يثيرها التعريف الذى تقول به .

فبالنسبة لنظرية الارادة، يلاحظ ان انصارها انفسهم قد اختلفوا حول تحديد المقصود بالارادة ، فبينما فريق منهم يرى ان الارادة يقصد بها الارادة المتجهة الى النتيجة سواء كانت ضرا أم خطرا ، وليس المقصود بها ارادة الفعل (١) .

(١) Hauss, Principes généraux au droit pénal belge, T.I. No. 288 p. 187; Ortolan, Elements de droit pénal, T.I. No. 1278, p. 602.

فان الفريق الآخر يرى أن الإرادة تتجه إلى النتيجة وإلى النشاط معا ، في حين يقصر أصحاب الرأي الثالث الإرادة على الفعل دون النتيجة لان هذا يدل في حد ذاته على اتجاهها إلى النتيجة التي ستترب على هذا النشاط فاذا كان الجاني قد اراد ان يرتكب النشاط غير المشروع فذلك يفيد اتجاه ارادته إلى النتيجة التي ستترب عليه . فهذا هو ما تؤدي إليه اللغة اليومية ، بالإضافة إلى أن قبول ذلك يجنبنا بذل محاولة لتحديد اتجاه الإرادة وهل هو نحو الفعل أو نحو النتيجة (١) . بالإضافة إلى أنه في بعض الجرائم (جرائم الدفن والتفريب والتشرد والتسول) يكفي وجود الإرادة لدى الجاني لارتكاب الفعل دون حاجة للبحث عن توفر القصد (بمعنى ارادة النتيجة) وكذلك بالنسبة للجرائم الشككية التي تكون النتيجة فيها متضمنة في النشاط فان مشكلة البحث عن اتجاه الإرادة لدى الجاني إلى النتيجة لا تثور اكتفاء باتجاه ارادته إلى الفعل (٢) .

ولقد أخذ على نظرية الإرادة أنها تقوم على افتراض (بالنسبة لمن يقولون أن الإرادة تتجه إلى النتيجة) مؤداه أن الإرادة يكون لها سيطرة على النتيجة في حين أن هذه السيطرة لا وجود لها بالمرّة ، وإنما هي إذا وجدت فبالنسبة للنشاط فقط لأن تحقق النتيجة إنما يقع بناء على قوانين طبيعية حتمية ليس لأحد سيطرة عليها (٣) .

كما يؤخذ على النظرية أنها تنسى وجود جرائم لسر لها نتيجة بحيث يمكن القول أن ارادة الجاني قد اتجهت إليها وبالتالي يمكن التساؤل عن كنه القصد الجنائي في هذه الأحوال . وأما قول فريق من أنصار نظرية الإرادة أن هذه الإرادة تتجه إلى الفعل وليس إلى النتيجة وأن هذه الأخيرة تقع بناء على الفعل ومن ثم فإنها تكون ناشئة عن ارادة الانسان وهو ما يقضى به المنطق فيعيبه أن ارادة الفعل ليست قاصرة على الجريمة العمدية . بل تمتد إلى الجريمة غير العمدية أيضا ومن ثم فإنه لا يكون هناك نطاقا خاصا لابين النوعين من الجرائم فيما يتعلق بالركن المعنوي .

كذلك فان أخذ المشرع بنظرية العلم (٤) يؤدي إلى أن تثار عند التطبيق كل المشكلات التي تثيرها هذه النظرية وخاصة ما يتعلق منها بمعنى العلم وهل يقصد به العلم المنصرف إلى النشاط الذي يتكون منه الركن المادي للجريمة وإلى النتيجة التي ستترب على هذا النشاط ؟ أم أن المقصود بالعلم هو العلم

(١) Von liszt Traité de droit pénal allemand, T.I. p. 320

Robert legros; L'élément moral dans les infraction p. 93; Adolphe Prins, Science pénal et droit positif. p. 450

(٢) Villey, Observations sous les Cass. 25 Nov. 1885. S. 1887. I. 137, 3 Fév. 1889. S. 1891. I. 41.

(٣) Delogu, La culpabilité dans la théorie générale de l'infraction No. 346 p. 184 et No. 388 p. 203.

(٤) يذهب الفقيه الألماني بيرجس وهو من أنصار نظرية العلم (Paul Piotet, La doctrine dite Finaliste de l'infraction, Rev. Pénal Suiss 1967 p. 389)

إلى القول أن علم الشخص بأن النشاط غير مشروع ومعاقب عليه يجعل من ارادته ارادة آية وبالتالي يعتبر ما قام به نشاطا عمديا وهو يرى أن ما يميز النشاط الصادر عن الجاني ليس هو فكرة العمل التنفيذي التقليدية وإنما يميزه العلم بأن الفعل معاقب عليه وهو ما يسمح باعتباره فاعلا الشخص الذي لم تتوفر لديه الصفة الخاصة التي يتطلبها القانون كصفة الذكورة في الاغتصاب وصفة الموظف العمومي في الجرائم التي لا تقع إلا من موظف عمومي .

بالطبيعة غير المشروعة للنشاط أى العناصر القانونية للجريمة ؟ وقد أراد واضعوا مشروعى قانون العقوبات فى مصر أن يحسموا هذا النزاع فنصوا على أن العلم يجب أن يكون بالحقيقة الواقعية وبالعناصر القانونية للجريمة .

كما ان الاخذ بنظرية العلمدون نظرية الارادة او العكس قد ينطوى على خطأ اذا كان القصد فى جريمة مايقوم فى العلم دون الارادة ، وأخذنا نحن بنظرية الارادة دون نظرية العلم ، ففى هذه الحالة يعتبر القصد قائما على اساس الافتراض وهو اتجاه معيب لان القانون ينبغي أن يكون واقعا وليس فنيا فيما يتعلق بمسألة القصد فيجب ان يكون قائما حقيقة لا افتراضا لان ذلك يتعلق بتقرير مسئولية الشخص عن الجريمة ، وبالتالي توقيع العقاب عليه وهى مسألة ترتبط بمبدأ شخصية الجرائم والعقوبات فلا يصح ان يسأل الجانى عن جريمة لم يتوفر لديه قصدا جنائيا خاصا بها لمجرد افتراض قيام هذا القصد لديه (١) . وبالإضافة الى هذه العيوب فان هناك عيوباً أخرى انطوى عليها موقف المشرع المصرى عند وضع مشروعى القانونين من ذلك أن واضعى المشروعين قد اشترطوا للقول بقيام القصد الجنائى علم الجانى بالاركان القانونية للجريمة (م ٢٨٨ من المشروع الموحد) وعلمه بحقيقتها الواقعية وبالعناصر القانونية (م ٢٦٨ من المشروع الجديد) وهذا من شأنه أن يثير مشكلات جديدة ويؤدى الى نشوء عيوب أخرى تضاف الى العيوب التى تؤخذ على الاتجاه الى وضع تعريف للقصد يستند الى هذه النظرية او تلك ، ذلك أن العلم بالطبيعة غير المشروعة للنشاط ليس عنصرا فى القصد باعتبار القصد هو اتجاه الارادة الى هدف محدود (٢) . بل ان العلم بالطبيعة غير المشروعة للنشاط (الحقيقة الواقعية وبالعناصر القانونية) هو فى نفس الوقت علم بنتيجة هذا النشاط سواء كانت هذه النتيجة ضرا أم خطرا يهدد المصالح محل الحماية . ويرتبط الجدل الذى يثيره وضع العلم من القصد الجنائى وما اذا كان عنصرا فيه أم خارجا عنه بالجدل الأوسع الذى أثاره القصد ذاته والذى يتعلق بوضعه فى الجريمة وما اذا كان ركنا فيها أم لا . فقد ظلت النظرية التقليدية التى وضعت حوالى منتصف القرن التاسع عشر تعتبر القصد ركنا فى الجريمة دون أن تعرفه أو تحدد ما يتكون مما جعل عجزها وقصورها فى هذا الشأن واضحا (٣) . حتى دعا فيلتسل فى نظريته الغائبة الى وجوب نبذ هذه النظرية على اساس أنه لا يوجد تفسير منطقي لاتجاهها الى اعتبار العناصر الشخصية الخاصة بل وغير العادية وليس القصد فحسب أركانا فى الجريمة . فبالنسبة للقصد وهو أكثر العناصر الشخصية أهمية يرى فيلتسل أن اعتباره ركنا فى الجريمة ينطوى على تحايل واضح وتضرب النظرية لذلك مثلا بالشخص الذى يصب مسدسه الى آخر ويطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله ولكن الطلقة لا تصيبه فى مقتل ، فيسأل طبقا للنظرية التقليدية عن شروع فى قتل ويعتبر قصده فى هذه الحالة وهو قصد ازهاق الروح ركنا فى جريمة الشروع التى لم يقصدها الجانى أصلا وهو اتجاه اعترض عليه بعض الفقه (٤) .

Chavanne, note sous Cass. 13 Janv. 1955. D.S. 1955. p. 291.

(١)

Hauss, op. cit. No. 288 p. 187; Ortolan, op. cit. No. 1278 p. 602

(٢)

Garçon, op. cit. Art. I. No. 68.

(٣)

Gallet, La notion de la tentative punissable No. 56 p. 88.

(٤)

ويعيب نظريات القصد بصفة عامة أنها تتصور المسألة فما يتعلق بالقصد مسألة حسابية بسيطة أو معادلة معروفة فنتيجتها سلفا ، فارادة علم تساوى قصد أو علم يتجه الى النشاط ارادة متجهة الى الفعل توقع النتيجة تساوى قصد . فكل التعريفات التى وضعت للقصد الجنائى قد اتسمت بالعمومية على اساس انها يجب ان تشمل القصد فى جميع الاحوال سواء كانت الجريمة تامة او شروعا معاقبا عليه وسواء كانت الجريمة تقوم بفعل او تتوفر بمجرد الامتناع ، او كانت جريمة ذات نتيجة أو جريمة غير ذات نتيجة وهى ما يسمى بالجرائم الشكلية . فقد اتخذ الفقهاء الاول منها ما لبث ان صار تقليدا ، الا وهو وضع نظريتهم عن القصد الجنائى فى القسم العام من مؤلفاتهم اى قبل ان يبدعوا دراستهم لمختلف انواع الجرائم ، وهو ما يمكن اعتباره خطأ منهجيا اذا اخذنا فى حسابنا صمت النصوص فى هذا الشأن ثم عدم كفاية الاعمال التحضيرية وقصورها عن تعريف القصد ، وكان الافضل لو تم استخلاص النظرية الخاصة بالقصد الجنائى من خلال الدراسة المتعمقة للجرائم وهى الدراسة التى يمكن ان نستظهر منها فكرة محدودة للقصد تسمح فى النهاية بتقرير القواعد العامة على اساس سليم ، خاصة وان الركن المعنوى الذى يتطلبه المشرع بالنسبة لجريمة معينة قد يختلف عن الركن المعنوى الذى يتطلبه فى جريمة أخرى (١) .

ولقد ترتب على اتجاه الفقهاء الى تعريف القصد فى القسم العام من مؤلفاتهم انهم قد اقاموا بالتالى دراستهم - بصفة عامة - بلو موضوع القصد على اساس منهج القياس فهم اولا ، يؤكدون ضرورة وأهمية القصد الجنائى بالنسبة للجنايات والجنح بصفة عامة ثم بعد ذلك ، وفى دراستهم المفصلة لمختلف انواع الجرائم يحاولون ان يوضحوا بالنسبة لكل جريمة مما يتكون القصد العام قياسا على ما سبق ان قرروه فى القسم العام باذلين محاولة واضحة الاصطناع لتبرير تأكيدهم السابق لاهمية القصد وضرورته حتى يقوم الظن بأنهم قد اقاموا نظرية منطقية ومتناسقة تنطبق على كافة انواع الجرائم مع انه ليس من المقرر بصفة دائمة اعتبار القصد شرطا ضروريا فى كل جريمة تكون جنائية او جنحة .

فجنحة الفعل الفاضح الاعلى التى تنص عليها المادة ٢٧٨ عقوبات (م ٣٣٠ عقوبات فرنسى) لا يشترط لقيامها وجود قصد الاعتداء على الحياء أو الاخلاق وانما يكفى ثبوت الخطأ فى جانب المتهم فبه فقط يتحقق انتهاك الحياء العام . فالقصد الجنائى ليس من الاركان المكونة لهذه الجريمة وان الغرض من المادة هو حماية الاداب ومحاربة الرذيلة سواء حصلت عن عمد او كانت نتيجة عدم الحيطة أو عدم التبصر فمجرد الاهمال يكفى لتطبيق المادة ٢٧٨ عقوبات (٢) . فالمطلوب فى هذه الحالة هو الارادة بمعناها الواسع اى ارادة الفعل دون ارادة النتيجة وذلك لان العلانية حكمية قد تتحقق وقد لا تتحقق ولكن الفعل مع ذلك

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، القصد الجنائى ، مجلة القانون والاقتصاد ص ٢٨ سنة ١٩٥٨ و ص ٢٩ سنة ١٩٥٩ رقم ٢ ص ٢ .

(٢) نقض ٢٢ فبراير ١٩٢٨ الموسوعة الجنائية د ٥ ص ٤١٨ فقرة ٥٥ ونقض ٣ مايو ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية د ٦ رقم ١٧٤ ص ٢٤٢ وانظر بنفس المعنى الاقصر ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ المجموعة الرسمية ص ٢٦ ص ١١٨ .

يعاقب عليه بغض النظر عن حدوث الاخلال بالحياة لدى الشخص الذي قد يرى هذا الفعل .

والقضاء سواء في مصر أو غيرها كفرنسا وبلجيكا (١) مستقر على الاكتفاء بالإرادة بمعناها الواسع أي إرادة الفعل دون إرادة النتيجة (٢) . .

ولقد كان هذا الاتجاه من الفقه متصورا فيما سبق حين كان مفهوم القصد يمكن أن يتسم بالعمومية لبساطته بحيث ينطبق على جميع الجرائم وجميع المجرمين ولكن هذا المفهوم أصبح غير متحقق الآن خاصة وأن المشرع قد أصبح يأخذ بالظروف المخففة حيناً وبالظروف المشددة حيناً آخر وبالبواعث وموانع العقاب والأسباب المانعة من المسؤولية وكلها أمور تتصل بالقصد من بعيد أو من قريب تساهم في تعقيده وجعله أكثر تركيباً .

ولو أننا تأملنا فيما وضعه الفقه من نظريات للقصد سواء كانت نظرية العلم أو نظرية الإرادة أو النظرية التي تمزج بينهما لوجدنا أن مفهوم العلم يستوعب مفهوم الإرادة أيضاً والعكس صحيح . إلا أن لا هذا المفهوم ولا ذاك ينفرد وحده بتعريف القصد في جميع الأحوال فقد تكون هناك جرائم يكفى بالنسبة لها توفر العلم لدى الجاني للقول بقيام القصد الجنائي لديه . (جرائم القذف) وقد تكون هناك جرائم أخرى يشترط لقيام المسؤولية الجنائية لمرتكبها على أساس العمد توفر الإرادة المتجهة إلى النتيجة لديه (جرائم الحريق) وقد تكون هناك فئة ثالثة من الجرائم يجب أن يتوفر لدى مرتكبها الإرادة والعلم مجتمعين حتى يسأل مسؤولية عمدية عنها . (جرائم الضرب الجرح) . فوضع تعريف للقصد يصدق بالنسبة لكافة أنواع الجرائم أمر غير متصور وينطوي على الكثير من التحكم نظراً للتباين الشديد بين مختلف الجرائم وبين مرتكبيها فلا يمكن القول بأن القصد يقوم على العلم دون الإرادة أو بالعكس في جميع الأحوال فإحيانا يتصور قيامه على العلم فقط أو على الإرادة فقط وإحيانا لا يتصور قيامه إلا بهما مجتمعين وهكذا ولذلك فإن القصد الجنائي يجب أن يتم تحديده بالنسبة لكل جريمة في ضوء تحليل عناصرها المختلفة سواء كانت شخصية أو موضوعية وبالنسبة لكل واحد من المساهمين فيها .

تعريف محكمة النقض للقصد الجنائي :

لقد سلكت محكمة النقض الطريق الصحيح فيما يتعلق بالقصد فهي لم تلتزم بتعريف واحد له بحسب ما إذا كان هذا التعريف مطابقاً لنظرية العلم أو لنظرية الإرادة للقول به في جميع الأحوال وإنما تباين تعريفها للقصد من جريمة لأخرى

(١) Cass. 6 Oct. 1870. Sirey. 1870. I. 438; 28 Avr. 1881. Sirey 1881 .

I. 389 20 Oct. 1955. D.S. 1956. 117 et comp. crim. 4 Déc. 1952

1953. p. 31 et l'obser de M. Légal. Rev. sc. crim. 1953 p. 309 et 1954 p. 373

(٢) وقد خرجت محكمة طولون على ما استقر عليه القضاء الفرنسي من عدم اشتراط اتجاه الإرادة إلى النتيجة في هذه الجريمة اكتفاء باتجاهها إلى الفعل فاشتترطت أن يكون الجاني قد اتجه بإرادته إلى النتيجة وهي الاخلال بالحياة .

وانظر جارسون مادة ٢٢٠ رقم ١٢٧ وما يليها حيث يرى أنه يكفى لقيام الجريمة توفر الخطأ مع إرادة الفعل وعكس ذلك شوغو وهيلي د ٤ رقم ١٥١٤ اللذين يقرران أن القصد الجنائي ركن في هذه الجريمة بالمعنى الذي وضعاه للقصد وراجع في كل ذلك الدكتور عبد المهيمن بكر . رسالة الدكتوراه سالفة الفكر ص ٢٧ هامش ٢ .

فهى تارة تأخذ بالتعريف الذى يقوم على العلم وتارة تطبق التعريف الذى يستند الى الارادة وتارة ثالثة تأخذ بتعريف يجمع بينهما وهو اتجاه سليم تماما فهى تباين بين القصد فى كل حالة بحسب الجريمة التى وقعت وبحسب وضع الجانى فيها وما اذا كان شريكا ام فاعلا . فتقرر ان القصد يكفى لقيامه توفّر العلم بأن الفعل معاقب عليه فاذا ارتكب المتهمون الجنائية فان هذا العلم كافى وحده لجعلهم مسئولين عن عملهم (١) . وفى جريمة القذف يتوافر القصد الجنائى اذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذى نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره وهذا العلم مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة (٢) وعرفت القصد الجنائى فى جريمة السرقة بأنه قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه فعله بأنه يختص المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكه بنية امتلاكه (٣) . كما عرفت فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بأنه علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء (٤) . وفى جريمة هتك العرض فان القصد يتوفّر اذا كان الجانى قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها (٥) . أما فى جريمة الحريق فقد عرفت القصد بأنه يتحقق متى تعمد الجانى وضع النار فى الشيء وكان عالما أن هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث اذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة (٦) .

وجمعت المحكمة العليا فى تعريفها للقصد الجنائى بين العلم والارادة فى جرائم أخرى فقررت أنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فى شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم واردة فيعمد الى تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن الباعث (٧) .

وان القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر الخاصة المشار اليها فى المادة ٣٥ يكفى فيه — كما هو الحال فى سائر الجرائم — العلم والارادة فمتى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب (٨) . وفى جريمة

-
- (١) نقض ٦ ابريل ١٩٢١ مجموعة القواعد القانونية رقم ٧٢١ .
 (٢) نقض ٥ يونيو ١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٦٨٠ من ٣ ق . د . ص ٢ و ١١ يونيو ١٩٢٤ رقم ١٥١٩ من ٤ . ن . د . ص . و ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣ رقم ١٦٢٨ من ١٢ ق . د . ص ٢٢٥ و ١٥ يونيو ١٩٤٨ رقم ٥٠ من ١٨ ق . د . ص ٥٨٠ و ٢٤ مارس ١٩٥٩ رقم ١٢٦٣ د . ص ٢٧٤ .
 (٣) نقض ٨ أكتوبر ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٤٤٨ من ١٢ ق . د . ص ٦ ص ٢٠٠ .
 (٤) نقض ١ يونيو ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية رقم ٧٢٠ من ١٨ ق . د . ص ٧ ص ٥٧٦ و ١٥ يناير ١٩٥١ رقم ١٧٤١ من ٢٠ ق . و ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ رقم ٨٧٨ من ٢١ ق . د . ص . و ٢٠ فبراير ١٩٥٢ رقم ١١٠٨ من ٢٢ ق . د . ص . و ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ رقم ١٠٢٤ من ٢ ق . د . ص ٦١٦ .
 (٥) نقض ١٤ فبراير ١٩٥٦ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٢٣٣ من ٢٥ ق . د . ص ٢ ص ٥٦٩ .
 (٦) نقض ١ يناير ١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية رقم ٤٨٧ من ٢١ ق . د . ص .
 (٧) نقض ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية رقم ٤٦٦ من ١٧ ق . د . ص ٧ ص ٤٠٠ .
 (٨) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩١٤ مجموعة القواعد القانونية من ١٤ ق . د . رقم ١٨٤٧ من ٢ ص ١٠٥٥ .

الضرب والجرح قررت أن القصد الجنائي يتوافر متى ارتكب الجاني فعل
الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة
جسم الشخص المصاب أو صحته ولا عبء بالبواعث (١). ولكنها عادت
فاكتفت بالنسبة لنفس الجريمة بالعلم لقيام القصد فقررت أن ركن القصد
الجنائي في جرائم الضرب العمد عموما يتحقق بارتكاب الجاني فعل الضرب عن
علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه (٢) .

والملاحظ أن أحكام القضاء المصري بصفة عامة مماثلة لأحكام النقض
الفرنسي في هذا الشأن . سواء في جريمة البلاغ الكاذب (٣) وجريمة إعطاء
شيك بدون رصيد (٤) . وجريمة خيانة الأمانة (٥) . وكذلك في جريمة
النصب (٦) وفي جرائم الفعل الفاضح العلني (٧) .

-
- (١) نقض ٢٤ أكتوبر ١٩٣٢ مجموعة الواعد القانونية رقم ٢٢٨٧ من ٢ . ق د ص و ١٢
يونيو ١٩٣٩ رقم ١٢٣٧ من ٩ . ق د ص . و ١٢ فبراير ١٩٥٠ رقم ١٥٨٩ من ١٩ ق .
د . ص و ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ رقم ٨٥٨ من ٢٢ ق د ص .
- (٢) نقض ٢٧ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٢١٥ من ٥ ق د ص .
و ٢١ مايو ١٩٥٥ من ٢٦ ق د ص .
- (٣) Crim. 10 Juill. 1931. G. P. 1931. 2. 540; 23 Juill. 1932. S. 1934.
I. 118; 28 Oct. 1943. S. 1944. I. 35; 13 Janv. 1934. G. P. 1944. I. 119.
- (٤) Crim. 7 Avr. 1944. S. 1945. I. 6.
- (٥) Crim. 1 Mai. 1940. D.H. 1940. 169.
- (٦) Crim. 14 Janv. 1941. G.P. 1941. I. 209.
- (٧) Crim. 28 Oct. 1955. D. 1956. P. 117.

المجتمع والجريمة والاحتراف الاجرامى

تأليف . دون . س . جيبونز

عرض : نجوى حافظ

باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

تثير مشكلة الجريمة وما يمكن عمله حيالها انتباه الناس واهتمامهم فى النصف الثانى من القرن العشرين ، خاصة فى السنوات الاخيرة حيث ارتفعت نسبة الجرائم ارتفاعا ملحوظا واتسمت الجريمة بالعنف لاسيما فى المجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم شغلت اذهان الرأى العام فى هذه المجتمعات نظرا لما يعانى به الفرد أو المواطن من الشعور بعدم الاطمئنان واحساسه بخطر الجريمة يلاحقه فى كل مكان وأيضا حل .

وقد ظهرت أعمال ومؤلفات كثيرة تحاول فهم السلوك الاجرامى وتسعى الى التعرف على اتجاهات الجريمة ومسبباتها وكل ما يتعلق بها . وهذا الكتاب الذى نعرض له من أحدث المؤلفات التى ظهرت أخيرا واهتمت بمعالجة موضوع الجريمة ومؤلفه دون س . جيبونز أحد علماء الاجرام المحدثين فى أمريكا . وهو بعنوان « المجتمع والجريمة والاحتراف الاجرامى » (١) وهو فى أساسه محاولة للقاء الضوء على ظاهرة الجريمة باعتبارها من أكثر الوظائف تعقيدا ، الى جانب كونه محاولة للتعرف على مسبباتها وردود فعل مرتكبيها .

وترجع أهمية هذا الكتاب الى أنه لا يحلل الجريمة باعتبارها ظاهرة مستقلة قائمة بذاتها ، بل فى ارتباطها بالتنظيم الاجتماعى كله .

ان فهم أشكال السلوك الاجرامى التى تعتبر على درجة كبيرة من التنوع والتعقيد يحتاج الى دراسة البناء الاجتماعى السائد أولا .

وعلى الرغم من أن المؤلف صرح فى بداية الكتاب باهتمامه بهذا الموضوع واذنقد محاولات الكثيرين غيره التى تحاول تفسير الجريمة والسلوك الاجرامى تفسيراً جزئياً أو ردها الى عامل واحد واعتبرها تفسيرات ناقصة وغير متكاملة ، الا أنه ، وهذا ما سيتضح أثناء العرض ، التقى معهم فى نهاية المطاف وتهرب من الربط الحقيقى بين البناء الاجتماعى والجريمة وانتهى الى تفسيرات فردية ترد الجريمة الى الفرد لا الى المجتمع .

ويختلف كتاب « المجتمع والجريمة والاحتراف الاجرامى » عن بقية الكتب التى تقسم موضوع الجريمة الى جزئين كبيرين منفصلين ، يعالج الاول أسباب

1) Don C. Gibbons, Society, Crime and Criminal Careers, An introduction to Criminology, Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1968.

الجريمة أو ما يعرف بالآيتولوجي ، بينما يتناول الثاني موضوع الإصلاح والعقاب ، فلا يسير هذا الكتاب على نفس النهج بل يقدم تحليلاً شاملاً متكافئاً للجريمة ، ويحتوى هذا الكتاب على واحد وعشرون فصلاً ، خصص المؤلف أربعة عشر فصلاً منها لمعالجة أسباب الجريمة ، بينما تناقش الفصول السبعة الباقية ردود الفعل الاجتماعية للمعتدين متضمنة العمليات الإصلاحية التي تحاول تحويل هؤلاء الأشخاص الى مواطنين يحترمون القانون ، كما يتعرض الكتاب لأعمال الهيئات البوليسية ووكلاء النيابة والقضاء والمحلفين وغيرهم من هيئات أو أشخاص لهم علاقة بالتنظيم الإداري ، ويعد هذا الكتاب محاولة للربط بين ردود الفعل الإصلاحية وبين عملية السببية . والجزء الأخير منه يشير الى أن فاعلية الأساليب الإصلاحية التي تعمل على تحويل المنحرفين الى أشخاص متوافقين يتطلب نظرية سلوكية منفصلة عن الدراسة السببية . ومن الملاحظ أن المؤلف لم يضمن كتابه أى إشارة الى الأساليب العقابية .

ومع ذلك فقد قدم المؤلف دراسة متكاملة لموضوع الجريمة ، من وجهة نظره ، رأيت أهمية عرضها ، وقد حرصت على أن أتناول بالتحليل منهج دراسة المؤلف لموضوع الجريمة والتناقض بين فكره وبين محتويات دراسته فعلاً .

الجريمة وعلم الاجتماع :

ان المجتمعات الحديثة مليئة بالمجرمين والاحداث المنحرفين ومدمني المخدرات والشواذ جنسيا ، ولقد أصبحت هذه الانحرافات المتنوعة موضوعا للنقاش والجدل من جانب المتخصصين والعامه . وكثيرا ما تقدم تفسيرات تحمل في طياتها نوعاً من الحسد لهؤلاء المنبوذين outsiders الذين يجروون على ممارسة أنواع من السلوك لا يجرو عليه الكثيرون . ولقد قدمت تفسيرات كثيرة وفروض خاطئة لتفسير السلوك المنحرف دون أية محاولة للتعرض لأنواع التنظيم الاجتماعي وربطه بأنواع السلوك المنحرف . بعض هذه الفروض يعتبر العدوى الوراثية من مسببات الجريمة ، والبعض الاخر يعتبر الصحة السيئة أو قسوة الاباء عوامل مسؤولة عن الجريمة ، وتتضمن هذه الدعاوى والحجج أيضاً أن الخروج على القانون أحيانا يتم نتيجة للكتب الفاضحة وبرامج التليفزيون الغير الموجهة وغيرها من مؤثرات وسائل الاعلام . وثمة تفسير آخر يرد وقوع الجريمة الى التصدع الاجتماعي الذي كان من أثره ضعف الثقة والايمان بالله .

كل هذه التفسيرات تفسيرات ساذجة وليست على درجة من التعمق ، ومن ثم غدت دراسة علم الاجرام المهتم بالتحليل الموضوعي للجريمة كظاهرة اجتماعية مسألة ملحة وضرورية خاصة وأن هذا العلم يبحث في تكوين القانون والخروج عليه ومظاهر ردود فعل هذا الخروج .

يؤكد جيبونز في أكثر من موضع أن دراسة الجريمة يجب أن تتبع من نقطة أساسية وهي اعتبارها أحد أشكال السلوك الاجتماعي واعتبار مصطلحات علم الاجرام أحد فروع علم الاجتماع . ومن الواضح أن هذا المنهج يعمل على تنقية هذا العلم من اللبس في سوء استخدام أو فهم المصطلحات الفنية .

وهكذا فإن هذا الكتاب يعتبر تقريراً فنياً شاملاً للقضايا الاجتماعية والبحوث التي ظهرت عن الجريمة بصورها المختلفة ، والتي اعتمد ظهورها على الاجتماعيين أو علماء الاجتماع المهتمين بدراسة السلوك الخارج على القانون باعتباره سلوكاً اجتماعياً . فالعمل الأساسي لعلماء الاجتماع المختصين بدراسة الجريمة هو الكشف عن أسباب الجريمة جميع مظاهرها ومعانيها بما في ذلك انحراف الأحداث . ومن واجبهم أيضاً اللقاء الضوء على العوامل المتضمنة في تكوين القانون كشكل من أشكال السلوك الاجتماعي وتوضيح مدى التطابق بين القوانين الجنائية التي توجد في وقت معين مع المفاهيم والعواطف والأصول الاجتماعية ذلك أن القانون يعد في حد ذاته نظاماً قائماً متحققاً داخل النظام الاجتماعي بأكمله .

وهكذا حدد المؤلفون اتفاقاً معه في الرأي أن الواجب الأول لفهم السلوك الإجرامي هو واجب تعريفي . فواجب علماء الإجرام الأول هو تحديد طبيعة ومجال الظاهرة الإجرامية .

علم الإجرام والقانون الجنائي :

من النقاط الأساسية التي تحدد سير علم الإجرام شروح القانون الجنائي فنصوص القانون الجنائي هي التي تحدد خاصية الجريمة كما تحدد العناصر الأولية للفعل الذي يجعل الفرد يتصف من الوجهة القانونية بكونه « مجرماً » . كما أن هذه النصوص تحدد أيضاً أنواع العقاب التي توضع في مواجهة المجرمين والخارجين على القانون .

وإذن فعلى عالم الإجرام مناقشة السمات الأساسية للقانون الجنائي باعتبارها إحدى وسائل المضبط فلاجتماعي .

ومن الموضوعات التي يتعرض لها المؤلف هو علم اجتماع القانون الجنائي Sociology of Criminal law ، ويتعرض بشيء من التفصيل لبعض أصول القانون الجنائي ، ومدى اعتماد القوانين الجنائية على العواطف الاجتماعية . . . وهنا إشارة لعدد من الدراسات التي حاولت اللقاء الضوء على هذا الموضوع .

كما يناقش جيبونز في هذا الصدد مدى اعتماد عالم الإجرام على منظورات أخرى غير المنظور القانوني أثناء معالجته لموضوع الجريمة . . . وهل يجب على عالم الإجرام أن يدرس الجريمة بمعناها الواسع الذي يتضمن أي خروج على تقاليد المجتمع وأعرافه ، أم أن عليه أن يحصر اهتمامه ومجال دراسته في مظاهر الخروج على القانون الجنائي فقط .

إن الخروج على القانون يتضمن أحداً من أو كلاهما معاً، فإما أن يكون لدى الفرد الإرادة والتصميم للخروج على القانون بفعل دوافع عميقة نحو الانحراف مترسبة في نفسه ، أو يكون قد أجبر على ممارسة السلوك الإجرامي بفعل الظروف الاجتماعية وما تضمنه من مؤثرات مختلفة .

ان وجهة النظر السابقة هذه تعتبر دور الهيئات البوليسية فى تسببت الجريمة دورا ضئيلا ثانويا . فالبوليس - بناء على هذا الرأى - يظهر كرد فعل لوقوع الجريمة ولا يلعب أى دور فى تسببها .

غير أن جيبونز يوجه الانظار فى كتابه هذا نحو تغير النظرة التقليدية الى الهيئات والتنظيمات البوليسية . فتكوين الهيئات البوليسية فى أمريكا يأخذ فى الزيادة السريعة حجما وعددا عما كانت عليه فى بداية تكوينها سنة ١٨٠٠ ، وكان الاعتماد الاول فى هذه الهيئات هو على المواطنين المتطوعين الذين يعملون فى الفترة المسائية فقط ، ثم تكون شيئا فشيئا النظام البوليسى الذى يخدم المواطنين طول الوقت ، لقد تكونت القوة البوليسية فى لندن سنة ١٨٢٩ وفى الولايات المتحدة الامريكية تكونت فى مدينة نيويورك سنة ١٨٤٤ هيئات بوليسية متخصصة تعمل ليل نهار .

ويرى المؤلف أن خبرة القبض التى يمر بها بعض المذنبين ولا يتعرض لها البعض الآخر قد تكون أحد الاسباب الهامة للجريمة ، فهو يرفض الاداء القائل بأن تأثير البوليس تأثير ثانوى على الجريمة أو أن دوره ليس أكثر من رد فعل لانتهاك القانون .

فالخروج على القانون وعدم احترامه كثيرا ما يكون رد فعل لعمل ونشاط هذه الهيئات البوليسية ، فكثيرا ما يكون من الصعب على المجرم الانسحاب من الاعمال الاجرامية بعد الوقوع فى أيدي رجال البوليس وهذا هو أحد العوامل المفسرة للعود الى السلوك الاجرامى .

ويساءل المؤلف ، كيف يحدث أن بعض المجرمين يقعون فى أيدي البوليس بينما لا يتم القبض على البعض الآخر ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال - شأنها شأن بقية القضايا والاستفسارات الانسانية - أمر معقد متشابك ، فكثيرا ما تعجز القوة البوليسية عن تسجيل مختلف أنواع السلوك الذى يقع فيه مجرمى المجتمعات الحديثة ، فالبنغايا وعملائهم ، والمدمنين وبائعى المخدرات يعملون ويجاهدون لاختفاء جرائمهم تجنباً للوقوع فى أيدي البوليس وحرصا على السمعة الحسنة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الهيئات البوليسية كثيرا ما تقيد فى سجلاتها افعالا اجرامية يصعب عليها تحديد فاعلها المسئول عنها ، فالمجتمعات الحديثة بما تتضمنه من معوقات عديدة ومتشابكة تعمل على اعاقة تحديد الفاعل ، فكثيرا ما يفوق ذكاء المجرمين ومهارتهم مثيلتها عند المسئولين عن الاجهزة البوليسية ، بالإضافة الى تغاضى وتسامح هذه الهيئات ازاء بعض أنواع الجرائم مثل جرائم القمار أو جرائم المرور .

واننا نرى أن هذا التسامح سواء اكان من جانب الهيئات البوليسية أو من المواطنين أنفسهم من الامور البالغة الاهمية التى يرد لها انتشار كثير من الجرائم الحديثة مثل سرقة المحال التجارية Shoplifting أو جرائم الخاصة White Collar - Crime أو أى شكل من أشكال الجرائم المنظمة Organized crime . فكثيرا ما تكون ردود الفعل نحو هذا النوع من الجرائم هو اللامبالاة والتسامح تجاه مرتكبيها نظرا لكونها لا تشكل خطرا مباشرا مثل

جرائم الاعتداء على الاشخاص التي تقابل - عكس سابقتها - بالردع العنيف . يؤكد المؤلف على أهمية إعادة النظر في دور الهيئات البوليسية وفي المتغيرات والملابس التي تصاحب ظهور جريمة معينة دون غيرها . ولعل السبب في اغفال المتخصصين عن دراسة هذا الموضوع هو تشابك المشاكل وتعقدها وبالتالي صعوبة دراستها . دراسات قليلة اهتمت بهذا الموضوع منها دراسة بانتون (١) الذي قدم فيها وصفا لاعمال البوليس في مدينة كارولينا التي يبلغ تعدادها ٢٠٠ ألف نسمة ومدينة جورجيا وتعدادها ٥٠٠ ألف نسمة ومدينة فلسمير وتعدادها ٦٠ ألف نسمة وكذلك بحث سكولونك الذي أجراه في اوكلاند وكاليفورنيا (٢) .

وعلى كل يتميز المجتمع الامريكى على الرغم من وجود عدد من الهيئات البوليسية المتنوعة نوعا ووظيفة بارتفاع نسبة الجرائم ، فهناك نظام العمد Sherif system الذي يوجد تقريبا في كل ولايات أمريكا ، ونظام البوليس الفدرالى على اختلاف أنواعه الذي يشكل جماعة أساسية من الجماعات التي تعمل على تدعيم القانون . وأشهر هذه الهيئات البوليسية المتخصصة هي مكتب التحقيقات الفدرالى (FBI) . هذا بالإضافة الى بوليس الولاية State Police وكذلك بوليس المرور State Highway Patrol وهو مكتب يخصص لحماية قوانين الطرق .

وهكذا يبين المؤلف في هذا الجزء من الدراسة وجود أبنية وهيئات بوليسية كثيرة تعمل من أجل خدمة أغراض مختلفة وهي في جوهرها منظمات اجتماعية . كما يبين أيضا كيف أن هذه الهيئات التي تخصص أساسا لحماية المجتمعات وللحد من الجريمة كثيرا ما تدفع الى السلوك الاجرامى .

يضيف المؤلف توضيح نقطتين على درجتين بالغتين من الاهمية في دراسة السلوك الاجرامى وتعتمد عليهما الدراسة العلمية والتحليل السببى للجريمة :

أ - تجميع الحقائق الأساسية عن الجريمة والتي تعتبرها وباءا اجتماعيا :

أى تحديد عدد المذنبين في المجتمع وأنماط الجرائم التي يرتكبونها خصائصهم ومميزاتهم الاجتماعية . هذه النقطة بالغة الاهمية خاصة وأن الحقائق المتعلقة بها تتصف بكثير من النقص والقصور وتشويه الحقائق ، فكثيرا ما يخشى المحافظون على القانون من مواجهة الواقع الاجرامى ويحاولون اخفاء الحقيقة وجعل الامر سرا .

ب - أرضية الجريمة وقارixها :

أن تفسير وشرح الحقائق المرتبطة بالسلوك الاجرامى يتضمن الاستعانة بعلم الاجتماع الخاص بالسلوك الاجرامى وعلم النفس الاجتماعى الخاص بالاعمال

- 1) Michal Banton The Policemen in The Community, New York, Basic Books, Inc., 1964.
- 2) Jerome H. Skolnick, Justice without Trial, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1965.

الاجرامية ويقدم المؤلف فى هذا الجزء اجابات عن بعض الاسئلة المتعلقة بمشكلة السببية فى السلوك الاجرامى والتي لم يستطيع علماء الاجرام الاوائل تقديم اجابات عنها . ومن هنا اهتم المؤلف بالتحليل التاريخى القديم والحديث للسلوك الاجرامى .

يقدم لمؤلف بعد ذلك عرضا لعدد من النظريات التى ساهمت فى تفسير الجريمة من وجهات نظر مختلفة .

الجريمة وعلاقتها بالاتجاهات الاقتصادية من وجهة النظر الاشتراكية :

ظهرت الاراء الاشتراكية فى تفسير الجريمة كامتداد لنظرية كارل ماركس سنة ١٨٦٧ وبناء على هذه النظرية فان استغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية يؤدى الى استيطان الفقر والبؤس وبالتالي تظهر أنواع مختلفة من السلوك الاجرامى كرد فعل لهذه الظروف بما فى ذلك ادمان المخدرات والبغاء والسرقة والاختلاس . الخ . اما عن نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية فهو لا يفعل شيئا سوى انه يحمى المصالح المستغلة لطبقة الملاك واصحاب رؤوس الاموال . وهكذا فان منع الجريمة والحد منها يتطلب - من وجهة النظر الاشتراكية - اعادة تنظيم الاقتصاد فى المجتمع . ومن أبرز مؤيدى هذا الاتجاه عالم الاجتماع الهولندى وليم بونجر (Bonger ١٨٧٦ - ١٩٤٠) الذى يرى أن نظام الاقتصاد الرأسمالى بطبيعته يشجع على الانانية ويحمى المصالح الفردية وتتخلص وجهة نظر بونجر فيما يلى :

« اذا حاولنا تجميع الاتجاهات والميول الفردية الموجودة فى نظام الاقتصاد الرأسمالى سنجد لها واضحة قوية . وبسبب هذه الميول فان الغريزة الاجتماعية لا تنمو بقوة وبالتالي تضعف القوة الاخلاقية لدى الانسان التى تعمل على مواجهة الافعال الفردية التى تتصف بحب الذات ومن ثم تضعف فى مواجهة الجريمة » .

ومنذ عهد بونجر توالت الدراسات التى تبحث عن الظروف الاقتصادية واثرها على الجريمة ومن نتائج هذه الدراسات النتيجة التى توصل اليها سذرلند وكرسى عن ارتفاع معدل الجرائم فى الطبقات الاقتصادية العليا عنه فى الطبقات الدنيا . ولقد كشفت بحوث أخرى عن أن جمهور الخارجين على القانون يتكون فى معظمه من الطبقة العاملة . كما اتضح من دراسة جلوك لـ ١٠٠٠ حدث سنة ١٩٣٠ أن ٧٠ فى المائة من الاحداث كانوا من عائلات ذات مستوى اقتصادى منخفض .

فما الذى يجعل نسبة الخارجين على القانون مرتفعة بين الطبقات الدنيا ، وما السبب فى كون أفراد العصابات لا يأتون الا من الطبقات العليا ولا يظهر بينهم أفراد الطبقة العاملة ؟

تمشيا مع منطق جيونز ومنهجه فى التحليل لم يقدم لنا اجابات حاسمة عن مثل هذه الاستفسارات نظرا لكون هذه الاجابات تكمن فى تحليل البناء الاجتماعى القائم ويقول آخر فى النظام الاقتصادى السائد . وهذا ما يتهرب من التعرض له وهو فى هذا يمثل الاتجاه الأمريكى السائد فى التحليل .

يشير جيبونز بعد ذلك الى ظهور دراسات عديدة منذ بونجر تبحث عن علاقة التذبذب الاقتصادى بالجرائم ، وان كان - حتى في مثل هذه الاشارة - يؤكد ان مثل هذه المحاولات غير مثمرة ، وان الجريمة من فعل بعض الافراد ذوى المشاكل الانفعالية النفسية .

فيرى جيبونز وهو يتفق في هذا مع فولد Vold ان الفروض التى تربط الجريمة بالتذبذبات الاقتصادية ، والتى ترى ان الجرائم الخطيرة مثلا تزداد اثناء فترتى الكساد والهبوط ، او ان جرائم الملكية تكون مصحوبة عادة بزيادة العنف اثناء فترة الكساد ، فروض غير حاسمة . وان النتائج التى توصلت اليها دوروثى توماس Dorothy Thomas عن نسبة الجرائم وعلاقتها بالتغيرات الاقتصادية فى إنجلترا وويلز فى الفترة من ١٨٥٧ - ١٩١٢ نتائج مبهمة فى جملتها . ويرى جيبونز وفولد ان مصيبت الجريمة كثيرة وعلى درجة من التعقيد لا تسمح بسهولة قياسها اعتمادا على التذبذبات الاقتصادية .

أثر العوامل النفسية العضوية فى السلوك الإجرامى :

بناء على الرفض السابق لربط الجريمة بالواقع الاجتماعى الاقتصادى ظهرت آراء قوية ترى ان العوامل المسببة للجريمة تتركز حول المشكلات الشخصية التى تفترض ان السلوك الاجرامى يظهر كرد فعل لهذه المشكلات . ولقد اشار ايكهورن Aickhorn وهو من اعلام هذا الاتجاه انه :

« لابد من وجود شيء ما عند الطفل تعمل البيئة على اظهاره فى صورة انحراف .. »

فالمجرمين والمنحرفين يتصرفون بهذه الطريقة لانهم بشكل ما « مرضى » او « ساء التكيف » (١) .

ولقد قرر ايكهورن ان البيئة تعتبر عاملا مساعدا او معجلا فى اظهار الانحراف ولكنها لا يمكن ان تكون قوة اولية فى تسبب الجناح . ان هذا الاتجاه العضوى النفسى الذى يتفاوت فيه تأثير الضغوط البيئية قد أعطى قدرا من الانتباه الى العوامل الاجتماعية والبيئية . ان المشكلات الشخصية تظهر وتسود بين جميع مستويات الطبقات الاجتماعية ، كما ان ديناميات الشخصية تظهر فى صورة جرائم كرد فعل عادى لدى جميع جماعات الطبقة الا ان التفاوت فى القدرة على المحافظة على القانون تجعل افراد الطبقات الدنيا يتصرفون رسميا بالاجرام بينما يظل افراد الطبقة الوسطى مجرمين مختفين لا يتم القبض عليهم ، وبالتالي يصبح سلوك الطبقة الوسطى سلوكا غير اجرامى ويعتبرون على درجة جيدة من التوافق من الناحية الصحية والعقلية ، ويتجه لهذا الاتجاه ، وهو اعتبار المذنبين مرضى انفعاليا فان برامج السجون وخدمات المراقبة ومصحات التوجيه ومحاكم الاحداث وغيرها من الهيئات العلاجية قد اعتبرت الخارج على القانون شخصا مضطربا انفعاليا وفى حاجة الى علاج نفسى عقلى ولكن من المستول عن مثل هذا الاضطراب النفسى والعقلى ؟

1) August Aickhorn, Wayward youth, New York, Meridian Books, 1955.

لم تحاول مثل هذه النظريات التعرض لهذا النوع من الاسئلة وكذلك يرفض جيبونز اثارة استفسارات مشابهة ويكتفى بالتفسير النفسى العضوى للجريمة .

علم اجتماع الجريمة The Sociology of Crime

يرى المؤلف أن العمل المامر الذى يقدم فى مرجع متخصص فى علم الاجرام . يكمن فى توجيه القارئ من خلال الصيغة التفصيلية والاكثر تعقيدا ، مبتدئا بنظريات الانحراف ومنتقلا منها الى الابعاد والاراء العامة فى الجريمة ومنتهايا بالقاء الضوء على الظروف الطبيعية والعضوية .

لا يخفى على أوجد أن العلوم الاجتماعية بعيدة كل البعد عن التوصل الى قوانين محددة التى تعتبر نقطة البداية فى تكوين النظرية . فالنظريات الموجودة عن السلوك المنحرف نظريات غير كاملة . مثال ذلك ما أسماه همبل Hempel ، التفسير المجل أو المبدئى Explanation sketches وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع قد قدموا مجموعة من المتغيرات لا يمكن اغفالها أو التقاضى عنها ، إلا أنها قد أغفلت الدقة المنطقية فى تكوين النظريات .

ان نظريات الانحراف لا يتحتم ربطها بالنظريات الكريمينولوجية . بل ان الوصف الدقيق لهذين النوعين من النظريات هو انها نظريات تتصف بعدم الترابط Disjointed

ان علماء الاجتماع يبحثون عن العوامل المسببة للجريمة ويقدمون ذلك فى مراجع مختلفة بعضها مختص بالتفكك الاجتماعى والبعض الآخر مختص بالمشاكل الاجتماعية . الخ ومثل هذا التشتت يضع أمام الدارسين صورة هائلة ومربكة تفقدهم الاتجاه .

وبوجه عام نستطيع أن نجمل الفروض الاساسية التى يضعها علماء الاجتماع فى تفسيرهم للجريمة فى الآتى:

ان الجريمة مسألة اجتماعية شائعة فى كافة المجتمعات ، وأن الخروج على القانون هو نتاج مختلف السمات السائدة فى مجتمع معين ، أما معدلات الجريمة فانها تختلف من مجتمع لآخر ومرد هذا الاختلاف والتفاوت هو الاختلاف فى طريقة التنظيم والبناء . وفى داخل المجتمع الواحد يصبح الفرد مجرما أو غير مجرم حسب وضعه داخل النظام .

بالاضافة الى هذا يرى علماء الاجتماع أن أسباب الجريمة تكمن فى أنماط القيم وفى أنماط الصراع بين مستويات السلوك . ومؤثرات الطبقة الاجتماعية على اختلاف أنواعها ، ومؤثرات جماعى الاسرة والاقربان .

علم النفس الاجتماعى المتعلق بالسلوك الاجرامى :

يناقش المؤلف فى هذا الجزء السلوك الاجرامى من زاوية علم النفس الاجتماعى . ويقصد بذلك دراسة العوامل والخبرات المختلفة التى تؤدى الى أنواع معينة من السلوك المنحرف الخارج على القانون . ومن أعلام هذا الاتجاه ليمرت Lemert الذى يعتمد فى تفسيره للسلوك الاجرامى على هذا الفرض :

« ان الانحرافات السلوكية هي نتاج للصراع الثقافى وتظهر من خلال التنظيم الاجتماعى » لقد ميز ليمرت بين بعض المضامين المتعددة التى يظهر داخلها السلوك المنحرف • واقتراح هذه الفئات :

Individual Deviation	الانحراف الفردى
Situational Deviation	الانحراف الموقفى
Systematic Deviation	الانحراف المنتظم

الانحراف الفردى يشير الى تلك التصرفات الانحرافية التى تنبثق نتيجة للضغوط النفسية

اما الانحراف الموقفى فهو السلوك الذى يظهر نتيجة لضغوط ومؤثرات حدثت فى موقف معين وهى لا تعتمد على المؤثرات النفسية •

ولقد استخدم ليمرت اصطلاح الانحراف المنتظم ليشير الى تلك الانماط من السلوك المنحرف التى تدعى التلون بالثقافات الفرعية او بالانظمة السلوكية •

يرى ليمرت فيما يتعلق بالانحراف المنتظم ان معظم الثقافات الفرعية للمنحرف تتبع مجموعة محددة من الظروف المتعلقة بمعاييرها ، ان غالبية قيم الاعضاء هي قيم الثقافة السائدة • • وهذا يعنى ان تعاطى المخدرات والشذوذ الجنسى وغيرها من المنبذات الاجتماعية تحاول أن تكون على وفاق مع القيم العرفية للمجتمع وبهذا تصبح معتقداتهم المنحرفة وانماط سلوكهم محدودة وقليلة العدد •

يعرض المؤلف بعد ذلك لنظرية سذرلند باعتباره من أشهر علماء الاجتماع الذين اهتموا بتفسير السلوك الاجرامى وهى بالفعل من النظريات الهامة وان كانت لا تخلو من بعض النقائص •

نظرية سذرلند (١٨٨٣ — ١٩٥٠)

من المحاولات الهامة التى قدمها سذرلند هى دراسته عن المجرم المحترف باعتبار أن سلوكه يكشف عن نظام سلوكى معين • ولقد تطورت هذه الفكرة جرائم ذوى الياقة البيضاء أو عن جرائم الخاصة ، وكذلك عن نظريته فى المخالطة المتفاوتة التى حاول تطبيقها على مختلف أنواع السلوك الاجرامى • تبلورت نظرية سذرلند فى المخالطة المتفاوتة سنة ١٩٣٩ وهى فى نظره ذلك الشئ الذى يربط جميع الافعال الاجرامية وهو يقول :

« ان الصراع الثقافى هو المبدأ الاساسى الذى تفسر الجريمة بناء عليه » •

اعتقد سذرلند ان التغير الاجتماعى والاقتصادى الذى حدث اثناء التصنيع فى العالم الغربى قد أدى الى الفردية وغيرها من الظروف المؤدية للجريمة ، فالمؤثرات الاجتماعية التى تؤثر على الافراد غير متوافقة وغير ثابتة، وبهذا

يصبح كثير من الافراد على صلة بالاعمال والقيم الاجرامية بل ويصبحون فى النهاية مجرمين * وتعرف هذه العملية باسم المخالط، المتفاوتة *

لقد وضع سندرلند عناصر هذه النظرية كالاتى :

- ١ - السلوك الاجرامى سلوك متعلم ومكتسب *
- ٢ - السلوك الاجرامى يتعلم اثناء التفاعل مع أشخاص آخرين اثناء عمليات الاتصال *
- ٣ - الجزء الاساسى فى تعلم السلوك الاجرامى يقع بين الجماعات القريبة الصلة *
- ٤ - عند تعلم السلوك الاجرامى فان التعلم يتضمن :
 - (ا) أساليب ارتكاب الجريمة التى قد تكون بسيطة او معقدة *
 - (ب) توجيه معين للدوافع والموجهات والتبريرات والاتجاهات *
- ٥ - التوجيه المعين للدوافع والفرائز يكتسب من تعريفات القانون الشرعى كأمور مقبولة موافق عليها وأخرى غير موافق عليها *
- ٦ - يصبح الفرد منحرفا اذا زادت التعريفات التى تقبل الخروج على القانون عن تلك التى لا تشجع الخروج على القانون، وهذا هو المبدأ الذى تقوم عليه النظرية *
- ٧ - المخالطة المتفاوتة قد تختلف فى الانتشار والاستمرار والافضلية والشدة *
- ٨ - تتضمن عمليات تعلم السلوك الاجرامى جميع العمليات الميكانيكية الداخلة فى عمليات التعلم الاخرى *

لقد سادت نظرية سندرلند فى علم الاجرام لسببين فهى من ناحية أهم عمل قدم بواسطة عالم اجتماع لعرض نظرية خاصة بتفسير السلوك الاجرامى تتضمن مجموعة من القضايا تعتبر كافية لتقرير ما يقع وما لا يقع من السلوك الاجرامى ، وهى فى هذا تقف فى مواجهة العوامل المتعددة التى لا تعد سوى قائمة وصفية من المتغيرات التى ترتبط بالسلوك الاجرامى *

وهى من ناحية أخرى ، قد قدمت صورة للانسان باعتباره نتاجا للخبرات الاجتماعية التى تمده بمستويات وتعريفات من السلوك والمعتقدات التى تعمل كمنبه للنشاط الذى يقوم به ان هذه النظرية تقدم تفسيراً للسلوك العادى والسلوك المنحرف وترى ان الانسان يقوده محرك وضعت العمليات الاجتماعية بداخله *

ان دعاوى هذه النظرية ليست خاطئة ولكنها غامضة ، فما الذى يمكن عمله ازاء الاقتناع بأن الشخص يصبح مجرماً بناء على زيادة الاتجاهات التى نقبل الخروج على القانون على تلك التى تستنكره *

يناقش جيونز بمد ذلك أهمية الدراسات الترميضية Typological Studies والحاجة إليها في عالم الاجرام .

وهو يرى ان التصنيف القانوني للمجرمين لا يميز بدقة بين الانماط المختلفة للمجرمين وان تقسيما كهذا يفشل غالبا في وضع الابعاد العامة لمظاهر السلوك الاجتماعى ، بالاضافة الى صعوبة اخرى تواجه التصنيف القانونى ، تلك ان المجرم في حالات كثيرة ، لا يرتكب نوعا واحدا من الافعال الاجرامية ومن ثم فان هذا التعريف يفشل في تحديد وتعريف الانماط تعريفيا نظريا الامر الذى لا ينتظر معه تقدم دراسة انماط السلوك الاجرامى عن طريق التصنيف القانونى .

ان عالم الاجرام الذى يأخذ على عاتقه عبء تصنيف المذنبين ووضعهم في انماط محددة يدخل في مخاطرة تخريرية . اذ ان عليه ان يختار نظاما واحدا ضمن عدة أنظمة موجودة وهو يأمل ان يكون اختياره ذو دلالة . ويعتمد جيبوتر في تصنيفه للمذنبين على عدد من المتغيرات وهى نوعين :

ابعاد تعريفية : نوع السلوك المرتكب — الموقف المتفاعل الذى وقعت فيه الجريمة — اتجاهات المجرم — فكرة الفرد عن نفسه .

وابعاد عامة : الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها المجرم — الظروف العائلية — اتمائه لجماعات معينة .

أما كافان Cavan وبلوك Bloch وجيس Geis فقد قدموا محاولات لا بأس بها تدخل تحت اطار الدراسات الترميضية وحذا حذوهم بيترسون Peterson وبيتمان Pittman واونيل Neal وليمرت Lemert الا ان هذه المحاولات ليست على درجة من العمق ولا تكفى كأساس لتفسير السلوك الاجرامى تفسيراً سببياً .

من المحاولات القيمة التى قدمها جيبوتر في كتابه هذا هو تقديمه لمجموعة من المفاهيم تساعد في تصنيف المجرمين وتساهم في تقدم الدراسات الترميضية وهذه الفروض هى :

١ — اعضاء المجتمع هم حاملو الأدوار الاجتماعية لمنظمة ما ، فالانماط السلوكية تعكس القوانين والمراكز الاجتماعية المختلفة .

٢ — الادوار الاجتماعية هى نتاج للتنظيم الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية .

٣ — المجتمعات التى على درجة من التعقيد بها أنواع مختلفة من التنظيم والتنشئة الاجتماعيين وبالتالي فهى تتضمن أنواعا مختلفة من المراكز والادوار .

٤ — جميع الافراد يلعبون في وقت أو في آخر أدوارا إجرامية مختلفة على الأقل بطريقة رمزية .

٥ — المجرمون من وجهة النظر الاجتماعية ، أشخاص يلعبون أدوارا إجرامية وهم الذين عرفوا عن طريق المجتمع بأنهم كذلك .

٦ — السلوك الاجرامى هو أحد الادوار الاجتماعية ولكنه ليس الدور الوحيد الذى يقوم به الفرد .

٧ — الادوار الاجرامية التى يقوم بها المجرمين تختلف من حيث الشدة والكيفية ، وهذا الاختلاف يتضمن الاختلاف فى

(ا) الدور الفعلى للسلوك المنحرف .

(ب) الدور فى ارتباطه بالخصائص النفسية والاجتماعية .

٨ — العمليات المحددة التى تؤدى الى انواع من السلوك الاجرامى تتضمن متغيرات سببية تختلف عن تلك تؤدى الى ادوار اجرامية اخرى .

٩ — تبلغ الادوار الاجرامية قمتهما فى المجتمع الاجرامى Criminalistic Society

١٠ — جرائم الملكية الموجودة فى مجتمع المنافسة الامريكى ليست تعبيرا عن دوافع خفية ، بل هى تعبير عن دوافع ظاهرة .

١١ — من مسببات زيادة الجريمة فى المجتمعات المعقدة ذلك التعقيد والتشابك الموجود فى المجتمع .

١٢ — الادوار الاجرامية غالبا ما تكون نتاجا للاختلافات الطبقيه المتضمنة فى عمليات التنشئة الاجتماعية التى لا ترتبط بطبقة معينة ومنها النبذ الابوى والتنشئة الجنسية المنحرفة .

١٣ — قلعب الهيئات المعنية (مثل البوليس وخدمات المراقبة والمحاكم) دورا للاستمرار فى الانحراف . فالنتيجة الفعلية لهذه الهيئات هو عزل المجرم وزيادة تقوية الادوار الانحرافية التى يقوم بها ونبذ المجتمع لهذا المجرم والنتيجة النهائية هى عدم الاصلاح .

١٤ — ردود الفعل الاجتماعية المختلفة تظهر فى ارتكاب اشكال مختلفة من الجرائم .

وعلى الرغم من ان هذا الاطار العام يبعد عن البحث فى اسباب الجريمة والانحراف . الا ان النقط الست الاولى تشير الى العناصر الاساسية فى تحليل الادوار الاجتماعية ، وتقترح النقطة السابعة الابعاد الاساسية التى يمكن بناء عليها دراسة الخارجين على القانون باعتبارها مسببات للسلوك الاجرامى . وبوجه عام تؤكد هذه المجموعة من الفروض تعدد العوامل المسببة للجريمة ، وتشير فى نفس الوقت الى امكانية تحقيق الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى .

الجزء الاخير من الكتاب يخصص لمناقشة الجوانب الاصلاحية ، وينقسم بحثه هذا الى جزئين ، يخصص الاول لدراسة الطرق التى كان يتم بها التخلص من المجرمين فى العصور التاريخية المبكرة ، ويخصص الثانى لدراسة الاساليب الاصلاحية المعاصرة .

يناقش جيبونز الاصلاح باعتباره تنظيما اجتماعيا ويشير الى نظريات المعاملة والعلاج وتطورها فى الازمنة المختلفة واخيرا يرى جيبونز ان التأهيل الذى تدور حوله المناقشات يتناول بطريقة نظرية ولا يعالج معالجة تطبيقية .

ينهى جيبونز مؤلفه بمناقشة أحد التقارير الهامة الذي قدمته كتبة رئيس الجمهورية لتنفيذ القانون وإدارة العدالة .

President's Commission on Law Enforcement & Administration
of Justice. سنة ١٩٦٧ .

وعرض فيه لمناقشة الجريمة بجميع جوانبها في المجتمع الأمريكي عن مستقبلها ووسائل الحد منها وناقش مشاكل الشباب وانحراف الأحداث، كما ناقش دور العلم والتكنولوجيا في الوقوف ضد الجريمة ويكشف هذا التقرير عن حقيقة هامة وهي أن العقاب لا يمكن أن يكون وسيلة يعتمد عليها لمنع الجريمة بل أن هذا الأمر يحتاج إلى إعادة بناء لمجتمع بشكل أو بآخر .

برنامج التعمق في تخطيط

الدفاع الاجتماعي

ينظم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع قسم الدفاع الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً للتعمق في دراسات التخطيط الاجتماعي في إطار فلسفة الدفاع الاجتماعي ، بحيث يتضمن البرنامج على :

- ٧٢ ساعة محاضرات .
- ٧٢ ساعة حلقات بحث .
- تقرير قائمة مختارة للقراءات .
- مناقشة التقارير الذي يقدمها كل عضو مشترك عن الخبرات الاقليمية .
- تقديم بحث مختصر .
- زيارات ميدانية .
- الاشراف الشخصي .

وتدور المحاضرات أساساً حول الموضوعات التالية :

- تخطيط التنمية وتخطيط الدفاع الاجتماعي (الجوانب التاريخية والمشكلات) .
- الدفاع الاجتماعي وحقوق الانسان .
- حركة الدفاع الاجتماعي على ضوء فلسفة الدفاع الاجتماعي .
- دور الجمهور في منع الجريمة .
- تنظيم العدالة وسياسات الدفاع الاجتماعي .
- سياسات وتدابير الدفاع الاجتماعي في مجال المعاملة العقابية .
- أما حلقات البحث فستعرض للموضوعات التالية :
- تحديد مشاكل الدفاع الاجتماعي .
- وجهات النظر في سياسات منع الجريمة .
- مناهج البحث والاحصائيات الجنائية .
- جناح الاحداث والانماط الاخرى للانحرافات الاجتماعية .

أحكام

ميعاد الطعن بالنقض

فى الحكم الصادر فى المعارضة

تعليق على حكم محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى الطعن

رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ قضائية الصادر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩

للكتور ادوار غالى الذهبى

المستشار الجمهورى المساعد

المبدأ :

ان علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . ولما كان تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة فى الفترة التى وقعت فيها حرب ٥ يونية سنة ١٩٦٧ يعتبر عذرا قهريا مانعا من حضور جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . ولم يثبت علم الطاعن رسميا بصدور هذا الحكم قبل اليوم الذى طعن عليه فيه ، فان ميعاد الطعن لا يفتح الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : تسبب خطأ فى موت محمد صالح محمد وجرح آخر ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن قاد السيارة النقل المبينة بالمحضر فى سرعة ورعونة ينجم عنها الخطر ، ثم انحرف بها فجأة الى الطريق دون أن يسلك فى ذلك الاتجاه القانونى مخالفا بذلك قواعد المرور ودون أن ينبه السيارة الاخرى التى تسير خلفه ، فاصطدمت السيارة الاخيرة بالسيارة قيادته واصيب المجنى عليهما نتيجة ذلك بالاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين والتى اودت بحياة الاول نتيجة ذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ - ١ ، ٢٤٤ - ١ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٦٧ بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافية فى المعارضة فيه فلم يطعن عليه الطاعن بطريق النقض ولم يقدم الاسباب الا بتاريخ ١٠ - ٩ - ١٩٦٧ أى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، واعتذر بأنه كلف بالعمل بالقوات المسلحة من ٣ يونية سنة ١٩٦٧ حتى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ وقدم شهادة من قائد وحدته تفيد أنه استدعى للخدمة فى تلك الفترة . وقد أجنحت

محكمة النقض بهذا العذر ووضعت المبدأ سالف الذكر وانتهت الى قبول الطعن شكلا .

التعليق :

تنص المادة ٣٤ - ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن الطعن بالنقض على أنه : « يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة » . .

وواضح من هذا النص أن سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ من يوم صدور الحكم . وهذه القاعدة العامة تسرى على كل حكم صادر في المعارضة ، سواء كان باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم جوازها أو بعدم قبولها شكلا أو في موضوعها ، ففي جميع هذه الاحوال تطبق القاعدة العامة الواردة بالنص سالف الذكر ، وهي بدء ميعاد الطعن بالنقض من يوم صدور الحكم في المعارضة (١) .

والعلة في ذلك هي افتراض علم المحكوم عليه بالحكم يوم صدوره ، فاذا انتفت هذه العلة لسبب صحيح فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

وعلى ذلك يجب بيان مسألتين الاولى هي حالات عدم العلم بالحكم ، والثانية هي كيفية العلم الرسمي بالحكم .

أولا : حالات عدم العلم بالحكم

في كل حالة يبين فيها أن المحكوم عليه في معارضته لم يكن يعلم بصدور الحكم ، فإن ميعاد الطعن في هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ العلم الرسمي به . ويتحقق ذلك في الحالات الآتية :

١ - عدم الاعلان بالجلسة أو بطلان الاعلان :

إذا لم يعلن المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، أو اذا أعلن اعلانا باطلا معدوم الاثر ، ففي هذه الحالة يبطل الحكم ويبطل كل أثر ترتب عليه بما في

(١) ويلاحظ أن الحكم الصادر غيابيا في مواد الجرح بالبراءة لا تتصور المعارضة فيه من المتهم لاتفاء مصلحته حتما ، ولذلك فهذا الحكم يعتبر بمثابة حكم نهائى من يوم صدوره ، ومن ثم فميعاد الطعن فيه بالنقض بواسطة النيابة العامة يبدأ من يوم صدور الحكم الاستثنائى الصادر غيابيا بالبراءة . وعلى هذا استقر قضاء النقض (نقض جنائى في ١٩ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٦٥ ص ٣٤٨ ، نقض جنائى في ٣ مايو سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ٨٢ ص ٣٩٨ ، نقض جنائى في ١١ يناير سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ٨ ص ٣١ وفي هذا الحكم الاخير كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة الى متهم ، وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة الى متهم آخر ، فاعتبرت محكمة النقض أن ما قضى به الحكم في شقه الاول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به في شقه الثانى يعد بمثابة حكم بالبراءة ، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز) .

ذلك سريان ميعاد الطعن فيه (١) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت من الاوراق أنها خلت مما يفيد اعلان المتهم للجلسة التي نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته ، مع وجوب ذلك قانونا ، فان ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمي (٢) . والاعلان يجب أن يكون لأخص المعارض أو في موطنه ، والموطن كما عرفته المادة ٤ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطنه له ، ومن ثم فان الحكم الذي يقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على صحة اعلان المعارض بمحل عمله يكون مخطئا في القانون ومعيبا بالبطلان الذي يستوجب نقضه والاحالة (٣) .

ولا يغنى عن اعلان المعارض للجلسة المحددة لنظر المعارضة تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة، وتعهدده باخطار المعارض . والحكم الذي يصدر في مثل هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، ذلك أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الاصيل الذي لم يكن حاضرا وقت عمل التقرير بالمعارضة (٤) . ولكن اذا كان الطاعن قد قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي بنفسه ، وحددت له الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وأخبر بها ، فان ذلك يعد اعلانا صحيحا بيوم الجلسة اذ لا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر (٥) .

واذا أعلن المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته اعلانا صحيحا ، ثم أجلت القضية اداريا دون علم الخصوم فلم يعلن بذلك المحكوم عليه ، فيكون واجبا اعلانه بالحكم (٦) .

واذا كان الاصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، الا أنه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استئنا فاللسير فيها ، تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوى الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار (٧) . واذا تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته ، وتأجلت الدعوى الى جلسة أخرى ، فيجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة والا صدر الحكم معيبا بما يستوجب نقضه (٨) .

(١) رعوف عبيد — المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية — ج ٢ سنة ١٩٦٢ ص ٢٨٢ ، ويتم الاعلان بالطرق المقررة في قانون المرافعات (نقض جنائي في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ٥٣ ص ٢٦٠) .

(٢) نقض جنائي في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٤٢ ص ١٥٥ — وهذا الحكم مثال للقضاء المستقر لحكمة النقض في هذا الصدد .

(٣) نقض جنائي في أول مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ٤١ ص ٢١٨ .

(٤) نقض جنائي في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ٤٩ ص ٢٤٣ ،

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ من ٨ رقم ٢٢٤ ص ٨٢٩ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ من ٧ رقم ١٨٣ ص ٦٥٧ .

(٥) نقض جنائي في ١ مارس سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٥٩ ص ٥٢٠ .

(٦) نقض جنائي في ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٥٧ ص ٢٢٣ .

(٧) نقض جنائي في ٦ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض من ٢٠ رقم ٢ ص ٧ ، نقض

جنائي في ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ٧٥ ص ٢٨٤ .

(٨) انقض جنائي في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ٩٢ ص ٤٨٦ .

وإذا حضر عن المعارض محام في هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لرضه فأجلت المحكمة القضية لجلسة أخرى ، وجب اعلان المعارض بالحضور والا كان الحكم مشوباً بالبطلان في الاجراءات الذي يبطله ويستوجب نقضه (١) .

وينبغي في اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته أن يكون الاعلان في الميعاد القانوني ، فاذا كان لاقبل منه وتختلف المعارض عن الحضور ، فنقض رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، كان الحكم معيباً متعيناً نقضه (٢) .

٢ - الاعلان بالجلسة للنيابة او لجهة الادارة :

أوجبت المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بحسب الاصل الى شخص المعلن اليه او في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ثم أضافت الفقرة الثالثة من هذه المادة : « وإذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك » .

والاعلان بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة او في مواجهة النيابة ، ، يعد اجراء صحيحاً في ذاته متى استوفى شرائطه القانونية ، ولكنه لا يصلح اساساً لحكم غير قابل للمعارضة ، فمثل هذا الحكم لا ينتج اثره من حيث بدء مواعيد الطعن فيه الا اذا علم به المحكوم عليه علماً حقيقياً لا افتراض فيه . وبعبارة أخرى نقول ان الاعلان بالجلسة اذا تم في مواجهة النيابة او لجهة الادارة ، فان الحكم الصادر في المعارضة بناء على هذا الاعلان لا تبدأ به مواعيد الطعن الا اذا علم المحكوم عليه بالحكم علماً حقيقياً لا يغنى عنه الاعلان المذكور .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه او في محل اقامته ، وأن اعلانه لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته . ولما كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على هذا الاعلان يكون

(١) نقض جنائي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٢١٥ ص ١٠٥٦ .
(٢) نقض جنائي في ٢ أبريل سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٧ ص ٢٧٦ —
أما اذا حضر المعارض بناء على اعلان غير صحيح أو لميعاد أقل مما يتطلبه القانون ، فليس له أن يتمسك ببطلان الاعلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف بالحضور أو استيفاء أي نقص فيه واعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه (م ٢٣٤ اجراءات) . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن من المقرر قانوناً أن أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى (نقض جنائي في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٣٥ ص ٢٠٢) وقضت أيضاً بأن اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنائيات لاقبل من الاجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية هي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان ، ومن المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الاحالة وأمام محكمة الجنائيات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فاذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها ، فإنه يعتبر متنازلاً عنها (نقض جنائي في ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٦٤ ص ٢٢٩) .

باطلا (١) . وقضت أيضا بأن اعلان المتهم لجهة الادارة او في مواجهة النيابة العامة لا يصح ان يبنى عليه الا الحكم الذى يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة فيه . واذن فالحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان ، يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك اعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التى حددت اولا لنظر المعارضة ، لان هذا الاعلان ينتهى أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته ، واذا كان الثابت من الاوراق ان المعارض لم يحضر اول جلسة ، ثم أجلت الدعوى عدة مرات لاعلانه دون ان يعلن الا الى جهة الادارة فى إحدى الجلسات السابقة على الجلسة التى نظرت فيها الدعوى وصدر الحكم ، فان هذا الحكم الصادر فى المعارضة يكون فى الواقع حاصلا بغير اعلان البتة ، ومن ثم يقع باطلا متعينا نقضه (٢) .

واذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التى صدر فيها الحكم فى موضوع معارضته لجهة الادارة فى شخص شيخ البلدة لعدم معرفته محل اقامته رغم ما هو ثابت من ان له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الغيابى الابتدائى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بتفائه على اجراءات باطلة (٣) .

٢ - التقيب عن الجلسة لعذر قهرى :

اذا كان غياب المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهرى ، فان الحكم فى المعارضة لا يبدأ ميعاد الطعن فيه فور صدوره ، وانما يجب لبدء هذا الميعاد ان يعلم المحكوم عليه لصدور الحكم .

والاعذار القهرية متعددة ، ولا يمكن حصرها ، واكثرها شيوعا هو المرض الذى يعجز المعارض عن حضور الجلسة (٤) . كذلك فان الحكم محل هذا

(١) نقض جنائى فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٢٥ من ١٣٣ ، نقض جنائى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ١٢٦ من ٦٢٤ ، نقض جنائى فى ٩ مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ١٠٣ من ٥٥١ ، نقض جنائى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض من ٨ رقم ٢٦٣ من ٩٥٩ — ويرى بعض الشراح ان الاعلان بالجلسة لجهة الادارة لا يجيز للمحكمة ان تصدر الحكم الحضورى الاعتبارى طبقا للمادة ٢٤٠ اجراءات ، والا فونت المحكمة على المتهم احدى درجتى التقاضى (روف عبيد — المرجع السابق — ص ٣٩١) .

(٢) نقض جنائى فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ١٢٩ من ٧٠٢ .
(٣) نقض جنائى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ١١٦ من ٤٦٤ .
(٤) نقض جنائى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٣ من ٨٠ ، نقض جنائى فى ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ٧٤ من ٣٧٥ ، ٧ مارس سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ٥٢ من ٢٦٣ ، ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ٨ من ٤٥ ، ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ من ١٦ رقم ٥٢ من ٢٤١ ، ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ من ١٦ رقم ٣١ من ١٣٧ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٩٣ من ٧٩٩ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٢ من ١٩٤ من ٨٠٢ ، ٢٥ يونية سنة ١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٤٠ من ٥٥٦ — ويلاحظ ان لمحكمة النقض تقدير جدية الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن للتدليل على أن المرض حال بينه وبين تقديم أسباب طعنه فى الميعاد ، وتطبيقا لذلك قضت بأنه اذا قدم الطاعن شهادة مرضية تقيد أنه كان مريضا واستمر طريح الفراش وتحت العلاج الى ما بعد انتهاء ميعاد الطعن بالنقض ، وكان الثابت من محضر توثيق التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه ان الطاعن انتقل الى مأمورية التوثيق فى يوم يقع فى فترة ادعائه المرضى ووقع بامضائه ايام رئيس المأمورية ، مما يدل على أنه لم يكن مريضا طريح الفراش كما جاء بالشهادة الطبية ، فضلا عن أن الثابت بالاوراق أن محاميه تقدم الى محكمة الموضوع بشهادة طبية من طبيب آخر تقيد أن الطاعن مريض بمرض يختلف عما ورد بالشهادة الاولى ، وعن مدة داخله فى نطاق مدتها ، فانه يكون من حق محكمة النقض الا تلمن

التعليق قد اعتبر تكليف المعارض بالخدمة بالقوات المسلحة في الفترة التي وقعت فيها حرب ٥ يونية سنة ١٩٦٧ عذرا قهريا مانعا من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه (١) .

ومن الاعذار القهرية أيضا ، وجود المعارض في الاعتقال أو تقييد حريته (٢) أو وجوده في مكان محاصر ، أو في الحجر الصحي (٣) .

ومن الاعذار القهرية أيضا رفض الموظف المختص قبول التقرير بالطعن في الميعاد لغير سبب صحيح ، أو عدم تمكين الطاعن من التقرير في الميعاد (٤) .

ومن هذه الاعذار أيضا ما ذكرته المادة ٣٩٨ - ٢ من قانون الاجراءات الجنائية من حق الطاعن في اثبات عدم علمه بحصول اعلان الحكم الغيابي اذا لم يحصل الاعلان لشخصه (٥) .

ثانيا : كيفية العلم الرسمي بالحكم

أثار الحكم موضوع هذا التعليق الى أن ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة - في حالة عدم علم الطاعن به - لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصور الحكم ، فما هو العلم الرسمي الذي يبدأ به ميعاد الطعن ؟ .

القاعدة ان هذا العلم يتحقق عن طريق اعلان الحكم الى المحكوم عليه على الوجه المبين في قانون المرافعات المدنية والتجارية . وبناء عليه يجب تسليم الاعلان الى الشخص نفسه أو في موطنه . واذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله أو انه

الى صحة هذه المستند الى الشهادة الاولى (نقض جنائي في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٦٩ ص ٣٦٥) .

(١) انظر أيضا نقض جنائي في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٨٥ ص ٩٢٧ حيث كان العذر القهري الذي تبسك به المتهم هو استدعاء للخدمة العسكرية .

(٢) نقض جنائي في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١١٢ ص ٥٦٩ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢١٨ ص ١٠٦٩ وجاء بهذا الحكم أن الطاعن لا يكلف مؤونة اثبات أنه كان سجيناً وقت الحكم في معارضته ، بل على المحكمة ان كانت في شك من ذلك أن تحققه ، نقض جنائي في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٠٧ ص ١٠١٥ ، ١٩ يونية سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٦٦ ص ٨٢٩ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ٦٢ ص ٣٢١ ، ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ س ١٢ رقم ٨٢ ص ٣٢٩ ، ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٢١ ص ٨٢ .

(٣) أما السجن فلا يعد مانعا قهريا . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن مجرد تقييد حرية المتهم وتواجده بالسجن لا يعتبر عذرا يحول بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني مادام أن نظام المسجون يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض (نقض جنائي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٢٧ ص ١١٣٣) .

(٤) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كان قد بان من خطاب مدير منطقة طرة الموجه الى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني ، وأنه قد ثبت أهال السجن في تحرير هذا الطلب وعدم تقديمه في الميعاد لأسباب خارجة عن ارادة الطاعن ، فإنه يتعين قبول الطعن شك (نقض جنائي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٧٠ ص ٨٥٩) - انظر أيضا نقض جنائي في ٢ أبريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٩ ص ٤٧٢ ، نقض جنائي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٦٦ ص ١٠٤٤ .

واذا كانت المعارضة لم تتمكن من ابداء دفاعها بالجلسة التي صدرت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر قبلها لسبب لا يد لها فيه ، وهو ادراج اسمها في رول الجلسة والمناداة عليها باسم مغاير لاسمها الحقيقي ، فإن الحكم يكون قد شابته بطلان في الاجراءات مما يتعين معه نقضه (نقض جنائي في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٧٧ ص ١٢٩٨) - انظر أيضا نقض جنائي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٦٢ ص ٦٥٤ .

(٥) روف عبيد - المرجع السابق - ج ١ ص ٤٩٠ .

يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من أزواج والاقارب والاصهار (م ١٠ مرافعات) وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه، أو امتنع من وجده من المذكورين عن الاستلام، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن الذي في دائرته حسب الأحوال (م ١١ مرافعات) .

ولكن إذا لم يسلم المحضر الاعلان إلى شخص المحكوم عليه، وسلمه إلى أحد المقيمين معه ممن سلف ذكرهم، فإن هذا التسليم - كما قالت محكمة النقض - يعد « قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس » (١) .

ومتى تم اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه صحيحا مستوفيا شرائطه القانونية فلا يجدي بعد ذلك ان يدفع بأنه اعتقد خطأ ان اعلانه بالحكم الغيابي الذي يطعن فيه خاص بحكم آخر لم ير ان يطعن فيه، أو كان الطعن فيه غير جائز، ذلك لأن القانون قد جعل من اعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي بالكيفية التي قررها قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي ذاته الذي اعلن به (٢) .

كذلك لا يجدي الطاعن الاعتذار عن تفويت ميعاد الطعن بأنه لا يعرف المواعيد، إذ لا عذر له بالجهل بالقانون (٣) .

العلم اليقيني يغني عن الاعلان :

إذا ثبت ان المحكوم عليه قد علم على وجه الجزم واليقين بالحكم الصادر في المعارضة، فإن هذا العلم يغني عن الاعلان، ويبدأ - منذ هذا العلم - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت من مطالعة الاوراق ان الطاعن حضر بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال المرفوع منه عن الحكم المذكور، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ، فإنه كان يتعين عليه أن يودع الاسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف اربعين يوما منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة . أما وأنه لم يقدّم باي داع اسباب الطعن الا بعد فوات الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الاجراء، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا (٤) .

(٤) نقض جنائي في ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ١٢٢ ص ٦٨٤ ، ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ من ١٦ رقم ٩٦ ص ٤٧٦ ، ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ١٠٥ ص ٥٣٢ .
وإذا كان المتهم قد أعلن في محل تجارته عن أعمال لا تتعلق بإدارة تجارته، فإن اعلان الحكم الغيابي بالتجر يكون قد وقع باطلا (نقض جنائي في ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة قواعد النقض في ٢٥ سنة ج ٢ رقم ٨ ص ١٠٢٥) .

(٢) نقض جنائي في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ مجموعة قواعد النقض في ٢٥ سنة ج ٢ رقم ٦ ص ١٠٢٥ .

(٣) نقض جنائي في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ١٧٤ ص ٩٠٦ ، نقض جنائي في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣ من ١ رقم ٥٧ ص ٢١١ .

(٤) نقض جنائي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ٢١٢ ص ١٠٥١ ، نقض جنائي في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ من ٩ رقم ١٤٢ ص ٥٦١ وقد سوى هذا الحكم بين اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه وعلمه به علما يقينيا - انظر أيضا نقض جنائي في ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٨٢ ص ٣٢٩ .

ومن ذلك أيضا ما قضى به من أنه إذا كان الثابت من مدونات المحكمة أن المتهم وان لم يعلن بجلسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأن لم تكن، إلا أنه قد علم به رسميا عندما شرع في تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه في الميعاد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الامر المقضى (١) .

(١) نقض جنائي في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ١١٤ ص ٥٨٤ .

ويلاحظ أنه فيما يتعلق باستئناف الحكم الحضورى الاعتبارى طبقا للمادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن محكمة النقض استلزمت — لبدء ميعاد الاستئناف — ضرورة اعلان الحكم ، ولا يغنى عن هذا الاجراء علم المحكوم عليه بالحكم بأى طريق آخر ، وحجتها في ذلك هو التمسك بحرفية نص المادة ٤٠٧ ، اذ متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد ، فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه (نقض جنائي في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض من ١٥ رقم ١٦٣ ص ٨٢٩ ، ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ٧٥ ص ٣٨٤ ، ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ من ٨ رقم ٣٦ ص ١١٨ ، ٥ يولية سنة ١٩٥٤ من ٥ رقم ٢٨٣ ص ٨٨٨) — وكذلك الامر فيما يتعلق بالمعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى طبقا للمادة ٢٤١ اجراءات ، اذ لا يبزأ ميعاد المعارضة في الحكم الا من تاريخ اعلانه (نقض جنائي في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ٢٠ رقم ٥٥ ص ٢٥٤ ، ٧ مارس سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ٦٨ ص ٣٣٤ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ٧٣ ص ٣٧١ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٢٩ ص ٥٠٦) .

ويلاحظ أن محكمة النقض قد عدلت من هذا القضاء المستقر في أحد أحكامها اذ قضت بأن ميعاد الاستئناف وفقا للمادة ٤٠٧ اجراءات يبدأ من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا (نقض جنائي في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ١٧٥ ص ٩١٠) ولكنها عدلت عن هذا القضاء مرة أخرى وعادت الى قضائها الاول الذى اشترطت فيه وجوب الاعلان بحيث لا يغنى عنه العلم اليقيني ، وقالت صراحة ان ميعاد الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٧ لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه « بغض النظر عما اذا كان قد علم عن طريق آخر بصدوره » (نقض جنائي في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٢٠٣ ص ١٠٠٢) .

وينتقد بعض الشراح مسلك محكمة النقض في هذا الصدد بقولهم انه لا يوجد ثمة فارق يذكر بين حالة ينبغي فيها اعلان الحكم عملا بنص صريح في القانون (م ٤٠٧ اجراءات) وحالة ينبغي فيها اعلان الحكم استنادا الى قضاء صريح مستقر (كحالة الحكم في المعارضة) ولا وجه للقول بأن العلم اليقيني لا يغنى عن الاعلان في الحالة الاولى ، بينما هو يغنى عن الاعلان في الحالة الثانية . والاجدر بالاتباع ان يكون الحل واحدا في الحالتين . والاقرب الى الاحتياجات العملية ان يغنى العلم اليقيني عن الاعلان (رؤوف حبيد — المرجع السابق — ص ٤٠٨) .

مؤتمرات

المؤتمر الرابع للأمم المتحدة في الوقاية من

الجريمة ومعاملة المذنبين

كيوتو ١٧ — ٢٦ أغسطس ١٩٧٠

عقد في كيوتو باليابان المؤتمر الرابع للأمم المتحدة في الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين وذلك في الفترة ما بين ١٧ — ٢٦ أغسطس ١٩٧٠ . ولم يصدر المؤتمر توصيات كما هي العادة في المؤتمرات ولكن نشرت الأطر العامة للمناقشة التي تمت في أقسامه الأربعة . وفيما يلي عرض وتلخيص لهذه المناقشات .

القسم الأول : سياسات الدفاع الاجتماعي وعلاقتها بالتخطيط التنمى (*)

مقدمة :

ان التدابير التي تتخذ للوقاية من الجريمة أو لمنعها تعد استثمارات وهي بهذه الصفة يخصص لها مبالغ نقدية كان يمكن استخدامها في وجهات أخرى . والتنمية التي لا تؤدي الى توزيع أكثر عدلا للعائد منها تكون مجهودا ضائعا . ومن هنا يمكن القول أن أى انفصال بين الدفاع الاجتماعي وبين التخطيط للتنمية القومية يؤدي الى ضياع الجهود المبذولة .

والغرض من المناقشة التي جرت في هذا القسم هو تقدير الحقائق والمشكلات التي تجابه الأمم التي تتفاوت في مراحل تطورها ، فيما يتعلق بأعداد البيانات عن السياسات والبرامج القومية ، وكذلك فحص الظروف القائمة في المجتمع التي قد تسهم في علية الظواهر الإجرامية ، وكل ذلك في إطار استطلاع الوسائل والتدابير لتخطيط مكافحة الجريمة والوقاية منها ، لخلق مجتمع أفضل .

وقد كان تحت بصر القسم — كأساس للمناقشة — ورقة عمل بعنوان : « سياسات الدفاع الاجتماعي في علاقتها بالتخطيط للتنمية » ، أعدتها سكرتارية الأمم المتحدة الخاصة بالمؤتمر ، وكذلك ورقة عن « التخطيط الصحي وعلاقته بالتخطيط للدفاع الاجتماعي » قدمتها منظمة الصحة العالمية . كما كان تحت

(*) اعداد ي. أ. ميسن « المقرر » ، عرض وتلخيص السيد يس .

بصر أعضاء القسم أيضا التقرير الذى أعدته لجنة الخبراء عن « سياسات الدفاع الاجتماعى وعلاقتها بالتخطيط للتنمية » التى انعقدت فى روما فى يوليو ١٩٦٩ ، وكذلك التقارير التى نجمت عن الاجتماعات الاقليمية التى عقدت فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ، والتى انعقدت جميعها للتمهيد للؤتمر .

وينقسم التقرير الذى أعده ميسن عن مناقشات القسم الى ست نقاط اساسية كما يلى :

مقدمة ، الجريمة والتنمية : السياق الاجتماعى — الاقتصادى ، التخطيط ، وضع البرامج ، البرجماتية فى التخطيط ووضع البرامج ، وأخيرا النتائج .

ولن يتسع المقام لعرض كافة المناقشات التى دارت حول كل نقطة من هذه النقاط ، لذلك سنكتفى بالإشارة الى أهم الموضوعات التى دار حولها البحث .

الجريمة والتنمية : السياق الاجتماعى — الاقتصادى :

ان العلاقة بين الجريمة والتغير فى المجتمع لا يمكن انكارها أو التقليل من أهميتها . ولذلك ساد الإجماع فى القسم على أن هناك علاقة وثيقة بين التغيرات التى تحدث فى قطر ما فى بنيانه الاقتصادى والاجتماعى وبين اتجاهات الناس وطرائق سلوكهم . وبالرغم من أن هذه العلاقة لم تدرس بعد الدراسة الكافية ولم تتحدد — من ثم — على سبيل القطع النتائج المترتبة عليها ، إلا أن ما يمكن تأكيده هو أن زيادة الجريمة غالبا ما كانت مصاحبة للتغير الاجتماعى السريع .

ولكن ليس معنى هذا أن التنمية — فى ذاتها — سبب من أسباب الجريمة . فهذا الحكم مستبعد ، ليس فقط لأن « الجريمة والوقاية من الجريمة » ، والتنمية ظواهر وعمليات متعددة الأبعاد ، وهى تختلف فى مدلولاتها حسب الثقافة من ناحية ، وحسب التفسيرات التى تعطى لها من ناحية أخرى ، ولكن لأن مفهوم السببية أيضا فى ذاته يمكن أن يفسر تفسيرات شتى . ومن ناحية أخرى لا ينبغى الربط بين التحضر والجرائم ، وافترض أن ثمة علاقة بينهما . فالتحضر نفسه ينطوى على مركب متنوع من الصور الاجتماعية والاقتصادية التى تختلف من قطر لآخر .

ويمكن القول بوجه عام أن القسم اتفق على أن الجوانب الأساسية للتنمية التى يمكن ويحتمل أن تنطوى على بعض المسببات الإجرامية ، هى التحضر ، والتصنيع ، والنمو السكاني ، والهجرة الداخلية ، والحراك الاجتماعى والتغير التكنولوجى . وقد اعتبرت هذه الجوانب كذلك بسبب تأثيرها غير المباشر على سلوك بعض الناس .

وقد أشير فى المناقشات الى الظواهر الإجرامية البارزة التى أصبحت من معالم الحياة الحضرية الحديثة ، ومن أهمها جرائم الخاصة والجرائم التى يرتكبها الشبان .

وقد خلصت المناقشات الى نتيجة هامة مؤداها أن التدابير العامة للوقاية من الجريمة ينبغي النظر اليها باعتبارها جزءا في التنسيق الكلى للضبط الاجتماعى . ومعنى ذلك ضرورة تدعيم اساليب ووسائل صور الضبط الاجتماعى غير الرسمية من خلال الاسرة والجيرة وجماعات الاقران والمجتمعات المحلية .

التخطيط :

لعل الفكرة الجوهرية التى سادت مناقشة هذه النقطة ، أن التخطيط للدفاع الاجتماعى ينبغي أن يكون متكاملًا مع التخطيط للتنمية القومية ، وقد كان هناك اجماع على ذلك ، ومعنى ذلك ضرورة تجنب التركيز المبالغ فيه فى عمليات التخطيط على الاهداف المادية والاقتصادية . وذلك كله على أساس أن العمليات التنموية تؤثر على عمليات الوقاية من الجريمة والجناح ، وعلى الجهود التى تبذل للحد منه .

وضع البرامج :

أكد القسم أن الوقاية من الجريمة عبارة عن ضرب من ضروب النشاط أقرب الى أن يكون قطاعا عرضيا ، وهو بهذه الصفة يكون أقرب الى احتمالات الجناح كلما تكامل فى التخطيط الشامل .

والنقطة الخاصة بوضع البرامج تثير أهمية وضع اعتبارات الوقاية من الجريمة فى الاعتبار ، حين تصميم البرامج الفرعية الخاصة بكل مبادئ السياسة الاجتماعية ، فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، كالتعليم والصحة وتنمية المجتمع .

وقد أشير الى التدابير التى يمكن أن تتخذ لتلافي الآثار السلبية لعملية التحضر .

البرامجاتية فى التخطيط ووضع البرامج :

وقد أكد القسم على ضرورة تكيف البرامج وأقلمتها بدلا من تبنيها بدون مراعاة للفروق الاجتماعية والحضرية ، وذلك إذا أريد لهذه البرامج أن تكون فعالة وتؤتى ثمارها . وهذا كله على أساس ضرورة احترام هذه البرامج للمواقع الاجتماعى والاقتصادى والحضرى لكل بلد .

ومن ناحية ثانية أكد القسم على الحقيقة التى مؤداها أن شكل الظاهرة الاجرامية ومضمونها يختلف من بلد لآخر ، وذلك وفق النظم الاجتماعية السياسية . وهذه الحقيقة ينبغي أن تؤخذ فى الاعتبار حين يربط تخطيط الدفاع الاجتماعى بالتخطيط القومى .

وفيما يتعلق بالمفاهيم السياسية العامة التى ينبغي أن تهيمن على التخطيط القومى فى البلاد النامية ، اتفق على أنه — بالرغم من أهمية الموضوع

— الا أنه لا يمكن دراسته في أيام قلائل في المؤتمر ، ولذلك رؤى ضرورة الاهتمام به على المستوى المحلى والاقليمى والدولى في شكل ندوات وحلقات بحث ومؤتمرات تعقد في المستقبل .

توصيات ختامية :

١ — الصلة السليمة بين التخطيط للدفاع الاجتماعى والدفاع القومى :

ينبغى أن يتكامل التخطيط للدفاع الاجتماعى مع التخطيط القومى . وقد أكد القسم أنه لا يستطيع بلد من البلاد أن يتجاهل هذا الربط الضرورى بين التخطيط للدفاع الاجتماعى والدفاع القومى . والوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين لا يمكن لها أن تكون فعالة الا اذا ربطت ربطا وثيقا بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية .

٢ — بعض الاعتبارات الخاصة بالتخطيط للدفاع الاجتماعى ووضع البرامج :

لضمان فعالية التخطيط ينبغى توفير الاجهزة القادرة على جمع البيانات الاحصائية بدرجة عالية من الثبات . ولذلك ينبغى تدريب الموظفين لى يقوموا بهذه العملية على اتم وجه .

ويقع على عاتق الجامعة عبء كبير يتعلق باجراء البحوث وتدريب الكوادر .

٣ — الاهمية الخاصة للوقاية من الجريمة ومن مشاكل الشباب :

ان التخطيط للدفاع الاجتماعى ينبغى ان يوجه الى الوقاية من الجريمة وخصوصا ما تعلق بانحرافات الشباب . وفي عديد من الاقطار نجد أن غالبية السكان سنهم اقل من ٢١ عاما . ان الفشل في التعامل مع الشباب ودراسة مشاكلهم ، قد يؤدى الى ارتفاع نسبة الجريمة في اقطار العالم جميعا .

٤ — التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في البناء القانونى وفي بناء العدالة الجنائية :

هناك انفصال متزايد بين معدل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتغيرات في النظام القانونى . وهذا الامر يعد مصدرا لصراع خطير . والتخطيط للدفاع الاجتماعى ينبغى عليه أن يهتم ليس فقط بالعدالة الجنائية كما هى ، ولكن أيضا بالمبادئ القانونية الاساسية التى تعمل على حفظ القانون والنظام .

٥ — التنمية وارهاف أدوات التخطيط للدفاع الاجتماعى :

لكى يمكن ارهاف أدوات التخطيط للدفاع الاجتماعى ، هناك حاجة ملحة الى :

(أ) مقررات خاصة مع التركيز على مشكلات مناهج البحث والقياس الكمي .

(ب) البحث في مجال ابتداء نماذج مناسبة .

(ج) اجتماعات محلية وقومية وعالمية لتقويم النتائج

(د) زيادة الاتصالات بين الاقطار حتى يمكن الاستفادة من الاقطار التي انشأت بها بنوكا لتجميع البيانات .

القسم الثاني : مساهمة الجمهور في منع الجريمة وقمعها (*)

تمهيد :

عنى أعضاء المؤتمر باستظهار أهمية مساهمة الجمهور في منع الجريمة وقمعها . وانحصرت المشاكل التى تواجه المؤتمر في تحديد دور كل من الحكومة والجماعات داخل المجتمع في تحقيق الدفاع الاجتماعى ، وتنمية المساهمة الاجتماعية في هذا الدفاع . وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجماعات الاقليمية التى قام بها خبراء الامم المتحدة سنة ١٩٦٩ في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والاجتماعى الاقليمى للدول العربية في سنة ١٩٧٠ . وقد كانت هذه الاجتماعات وللأبحاث التى أعدتها سكرتارية المؤتمر أساسا صالحا لمناقشات المؤتمر .

١ — مساهمة الجمهور بوجه عام

لا شك أن أعضاء المؤتمر يمثلون في حد ذاتهم التعاون بين ممثلى الحكومة ، والمنظمات غير الحكومية ، والمواطنين ، لمناقشة موضوعات الدفاع الاجتماعى وتخطيط معاملة أفضل للجريمة والاجرام .

التعاون بين الحكومة والجماعات : وتقتضى برامج الدفاع الاجتماعى في الدول المختلفة إنشاء جماعات معينة في كل مرحلة من مراحل التخطيط وتنفيذ الخطط من أجل تقرير أفضل حماية للمجتمع . ومع ذلك فقد نشأت صعوبات معينة في وجه هذه الفكرة تبدو في اتجاه كثير من الدول نحو تركيز سلطة الحكومة والرقابة المالية ، وهو اتجاه يجب أن يتوازن مع تزايد المساهمة المحلية لجماعات المتطوعين لهذه الجماعات هو أمر ضرورى لأسباب تتعلق بدرجة فاعليتها ورد الفعل المترتب على ما يؤدي اليه نجاح الجهود الخاصة أو فشلها .

وقد أقر أعضاء المؤتمر أنه يجب التخطيط للتعاون بين الجمهور والحكومة والجهود الخاصة في مجال الدفاع الاجتماعى ، فلا تنافس بين النوعين وإنما يكمل كل منهما الآخر . ومن الأهمية بمكان أن تبدو جهود الجماعات في المجتمع بمثابة جزء لا غنى عنه في معاملة الجريمة والاجرام لا كمجرد مساعدة اضافية لجهود الحكومة تتناول المشاكل الجانبية والقليلة الأهمية .

(*) اعداد حامد زهدى ، مرض وتلخيص د. أحمد فتحى سرور .

المتطوعون : ويجب العناية بالمواطنين الذين يتطوعون لخدمة خطط الدفاع الاجتماعى وبرامجه . ومن الضرورى والافضل فى كثير من الدول ان تصرف اجور للمتطوعين مقابل الوقت الذى يبذلونه فى هذا العمل . ويجب ان ينظر الى هؤلاء المتطوعين لا بوصفهم بديلا رخيصا لجهودات الحكومة ، وانمسا باعتبارهم عناصر أساسية للبرنامج الفعال . فالمبرر لمساهمتهم هو الفاعلية لا الاقتصاد فى النفقات . وعلى ذلك فاذا كان صرف الاجور امر ضرورى على متطوعين مهرة يتمتعون بمركز فى المجتمع ، فيجب القيام بذلك .

وفى كثير من الدول لا يخضع اختيار المتطوعين لمجرد الرقابة الحكومة فجماعات المتطوعين يجب ان تكون تعبيرا صادقا عن قيم المجتمع .

جماعات الشباب : وقد نبه كثيرون من أعضاء المؤتمر الى أهمية جماعات الشباب . فالجريمة ظلت مدة طويلة ويصفة دورية مشكلة من مشاكل الشباب والبالغين الصغار . ومن المهم ان تبذل جهود لمنع الجريمة والاجرام بواسطة جماعات الشباب فى المجتمع . فمساهمة الجمهور فى الدفاع الاجتماعى لا تقتصر على كبار أعضاء المجتمع بل يجب ان يساهم الصغار أيضا على نحو فعال فى منع الجريمة ومعاملة المجرمين . ومع ذلك فيجدر التنبيه الى ان بعض عناصر الشباب فى كثير من الدول لا تثق فى جهود الحكومة فى منع الجريمة ومعاملة المجرمين مما يجعل التعاون مع الحكومة امرا صعبا .

وقد برزت أهمية بناء الشعور بالمسئولية الاجتماعية ، مما يقتضى بذل العناية بنشر المعلومات عن منع الجريمة ومعاملة المجرمين فى معاهد التربية والتعليم اعتبارا من التعليم الثانوى .

الاستعانة بالمدنيين السابقين : ظهرت فكرة الاستعانة بالمدنيين السابقين فى تخطيط برامج الدفاع الاجتماعى والاستعانة بهم فى تنفيذها . فقد استعانت كثير من الدول بمن سبق معاملتهم بنظام البارول والرعاية اللاحقة والاختبار القضائى مع غيرهم ممن لهم خبرة شخصية مباشرة بمشاكل الجريمة ومعاملتها حتى يقدموا خبرتهم لمساعدة الآخرين فى وظائف الدفاع الاجتماعى .

وسائل مساهمة الجمهور فى تخطيط الدفاع الاجتماعى : ناقش المؤتمر مختلف الوسائل التى تمكن الجماعات المختلفة من المساهمة فى تخطيط الدفاع الاجتماعى وعدم الاقتصاد على تنفيذ برامجه . ومن هذه الوسائل الاستعانة بلجنة استشارية لمختلف جوانب تخطيط الدفاع الاجتماعى ، ونشر مشروعات القوانين واللوائح قبل اصدارها ، وغيرها من الوسائل التى تكفل للجماعات القيام بدورها فى مرحلة التخطيط .

مساهمة الجمهور فى مراقبة الحكومة : وقد يساهم الجمهور فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع اساءة استعمال موظف الدولة لسلطاتهم ، كما هو الحال فى نظام الأبودسمان ولجان شكوى المواطن التى طبقت فى بعض الدول . وقد رأى بعض أعضاء المؤتمر ان مساهمة الجمهور نحو الحد من تعسف السلطة ضد المواطنين يجب أن يلقى التشجيع من الدولة وخاصة عندما يتعلق بحماية المسجونين وأسرههم .

٢ — المواطن الفرد

اهتمت الحلقات الإقليمية الاربعة وورقة البحث التى أعدتها سكرتارية المؤتمر بالعناية بمظاهر مساهمة المواطن الفرد فى الدفاع الاجتماعى . وقد أقر المؤتمر أن هذا الاهتمام يجب توجيهه نحو وسائل مساهمة المواطن فى الدفاع الاجتماعى . ومن الواضح أن جميع النظم القانونية تعتمد الى درجة كبيرة على دور الفرد المواطن ، فهو الذى يجب أن يقوم بالتبليغ عن معظم الجرائم ، وهو الذى يجب أن يقوم بواجب الشهادة ، وهو الذى يتوقف عليه فى نهاية الامر ما يقدمه المجتمع من معاونه فى اجراءات الدفاع الاجتماعى . وقد أبدى أعضاء المؤتمر العناية يبحث الوسائل التى تكفل معالجة تقصير بعض المواطنين فى أداء دورهم .

ولا يمكن للبوليس أن يتعامل الا مع الجرائم التى يشاهدها أو تبلغ اليه . فالعدد الكبير من الجرائم التى تقع فى الظلام دون علم البوليس يمكن أن يتناقص اذا أدى المواطن الفرد واجبه فى التبليغ بمعلوماته للبوليس . وسوف ينكس عن أداء هذا الواجب اذا كان متسامحا مع الجريمة أو لا يثق كثيرا فى نظام العدالة الجنائية فى دولة ، أو يخشى ضياع وقته أو تعريض أمنه للخطر .

وقد لاحظ المؤتمر ن الاعتماد على برامج التربية سوف يساهم بقدر كبير فى زيادة التبليغ عن الجرائم ، وذلك بنسبة تفوق تأثير الجزاءات المترتبة على عدم التبليغ على الرغم من أهمية الالتجاء الى هذه الجزاءات فى بعض الاحوال .

كما بحث المؤتمر واجب المواطن فى تقديم المساعدة لزميله المجنى عليه فى الجريمة ، أو لرجل البوليس عند تنفيذ واجبه . وهنا أيضا برز الاهتمام بالبرامج العامة التعليمية ، كما رحب المؤتمر بما قرره بعض الدول من تقديم التعويضات للمواطنين الذين يصابون أثناء أداء واجباتهم — وذلك كخطوة نحو علاقة أفضل بين المواطن والدولة .

٣ — الجماعات

اهتم المؤتمر بتحليل مساهمة الجماعات فى منع الجريمة ومعاملة المذنبين . وتبدو هذه المساهمة فى برامج الدفاع الاجتماعى من خلال تفويض بعض الجماعات تنفيذ بعض عناصر البرامج ، أو عن طريق قيام هذه الجماعات ببرامج مشتغلة تماما . وقد عنى بعض أعضاء المؤتمر بعرض خبرة بلادهم فى هذا المجال . وتمارس هذه الجماعات دورها بمختلف الوسائل فى برامج البوليس والقضاء والتنفيذ العقابى ، وفى المدن والقرى والضواحي . وتعتمد على جميع أشكال التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة . وتساهم بنسبة كبيرة فى تخطيط الوسائل الفعالة لمنع الجريمة وعلاجها فى كل دولة .

وقد اتجه المؤتمر الى تشجيع دور الجماعات فى جميع مظاهر منع الجريمة وعلاجها ، عن طريق تعاونها المتزايد مع البوليس والقضاء وجهة التنفيذ العقابى .

ولكن ظهرت الحاجة الى ضرورة تدخل الحكومة لرسم سياسة رشيدة تكفل تدعيم جهود هذه الجماعات نحو تحقيق الدفاع الاجتماعى . وقد يقتضى الأمر أن تفوض الحكومة بعض سلطاتها فى مجال العدالة الجنائية لهذه الجماعات .

وقد بحث بعض أعضاء المؤتمر (من الدول العربية) (١) دور الجماعات فى منع الجرائم الدولية عن طريق المقاومة . وأسست هذا الدور من الناحية القانونية على حق الأفراد فى الدفاع الشرعى ضد الجرائم الدولية بوصفهم من المخاطبين بأحكام القانون الدولى الجنائى (مبادئ محاكمة نورمبرج) ، وإن هذا الحق قد أكدت مناقشات المؤتمر الدبلوماسى المنعقد فى جنيف سنة ١٩٤٩ لعقد اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، كما أكدت أيضا لجنة حقوق الإنسان فى دورتها الخامسة والعشرين استنكارا لالتجاء إسرائيل الى العنف ضد السكان الذى يعربون عن رفضهم للاحتلال .

٤ — الاعلام العام

راى المؤتمر أن من واجب الحكومة خلق رأى عام حول الدفاع الاجتماعى . ويقتضى ذلك اعلام الجمهور بنظام العدالة الجنائية وعمله . وركز المؤتمر اهتمامه على بحث الوسائل التى تكفل مد الجمهور بوسائل الاعلام التى تكفل اعطاء صورة حقيقية عن مشاكل الجريمة والمعاملة ودور المواطن فى الدفاع الاجتماعى .

وعند البحث فى وسائل الاعلام يجب أن تتلاءم مع الامية وحقيقة الحياة التى يعيشها معظم أفراد المجتمع . وهنا لا يجوز اغفال دور كل من الصحافة والراديو والتلفزيون والسينما والوسائل الأخرى السمعية والبصرية . ويمكن للجماعات وللمواطنين أن يساهموا مع الحكومة فى برامج لتربية العامة . وقد اقترح ألا يقصر رجال الاعلام فى الصحافة والراديو والتلفزيون اهتمامهم بمشاكل الدفاع الاجتماعى على أوقات الازمات والصعوبات ، وإنما يمتد هذا الاهتمام أيضا الى الاوقات التى تبذل فيها جهود الدفاع الاجتماعى عن طريق الحلقات القصيرة والمناقشات ، حتى تكفل اعطاء الجمهور قدرا كامنا من المعلومات عن الدفاع الاجتماعى .

٥ — التدريب

اتفق بالاجماع على أن المتطوعين الذين يختارون سواء كأفراد أو كجماعات — فى منع الجريمة ومعاملة المجرمين يجب أن يقدموا البرامج التدريبية الملائمة . وزاد التأكيد على أنه اذا أمكن تحقيق نوع من التعاون فإن تنفيذ برامج التدريب سوف يحقق دوره ولا يجوز أن تقتصر برامج التدريب على اعطاء المتطوعين مجرد نصائح يكون الهدف منها مدهم وبحد أدنى من المعرفة . وتدريب المتطوعين يجب أن يكفل استمرارهم فى العمل مما يقتضى

(١) الجمهورية العربية المتحدة والعراق والاردن .

مدهم دائما بالنشرات التى تتعلق بعملهم واقامة العلاقة بينهم وبين العناصر الاخرى للقضاء الجنائى . وفى الواقع فان نظام الاعلام يجب أن يتم على نحو يعرف فيه المتطوع مكانه ويؤدى دوره فى الدفاع الاجتماعى ، فيتمكن من رؤية الصعوبات والتعبير عن رأيه فى التطوير المرغوب فيه للنظام كله .

٦ — مقترحات بشأن العمل الدولى

راى المؤتمر أن موضوع مساهمة الجمهور فى منع الجريمة ومعاملة المذنبين يمكن الاستمرار فى دراسته عن طريق الاجتماعات الاقليمية التى تنظم على غرار الاجتماعات التى سبق لمنظمة الامم المتحدة تنظيمها . وان هذه الاجتماعات سواء تمت فى صورة حلقات دراسية او مؤتمرات . قد بينت الاهمية الخاصة لارتباط هذه المساهمة بالقوى الاقتصادية والصناعية والثقافية والسياسية والاجتماعية فى كل دولة . وأن تمثيل هذه القوى يكفل قوة المناقشات ويحقق الصلة المباشرة بين الاشخاص الذين يمكنهم حل المشاكل المماثلة .

كما اوصى المؤتمر بعقد اجتماعات للجماعات الجغرافية الكبيرة ، وعقد حلقة دراسات لما بين الاقاليم فى بودابست حول مساهمة الجمهور ، وذلك فى اقرب وقت ممكن .

وقد بين المؤتمر أهمية عقد اجتماعات وحلقات داخل كل دولة لبحث هذا الموضوع . ويمكن الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة عن طريق معاهدها للدفاع الاجتماعى فى طوكيو وروما ، للقيام بأداة المناقشات ومن المرغوب فيه أن يبذل مستشارو الامم المتحدة عابدين الاقاليم جهودهم لجمع المعلومات حول مساهمة الجمهور ، حتى يمكنهم القيام بدورهم فى ادارة المناقشات التى تتم حول هذا الموضوع فى الاجتماعات والحلقات المنظمة لهذا الغرض .

كما اوصى المؤتمر باجراء دراسات حول أشكال مساهمة الجمهور فى منع الجريمة ومكافحة الاجرام عن طريق معهدى طوكيو وروما .

ورأى المؤتمر أن المجلة الدولية للسياسة الجنائية التى تصدرها الامم المتحدة ليست هى افضل وسيلة لفحص الموضوع على النطاق الدولى ، وانه يجب اعداد المجلة لهذا الغرض وقد اوصى المؤتمر فى هذا الصدد أن تنشر المجلة قائمة بأسماء وعناوين المتخصصين فى كل دولة والذين يمكن سؤالهم عن نواحي التطور فى بلادهم فى هذا المجال .

القسم الثالث : قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على ضوء

التطورات الحديثة للمعاملة العقابية (*)

أشار تقرير القسم الى التطور التاريخي لقواعد الحد الأدنى وبصفة خاصة قرار لجنة الخبراء الاستشارية التي عقدت في ديسمبر ١٩٦٥ والتي أوصت بضرورة عقد اجتماعات تمهيدية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تحضيراً للمؤتمر الحالي . وقام المستشار العلمي للقسم بعرض الإطار العام للموضوع وفرق بين المشاكل الأساسية والمشاكل الفرعية ، وطلب من الأعضاء التركيز على تلك المشاكل التي لها علاقة مباشرة بقواعد الحد الأدنى على ضوء تطورات الإصلاح العقابي الحديث ، ثم عدد المشاكل الفرعية فيما يلي :

- ١ — المشاكل الخاصة بالاسباب التي دعت الى سلب الحرية .
 - ٢ — تحديد نوع معين من الجرائم وأنماط معينة من الجناة .
 - ٣ — الاختلافات الفارقة الثقافية او المحلية .
 - ٤ — استخدام مناهج بديلة للمعاملة العقابية محل السجن .
- وعلى هذا الاساس اتفق القسم على ان تنصب المناقشة على الموضوعات التالية :

- ١ — طبيعة وهدف قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٢ — مدى تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٣ — الحالة الراهنة لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٤ — طرق تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٥ — اعادة النظر في قواعد الحد الأدنى من وجهة النظر الفنية .

بالنسبة للموضوع الاول اتفق الجميع على الحاجة الماسة لقواعد الحد الأدنى ، وأعربت غالبية الأعضاء عن ضرورة أن يكون أى تغيير للقواعد في حدود الحاجة الواقعية . وذكر البعض أن دعوى اعادة النظر يرفعها أولئك الذين لا يرغبون في تطبيق القواعد ذاتها . واذا كانت هناك محاولة لاعادة النظر فيجب أن يكون ذلك على ايدى الخبراء وفي اطار تنظيمات الامم المتحدة . ان تطبيق قواعد الحد الأدنى يجب أن يكون مرناً بحيث يتفق مع ظروف التاريخ والتقاليد والابنية الاجتماعية والاقتصادية والامنى الحضارية والثقافية لمختلف المناطق والدول .

وبالنسبة للموضوع الثانى رأت الاغلبية أنه يجب تطبيق قواعد الحد الأدنى على كل فرد تسلب حريته سواء وجهت اليه تهمة بارتكاب جريمة

(*) اعداد : سينيرين كارولس ميرميل « المقرد » ، عرض وتلخيص د. محمد ابراهيم زيد .

أو لم توجه له بعد ، ولذلك يكون من الضروري تعديل القاعدة رقم ٨٤ الواردة في نص القواعد الصادرة في عام ١٦٥٥ . ولم توافق الاغلبية على النص صراحة على المسجونين السياسيين وذلك لما في النص المقترح من شمول وكذلك لوجود صعوبات فنية قد تخرج المؤتمر عن اطاره وخاصة بالنسبة لتعرف السجين السياسي . ولا يجب أن يتسع نطاق قواعد الحد الأدنى بحيث يشمل العقوبات المقيدة للحرية ، وعلى ذلك لا تطبق هذه القواعد مثلا تجاه نظام الافراج الشرطي ، أو نظام البارول ، أو نظام الحجز في قسم الشرطة .

وبالنسبة للموضوع الثالث كان لقواعد الحد الأدنى على النحو الذي وضعتها اللجنة الدولية لقانون العقوبات وعلم العقاب في عام ١٩٥٥ سمة الالتزام الادبي ، ولهذا اقترح البعض أن تنص التشريعات الوضعية لكل بلد عليها حتى تكتسب سمة الالتزام القانوني . وهناك فريق آخر يرى ادخال هذه القواعد بنصوصها وادماجها في التشريعات المحلية ، بينما يعتقد فريق ثالث في صورة التقيد بروح هذه القواعد وصياغتها في تقنين الاجراءات الجنائية . وبصفة خاصة بالنسبة لتنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية وتدابير الدفاع الاجتماعي . الا أن الاختيار بين أحد هذه الصيغ الثلاثة أمر يعتمد اساسا على السياسة الجنائية لكل دولة أو فريق من الدول .

وذهب البعض الى أكثر من ذلك بطلبه عقد اتفاقية دولية توقع عليها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الا أن هذا المطلب تعثر أمام الحاجة الى توفير ضمانات لتطبيق هذه الاتفاقية التي سترتبط بالتزامات أخلاقية لا قانونية .

ولذلك وجدنا أن بعض المشتركين في المؤتمر يعتقدون أن الأمر لم ينضج بعد حيث أنه من الواجب اجراء دراسة مسبقة لكافة المشاكل والصعاب التي تتف أمام تطبيق قواعد الحد الأدنى .

وقد رأى القسم بالاجماع ضرورة تعزيز الالتزام الادبي بقواعد الحد الأدنى عن طريق اصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة . ويجب على الجمعية العامة أن تدعو السكرتير العام في هذا القرار الى أن يستخدم سلطاته في سؤال الدول الاعضاء عن العمليات الخاصة بالتطور الكمي والكيفي لتطبيق قواعد الحد الأدنى وذلك على فترات دورية ، وكذلك عن المشاكل والصعاب الجديدة التي تظهر ، وعن التجارب التي تجرى في هذا الميدان والنتائج التي تم الوصول اليها . واقترح البعض أن يكون تزويد هذه المعلومات كل سنتين عن طريق « استخبار » يصاغ بصورة يكون فيها صالحا لاغراض المقارنة .

وبالنسبة للموضوع الرابع ذكر عديد من المشتركين في المؤتمر ان هناك نقص واضح في الاعلام بقواعد الحد الأدنى ، كما أنه لا توجد دولة واحدة نجحت عمليا في التطبيق الكامل الشامل لهذه القواعد . وقد يرجع ذلك في كثير من الدول الى عدم استطاعة سد الفراغ بين المعايير المجردة لتقنينات العقوبات والاتجاهات الجزرية والاجتماعية لقواعد الحد الأدنى .

وقد أكد المؤتمر الفلسفة الاجتماعية التي تربض وراء قواعد الحد الأدنى بصفة عامة . وقد حذر الكثيرون من التفسير الحرفي للصفة الانسانية والروح الاجتماعية للقواعد . فكلية « حد أدنى » لا تقف حائلا بين التجارب الجديدة التي تهدف الى تحديد حقوق المسجونين . ونظرا لانه قد وضع في الاعتبار عند صياغة قواعد الحد الأدنى في عام ١٩٥٥ ضرورة تواجد مراحل مستقلة للتطور ، فان الكثير من المؤتمرين قد أكدوا الحاجة الى زيادة الاتصال بين المسجونين والعالم الخارجى وبشرط أن يكون لهذا الاتصال معنى اجتماعيا . ويكون ذلك الاتصال عن طريق العائلة والعمل ووكالات الخدمة الاجتماعية . ويجب أن يكون هناك اتصال بين المؤسسات العقابية والبيئة التي تحيط بها وذلك عن طريق :

(١) تنظيم الحياة في المؤسسة العقابية بصورة تسمح للمسجونين أن يلعبوا دورا في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل اليومي .

(ب) منح تسهيلات للعمل في الخارج وذلك لمساعدة المسجونين على إعادة الاندماج في المجتمع .

(ج) السماح للمسجونين بصرف ما يدخرونه ويكسبونه في المؤسسة العقابية بحرية .

(د) رسم خطة يومية لساعات العمل وتناول الطعام وفترات الترويح والراحة بصورة تكاد تتقارب مع تلك التي يسير عليها القاطنون في المناطق المجاورة للمؤسسات العقابية .

وظهر للقسم ان هناك بعض الاعتبارات التي قد تكون ذات فائدة بالنسبة للطرق العملية لتطبيق قواعد الحد الأدنى ، وهذه الاعتبارات هي :

١ — ضرورة الاعلام على نطاق واسع بقواعد الحد الأدنى عن طريق ترجمة هذه القواعد باللغة القومية وعلى المستوى المحلى والاقليمى ، مع الاهتمام بالاعلام بين صفوف العناصر القانونية وخاصة القضاة والنيابة العامة والمحامين . وكذلك نشر التعاون في هذا المجال على المستوى الاقليمى بين الدول ذات الآمال والامانى المشتركة . ومن الضروري ربط نشر قواعد الحد الأدنى بالمعونة الفنية التي تقدمها الامم المتحدة .

١ — ضرورة زيادة التدريب في مجال الادارة العقابية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ، فيجب أن يكون طاقم المؤسسة العقابية على علم تام بأهداف قواعد الحد الأدنى . ويتطلب عنصر التدريب على مستوى الامم المتحدة زيادة المعونة الفنية ، وتعضيد وتنظيم الجهود الوطنية والمحلية علاوة على المساعدة في التمويل ، وانشاء معاهد اقليمية للدفاع الاجتماعى لاجراء البحوث والتدريب وكذلك تشكيل فريق دولى من الخبراء للتعاون مع الكادرات المحلية .

٣ — تسهيل تطبيق قواعد الحد الأدنى عن طريق تبادل المعلومات على المستوى الوطنى والمستوى المحلى بواسطة معاهد البحوث الاقليمية ، وعلى مستوى الامم المتحدة بواسطة الاستخبار المقتن .

٤ — على الرغم من تعدد الاقتراحات لصور الرقابة على تنفيذ قواعد الحد الأدنى على المستوى المحلى (الاشراف القضائى — نظام الامبدسان وكالة متخصصة للاشراف) فان الجميع يشعرون بضرورة تواجد هذه الرقابة . وقد عملت بعض الدول على المستوى المحلى على عقد اتفاقيات دولية لتنفيذ قواعد الحد الأدنى .

وبالنسبة للموضوع الخامس اظهرت الاغلبية خلال المناقشة انه من الافضل تأكيد التطبيق الفعلى لقواعد الحد الأدنى بدلا من اعادة النظر فيها . ومع ذلك فقد تم الاتفاق على أن قواعد الحد الأدنى على النحو التى صيغت به عام ١٩٥٥ تعد فترة في مسار التطور ، ولذلك يجوز للدول اجراء التجارب عليها دون انتظار لاعادة النظر فيها . وقد اوصى القسم بأن تعدل تلك القواعد التى تحتاج فعلا لاعادة النظر فيها . وما تزال المبادئ العامة التى تحكم هذه القواعد وكذلك أسسها العامة صالحة للعمل ، الا أن بعض التغيرات الطفيفة قد تساعد على ربط هذه القواعد بالمناهج والآليات الخاصة بالمعاملة العقابية . وتتمثل بعض هذه المشاكل المنهجية التى تحتاج الى اعادة النظر فيها في مسألة تقسيم المسجونين الى فئات ، واتساع نطاق قواعد الحد الأدنى لكى تشمل المقبوض عليهم لاسباب غير جنائية ، وكذلك علاقة المسجونين بعائلاتهم . ومن الطبيعى أن يعهد باعادة النظر الى مجموعة من الخبراء تعمل على تقدير المشاكل الجديدة وتحديد الحاجات الاساسية لاعادة النظر .

خاتمة :

ولقد تقرر عدم اصدار توصيات أو قرارات في هذا القسم ، ومع ذلك فقد ظهرت بعض النقاط الهامة خلال الاعمال التحضيرية وخلال المناقشات يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — لقد حازت قواعد الحد الأدنى على الاهتمام الكبير مما اثار عدة تعليقات هامة عليها على أعلى المستويات . ومع ذلك ما زالت المشكلة حادة وتثير عديدا من المسائل المعقدة بسبب آثارها الانسانية والاجتماعية .

٢ — يوصى القسم بصياغة برنامج للعمل هدفه تحريك وتطوير الاسس التى بنيت عليها قواعد الحد الأدنى ، وكذلك اعداد برامج التدريب على المناهج المتطلبة لتطبيق هذه القواعد .

وحتى يمكن الاستجابة لهذه الرغبات يوصى القسم باتخاذ الخطوات التالية :

(١) بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة :

— اتخاذ قرار بالموافقة على قواعد الحد الأدنى والتوصية بتطبيقها بواسطة الدول الاعضاء .

— توفير الادوات اللازمة لسكرتارية قسم الدفاع الاجتماعى لتحقيق هذا الهدف .

(ب) بواسطة قسم الدفاع الاجتماعى :

— اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع البحث العلمى وتطوير وتنمية المساعدة الفنية ، وذلك عن طريق انشاء « وحدة للبحث » تعمل على دراسة المشاكل العديدة التى تثيرها قواعد الحد الأدنى .

(ج) بواسطة « وحدة البحث » :

— اجراء تقدير دولى للحاجات والوسائل والفتائج فى مجال تطبيق قواعد الحد الأدنى . ولتحقيق ذلك يعد استبار يعمل على جميع المعلومات بصورة دورية من الدول الاعضاء بحيث يمكن مقارنتها كما وكيفا .

— توضع فى الاعتبار مسألة تقسيم قواعد الحد الأدنى الى : قسم عام يتضمن على المبادئ الاساسية والتى قد تكون محلا لاتفاقية دولية ، وقسم خاص يحتوى على المسائل الفنية المتعلقة بالمعاملة والتى تكون قابلة للتعديل والاضافة على ضوء التجارب المفيدة .

— دراسة جميع الآثار الخاصة بعملية « تدويل » الانماط المختلفة لطرق الطعن بالنسبة لمن يدعى عدم الاستفادة من الضمانات التى توفرها قواعد الحد الأدنى .

ومن المرغوب فيه ان يقدم للمؤتمر القادم للامم المتحدة تقرير عما تم فى شأن هذه التوصيات . واذا لم يكن من المستطاع تقديم هذا التقرير للمؤتمر الخامس القادم فانه من الاوفق تقديمه « لوحدة البحث » السابق فكرها .

القسم الرابع : تنظيم البحث (الجنائي) كأساس لسياسة الدفاع الاجتماعى

١ — مقدمة :

كان هدف هذا القسم من المؤتمر مناقشة طرق تنظيم البحث الجنائي بحيث يقدم أكبر عون ممكن في وضع السياسة الجنائية وتنفيذها . ولم يكن من بين أهدافه ، مثلا ، تحديد أنسب الموضوعات للبحث .

واتد كشفت المناقشات عن وجود خلاف في الراى حول اشكال البحث ، وما يمكن أن يتوقع منه ، وطرق تنظيمه ، ووضعها في سياسة الدفاع الاجتماعى . وبعض هذا الخلاف يرجع الى اختلاف النظم الاجتماعية — الاقتصادية ، ومستويات التقدم الاقتصادى والتطور الاجتماعى ، وتعريفات الجريمة المأخوذ بها ، والفروق في الاعداد العلمى للمتحدثين .

٢ — المدخل العلمى لمشكلة الجريمة :

وفيما يتعلق بما يمكن أن يحققه العلم والبحث في مجال الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، ظهرت وجهتا نظر . تتلخص أولاهما ، وكانت أكثر شيوعا ، في أن في مقدور العلم أن يحل مشكلة الجريمة، أى أن يساعد في القضاء عليها نهائيا . أما وجهة النظر الأخرى فتذهب الى أن القضاء على الجريمة نهائيا أمر مستحيل ، إذ أن الجريمة ظاهرة ملازمة للحياة الاجتماعية ، وأن كان من الممكن الحد من خطورتها . وتبعاً لوجهة النظر الأولى ، فإن العلماء يمكن أن يلعبوا دورا هاما في وضع السياسة الجنائية وتنفيذها . أما وجهة النظر الثانية فترى أن يكون دورهم قاصرا على توفير معلومات تصلح أساسا لسياسة الدفاع الاجتماعى .

٣ — البحث :

وبالنسبة لتعريف البحث في مجال الدفاع الاجتماعى ، اتجه الراى الى انه يغطى :

(أ) البحث الإحصائى (وبخاصة جمع الإحصاءات الجنائية وتحليلها) .

(ب) البحث التطبيقى (دراسة أنظمة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية مثلا) .

(ج) البحث النظرى (أما للوصف أو اختبار فرض مستخلص من نظرية) .

وبالرغم من الاتفاق على ضرورة الربط بين البحث والاحتياجات التطبيقية، فقد ظهر اتجاه نحو التسليم بقيمة البحث عن المرتبط بأعراض تطبيقية مباشرة بالضرورة .

وقد استرعى الاهتمام ظهور « البحث التقويى » والذى تمتزج فيه عناصر كل من البحث النظرى والبحث التطبيقى . كما استلقت النظر أيضا ظهور نوع آخر من البحث هو « تحليل الانساق » وهو موجه الى دراسة عملية اتخاذ القرارات وتنويم نتائجها .

٤ — الظروف المواتية للبحث :

لم يكن ثمة خلاف على أن من أهم الظروف المواتية لازدهار البحث الجنائى ايمان المسئولين عن وضع السياسة الجنائية وتنفيذها بتميمته . ومن أهم العوامل التى تشككهم فى قيمته :

(أ) أن يقوم بالبحث اجانب على غير المام كافبالاطار الحضارى للظواهر الجنائية ، مما يوقعهم فى الخطأ فى تفسير نتائج البحث ، وهو ما يحدث فى الدول النامية أحيانا .

(ب) عدم التزام بعض الباحثين بالدقة المنهجية فى جمع البيانات وتحليلها .

(ج) أثر التحيز الشخصى للباحث فى تزييف الوقائع الملاحظة فى بعض الاحيان .

ومن ثم فقد يخيب أمل المسئولين عن وضع سياسة الدفاع الاجتماعى فى البحث ويعزفون عنه ، أما لضعف مستوى البحث أو لعدم التفات الباحثين الى اهتماماتهم التطبيقية . (ويشيع هذا الوضع فى معظم بلاد العالم باستثناء الحالات التى يخضع البحث فيها لاشراف الدولة ويجرى على أسس سياسية محددة بواسطة باحثين موظفين) وهو وضع لا سبيل الى حله الا بخلق حوار بناء وتبادل وجهات النظر بين أجهزة البحث وأجهزة التخطيط للسياسة الجنائية وتنفيذها .

وقد اتفق الراى على أن وجود بحث جاد يتطلب اعداد باحثين على أعلى مستوى ممكن من الكفاية يعيشون فى ظروف مهنية ومعيشية مواتية ، وهو ما يختلف عن الاتجاه الشائع نحو الاعتماد على باحثين غير اكفاء وغير متفرغين .

وقد أكد المتحدثون أهمية دور الجامعات القومية ومعهد الامم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعى فى روما فى تنظيم برامج لتدريب الباحثين فى هذا المجال .

٥ — تنظيم البحث :

تختلف طرق تنظيم البحث من بلد الى آخر . ولكن يبدو أنه يوجد فى جميع البلاد نظام لجمع الاحصاءات الجنائية . وقد اتجه الراى الى أنه لى يستفيد الباحث من الاحصاءات الجنائية ، يلزم وجود جهاز مركزى (بنك للمعلومات) يتولى جميع الاحصاءات الجنائية بدلا من تركها موزعة بين أجهزة متعددة .

أما النوعان الآخران من البحوث التطبيقية والنظرية ، فيغلب أن تجريها معاهد أو مكاتب حكومية . وفى بعض الاحيان تقوم بها الجامعات .

وقد ذهب بعض المتحدثين الى أن المرغوب فيه عدم تركيز مسؤولية البحث الجنائي في أجهزة حكومية ، بل أن من المفيد أن تشارك فيه أجهزة فنية غير حكومية . واختلفت وجهات النظر حول طرق التنسيق وتحقيق التكامل بين أجهزة البحث الحكومية وغير الحكومية ، وبخاصة في الحالات التي تتحمل فيها الدولة مسؤولية تمويل البحث العلمى .

٦ — أولويات :

أكد متحدثون من بلاد قطعت فيها العلوم الاجتماعية شوطا بعيدا في طريق التقدم وجود خلاف في رأى بين الباحثين والمسؤولين عن التطبيق حول قيمة البحث النظرى الذى لا يرتبط باعتبارات عملية مباشرة . فبينما يؤكد الباحثون أهميته وقيمه ، يرى المسؤولون عن التطبيق أنه لا يستحق ما يتطلبه من أعباء .

وهذا يثير مسألة توزيع الموارد المتاحة (من المال والفنيين) على أنواع البحث المختلفة ، وبخاصة بين البحوث التى تتعلق بالظاهرة الإجرامية ذاتها ، وتلك التى تتناول الاجراءات والتدابير الإصلاحية . وبالنسبة للنوع الاول ، كان ثمة اتفاق على أن الامر يتطلب وجود معلومات دقيقة من الجوانب الكمية والكيفية في ظاهرة الجريمة كما يتطلب بهما متطورا لدراستها .

وثمة نوع من البحث يستهوى المسؤولين عن وضع السياسة الجنائية ، وتنفيذها ويتمثل في بحوث تقوية السياسة الجنائية ذاتها . ويغضى بعض هذه البحوث ليس فقط التدابير والاجراءات الإصلاحية ، والمذنبين ، بل واتجاهات المسؤولين عنها وتصرفاتهم أيضا .

وفى حين رأى بعض المتحدثين أن البحث يمكن أن يحل مشكلة اسباب الجريمة ، أى يفسر السلوك الإجرامى ، اتجه رأى الاغلبية الى أن الغرض من البحث يقتصر على الكشف عن العوامل الاجتماعية التى يمكن اخذها فى الاعتبار عند التخطيط للسياسة الجنائية .

ومن البحوث التى تثير مشاكل هامة ، التجريب بأساليب معاملة مختلفة على عينات من المذنبين .

٧ — بعض مشاكل البحث :

(١) فريق البحث :

اتفق الرأى على أن من الضرورى أن يكون فى مؤسسات البحث الكبيرة ، مراكز البحث مثلا ، فريق من الباحثين يمثلون التخصصات المختلفة المرتبطة بدراسة السلوك الانسانى مثل علم الاجتماع ، وعلم النفس ، والطب العقلى ، والقانون — وغيرها) . وأن كان هذا يثير مشكلة الاطار المرجعى النظرى الذى يلزم أن يجمع الباحثين من تخصصات مختلفة .

ب (التنسيق :

واتجه الرأى الى ان من المرغوب فيه أن تقولى مجالس التخطيط للبحث التنسيق بين البحوث ومتابعة تنفيذ خططها أيضا بدلا من الانتصار على التخطيط وحده . واتفق على أن من الضروري أن تمثل الاجهزة المختلفة المسؤولة عن وضع سياسة الدفاع الاجتماعى وتنفيذها فى مجالس التخطيط هذه بصورة ما أو أن يتم التنسيق بينهما بشكل مستمر .

وتد أبرز بعض المتحدثين أهمية التنسيق بين البحث فى مجال الدفاع الاجتماعى على المستويين الاقليمى والعمالى .

ج (مشاكل خاصة ، أهمها :

١ — حق الباحث فى الحصول على البيانات التى يريدتها .

٢ — حرية الباحث فى البحث والنشر .

٣ — حق الباحث فى التجريب على النشر .

لم يكن ثمة خلاف كبير فى الرأى حول النقطتين الاوليين . فمع أنه اتفق على ضرورة الحفاظ على سرية المعلومات عن الاشخاص ، فقد أجمع المتحدثون على ضرورة كفالة حرية الباحث الجاد فى الحصول على البيانات الرسمية ونشر نتائج دراسته . ولم تستبعد فكرة وضع ضمانات قانونية فى هذا الصدد .

أما مسألة التجريب على البشر ، فقد أثارت خلافا حادا فى الرأى ، وأن كان قد اتفق على أن التجريب مقبول اذا اقتصر على بعض الاجراءات التنظيمية واذا كان يعرض الاشخاص لظروف أفضل من تلك التى كانوا فيها بدونهم .

د (الحوار البناء :

أحس المتحدثون بأن الحوار البناء المتصل بين المسئولين عن السياسة الجنائية والباحثين مسألة هامة . فقد لوحظ أنه بالرغم من أن المسئولين عن السياسة الجنائية يتقبلون فكرة البحث ويطلبونه ، إلا أنهم كثيرا ما يتشككون فى أهميته وقيمته . وكثيرا ما يكون السبب فى هذا راجعا الى بعض التعقيدات فى خطة البحث أو عرض نتائجه . ومن ناحية أخرى ، فليس من النادر أن يتشكك الباحثون فى استعداد المسئولين عن السياسة الجنائية لتقبل أى فكرة غير مرتبطة باحتياجاتهم التطبيقية مباشرة .

ومن ثم اتجه الرأى الى ضرورة خلق مجالات للحوار المتصل بين المسئولين عن السياسة الجنائية والباحثين فى شكل ندوات وقاعات بحث ومؤتمرات . وتد يكون من المفيد أن تأخذ الحكومات دور المبادرة فى هذا المجال .

ومن المسائل الهامة التى نوقشت الطريقة التى تتبع فى نقل نتائج البحث للجمهور المعنى ، اللنضاة ، أو رجال الشرطة مثلا . وقد اتفق الرأى على أن هذا يقتضى عرض البحث بصورة يمكن للجمهور الموجهة اليه استيعابها واتاحة فرص الحصول عليها عن مزيدها . ويمكن أن يتم هذا عن طريق أجهزة الاعلام ، والمحاضرات ، والبرامج التدريبية .

وفى الحالات التى يعجز فيها بلد ما عن توفير احتياجات انشاء مراكز وأمعاهد للبحوث ، فإن التعاون على المستوى العلمى ، بمساعدة الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ، يمكن أن يساعد فى حل المشكلة .

ومن المفيد أن تدخل أسس السياسة الجنائية فى برامج التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا وبخاصة فى برامج اعداد المحامين ، والأطباء ، وأخصائى تخطيط المدن .

٨ — مقترحات للتعاون الدولى ومساعدة الامم المتحدة :

نوقش موضوع تقديم العون للدول النامية من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف ، وأثيرت مشكلة الحاجة الى فنيين وتسهيلات ، وأتفق الرأى على أنه فى متدور الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ن تقوم بدور رئيسى فى هذا المجال ، كتقديم أجهزة وتسهيلات للبحث ، وتمويل اعداد الباحثين فى الداخل والخارج ، وانشاء مراكز البحوث وتدعيمها . وأشير الى أن تجربتى معهد بحوث الدفاع الاجتماعى فى روما ومعهد الامم المتحدة للدفاع الاجتماعى لآسيا والشرق الاقصى فى اليابان من التجارب المفيدة فى هذا الصدد .

وأتجه الرأى الى اهمية تشجيع الدراسات المقارنة بين البلدان المختلفة وأتفق على أن من المفيد تنظيم مؤتمر يسم وزراء العدل اسوة بما حدث بالنسبة لاوروبا .

٩ — خاتمة :

تختلف سياسة الدفاع الاجتماعى باختلاف الدول ومناطق العالم . بل أنه ليس ثمة اتفاق حول ما يمكن اعتباره مشكلة اجتماعية . من ثم فليس من الممكن اقتراح سياسة موحدة للدفاع الاجتماعى تصلح لجميع البلاد ولا بد من أن تنسجم السياسة مع نظم البلاد المعنية ، وتقاليدها وإمكانياتها . ويقدر ايمان المسئولين عن السياسة الجنائية فى بلد ما بقيمة البحث العلمى ، يكون اعتمادهم على الباحثين فى وضع أساس صلب لسياسة الدفاع الاجتماعى .

ويتبع على الحكومات مسئولية انشاء مراكز أو مكاتب لبحوث الدفاع الاجتماعى وان كان هذا لا يقضى الجامعات والأجهزة الأخرى من تحمل بعض أعباء البحث .

وفى سبيل توفير فرص مواتية للبحث العلمى ، يلزم توفير احصاءات جنائية دقيقة .

وأخيرا فإن مسئولية الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة فى هذا المجال أساسية ولازمة .

15. TAYLOR'S, Principles and Practice of Medical Jurisprudence. Vol. II, Eleventh Edition, J. & A. Churchill LTD., London, 1957, p. 520.
16. JAKUBEC, I., Collections Czechoslov. Chem. Commun., 26, 1072 - 81 (1961).
17. DEMACRO, J.D., and MARCUS, A.D., Pharm. Sci., 51 (10) 1010 - 1011, (1962).
18. FISHER, R.B., PARSONS, D.S., and HOLMES, R., Nature, London, 164, 183 (1949).
19. OHTSU, T., and MIZUNO, D., Jap. J. Med. Sci. and Biol., 5, 37 - 44 (1952).
20. FAIRBAIRN, J.W., and SUWAL, P.N., Pharm. Act. Helv., 34, 561 - 567 (1959).
21. FAIRBAIRN, J.W., and WASSEL, G.M., J. Pharm. and Pharmacol., British Conference Sept. 2 - 6 (1963).
22. Ref. (15), p. 518.
23. JARVIK, M.E., in «The Pharmacological Basis of Therapeutics», op. cit., p. 191.
24. DOUGLAS, W.W., in «The Pharmacological Basis of Therapeutics», op. cit., p. 635.
25. RITCHE, J.M., in «The Pharmacological Basis of Therapeutics», op. cit., p. 354 - 360.
26. Ref. (15) p. 514 - 515.
27. STEWART, C.P., Chatterji, S.K., and SMITH, S., B.M.J., oct., 23, 1937, p. 798.
28. NICKOLLS, L.C., and DAUBNEY, C.G., Analyst, 63, 560, (1938).
29. STASS, J.S., Bull. acad. roy. med. Belg., 11, 202, (1851).
30. OTTO, F.J., Annal. Chem. Pharm. C100, 39 (1856).
31. CURRY, A.S., and POWELL, H. Nature 173, 1143, (194).
32. ALHA, A.R., and LINFORS, R.O., J. biol. Fennial, 37, 149, (1959).
33. CURRY, A.S., and Phang, S.E., J. Pharm. and Pharmacol. in press (1960).
34. Elliot, B., and HENSEL., «Methods of Forensic Science», 3, Interscience Publisher, New York, p. 125.
35. STREET, H.V., and NIYOGI, S.K., J. Pharm. Sci. 51, 666 (1962).

CM 82 paper and development with 0.01 N NaCl where three separate zones of acidic, neutral and basic drugs could be located on the chromatogram.

The acidic and neutral fractions could be separated on DE 81 paper with 0.05 N NaHCO₃-n-propanol 4 : 1 to give three zones the strongly acidic near the starting line, the weakly acidic, at the middle and the neutrals near the solvent front. For the individualisation of the drugs present suitable combinations of the solvent and paper are to be selected.

BIBLIOGRAPHY

1. SALMON, J.E., and HALE, D.K., «Ion-Exchange A Laboratory Manual», Butterworths Scientific Publications, First Edition, 1959, p. 1.
2. MORRIS, C.J.O.R., and MORRIS, P., «Separation Methods in Biochemistry», Pitman, 1963, p. 229.
3. Ref. (1), p. 7.
4. STREET, H.V., in «Progress in Chemical Toxicology», (Stolman, A., ed.) vol. 2, Academic Press, New York — London, 1965, p. 240.
5. KRICHNER, J.G., and KELLER, G.J. Analytic. Chem., 23, 420 (1951).
6. STAHL, E., Chemiker-ztg. 82, 323 (1958).
7. CONSDEN, R. GORDEN, A.H, and MARTIN, A.J.P., Biochem. J., 38, 224 (1944).
8. LEDERER, E., and LEDERER, M., «Chromatography», Elsevier Publishing Company, London and New York, Second Edition, 1957, p. 92.
9. ACKERMAN, G., and KRUGER, G., Anal. Chem. 191 (1), 17 - 30, (1962).
10. HEFTMANN, E., «Chromatography», Reinhold Publishing Corporation, New York, 1963, p. 325 - 327.
11. KNIGHT, C.S., Nature 183, 165 - 7 (1959).
12. KNIGHT, C.S. Nature 184, 1486 - 7 (1959).
13. STREET, H.V., in «Progress in Chemical Toxicology», op. cit., p. 239 - 81.
14. WOODBURG, D.M., in «The Pharmacological Basis of Therapeutics», (GOODMAN, L.S., and GILMAN, A., eds.), Third Edition, the Macmillan Company, New York, 1965, p. 312.

A number of alkaloids (Sub. Div. 8) that could not be classified pharmacologically and grouped under miscellaneous were studied. The R_f values of the different alkaloids on CM 82 are found to increase with the increase of the acetic acid concentration (1-20%), the best concentration is 2.5%. Sodium chloride gives good results and here the R_f values of the different alkaloids increase to a maximum and then start to decrease with the increase of the electrolyte concentration. The maximum R values of the alkaloids was found to be at 1M concentration when a set of concentration from 0.03M to 4M solutions were tried.

The group of metallic poisons (Division III) investigated in this study comprises those mainly the heavy metals with toxic effects.

The best results are given on the cellulose phosphate P,81 and the addition of a complexing agent to the aqueous solvent is essential. Dioxan added to N nitric acid (1:1) gave excellent results. Where a single metal is concerned, e.g. arsenic the development of the chromatogram with water washed up arsenic while the other members remained on the starting line. With 2% NH_4OH -dioxan 1:1 silver, moved also with arsenic with a different R value while the other members remained still at the point of application.

For the application of the previously obtained results in the field of toxicological analysis a general scheme to be applied for the search of unknown volatile organic poison in biological specimens and pharmaceutical preparations is to be adopted. In cases involving the analysis of biological materials i.e. urine, blood, and viscera where complex factors due to random chemical ingestion and metabolism the isolation and identification of such poisons is of critical value. In Part Three.

In Part Three Div. I the removal of fats and protein from biological tissues was reexamined with the Stass-Otto, tungstic acid, trichloroacetic acid, ammonium sulphate, and the acetone methods. The modified Stass-Otto technique applied through the continuous extractor gave satisfactory results.

For pharmaceutical preparations direct extraction with ether followed by aqueous extraction was suggested. A direct method for the detection of acidic, neutral, or basic drugs is accomplished by the application of the final extract on a strip of

unreliable to some extent. The study was confined to the anionic-exchange paper varieties.

A mixture of six members of antidepressive drugs when (sub. Div. 4) applied to CM 82 paper and developed with water, moved in couples, each couple is far away from the other. With water : acetone : formamide mixture (10 : 1 : 1) as a solvent the mixture was individually resolved except tofranil and par-nate (0.04). The last two could be differentiated by their colours after spraying with Draggendorff reagent and standing for a while. The ET 81 variety of paper can simply resolves mixtures of isoniazid/iproniazid and marplan/tersavid when developed with water.

Drugs included in (Sub. Div. 5) are eight members of the commonly used antihistaminics. CM 82 paper proved to be superior to cellulose phosphate. Sodium chloride solvents containing methanol or formamide gave the best resolution of the different members of such group. Those members with close R_f values are easily differentiated by their different responses towards u.v. light, Draggendorff, and the ferric/ ferricyanide reagents.

Chromatographic behaviour of the different xanthine compounds (Sub. Div. 6), on anion-exchange papers besides the resolution of their mixture is of significant value as it throws some light on the proportional basic strength of the three varieties used. The diethylaminoethyl cellulose paper (DE 81) showed stronger basic character compared to that of ET 81 and AE 81. The same applies to action-exchange paper that showed that the CM 82 possesses stronger acidic property. As regards the resolution of theophylline, theobromine, and caffeine, satisfactory results are given on the anion-exchange varieties with simple water as the solvent. The cation-exchange papers failed to give such results.

As the opium alkaloids (Sub. Div. 7) play an important role in toxicology it was worthwhile to explore their behaviour on ion-exchange papers. Remarkable separation of a mixture of pethidine, papaverine, codeine and morphine was achieved with 0.25% ammonia as a solvent on both CM 82, and DE 81 paper. For the analysis of opium, preliminary fractionation of its alkaloids into phenolic and nonphenolic fractions is essential.

while the AE 81 has the weakest basic character. The best resolution of mixtures of the salicylic acid derivatives on this type of paper is given with 5% acetic acid to which n-propanol is added in a 1 : 5 ratio.

The other type of paper (those varieties with acidic properties CM 82 and P 81) was also investigated. The acidic property of the P 81 variety is too strong to get satisfactory resolution as all the members (except phenyl salicylate) moved to the same extent very close to the solvent front. On CM 82 paper the excellent results given with 0.1M NaCl compared to those of other solutions with acidic and alkaline reactions led to a more detailed study of the effect of various cations and anions of some electrolytes on the R_f values of the different salicylates. It was found that the same results are given with chlorides of ammonium, sodium, potassium, and magnesium.

As regards, the acid radical, sodium nitrite, carbonate, bicarbonate, and acetate gave patterns of separation different from that of sodium chloride. Sodium chloride being the most suitable electrolyte was used in different concentration (0.01-4M) to find out the effect of concentration of the solution on the R_f values of salicylates and the R_f values decrease with the increase of the molarity of sodium chloride solution.

The chromatographic behaviour of a member of barbiturates (Sub. Div. 2), representing the different pharmacologically active groups, were studied. The only variety of cellulose ion-exchange paper that gave satisfactory results was the DE 81 paper. Simple aqueous solutions failed to separate the members of this group while organic solvents of weak basic character gave the required resolution. Mixtures of methanol, ethanol, or acetone with 5% formamide are suitable solvents for this purposes.

For neutral drugs (Sub. Div. 3) the best separation is given on CM 82 developed with 2.5% formamide in distilled water. The location of the spots was by spraying the chromatogram with ferric/ferricyanide reagent.

Where basic drugs are concerned (Part Two, Division II), the use of cation-exchange cellulose paper was impossible as the amino groups introduced to the modified cellulose interfere seriously with the colour reagents used for the detection of basic drugs. The only available means for the location of the spots on the chromatogram was the u.v. light which is nonspecific and

Division : Other metals such as :

III b.

Cadmium, bismuth, lead, silver.

The basic work on ion-exchange paper of knight (11,12) and the chapter on «Rapid methods of toxicological analysis by ion-exchange paper chromatography» edited by Street (13) were the only references published in the field of this work.

The development of Whatman ion-exchange celluloses in sheet form has opened up a whole new, and as yet almost unexplored, field of paper chromatography based on the use of this additional parameter of ion-exchangers. Acidic or basic groups are introduced in the cellulose molecule so that, under the right conditions, the ion-exchange properties of the paper takes precedence over partition in chromatographic separation on paper.

In **Part One**, a brief survey on the history and nature of ion-exchange materials is given. The properties of Whatman ion-exchange modified cellulose sheets (which have been used exclusively in this study) that are available in five different types and consisting of two cation and three anion exchangers, are mentioned. This part also includes a list of drugs that are commonly met with in toxicological analysis and have been subjected to the study.

Part Two constitutes the main part of the work that investigates the behaviour of the various drugs, selected for the study, on the different available types of modified cellulose paper.

The group of acidic drugs (Part Two Division I) comprises mainly salicylate analgesics, barbituric acid derivatives hypnotics, and antipyrine derivatives as antipyretics. Aspirin being a very common cause of suicidal poisoning and widely used as a popular analgesic antipyretic, received particular attention and the behaviour on the group of salicylates was thoroughly investigated (sub. Div. 1).

Three varieties of modified cellulose papers of basic properties namely ; DE 81, ET 81, and AE 81 were examined for the separation of salicylic acid derivatives. The use of basic solvents on weakly anionic exchangers is known to suppress the ion-exchange mechanism and was applied to investigate the differential strength of the three varieties of paper. Experimentally the DE 81 showed the strongest basic property followed by ET 81

Sub. Div. 1 — Analgesics :

Salicylic acid, acetylsalicylic, p-aminosalicylic, salicylamide, phenyl salicylate.

2 — Antipyretics :

Aminopyrine, antipyrine, 4-aminoantipyrine, phenacetin.

3 — Hypnotics:

Luminal, diallyl barbituric acid, hexobarbital, butobarbital.

Division II. *Drugs extracted from aqueous alkaline solution.*

Sub. Div. 4 — Antidepressives :

Imipramine, isoniazid, iproniazid, tersavid, isocarboxazid, parnate.

5 — Antihistaminics :

Thanilidine, chlorpromazine, promethiazine, chlorpheniramine, pyrilamine, meclizine, diphenhydramine.

6 — Xanthine CNS Stimulants :

Theophylline, theobromine, caffeine.

7 — Narcotic Analgesics :

Opium, morphine, codeine, papaverine, pethidine.

8 — Miscellaneous :

Atropine, eserine.
strychnine, brucine
amphetamine
emetine
aconitine
cocaine

The group of Metallic Poisons includes those heavy metals of toxic action. Such metals may be classified as follows :

Group B. Metallic Poisons.

Division : Metals that respond to Reinsch test :

III a.

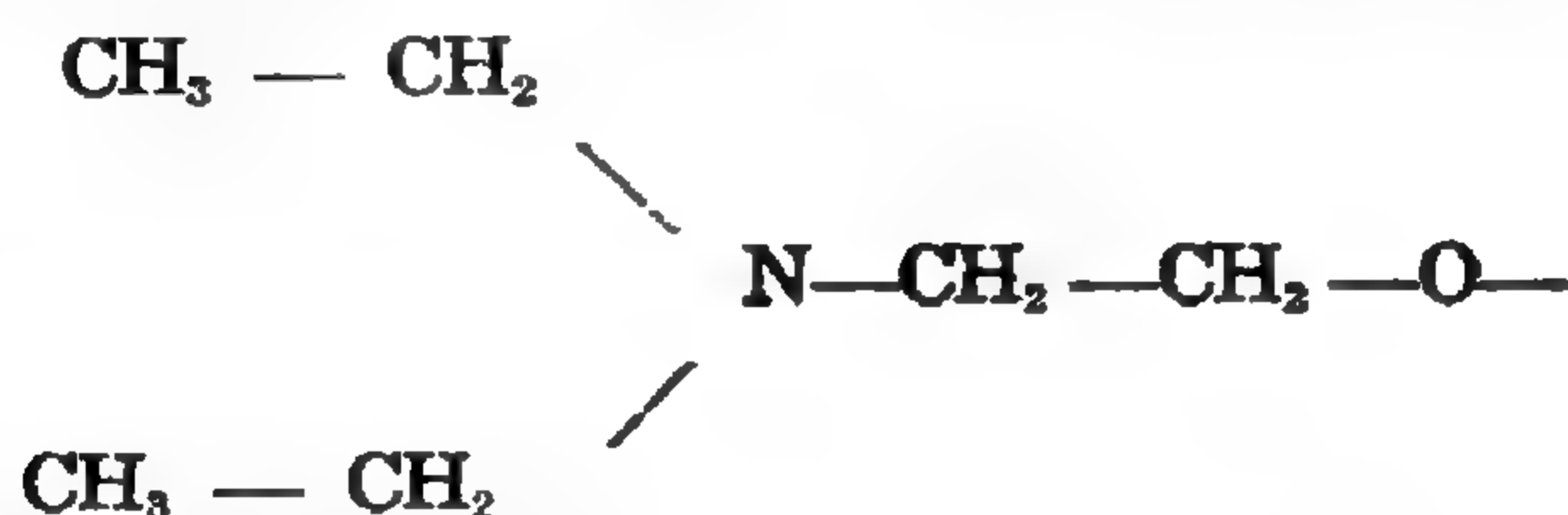
Arsenic, antimony, mercury (ic).

form, the sheet is essentially cellulose dihydrogen phosphate where the two hydrogens are replaceable by other cations. The material is therefore a bifunctional exchanger containing both strong and very weak acid groups.

2. *Carboxymethyl cellulose* : (CM 82) this is a weakly acidic cation exchanger which has a capacity of 0.5 meq/dry gram, commercially supplied in the sodium form. The ion-exchange group is-COOH.

Anion-exchangers :

3. *Diethylaminoethyl cellulose DEAE* (DE 81) it is a strongly basic anion-exchanger. The functional group of this cellulose derivative is



which is a tertiary amine.

4. *ECTEOELA-Cellulose* (ET 81) : weakly basic anion-exchanger, its ion-exchange group is tertiary amine Epichlorohydrin-triethanol amine.

5. *Aminoethyl Cellulose* (AE 81) is a primary amine and thus functions as a very weakly basic anion-exchanger.

B — Drugs

The best classification of poisons is that based on analytical consideration and classify them into :

- a) Volatile and gaseous poisons.
- b) Non volatile organic poisons.
- c) Metallic poisons.

The last two groups are those concerned in this study. The group of Nonvolatile Organic Poisons includes those poisons extracted along with the well known Stas-Otto extraction technique from both the acid and alkaline aqueous solutions. Each division is subdivided according to the pharmacological action of the drugs.

Group A. Nonvolatile Organic Drugs.

Division 1. Drugs extracted from aqueous acid solution.

in excessive doses. The compounds are mainly those of the non-volatile poisons which include those drugs extracted along with the well known Stas-Otto extraction technique from both the acidic and basic solutions. Members of the most important groups of drugs are selected; analgesics, antipyretics, hypnotics, antidepressives, antihistaminics, stimulants, and narcotic analgesics.

From the group of metallic poisons members of toxic action are represented by arsenic, antimony, mercury (ic), silver, lead, cadmium, and bismuth.

The different available varieties of modified cellulose ion-exchange paper investigated are both the cation-exchangers (P 81 and CM 82) and the anion - exchangers (DE 81, ET 81, and AE 81).

A general scheme for the chromatographic isolation, detection, and identification has been established and is expected to be of value in the search for unknown nonvolatile poison. Moreover, the general scheme reached at has been applied on the detection and identification of such drugs extracted from biological specimens mainly blood, urine, and liver tissue, generally encountered with in chemical toxicological experience.

As there is need to identify certain materials found at the scene of the crime, particularly in poisoning case, this work includes a part on tablet and pharmaceutical preparations identification.

MATERIALS STUDIED

A — Ion Exchange Papers

The group of ion-exchange paper available and used during the main course of this work was the modified cellulose paper. The other type became available too late to be included extensively and was only tested for comparison.

The types of modified cellulose paper used are : -

Cation exchangers :

1. *Cellulose phosphate* : (P 81) which is a strongly acidic cation-exchanger supplied in the ammonium form. In the acid

ION-EXCHANGERS IN TOXICOLOGICAL ANALYSIS WITH SPECIAL REFERENCE TO MODIFIED CELLULOSE ION - EXCHANGE PAPERS.

by

Z. M. MOBARAK

AIM OF WORK

It is obvious that paper chromatography has proved its significant situation among the efficient tools in analytical chemistry. Thousands of papers have been published dealing with the separation and identification of many compounds by paper chromatography.

Ion-exchange paper has become a recent and an up-to date trend in the field of chromatography. Very few papers dealing with the separation and identification of toxic agents on ion-exchange has been published.

This work is an approach to investigate the possibility of the use of modified cellulose ion-exchange papers (recently introduced in the market) in toxicological analysis. The behaviour of the various compounds commonly met with in toxicology on the different types of modified cellulose paper is to be studied. The work is extended to cover the separation of different numbers of the structurally related compounds.

During the last twenty years there have been remarkable advances in the synthesis of organic chemicals having pharmacological properties resembling those of plant and other natural products. Most of these chemical drugs are powerful in their action and therefore are capable of causing poisoning if taken

* Summary of M .Sc. Thesis awarded by the candidate from Faculty of Science Cairo University in 1968. The team work was : Prof. Dr. A. Mustapha, Prof. Dr. Z. I. Darawy and Mr. Z. M. Mobarak.

The work was done in the criminalistics Section.

29. MUELLER and LE POOLE-GRIFFITHS, *Comparative Criminal Procedure*, pp. 51-52 (1969).
30. E.g., his socio-legal study of the prosecuting attorney's role in Sweden.
31. MUELLER and OHLIN, *Some Speculative Investments in American Criminology and Their Chances of Return* (1969).
32. TH. SELLIN and M. WOLFGANG, *The Measurement of Delinquency* (1966).
33. Two publications have resulted so far : Kupperstein, (with the collaboration of Toro-Calder), *A Socio-Cultural and Socio-Legal Analysis of Juvenile Delinquency in Puerto Rico* (1968); MUELLER, GAGE and KUPPERSTEIN, *The Legal Norms of Delinquency* (Criminal Law Education and Research Center Monograph Series No. 1) p. 69.
34. See Criminal Law Educational and Research Center (New York University), Report of the Director 1968-1969, pp. 24-33 (1969).
35. The intensity and breadth of that training would obviously have to depend on the profession in question. Line police officers need, at most, an introductory course or two in criminology and its research methodology. Command officers need much more. Lawyers preparing for criminal law practice, or executive governmental posts, may need three or four theoretical courses and one or two internship semester programs, in which they would actually participate in carrying out some research designs.
36. Useful models are provided by such departments or schools as the Department of Criminology of the University of Montreal, Canada; Leiden, Netherlands; School of Criminal Justice, Berkeley, California; and the State University of New York, at Albany, New York.
37. See Ordonnance 58-1270 and 59-77, Recueil Dalloz (1959). See LEMONTEY and Pastureau, Centre National d'études judiciaires et la formation des magistrats, 49 D., Chroniques, 1961.
38. Matsuda, 'The Japanese Legal Training and Research Institute', 7 *Amer. J. comp. Law* 366 (1958).

- blem of law administration'. DAVIS, FOSTER, JEFFERY and DAVIS, *Society and the Law*, p. 225 (1962).
14. SHERRY, *The Administration of Justice in the United States — Plan for a Survey* (1955).
 15. LA FAVE, *Arrest — The Decision to Take a Suspect into Custody* (1965).
 16. NEWMAN, *Conviction — The Determination of Guilt or Innocence Without Trial* (1966).
 17. Report of the President's Commission on the Assassination of President John F. Kennedy (1964). The controversy surrounding the methods of investigation and accuracy of findings may well be indicative of the flaws inherent in post-mortem criminological research, working under the pressure of a rigid time table.
 18. *The Challenge of Crime in a Free Society* (1967), and nine task force reports.
 19. Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders (1968).
 20. Report of the National Commission on the Causes and Prevention of Violence (of June 5, 1969).
 21. REISS, *Personal and Property Searches in Radio Dispatched Police Work: An Overview of the Data from Three Cities* (1966).
 22. Note, 'Compelling Appearance in Court : Administration of Bail in Philadelphia', 102 *Univ. Pa. Law Rev.* 1031 (1954).
 23. J. GOLDSTEIN, 'Police Discretion Not to Invoke the Criminal Process : Low Visibility Decisions in the Administration of Criminal Justice', 69 *Yale Law J.* 543 (1960).
 24. SKOLNICK, *Justice Without Trial* (1966).
 25. See FREED and WALD, *Bail in the United States* (1964).
 26. U.S. Department of Justice and Vera Foundation, National Conference on Bail and Criminal Justice (1965); *id.*, *Bail and Summons* (1966).
 27. See L. RADZINOWICZ, *In Search of Criminology*, pp. 99-109 (1962).
 28. R. RIJKSEN, *Meningen van gedetineerden over de strafrechtspleging* (1968).

REFERENCES

1. D. i.l.l. - Celsus, who defined law as *ars boni et acqui*.
2. L. RADZINOWICZ, *In Search of Criminology*, p. 168 (1962).
3. LOMBROSO being the most outstanding example, in Italy. But the situation was similar in other nations. E.g., in the United States the first criminological researchers came primarily from the field of medicine. See Mueller, *Crime Law and the Scholars*, ch. V.L. (1969).
4. G.O.W. MUELLER, *Crime, Law and the Scholars*, p. 78 et seq. (1969).
5. MICHAEL and ADLER, *Crime, Law and Social Science*, p. 271 et seq. (1931).
6. MICHAEL and ADLER, op. cit., p. 97.
7. DOLENC, Zur Frage der psychologischen Grundlagen der Geschworenenwahrprüche, XV in Mittermaier und Liepmann, *Schwurgerichte und Schöffengerichte* (2 vols. 1908, 1910), volume I. Other early German and Austrian criminal justice studies of jury courts and related matters are discussed in MUELLER, *Laymen as Judges in Germany and Austria* (University of Chicago, Lithoprint, 1954).
8. MICHAEL and ADLER, op. cit., p. 270.
9. MORSE, 'A survey of the Grand Jury System', 10 *Ore. L. Rev.* pp. 101, 217, 295 (1931).
10. National Commission on Law Observance and Enforcement (1930). All of these surveys are discussed in MUELLER, *Crime, Law and the Scholars* pp. 95-108 (1969).
11. See KEFAUVER, *Crime in America* (1952).
12. JAMES, 'Juror's Assessment of Criminal Responsibility', 7 *Social Problems* 58 (1959).
13. For major publications of this project see ZEISEL and KALVEN, *The American Jury* (1966); ZEISEL, KALVEN and BUCHHOLZ, *Delay in the Court* (1959). This book was hailed as 'the first thorough attempt at application of social science techniques to the study of a specific pro-

the Institute of Judicial Administration, especially its Academy for the Judiciary, has done much to increase the criminological sophistication of the judiciary. The so-called federal sentencing institutes, over a period of ten years, have turned the American federal judiciary from rank amateurs in the field of corrections into fairly sophisticated semi-professionals. In these institutes, lasting from an evening to a weekend, judges discuss the sentencing problems of past or hypothetical cases, in the presence of specialists, so as to increase their understanding of relevant factors, justified expectations, scientific principles and evaluated human experience. Similar functions could be performed by the French National Center of Judicial Studies at Bordeaux,³⁷ or the Japanese Legal Training and Research Institute,³⁸ or comparable agencies in other nations. Here, more than in any other aspect of criminology, may be an appropriate place for intervention and aid by the United Nations, through its Section of Social Defence, and particularly through the projected network of research and training centers and institutes of which, so far, only those in Fuchu, Japan and Rome, Italy are in active operation, though others are on the drawing board for the Near East, Africa, and Latin America.

Only one hundred years ago the state of the world's health was abysmal, those who died in war were more likely to have died as a result of disease rather than bullets. The number of physicians was infinitesimally small and hopelessly insufficient to assure the health of the world. Only a handful of physicians possessed even a smattering of the skills and knowledge needed for modern medicine. Yet, somehow, miraculously, one hundred years later, the state of the world's health seems fairly secure — though far from perfect (especially in the developing nations). Fantastic progress has been made. Several million highly trained medical practitioners take care of day-to-day health needs and conduct the research and training for an even more secure future.

World criminology in 1970 stands at the same place at which world medicine had arrived in 1870. The number of truly skilled, truly knowledgeable specialists is no greater, the skill of the practitioners who deal with the mass phenomena on a day-to-day basis is no greater. Yet I have sufficient faith in mankind's capacity to pull itself up by its own bootstraps to predict that it will take us much less than a century to provide ourselves with those criminological criminal justice services which will render life in this world truly safe and happy.

No are the services of fully trained criminologists needed in the day-to-day administration of criminal justice. So far it has been the experience in the U.S.A. that few, if any, new job types have been invented for the new, modern system of criminal justice (other than corrections, which consists entirely of new job types!). For the most part, an increase in the technical skill or basic criminological outlook has sufficed to keep the system going. However, some new job types are unquestionably coming into existence, especially personnel capable of evaluating personality types and situations which require detention of persons accused but not convicted. A full psychiatric education does not seem necessary for such personnel, which will be required primarily to administer routine tests, on a day-to-day basis. Another new job type being created is that of the computer operator responsible for the application of recorded and systematized experience to individual cases. But the need for such personnel is only just being felt in the U.S.A.

It is not too much to hope for that the universities and professional organizations will :

1. conduct introductory training programs for all those going into criminal justice careers, of a sufficient degree to permit them to exercise professional self-help in fulfilling their functions in the administration of criminal justice, and

2. train a small core of highly skilled professional criminological research scholars and pedagogues, who will

- a. train those mentioned under 1., supra, and

- b. conduct the basic research studies needed to improve the world's systems and keep them running.

Even that requires an extraordinary effort, all over the world, for the next generation or two. Obviously, the training mentioned under 2., supra, can be accorded, at most, at about two or three dozen of the world's universities — unequally (some with more emphasis on methodology, others on medicine, others on psychology, others on laws, others on electronics, etc.). But if that activity is successful,³⁶ then, within the next twenty years, greater success can be hoped for with respect to the training program mentioned under 1., supra. Stress should not be placed on the universities, solely. It has been the American experience that the professional organizations of lawyers and judges can create a great impact. In New York,

appreciable training capacity for research and research-oriented personnel in criminal justice. The United States are currently unable to train sufficient personnel for its criminological job openings. It is estimated that the country needs 25,000 trained professionals in the field, primarily in corrections, and that output of the nation's universities meets only one-third of the annual demand, so that the gap is constantly increasing. By way of example, one of the country's largest private universities, New York University, graduates only an estimated two-hundred of its over forty-thousand students into criminal justice and correction jobs annually. How can this vexing manpower problem be solved ?

By some strange magic, all societies have basically succeeded to recruit personnel in sufficient numbers into the traditional job openings in the field of criminal justice, especially the police, the full range of lawyer-jobs (including judges and prosecutors) and jobs in penological administration or corrections. The job descriptions for these jobs are centuries old. It does not take much reflection — and certainly no research — to conclude that training for jobs defined in 1770 or 1870 is no longer sufficient in 1970. By now we have a fair knowledge of the scope and capacity of criminology, of its promises and limitations, of its methods and functions. Theoretical and practical training of all of these must be built into the professional education of everybody who is preparing for a career in criminal justice.

In career training, therefore, the new knowledge and awareness must be instilled. At the same time, obsolete subjects can be dropped from the curriculum, e.g., philosophy of punishment can be replaced by correctional policies; simplified, streamlined rules of procedure can be taught in lieu of an archaic system of pleading and practice which has survived in many nations only because of lack of sufficiently skilled personnel to replace it.

It cannot possibly be the aim of that kind of training to turn every police officer, lawyer or judge into a full-fledged criminologist. It will suffice to acquaint him with the methods of criminology, so that he knows when to call for the services of fully trained criminologists, and how to utilize their services.³⁵ It would be utopian to expect (for most nations of the world) that the services of criminologists will be available in individual cases. The training programs and educational output of the universities does not permit such an optimism.

than are the propositions of codes and cases. In the measurement of delinquency the pioneering work of Sellin and Wolfgang has gone far to provide an internationally valid key of comparability.³²

Similar propositions are currently being tested out in a study conducted under the auspices of the Children's Bureau of the Department of Health, Education and Welfare of the United States of America, in cooperation with the Comparative Criminal Law Project of New York University.

It is the specific purpose of the law part of this study to arrive at formulations of the propositions of the substantive (in effect : criminal) and procedural law governing delinquency in these different jurisdictions in a way which would encompass the variations in most if not all of them, and which most nearly describes the functioning conditions, so as to be descriptive of the hundreds of random cases which the intake workers in these countries analyzed for purposes of the overall study.³³

New York University's Criminal Law Education and Research Center currently has a study under way which uses the same hypotheses and comparable research methodology, the purpose of which is to identify the actual working concepts used by the police in six metropolitan areas of six nations.

It is hoped that this study will reveal comparable rules and institutions and their settings and thus facilitate law transplants internationally among developed nations, guaranteeing reasonable assurance of a successful reception. It is also hoped that this type of study will reveal the difficulties which nations experience at given stages of economic, industrial and social development and point to the remedies for those difficulties.³⁴

7. Education for the future

The progress of this paper has taken us far into the future, a future which never come unless there provided a training ground for those who can shape the future. Very few of the nations of this world have the capacity to train the personnel which would be capable of administering and improving the systems. Only some American nations and some of the nations of Western Europe (but not Germany, or France) and Central (East as well as West) Europe, and Japan, currently have any

do not require the expensive apparatus of extensive prior research, hypothesis development and demonstration.

The research which was sparked by the 10 million dollar investment of the Ford Foundation is impressive indeed. Yet, when it is compared with the totality of untested hypotheses, assumptions, rules and propositions in the American and Canadian systems of criminal justice it is evident that only a mere beginning has been made. But as regards most of the systems elsewhere in the world, it is evident that even the beginning is still waiting for its commencement. To spark this commencement, and to allow for an even development, nothing would seem more natural than to make experience data available internationally and cross-culturally.

6. The aim of international comparability of criminological research in criminal justice.

Nothing has been more frustrating to scholars working comparatively in the area of criminal justice than the seeming uniqueness of each problem studied. Nothing seems truly comparable to its antecedents or its subsequent conditions, or to conditions elsewhere.

Comparative law in the criminal justice field has advanced little beyond the point at which code or case rules, institutions, and broad experiences are intellectually traded in an imprecise manner. The time has come, however, to aim at the discovery of more precise propositions in the full significance of their functions in the system, the so-called real working hypotheses and concepts of the system. It should be assumed that international transplants of concepts and institutions in the field of criminal justice are highly desirable — as the experience of the natural sciences proves — but that they can be completed successfully only if the institution to be transplanted is identified with precision, and if the setting into which the transplant occurs is surveyed with equal precision. A study of law alone does not allow this precision, while and that is a second assumption, the discovery of law in action, i.e., legal propositions as they reveal themselves in field operations, may indeed be marked by the precision which is necessary for the transplant. It is a third assumption that in nations of basically equal industrial, cultural and economic development these real working hypotheses and concepts are much more nearly comparable (and transplantable)

Booth .Both the Manhattan Bowery Project (designed to take chronic alcoholics out of the criminal process) and the Manhattan Summons Project (commanding appearance at court in lieu of arrest) currently have this status .Chicago's Probation Officer Case Aid Project and Georgetown's Forensic Sciences Laboratory also provide examples of programs with primary action orientation.

The implementation and institutionalization of some action programs then are the final steps in a long developmental process. Other action programs, however, represent a rather obvious answer to an obvious need of the system. For example, the Vera project to develop an information booth in the Criminal Court is a type of action project which flows directly from a careful inspection of the way in which the system is now operating and the unmet needs within it. We should note parenthetically that the conservatism of many criminal justice agencies, the apathetic acceptance of existing modes of operation, as both traditional and necessary, leads to the generation of many needs which the system fails to meet properly. Under these conditions dramatic demonstrations of the need and the programs which will meet them are often necessary, even though both the needs and the solutions are obvious to any objective observer. To some extent, therefore, projects run the danger of investing heavily in demonstrating the desirability of rather obvious innovations simply to achieve some change and progress in the system. This extensive proof of the obvious appears to be a rather futile expenditure of funds. However, it may be an essential ingredient to compensate for a pervasive state of apathy on the part of criminal justice officials.

Another danger arises when carefully planned and extensive research is undertaken solely to provide scientific justification for an action program already selected. This represents a misuse of research resources. Research and effective action program needs in the field of criminology and criminal justice are so great for the years ahead that a much more careful allocation and effective use of available resources must be made in order to deal with truly high priority research and action problems. There are problems for which the entire range of research stages from inventory development through demonstration and action should be undertaken in a careful step by step sequence, so as to assure reliable and effective action programs. But there are also obvious problems and answers to those problems which

being tested. Many of the studies, therefore, require the organization of experimental and control groups. This category also includes those types of research programs which are designed primarily to evaluate the effectiveness, objectiveness, objectives and assumptions of action programs. The Quebec Police Study conducted by the Montreal Center is an example of this stage in research development. The Georgetown Pre-Arraignment (proceeding prior to appearance of the suspect before a judge) Project is another good illustration of an attempt to evaluate the impact of a particular programmatic change, in this case the impact of the Escobedo-Miranda rules (Supreme Court decisions restrictive of the police power to interrogate arrested persons).

5. *Demonstration*

Demonstration usually requires detailed work to prepare a tested hypothesis. If properly conceived a demonstration project will have an evaluation component for periodic review of the results obtained by the public demonstration.

Examples of demonstration projects are abundant in the Vera operations. Indeed, the Vera Institute of Justice concentrates on demonstrating the feasibility of tested hypotheses or social reform programs with a compelling logical validity. Its projects on Calendar Control (setting cases for hearings and trials), 24-Hour Arraignment Procedures, Family Court Law Officers and the Traffic Court Alert System, among others, are examples in point. Georgetown's Offender Rehabilitation Evaluation Project as well as its Pre-Trial Clinic Project are similar examples.

6. *Action*

A number of the projects undertaken by the centers are action programs which have been introduced under the sponsorship of a given center into the framework of the organization and operation of criminal justice agencies. Many of them are designed to effect clearly desirable changes into a lethargic operating system. Again, the Vera Institute offers a number of examples of this type of program activity, e.g., the Fingerprint Transmission Equipment Project, the Planning for Justice under Emergency Conditions, the Hospitalized Prisoners Study, the Police Receptionist and the Criminal Court Information

police, Georgetown's project on preliminary hearings in criminal procedure, many of Vera's projects in criminal justice administration, and the Davis Project on police-community relations planning.

2. *Scholarly Analysis*

The basic task of this type of research is to analyze the problem area inventorial in the first stage. The researcher analyzes the available data to reach some tentative conclusions which will permit him to proceed to the next step. Eight of the twelve research centers have research of this type in progress. The typical product of this type or stage of research is the scholarly treatise or article which seeks to add to the sum total of organized knowledge on a given subject.

3. *Hypothesis-Forming Research*

Typically, the next stage of research development is the framing of specific hypotheses which will explain the behavior and outcome under investigation. The researcher uses most of the tools of empirical research, including field interviews, observations, panel techniques, and other methods, in order to arrive at research hypotheses worthy of expensive procedures. Typical of this type of research activity would be the Berkeley study of the California Parole System, and Vera's study of the tape recording of police interrogations as well as its bail jumping study (failure to appear for trial after release on bail). Other are Toronto's study of judicial decision-making, as well as that on the role of the probation officer and Chicago's study of organization for defense. The purpose of this type of research is to gather enough data to generate reasonable and potentially verifiable hypotheses about criminal behavior and the operation of criminal justice systems.

4. *Hypothesis-Testing Research*

This stage in the sequence of research activities assumes that hypotheses have been adequately formulated in the third stage and that they are now ready to be tested under carefully controlled conditions which will permit the researcher to choose between alternative hypotheses and to test their relative validity. At this stage methods must be employed which yield a higher standard of proof of the accuracy of the theory or hypothesis

The Centre of Criminology, University of Toronto, Toronto, Canada.

The Department of Criminology, University of Montreal, Canada.

The Center for the Study of Criminal Justice, Harvard University, Cambridge, Massachusetts.

The Criminal Law Education and Research Center, New York University, New York, New York.

Few events in the history of scholarship and research — in any field — have had such a significant impact on the internal development of field of learning as these grants, which have permitted the crystallization of a development which otherwise might have taken decades. The research conducted by these centers covers the broad spectrum of criminological research. But much is concerned with criminal justice itself. Through communication among the directors, especially the establishment of a Conference of Directors of Criminological Research Institutes of the U.S.A. and Canada, a coordinated maturation process of the strategy and methodology of criminal justice research has in fact taken place. During the last twelve months a major investigation of the impact of the Ford grants was carried out by Ohlin and Mueller. The contents of this section are based on their findings.³¹ Ohlin and Mueller found that American criminological research falls into six basic categories, and that a given research project is likely to proceed through most if not all of these categories, in the listed order :

1. *Inventory Research*

Rarely is research by the inventory method an end in itself. Ideally it is simply the first stage of a research operation which should ordinarily lead to the remaining five stages described below. The objective of the researcher here is to assess the problem area by undertaking a description and inventory of the data with which he must deal. The methods vary widely. Library research is coupled with other methods of data gathering, including questionnaires, interviews and survey techniques.

Much of the American criminal justice research carried out in the 1920s and 1930s was of this sort, and still, much of the research carried out today is inventory research. Typical is the Cook County Bail Survey carried out by the University of Chicago Project, the Toronto study of public attitude toward the

In the Scandinavian countries studies have been conducted by interested private scholars as well as governmental or university agencies. As an example of the former, the investigations by Klas Lithner are well-known.³⁰ Few of the Scandinavian studies have been published in a form accessible to English-speaking researchers.

Quite generally, a search for criminological studies of criminal justice in countries other than the U.S.A. is difficult, and, unhappily, unrewarding. While it would be hasty to conclude that American criminological research skills in criminal justice are superior to those of other nations, it is certainly clear that they are more multitudinous. This may well impose an obligation upon the U.S.A. to share their resources with other nations. Such a sharing would entail the benefit of increasing international and comparative research in criminal justice administration. But that, in turn, requires the development of an even more advanced research methodology and skill.

5. Contemporary Criminological Research in Criminal Justice in the U.S.A. and Canada.

During the last five years the Ford Foundation has made grants approximating ten million dollars to twelve, mostly university connected, centers or institutes of education and research in criminal justice and criminology. These are the following :

The Vera Institute of Justice, New York, New York.

The Center of Criminology, University of Pennsylvania, Philadelphia, Pennsylvania.

The Institute of Criminal Law and Procedure, Georgetown University, Washington, D.C.

The Florida State University, Southeastern Correctional Conference, Tallahassee, Florida.

The Center for Studies in Criminal Justice, University of Chicago, Chicago, Illinois.

The Earl Warren Legal Center, University of California, Berkeley, California.

The Center on Administration of Criminal Justice, University of California, Davis, California.

The grant recipients at Stanford University, Stanford, California.

minologist must also be a sociologist of law, that is a sociologist of penal law. We are no longer satisfied to view his task only as that of the man who tries to find the reasons why people deviate from the norm. He must also determine whether the norm (still) fits into the way in which people live together.

In the Netherlands, Baan and the Utrecht School pointed out the possibility of shell formation in the recidivist. Each new political, judicial and penological treatment leads to a hardening of this shell, which results in even further isolation of the delinquent from society. Leiden agrees with this theory but is more oriented toward sociology of the law. At Leiden it is felt that it is time to think about shell formation in the attitude of the legislators.

Enschede and his colleagues have research in progress in Amsterdam in which they are testing the hypothesis of a relation between the administration of criminal justice and norm-conformity or norm-consciousness.

In France, much of the empirical research in criminal justice, is attributable to the private initiative of individual researchers or agencies. An example in point is the large-scale international enquête by the *Secrétariat Catholique de l'Enfance de la Jeunesse Inadaptées* into prevailing laws and practices for the interrogation of juveniles involved in criminal proceedings, under the direction of Henri Bissonier (begun 1957, completed 1964, publication unknown).

A considerable amount of research is being conducted in England, primarily by the Research Unit of the Home Office, as the famous Institute of Criminology at Cambridge, under Professor Radzinowicz, and at Oxford University and the London School of Economics. Particularly noteworthy among the Cambridge studies is that on the cost of crime and policing (direction of Dr. J. P. Martin). Similarly, some research is being conducted in Scotland; most recently an analysis of the criminal statistics of Scotland, carried out by Shields, Duncan and Arnott, as well as Arison at Edinburgh.

In Germany, much of the research work in criminal justice was conducted under the auspices of the Bundeskriminalamt (Federal Bureau of Crime), e.g., a study of 1,000 cases in which the *modus operandi* system and techniques were evaluated.

expertise, to give an accurate and truly reflective (albeit selective) account of these projects abroad. My listings, therefore, are quite random, and frequently the result of personal contacts. Recurring in my own experience are references to criminological research in criminal justice in the Netherlands, a nation with a long and strong tradition in criminology.²⁷ By way of example, Rijkssen conducted a revealing study of inmate opinion on the administration of criminal justice which,²⁸ to us in the U.S.A., had significant implications on the role of the investigating magistrate.²⁹ Much interesting work has been conducted at Leiden by Nagel (at the Institute formerly headed by J. M. van Bemmelen).

A study on perjury has just recently been completed. The primary aim of this criminological investigation was not a study on perjurers, but a study on the law: why is perjury a punishable act; why in this form; what has been, and what is nowadays, the meaning of an oath; which cases will be prosecuted and which not. In 1968 a study was begun on 'credit criminality', not only to gather more knowledge about people who misuse the modern methods of buying on credit, but in particular to learn more about the limits of tolerance toward credit violation of those who issue the means of payment and of the public prosecution. The researchers are also studying the question of whether, in a country where buying on credit exists on a large scale, the law must be changed to meet the new forms of criminality which may arise.

A study currently being conducted at an experimental penitentiary training camp for juveniles is attempting to evaluate the treatment of these juveniles in comparison with control groups of juveniles from other penal institutions. This led to the necessity of a study on the manifest and latent functions as visualized by the government, the wardens and the prisoners themselves.

Nagel has pointed out that culture includes the human being who lives within it and who is by nature slow to accept changes in the cultural norm. Culture appears to possess a certain viscosity. To say that the law, which expresses a part of the cultural norm in its own compelling way, has a certain viscosity, is euphemistic. The law is too often dehydrated culture.

It is the sociologist of law who has among other tasks the responsibility of determining the degree of dehydration. The cri-

So much of the emphasis of contemporary American criminology has been on the massive studies, described above, which were either governmental or, at least, involved governmental backing or participation, that relatively little research commitment, in time, effort, energy and financing, went into smaller, more individual studies. Although, of course, many smaller and more manageable examples is Professor Keiss' study of police searches in practice.²¹ A few of the more imaginative pieces of independent, limited, and pointed criminal justice research should, however, be mentioned. I have selected three examples which were particularly imaginative and influential, all of them being concerned with American problems which do not exist in the same form or intensity in other nations. The first of these was the study of the administration of bail in Philadelphia, by Professor Caleb Foote and his students.²² The second is a study of the exercise of discretion on the part of the police whether or not to charge.²³ The third study is similarly concerned with police behavior and was a detailed participant-observer study of police behavior in a California city, by Skolnick, under the title 'Justice without Trial'.²⁴

The work of Foote and his colleagues has sparked an enormous national interest in the reform of the bail system,²⁵ and has resulted in legislation in many parts of the U.S.A.²⁶

The criminal justice studies above mentioned are, naturally, only demonstrative of the work that has been done in the U.S.A. It will be noticed that I have not referred to any criminal justice research undertaken in the last four or five years. In my estimation, the U.S.A. is now in a new phase of research, with a new methodology, which I shall describe below.

4. Contemporary Criminological Research in Criminal Justice in Europe and Elsewhere.

It is undoubtedly true that with its vast financial resources, and an economy and society which had not been dissheveled by the global wars, the U.A.S. was in a favored position, when it came to developing such a peace-time concern as that for research in criminal law administration. (Nothing is being said about the effect of that research on behavior in general and the crime structure in particular!) But many other nations developed a concern for criminological research in criminal justice as well. I possess neither the bibliographical information, nor the

of police duties, defense and prosecution of criminal offenders, of courts and correctional agencies, in several areas of the U.S.A.¹⁴ Like its predecessors, a generation earlier, this massive inquiry occupied the services of many of America's principal criminological investigators and served as a proving ground for research methodology. Participant-observer studies were here perfected to observe, record and interpret (quantitatively and qualitatively) the behavior of law enforcement officers and courts. Two major studies (and many minor ones) have emanated from this inquiry in the meantime, each one a superb piece of criminological research in criminal justice, the one by La Fave on all aspects of the law of arrest, in theory and practice,¹⁵ and the other by Newman on the typically (Anglo-American institution of the guilty plea, or the finding of guilt as the result of the defendant's statement of guilt, without a trial, and the subsequent imposition of a sentence (punishment, correctional measure) by the judge.¹⁶

There is still research in progress, and further publications are pending, growing out of this massive American Bar Association 'Administration of Criminal Justice' survey.

4. It would lead too far afield to discuss and analyze the contemporary American criminological research efforts of a massive nature into various aspects and conditions of crime, criminal law and enforcement. But brief mention must be made.

a. The Warren Commission study of the death of President Kennedy, with all its implications for law enforcement and criminal justice.¹⁷

b. The President's Crime Commission, of President Johnson,¹⁸ which, to date, constitutes the most comprehensive inventory survey of crime and criminal justice for any nation, covering most aspects of crime, criminal justice and corrections (though with some slighting of problems of codified substantive law). While most of the available literature and data has been surveyed for purposes of the **Crime Commission Report**, time did not allow the conduct of any significant number of controlled experiments.

c. The Kerner Commission on riots and civil disorders in America.¹⁹

d. The Violence Commission which covers many substantive and procedural aspects of criminal law and observance in its relations to violence.²⁰

Alas, once again a war intervened which made it impossible to proceed to the next step of criminological research in criminal justice right then and there.

3. Post-World War II criminological research in criminal justice in the U.S.A.

The first decade after World War II witnessed the resurgence of interest in studies in criminal justice in various countries, particularly, however, in the U.S.A., in Scandinavia and in the Netherlands. The first of these studies were relatively small enquêtes, usually in the form of dissertations. These were followed by a few further mass surveys, in the U.S.A. (It is interesting to point out that mass surveys never were conducted outside the U.S.A.). Three of these stand out :

1. The national criminal justice condition research by Senator Estes Kefauver and his U.S.A. Senate Crime Investigating Committee, 1950 and 1951. This survey was revealing, but added little of a scholarly or scientific nature to the development of criminological research in criminal justice.¹¹

2. The University of Chicago research on the functioning of the jury (Jury Project), 1953 to date. Few criminological projects have had so much impact on the shaping of methodology and the training of future researchers as this enterprise which was conducted to study all aspects of the use of laymen in the systems of criminal and civil justice. All of the previously mentioned methods were perfected, and several new methods were created, among them the method of using controlled variables in hypothetical cases. This was done through the use of jury panels in staged trials. Different panels were given different instructions, and differential results were then recorded.¹²

The method of direct observation was improved — and indeed reached accurate but dangerous dimensions, when secret recording devices were placed in the jury deliberation rooms (with the consent and knowledge of all officials and the defendant, but not of the jurors), a practice which subsequently led to prohibitive federal legislation.¹³

3. The third massive inquiry was launched by the American Bar Association in 1955. It was designed to study the organization, administration and operation of all agencies, bureaus, professional groups and institutions engaged in the performance

These, and no other, methods, were thought of as constituting the range of the criminologist's methodology. And this methodology was applied in two types of research situations, as mentioned : (1) the spot-problem research, and (2) the mass-surveys. The examples mentioned above, and many other studies of lesser renown, were of the spot-problem variety. But much criminological research effort in criminal justice was directed toward an investigation of total situations or total systems. During the entire decade from 1920 to 1930 there were conducted, in America, a series of very massive and broad inquiries into the conditions, of crime and law enforcement, in various parts of the country, (cities and states) including Baltimore, Chicago, Cleveland, Hartford, Georgia, Illinois, Memphis, Michigan, Minnesota, Missouri, New York State, New York City, Oregon, Pennsylvania, Philadelphia, Rhode Island, Virginia and, ultimately, of the nation as a whole, in the so-called Wickersham Commission Report.¹⁰

These surveys, on which hundreds of young professionals were employed, used methods which had not even been developed. They uncovered what had long been suspected, namely that crime and corruption were rampant and that they permeated the system of law enforcement; that the system was brutal and ineffective as well. That, of course, had been known all along, — but the mass surveys, with direct observation and qualitative and quantitative tabulations, made it clearer than it had been and thus lead to significant reforms.

If, in retrospect, we look at the 'first generation' of criminological work in criminal justice, we come to the following ledger of debits and credits :

1. The scientific significance of the work done was very small, but
2. the period created an awareness for the need of a methodology, and
3. The period itself, in effects, recruited those people who made the nascent science of criminology their concern and who, by now, have become the classics and the sages.
4. Even in its merely descriptive form, the beginnings of criminology created a sense of urgency of reform, and
5. a need for an empirical approach toward a restructuring or the system.

of those charged with crime, was indeed one of the first sophisticated empirical evaluations of a major phenomenon in criminal justice. This piece of research, incidentally, found fantastic abuses to exist in the bail system, and no rational connection between the official avowed purpose of bail and the use of the money incentive as practiced in Chicago.

The case history method has long had its adherents in Europe. The various researches on lay participation in criminal justice (the jury, especially) may serve as an illustration: Mittermaier and Liepmann, as early as 1908 and 1910, had published a number of criminological inquiries into the use of laymen as judges, among them a methodologically very advanced study of jury courts in Lower Carinthia, by M. Dolenc.⁷

3. The Census Method. Any use of quantified data, whether tabulative or enumerative, was regarded as census method, by Michael and Adler. In the 1920s this method was frequently employed in the U.S.A., as well as in several European nations, to determine, among others, the 'effectiveness' of criminal justice systems, as measured in terms of the number of ratios of those arrested, charged, tried, and convicted (so-called mortality tables). But there was sole reliance on official statistics, and, as yet, no capacity to evaluate the significance and accuracy of these statistics, most of which had been kept for unrelated purposes, and by criteria which remained hidden from the perusers. This form of criminological research was used, primarily, in the so-called crime surveys, to be described below.

4. The Method of Administrative Experiment. In the 1920s the idea of conducting comparable or contrastive, parallel, administrative experiments in order to determine their relative merits, had already been discovered. But the difficulties of controlling (or measuring the impact of) variables was regarded as so insurmountable that no major research of this sort was undertaken, either in America or in Europe.

5. The Questionnaire Method. What by 1969 has become the criminologist's principal research tool was regarded as an insignificant and 'wasteful' method half a century earlier,⁸ although it had been put to good use in a few cases, particularly by Professor (now ex-Senator) Wayne Morse in a study of the grand jury as an accusation agency.⁹

known, and that it had its institutional beginnings only in the 1920s.

Had it not been for the intervention of World War I, criminology might have invaded the field of criminal justice earlier, for it was in 1909 that the visionary Henry H. Wigmore called the famous Conference on Criminal Law and Criminology at Northwestern University in Chicago.⁴ This conference is generally regarded as the beginning of modern American criminology in general. But it is also unquestionably the beginning of world-wide criminological interest in criminal justice. The conference created, among others, a committee on 'Modernization of Criminal Procedure', which was comprised of most of those who subsequently actually commenced practical criminological work when peace conditions returned, in the 1920s.

For purposes of describing the pioneer criminological works in criminal justice administration, it is necessary to distinguish between two types of enquêtes :

1. Research into individual problems (spot-problem research) and
2. Mass-surveys.

We should further differentiate among various methodologies employed. In this respect the work of Michael and Adler, *Crime, Law and Social Science*, may serve as a guide.⁵ In 1930 these two surveyors of criminological research distinguished among the following research methods :

1. Method of Direct Observation. They found that by far the largest portion of all the accessible criminological research in criminal justice was little more than descriptive of conditions, and the result of direct observation, with little or no quantitative or qualitative analysis and no guard against the vagaries of bias and inaccuracy on the part of the observer.

2. The Case History Method. This method consists of the study of a given complex or case by a skilled observer who employs any conceivable method of his choice on all or selected parts of the complex in order to determine the significance of relevant component parts.⁶

Michael and Adler referred to only one such study, namely Beely's *Bail System in Chicago*. Published in 1927, this study of the use of money incentives to assure the appearance for trial

ses and events which comprise the systems of criminal law and administration, with an open-mindedness toward guided change. Those who have viewed criminology narrowly have regarded it as the study of crime and criminals. That is all too narrow a view, as Radzinowicz reminded us :

«There remains the vitally important problem of combatting crime. The systematic study of all the measures to be taken in the spheres of prevention (direct and indirect), of legislation, of the enforcement of the criminal law, of punishments and other methods of treatment, constitutes an indisputable and internal part of criminology.»²

The concern of criminology in the sphere of administration of criminal justice, then, is research into the functioning of the entire system and of all of its component parts, alternatives and of its participants. This is not necessarily of direct interest to the criminologist qua criminalologist. Rather, these are of concern to the communality and its representatives. Needed change, better 'justice' (whatever that may be), greater effectiveness of control systems, greater efficiency of administration, etc., all these are for the political branch, not for the research branch of politically organized society, although I dare say that criminologists hold their views on these subjects as well. Indeed, much criminological research was prompted by strongly-held convictions on the part of criminologists about existing inequities of the system. But it is one thing to spot obvious inequities and to set out reforming these on the basis of hastily assembled data showing these inequities to be blatant or obvious or vicious, it is another thing to approach a complex of criminal justice problems in order to analyze and dissect it completely so as to determine all of its causative or correlative, i.e., factual, components.

2. The beginning of criminological research in criminal justice.

Scientific criminology, in its concern with offenders and their offenses, dates back a century or more and it is no accident that its first proponents were medical men.³ But scientific criminology in its systems-analysis implications was completely unknown even when the first million automobiles were running on the first network of paved roads and when mail delivery by airplane had begun. It is safe to say that prior to World War I criminological research in criminal justice was virtually un-

teenth century witnessed the great era of the scientific method, when scientists like Pasteur and Koch operated with studies under controlled conditions to test the effectiveness of given interventions or of alternatives.

It has always been contended that legal 'science' (a pretentious term) cannot work with control groups, as this would result in inequality of treatment, in the face of Justinian's basic maxim that "justice is the constant and perpetual wish to render every one his due"¹

Indeed, nothing is more fundamental to law and its application than that, for the sake of predictability and satisfaction of expectations, there be even and equal treatment of like situations. But this fundamental maxim is, firstly, not totally unalterable, nor does its recognition rule out the use of the scientific method in criminal justice administration; of course, modifications of that scientific method, which has been developed primarily for the natural sciences, may have to be made. Some examples must here suffice:

The creation of 'control groups' for the study of varying results is possible across jurisdictional boundaries, e.g., it is entirely possible to study the effects of differential legislation among the populations of two comparable contiguous countries, across international boundaries. The same is possible within one and the same jurisdictional area, where local option laws permit the populace of the individual administrative districts (e.g., counties) to enforce a given law, or not to do so.

But law is not so dense in its coverage as to have provided for every contingency. Vast parts of the actions of those in whose hands the administration of justice rests, are not regulated by law and are therefore capable of being easily altered by direction or consensus, so that a study of alternatives is possible either through chronological or through parallel comparison.

Where the scientific method has been used in criminal justice administration, the difficulty has been primarily one of isolating the factor under scrutiny from all contiguous parts of the system, so as to discern its relevance ; — about which more will have to be said later.

The great function of criminology, then, is to bring the light of fact analysis to bear upon all the assumptions, hypothe-

THE FUNCTION OF CRIMINOLOGY IN CRIMINAL JUSTICE ADMINISTRATION*

GERHARD O. W. MUELLER

*Director, Criminal Law Education and Research Center
New York University, New York, N.Y.*

1. The Task of Criminology in Criminal Justice Administration.

The criminal justice systems of the world have developed as resultants of general cultural trends, and through the impact upon history which the intervention of particularly strong or weak men has caused. The systems are, in fact, the products of historical 'happenings. Rarely has any part of a criminal justice system been changed as a result of systematically gathered experience data.

However, throughout recorded history, and with greater frequency in the twentieth century, there have been efforts at intuitive reform of systems, or parts thereof, by reasoning from example, or by utilization of what was thought to be necessary implications of known fact patterns, or by reference to episodic recurrences. It would be frivolous to assert that the world's criminal justice systems are all the product of mystique, chance and superstition. True, all those played a role. But it is accurate to state, negatively, that none of the systems has been either studied or reformed or structured by use of a scientific method. In this respect, unhappily, lawyers, with their traditional concern for the preservation of the status quo, bear much of the blame for the lack of reform. For medical science, the nine-

* Based on a paper prepared for the Jornadas Internacionales de Criminologia, Mendoza, Argentina, June 22-28, 1969: Tema No. 2. In this paper I shall use the term criminal justice administration in order to describe all those fields of endeavor which are concerned with effectuation of substantive criminal laws. The traditional subject of criminal procedure is the most conspicuous part of the vast field of criminal law administration, but it is by no means the most critical one.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Index

Researches :

	<i>Page</i>
1 — Extra — legal consequences of conviction Dr. ZEID M.	325
2 — Diagnosis of Juvenile delinquency personality S. A. EL METAAL — A. GALABI	355

Articles :

3 — L'Etat dangereux et les mesures de sûreté dans le législation libyenne. Dr. A. EL ALFY	379
4 — Criminology in United States Dr. S. NAIM	390
5 — Codification de la definition de l'intention. Dr. A. EL MAGDOUB	407

Books :

6 — Society crime and criminal careers : «Gibbons» N. HAFEZ	417
---	-----

Sentences :

7 — Le recours au Cassation. Dr. E. EL DAHABY	431
---	-----

Congresses :

8 — Fourth United Nations Congress on the Preven- tion of Crime and the Treatment of Offenders, Kyoto 1970	439
---	-----

In Foreign Language :

9 — Ion — Exchangers in Toxicological Analysis : Z. M. MOBAREK	468
10 — The Function of Criminology in Criminal Justice Administration : G. O. MUELLER	492

رقم الابداع بدار الكتب
١٦٦١ / ٢٤٢

مطابع الأهرام التجارية

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. Amin Fattalh	Mr. Abd Elminim Maghraby
Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. Mohy El Din Taher
Mr. H. Awad Brekey	Mr. M. Fathi
Dr. Aly Mofty	Dr. Mokhtar Hamza
Mr. Aly N. El-Din	General Y. Bahader.
Dr. Said Eweis	

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

Dr. ZEID M. — E. YASSIN

SECRETARIES OF EDITORIAL STAFF

M. NOOR FARAHAT — S. BAKIR — Z. MOBARAK

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

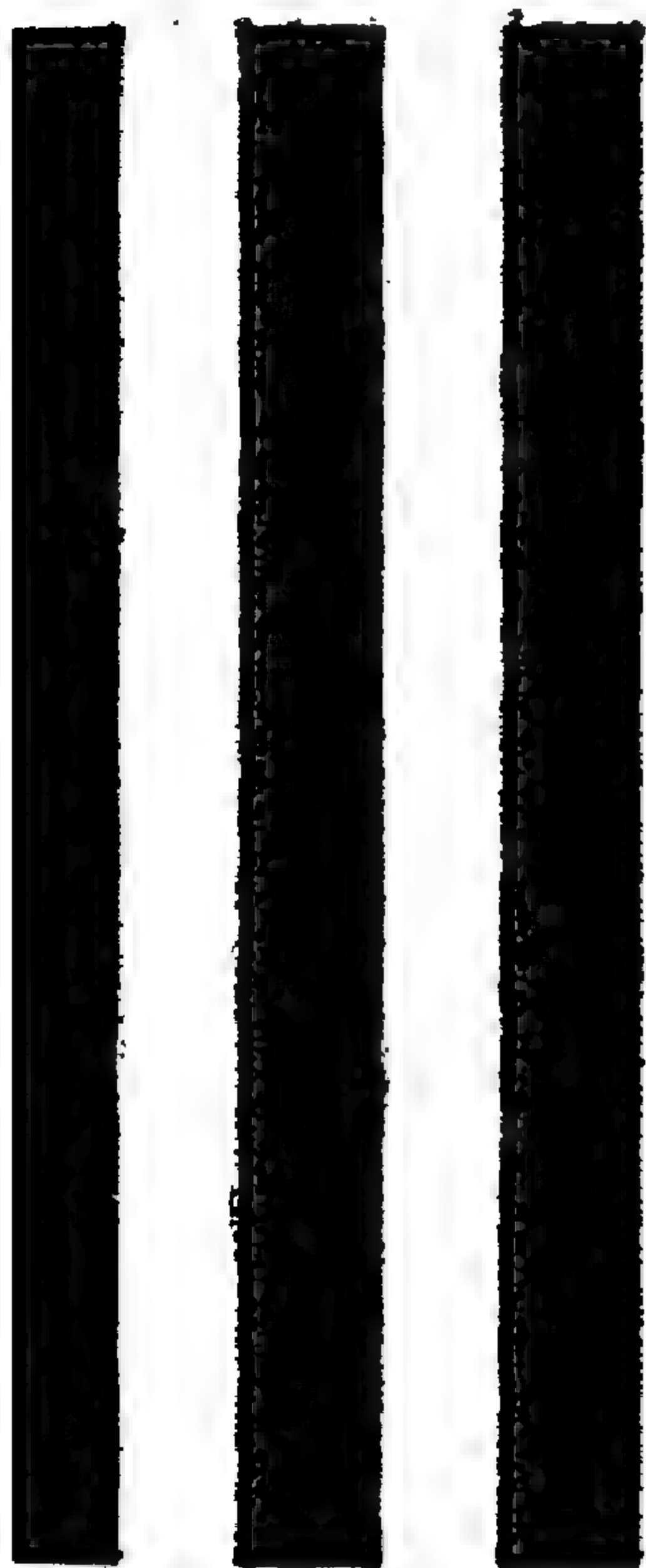
Issued Three Times Yearly

March — July — November



THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
U. A. R.



- Extra-legal consequences of conviction.
- Diagnosis of Juvenile delinquency personality.
- L'Etat dangereux et les mesures de surêté dans le legislation libyenne.
- Criminology in the United States.
- Codification de la definition de l'intention.
- The function of criminology in criminal justice administration.





Bibliotheca Alexandrina



0535432